جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6 التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الأول

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2020

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6
التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الأول

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2020

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

الرقم	المحتويات		الكاتب	ص
1	مقدمة		أ. محمد سالم الراشد رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي	7
2	المملكة العربية السعودية 2020 متغيرات وملفات معقدة	دول مجلس التعاون الخليجي المتغيرات الجيوسياسية	مركز أفق المستقبل – الكويت إعداد: أ. محمود المنير إشراف: أ. محمد سالم الراشد	9
3	الكويت.. تحديات كبرى وإصلاحات مرتقبة			27
4	قطر إدارة الأزمات.. وتوثيق التحالفات			48
5	الإمارات: أدوار إقليمية.. وتحديات اقتصادية			59
6	البحرين.. أزمات اقتصادية وتسارع وتيرة التطبيع			71
7	عُمان عهد جديد.. تطلعات وتحديات			84
8	اليمن 2020: تطورات ومآلات		المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية – إسطنبول أ. مطهر الصفاري	95
9	العراق بين حكومة انتقالية وتحديات مستعصية		مركز أفكار المستقبل للدراسات والتدريب والاستشارات - بغداد	129
10	تطورات الأوضاع في الأزمة السورية خلال عام 2020		المركز السوري للعلاقات الدولية إسطنبول د. سامر عبد الهادي علي	150
11	التقرير اللبناني 2020		مجموعة التفكير الاستراتيجي إسطنبول د. عماد الحوت	175

الرقم	المحتويات	الكاتب	ص
12	المشهد الأردني في العام 2020	مجموعة التفكير الاستراتيجي إسطنبول أ. فايز موسى	184
13	تطورات الاوضاع الداخلية والخارجية لدولة فلسطين وتوجهات الأطراف الدولية والإقليمية خلال العام 2020 ومساراتها المتوقعة خلال العام 2021	مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية فلسطين د. إياد أبو زنيط أ. سليمان بشارات	203
14	التوجهات السياسية في مصر 2020	مجموعة التفكير الاستراتيجي إسطنبول د. خيري عمر	226
15	تطورات الأوضاع في السودان 2020	مجموعة التفكير الاستراتيجي إسطنبول د. مهدي دهب	265
16	التقرير الاستراتيجي للعام 2020 لدول القرن الإفريقي	مركز دراسان القرن الإفريقي إعداد فريق الرصد بالمركز	284
17	الأزمة الليبية بوادر انفراج في مهب الريح	مجموعة التفكير الاستراتيجي إسطنبول د. سعد أحمد سلامة	293
18	تقرير الحالة الجزائرية 2020	مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية – الجزائر د. هجيرة بن زيطة	313
19	في تونس: هل تكون سنة 2021 سنة الاستفاقة؟	مجموعة التفكير الاستراتيجي إسطنبول أ. عبد الحميد الجلاصي	330
20	الحالة الموريتانية عام 2020	المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية - مختار نافع - اخليهن محمد الأمين - محمدن الرباني - أبوبكر الصديق الإمام - الطيب صو - خالد ولد أحمدو - د. الهادي أبوه د - الطالب إبراهيم الطلبه - صبحي ودادي	341

الرقم	المحتويات	الكاتب	ص
21	تقرير الحالة المغربية 2020	المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة – المغرب أ. مصطفى العلوي	379
22	التنظيمات المتشددة في 2020.. تراجع أم كمون؟	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. فايز موسى	400
23	تفاعل الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الإقليمية والدولية - عام 2020	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. فايز موسى	414
24	اقتصاد منطقة الشرق الأوسط لعام 2020 في ظل جائحة كورونا، والنزاعات، والعقوبات	مجموعة التفكير الاستراتيجي إسطنبول أ. عبد الحافظ الصاوي	426

مُقدِّمة

شهد عام 2020 سيلاً من المتغيرات الجيوسياسية؛ بسبب جائحة «كورونا»، وتراجع الاقتصاد العالمي، وكانت نتائجه السياسية مزيداً من التعقيد في المنطقة العربية؛ إذ استمرت حالة الوهن والضعف والاحتراب والإنهاك للأطراف المختلفة والإقليمية في المنطقة العربية، ومزيداً من التفكك وعدم اليقين في توفير مظلة جيوستراتيجية للمنطقة؛ مما تركها براحاً خصباً ونهباً للصراع الدولي والإقليمي، وشتاتاً منهوباً بين القوى الإقليمية الأكثر فاعلية في الحراك الجيوسياسي؛ لذا فإن موجة التطبيع الإقليمي مع الكيان الصهيوني تزداد وتيرتها في ظل تراجع الأمن الإستراتيجي للمنطقة العربية، كما تتزايد حالة الانتهاكات لحقوق الإنسان، وستستمر الدولة القُطرية ضعيفة أمام مواجهة الفساد.

وفي الأشهر الأخيرة من عام 2020، ازدادت وتيرة دبلوماسية الوساطة في الإقليم لمعالجة بعض الملفات الملتهبة في المنطقة، كما حدث في ليبيا واليمن وسورية من محاولات للاتجاه نحو الحل السياسي، بما فيها مشكلة «سد النهضة» بين مصر والسودان وإثيوبيا.

ولذا، فإن التحليل الإقليمي في مجريات المسار السياسي يتذبذب ما بين الحياد الدولي والإقليمي لبعض القوى الدولية كالاتحاد الأوربي، أو الثبات الإستراتيجي في الموقف من الحقوق الفلسطينية، أو الركود السياسي، أو التحرك نحو الحل السياسي كما نراه في سعي الولايات المتحدة وروسيا وقوى أخرى.

في هذا التقرير إشارات للتوقعات المستقبلية للمشهد السياسي في المنطقة العربية والسائرة نحو إنهاك جميع الأطراف المحلية، والقبول بالوساطات والحلول الوسط، ومزيد من التنازلات في القضايا القومية والجيوستراتيجية، مع تراجع للتنظيمات المتشددة.

ويبقى المشهد الاقتصادي مشهداً مؤلماً راسماً أبعاده في تمدد ظاهرة الفقر والديون الخارجية وتراجع معدل التنمية بسبب تأثير جائحة «كورونا» بشكل عام على الإنتاج، وانخفاض أسعار النفط وكلفة الاحتراب والتسليح.

لذا، فإن التقرير الجيوستراتيجي والإستراتيجي للمنطقة العربية والإقليم بأجزائه الثلاثة، الذي تصدره جمعية مجموعة التفكير الإستراتيجي، يستكمل إصداره السادس على التوالي؛ ليكون مصدراً وإهداءً للمهتمين والمفكرين والساسة، ولنشر الوعي الإستراتيجي في المنطقة العربية.

أ. محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي

دول مجلس التعاون الخليجي
المتغيرات الجيوسياسية
عام 2020

مركز أفق المستقبل - الكويت

إعداد: أ. محمود المنير

مراجعة وإشراف: أ. محمد سالم الراشد

المملكة العربية السعودية 2020..

متغيرات وملفات معقدة

المملكة العربية السعودية 2020.. متغيرات وملفات معقدة

كانت المملكة العربية السعودية في طليعة الدول الخليجية التي واجهت خلال العام 2020 العديد من الأزمات المتلاحقة تزامناً مع جائحة كورونا، وبفعل الملفات المعقدة التي تواجهها المملكة منذ اندلاع الحرب ضد الحوثيين في اليمن بانطلاق «عاصفة الحزم»، في 25 مارس 2015، ثم تصاعد الأزمة الخليجية في نسختها الثانية عام 2017، بعد أزمة سحب السفراء من قطر في عام 2014، وتفاعلات الصراع التقليدي المستمر مع إيران بسبب الملف النووي.

في هذا التقرير، نرصد أهم وأبرز المتغيرات التي ما زالت تلقي بظلالها على المشهد السعودي داخلياً وخارجياً، وأثر تداعيات تلك المتغيرات على مستقبل العلاقات السعودية خليجياً وإقليمياً، التي جاءت على النحو التالي:

- جائحة كورونا وتداعياتها.
- حرب النفط مع روسيا.
- الحرب المفتوحة في اليمن.
- العلاقة مع إيران.
- التطبيع مع «إسرائيل».
- الملف الحقوقي والضغط الدولي.
- العلاقات السعودية الأمريكية بعد فوز بايدن.
- الأزمة الخليجية.

أولاً: جائحة كورونا وتداعياتها

على غرار ما شهدته دول الخليج من تداعيات سلبية على كافة المستويات بفعل جائحة كورونا، أظهرت بيانات رسمية أن الاقتصاد السعودي انكمش 7% في الربع الثاني من عام 2020، في مؤشر على مدى عمق تداعيات فيروس كورونا المستجد على القطاعين النفطي وغير النفطي.

وواجهت المملكة خلال العام 2020 أسوأ تراجع اقتصادي بعد أن قلصت جائحة «كوفيد- 19» الطلب العالمي على الخام وإجراءات احتواء الفيروس التي أضرت بالطلب المحلي.

وقالت الهيئة العامة للإحصاء السعودي: «بلغ الانخفاض في معدل نمو القطاع الخاص 10.1%، والقطاع الحكومي 3.5%».

وفي الربع الأول، سجل اقتصاد السعودية انكماشاً بنسبة 1% نتيجة التأثير الجزئي لانهيار أسعار النفط والجائحة، الذي تفاقم في مارس/ آذار 2020.

وكان القطاع غير النفطي -وهو محور الإصلاحات السعودية الرامية لتنويع الاقتصاد بعيداً عن

إيرادات النفط- الأكثر تضرراً في الربع الثاني، حيث انكمش 8.2%، في حين تراجع القطاع النفطي 5.3%، بحسب ما قالته هيئة الإحصاء[1].

هبوط الصادرات النفطية

وكان فائض ميزان تجارة السعودية الخارجية (النفطية وغير النفطية) قد هبط بنسبة 65.1 % على أساس سنوي حتى يوليو/ تموز 2020.

وبلغ فائض الميزان التجاري 23.25 مليار دولار خلال أول 7 أشهر من العام 2020، وكان فائض الميزان التجاري للسعودية بلغ خلال الفترة المناظرة من عام 2019 نحو 66.7 مليار دولار.

وانخفضت قيمة الصادرات السلعية (النفطية وغير النفطية) بنسبة 37.4 % لتبلغ 97.63 مليار دولار، كما هبطت الواردات 16.7 % لتصل إلى 74.37 مليار دولار.

وهبطت قيمة الصادرات النفطية للسعودية -أكبر مصدّر للنفط في العالم- خلال الفترة المذكورة بنسبة 42.8 % لتصل إلى نحو 69 مليار دولار.

وتضررت أسعار النفط بشكل كبير خلال العام الحالي نتيجة لتداعيات تفشي فيروس كورونا على الطلب العالمي على الخام الذي يعد مصدر الدخل الرئيس للسعودية[2].

إجراءات تقشفية بسبب كورونا

بسبب جائحة كورونا، منحت المملكة علاوة غلاء المعيشة لنحو مليون من موظفي القطاع العام، بيد أن تلك العلاوة أُلغيت في يوليو/ تموز 2020، وذلك في إطار إجراءات التقشف، مما وفّر للخزينة العامة حوالي 4.8 مليار دولار في العام، وأعقبت ذلك زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى ثلاثة أضعاف لتبلغ 15 %[3].

وفي تقرير نشره موقع «بلومبيرغ» الأمريكي، قال الكاتبان ماثيو مارتن، وفيفيان نيريم: إنه في الوقت الذي تؤكد فيه الحكومة السعودية أن النفقات الإجمالية المقدرة بتريليون ريال (266 مليار دولار) ستبقى على حالها حسب ما حددته في ميزانية 2020، فإنها قررت في المقابل الزيادة في ضريبة القيمة المضافة ثلاث مرات، إلى جانب تخفيض في بدلات الموظفين الحكوميين، الأمر الذي سيضر بالاستهلاك وكذلك بالقطاع الخاص الذي يُعول عليه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بهدف تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط[4].

وواجهت المملكة الآثار السلبية التي فرضتها الجائحة على الاقتصاد المؤسسي (الدولة) والفردي (المواطنين والشركات)، وتعهدت بإصلاح ذلك كله عبر حزم دعم مالية بلغت 177 مليار ريال (47 مليار دولار)، والالتزام بدفع 60 % من رواتب الموظفين السعوديين في القطاع الخاص، ورفع سقف ديونها إلى ما يعادل نصف دخلها الإجمالي المحلي.

وتوافقت الخطوات التي اتخذتها المملكة مع الإجراءات التي أطلقتها معظم دول العالم في مواجهة

الكارثة الصحية، ومنها، بالإضافة إلى ما سبق ذكره: خفض الإنفاق الحكومي، وتشغيل رحلات استثنائية لإعادة مواطنيها العالقين في دول أخرى، وتوفير حزمات مالية بلغت مئات المليارات من الريالات لتحفيز الاقتصاد ودعمه؛ سواء بإعادة هيكلة الديون، أو توفير التمويل للعمال الذين فقدوا وظائفهم، أو دفع أجور عمال القطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر، وكذلك دعم القطاع الخاص بالسماح لأرباب الأعمال بتأجيل دفع الضرائب وإلغاء بعض الرسوم الحكومية، وتغذية القطاع الصحي باحتياجاته كافة، واستيراد المواد الغذائية – وأهمها القمح – التي تغطي حاجات المواطنين والمقيمين، وغير ذلك من عشرات الإجراءات التي اتخذتها المملكة من أجل تخفيف وقع آثار الجائحة على سكان المملكة.[5]

حرب النفط مع روسيا

في مارس/ آذار 2020، انخرطت الرياض في حرب أسعار مع روسيا، في محاولة واضحة منها لإلحاق الضرر بمنافسيها من منتجي النفط الآخرين على الرغم من تزامن ذلك مع تراجع الطلب العالمي بسبب «كوفيد– 19».

فكان أن أغرقت الأسواق بالنفط، مما أدى إلى تقلص عائدات صادراتها من الخام بنسبة 65 % مقارنة بإحصائيات أبريل/ نيسان 2019، ومع أن الأسعار تعافت منذ ذلك الحين لتبلغ نحو 44 دولاراً أمريكياً للبرميل، إلا أنها لا تزال أقل من سعر 77.6 دولار للبرميل الذي تحتاجه السعودية لتحقيق التوازن لميزانيتها

من نافلة القول: إن عائدات النفط تشكل نحو ثلثي صادرات المملكة، بينما تستحوذ على قرابة 30 % من حصة الصادرات العالمية من الذهب الأسود، غير أن «كابيتال إيكونوميكس» (Capital Economics) –وهي شركة استشارات للأبحاث الاقتصادية ومقرها لندن– قالت: إن تلك الأرقام قد انخفضت الآن إلى 12 % فقط[6].

السياحة هل تنقذ الاقتصاد؟

لطالما عقدت السعودية الآمال على السياحة، حتى إنها احتلت جزءاً كبيراً في رؤية 2030، وهي مشروع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لتنويع مصادر الدخل، الذي يستهدف جذب 100 مليون زائر للمملكة في السنة بنهاية العقد الجاري.

وفي ضوء تفشي جائحة كورونا، تتوقع الرياض الآن تراجعاً في السياحة بواقع 35–45 %، أي ما يعادل انخفاضاً في الإيرادات بمعدل 28 مليار دولار في العام 2020.

وثمة انتكاسة أخرى للاقتصاد تمثلت في قرار تقليص أعداد الحجاج هذا العام، على الرغم مما تدره هذه الشعيرة من مال وفير للسعودية، وكانت الرياض قد أوقفت كذلك مناسك العمرة منذ مارس/ آذار 2020[7].

ارتفاع معدلات البطالة

ظل تعداد سكان المملكة في تزايد خلال العقود الأخيرة، بل تضاعف منذ تسعينيات القرن الماضي، لكنّ ثمة نقصاً في الوظائف بالنسبة للسعوديين الذين وُلدوا في الـ30 عاماً الماضية، ورغم أن نحو ثلثي السكان تحت سن الـ30، فإن معظمهم من خريجي الجامعات العاطلين عن العمل.

حيث ارتفع معدل البطالة بين السعوديين خلال الربع الثاني من عام 2020 إلى 15.4 % مقارنة بـ11.8 % خلال الربع الأول من العام الحالي، وبحسب بيانات صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء السعودية، بلغ معدل بطالة السعوديين 8.1 % للذكور، و31.4 % للإناث، وارتفع معدل البطالة الإجمالي (سعوديين وأجانب) إلى 9 %، مقابل 5.7 % في الربع الأول.

وتأثرت السوق المحلية بفيروس كورونا؛ مما استدعى فرض حظر تجول وتوقف العديد من الأنشطة خلال الربع الثاني.

وبلغ عدد المشتغلين 13.63 مليون فرد، منهم 10.46 مليون أجنبي (76.7 %)، و3.17 مليون سعودي (23.3 %)، وقبل كورونا، كانت تتوقع وزارة الاقتصاد تراجع معدل البطالة بين السعوديين إلى حوالي 12 % العام 2020[8].

ووفقاً لتقارير اقتصادية، فإن 1.2 مليون من العمال الأجانب سيغادرون المملكة خلال عامي 2020 و2021؛ بسبب سياسة «السَّعْوَدة»؛ وهو ما سيفتح فرصاً لمواطنيها للعمل، لكن ذلك لن يتأتى إلا إذا تمكنت الشركات والمؤسسات التجارية من الصمود بوجه الجائحة وما يترتب عليها من تداعيات اقتصادية، ومدى استعدادها لدفع أجور عالية للسعوديين[9].

المؤشرات الرئيسية	2018	2019 (هـ)	2020 (هـ)	2021 (هـ)	2022 (هـ)
الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	786.52	792.97	680.90	735.48	777.19
الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة ، التغير السنوي٪)	2.4	0.3	-5.4	3.1	3.4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	23	23	19	20	21
إجمالي الدين الحكومي العام (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	19.0	22.8	33.4	34.3	34.1
معدل التضخم (٪)	2.5	-2.1	3.6	3.7	2.0
معدل البطالة (٪ من القوى العاملة)	6.0	5.6	0.0	0.0	0.0
الحساب الجاري (بمليارات الدولارات الأمريكية)	71.97	46.95	-17.12	-11.73	-8.28
الحساب الجاري (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	9.2	5.9	-2.5	-1.6	-1.1

المصدر: IMF - World Economic Outlook Database ، أكتوبر 2020

ملاحظة: (هـ) البيانات المقدرة

تفاقم الديون السعودية

لم تكن السعودية –التي تعد أكبر دولة منتجة للنفط في العالم– بحاجة للاستدانة من قبل ما دام أن معدلات الإنفاق الحكومي لم تكن تتجاوز الإيرادات.

على أن تهاوي أسعار النفط في منتصف عام 2015 أجبر السعودية على التحول إلى الأسواق العالمية للاستدانة، فكان أن زادت الديون بينما ظلت أسعار النفط منخفضة، وتشير التقارير الاقتصادية إلى أن المملكة بحاجة إلى تريليونات الدولارات لتمويل مشاريع «رؤية المملكة 2030»، واضطرت السعودية –بفعل تراجع عائدات النفط وجائحة «كوفيد– 19»– إلى استدانة 26.6 مليار دولار[10].

تداعيات تراجع أسعار النفط وكورونا

تراجعت صادرات السعودية السلعية 25.1 % على أساس سنوي، خلال أغسطس/ آب 2020، مدفوعة بتراجع أسعار النفط الخام، مصدر الدخل الرئيس للمملكة.

وقالت هيئة الإحصاءات العامة السعودية، في بيان لها: إن قيمة الصادرات السلعية بلغت 57.37 مليار ريال (15.3 مليار دولار) في أغسطس، نزولاً من 76.64 مليار ريال (20.43 مليار دولار) على أساس سنوي.

وشكلت نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات 69 % بقيمة 10.56 مليار دولار خلال أغسطس/ آب 2020، فيما بلغت حصة الصادرات غير النفطية 31 % بقيمة 4.72 مليار دولار.

وسجلت أسعار النفط تراجعات حادة خلال العام الجاري، مدفوعة بتراجع الطلب على الخام في السوق العالمية، بفعل التبعات السلبية لتفشي جائحة كورونا، وسط هبوط في الاستهلاك.

وتراجعت الواردات السلعية للمملكة بنسبة 17.3 % على أساس سنوي، إلى 10.4 مليار دولار، نزولا من 12.57 مليار دولار في أغسطس/ آب 2019، إذ يأتي التراجع مدفوعاً بهبوط الطلب على الاستهلاك، بفعل جائحة كورونا.

وبفعل عمليات الغلق في بعض القطاعات داخل المملكة، وتراجع الاستهلاك السلعي المحلي، تراجعت قيمة الواردات من الخارج، بنسبة متباينة وفق القطاعات.

وتراجع فائض الميزان التجاري السعودي (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات) خلال أغسطس، إلى 4.9 مليار دولار، نزولا من 7.86 مليار دولار في الفترة المقابلة من عام 2019[11].

النظرة المستقبلية لأرامكو

ثبتت وكالة «فيتش»، التصنيف الائتماني لشركة «أرامكو» السعودية عند (A)، وغيرت النظرة المستقبلية لها من مستقرة إلى سلبية.

وقالت وكالة التصنيف الائتماني: إن تغيير النظرة المستقبلية لعملاق النفط السعودي إلى سلبية قاده

تعديل مماثل للنظرة المستقبلية للمملكة، وأشارت إلى أنها تقدر أن إنتاج أرامكو السعودية من السوائل سينخفض 7 % على أساس سنوي في عام 2020، ثم يتعافى تدريجياً في عام 2021–2022، وأضافت أن «أرامكو» السعودية عرضة بشكل أكبر لمخاطر التحول في الطاقة، مقارنة بشركات النفط الكبرى، وخصوصاً في أوروبا، وعزت ذلك إلى ضعف الأوضاع المالية والميزان الخارجي للمملكة[12].

التوقعات المحتملة

- من المتوقع أن تنخفض معدلات الطلب على سلعة النفط بنحو 8.1 مليون برميل في اليوم، وهو أكبر انخفاض في التاريخ بسبب وباء كورونا، وفقاً للوكالة الدولية للطاقة.
- من المتوقع أن تنخفض معدلات الطلب على سلعة النفط بنحو 8.1 مليون برميل في اليوم، وفقاً للوكالة الدولية للطاقة، بحسب «رويترز».
- وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي المحدثة اعتباراً من 14 أبريل 2020، بسبب جائحة «COVID–19»، من المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.3– % في عام 2020، وأن يرتفع إلى 2.9 % في عام 2021.
- من المرجح أن تتفاقم ديون المملكة أكثر مما هي عليه، بعد أن رفعت حكومتها سقف الدَّين من 30 % إلى 50 % اعتباراً من عام 2022، وهو ما يشكل خطورة على الاقتصاد السعودي، حيث إن ديونها في ازدياد واحتياطياتها من النقد الأجنبي تتآكل، وهو ما ينذر بتعرض ارتباط عملتها الريال بالدولار للضغوط.

الحرب المفتوحة مع اليمن

حرب اليمن، التي دخلت عامها الخامس الآن، يُنظر لها على أنها أسوأ أزمة إنسانية في عصرنا، تتراوح تقديرات القتلى بين 10 آلاف إلى أكثر من 70 ألف قتيل، غالبيتهم من اليمنيين، وبحسب تقارير؛ فإن الغارات الجوية التي تقودها السعودية تسببت في مقتل ثلثي هذا العدد.

وقال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لوكوك: إن هناك أكثر من 30 جبهة قتال، ونزح أكثر من 3.3 مليون شخص من مناطقهم، ويحتاج 80 % من السكان إلى المساعدة والحماية، بما في ذلك 10 ملايين يعتمدون الآن على المساعدات الغذائية[13].

مؤخراً، اعترفت الإمارات العربية المتحدة الحليف الأقرب للسعودية، في 22 يوليو/ تموز 2019، بأنه «لم يكن هناك انتصار سهل، ولن يكون هناك سلام سهل»[14].

تشير الوقائع الميدانية بعد خمس سنوات إلى أن السعودية أنفقت مليارات الدولارات في هذه الحرب ولم تقضِ على الحوثيين، ولكن وجدت مدنها ومطاراتها مستهدفة من جانب طائرات الحوثي بدون طيار بعد قصف أرامكو لمدة 17 دقيقة بـ25 طائرة وصاروخاً، فالحرب لم تحقق فائدة تذكر للسعودية، ومن الناحية الإستراتيجية يمكننا القول: إن «الرياض في وضع أضعف مما كانت عليه في عام 2015»[15].

وما زالت المنشآت السعودية والأمن البحري في مضيق باب المندب في مرمى استهداف الحوثيين، ففي 2020/11/24، أعلن التحالف السعودي الإماراتي إزالة وتدمير ألغام بحرية زرعتها جماعة الحوثي جنوب البحر الأحمر، وحذر التحالف من أن أنشطة الحوثيين بدعم إيراني تهدد الأمن البحري في المضيق وجنوب البحر الأحمر، يأتي ذلك سقوط صاروخ أطلقه الحوثيون في 2020/11/32 على محطة لتوزيع المنتجات البترولية شمال مدينة جدة[16].

وتبذل السعودية جهودًا كبيرة لتحسين الوضع الإنساني في اليمن حيث استأثرت المملكة بما نسبته 37 % من مجمل الدعم الإنساني الذي تم تقديمه من خلال مؤتمر المانحين الافتراضي لليمن 2020، والذي نظمته المملكة بالشراكة مع الأمم المتحدة وحضره أكثر من 126 جهة، منها 66 دولة و15 منظمة أممية و3 منظمات حكومية دولية و39 منظمة غير حكومية، إضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وبلغ مجمل الدعم الذي تعهدت المملكة بتقديمه لليمن 500 مليون دولار، استكمالاً لجهودها الإنسانية والتنموية المستدامة في اليمن. إضافة إلى أكثر من 17 مليار دولار تم تقديمها لليمن منذ العام 2014 وفق برامج وحزم دعم متنوعة، إضافة إلى الجهود النوعية التي يقوم بها مركز الملك سلمان للإغاثة وتقديمه ما يقرب من 3 مليارات دولار خلال الخمس سنوات الماضية ضمن جهوده الإغاثية المتميزة.[17]

التوقعات

– تعتبر نتائج الانتخابات الأمريكية 2020 عاملاً مؤثراً في الحرب باليمن، حيث يُتوقع أن تغير القيادة الأمريكية المقبلة علاقاتها مع السعودية بخصوص الملف اليمني، وقد يعمل جو بايدن بشكل فعَّال على دعم وتشجيع الحل السياسي للأزمة، والضغط على السعودية للسير في هذا الجانب، لا سيما بعد فوز بايدن بالانتخابات الأمريكية، الذي أعلن ضمن برنامجه الانتخابي أنه في حال الفوز «سنعيد تقييم علاقتنا بالسعودية، وننهي الدعم الأمريكي لحرب المملكة في اليمن، ونتأكد من أن الولايات المتحدة لا تتنكر لقيمها من أجل بيع الأسلحة أو شراء النفط»[18].

– من المرجح أن بايدن سيقلص بشكل كبير الدعم العسكري واللوجستي للتحالف العربي، خصوصاً في ظل استمرار الضغوط الدولية لوقف الانتهاكات الحقوقية وقتل المدنيين في اليمن جراء الحرب والجوع والحصار، وسبق وأن طالب أعضاء في الكونغرس الأمريكي مراراً بوقف بيع الأسلحة إلى السعودية، محذرين من التداعيات على حياة المدنيين باليمن، وبعد ساعات من إعلان فوز بايدن، قال عضو الكونغرس عن الحزب الديمقراطي، رو خانا: إن «الولايات المتحدة ستوقف تمويل الحرب التي تقودها السعودية في اليمن»[19].

– تشير توقعات إلى أن الإدارة الأمريكية المقبلة ستُفعل النشاط الدبلوماسي لإنهاء حرب اليمن، أو على الأقل السير في اتجاه تقليص عدد الضحايا المدنيين، ووقف الانتهاكات الحقوقية، وتهديد التحالف بالمحاسبة للحد من قتل المدنيين، إضافة إلى تقليص مبيعات الأسلحة إلى السعودية والإمارات.

– أما السعودية، فقد تعمل على مراجعة سياساتها خلال سنوات الحرب، والسير في خطط جديدة

تُخرج الرياض من اليمن بأقل الخسائر، أو على الأقل صنع هدنة طويلة تمهيداً لتسوية سياسية مدعومة أممياً ودولياً.

لكن يبقى عنصر الزمن مسألة معقدة يصعب التكهن بها، حيث لا أفق حقيقياً واضحاً يوحي حالياً بقرب انتهاء حرب اليمن، التي يُنظر إليها على أنها نزاع بالوكالة بين السعودية وإيران، فيما يدفع اليمنيون ضريبة هذا الصراع على النفوذ في المنطقة.

العلاقة مع إيران

دخلت العلاقات الإيرانية السعودية في منطقة الشرق الأوسط مرحلة التباعد والتوتر منذ عدة سنوات، وفيما يتعلق بسبب حدة هذا الصراع الإقليمي بينهما، يمكننا أن نشير إلى عوامل مثل الملف النووي، والتدخل الإيراني في ثلاث دول تشكل أهمية إستراتيجية للسعودية، وهي اليمن والعراق والبحرين، فضلاً عن تداعيات الأزمة السورية.

وغاب مؤقتاً حديث التهديدات عن واجهة المشهد في منطقة الخليج، خصوصاً بين الرياض وطهران، بسبب استمرار تفشي فيروس كورونا الذي اجتاح العالم 2020.

وتراوحت العلاقات بين التوتر والهدوء النسبي خلال العام 2020، لا سيما بعد ضرب الحوثيين منشآت شركة أرامكو واتهامات السعودية لإيران بالوقوف خلف القصف، إلا أن هناك مؤشرات أخرى أبرقت إلى رغبة الطرفين على الدخول في مساومات سياسية، وإنّ رأى البعض أن الإشارات الإيرانية محاولة فقط لإظهار حسن النية وإرسال رسائل للاعبين آخرين أن يتوسطوا وأن يقوموا بشيء، سواء كان عبر باكستان التي حاولت أن تتوسط سابقاً، أو وسطاء آخرين من خارج المنطقة مثل الدول الأوروبية، من أجل الاضطلاع بدور معين في تخفيف حدة التوتر والأزمة، معتقداً أنها «تصريحات لشراء الوقت فقط»، ومن هذه المؤشرات:

– في 20 يناير 2020، وفي تصريحات غير متوقعة، بشر مسؤول إيراني، هو مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون البرلمانية، أمير عبد اللهيان، بـ«تحسن» العلاقات مع السعودية[20]، سبق ذلك تصريح للرئيس حسن روحاني، في 3 ديسمبر/ كانون الأول، حيث قال: إنه «من وجهة نظر إيران، لا مشكلة في تطوير الروابط مع البلدان المجاورة واستئناف العلاقات مع السعودية»، بحسب «وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية» (إيرنا)[21].

– وفي 20 أبريل 2020، قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، عباس موسوي، في مؤتمر صحفي: إن «إيران مستعدة دائماً للتواصل مع جيرانها وتحت أي ظرف، ومستعدون لحل الخلافات دون شروط مسبقة».

– وفي 22 يونيو 2020، قال مستشار المرشد الأعلى الإيراني للشؤون العسكرية، يحيى صفوي: إن علاقة بلاده مع الإمارات تحسنت، وإن طهران مستعدة للحوار مع السعودية دون شروط إذا وافقت على ذلك[22].

– وفي 22 يوليو 2020، أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف استعداد بلاده الدائم للعلاقات مع السعودية إن قررت المملكة ذلك، بحسب وكالة أنباء «فارس» شبه الرسمية، ونقلت الوكالة عن ظريف قوله بشأن معلومات بأن أحد أهداف زيارة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي إلى طهران هي الوساطة بين إيران والسعودية؛ «إن الجمهورية الإسلامية على استعداد دائم للعلاقات مع السعودية»[23]، وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، عباس موسوي: إن بلاده حاولت مرات عديدة الحوار والتعاون مع السعودية، «وأعلنا سياستنا المبدئية والثابتة، والكرة الآن في الملعب السعودي»، مضيفاً: «وعليه؛ فإن الأمر يتعلق بحكومة ومسؤولي هذا البلد ليقرروا موقفهم ورؤيتهم تجاه مقترحات طهران للتعاون والحوار الإقليمي»[24].

– فيما لا بدّ من النظر إلى التصريحات العامة المذكورة أعلاه مع تنبيهاتها بعين الشك، فهي تشير على الأقل إلى أساسٍ للحوار بين الدولتيْن قد يؤدي إلى تقاربٍ محتمل، ويبقى الطريق نحو المصالحة طويلاً ومحفوفاً بالعراقيل، إلا أن التشديد على السبل المحتملة لتحقيق نتيجة مشابهة يحتاج حوافز أو دوافع سياسية ترجح حدوثه، وهذا ما سنبينه في التوقعات التالية.

التوقعات

– من المتوقع أن يحدث التقارب على النحو الذي تشير إليه التصريحات، وإن كان في كل جانب ثمة عقبات سياسية داخلية تقف في وجه هذا التقارب، في إيران على سبيل المثال: يلتزم الحرس الثوري بالحفاظ على المكاسب الجيوسياسية لإيران في المنطقة، بما في ذلك دعم نظام بشار الأسد في سورية، وطالما أن الحرس الثوري يحافظ على نفوذه في السياسة الخارجية الإيرانية، سيكون من الصعب أكثر تحقيق تفاهمٍ جديد مع المملكة العربية السعودية.

– ومن العوائق الأخرى التي تقف في وجه التقارب السعودي–الإيراني، الفراغ السياسي وحالة السيولة في لبنان وسورية والعراق واليمن التي أفضت إلى تدخلٍ إقليمي من الفاعلين في المنطقة كالسعودية وإيران والإمارات، فعندما كانت العلاقات بين السعوديين والإيرانيين جيّدة بعض الشيء، كانت الخريطة الإقليمية أكثر استقراراً، حتى وإن كانت الحوافز الدفاعية هي وحدها التي كانت تقود القيادتين السعودية والإيرانية، فسيكون صعباً بالنسبة لهما البقاء خارج الصراعات الأهلية التي اشتعلت في مختلف أنحاء العالم العربي الشرقي، هذا العامل الجديد في البنية السياسة الدولية في الشرق الأوسط، الذي سبق «الربيع العربي» ولكن تفاقم بعد انطلاقه، يجعل ضبط النفس المتبادل الضروري لإرساء التقارب السعودي– الإيراني أمراً صعب التحقيق على النحو المطلوب.

– لكن من المتوقع بعد فوز بايدن في الانتخابات الأمريكية، وبالنظر إلى موقفه المعلن عن إعادة تقييم العلاقات مع السعودية، واحتمالية إعادة الاتفاق مجدداً حول البرنامج النووي مع إيران أن تدفع هذه التغيرات السعودية للاستجابة لدعوات الحوار من قبل إيران، حيث تخشى السعودية أصلاً أن تتجاهل واشنطن المصالح السعودية في ظل رغبة بايدن التوصل إلى اتفاق جديد مع طهران وإحيائه بعد انسحاب سلفه السابق دونالد ترمب من الاتفاق خلال رئاسته.

التطبيع مع «إسرائيل»

- لم تطبع المملكة العربية السعودية مع «إسرائيل»، حتى كتابة هذا التقرير، لكن الرئيس السابق للولايات المتحدة دونالد ترمب قال، خلال مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض: إن «هناك 4 دول تريد الانضمام لاتفاقيات التطبيع مع إسرائيل»، وأشار ترمب إلى أن «السعودية ستنضم في نهاية الأمر لاتفاقات التطبيع مع إسرائيل»، مردفاً: «هذا إحساسي بناءً على محادثاتي مع الملك»، وفق ما قال[25].
- في 26 يناير 2020، أعلنت دولة الاحتلال الإسرائيلي السماح لمواطنيها بزيارة السعودية، بعدما وقَّع وزير داخلية الاحتلال الإسرائيلي أرييه درعي على قرار يسمح للإسرائيليين بزيارة السعودية، وفق بيان للوزارة نقلته صحيفة «هآرتس»، وسيسمح القرار بالسفر إلى السعودية لتأدية الشعائر الدينية في أثناء الحج والعمرة، أو في إطار رحلة عمل لا تتجاوز 9 أيام[26].
- وشهد مارس 2019 محاولة سعودية لإقناع العرب من أجل التطبيع، عندما اعترض رئيس مجلس الشورى السعودي عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، خلال تلاوة البيان الختامي لمؤتمر الاتحاد البرلماني العربي في العاصمة الأردنية عمَّان، على توصية جاء فيها أن من أهم خطوات دعم الفلسطينيين وقف كل أشكال التقارب والتطبيع مع المحتل الإسرائيلي، ودعا آل الشيخ إلى إزالة هذه التوصية؛ باعتبارها صيغت بشكل دبلوماسي، وقال: إن هذا الموضوع من مسؤولية السياسيين لا البرلمانيين.
- كما أرسلت السعودية -أول مرة- منتخبها الوطني الأول لكرة القدم إلى رام الله، في أكتوبر 2019، لملاقاة المنتخب الفلسطيني، ضمن التصفيات المزدوجة المؤهلة لكأس العالم لكرة القدم، وكأس أمم آسيا.
- في مطلع سبتمبر 2020، فتحت السعودية الأجواء لحركة الطيران العالمي، من وإلى مطار بن جوريون، كأولى خطوات التطبيع العلني بين «تل أبيب» والرياض، إلا أن الرياض سارعت إلى التأكيد على أن فتح الأجواء أمام الطائرات الإسرائيلية لن يغير مواقف المملكة «الثابتة والراسخة تجاه القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني» والقائمة على مبادرة السلام العربية التي تنص على أن لا تطبيع قبل قيام دولة فلسطينية مستقلة[27].
- وأعلن مجلس الوزراء السعودي أن المملكة تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني وتدعم كل الجهود الرامية إلى التوصل لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، في أول تصريح رسمي بعد توقيع البحرين والإمارات اتفاقات تطبيع رسمية مع الاحتلال الإسرائيلي[28].
- في 2020/11/15، صرح وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان آل سعود أن الرياض تؤيد التطبيع الكامل مع «إسرائيل» بشرط ضمان حقوق الفلسطينيين، وقال وزير الخارجية السعودي، في مقابلة افتراضية على هامش قمة زعماء مجموعة العشرين: «الرياض تؤيد التطبيع الكامل مع «إسرائيل»، لكن ينبغي أولاً إقرار اتفاق سلام دائم وكامل يضمن للفلسطينيين دولتهم بكرامة»[29].
- وفي 2020/11/22، ذكرت «هيئة البث الإسرائيلية» أن «رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو زار السعودية سراً، والتقى بولي عهد السعودية الأمير محمد بن سلمان، ووزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو

هناك»، فيما ذكرت «إذاعة الجيش الإسرائيلي» أن رئيس «الموساد» يوسي كوهين، ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو التقيا سراً في الرياض ولي عهد السعودية الأمير محمد بن سلمان، دون المزيد من التفاصيل[30].

- فيما يبدو أن المملكة ترغب في البقاء على علاقة التطبيع الضمني مع «إسرائيل»، وهذا ما أكده رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بحديثه، في مايو/ أيار 2017، عن علاقات «إسرائيل» مع الدول العربية خلف الكواليس، حيث أكد أن «ما يحدث بالفعل لم يحدث أبداً في تاريخ إسرائيل»، وتؤكد هذه التصريحات فوائد التطبيع الضمني الذي يكون مخفياً جزئياً عن أعين الجمهور، وغير مقيّد بالالتزامات القانونية الرسمية، حيث يمكن الاستفادة من التطبيع الضمني بشكل يمنح الأطراف الرئيسة مجالاً واسعاً للمناورة.

التوقعات

- في حين لا يمكن استبعاد قيام السعودية بتطبيع علاقاتها مع «إسرائيل» بشكل رسمي على غرار الإمارات والبحرين، فإن فرص هذا الاحتمال تظل ضئيلة في المستقبل المنظور، حتى عندما يصبح ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ملكاً، ومن جانبها، ستكتفي «إسرائيل» بالفوائد الكبيرة التي ستنجم عن التطبيع الضمني مع السعودية.

- من المتوقع أن تلتزم السعودية بموقفها الثابت من التطبيع وهو التطبيع المشروط بإحراز تقدم في عملية السلام وهذا ما صرح وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان في أكثر من مناسبة أن أي اتفاق مع المملكة مع إسرائيل «يعتمد بشكل كبير على التقدم في عملية السلام».[31]

الملف الحقوقي والضغط الدولية

- تسببت نتائج انتخابات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في ردود فعل قوية عالمياً، خصوصاً بعد إخفاق المملكة العربية السعودية في الحصول على عضوية المجلس، ويضم مجلس حقوق الإنسان خمس مجموعات إقليمية، وهي: الدول الأفريقية (13 دولة)، آسيا والمحيط الهادئ (13 دولة)، أوروبا الشرقية (6 دول)، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (8 دول)، أوروبا الغربية (7 دول).

- ويشكل ملف حقوق الإنسان ضغوطاً خارجية على السعودية، حيث تدهورت حالة حقوق الإنسان بشكل أكبر خلال العام 2020، كما تقول المنظمات الـ30 التي أكدت أنها قامت بتوثيق عدة حالات جديدة لانتهاكات خطيرة، حيث طالبت 30 منظمة حقوقية دولية، في مقدمتها «هيومن رايتس ووتش»، بالضغط على السعودية للإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان، ووقف جميع الانتهاكات[32].

فيما أكدت هيئة حقوق الإنسان السعودية أن عقوبة الإعدام للقاصرين ملغاة ـ وذلك رداً على ادعاء منظمة هيومن رايتس ووتش بأن النيابة السعودية تسعى لتوقيع عقوبة الإعدام ضد أحداث شاركوا باحتجاجات.

وقالت الهيئة التابعة للحكومة السعودية، والتي تراقب الشكاوى والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، إنها لم تجد أي أساس لإثبات إدعاء «هيومن رايتس ووتش» بأن المدعين السعوديين ما زالوا يطالبون بإصدار أحكام الإعدام بحق الأحداث المخالفين للقانون، معربة عن ثقتها بأن النيابة العامة السعودية تلتزم بالكامل بالقانون السعودي.

وأشارت إلى أمر ملكي صدر في مارس الماضي بإلغاء عقوبة الإعدام على الأفراد المدانين بجرائم ارتكبت وهم قاصرون.[33]

- وناشدت العديد من المنظمات الدولية المملكة سرعة معالجة الملفات المتعلقة بحقوق الإنسان داخلها أو في اليمن الذي يعتبر ساحة حرب مفتوحة بين الحوثيين والتحالف الدولي الذي تقوده السعودية، حيث قالت المديرة التنفيذية لمنظمة «الديمقراطية للعالم العربي الآن» سارة ليا ويتسن: «ما لم تتبنَّ السعودية إصلاحات واسعة كبيرة للإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإنهاء حربها الرهيبة في اليمن، والسماح لمواطنيها بالمشاركة السياسية الحقيقية، فإنها ستظل منبوذة من العالم[34].

وخطت السعودية خطوة مهمة أخرى في إطار إصلاحاتها في مجال حقوق الإنسان وتعزيزها لإلغاء عقوبة «الجلد» وإقرار السجن أو الغرامة كعقوبتين بديلتين لها.

وقال الدكتور عواد العواد، رئيس هيئة حقوق الإنسان السعودية الرسمية، في تصريح صحافي نقلته وكالة «رويترز» إن «هذا الإصلاح خطوة مهمة إلى الأمام في برنامج السعودية لحقوق الإنسان».[35]

التوقعات

- من المتوقع أن تمثل تلك الخسارة وهذه الضغوط الدولية عامل ضغط على المملكة من أجل إيجاد حلول وسط في التعامل مع الملفات الحقوقية، وعلى رأسها ملف معتقلي ومعتقلات الرأي، مما قد يمثل انفراجة لتلك الملفات العالقة.

العلاقات السعودية الأمريكية بعد فوز بايدن

مع استعداد الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن وفريقه لتولي شؤون الحكم في الولايات المتحدة، يتزايد الحديث في المنطقة العربية عن التغييرات التي قد تطرأ على السياسة الأمريكية تجاه المنطقة وقضاياها، ويأتي في مقدمتها الملف السعودي، الذي يشتمل على عدة قضايا، تتصدرها الحرب الدائرة في اليمن منذ ما يقارب 6 سنوات، التي أدت إلى تنامي معارضة لاستمرارها، داخل الكونغرس الأمريكي، بفعل ما أدت إليه من كارثة إنسانية، ثم قضية اغتيال الكاتب والصحفي السعودي جمال خاشقجي، التي أثارت ضجة دولية بشأن أوضاع حقوق الإنسان في المملكة مع تزايد الضغوط الدولية من المنظمات الحقوقية على المملكة للإفراج عن المعتقلين بسبب قضايا الرأي في المملكة.

ولا يمكن الحديث عن السياسة الأمريكية تجاه السعودية والخليج، دون الحديث عن إيران، فعلى مدار حكم الرئيس الديمقراطي الأسبق باراك أوباما، شهدت المنطقة استقطاباً إقليمياً حاداً بين

السعودية وإيران، بينما كانت الرياض تتحدث دوماً عن انحياز أوباما لصالح طهران بعد أن توصل معها إلى اتفاق نووي برعاية دولية، ليقوم الرئيس الجمهوري فيما بعد دونالد ترمب بإلغائه، ويخشى كثيرون في السعودية حالياً من عودة الأمور لما كانت عليه إبان فترة حكم الرئيس الأسبق باراك أوباما.

التوقعات

فيما يتعلق بالملفات ذات الصلة بالمملكة العربية السعودية، من المتوقع التي تسير فيها الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة بايدن، وفق المسارات المحتملة التالية[36]:

- **العلاقة مع المملكة:** تعتبر السعودية من أقوى حلفاء ترمب العرب، وهي حجر الزاوية في التحالف المناهض لإيران، وعد بايدن بـ«إعادة تقييم» علاقة أمريكا الممتدة مع المملكة، ويرى المحللون أن بايدن سيتخلى عن سياسة احتضان السعودية التي اتبعها ترمب وسيكون أكثر جرأة في انتقادها، وتقول دانييل بليتكا، رئيسة دراسات السياسة الخارجية والدفاعية في معهد «آميريكان إنتربرايز»: «أعتقد أنه سيكون هناك تغيير جذري في الشرق الأوسط، وستكون هذه السياسة أكثر ميلاً لإيران وأقل موالاة للسعودية بالتأكيد»، يؤكد ذلك تصريح بايدن في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020: «أود أن أوضح أننا لن نبيع في الواقع المزيد من الأسلحة لهم، بل سنجعلهم في الواقع يدفعون الثمن ونجعلهم في الواقع منبوذين»[37].

– تجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل ألا تتغير السياسة الأمريكية كثيراً في عهد بايدن، فالكثير من هذه التصريحات كان إبان حملته الانتخابية، وستبقى المصالح الأمريكية هي البوصلة الحقيقية لإدارة السياسة الخارجية لإدارة بايدن في المنطقة، وأن هامش التغيرات الجذرية في تلك العلاقات سيكون ضيقاً وليس كبيراً كما يتوقع البعض.

- **إيران:** أعلن جو بايدن أنه مستعد للعودة إلى اتفاق دولي آخر تخلى عنه ترمب، الاتفاق النووي الإيراني الذي تم بموجبه إلغاء العقوبات على إيران مقابل تقليص برنامجها النووي، وقال: إنه سيعود إلى الاتفاق النووي إذا عادت إيران إلى الامتثال الصارم به، لكنه لن يرفع العقوبات حتى ذلك الحين، ومن المتوقع أن يتفاوض بايدن بعد ذلك لتبديد بعض المخاوف التي تنتابه حول الاتفاق.

- **اليمن:** من المرجح أن ينهي بايدن دعم الولايات المتحدة للحرب التي تقودها السعودية في اليمن، حيث أدى ارتفاع عدد القتلى في صفوف المدنيين في اليمن إلى بروز معارضة قوية لمشاركة الولايات المتحدة في هذه الحرب لدى الجناح اليساري في حزبه ولدى عدد متزايد من أعضاء الكونغرس، وأخبر بايدن مجلس العلاقات الخارجية مؤخراً أنه عازم على «وضع نهاية للدعم الأمريكي المقدم للحرب الكارثية التي تقودها السعودية في اليمن، والتوجيه بإعادة تقييم العلاقات الأمريكية–السعودية»[38]، ومن المتوقع أن تتزايد الضغوط من جانب إدارة بايدن القادمة على السعوديين وحلفائهم اليمنيين لتسوية الصراع المحتدم.

- **الأزمة الخليجية:** في الوقت الذي يتوقع فيه أن تدفع إدارة الرئيس المنتخب بايدن صوب رأب الصدع الخليجي، سارع جاريد كوشنر بعمل رحلة رسمية قد تكون الأخيرة إلى الشرق الأوسط في محاولة لحل جزء على الأقل من الأزمة الخليجية قبل مغادرة إدارة ترمب البيت الأبيض، في يناير/

كانون الثاني 2021، والتقى كوشنر ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في نيوم، وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في الدوحة.

– وفي أعقاب لقاء كوشنر مع أمير قطر، في 2 ديسمبر/ كانون الأول 2020، ذكرت وسائل إعلام مختلفة أن هناك اتفاقاً أولياً وشيكاً بين السعودية وقطر، كما انتشرت التكهنات على وسائل التواصل الاجتماعي بأن الكويت، التي سعت للوساطة طوال الأزمة الخليجية، قد تصدر بياناً بشأن حدوث «انفراجة».

– وأشارت التقارير إلى أن الخطوط العريضة للاتفاق ركزت على إعادة فتح المجال الجوي السعودي أمام الحركة الجوية القطرية، وربما إعادة فتح الحدود البرية السعودية القطرية أيضاً، وتنهي هذه الإجراءات عملياً الحصار المفروض على قطر، في حال تنفيذها بالفعل.

– ومع ذلك، حتى كتابة هذا التقرير، لم يتم الإعلان عن اتفاق، حتى وإن كان مبدئياً، لإنهاء أو تخفيف الجزء السعودي من الحصار المفروض على قطر، حيث أشار بيان لوزير الخارجية الكويتي، في 4 ديسمبر/ كانون الأول، إلى «مناقشات مثمرة» و«حرص» على التوصل إلى اتفاق نهائي، ولم يقدم البيان أي تفاصيل محددة، ولا تزال جميع الأطراف، بما في ذلك السعودية وقطر، متكتمة للغاية بشأن زيارة كوشنر، وقد تكون الالتزامات لا تزال قيد الإعداد، ومن الممكن أيضاً ألا يتم الإعلان عن أي اتفاق بشأن تدابير بناء الثقة الثنائية أو آليات تسوية المنازعات الآن، ولكن بدلاً من ذلك سيتم منح المفاوضات في الغرف المغلقة بعض الوقت حتى يتم إنضاجها.

– وقد توفر قمة مجلس التعاون الخليجي المقبلة، المقرر عقدها في الرياض في وقت لاحق من شهر ديسمبر/ كانون الأول 2020، فرصة لتوضيح مصير المحادثات الحالية، خاصة وأن مجلس التعاون الخليجي يعمل الآن تحت إشراف أمين عام كويتي.

– وإذا كان كوشنر يبحث عن أسباب للتفاؤل بشأن إنهاء الأزمة التي اندلعت في عهد إدارة ترمب، فقد يلاحظ المراقبون أن السعوديين والقطريين يتحدثون الآن معاً بشكل ثنائي، وأن مطالب الرباعية الـ13، التي حالت دول إنهاء الحصار، وحاولت دول الحصار فرضها على الدوحة عام 2017، قد تم تغييرها إلى مجموعة من القضايا الثنائية التي يمكن أن تكون بمثابة أساس للتفاوض.

– وتضمنت شروط عام 2017 مطالبة قطر بإغلاق قناة «الجزيرة»، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، ودفع تعويضات عن أضرار غير محددة لدول الحصار، والخضوع لمراقبة تدخلية لمدة 12 عاماً لضمان الامتثال.

– وتشير التصريحات الصادرة عن الجانبين إلى تفاؤل حذر، تماماً كما كانت فترة الحوار السابقة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، عندما أثيرت آمال مماثلة في تحقيق اختراق محتمل، ولكنها لم تؤدِّ إلى مصالحة، كما فشلت أسابيع من المفاوضات الهادئة في يوليو/ تموز 2020 بشأن رفع قيود المجال الجوي.

– وفيما يبدو أن انهيار محادثات يوليو/ تموز كان السبب وراءه إحجام الإمارات عن دعم اتفاق سعودي قطري تدعمه الولايات المتحدة، وفيما يبدو أن أبو ظبي لا تزال غير راغبة في إتمام المصالحة

مع قطر، وفي 16 نوفمبر/ تشرين الثاني، قال يوسف العتيبة، سفير الإمارات لدى الولايات المتحدة: إن المصالحة مع قطر «ليست على قائمة أولويات أحد».

– وبغض النظر عما تم الاتفاق عليه خلال زيارة كوشنر لكل من السعودية وقطر، فقد أصبح من الواضح أن المصالحة ليست سهلة، ولا يمكن تسوية الأزمة عبر زيارة عابرة، لأنها أصبحت مترسخة بعمق في سياسات المنطقة، وسيستغرق تسويتها الكثير من الوقت والجهود من قبل جميع الأطراف لإعادة بناء الثقة، وفيما يبدو أنه ذلك سيتم برعاية كويتية، وسيكون أي اتفاق بداية لعملية أطول للمصالحة وليس نقطة نهاية أو عودة إلى الوضع السابق قبل عام 2017.

الهوامش

(1) انظر: الناتج المحلي للربع الثاني 2020، نشرة الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، https://bit.ly/3729Aet

(2) جراء تداعيات فيروس كورونا.. الاقتصاد السعودي ينكمش 7 % والبطالة ترتفع، وكالة رويتر + الأناضول، بتصرف، https://bit.ly/39cRfxE

(3) بسبب كورونا.. السعودية تتخذ إجراءات تقشفية «مؤلمة»، وكالة رويتر + الأناضول (بتصرف)، https://bit.ly/3fkSCvv، وانظر: بلومبيرغ: السعودية تستبعد مليوني مواطن من المساعدة النقدية، https://bit.ly/3fjyzxu

(4) ولي العهد السعودي: إصلاحات الميزانية الموفرة مع انخفاض الإيرادات وكالة بلومبيرغ، https://bloom.bg/3pPrwkU

(5) انظر : جهود المملكة في مواجهة كورونا.. تقرير من التواصل الحكومي، https://bit.ly/2Pz8RMR

(6) إجراءات التقشف الجديدة تعمق أزمة الاقتصاد السعودي، الجزيرة نت، https://bit.ly/36VRnix

(7) الخليج يودّع الرفاهية: تقشف وضرائب لمواجهة كورونا، العربي الجديد، https://bit.ly/3nScv05، وانظر: كورونا والنفط يربكان المملكة.. 6 تحديات رئيسية تهدد الاقتصاد السعودي، الجزيرة نت + وكالات، https://bit.ly/3pQ9Qpc

(8) انظر: إحصاءات سوق العمل الربع الثاني 2020، نشرة الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، https://bit.ly/2URrdaV

(9) السعودية تقر إجراءات تقشفية لمواجهة تداعيات «كورونا» وتراجع أسعار النفط، https://bit.ly/3lTj2Xv

(10) المملكة العربية السعودية: نظرة عامة على الاقتصاد والسياسة، نوردیا الدولية https://bit.ly/3nFzE5A

(11) صادرات السعودية تهبط بأكثر من 25 % خلال أغسطس، الهيئة العامة للإحصاء السعودية، https://bit.ly/2VnAW9q

(12) فيتش تُراجع نظرتها المستقبلية لأرامكو السعودية إلى سلبية؛ https://bit.ly/2UP2fZV www.fitchratings.com.

(13) حرب اليمن: ماذا حققت السعودية والإمارات بعد أربع سنوات؟ BBC العربية، https://bbc.in/332DNc3

(14) 5 سنوات من الحرب.. ما الذي حققته السعودية والإمارات في اليمن؟ الخليج أونلاين، https://bit.ly/394lAP9

(15) 17 دقيقة من القصف و25 طائرة وصاروخا.. أرامكو تكشف ما حدث في الساعات الأولى للهجوم، الجزيرة نت +وكالات، https://bit.ly/3l29gkV

(16) بعد استهداف محطة أرامكو في جدة.. التحالف السعودي الإماراتي يعلن تدمير ألغام بحرية ويحذر من تهديد الحوثيين الأمن البحري، الجزيرة نت، https://bit.ly/35Xy1Kx

(17) اليمن بين جهود المملكة الإنسانية وآلة التدمير الحوثية، صحيفة الجزيرة السعودية، https://bit.ly/3md7i3e

(18) هل تخلت السعودية عن هدف تحالفها للخروج من مأزق حرب اليمن؟ الخليج أونلاين، https://bit.ly/3kTQlbB، وانظر: حرب اليمن: 5 سنوات في مستنقع بلا حدود، العربي الجديد، https://bit.ly/3ftwHCf

(19) تأثيرات فوز بايدن على مسار الحرب في اليمن، وكالة الأناضول، https://bit.ly/3fmDnCi

(20) إيران تسعى «القرب» مع السعودية.. مصلحة جادة أم مناورة دبلوماسية؟ الحرة، https://arbne.ws/2J7cwxK

(21) إيران والسعودية: تصوّر السبيل إلى التقارب، محمد ساري الزعبي، معهد واشنطن، https://bit.ly/2US06MZ

(22) وزير الخارجية الإيراني: إيران مستعدة دائما للعلاقات مع السعودية، وكالات، https://bit.ly/2J5jzXL

(23) هل تستجيب السعودية للدعوات الإيرانية للحوار معها؟ الخليج أونلاين، https://bit.ly/3kVxQne

(24) التقارب السعودي–الإيراني: الحوافز والعوائق، معهد بروكنجز، https://brook.gs/399AV0D

(25) ترمب مجدداً: السعودية ستنضم للتطبيع.. و4 دول تريد الأمر، وكالات، https://bit.ly/36nxKAH

(26) كيف تهيئ السعودية شعبها والعالم العربي للتطبيع مع إسرائيل؟ وكالات، https://bit.ly/39CNiT8

(27) السعودية تفتح أجواءها أمام كافة الرحلات الجوية نحو الإمارات ونتانياهو يرحب، فرنس 24، https://bit.ly/2KUWrwi

(28) بعد تطبيع البحرين والإمارات.. الوزراء السعودي: ندعم حلاً عادلاً لفلسطين، الخليج الجديد +وكالات، https://bit.ly/39vesvt

(29) إذاعة إسرائيلية: نتنياهو يزور السعودية سراً ويلتقي الأمير محمد بن سلمان، سبوتنيك عربي، https://bit.ly/2JqMCW5

(30) المصدر السابق.

(31) وزير الخارجية السعودي: التطبيع مع إسرائيل سيعود بـ«فائدة هائلة» على المنطقة، مونت كارلو الدولية، https://bit.ly/3sLA8Ko

(32) 30 منظمة تدعو للضغط على السعودية للإفراج عن الحقوقيين ووقف الانتهاكات، الجزيرة نت، https://bit.ly/2J520qY

(33) هيئة حقوق الإنسان السعودية ترد على «هيومن رايتس ووتش» بشأن عقوبة إعدام القاصرين، روسيا اليوم، https://bit.ly/3fBOiKi

(34) ضغوط دولية متزايدة على السعودية بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان وسجلها السيئ مع المعارضين وسجن العلماء، القدس العربي، https://bit.ly/3642G9h

(35) السعودية تعزز حقوق الإنسان بإلغاء الجَلد، الشرق الأوسط، https://bit.ly/3sQO8CH

(36) نتائج الانتخابات الأمريكية: كيف ستتغير السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بايدن؟ BBC عربي، https://bbc.in/2VouBul

(37) مخاوف السعودية من بايدن قد تكون مبررة.. وملف بارز للعمل المشترك، CNN، https://cnn.it/39wF8f2

(38) الانتخابات الأمريكية 2020: فوز بايدن يفرض واقعا جديدا على القادة العرب في الخليج، BBC عربي، https://bbc.in/3o8r2or

الكويت..

تحديات كبرى وإصلاحات مرتقبة

الكويت.. تحديات كبرى وإصلاحات مرتقبة

شهدت الكويت في العام 2020 جملة من المتغيرات التي أثرت عليها بشكل كبير في الكثير من الملفات الرئيسة، ومن هذه المتغيرات:

- تداعيات جائحة كورونا.
- تذبذب أسعار النفط.
- عودة ملفات الفساد للمشهد العام.
- ضغوط خارجية من أجل التطبيع.
- وفاة أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر.

مر عام 2020 وئيداً بملفاته المثقلة بالتداعيات والأعباء والتحديات الكبرى داخلياً وخارجياً، ولم يُستثن من هذه التغيرات التي وقعت في هذا العام بلد على مستوى المنطقة، فبسبب جائحة كورونا، وصلت أسعار النفط إلى 40 دولاراً للبرميل، بينما تحتاج الكويت إلى سعر 81 دولاراً للبرميل للتغلب على العجز الحالي، حيث أوضحت بيانات الميزانية الجديدة أن الإيرادات الإجمالية المقدرة تبلغ 7 مليارات دينار (23 مليار دولار)، في حين تقدر المصروفات بـ21 مليار دينار (69 مليار دولار)، بحسب ما نشرته «وكالة الأنباء الكويتية» الرسمية (كونا)[1].

وقالت الوكالة: إن الفارق بين الإيرادات والمصروفات، والمقدر بـ14 مليار دينار (46 مليار دولار)، ستدفع من احتياطيات الدولة، وقد دفعت الكويت بالفعل ثمن التأخر في تقليل الاعتماد على النفط، ولكن القطاع الخاص الناشئ بدأ في ممارسة دور ثانوي في الناتج المحلي الإجمالي للكويت.

في ذات الوقت، سبق أن رفعت الحكومة الكويتية توقعاتها لعجز الميزانية العامة إلى 14 مليار دينار (45.68 مليار دولار) خلال العام 2020، الذي ينتهي في مارس المقبل، مقارنة مع 7.7 مليار دينار (25.12 مليار دولار) المقدرة مطلع العام[2].

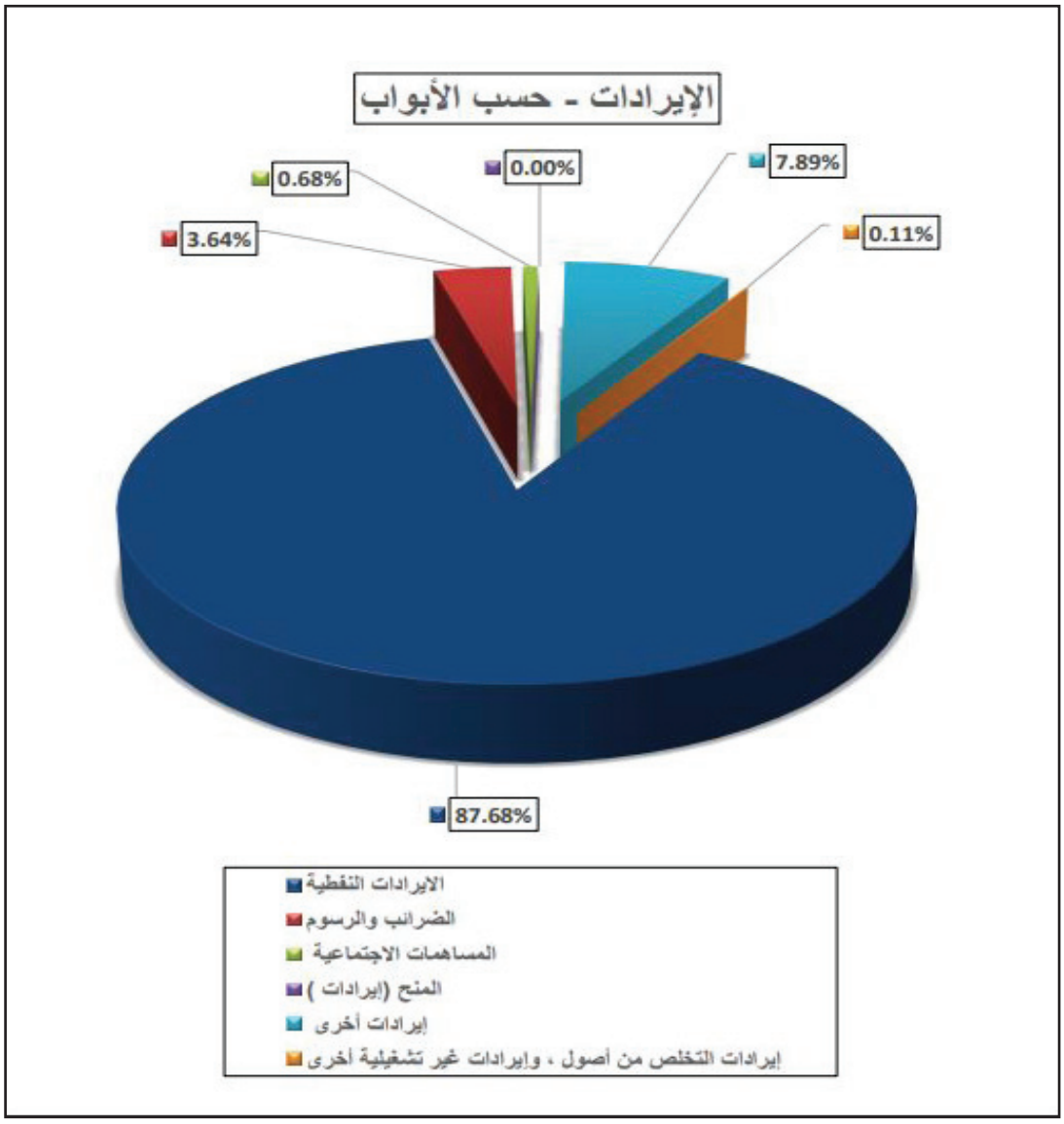

ويرفض البرلمان الكويتي مشروع قانون الدين العام الجديد منذ انتهاء القانون السابق في أكتوبر 2017؛ بسبب عدم قبول تمويل عجز الميزانية الحكومية عبر الاستدانة.

وتعيش الكويت واحدة من أسوأ أزماتها الاقتصادية بسبب تأثيرات كورونا وانخفاض أسعار النفط، المصدر الرئيس لأكثر من 90 % من الإيرادات الحكومية.

وسبق أن أكّدت وزارة المالية الكويتية، في أغسطس 2020، أن السيولة المتوفرة تكفي لتغطية الرواتب لشهر نوفمبر 2020.

وقال تقرير لبنك الكويت الوطني: إن وتيرة إصدار أدوات الدين الخليجية تواصل قوتها منذ بداية العام، متوقعاً أن تتجاوز 100 مليار دولار للعام بأكمله.

وأرجع البنك ارتفاع الدين «نتيجة لتزايد الاحتياجات التمويلية في ظل تصاعد الضغوط المالية الناجمة عن التباطؤ الاقتصادي بسبب انخفاض أسعار النفط وتفشي الجائحة، إلى جانب الانخفاض النسبي في تكلفة التمويل».

وأوضح أنه تم إصدار سندات وصكوك مقومة بالدولار والعملات المحلية بقيمة تصل إلى نحو 35 مليار دولار، في الربع الثالث من عام 2020، لترتفع بذلك قيمة الإصدارات الخليجية منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه إلى 98 مليار دولار.

وأشار إلى أن ذلك أدى إلى ارتفاع إجمالي أدوات الدين القائمة في الدول الخليجية إلى مستوى قياسي بلغ 579 مليار دولار، وفقاً لصحيفة «القبس» الكويتية.

فشل في تنويع مصادر الدخل

لعل أهم التحديات التي قيدت الخيارات أمام الحكومة الكويتية لإيجاد مصادر لسد العجز في الميزانية الفشل في تنويع مصادر الدخل، حيث إن إخفاقات التنويع الرئيسة متعلقة بإصلاح سوق العمل المحلية، فالرواتب والدعم المالي للمواطنين الكويتيين في القطاع العام لا يؤدي إلى إصلاح الاقتصاد أو زيادة الملاءة المالية، بل يثقل كاهل الميزانية العامة للدولة.

وأكد تقرير «الشال» أن السياسة المالية للكويت غير مستدامة، وأن زيادة الإنفاق العام بنحو 5.3 % للسنة المالية الحالية مقارنة بمستوى إنفاق سابقتها رغم كل وعود ضبط الإنفاق العام، تعني أن حجم النفقات العامة إن استمر هذا المعدل من النمو، سوف يفوق الـ 35 مليار دينار بحلول عام 2030، وستكون سوق النفط حينها عاجزة عن توفير ثلثها.

والسياسة الاقتصادية للكويت حالياً عاجزة عن استيعاب ما لديها من قوة عمل مواطنة، وعلى الاقتصاد أن يوفر نحو 400 ألف فرصة عمل مواطنة بحلول عام 2030، وذلك في حكم المستحيل إن استمرت سياساتها الاقتصادية على ما هي عليه [3].

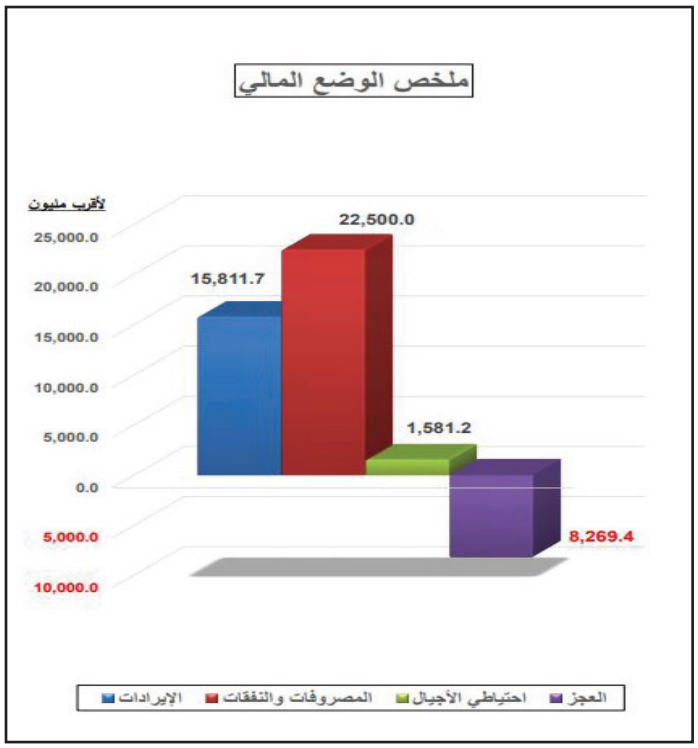

وكانت وكالة «ستاندرد آند بورز» قد أصدرت تقريراً اقتصادياً حمل عنوان «في ظل الاعتماد المطلق على النفط والغاز، ما مدى عرضة الحكومات السيادية الخليجية لمخاطر التركز؟»، وقالت الوكالة في تقريرها: إن الكويت تبدو الأكثر اعتماداً بين دول مجلس التعاون الخليجي على النفط من ناحية هيمنته على الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، مضيفة أن التنوع الاقتصادي في الكويت ضعيف بالمقارنة مع جاراتها، ومع ذلك وعلى الرغم من أن الإيرادات النفطية تمثل 80 % من إجمالي الإيرادات الحكومية، فإن نقطة تعادل سعر النفط في الكويت هي الأدنى في المنطقة، وربما يشير هذا الأمر إلى أن الحكومة الكويتية إلى حد ما تقيد مصروفاتها فيما يتعلق بنمو الإيرادات النفطية[4].

وأصدر المعهد الدولي للتنمية الإدارية، ومقره في لوزان بسويسرا، تقريره السنوي للتنافسية العالمية، الذي يقيس كفاءة الدول في استخدام مواردها، وخلا التقرير، الذي ضم 63 دولة، من دولة الكويت، فيما تصدرت الإمارات عربياً وجاءت في المركز الخامس عالمياً متقدمة مركزين عن العام 2019، كما تقدمت قطر 4 مراكز إلى 10 عالمياً، وتقدمت السعودية 13 مركزاً إلى المركز 26 عالمياً [5].

التركيبة السكانية

وتَصدّر التحول في السياسة الديموغرافية أجندات صانعي القرار في الكويت منذ بداية جائحة كورونا، ومن المحتمل أن يكون قد تسارع بسبب موجات مغادرة العمالة الأجنبية غير المسبوقة منذ مارس/ آذار، وفي مايو/ أيار2020، نشرت كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية تقريراً أولياً أبرزت فيه المخاوف بشأن تداعيات خروج العمالة الأجنبية الماهرة على مستقبل الاقتصاد الكويتي.

ومنذ بداية هذه الأزمة، تعالت الأصوات لتعديل التركيبة السكانية مجدداً في البرلمان الكويتي، ويواصل المسؤولون الحكوميون طرح مقترحات طرحت قبل ذلك لعشرات السنوات لتعديل التركيبة السكانية، بحيث يكون 30 % من السكان من العمالة الأجنبية و70 % من المواطنين الكويتيين، ويتمثل الاقتراح الرئيس في تقديم نظام حصص لجنسيات محددة، بالإضافة إلى تصنيف أي شخص يزيد عمره على 60 عاماً دون تعليم ثانوي على أنه غير مؤهل للحصول على الإقامة[6].

وقدر البنك الدولي، في تقرير حديث صادر عنه، عدد الوافدين الذين غادروا الكويت تحت وطأة تداعيات جائحة كورونا بنحو 5 % من الوافدين في البلاد، بما يعادل 170 ألف شخص.

وتوقع التقرير أن يتحمل العمال الوافدون وطأة انخفاض النشاط التجاري في البلاد، وأن تضطر العديد من الشركات إلى تسريح عمالتها الوافدة.

وعلى صعيد العمالة المنزلية، قدر أصحاب مكاتب استقدامها في الكويت مجمل خسائرهم منذ بداية تفشي فيروس كورونا، في مارس/ آذار 2020، بنحو 6 ملايين و720 ألف دينار كويتي (21.9 مليون دولار)[7].

وتستهدف الحكومة الكويتية تقليص أعداد الوافدين في البلاد البالغة حالياً 3.4 مليون، يشكلون نحو 70 % من السكان، مقابل عدد المواطنين البالغ 1.3 مليون يشكلون نحو 30 % من السكان، حسب تقارير رسمية [8].

ويواجه هذا التحول الديموغرافي الكبير تحدياً من الناحية اللوجستية وتحديات سوق العمل، فعندما تم طرح اقتراح قانون للرقابة على التركيبة السكانية داخل مجلس الأمة، تمت إعادته إلى اللجنة المختصة واعتبره مجلس الوزراء الكويتي غير دستوري.

لا توجد إحصاءات دقيقة عن العمالة الوافدة التي غادرت الكويت، لكن هناك وسائل الإعلام تدعي أن العدد يتراوح بين 100 ألف و300 ألف، وتزعم مصادر في خدمات الطيران الوطنية أن 365 ألف عامل أجنبي غادروا منذ سبتمبر/ أيلول 2020، وتقدر الأبحاث أن العدد سيكون نصف مليون بحلول نهاية عام 2020[9].

وتعد الكويت سوقاً صغيرة وصعبة لممارسة الأعمال التجارية، حيث تحتل المرتبة 83 في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.

أزمة التعليم

ومن التداعيات التي تسببت بها جائحة كورونا مغادرة شرائح كبيرة من العاملين في سلك التعليم، وكانت الكويت في طليعة دول الخليج التي أوقفت المدارس مع تفشي فيروس كورونا، وقامت بتقديم وسيلة بديلة ملموسة للتعليم عن بُعد لأكثر من 450 ألف طالب وطالبة مسجلين في المدارس ذهبوا إلى منازلهم منذ مارس/ آذار 2020، ولكن بعد سجال طويل مع مجلس الأمة وجمعية المعلمين الكويتية.

وفقاً لإحصائيات حكومية، فإن عدد المعلمين المغتربين العرب يفوق عدد نظرائهم الكويتيين في المدارس الحكومية بنسبة 6 إلى 1، وتعتمد المدارس الخاصة على المعلمين الوافدين[11].

وبين مارس/ آذار، وأغسطس/ آب 2020، علق آلاف المعلمين في الخارج، ولم تتمكن المدارس الخاصة من إعادتهم، ولم يتم دفع رواتب الآخرين لشهور بالرغم من إكمال العام الدراسي، ومن المحتمل أن يغادر هؤلاء في أول فرصة.

وتعتبر تداعيات أزمة التعليم متعددة الأبعاد، فالمغتربون المعنيون إما سيعودون إلى ديارهم أو يبحثون عن مكان به تعليم أفضل لأطفالهم.

لكن التداعيات الأكثر سلبية هي أن مستوى التعليم العام الذي يتلقاه غالبية الكويتيين كان منخفضاً بالفعل قبل انتشار كورونا.

وتسبب تردد وزارة التعليم في ترك الطلاب دون تعليم مناسب لمدة 8 أشهر، ولا يفي التحول الحالي إلى التعلم عبر الإنترنت بالمتطلبات التعليمية اللازمة، لذلك، فعلى المدى الطويل، من المتوقع أن تواجه الكويت المزيد من التحديات للوفاء بمتطلبات سوق العمل من المواطنين؛ ما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على العمالة الوافدة.

وكشف تقرير ديوان المحاسبة الكويتي عن فشل الإدارات المعنية في تنفيذ مشروع المنظومة المتكاملة لإصلاح التعليم بعدما أنفق عليه أكثر من 71 مليون دينار (نحو 233 مليون دولار) خلال السنوات العشر الماضية.

وأكد التقرير أن نسبة الإنجاز للمشروع وصلت إلى 48.3 % فقط على الرغم من انتهاء الفترة الزمنية المقدرة لإنجازه في 31 مارس/ آذار الماضي، وأكد التقرير ضعف القدرات التنفيذية لدى المركز الوطني لتطوير التعليم في إنجاز مشاريع الخطة الإنمائية للدولة، الأمر الذي يؤثر سلباً في تحقيق الاستفادة المرجوة من برنامج جودة التعليم العام بالكويت [12].

تذبذب أسعار النفط

ما زال تذبذب أسعار النفط وتأرجحه بين موجات متباينة من الهبوط والصعود الطفيف منذ منتصف عام 2014، من أبرز المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على صانع القرار الكويتي قبل وبعد جائحة كورونا التي تصاعدت أزمتها وتداعياتها السلبية عام 2020، والنفط الكويتي تأثر مثل غيره بالانهيارات الحادة في أسواق النفط العالمية خلال العام الماضي، مما أثر على الاقتصاد الكويتي، حيث إن ميزانية الكويت مربوطة بسعر نفط تقديري حدد عند 55 دولاراً للبرميل، وبسقف إنتاج يبلغ 2.7 مليون برميل، ووفقاً لهذه العوامل، فإن أرقام الميزانية الحالية 2019/ 2020 قد اختلفت بشكل كبير، وعلى افتراض سابق بأن أسعار النفط تبلغ 35 دولاراً في الميزانية تخسر الكويت 6 مليارات دينار ليرتفع العجز إلى 15 مليار دينار[13].

وكشفت الأرقام الصادرة عن وزارة المالية أن إجمالي الإيرادات (النفطية وغير النفطية) خلال الربع الأول من السنة المالية 2020/ 2021 بلغ 1.3 مليار، في حين بلغ إجمالي المصروفات والالتزامات المالية خلال الفترة ذاتها 2.4 مليار دينار، ليسجل بذلك الربع الأول عجزاً أولياً بقيمة 1.08 مليار دينار.

وبيّنت أرقام الموازنة خلال الربع الأول أن الإيرادات النفطية كان لها النصيب الأكبر من جملة إيرادات الموازنة، حيث حققت الميزانية إيرادات نفطية بقيمة 1.3 مليار دينار خلال الربع الأول من العام المالي الحالي، في حين سجلت الميزانية إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها بقيمة 52.6 مليون دينار[14].

كمية الصادرات من النفط الخام في دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط[3]

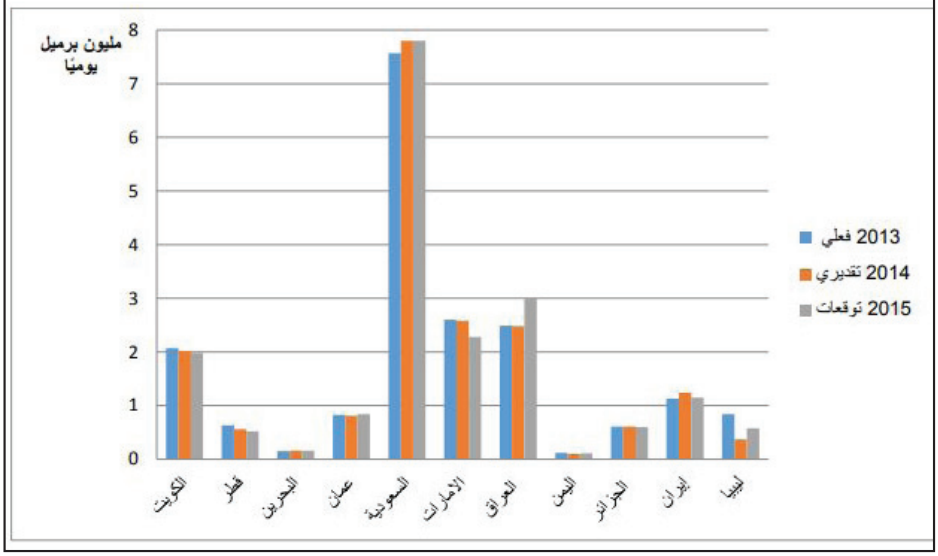

وقالت وكالة موديز للتصنيف الائتماني: إن الكويت هي أكثر الدول الخليجية المتضررة من انخفاض أسعار النفط الناجم عن جائحة كورونا، موضحة أن تخفيضات الإنفاق ستخفف من صدمة الإيرادات لبعض دول المنطقة وليس كلها، وأشارت الوكالة إلى أن نسبة انخفاض العائدات النفطية في الكويت تبلغ 29.2 %، في حين أن البحرين هي الأقل تأثراً بانخفاض العائدات النفطية بنسبة 4.2 % .

وفيما يبدو أن خطر العجز بدأ يهدد الكويت بشكل جدي، بعد أن توقعت تقارير اقتصادية أن تواجه الدولة النفطية عجزاً بأكثر من 179 مليار دولار بحلول عام 2030، وتسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط، في استنزاف الكويت التي تنتج نحو 3 ملايين برميل يومياً، وهي تسعى للوصول إلى طاقة 4 ملايين برميل يومياً خلال عامين.

وأنفقت الكويت في السنوات الخمس الماضية أكثر من 433 مليار دولار، ولكن على الرغم من الفوائض المالية الكبيرة، التي حققتها الدولة في السنوات الماضية، فإن الاستمرار في الزيادة المطردة للإنفاق العام سيؤدي إلى عجز تراكمي يفوق قيمة الاحتياطي العام [15].

التوقعات

– قالت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني: إن موازنة الكويت من المتوقع أن تسجل أكبر عجز مالي خلال عام 2020 بنسبة 32 %.

وأضافت ضمن توقعاتها أن الكويت ستحقق كذلك أعلى ارتفاع في عبء الديون بواقع 37 %خلال عام 2021.

وأرجعت الوكالة، ذلك، إلى انخفاض أسعار النفط، واستمرار تداعيات أزمة تفشي فيروس كورونا، بحسب صحف كويتية.

ومع حصول التعافي التدريجي لأسعار النفط خلال عام 2021، سيتقلص العجز المالي للحكومات على مستوى العالم تدريجياً إلى متوسط بواقع 7 %، من الناتج المحلي الإجمالي، انخفاضاً من المستوى القياسي المرتفع البالغ 11 % في عام 2020.

ويصل العجز المالي الفعلي لميزانية الكويت إلى نحو مليار دينار (3.3 مليار دولار) شهرياً، وفق مصادر حكومية.

وبلغ عجز موازنة الكويت 5.64 مليار دينار (18.5 مليار دولار) في السنة المالية 2019/ 2020 التي انتهت في مارس/ آذار الماضي، بزيادة 69 % عن السنة المالية السابقة.

وتعتمد الحكومة الكويتية على عائدات النفط بحوالي 90 % من إيراداتها.

ومن المرجح أن يستمر العجز في الميزانية بالكويت وسيصل إلى أكثر من 170 ملياراً في عام 2030 إذا استمرت الأوضاع هكذا، وربما تحقق فوائض مالية خلال السنوات المقبلة، لكنها ستواجه عجزاً حقيقياً مستمراً يبدأ بين الأعوام 2021، 2025 و2030[16].

وكشفت وزارة المالية الكويتية في التقرير الاقتصادي لسبتمبر/ أيلول 2020، أن الاقتصاد الكويتي سيعود للنمو الموجب خلال العام المقبل 2021 ليسجل نمواً متوقعاً بـ0.6 %، حيث سيكون هذا المعدل هو الأدنى خليجياً بين الدول المتوقع لها تسجيل نمو بالموجب العام المقبل[17].

عودة ملفات الفساد إلى المشهد العام

تراجع ترتيب الكويت في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2019 بنحو حاد لتحل بالمرتبة 85 عالمياً، وتهبط 7 مراكز بالمقارنة مع ترتيبها البالغ 78 عالمياً في عام 2018.

وقد حل ترتيب الكويت بالمرتبة التاسعة عربياً متراجعاً مركزاً واحداً بعد أن كان ثامناً في عام 2018 والأخيرة خليجياً خلف الإمارات وقطر والسعودية وعُمان والبحرين.

وحصلت الكويت على 40 نقطة من إجمالي 100 لتكون بذلك أقل من المتوسط العام، ومنذ العام 2005 تراجع ترتيب الكويت 40 مركزاً في مؤشر الفساد لتهبط من المرتبة 45 عالمياً في عام 2005 إلى 85 عالمياً في عام 2019[18].

وحسب تقرير مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والإستراتيجية (MenaCC) حول تأثيرات تداعيات وباء كورونا على مؤشر الفساد في العالم العربي حسب الجهود الحكومية المبذولة خلال فترة الربع الثاني والثالث من العام الجاري بالاستناد إلى دراسة إحصاء مقارن بين الدول العربية للإجراءات والقوانين والتشريعات المتخذة لمحاربة الفساد، فقد تقدمت الكويت بقية الدول العربية في جهود مكافحة الفساد بالنظر لمؤشري عدد القضايا المنظورة في المحاكم، وعدد البلاغات والأحكام الصادرة في قضايا فساد، وارتفعت نسبة البلاغات والشكاوى المتعلقة بالفساد بنحو 100 % مقارنة بنحو 50 % في عام 2018، كما تم حسم أكثر من قضية فساد بعد سرعة وتيرة التحقيق التي تناهز قيمة بعضها أكثر من 10 مليارات دولار[19].

ورغم أن الكويت تصدرت قائمة الدول العربية التي بذلت جهوداً استثنائية في مكافحة الفساد خلال عام 2020 بدافع ضغط نيابي وشعبي، فإن من المرجح أن يكون تأثير محاربة الفساد على الإدارة والمجتمع مؤقتاً إن لم يحدث تغيير جوهري وشامل على مستوى آليات صنع القرار والرقابة على العمل الحكومي وإنفاذ القوانين.

ضغوط خارجية من أجل التطبيع

شهد العام 2020 موجة غير مسبوقة من التطبيع العلني مع الكيان الصهيوني المحتل بمباركة أمريكية، ودشنت دولة الإمارات العربية المتحدة هذه الموجة بإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، في 13

أغسطس/ آب 2020، أن «إسرائيل» والإمارات توصلتا إلى اتفاق لإقامة علاقات رسمية بينهما، ثم تلتها البحرين التي وقعت على اتفاق التطبيع في البيت الأبيض، في 15 سبتمبر/ أيلول 2020، لتصبح الدولة العربية الرابعة التي وقعت أو اتفقت على توقيع اتفاقية تطبيع مع «إسرائيل»، بعد مصر (1979)، والأردن (1994)، والإمارات (2020).

للكويت موقف مختلف عن جيرانها في الخليجي فهي لا تعترف بما يُسمى «صفقة القرن».

ولا تزال الكويت ملتزمة رسمياً بمقررات القمة العربية في بيروت 2002، وبالمبادرة السعودية التي تحولت إلى مبادرة عربية للسلام، تقوم على تطبيع علاقات الدول العربية مع «إسرائيل» مقابل انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي حتى حدود يونيو/ حزيران 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين.

وإزاء موجة التطبيع التي شهدتها منطقة الخليج عاد شعار «لا للتطبيع مع إسرائيل» من جديد وبقوة إلى الساحة الكويتية، على وقع إعلان مبادرتي كل من الإمارات تطبيع علاقاتهما مع «إسرائيل»، وما تلاه من تصريحات أمريكية حول الكويت، فقد أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب عقب لقائه، في 18 سبتمبر/ أيلول 2020، بنجل أمير الكويت الراحل، الشيخ ناصر صباح الأحمد الجابر الصباح، لمناسبة منح الشيخ صباح وسام الاستحقاق العسكري الأمريكي من الدرجة الأولى، أن «الكويتيين متحمسون جداً بخصوص ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط، وبخصوص مساهمتنا في توقيع أول دولتين خليجيتين على التطبيع مع «إسرائيل» (...) الكويت قد تصبح قريباً البلد التالي ليطبع علاقاته مع إسرائيل»(20).

وقبله كان صهره وكبير مستشاريه جاريد كوشنر قد انتقد الموقف الكويتي الرافض للتطبيع، ووصفه بـ«المتشدد وغير البنّاء والمنحاز للفلسطينيين»، وقال: «إن من الحتمي أن تطبّع كل دول الشرق الأوسط مع إسرائيل»، واعتبر كوشنر أن من مصلحة العديد من دول المنطقة، ولا سيما من الجانب الاقتصادي، أن تعترف بـ«إسرائيل» وتقيم علاقات معها، والحصول على «ثقة أمريكا».

اعتبر الكويتيون هذه التصريحات «تدخلاً سافراً» في شؤونهم الداخلية، وكان البرلمان الكويتي أول من سارع لانتقاد الإمارات والبحرين ولإعلان موقف قوي وداعم للقضية الفلسطينية التي اعتبرها «قضية العرب والمسلمين الأولى»، وذلك من خلال بيان أصدره، في 18 أغسطس 2020، 41 نائباً من أصل 50 يشكلون مجلس الأمة الكويتي، بينهم رئيس المجلس مرزوق الغانم، داعين في الوقت ذاته الحكومة الكويتية إلى تأكيد موقف البلاد الثابت، وهو ما فعلته الأخيرة، في 21 سبتمبر 2020[21].

كذلك سارع الشارع الكويتي للتعبير عن غضبه وموقفه، وأطلق كويتيون هاشتاج «كويتيون ضد التطبيع» الذي لاقى انتشاراً واسعاً، وفي المباراة الأخيرة لتصفيات كأس الأمير لكرة القدم، في 21 سبتمبر 2020، رفع اللاعبون والمشجعون لافتة ضخمة كتب عليها «لا للتطبيع مع إسرائيل»، كذلك تسابقت أكثر من 31 جمعية ورابطة إلى إصدار بيانات استنكار وتنظيم وقفة احتجاجية أمام السفارة الفلسطينية.

مقاومة الكويت للتطبيع مع «إسرائيل» لها تاريخ طويل منذ عام 1948، ففي عام 1957 تأسس مكتب مقاطعة «إسرائيل»، كما أن مواد المرسوم بقانون الذي أصدره أمير البلاد آنذاك الشيخ عبدالله السالم

الصباح (1964) تحظر حيازة وتداول السلع الإسرائيلية بكل أنواعها، وتحظر على «كل شخص طبيعي أو اعتباري أن يعقد بالذات أو بالواسطة اتفاقاً مع هيئات أو أشخاص مقيمين في «إسرائيل»، أو منتمين إليها بجنسيتهم أو يعملون لحسابها أو لمصلحتها أينما أقاموا»، والتعهد الذي كرره الشيخ جابر أكثر من مرة منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، بأن الكويت ستكون آخر دولة عربية تطبع مع «إسرائيل»، أبقى الكويت، حتى الآن، بعيداً عن الضغوط التي تمارسها الإدارة الأمريكية تقليدياً من أجل التطبيع مع «إسرائيل».

على الرغم من هذه التشريعات، تقدّم خمسة من أعضاء مجلس الأمة الكويتي، في 18 أغسطس الماضي، باقتراح بقانون «لحظر كل أنواع وأشكال العلاقات مع «إسرائيل»، ومنع أي تطبيع أو توقيع اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني مهما كانت الأسباب»، وهو اقتراح ليس بجديد، ففي 18 أبريل 2018، تقدم أربعة نواب بمقترح قانون مماثل (كان ذلك عقب استقبال سلطنة عُمان لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ومشاركة فرق رياضية إسرائيلية في بطولتين في الإمارات وقطر) [22].

إزاء ذلك كله، بدأت الولايات المتحدة بالفعل تمارس أشكالاً من الضغوط على الكويت لدفعها نحو التطبيع، في إشارة إلى تصريحات ترمب «الاستفزازية»، وتعمد كوشنر أن يستثني الكويت من جولته الخليجية، ومن ثم وصفه مواقف الكويت تجاه الفلسطينيين بـ«الراديكالية وغير البنّاءة».

وعقب الانتخابات الأمريكية التي فاز بها الرئيس جو بايدن على منافسة دونالد ترمب من المرجح أن تخف وطأة الضغوط الأمريكية على الكويت بشأن ملف التطبيع، يعزز ذلك صمود البرلمان والشارع الكويتي في وجه التطبيع، وتغيير هذا الاتجاه العام في الكويت يحتاج إلى جهود كبيرة من الحكومة وحتماً ستقابل برفض شعبي كبير.

الكويت بعد وفاة أميرها الشيخ صباح الأحمد

تعد وفاة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح من أبرز وأهم المتغيرات التي شهدتها الكويت في عام 2020، حيث دخلت البلاد مرحلة من عدم اليقين والتحديات غير المسبوقة داخلياً وخارجياً، وزادت التوقعات حول ما ينتظر الكويت من تغيرات كبرى، هذه التوقعات قد تبررها انتظار حسم ملفات وقضايا عالقة لعل أحدثها وأبرزها الأضرار التي خلفتها جائحة كورونا على الاقتصاد والشركات والأفراد وأكثرها تعقيداً آلية النهوض بالاقتصاد وإصلاح خلل التركيبة السكانية دون الإضرار بمصالح المواطنين ووضع الرفاه الذي يواجه تحديات ضخمة في ظل استمرار التخوف من مصير تذبذب أسعار النفط المصدر الأكبر لإيرادات الدولة الكويتية في ظل عدم تنويع مصادر الدخل.

في ظل تلك المعطيات والتحديات يواجه أمير الكويت الجديد الشيخ نواف الأحمد الصباح، وولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الصباح، مسؤولية كبيرة لإخراج البلاد من الأزمة الراهنة وسط استمرار تدهور الوضع الاقتصادي والانكماش المتصاعد، واضطراب المشهد الخليجي بفعل الأزمة الخليجية منذ عام 2017 والضغوط لتطبيع العلاقات مع «إسرائيل».

على مستوى السياسات المحلية وإدارة الملفات الداخلية وفي مقدمتها ملف الفساد والتعدي على المال

العام، فإنه بالنظر للخلفية الأمنية لقائدي الكويت، فمن المرجح أن تتعزز قوة إنفاذ القانون لصالح وقف التجاوزات والخروقات للقانون ومظاهر الفساد والتعدي على أملاك وهيبة الدولة.

ومن المرجح كذلك أن تتعزز آلية الرقابة والمحاسبة وتشديد العقوبة للمخالفين والمتجاوزين دون اعتبارات تذكر، كما أكدت ذلك مراراً تصريحات أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد، خاصة عند تدخله لحسم موقف الدولة من قضايا مرتبطة بالفساد وإشرافه شخصياً على دعم جهود مكافحة الفساد واستغلال النفوذ والمظاهر السلبية في كل الدوائر الحكومية مع إعلاء مبدأ تحقيق مصلحة الوطن العليا فوق أي حسابات ومصالح أخرى [23].

ومن المتوقع أن تسعى القيادة الجديدة لترتيب البيت الداخلي بعد الانتهاء من انتخابات مجلس الأمة وتشكيل الحكومة الجديدة، وهناك حالة من الترقب بين المكونات السياسية تعزز على الأرجح مستقبلاً مؤشرات المصالحة الوطنية وتعزيز أدوار الكيانات السياسية الكويتية وفقاً للسياسات السابقة كاحترام الوحدة الوطنية والالتزام بمحددات الدستور.

ورغم عدم اتضاح سياسات البلاد في المدى القريب في التعامل مع المعارضة السياسية على اختلاف مكوناتها وتياراتها، فإنه من المبكر استشراف ملامح العهد الجديد سوى الاستمرار في التزام البلاد باحترام الدستور وزيادة التوجه نحو الالتزام بالقانون وتطبيقه على الجميع ومن غير المستبعد أن تتقلص مظاهر الاحتقان السياسي مع توقعات بتعزيز المشاركة السياسية والعفو الشامل عن المعارضين في قضية دخول المجلس.

وعلى مستوى السياسات الخارجية، وفي ظل غياب الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد بخبرته وتاريخه السياسي، فمن المتوقع أن تحظى وزارة الخارجية بدور أكبر في صنع سياسات البلاد وفق منهج الحياد الإيجابي وبالاعتماد على الدبلوماسية الصانعة للسلام والرامية لكسب الصداقات مع استمرار معادلة «صفر» أعداء، وهو ما قد يضمن تحييد أجيال الكويت في المستقبل من مخاطر التهديدات الخارجية في ظل الانفتاح على التعاون المثمر والمصالح المشتركة مع محاولة بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة الخليجية ودعم استقرار البيت الخليجي رغم ما فيه من تصدعات وخلافات، والحرص على الحفاظ على علاقات متقاربة مع جيرانها في المنطقة على أساس حسن الجوار، فضلاً عن استمرار السياسة الخارجية للكويت في دعم التعاون العربي والإسلامي وتوزان الشراكات مع القوى الكبرى خاصة الداعمة تاريخياً للكويت.

ما بعد الانتخابات البرلمانية وتشكيل الحكومة

- أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية لمجلس الأمة 2020 للفصل التشريعي السادس عشر، التي أجريت في 5 ديسمبر 2020، عن فوز 50 مرشحاً بعضوية مجلس الأمة، منهم 31 نائباً جديداً، فيما عاد 19 نائباً من أعضاء مجلس الأمة 2016 إلى المجلس، بعد فوزهم في الانتخابات، وبحسب النتائج النهائية، بلغت نسبة التغيير في تركيبة المجلس 62 %، حيث لم ينجح من أعضاء مجلس 2016 إلا 19 نائباً في سيناريو مكرر للانتخابات التي أجريت في عام 2016، وغلبت الوجوه الجديدة على معظم الدوائر

بنسبة تجاوزت 42 %، وكانت أعلى نسب التغيير في الدائرتين الأولى والثالثة بـ70 % لكل منهما، في حين تساوت الدائرتان الرابعة والخامسة بتغيير بلغ 60 %، أما الدائرة الثانية فكانت الأقل تغييراً بنسبة 50 %، وكان لافتاً غياب الوجوه النسائية عن مجلس 2020، وذلك للمرة الأولى منذ بداية تطبيق نظام «الصوت الواحد»، في ديسمبر 2012، بعد أن خسرت النائبة صفاء الهاشم مقعدها الذي حافظت عليه لأكثر من دورة برلمانية.

– ورغم تبدل الوجوه، ثبت التمثيل الشيعي في مجلس الأمة عند 6 نواب، 3 منهم في الدائرة الأولى، ونائبين في الثانية، ونائب عن الدائرة الثالثة، وتراجع تمثيل التحالف الإسلامي الوطني إلى نائب وحيد بعد سقوط النائب السابق خليل أبل.

– من اللافت للنظر كذلك في نتائج الانتخابات سقوط جميع النساء المرشحات والبالغ عددهن 30 امرأة، وفوز 15 نائباً يعملون بمهنة المحاماة وخسارة كاملة لليبراليين.

– فيما يتعلق بتركيبة الحكومة الكويتية الجديدة، نجد أنها تشير إلى استمرار نفس النهج السابق في تشكيلها من حيث توزيع الحقائب الوزارية ومشاركة الأسرة الحاكمة في الحكومة لا سيما في الوزارات السيادية، مثل رئاسة الوزراء والداخلية والخارجية والدفاع، إضافة إلى وزارة الصحة، مع ملاحظة توزيع المناصب بشكل منصف بين مختلف فروع الأسرة؛ مما يشير إلى بوادر مصالحة داخل الأسرة.

– بالمقابل، ما زال نظام المحاصصة يسيطر على بقية الحقائب الوزارية، حيث تم تعيين وزير من المكون الشيعي، وتعيين وزير قبلي من خارج الأسرة الحاكمة كنائب لرئيس الوزراء، وتعيين وزير من قبيلة العوازم في منصب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ليكون من مهامه التعامل مع النواب القبليين، ولا سيما مع النواب السبعة الذين ينتمون إلى قبيلته، فضلاً عن أن أحدهم انتُخب نائباً لرئيس مجلس الأمة، يُضاف إلى ذلك أن تعيين مسؤول رفيع سابق في وزارة المالية على رأس هذه الحقيبة من شأنه أن يبعث رسالة مطمئنة مفادها أن البلاد تعتزم معالجة أزمتها المالية، ناهيك عن أن ميوله الإسلامي قد يلقى ترحيباً في أوساط النواب الإسلاميين السُّنّة وعددهم تسعة.

– يلاحظ كذلك خفض عدد النساء في الحكومة الجديدة عن سابقتها من وزيرتين إلى وزيرة واحدة، فيما أصبح البرلمان الكويتي خالياً تماماً من التمثيل النسائي بعد أن كان يضم امرأة واحدة، وكأن الحكومة ردّت على غياب التمثيل النسائي في البرلمان من خلال خفض عدد الوزراء النساء، إضافة إلى ذلك، تراجع تمثيل الوزراء القبليين إلى وزيرين، في تباين مقصود مع التمثيل القبلي الواسع في البرلمان والبالغ 29 نائباً.

– ثمة ملاحظة أخرى جديرة بالاهتمام وقد تكون من قبيل المصادفة البحتة، ارتفاع متوسط عمر الوزراء في الحكومة الحالية مقارنةً مع متوسط عمرهم في الحكومة السابقة البالغ 48 عاماً، ويتناقض ذلك مع واقع أن 30 نائباً من أصل 50 لا تتعدّى أعمارهم الـ45 عاماً، ومن شأن هذا التباين في متوسط عمر كلٍّ من الحكومة والبرلمان أن يصعّب آفاق التفاهم بينهما، ويعرقل عملية اتّخاذ إجراءات ضرورية لمعالجة التحديات العديدة التي تواجهها الكويت.

التوقعات

– فيما يبدو أن الحكومة الجديدة في الكويت تتهيّأ إلى خوض معارك مرتقبة مع البرلمان، لا سيما في ظل استمرار المسؤولَين نفسيهما في رئاسة كلٍّ من مجلس الأمة والحكومة، ورغم أن السلطتين التشريعية والتنفيذية حملتا تغييراً مشابهاً في تركيبة الأعضاء تخطّت نسبته 60 %، لكنهما غالباً ما تميلان إلى استنساخ نفسيهما على الرغم من ملامح التغيير الشكلي، وهو ما ينذر بالإعلان الوشيك عن عدم التعاون بينهما في أول اختبار حقيقي حول الملفات العالقة من المجالس السابقة وما أكثرها.

– التفاوت العمري بين أعضاء السلطتين الذي أشرنا إليه من المحتمل أن ينجم عنه المزيد من التوترات ما لم يتم التوصل إلى آلية توفر بينهما أرضية مشتركة للاتفاق حول الحد المقبول من المطالب وقدر من التعاون بدلاً من التأزيم وحالة التربص التي سيطرت على جلسات المجلس الأولى والثانية.

– فيما يبدو أن القضايا والملفات التي لم تتفق عليها الحكومة والبرلمان السابقين ستبقى حجر عثرة أمام تحقيق التعاون المنشود في المستقبل، ناهيك عن الأعضاء الذين عادوا لتولّي مناصبهم، حيث يبلغ عدد الوزراء الذين عادوا إلى مناصبهم من الحكومة السابقة وأولئك الذين شغلوا سابقاً مناصب وزارية، تسعة وزراء من أصل خمسة عشر وزيراً، فيما يشكّل عدد النواب الذين أُعيد انتخابهم وأولئك الذين كانوا سابقاً أعضاء في مجلس الأمة 28 من أصل 50 نائباً منتخباً، فعودة غالبية الوزراء والبرلمانيين الذين كانوا جزءاً من المشكلة سيصعب أن يكونوا جزءاً من الحل في المرحلة القادمة.

– رغم الدعوات المعلنة من السلطتين بطي صفحة الماضي وضرورة الالتفات للمستقبل لمواجهة تحديات المرحلة الاقتصادية والإقليمية، فإنه يلوح في الأفق بوادر التأزيم، حيث رفع البرلمان سقف مطالبه مبكراً، مطالباً بالعفو العام عن أعضاء في المعارضة وتغيير القانون الانتخابي القائم على «الصوت الواحد»، وهذا المسلك البرلماني عزز من توجه الحكومة نحو المواجهة كذلك، ورفع من احتمالية رفضها لهذه المطالب والوعود الانتخابية التي وعد بها النواب قواعدهم الانتخابية، ومن المحتمل أن تشكل بوادر هذا التعارض في الأجندات بأن التوتّر سيبقى سيد الموقف في العلاقة بين السلطتين.

الكويت 2020: الأمن الإستراتيجي.. الحالة والتوقعات

يشير مفهوم الأمن القومي لأي دولة إلى القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتَّى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهدَّدُها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف والمصالح العليا للدولة، ولقد حرصت القيادة الكويتية خلال عام 2020 على تحقيق مفهوم الاستقرار الأمني والسياسي في الداخل وفي مجالها الإقليمي.

وفي هذا التقرير، نرصد حالة البعد الأمني الإستراتيجي الكويتي.. الحالة والتوقعات خلال عام 2020 – 2021.

البعد الأمني.. الظروف الإقليمية والتهديدات

الكويت من الدول الخليجية الصغيرة المساحة والغنية بالنفط خاضت تجربة مريرة حين غزتها القوات العراقية في عام 1990، فالكويت تكبدت خسائر بشرية ومادية فادحة، وحسب الأرقام الرسمية الكويتية، فإن الغزو أدى إلى مقتل 570 شخصاً ونحو 605 من الأسرى والمفقودين.

وخلَّف الغزو خسائر وأضراراً هائلة تمثلت في إشعال 752 بئراً نفطية، مما أنتج كوارث بيئية جسيمة وأوقف إنتاج النفط مدة طويلة [24].

وقالت «الهيئة العامة لتقدير التعويضات» بالكويت، في إحصائية لها عام 1995: إن الخسائر الثابتة للكويت من الغزو العراقي بلغت 92 مليار دولار، إضافة إلى تدمير البنية التحتية في البلاد والمؤسسات والمنشآت الحكومية، ومصادرة وثائق الدولة وأرشيفها الوطني [25].

جدير بالذكر أن الجيش الكويتي واحد من أصغر الجيوش في المنطقة، إذ يبلغ عدد أفراده نحو 15 ألف جندي، موزعين بين القوة الجوية والبحرية والبرية [26].

واحتلت الكويت المرتبة 85 من 138 دولة في القوة العسكرية عام 2020، وفقاً لموقع globalfirepower المهتم بالشؤون العسكرية حول العالم[27].

وأعادت الكويت قانون التجنيد الإلزامي الذي بدأ تطبيقه مطلع عام 2017، وهو ما يعني مزيداً من الضغوط على الميزانية التي تعاني بفعل هبوط أسعار النفط لمستويات تاريخية.

يبدو أن الظروف الإقليمية المتوترة تضغط على الكويت باتجاه التوسع في عقد صفقات تسليح طويلة الأمد تكلف خزانة الدولة عشرات مليارات الدولارات، لذا تنظر الكويت إلى أمنها الإستراتيجي بعين ثاقبة، ومن هذا المنطلق يمكن تفهم بواعث الاتفاقيات العسكرية وصفقات الأسلحة التي تبرمها الكويت للحفاظ على أمنها القومي الإستراتيجي في الداخل والخارج [28] في ظل التهديدات التي تحيط بها، ومن ذلك:

تهديدات إيرانية

شهدت العلاقات الكويتية الإيرانية توتراً كبيراً منذ مطلع العام 2020؛ على خلفية مقتل قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني في العاصمة بغداد.

حينها اتخذت الاتهامات الإيرانية للكويت باستخدام قاعدة علي السالم في عملية اغتيال الجنرال قاسم سليماني، منحى متصاعداً.

فبعد اتهامات أطلقتها مليشيا «عصائب أهل الحق» العراقية الموالية لإيران بأن الطائرة التي قتلت سليماني انطلقت من الكويت، جاء في بيان رسمي للقوات الجوية التابعة للحرس الثوري الإيراني أن «القوات الجوية كانت تتابع الطائرة التي استهدفت الجنرال قاسم سليماني قرب مطار بغداد منذ لحظة إقلاعها من الأراضي الكويتية وحتى الاغتيال»[29].

وأثارت هذه الاتهامات حينذاك ردود فعل غاضبة في الأوساط السياسية، وسط مطالب متزايدة بضرورة اتخاذ موقف كويتي واضح ومحدد إزاءها، والعمل على منع تكرارها بمثل هذه الأحداث والأزمات المتكررة في المنطقة، التي لا تعتبر الكويت طرفاً فيها.

الخلاف مع السعودية على إنتاج النفط في المنطقة المقسومة

الخلاف الكويتي السعودي حول المنطقة الحدودية المقسومة بين البلدين لا يمكن التغاضي عنه، على الرغم من إزاحته باتفاق جرى في ديسمبر الماضي.

فبعد خلاف دام 5 سنوات، نجحت السعودية والكويت في التوصل لاتفاق تاريخي بشأن استئناف إنتاج النفط للمنطقة المقسومة الحدودية، في 2019/12/24[30].

وحسب بيان وزارة الطاقة السعودية، وقعت السعودية مع دولة الكويت اتفاقية ملحقة باتفاقيتي تقسيم المنطقة المقسومة والمنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين البلدين، ومذكرة تفاهم تتعلق بإجراءات استئناف الإنتاج النفطي في الجانبين.

وتتيح الاتفاقية الأخيرة للبلدين الاستفادة مجدداً من إنتاج المنطقة النفطي، الذي يمكن أن يصل إلى 500 ألف برميل يومياً [31].

استمرار الأزمة الخليجية

يشكل استمرار الأزمة الخليجية التي اندلعت منتصف عام 2017 مصدراً لتهديد أمن الكويت واستقرارها، إذ تعتبر درساً مهماً إذا ما وضعتها دولة الكويت مثالاً لها.

فقطر تلقت هزة قوية من السعودية والإمارات والبحرين؛ حيث فرضت هذه الدول بالإضافة إلى مصر إجراءات ضدها بداعي دعمها الإرهاب، وهي تهمة تنفيها قطر باستمرار.

لكن قطر نجحت بشكل غير متوقع في تجاوز ما سمته «الحصار وآثاره»، ونجحت أيضاً في الحفاظ

على سيادة أراضيها، حيث كان هناك توقعات تذهب باتجاه غزو عسكري تتعرض له الدوحة.

وقد تتعرض الكويت لأزمة مماثلة وإن كان الوضع أقل توتراً.

الإنفاق العسكري [32]

طالبت وزارة الدفاع الكويتية نظيرتها المالية بتعزيز ميزانيتها العسكرية بمبلغ 110 ملايين دينار (360 مليون دولار)، ووفق مصادر مطلعة، فإن الطلب جاء بدعوى الحاجة إلى تغطية التزامات مالية تخص مطالبات خارجية مستحقة الصرف، حسب ما أوردته صحيفة «الرأي» الكويتية، وفي عام 2019، طالبت الوزارة كذلك بتعزيز بند المهمات الرسمية، بنحو مليون دينار (3.27 مليون دولار)، للسنة المالية 2019/2020[33].

جدير بالذكر أن البرلمان الكويتي، عام 2016، وافق على طلب الحكومة سحب 3 مليارات دينار (10 مليارات دولار) من الاحتياطي العام للدولة على مدى 10 أعوام، بواقع 200 مليون دينار سنوياً، لغرض إتمام صفقات شراء أسلحة، ودعم الإنفاق العسكري للبلاد، بسبب ما اعتبروه تزايداً في التهديدات الأمنية بالمنطقة، تلك ميزانية إضافية تختلف عن مخصصات وزارة الدفاع في الموازنة العامة للدولة [34].

وعرضت وزارة الدفاع الكويتية على لجنة الدفاع والشرطة في البرلمان تقريراً كتبته الاستخبارات الحربية يتضمن أسباب الاحتياجات ومواطن صرف الميزانية العسكرية، التي ستصرف في صفقات الطائرات الحربية والدبابات وتدريب الجنود عليها، بالإضافة إلى عقود الصيانة.

ويبلغ الإنفاق العسكري الكويتي، بحسب مركز الشال للدراسات، أكثر من 5 مليارات دولار سنوياً، بنسبة تعادل 3.3 % من الميزانية العامة، وهي نسبة مرتفعة عن معدل الإنفاق العالمي

ووفقاً لمعهد بون الدولي، فإن الكويت تعتبر البلد الأول خليجياً في الإنفاق العسكري، نسبة لميزانيتها، وأنفقت الكويت بحسب المعهد، من عام 1990 وهو العام الذي احتلت فيه العراق الكويت، إلى عام 2010، أكثر من 28 مليار دينار (92 مليار دولار) على التسليح، لكن ميزانية الإنفاق العسكري بالنسبة للميزانية العامة قد تراجعت بشكل كبير من 9 % إلى 3 % بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق، وزوال الخطر الذي كان يمثله على حدود الكويت الشمالية [35].

وأفاد تقرير لشركة «CAGR» بأن النفقات العسكرية والأمنية في الكويت بلغت 6.6 مليار دولار في عام 2019، متوقعاً أن تنفق دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من 100 مليار دولار على قطاع الدفاع للمرة الأولى في عام 2019.

وقال التقرير: إن النفقات العسكرية بالكويت سجلت معدل نمو سنوي مركب بـ9.88 %، ومع ذلك يتوقع أن ينمو أيضاً بنسبة 3.69 % ليصل إلى 7.7 مليار دولار بحلول عام 2024.

وتحتفظ الكويت بواحدة من أعلى نسب الإنفاق العسكري في العالم، إذ زادت الكويت نفقاتها العسكرية بشكل مستمر خلال الفترة 2015 – 2019 بعد تراجعها في عام 2014 نظراً لهبوط أسعار النفط حينها [36].

وأضاف أنه من المتوقع ارتفاع مخصصات الإنفاق الرأسمالي في عام 2019 التي بلغ متوسطها 19.2 %، إلا أنها قد تزيد إلى 20.7 % بين عامي 2020 – 2024، ويرجع ذلك بالأساس إلى شراء الكويت أنظمة دفاع صاروخي وطائرات عسكرية وسفن حربية.

وأوضح التقرير أن أنظمة الدفاع الجوي شكلت أكبر حصة من واردات الأسلحة إلى الكويت خلال الفترة من عام 2014 – 2018، كما اشترت البلاد مقاتلات من طراز «إف– 18 هورنيت»، ودبابات «إم 1 ايه 2»، وناقلات جند مدرعة من نوع «إيه بي سي»، وصواريخ باتريوت «باك 3» المضادة للصواريخ، و10 زوارق بحرية من طراز «مارك في»[37].

ويبرز موقع وكالة التعاون الأمني الدفاعي التابعة للبنتاجون عدة موافقات أمريكية مبدئية على عقد صفقات أسلحة مع الكويت خلال شهري مايو ويوليو 2020، مع التنويه إلى أن تقديم طلبات عقد تلك الصفقات يتم قبل الموافقة عليها بعدة سنوات [38][39].

– الموافقة في 28 مايو على بيع الكويت 84 صاروخاً محسناً من طراز «باتريوت» ذات القدرات المتقدمة (PAC–3)، ومعدات ذات صلة بتكلفة تقدر بـ800 مليون دولار، والموافقة على طلب كويتي لإصلاح وصيانة صواريخ باتريوت قديمة بقيمة 200 مليون دولار، وعقد ثالث للمساعدة الفنية على استخدام صواريخ باتريوت بقيمة 425 مليون دولار.

– الموافقة في 28 يوليو على بيع الكويت ذخيرة تدريب «M1A2K» ومعدات ذات صلة بتكلفة تقديرية تبلغ 59.6 مليون دولار.

– وفي 17 نوفمبر 2020، عقد مسؤولون أمريكيون وكويتيون رفيعو المستوى جلسة عمل ثنائية افتراضية حول الأمن، بحثوا خلالها تعزيز التعاون الثنائي في مجالات عدة تشمل مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني وتطبيق القانون، والتنسيق الثنائي بشكل أوثق فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة ضمن الجولة الرابعة للحوار الإستراتيجي الأمريكي الكويتي[40].

– وفي 2020/11/8 نفذت قوات من البحرية الكويتية، ونظيرتها الأمريكية، مناورات مشتركة، كتدريب عملي على آليات تنفيذ الدوريات الأمنية المشتركة في شمال الخليج[41].

– وزودت الولايات المتحدة الأمريكية الكويت، في سبتمبر 2020، بأول طائرة عسكرية من طراز «F/A 18 Super Hornet»، صنعت خصيصاً لقواتها الجوية، إضافة إلى تزويد القوات البرية بـ218 دبابة من طراز «M1A2»، بحسب السفيرة الأمريكية لدى الكويت ألينا رومانوسكي[42].

فيما يبدو أن التدابير الاقتصادية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا لم تؤثر على استمرار دولة مثل الكويت في عقد صفقات أسلحة جديدة.

في المقابل، يشكك خبراء اقتصاد في جدوى هذه الصفقات، خصوصاً في الوقت الذي تحتاج الدولة للمحافظة على سيولتها النقدية، لضمان عدم زيادة العجز في الموازنة العامة إذا استمرت أسعار النفط بالتدهور، حيث رفعت وزارة المالية الكويتية عجز الموازنة المتوقع في موازنة 2020/ 2021 إلى 14.055 مليار دينار (45.8 مليار دولار)، مقارنة مع 7.714 مليار (25.16 مليار دولار) في الموازنة التقديرية [43].

التوقعات

- من المرجح ألا تتغير سياسات الإنفاق العسكري في دولة الكويت في ظل التهديدات الإقليمية المحيطة بها التي أشرنا لها سواء من ناحية إيران أو بفعل الأزمة الخليجية المستمرة.

- من المتوقع أن يحظى البعد الأمني بكل أبعاده بقدر أكبر من الاهتمام من القيادة السياسية الكويتية الجديدة التي جاءت من خلفية عسكرية سواء أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الصباح الذي كانت أول زياراته عقب توليه مقاليد الأمور زيارة وزارة الداخلية، حيث «دعا إلى عدم التهاون في تطبيق القانون على الجميع، وتكريس الانضباط المطلوب لتعزيز هيبة الأمن والعدالة»[44]، أو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الصباح الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الحرس الوطني لفترة طويلة من الزمن.

- من المتوقع أن تواصل القيادة الجديدة في الكويت المزيد من التغيرات الهيكلية في منظومة الأمن في الدولة سواء في الجيش أو الحرس الوطني أو الداخلية، لا سيما أن أولى هذه التغيرات بدأ بإحالة رئيس الأركان العامة للجيش الكويتي الفريق الركن محمد الخضر إلى التقاعد بناء على طلبه، وذلك في أول قرار يخص منصب سيادي بالبلاد إثر تولي أمير الكويت الجديد مقاليد الأمور.

الهوامش

(1) الكويت.. إقرار موازنة 2020–2021 بعجز قدره 46 مليار دولار، رابط مختصر، http://khaleej.online/wx9Z25

(2) الكويت.. توصيات بإصلاحات اقتصادية إثر تسجيل عجز بقيمة 12.7 مليار دولار، https://bit.ly/38LDvtQ

(3) 22 مليون دولار خسائر وقف استقدام العمالة المنزلية بالكويت، الخليج الجديد، رابط مختصر، https://bit.ly/3lzcw8m

(4) الكويت تخطط لترحيل 70 % من العمالة الوافدة، الخليج الجديد، رابط مختصر، https://bit.ly/3f2uHAO

(5) الكويت خارج تقرير التنافسية، القبس، رابط مختصر، https://bit.ly/36E8NQE

(6) فشل الكويت في تنويع مصادر الدخل.. على مدى 70 عاماً، جريدة الأنباء، رابط مختصر، https://bit.ly/3nquNFs

(7) Economy of Kuwait. https://bit.ly/35uNzp0

(8) الاقتصاد الكويتي يفشل في تنويع مصادر الدخل، الخليج أونلاين، https://bit.ly/3ktLTAp

(9) Kuwait's failure to diversify its sources of income is caused. https://bit.ly/32Jp0mc

(10) خلال شهور.. 170 ألف وافد غادروا الكويت، تقرير البنك الدولي، رابط مختصر، https://bit.ly/3f34sdi

(11) الكويت خارج تقرير التنافسية، القبس، رابط مختصر، https://bit.ly/36E8NQE

(12) ديوان المحاسبة الكويتي: 71 مليون دينار لإصلاح التعليم بلا جدوى، https://bit.ly/3q92Q77

(13) النفط والاقتصاد الكويتي – مميزات الاقتصاد قبيل أزمة تراجع سعر النفط، https://bit.ly/36DGPUV

(14) الكويت الأخيرة خليجياً والتاسعة عربياً بمؤشر مدركات الفساد للعام 2019، الأنباء، https://bit.ly/2Uw0nFj

(15) المالية: مليار دينار عجز الموازنة... في الربع الأول؟ الأنباء، https://bit.ly/2KeCEaP

(16) موديز تتوقع أكبر عجز مالي للكويت بنسبة 32 % خلال 2020، الخليج الجديد، https://bit.ly/3qd7KQs

(17) اقتصاد الكويت الأدنى نموا في الخليج 2021، وزارة المالية الكويتية، https://bit.ly/3nYZeTo

(18) مليار دينار عجز ميزانية الكويت شهرياً؟، الأنباء، https://bit.ly/2IJaSma

(19) The Elephant in the Room: Kuwait's Labor Crisis. https://bit.ly/3npNzN1

(20) الكويت الأكثر محاربة للفساد عربياً خلال عام 2020، مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية، https://bit.ly/32LPVOB

(21) هل تصمد الكويت بوجه ضغوط واشنطن للتطبيع مع إسرائيل؟ العربي الجديد، https://bit.ly/2UyplhI

(22) «وول ستريت جورنال»: الكويت تتعرض للضغوط للتطبيع مع إسرائيل بعد رحيل الأمير، https://bit.ly/2UtPSSH

(23) نائب أمير الكويت: لا أحد فوق القانون.. ولا حماية لفاسد أياً كان اسمه أو مكانته، https://bit.ly/36zZ1yU

(24) الخسائر الاقتصادية المترتبة عن حرب الخليج الثانية، https://bit.ly/33nCbtu

(25) لتعزيز أمنها.. هل تستعين الكويت بقوات تركية على أراضيها؟ الخليج أونلاين، https://bit.ly/33rlo7O

(26) الكويت ضمن أقوى 10 جيوش عربية في عام 2014، جريدة الأنباء الكويتية، https://bit.ly/36l2rGZ

(27) القوة العسكرية الكويتية (2020)، https://bit.ly/3fYKPnz

(28) على سبيل المثال كشف تقرير قدمته وزارة الجيوش الفرنسية للبرلمان الفرنسي حول صادرات الأسلحة الفرنسية أن الكويت احتلت المرتبة التاسعة ضمن قائمة الدول التي فضّلت إبرام صفقات مع شركات فرنسية خلال عام 2018. انظر: الكويت تاسع أكبر مستورد للأسلحة الفرنسية في 2018، القبس، https://bit.ly/33q9xrR

(29) الحرس الثوري: تابعنا الطائرة التي اغتالت سليماني منذ لحظة إقلاعها، روسيا اليوم، https://bit.ly/36hpcLD

(30) تثبيت اتفاق «المقسومة» في الأمم المتحدة، القبس، https://bit.ly/37lQQXp

(31) الكويت والسعودية تتفقان على استئناف إنتاج النفط من المنطقة المقسومة، الجزيرة نت، https://bit.ly/3o46Jsc

(32) يوجد جدل بين المختصين حول أساليب حساب الإنفاق العسكري، مما يؤدي إلى اختلاف تقييم حجم الإنفاق من جهة إلى أخرى. فرغم أن الأمين العام للأمم المتحدة يدعو جميع الدول الأعضاء بالجمعية كل عام للتبليغ بحلول 30 إبريل عن نفقاتها العسكرية في آخر سنة مالية تتوافر عنها بيانات من أجل تضمينها في تقرير الأمم المتحدة السنوي بشان الإنفاق العسكري، والذي يشرف عليه مكتب الأمم المتحدة

لنزع السلاح (UNODA)، إلا أن العديد من الدول لا تقدم تلك البيانات حيث تعتبرها من قضايا الأمن القومي. ومن ثم لا يتاح سوى الاعتماد على تقديرات الإنفاق العسكري التي تصدرها المراكز البحثية المتخصصة مثل تقارير التوازن العسكري السنوية الصادرة عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، والكتاب السنوي الخاص بالسلاح ونزع السلاح والأمن الدولي الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري SIPRI).

(33) وزارة الدفاع الكويتية تطلب 360 مليون دولار دعما إضافيا لميزانيتها، الراي الكويتية، https://bit.ly/2KKZ4Ax

(34) الكويت تكثّف صفقات السلاح رغم عجز الموازنة، العربي الجديد، https://bit.ly/2HMyLsC

(35) 6.6 مليارات دولار.. الإنفاق العسكري للكويت عام 2019، الخليج الجديد، https://bit.ly/3o44qp2

(36) 6.6 مليارات دولار نفقات دفاعية للكويت في 2019، القبس، https://bit.ly/3qbk5oj

(37) هل الخليج على شفا حرب.. ماذا وراء صفقات السلاح الأمريكية؟ عربي بوست، https://bit.ly/2Jk0RMz

(38) موقع وكالة التعاون الأمني الدفاعي التابعة للبنتاجون، مبيعات الأسلحة الكبرى شهر مايو2020، https://bit.ly/37fRHJb

(39) المصدر السابق، شهر يوليو2020، https://bit.ly/3fUgJS4

(40) الكويت وأمريكا تجريان مباحثات أمنية ضمن الجولة الرابعة للحوار الاستراتيجي، وكالة كونا، https://bit.ly/37jmpRx

(41) القوة البحرية وخفر السواحل نفذا تمريناً بحرياً شمال الخليج العربي، كونا، https://bit.ly/3liKBZe

(42) السفيرة الأمريكية: زودنا الكويت بأول سوبر هورنت مصنعة خصيصا لقواتها الجوية، كونا، https://bit.ly/2VcwUR2

(43) أمير الكويت يوجه تحذيرا لمن تسول له نفسه المساس بأمن بلاده، الخليج الجديد، https://bit.ly/3qac03e

(44) الكويت ترفع توقعات عجز موازنتها إلى 46 مليار دولار، الخليج الجديد، https://bit.ly/2JqlJ4J

قطر:

إدارة الأزمات.. وتوثيق التحالفات

قطر:إدارة الأزمات.. وتوثيق التحالفات

إضافة إلى تداعيات الأزمة الخليجية والمقاطعة التي تعيشها منذ عام 2017، واجهت قطر تداعيات جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على الاقتصاد القطري، وشهد العام 2020 جملة من المتغيرات الإستراتيجية التي حددت مسار السياسات الاقتصادية والسياسية لقطر نرصدها في هذا التقرير على النحو التالي:

- التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا.
- تمتين التحالفات والشراكات الإستراتيجية.
- مستجدات الأزمة الخليجية 2020.

التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا

لم تكن قطر حالة استثنائية من دول الخليج التي تأثر اقتصادها بفعل جائحة كورونا، وتراجع أسعار النفط خلال عام 2020، وكغيرها من دول العالم تفشى فيروس كورونا في قطر، ولكن السلطات فيها تعاملت بشكل جدي واحترافي مع الجائحة، وعبر اللجنة العليا لإدارة الأزمات المعنية بتطورات احتواء «كوفيد- 19».

واتخذت اللجنة حزمة من الإجراءات على عدد من الأصعدة لحماية الصحة العامة للمواطنين والمقيمين والحد من انتشار الوباء، واستطاعت قطر تجاوز الذروة وتسطيح المنحنى، مع الحفاظ على أحد أقل معدلات الوفاة عالمياً، ومن جملة التدابير والتداعيات التي سببتها الجائحة ما يلي:

- وجه أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بتقديم دعم للقطاع الخاص المتضرر من الإجراءات التي اتخذتها الدولة للحد من تفشي الوباء بمبلغ 75 مليار ريال قطري (20.60 مليار دولار).

- زيادة الانكماش الاقتصادي للعام 2020 بسبب ضعف أسعار النفط وأزمة فيروس كورونا، وذلك بعد أن تراجع 0.3 % العام الماضي، وفقاً لتقرير المصرف المركزي القطري، وقال التقرير: إن التحليل المبدئي للمصرف المركزي يشير إلى أنه إذا استمرت تلك الظروف غير المواتية لفترة ممتدة، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيظل سلبياً في عام 2020[1].

- انكماش الناتج المحلي، حيث أضاف التقرير أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2019 انكمش بنسبة 0.3 %، فيما يرجع بشكل رئيس إلى تباطؤ في قطاع النفط والغاز[2].

- خسائر كبيرة بقطاع الطيران حيث تعرضت شركة الخطوط القطرية لأكبر أزمة في تاريخها بسبب تداعيات تفشي وباء كورونا، حيث سرحت الشركة عدداً كبيراً من موظفيها، وخفضت من الرواتب في إطار الضغط على النفقات، واضطرت الخطوط القطرية لتعليق صفقات مع كل من إيرباص، وبوينغ، بينما لم يتضح بعد موقف شركتي صناعة الطائرات الأوروبية والأمريكية، ومع ذلك برز خلال جائحة

كورونا قوة الخطوط الجوية القطرية التي لم تتوقف عن العمل، وتمكنت من نقل أكثر من مليون و800 ألف مسافر، على أكثر من 15 ألف رحلة قامت بها خلال أزمة انتشار فيروس كورونا.

– واستمرت «القطرية» في تسيير الرحلات إلى عديد من الوجهات، خلال توقُّف غالبية الناقلات العالمية عن التحليق خلال أزمة كورونا، كما عمِلت مع الحكومات والشركات حول العالم لتسيير أكثر من 220 رحلة خاصة غير مجدولة، وحلّقت نحو وجهات جديدة لتُعيد أكثر من 62 ألف شخص إلى بلدانهم، وفي مجال الشحن الجوي، شغّلت «القطرية» نحو 180 رحلة يومياً، سواء على الطائرات المخصصة للشحن الجوي، التي يبلغ عددها 28 طائرة، أو على طائرات الركاب التي تستخدم لنقل البضائع فقط.

– وعملت الشركة خلال هذه الأزمة بشكل وثيق مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية، لنقل أكثر من 175 ألف طن من المساعدات الطبية والإغاثية إلى المناطق المتأثرة؛ أي بما يعادل سعة الشحن على 1750 طائرة شحن جوي من طراز «بوينغ 777» تقريباً.

– ومن التداعيات في المجال الاقتصادي تواصل الهبوط الحاد في أرباح البنوك، إذ خسر بنك قطر الوطني 36 % من أرباحه في 3 أشهر، وحقق 774 مليون دولار في الربع الثاني من العام الماضي صافي الأرباح خلال الـ6 أشهر الأولى بنسبة تراجع تبلغ 13.6 % [3].

– يمر الاقتصاد القطري بأسوأ حالة له منذ المقاطعة في عام 2017، وفقاً لتقديرات مؤسسة الاستشارات الاقتصادية العالمية «فيتش سوليوشن»، التابعة لوكالة التصنيف الائتماني «فيتش»، وقالت المؤسسة في مذكرة بحثية: إن هناك تدهوراً كبيراً في الركائز الاقتصادية القطرية خلال العام الراهن 2020، عما كانت عليه في العام 2019، وفيما يتعلق بموازنة البلاد، أوضحت «فيتش» أن هذا التدهور دفعها لتعديل توقعاتها للموازنة القطرية من تسجيل فائض بنحو 2.1 % إلى تكبد عجز قدره 5.9 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020، وأشارت إلى أن عائدات قطر من النفط والغاز التي تشكل 80 % من إيرادات البلاد ستنخفض بواقع 50 % هذا العام، على خلفية تداعيات فيروس كورونا[4]، ومع ذلك أبقت وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني النظرة المستقبلية لقطر عند «AA–»، مع نظرة مستقبلية مستقرة، خلال العام الماضي.

– سجل الاقتصاد القطري أسوأ أداء له منذ عام 2012 على الأقل خلال الربع الثاني، وسجلت انخفاضاً بنسبة 36 % في صادرات الربع الثالث من العام، وانخفضت الواردات بنسبة 16 % في الربع الثالث من العام 2020 بفعل جائحة كورونا.

– زيادة عجز الميزانية، حيث أعلن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أن المؤشرات الأولية للعجز في ميزانية قطر في النصف الأول من العام 2020 بلغت 1.5 مليار ريال قطري، على الرغم من أن التوقعات كانت أعلى من ذلك بكثير[5].

التوقعات

– في ظل تلك الأوضاع، من المتوقع أن تتعمق أزمة الاقتصاد القطري مع تواصل تراجع قطاع النفط والغاز الممول الرئيس لبقية القطاعات، ويأتي هذا الركود الاقتصادي في ظل استعدادات قطر لاحتضان

مونديال 2022، إلا أن توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن دولة قطر ستكون من بين 6 دول في العالم ستحقق فائضاً في موازنة عام 2020، رغم تداعيات جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد بشكل كبير، وقال رئيس بعثة صندوق النقد الدولي في قطر، علي العيد: «إن الدوحة تسير في الاتجاه الصحيح، وإنها ستحقق فائضاً بنسبة تزيد على 5 % من الناتج الاقتصادي في نهاية عام 2020»، لا سيما بعد أن أقرّت الحكومة القطرية حزمة تحفيز اقتصادية بقيمة 75 مليار ريال (20 مليار دولار) معتمدة بشكل رئيس على السيولة[6].

– من المتوقع أن تواصل قطر استكمال مشاريعها الجارية مع التركيز على المشاريع المرتبطة بمونديال 2022، من خلال تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي الرأسمالي على المشاريع لضمان عدم تأثر الإيرادات سلباً.

– توقعت وكالة «ستاندرد آند بورز» العالمية أن تسجل قطر عجزاً يصل متوسطه إلى نحو 5 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام 2020 إلى 2023، وقالت الوكالة: إنه بالنظر إلى التراجع في أسعار الطاقة والتكاليف المتزايدة للوباء، يمكن لمعظم جيران قطر أن يشهدوا، بعكسها، عجزاً مالياً يتكون من رقمين خلال العام 2020.

– من المتوقع أن يضاعف الحصار المفروض على قطر تعزيز خطط الاستقلالية الاقتصادية والأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في حزمة من القطاعات القطرية، يؤكد ذلك تصدر قطر لقائمة صندوق النقد الدولي لأسرع الاقتصادات الخليجية نمواً في العام 2021، وهو الموعد المرجّح لانتهاء جائحة كورونا، وما يشير إليه تقرير «مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي»، فيما يتعلّق باقتصادات منطقة الخليج الذي أعدّه صندوق النقد الدولي، متوقعاً أن تحقق قطر نمواً بواقع 5 % العام المقبل، تليها الكويت بنمو 3.4 %، والإمارات بنمو 3.3 %، وسلطنة عُمان بنمو 3 %، وأخيراً السعودية بنمو 2.9 %، في حين لم يوفر التقرير معلومات بشأن البحرين[7].

– من المرجح أن تسعى قطر إلى عقد شراكات اقتصادية جديدة مع كل من الصين والهند لتعزز اقتصادها وتستثمره مواردها في اتفاقيات حول الطاقة عبر تصديرها للغاز الطبيعي، حيث ما زالت قطر تحافظ على مكانتها بالمرتبة الأولى عالمياً بحصة 22.1 % من صادرات الغاز الطبيعي المسال، بينما تحل أستراليا في المرتبة الثانية بتصدير الغاز بنسبة 21.6 %، والولايات المتحدة بنسبة 9.8 %، وروسيا بنسبة 8.1 %، وماليزيا بنسبة 7.2 %[8]، يعزز ذلك اتجاه الطلب العالمي على الغاز للزيادة، في حين تحتدم المنافسة على تأمين الأسواق بإمداداته على مدى العقود القادمة.

الموقف الجيوستراتيجي لقطر

في ظل استمرار المقاطعة على إثر الأزمة الخليجية منذ عام 2017، حرصت قطر على تقوية وتعميق تحالفاتها وشراكاتها الإستراتيجية إقليمياً ودولياً، ومن ذلك:

1 - العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة

– حرصت قطر خلال العام الماضي على توثيق علاقاتها الإستراتيجية والعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ففي مطلع ديسمبر 2020 أفادت تقارير إعلامية بأن مشروع قانون موازنة الدفاع الوطني التي أعدتها وزارة الدفاع الأمريكية، كشف أن قطر ستدفع تكاليف تطوير قاعدة العديد الجوية بقيمة تصل إلى 790 مليون دولار خلال العام المالي 2021 وفق اتفاق بين واشنطن والدوحة، ويتمركز نحو 13 ألف جندي أمريكي، أغلبهم من سلاح الجو، في قاعدة «العديد» على بعد 30 كلم جنوب غرب العاصمة الدوحة، وتستخدم واشنطن هذه القاعدة، التي تمثل أكبر وجود عسكري لها بالشرق الأوسط، في حربها ضد تنظيم «الدولة» في سورية والعراق[9]، كما وقعت وزارة الدفاع القطرية اتفاقية عسكرية مع نظيرتها الأمريكية تتعلق بالأنشطة البحرية وميناء السفن بالدوحة في مطلع ديسمبر 2020.

– كما نجحت قطر في ممارسة دور دبلوماسي وسياسي في توقيع اتفاق سلام تاريخي وقّعته الولايات المتحدة و«طالبان» في العاصمة القطرية، خلال فبراير/ شباط 2020، ويقضي الاتفاق بين واشنطن و«طالبان» بالبدء في سحب القوات الأجنبية من أفغانستان وإطلاق الأسرى والشروع في مفاوضات سياسية لوقف القتال، كما نجحت في استضافة مفاوضات أطراف التفاوض الأفغاني، وأشادت المجتمع الدولي بالدور المهم الذي نهضت به قطر في استضافة وتسهيل هذه المرحلة من المفاوضات والمساهمة في تحقيق هذا الإنجاز [10].

2 - العلاقات الإستراتيجية مع تركيا

– وثقت قطر علاقاتها الإستراتيجية مع تركيا، حيث قامت، في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، بشراء حصة في بورصة إسطنبول، في واحدة من عدة صفقات تؤكد من جديد مكانة قطر كواحدة من أهم الداعمين الماليين لأنقرة في وقت يتعرض فيه الاقتصاد التركي لضغوط، فقد أعلن الشيخ تميم بن حمد آل خليفة، أمير قطر، أن هيئة الاستثمار القطري، وهو صندوق الثروة السيادي للبلاد، ستشتري حصة 10 % في بورصة إسطنبول من صندوق الثروة الخاص بتركيا، التي تبلغ قيمتها 200 مليون دولار[11].

– وكذلك أبرمت تركيا وقطر 10 اتفاقيات في مجالات مختلفة، في مراسم حضرها الرئيس رجب طيب أردوغان، والشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وتضمنت الاتفاقيات مجالات إنشاء لجنة اقتصادية وتجارية مشتركة، والتعاون في مجال إدارة المياه، وتعزيز التعاون الاقتصادي والمالي، والتعاون في مجالات الأسرة والمرأة والخدمات الاجتماعية [12]، جدير بالذكر أن تركيا وقطر وقعت 25 اتفاقية خلال فترة قياسية (70 شهراً) بعد تأسيس اللجنة الإستراتيجية المشتركة في عام 2014، حيث عقدت 5

اجتماعات مناصفة بين قطر وتركيا.

– كما أعلن أمير قطر أن القاعدة العسكرية التركية في بلاده لن تخضع لمقايضات مع أي من دول الخليج لإزالتها، وأوضحت المصادر أن الأمير تميم يرى أن القاعدة تمثل جزءاً من العلاقات العسكرية الإستراتيجية بين قطر وتركيا، مشيراً إلى أن الدوحة متفقة مع البنتاجون في هذا الشأن، وفقاً لما نقله موقع «تاكتيكال ريبورت»، ليس هذا فحسب، بل ألمح الأمير تميم إلى أن هذه القاعدة مماثلة لقواعد عسكرية أمريكية أو فرنسية أو بريطانية أخرى في المنطقة، مشيراً إلى أنه ناقش إمكانية توسيعها مؤخراً مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان[13].

3 - العلاقات الإستراتيجية مع دول أوروبية

– وفي 2020/12/9، نفذت القوات الجوية الأميرية القطرية تمريناً جوياً مشتركاً مع سلاح الجو الملكي البريطاني بطائرات «تايفون»، ضمن الاستعدادات لتسليم قطر أول مقاتلة من هذا النوع عام 2022، في إطار صفقة بقيمة 5.1 مليار جنيه إسترليني (حوالي 6.3 مليار دولار) بين الجانب القطري وشركة «بي أي إي سيستمز» البريطانية للصناعات العسكرية، وتشمل الصفقة شراء 24 مقاتلة من طراز «تايفون»، و9 طائرات تدريب من طراز «هوك تي»[14].

– ولتأمين مجالها الدفاعي والعسكري، وقّعت قطر، في مطلع نوفمبر 2020، اتفاقيتين مع إيطاليا وشملت برنامجاً تدريبياً للقوات الجوية، وتعاوناً بين شركتي «برزان القابضة» القطرية، و«ليوناردو» الإيطالية، الرائدتين في الصناعات الدفاعية في البلدين[15]، كما وقعت مع الولايات المتحدة، مطلع ديسمبر 2020، اتفاقية وفقاً لما نقلته وزارة الدفاع القطرية[16].

– وحرصت قطر في العام 2020 على تنويع مصادر حصولها على السلاح، حيث أفادت وسائل إعلام ألمانية بموافقة حكومة المستشارة أنجيلا ميركل على صفقة أسلحة لقطر تتضمن توريد 15 دبابة مضادة للطائرات من طراز «جيبارد»[17].

– كذلك وقعت، في مايو 2020، اتفاقية تعاون لتأسيس مركز للكفاءات الرقمية بين هيئة المناطق الحرة ومجموعة تاليس الفرنسية، حيث شهد الشيخ خالد بن خليفة بن عبدالعزيز آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، التوقيع.

– وعلى صعيد الغاز، وقعت شركة «قطر للبترول» عقداً مع «ناشينال غريد غرين» البريطانية لتخزين 7.2 مليون طن من الغاز المسال سنوياً في المملكة المتحدة، لمدة 25 عاماً بدءاً من عام 2025، وستمكن الاتفاقية، التي وقعت في أكتوبر 2020، شركة تابعة لقطر للبترول من استغلال السعة التخزينية لمحطة «آيل أوف غرين» لاستقبال الغاز الطبيعي المسال في مقاطعة كينت، وبما يصل إلى ما يعادل 7.2 مليون طن في العام، وشملت الاتفاقيات الدولية تلك التي وقعتها قطر مع «توتال» الفرنسية و«ماروبيني» اليابانية في يناير 2020، وذلك لتشييد مشروع طاقة شمسية قدرته نحو 800 ميجاوات.

4 - العلاقات مع محيطها الإقليمي

- خليجياً، وقعت شركة «قطر غاز» الحكومية اتفاقية جديدة طويلة الأمد لتوريد مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً إلى شركة «شل»، وتسليمها لدولة الكويت على مدى 15 سنة.

- وسعت قطر لتقوية علاقتها بجاراتها سلطنة عُمان، حيث أودعت قطر مبلغ مليار دولار في البنك المركزي العُماني، ووعدت بأن هناك المزيد في المستقبل لمواجهة انخفاض أسعار النفط والتداعيات الاقتصادية لكورونا، وفقاً لصندوق النقد الدولي[18].

- على عكس بعض دول الخليج، تقيم قطر علاقات متوازنة وتحالفات اقتصادية مع إيران، ففي نوفمبر 2020 جرى تتويج اجتماعات اللجنة القطرية- الإيرانية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي، بعقد عدة اتفاقيات في مدينة أصفهان الإيرانية، وتوقيع اتفاق نوعي لتعزيز علاقات الجانبين، خلال الفترة المقبلة، ويمهد الاتفاق القطري- الإيراني، لرفع وتطوير مستوى التعاون الثنائي بين البلدين، والوصول بإجمالي التبادل التجاري بينهما من 365 مليون دولار إلى 5 مليارات دولار، وفق تصريحات سابقة صادرة عن مساعد شؤون التنسيق الاقتصادي في محافظة بوشهر الإيرانية سعيد زرين[19].

- وأمنياً، وقعت دولة قطر، في أكتوبر 2020، مذكرة تفاهم مع حكومة الوفاق الليبية المعترف بها دولياً، بهدف تعزيز التعاون الأمني بين البلدين.

- ولا تزال قطر على خياراتها السياسية في الملفات الخارجية، مثل ملف الثورة السورية، ففي منتصف ديسمبر 2020، بحث وزير الخارجية القطري، مع رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية نصر موسى الحريري تطورات الشأن السوري[20]، جدير بالذكر أن قطر تدعم المعارضة السورية بعكس جيرانها في الخليج السعودية والإمارات وسلطنة عُمان، وكذلك في الملف الفلسطيني حيث لم تطبع قطر مع «إسرائيل» حتى الآن، وعبرت قطر في مناسبات عدة عن دعمها فلسطين وعدالة قضيتها وطرحت الملف في المحافل الدولية، كما تستمر قطر في دعم قطاع غزة منذ سنوات، حيث بدأت منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، بتوزيع منحة مالية على عشرات آلاف الأسر الفقيرة في غزة، بواقع 100 دولار لكل أسرة، علاوة على متابعة آخر تطورات مشروع ربط قطاع غزة بخط كهرباء جديد، وكذلك عملية تزويد محطة الكهرباء في غزة بالوقود[21].

5 - العلاقات الجديدة مع إثيوبيا

- توجهت قطر في عام 2020 لبناء علاقات وتحالفات إستراتيجية جديدة في أفريقيا، ففي 17 ديسمبر 2020، أعلنت إثيوبيا توقيع اتفاقية جديدة مع قطر، بعد أشهر من اتفاق آخر تمول من خلاله الدوحة بناء مبنى صحي في أديس أبابا بـ18 مليون دولار، وفي مارس/ آذار 2020، وقعت قطر وإثيوبيا اتفاقاً تمويلياً بقيمة 18 مليون دولار، تعهدت خلاله الدوحة ببناء مركز متخصص للكلى في أديس أبابا[22].

6 - شراكة دولية مع الأمم المتحدة

- كذلك، وقّعت مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة، في 18 فبراير 2020، ترمي إلى توفير إطار تعاون وتعزيز لدور البرلمانات في التصدي للإرهاب، وعاد الطرفان، في 25 نوفمبر الماضي، للتوقيع على اتفاقية عن طريق تبادل الرسائل، لإنشاء مكتب برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، يكون مقره العاصمة الدوحة.

7 - الموقف من التطبيع مع «إسرائيل»

بينما كانت توقع الإمارات والبحرين اتفاقية تطبيع مع «إسرائيل» في واشنطن، أكدت قطر أنها لن تقيم علاقات دبلوماسية مع «إسرائيل» قبل حل الصراع مع الفلسطينيين[23]، وقالت لولوة الخاطر، المتحدثة باسم وزارة الخارجية القطرية، في مقابلة مع وكالة «بلومبيرغ» الألمانية: إنها لا تعتقد أن التطبيع سيكون بمثابة إجابة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني الممتد منذ 70 عاماً[24].

وأعلنت الدوحة صراحة أنها مع حل للقضية الفلسطينية وفق الثوابت المتفق عليها، بما فيها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وأكدت بشكل واضح أنها رافضة لأي مسار لتطبيع علاقاتها مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي[25]، جاء ذلك في البيان شديد اللهجة الذي أصدرته وزارة الخارجية، رداً على مزاعم نشرتها وسائل إعلام تابعة لدول أخرى، زعمت فيها أن قطر تلحق بركب قطار التطبيع الذي تقوده الإمارات العربية المتحدة[26].

التوقعات

- من المتوقع أن تستمر قطر في المحافظة على أدوارها الإقليمية عبر تحالفاتها التي أنشأتها عقب الأزمة الخليجية التي منحتها القدرة على تجاوز تداعيات الأزمة، مثل علاقاتها مع الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا وإيران.

- من المتوقع أن تمارس قطر دور الوسيط في الفترة القادمة من أجل رفع العقوبات الأمريكية ضد إيران خلال عهد بايدن، والعودة إلى الاتفاق الإيراني الذي انسحبت منه إدارة ترمب، في مايو/ أيار 2018، يعزز ذلك تشديد وزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، خلال كلمته أمام منتدى الأمن العالمي، على أن إيران جزء من المنطقة، ويجب الاتفاق بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي للعيش بسلام.

- من المتوقع ألا تتخذ قطر خطوات مماثلة كتلك التي اتخذتها الإمارات والبحرين في تطبيع العلاقات مع «إسرائيل»، يعزز ذلك تصريحات أمير قطر إبان زيارة كوشنر الأخيرة لقطر، في ديسمبر 2020، حيث أكد أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني لكوشنر «أن بلاده ما زالت ملتزمة بمبادرة السلام العربية التي أقرت عام 2002، حيث عرضت فيها الدول العربية التطبيع مع «إسرائيل» مقابل الاتفاق على إقامة دولة فلسطينية، وانسحاب إسرائيلي كامل من أراضي عام 1967»[27].

مستجدات الأزمة الخليجية 2020

– صمدت قطر لأكثر من ثلاثة أعوام ونصف عام دون أن تحقق دول المقاطعة الرباعية أهدافها في انهيار الاقتصاد القطري، حيث نجح في التكيف مع الأوضاع غير الاعتيادية جراء قرار المقاطعة في 5 يونيو/ حزيران 2017، وإغلاق المنفذ البري الوحيد مع السعودية، وغلق أجواء الدول الأربع ومياهها الإقليمية أمام قطر.

– في 15 فبراير/ شباط 2020، أعلن وزير خارجية قطر أن «جهود حل الأزمة مع السعودية والإمارات لم تنجح، وعُلقت».

– في 26 فبراير/ شباط 2020، قال وزير الدفاع القطري خالد بن محمد العطية: إن «الدوحة منفتحة تجاه الحوار من أجل حل الأزمة الخليجية»[28].

– في 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، قال وزير خارجية قطر، خلال مشاركته في افتتاح منتدى الأمن العالمي: إنه «لا رابح في الأزمة الخليجية»، مجدداً انفتاح بلاده على الحوار لحل هذه الأزمة.

– وفي 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، مساعدة وزير الخارجية القطري لولوة الخاطر، قالت: إن حل الأزمة الخليجية قد يلوح في الأفق، لكن الأمر سيستغرق وقتاً[29].

– وشاركت قطر في فعاليات اللجان المنبثقة عن مجلس التعاون الخليجي، ففي 27 أكتوبر/ تشرين أول 2020، عقد وزراء داخلية دول مجلس التعاون، افتراضياً، الاجتماع الـ37 بمشاركة قطر، وفي 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، عقد وزراء دفاع دول الخليج اجتماعاً افتراضياً عبر تقنية «فيديو كونفرانس»، بمشاركة وزير الدفاع القطري.

– رحّبت دولة قطر بالمبادرة الأممية لخفض التصعيد وتسوية الخلافات في منطقة الخليج استجابة لاقتراح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، بتأسيس منصة لبناء الثقة وحل الخلافات بين دول الخليج العربي، إضافة إلى إنشاء بنية أمنية إقليمية جديدة، لمعالجة الشواغل الأمنية المشروعة للأطراف المعنية، أوضحت مندوبة قطر الدائمة لدى الأمم المتحدة السفيرة علياء أحمد بن سيف آل ثاني أن «سياسة قطر منذ بداية الأزمة الخليجية هي الحوار الجاد والبناء على أساس المصالح المشتركة وحسن الجوار والاحترام المتبادل لسيادة الدول واستقلالها ووحدتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية»[30].

– كما رحبت قطر، في مطلع ديسمبر 2020، بمبادرة كبير مستشاري الرئيس الأمريكي جاريد كوشنر، في الأيام الأخيرة من عمر ولاية دونالد ترمب لرأب صدع العلاقات السعودية– القطرية، وتسجيل انتصار دبلوماسي، بحسب «أ ف ب»[31].

– كما رحب وزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن آل ثاني بإعلان الكويت عن إجراء مفاوضات مثمرة ضمن جهود إنهاء الأزمة الخليجية الذي صدر مطلع ديسمبر 2020.

التوقعات

- حتى كتابة هذا التقرير، لا توجد مؤشرات قوية على طي الخلاف والذهاب إلى مصالحة شاملة مع قطر، ولا تزال البيانات والتصريحات ليست بالكافية حتى مع أجواء تفاؤل تسود الأوساط السياسية في قطر والسعودية بقرب التوصل إلى المصالحة الشاملة.

- فيما يبدو أن قطر ترى أن البدء في تنفيذ إجراءات عملية لرفع الحصار ضرورية لإنهاء الأزمة تماماً.

- من المرجح أن مسار المصالحة الخليجية يتجه نحو إعادة فتح المجال الجوي والحدود البرية بين قطر والسعودية، ووضع نهاية للحرب الإعلامية بينهما، والقيام بالمزيد من الخطوات لبناء الثقة، ضمن خطة مفصلة لإعادة العلاقات تدريجياً.

- من المرجح أن تتمسك قطر بحقها في استقلال قرارها السيادي وقرارها الوطني وتحالفاتها في المنطقة، وكذلك الإبقاء على القاعدة العسكرية التركية خارج نطاق المفاوضات.

الهوامش

(1) توقعات بانكماش الاقتصاد القطري في 2020، ميدل إيست أونلاين، https://bit.ly/3nqVJoW

(2) المصرف المركزي: قطر تتوقع انكماشاً اقتصادياً في 2020، العربية نت، https://bit.ly/3nCdHog

(3) كورونا يعمق أزمة اقتصاد قطر: خسائر وتقشف وتقليص رواتب وتسريح عمال، https://bit.ly/2KwyPh4

(4) «فيتش»: اقتصاد قطر في أسوأ حالاته منذ المقاطعة العربية، https://bit.ly/3p3Wyo9

(5) أمير قطر يكشف عن عجز ميزانية البلاد، الاقتصادية، https://bit.ly/3888SNb

(6) صندوق النقد: قطر إحدى 6 دول ستحقق فائضاً في 2020، الخليج أونلاين، https://bit.ly/37p87jv

(7) أستاذ بمؤسسة قطر: الاقتصاد القطري قادر على تجاوز تأثيرات الركود العالمي، https://bit.ly/3mtyCIW

(8) قطر تحافظ على ترتيبها الأول عالمياً في إنتاج وتصدير الغاز، الخليج أونلاين، https://bit.ly/3aq40FW

(9) قطر تتحمل تكلفة تطوير قاعدة العديد بقيمة 790 مليون دولار، وكالات، https://bit.ly/38pzOs1

(10) ترحيب دولي واسع بالاتفاق بين الأطراف الأفغانية في قطر، وكالات، https://bit.ly/3nHlamo

(11) قطر تشتري 10 % من بورصة إسطنبول، القبس، وكالات، https://bit.ly/3mqaDu7

(12) تركيا وقطر توقعان 10 اتفاقيات بمجالات متعددة، وكالة الأناضول، https://bit.ly/3r5F1h9

(13) مع تقدم التسوية الخليجية.. أمير قطر يحسم مصير القاعدة التركية، «تاكتيكال ريبورت»، https://bit.ly/2KE7ytt

(14) بمقاتلات تايفون.. سرب قطري بريطاني لأول مرة في الدوحة موقع وزارة الدفاع القطرية، https://bit.ly/3nDoQFv

(15) قطر توقع مع إيطاليا اتفاقيتي تعاون دفاعي عسكري، المشهد الخليجي، https://bit.ly/3oZroOx

(16) صفقة دبابات ألمانية مضادة للطائرات لقطر، وكالات، https://bit.ly/2Kfg1n4

(17) القوات المسلحة القطرية توقع اتفاقية عسكرية مع وزارة الدفاع الأمريكية، https://bit.ly/3afTelp

(18) قطر وإيران.. ترتيبات اقتصادية ورسائل سياسية، وكالة مهر الإيرانية + وكالات، https://bit.ly/37AeEbp

(19) Oman gets $1bn in aid from Qatar، Financial Times، https://on.ft.com/38epmU9

(20) وزير الخارجية القطري يبحث مع رئيس ائتلاف قوى الثورة تطورات الشأن السوري، https://bit.ly/38igeOk

(21) قطر توزع آلاف الطرود الغذائية والصحية على الأسر المحتاجة بغزة، وكالات، https://bit.ly/38mID5O

(22) بعد تمويل بـ18 مليون دولار.. اتفاقية جديدة بين إثيوبيا وقطر، الخليج الجديد، https://bit.ly/3asqTs9

(23) قطر: لا تطبيع مع إسرائيل قبل حل الصراع مع الفلسطينيين، الجزيرة نت + وكالات، https://bit.ly/3n00K6X

(24) قطر توضح موقفها من التطبيع مع إسرائيل وإن كان هناك ضغوط من ترمب، CNN،https://cnn.it/38Pfpg7

(25) قطر تؤكد موقفها الرافض لأي تطبيع مع إسرائيل وتنتقد الحملات التي تُشن ضدها وتشوه صورتها، القدس العربي، https://bit.ly/3hwdtgy

(26) دولة قطر تؤكد على موقفها الثابت من القضية الفلسطينية، وزارة الخارجية القطرية، https://bit.ly/2WRXjV4

(27) أمير قطر يبلغ كوشنير التزام الدوحة بمبادرة السلام العربية، الحرة + وكالات، https://arbne.ws/38AWBRN

(28) مع مؤشرات حلها.. تسلسل زمني للأزمة الخليجية، عربي 21، https://bit.ly/37CgMzt

(29) قطر: حل الأزمة يجب أن يكون شاملا ويحفظ وحدة الخليج، الجزيرة نت، https://bit.ly/3p9GwJg

(30) قطر ترحب بالمبادرة الأممية لخفض التصعيد في منطقة الخليج، وكالة الأناضول، https://bit.ly/3aikhg8

(31) آخر محاولة لفك الحصار.. كوشنر يلتقي أمير قطر بالدوحة، أ ف ب، https://bit.ly/3atZmH6

الإمارات:

أدوار إقليمية.. وتحديات اقتصادية

الإمارات: أدوار إقليمية.. وتحديات اقتصادية

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة، منذ أحداث «الربيع العربي» في عام 2011، ممارسة أدوار إقليمية جعلتها من أهم اللاعبين الفاعلين فيما شهدته وتشهده المنطقة، وتنخرط السياسة الإماراتية في العديد من النقاط المشتعلة إقليمياً، وتكاد تكون لاعباً وطرفاً أساسياً في العديد من الأزمات مثل الأزمة الخليجية والحرب في اليمن والأزمة الليبية والمشهد السوداني، وكذلك في الصومال، فضلاً عن الشراكات والتحالفات والاصطفافات الإقليمية، إلى جانب الانقلاب العسكري في مصر منذ عام 2013، ودعم نظام بشار الأسد في سورية، والتطبيع الكامل مؤخراً مع «إسرائيل».

وبالمقابل، وعلى المستوى الاقتصادي، تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة تحديات اقتصادية غير مسبوقة بسبب تداعيات جائحة كورونا.

وفي هذا التقرير الإستراتيجي، نرصد تفاعل المتغيرات السياسية والاقتصادية وتداعياتها المحتملة على دولة الإمارات.

وفي هذا الصدد، نتناول ثلاثة متغيرات رئيسة:

1 – تداعيات جائحة كورونا.

2 – أشكال التطبيع مع «إسرائيل» وتداعياته.

3 – مستجدات الدور الإماراتي في الصراع الإقليمي.

تداعيات جائحة كورونا

كغيرها من دول العالم، تأثرت دولة الإمارات العربية المتحدة بجائحة كورونا على كافة المستويات، ومن هذه التداعيات ما يلي:

– في الأول من يونيو/ حزيران 2020، أعلنت دبي عن نسبة انكماش مُني به اقتصادها بلغت 3.5 % على أساس سنوي، في الربع الأول من العام الحاليّ؛ ما يعني 11 % بنهاية العام، كما توقعت أن تنخفض صافي الأصول الأجنبية إلى 60 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2022 من نحو 72 % في عام 2019 – 2020، بسبب إصدار ديون والسحب من الاحتياطيات، وذلك رغم الحزم التشجيعية التي قدمتها الإمارات لدعم المناخ الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، ووفقاً لتلك المؤشرات؛ فإن وزارة المالية ربما تجد صعوبة في الوفاء بالتزاماتها تجاه الشركات والقطاعات الحكومية؛ الأمر الذي قد ينعكس على رواتب الموظفين والعاملين بالدولة، ومن المتوقع أن يحصلوا على جزء منها أو يخسروها بالكامل، ما لم تتغير الأوضاع والسياسات الحاليّة[1].

– ويتوقع صندوق النقد الدولي انكماش اقتصاد الإمارات بنحو 3.5 % في العام الماضي (2020)، وتحتاج، على عكس نظيراتها في المنطقة، إلى جذب المغتربين والسياح لإنعاش النمو الاقتصادي المحلي،

وجاءت تلك الاهتزازات في وقت تبدو فيه دبي مطالَبة بسداد ديونها البالغة نحو 135 مليار دولار؛ أي 125 % من الناتج الإجمالي، التي تحل مواعيد استحقاق نصفها تقريباً قبل نهاية عام 2024، حسب تقديرات مؤسسة «كابيتال إيكونوميكس» البحثية، وفي خضم الأزمة الاقتصادية التي تهدد إمارة دبي، تعمل حكومتها بشكل مستمر على دعمها بملايين الدولارات بهدف تعافيها، ولكن لم يعرف بعدُ ما إذا كانت تلك الأموال ستحمي الإمارة كما حدث إبان الأزمة المالية العالمية[2].

– وتضررت دبي التي تعد مركز التجارة والسياحة في الشرق الأوسط، حسب تقرير لوكالة «ستاندرد آند بورز غلوبال»، نُشر في 10 يوليو 2020، بشدة، من جراء التدابير الهادفة إلى احتواء فيروس كورونا المستجد، وأظهرت وثيقة نشرتها وكالة «رويترز» أن إجمالي الدين المباشر لحكومة دبي بلغ 123.45 مليار درهم (33.61 مليار دولار)، في 30 يونيو، ويشمل الديون المستحقة لحكومة أبوظبي ومصرف الإمارات المركزي[3].

– وأمام تلك الأرقام والمؤشرات الاقتصادية المتدنية التي تحيط بدبي، اعتمدت قيادتها، في 11 يوليو 2020، حزمة تحفيزية جديدة بقيمة 1.5 مليار درهم (408 ملايين دولار)؛ لمساعدة اقتصاد الإمارة على التغلب على آثار جائحة كورونا، وبلغ إجمالي مجموع الحزم التحفيزية التي اعتمدتها حكومة دبي 6.3 مليارات درهم (1.71 مليار دولار)، وشملت استرداد المنشآت الفندقية والمطاعم نصف قيمة رسم مبيعات الفنادق البالغ 7 % للفترة من يوليو حتى ديسمبر 2020[4].

– تأجيل «إكسبو 2020»: من أقوى الضربات الاقتصادية غير المتوقعة التي تعرضت لها دبي إلى جانب توقف السياحة، تأجيل معرض «إكسبو 2020» عاماً كاملاً، بعد أن كان مقرراً تنظيمه في العام الماضي (2020)، لكن التداعيات التي فرضتها جائحة كورونا ألقت بظلالها على هذه المواعيد، وسيؤدي تأجيل المعرض إلى خسارة كبيرة لقطاع الفنادق بشكل عام في دبي، وفي مقدمتها الفنادق الجديدة التي تم افتتاحها، خصوصاً لاستيعاب طاقة الأشغال التي كانت متوقعة، وكانت دبي تعوّل على المعرض لتنشيط قطاعيها التجاري والسياحي، وأنفقت أكثر من 20 مليار دولار على بنيته التحتية، وهو ما يزيد من الأزمات الاقتصادية لإمارة دبي[5].

– وأقر مجلس الوزراء في الإمارات ميزانية اتحادية أصغر حجماً للعام 2021 في مؤشر على أن الدولة تخفض الإنفاق وسط تداعيات أزمة جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، وقالت «وكالة أنباء الإمارات»: إن حكومة الإمارات وافقت على ميزانية حجمها 58 مليار درهم (15.8 مليار دولار) للعام القادم فيما كانت الميزانية الاتحادية 61.35 مليار درهم للعام 2020 وهي الأكبر منذ قيام الدولة[6].

– كما بلغ حجم الدين المباشر للإمارة 123.45 مليار درهم (33.61 مليار دولار) في 30 من يونيو/ حزيران 2020، منها 10 مليارات دولار في صور تسهيلات ائتمانية جددتهم في ديسمبر/ كانون الأول 2020 لمدة 5 أعوام، بجانب قرض حصلت عليه بقيمة 10 آخرين من المصرف المركزي في مارس/ آذار 2019[7].

شراكات اقتصادية لعلاج تداعيات كورونا

تمتلك الإمارات نموذجين؛ أحدهما يعتمد على ريع النفط، والمتمثل في اقتصاد إمارة أبو ظبي، وآخر يعتمد على السياحة وحركة التجارة وريع العقارات، متمثلًا في إمارة دبي، وسعت الإمارات لتحفيز الاقتصاد بعد تداعيات أزمة كورونا عبر شراكات اقتصادية في عام 2020، ومنها:

– في 2020/1/13، قالت «وكالة الأنباء الإماراتية» الرسمية (وام): إن «شركة بترول أبوظبي الوطنية» (أدنوك) وقعت اتفاقاً لتعاون إماراتي ياباني في مجال الطاقة مع وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانية لتخزين أكثر من 8.1 مليون برميل من الخام في مرافق تخزين يابانية، ويعد الاتفاق تجديداً وتوسيعاً لترتيب سابق بين الجانبين لتخزين النفط الخام عام 2019[8].

– في 2020/1/13، قال الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو، عبر حسابه على «تويتر»: إن إندونيسيا وقعت 11 اتفاقية في مجال الأعمال مع دولة الإمارات العربية المتحدة تبلغ قيمتها مجتمعة 314.9 تريليون روبية (23 مليار دولار) تشمل الاستثمار في الطاقة وقطاعات أخرى[9].

– في 2020/2/3، أعلنت الإمارات العربية المتحدة عن اكتشاف حقل جديد للغاز الطبيعي في المنطقة بين «سيح السديرة» بأبوظبي و«جبل علي» بدبي، بمخزون ضخم يقدر بنحو 80 تريليون قدم مكعبة، وقالت بترول أبو ظبي الوطنية (حكومية): إن الكشف الجديد يساعد في الوصول للاكتفاء الذاتي للبلاد من إمدادات الغاز الطبيعي[10].

– في 2020/2/17، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة إصدار رخصة لتشغيل الوحدة الأولى في محطة براكة، لتكون بذلك أول دولة عربية في المنطقة تشغِّل محطة للطاقة النووية، وأشارت الوكالة إلى أن الهيئة الاتحادية «راجعت طلب الترخيص المكون من 14 ألف صفحة، وقامت بإجراء أكثر من 185 عملية تفتيش صارمة»[11].

التوقعات

– ليس من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد الإماراتي من تداعيات جائحة كورونا سريعاً مثله مثل بقية اقتصادات المنطقة، لا سيما في ظل استمرار الجائحة، وتداعياتها خلال العام الماضي (2020) على كافة قطاعات الدولة الحيوية.

– من المرجح أن تراجع الإمارات سياستها الاقتصادية في الإنفاق والدعوم والشراكات الاقتصادية للخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة، مع التركيز على المزيد من الشراكات الاقتصادية والحوافز للمستثمرين لتجاوز تداعيات جائحة كورونا.

– من المتوقع أن تخفف الإمارات من الاشتراطات الصحية والإغلاق في المجالين الجوي والبري مع الدول التي حظرتها بسبب فيروس كورونا؛ لتيسير حركة التجارة والإمدادات لسلاسل التوريد والتصدير، كما فعلت مع تركيا منتصف ديسمبر 2020.

تحليل متغيرات الدور الإماراتي في الصراع الإقليمي

السياسة الخارجية والقضايا الإقليمية

تطورت السياسة الخارجية لدولة الإمارات بشكل كبير وامتد نفوذها الإقليمي منذ بداية «الربيع العربي» عام 2011، إذ تطور سلوك سياستها الخارجية من نهج توافقي إلى نهج مخاطرة على مدى العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، إضافة إلى أنها اكتسبت قوة وإصراراً بعد عام 2011 مع تصاعد تصورات التهديد الإقليمي وضعف القيود المحلية على بروزها كلاعب أساسي في مسرح الأحداث الإقليمية، كما هي الحال في مصر واليمن وليبيا والسودان، وفيما يبدو أن تفسير هذا التحول هو الفراغ الإستراتيجي وحالة السيولة التي شهدتها المنطقة بسقوط بعض الأنظمة عقب ثورات «الربيع العربي»، إضافة إلى حماية متانة المواءمة والتحالف والتطابق في بعض القضايا الإقليمية بين أبوظبي والرياض.

– في 2020/1/3، أدانت الإمارات إرسال قوات تركية إلى ليبيا، مؤكدة أن هذا القرار يمثل تهديداً للأمن القومي العربي، وأكدت رفضها «لأي مسوغات قانونية واهية تستخدمها تركيا في هذا الشأن»، واعتبرت أن هذا التدخل «يمثل تهديداً واضحاً للأمن القومي العربي واستقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط»[12].

– في 2020/1/7، رحبت الإمارات بإعلان تأسيس مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن في السعودية، واعتبرت وزارة الخارجية الإماراتية، في بيان نشرته «وكالة الأنباء الرسمية» (وام)، أن المجلس الجديد «يعزز الأمن والاستقرار والتعاون والتنسيق بين الدول المطلة على البحر الأحمر والمنطقة بأكملها»، ويحمل هذا التحرك السعودي وراءه عدة أهداف تتجاوز المعلن إلى وجود صراع خفي بين قوى إقليمية ودولية على البحث عن موطئ قدم قرب البحر الأحمر، وسط مخاوف من تحركات إيرانية تركية، وأخرى صينية أمريكية للسيطرة على الممر المائي الذي يحتضن واحداً من أهم المضايق الإستراتيجية «باب المندب»[13].

– في 2020/1/13، أجرى وفد إماراتي برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، مباحثات في السودان حول سبل تعزيز العلاقات الثنائية، وتطورات الأوضاع في المنطقة العربية وشمال أفريقيا، وقد تعهدت الإمارات بهذا الدعم منذ أن عزلت قيادة الجيش، في 11 أبريل/ نيسان 2019، عمر البشير من الرئاسة (1989 – 2019)، تحت وطأة احتجاجات شعبية اندلعت أواخر عام 2018؛ تنديداً بتردي الأوضاع الاقتصادية[14].

– في 2020/1/19، أكدت الإمارات دعمها لنتائج مؤتمر برلين حول ليبيا، معتبرة أن تهميش الدور العربي مثلما حدث في سورية «درس قاس لن يتكرر»، وقال وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية: «ندعم مؤتمر برلين ومخرجاته، ونسعى مع المجتمع الدولي والدول العربية الشقيقة إلى حلّ سياسي نحو السلام والاستقرار، أزمات العالم العربية العديدة والممتدة لن تطفئها التدخلات الإقليمية، والدور

العربي ضروري ضمن جهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة»[15].

– في 2020/2/10، أعلنت دولة الإمارات العربية عن عودة قواتها المشاركة في حرب اليمن، ضمن إستراتيجية وصفتها بـ»غير المباشرة»، وبحسب قائد العمليات المشتركة في اليمن الفريق الركن عيسى المزروعي، فقد «بلغ عدد الطلعات الجوية التي نفذتها القوات المسلحة بجميع أنواع طائراتها أكثر من 130 ألف طلعة جوية، وأكثر من نصف مليون ساعة طيران على أرض العمليات، أما القوات البحرية فقد شاركت وحدها في 3 قوات واجب بحرية بأكثر من 50 قطعة بحرية مختلفة، وأكثر من 3 آلاف بحار مقاتل، وتم تجنيد وتدريب وتجهيز أكثر من 200 ألف جندي يمني في المناطق المحررة»[16].

– واصلت دولة الإمارات دعم المشير خليفة حفتر ضد الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً في ليبيا، حيث أفاد مراقبون لحركة الملاحة الجوية الدولية أنه تم رصد ثلاث طائرات شحن أقلعت من مطار أبو ظبي العسكري، اتجهت نحو شرق ليبيا، معقل مليشيات خليفة حفتر، وخلال الفترة بين 12 – 26 يناير/ كانون الثاني اتجهت 37 طائرة شحن إلى ليبيا، وعدد الرحلات اليومية يتراوح من رحلتين إلى 3 رحلات، وبذلك يرتفع عدد طائرات الشحن الإماراتية إلى قوات حفتر، إلى 40 طائرة في الفترة من 12 يناير/ كانون الثاني حتى 8 فبراير/ شباط 2020[17].

– فيما يتعلق بالموقف الإماراتي من الملف النووي الإيراني، في 8 /2020/12، انتقد السفير الإماراتي في واشنطن، يوسف العتيبة، الاتفاق النووي الدولي مع إيران الموقع عام 2015، متسائلاً عن سبب السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم بموجب ذلك الاتفاق، ولا يسمح للإمارات بمثل تلك العمليات رغم علاقاتها القوية مع الولايات المتحدة، وقال العتيبة: إن «الإمارات ستكون من أوائل الدول التي توقع على صفقة (جديدة) مع إيران»، معتبراً أن انسحاب ترمب من الاتفاق النووي السابق «يعتبر نقطة بداية جيدة»[18].

– فيما يتعلق بموقف الإمارات من إعلان الكويت عن قرب المصالحة الخليجية، قال وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، في 2020/12/8: إن بلاده تثمن جهود الكويت وأمريكا لتعزيز التضامن في الخليج العربي، وإن الإمارات «تدعم المساعي السعودية الخيرة وبالنيابة عن الدول الأربع (المقاطعة لقطر)، وتؤكد أن علاقات مجلس التعاون مع مصر ركن أساسي في المحافظة على الأمن العربي واستقرار المنطقة، وتتطلع إلى قمة خليجية ناجحة»[19].

التوقعات في مسار العلاقات الخارجية

– إن مسار السياسة الخارجية الحالية للإمارات يعرضها لخطر التورط في صراعات إقليمية تبدو غير قابلة للربح ولسلوك سياسة خارجية مرتكزة على الشخصيات أكثر من المصالح المؤسسية المستقرة، حيث يعد فشل مسيرة حفتر في طرابلس، في يونيو/ حزيران 2020، أحد الأمثلة على ذلك؛ لأنه يخاطر بسحب الإمارات، إلى جانب روسيا ومصر وتركيا، إلى صراع أعمق.

– كذلك يشكل خروج الإمارات من اليمن بشكل مباشر إحدى نتائج الرهانات الخاسرة في خيارات السياسة الخارجية الإماراتية، وإن توقع معهد الشرق الأوسط الأمريكي ألا يعتبر خروج جيش الإمارات

من جبهات القتال في اليمن، توقفاً لدور أبوظبي في التحالف، وأنه لن يحد من التأثير الإماراتي على أرض الواقع»[20]، حيث تشير التقارير الميدانية إلى أن الإمارات تحولت من المشاركة المباشرة إلى المشاركة غير المباشرة من خلال زيادة الاعتماد على وكلاء وشركاء محليين، مثل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي.

- **العلاقات مع الولايات المتحدة:** توقع تقدير نشره «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» أن تزدهر العلاقات بين الولايات المتحدة والإمارات في عهد الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن، لكن في حال إجراء الأخيرة «بعض التعديلات» على سياساتها[21]، ومن أهم الملفات التي ستحكم طبيعة هذه العلاقة: القضية الفلسطينية والصراع مع تركيا ومصير الأزمة الخليجية، وموقف أبوظبي من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن المتوقع حدوث اختلاف جذري لسياسة الإمارات في هذه الملفات وإن كانت هذه التغيرات ثانوية.

- **العلاقات مع إيران:** بموازاة هجرة العمل الاقتصادي والرأسمال الإيراني من الإمارات، من المرجح أن يتراجع دور المتغيِّر الاقتصادي في العلاقات الثنائية، وهو العصب الرئيس لاستمرار العلاقات رغم مواجهات إقليمية سابقة، ولأن التقارب مع «إسرائيل» تطور لا يضاهيه عداء الماضي حسب القراءة الإيرانية، فإن التصريحات المتشددة تسبق العمل على تقليص دور المتغيِّر الاقتصادي في العلاقات الثنائية، كذلك من المرجح دخول العلاقة بين الإمارات مرحلة الحيطة والحذر بفعل الحضور الاستخباراتي الإسرائيلي في الإمارات، فلا يمكن لإيران التغاضي عن حضور «الموساد» بجوارها وبالقرب من جاليتها الكبيرة في الإمارات، ولا يمكن لأبو ظبي ضمان عدم استخدام أراضيها من قبل المخابرات الإسرائيلية، وهو تبييتٌ لا يحاول الإسرائيليون إخفاءه، وهذا من شأنه زيادة وطأة المتغيرَيْن، العسكري والأمني، نتيجة النقاط السابقة، والتركيز على المضاعفات الأمنية والعسكرية للاتفاق، وذلك عبر الرقي بمستوى الرقابة على المياه الإقليمية والدولية وتتبُّع التطورات النابعة من الإمارات من قبل الأجهزة ذات الصلة بإيران، فالتهديد أصبح على مقربة من الحدود الإيرانية ووجب التعاطي معه بجدية لردعه وإيقاف أي مضاعفات أمنية تترتب عليه، وهو ما يعني تراجع مستوى العلاقات، وهذا ما عبَّر عنه اللواء باقري عن الرؤية السائدة في طهران بقوله: «إن التعاطي الإيراني مع الإمارات سيختلف في المرحلة المقبلة، أي إن ما رأته طهران «خيانة» لن يمر دون تغيير للواقع المألوف»[22]، وذهب البعض أبعد من ذلك بالقول بضرورة معاقبة الإمارات لحملها على عدم التطبيع وردع غيرها من القيام بفعلتها.

– ومن جانب الإمارات، فيما يبدو أن السياسة الإماراتية تحاول مد الجسور مجدداً مع إيران لا سيما عقب إعلان إيران إسقاطها طائرة مسيرة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، يوم 20 يونيو/ حزيران 2020، حيث زادت المخاوف من تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران واحتمالية نشوب حرب تكون الإمارات فيها في مرمى استهداف الصواريخ الإيرانية أو الحوثية، ومن أبرز مظاهر هذا التحول في السياسة الإماراتية تجاه إيران تعليق وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد آل نهيان على حادثة استهداف ناقلات النفط، في مايو الماضي 2020، بخليج عُمان، حيث قال حينها: «يجب أن نحصل على أدلة قطعية لاتهام إيران بالتورط في الهجوم على ناقلات النفط»[23]، وعقب ذلك، أعلنت الإمارات عزمها سحب جنودها من اليمن، وتقليص دعمها للتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ضد

الحوثيين، ومؤخراً وبعد 6 أعوام، اجتمع مسؤولون أمنيون من الإمارات وإيران في العاصمة طهران، والإشارة الأخيرة على التقارب الحاصل بين الإمارات وإيران، هي زيارة وزيرين إماراتيين لطهران رغم العقوبات الأمريكية التي تطال القطاع المصرفي الإيراني.

– من المرجح أن تسعى الإمارات لتعزيز قدراتها الدفاعية لمواجهة تهديد الصواريخ الباليستية الإيرانية، في ظل المخاوف المتزايدة من التقدم الذي يمكن أن تحققه إيران من خلال تحسين أنظمة إطلاق الصواريخ ومركبات إطلاق الأقمار الصناعية (SLV)، وخاصة بعد إعلان إيران عن متغيرات الصواريخ الإيرانية والإصدارات التي تم تسليمها من طراز «SLV» من صاروخ «شهاب 4» بمدى 3500 كيلومتر، و«شهاب 5» بمدى يصل إلى 5300 كيلومتر[24].

- **العلاقات مع مصر:** فيما يبدو أن قرار التطبيع الإماراتي الرسمي تسبب في أزمة للجانب المصري، وهو ما يبدو من الموقف الرسمي الذي رحّب على استحياء، أو يمكن تسميته بالترحيب البروتوكولي، بخطوتَي الإمارات والبحرين، لأسباب مختلفة، ربما لا تتعلق بالمبدأ نفسه، فهناك مخاوف مصرية بسبب حالة الانفتاح الكبيرة في العلاقات بين «تل أبيب» وأبوظبي، وتحوّل الإمارات لمركز إقليمي للشركات الإسرائيلية من جهة، وجهاز «الموساد» من جهة أخرى، وهو ما يمثل خطراً على الأمن المصري، نظراً لوجود نحو مليون مصري يعملون في الإمارات، بخلاف مئات الآلاف الذين يترددون على الإمارات طوال العام لأسباب متعددة.

- **العلاقات مع دول الخليج:** فيما يبدو أن العلاقات الخليجية بشكل عام ستبقى على حالتها دون تغيير جوهري وفقاً لما كانت عليه منذ اندلاع الأزمة الخليجية في عام 2017 مع احتمالية حدوث انفراجه وشيكة من خلال التراجع عن بعض قيود وشروط المقاطعة التي فرضتها الأزمة بين الإمارات وقطر، وعلى صعيد متصل؛ ستشجع خطوة الإمارات بالتطبيع الكامل مع «إسرائيل» على إقامة ترتيبات تطبيع تدريجية مع بقية دول الخليج والعديد من الدول العربية، ليصبح هو المسار الأكثر ترجيحاً في العلاقة مع «إسرائيل» على غرار الاتفاق الذي وقّعت عليه الإمارات.

– فيما يتعلق بالشراكة والتحالف السعودي الإماراتي، يبدو أن الروابط بين الإمارات والرياض قوية حالياً على مستوى وليَّي العهد؛ أي بين الأمير محمد بن زايد، ولي عهد أبو ظبي، والأمير محمد بن سلمان، ولي عهد السعودية، يتولّى كلاهما الرئاسة المشتركة لمجلس التنسيق السعودي–الإماراتي، وهو عبارة عن مبادرة ثنائية أُطلقت بدايةً في العام 2016، وأُعيد إحياؤها في العام 2018، ويعد مجلس التنسيق السعودي–الإماراتي خير شاهد على اعتبار العلاقات الثنائية بين أبو ظبي والرياض محوراً جديداً للسياسة الخليجية، على الرغم من ذلك، ثمة تشنجات بين الدولتَين حول اليمن على خلفية الدعم الإماراتي للمجلس الانتقالي الجنوبي الذي لا تزال قيادته تتخذ من أبو ظبي مقراً لها، ولا سيما منذ أعلن المجلس الحكم الذاتي في أبريل/ نيسان، وقد وقعت توترات شديدة بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة اليمنية برئاسة عبد ربه منصور هادي التي تتخذ من السعودية مقراً لها على خلفية عدم تطبيق اتفاق الرياض الذي أُبرِم في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، وكان الهدف منه وضع حد للقتال الدائر بين المجموعات المدعومة من السعودية وتلك المدعومة من الإمارات في اليمن، لقد اختلفت أهداف الإمارات والسعودية (وفي نظرة الطرفَين إلى التهديدات) في اليمن منذ بداية تدخل التحالف

في العام 2015 تقريباً، لكنهما تمكّنا من إدارة هذه الخلافات عبر تقسيم اليمن إلى مناطق نفوذ، فتراجعت العملية السياسية على حساب الحرب التي شهدتها البلاد، ومع انسحاب الإمارات من التدخل المباشر في اليمن في العام 2019 –في خطوةٍ لم تُنسَّق بالضرورة على نحوٍ كامل مع الرياض– وفيما تبدو العملية السياسية احتمالاً أكثر ترجيحاً، بات من الأصعب تجاهل هاتين المقاربتين المتنافستين[25].

- **العلاقة مع تيار الإسلام السياسي:** انتهجت دولة الإمارات سياسة من أولوياتها محاربة جماعة الإخوان المسلمين محلياً وإقليمياً وعالمياً منذ عام 2012، وشاركت مع المملكة العربية السعودية في الإطاحة بحكم الإخوان في مصر، كما أنها تسعى جاهدة، وبكل ما أوتيت من إمكانيات، لضمان عدم وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة في المنطقة، كما سخرت الإمارات قوتها المالية وعلاقاتها التجارية والدبلوماسية للضغط على صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا الغربية لتقييد نشاط جماعات الإسلام السياسي بشكل عام والإخوان المسلمين بشكل خاص، ومن المرجح أن تستمر في هذا المسار المعادي لتيار الإسلام السياسي لسنوات قادمة.

- **مستقبل الدور الإماراتي في ليبيا:** شكّلت هزيمة حفتر على الأرجح ضربة قاضية للجهود الإماراتية والمصرية الهادفة إلى الضغط على المجتمع الدولي، ولا سيما البيت الأبيض برئاسة ترمب، من أجل فرض واقع جديد على مسار الأحداث ميدانياً والاعتراف بصعود حفتر، ربما يتعيّن على الإمارات ممارسة الحيطة في حال لجأت مصر إلى التدخل العسكري، فهذا التصعيد من المحتمل أن يزيد من حدّة الضغوط على الإمارات للاختيار بين جهد مدعوم دولياً لتسوية النزاع الليبي، ومتمرّد مدعوم خارجياً يسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية من خلال اللجوء إلى القوة، من شأن ذلك أن يوتّر العلاقات الإماراتية–المصرية الجيدة المستمرّة منذ عام 2013، وبالمثل؛ إذا اضطلع المرتزقة المنتمون إلى مجموعة «فاغنر» الروسية بدور أكبر وأكثر بروزاً في ليبيا دعماً لحفتر؛ سيؤدّي ذلك على الأرجح إلى رد فعل سياسي واسع من جانب الولايات المتحدة في عهد جو بايدن.

- **العلاقات مع تركيا:** العداء بين أنقرة وأبو ظبي تصاعد بعد اتفاق التطبيع المبرم في أغسطس 2020 بين «إسرائيل» والإمارات، وقد هدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان باستدعاء السفير التركي من الإمارات وقال: إنه «لن يغفر هذا السلوك المنافق»[26]، وسبق ذلك توتر العلاقات نتيجة تعارض المصالح بينهما في ليبيا حيث تدعم الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، بينما تدعم الإمارات مليشيات المشير حفتر، وتحتاج تركيا إلى النفط والغاز، ومن أجل ذلك، تندفع إلى الجرف القبرصي والليبي، وهو ما يهدد النفوذ الإماراتي في الشأن الليبي، ومن المتوقع أن يستمر هذا التوتر بين الإمارات وتركيا لتعارض المصالح والتنافس الإقليمي.

- **الإمارات وملف حقوق الإنسان:** تسعى الإمارات لتحسين صورتها أمام المنظمات الدولية المختصة بحقوق الإنسان بعد مطالبات من 51 جهة ومنظمة حقوقية دولية بالإفراج عن المعتقلين السياسيين لديها، ومن أبرز الأسماء البارزة للحقوقيين والسياسيين المعتقلين بسبب آرائهم في الإمارات، الناشط الحقوقي أحمد منصور، والأكاديمي ناصر بن غيث، والناشط خليفة الربيع، وأحمد السويدي، وخليفة النعيمي، وسعود كليب، ومحمد الركن، ومحمد المنصوري، ووليد الشحي.. وغيرهم، كما تتهم الإمارات بإدارة شبكة سجون سرية في اليمن ترتكب فيها جرائم تعذيب بشعة ضد معتقلين يمنيين، وجرائم قتل.

أشكال التطبيع وتداعياته

بعد أن أعلنت الإمارات عن التطبيع الكامل مع «إسرائيل» في مطلع أغسطس/ آب 2020، تم توقيع عدة اتفاقيات ثنائية تتعلق بالاستثمار والسياحة والرحلات المباشرة والأمن والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة والرعاية الصحية والثقافة والبيئة، إضافة إلى إنشاء سفارات متبادلة، وامتد هذا التطبيع إلى شتي المجالات، وترجم إلى اتفاقيات وشراكات مع «إسرائيل»، ومنها:

- **في المجال التجاري:** زيادة حجم التبادل التجاري بين الإمارات و«إسرائيل»، حيث توقع رئيس مجلس إدارة أكبر شركة لتشغيل الموانئ في دبي أن تنمو التجارة بين الإمارات و«إسرائيل» لتصل إلى ما لا يقل عن 5 مليارات دولار، وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2020، سمحت الإمارات باستيراد النبيذ الذي تنتجه الشركات الإسرائيلية في مرتفعات الجولان، التي تحتلها «إسرائيل» منذ عام 1967، ومؤخراً؛ وقعت شركة الطيران الإسرائيلية (العال)، وشركة الاتحاد للطيران الإماراتية، مذكرة تفاهم وستبدأ رحلات مباشرة بين تل أبيب وأبوظبي في أوائل العام المقبل (2021)[27].

– وكذلك انضمام «إسرائيل» إلى قائمة أهم 10 شركاء تجاريين لدبي في العالم، وفقاً لما قال مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي حمد بوعميم، وفقاً لما نقلته عنه صحيفة «البيان» الإماراتية[28].

– في المجال الرياضي، قام الشيخ حمد بن خليفة آل نهيان بشراء 50 % من أسهم نادي «بيتار القدس» الإسرائيلي لكرة القدم، في 2020/12/7، حيث وقع على عقد يلتزم بموجبه باستثمار 300 مليون شيكل (حوالي 91.7 مليون دولار) في النادي خلال السنوات العشر المقبلة، وفق قناة «كان» الإسرائيلية (رسمية)[29]، ووقع اتحادا كرة القدم الإماراتي والإسرائيلي، في دبي، مذكرة تفاهم بشأن التعاون بينهما، بحضور رئيس الاتحاد الدولي للعبة (فيفا) جياني إنفانتينو، في 2020/12/14، وأشار الاتحاد الإماراتي، في بيان، إلى أن اتفاقية التعاون تشمل «إقامة مباريات ودية للمنتخبات الوطنية كافة والأندية، وإقامة ورش عمل مشتركة لعناصر الاتحادين الفنية والإدارية، فضلاً عن طرح مبادرات تطويرية تسهم في دعم مسيرة اللعبة في البلدين»، فيما قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت»: إن التعاون سيشمل «تطوير البنية التحتية والتكنولوجيا، والمسؤولية الاجتماعية، والتحكيم، ومنافسات لمختلف الأعمار»[30].

- **وفي مجال الإعلام:** أعلنت «أبوظبي للإعلام»، شركة خدمات الإعلام العامة الرائدة في دولة الإمارات، توقيع مذكرة تفاهم مع قناة «آي 24 نيوز» الإسرائيلية، وتشمل المذكرة تحديد أطر التعاون الثنائي بين الجانبين في مجال الأخبار والقضايا الراهنة والتقارير وإنتاج المحتوى، وفقاً لما أوردته «وكالة الأنباء الإماراتية» الرسمية (وام)[31].

- **وفي المجال العسكري:** ذكرت تقارير أن ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد يتطلع إلى شراء نظام الدفاع الجوي الإسرائيلي «القبة الحديدية»، وأنه يفحص الطرازات المختلفة لهذا النظام منذ توقيع اتفاق التطبيع مع «تل أبيب»، منتصف سبتمبر/ أيلول 2020، وأعجب ابن زايد بنظام «القبة الحديدة»، الذي طورته شركة «رافائيل» الإسرائيلية لأنظمة الدفاع المتقدمة، والتعديلات التي تم إدخالها عليه، حسب ما كشفه موقع «تاكتيكال ريبورت» الاستخباراتي، في تقرير له[32].

التوقعات

- من المرجح أن يكون لهذا التطبيع أثره في الدبلوماسية والعلاقات الدولية في الشرق الأوسط الأوسع، حتى ولو لم يكن الاتفاق أكثر من ترسيخ للعلاقات التي كانت حتى وقت قريب، تجري تحت الطاولة، وفيما يبدو أننا مقبلون على اختراقات جديدة ومستمرة بعد انضمام المغرب في ديسمبر 2020 إلى قطار التطبيع.

- من المرجح أن تسهم اتفاقية التطبيع الإمارتية مع «إسرائيل» في مزيد من العزل للقضية الفلسطينية عن محيطها العربي، وتهميشهم وفك الارتباط العربي بهم، وبالفعل، يبدو أن هناك حالة من الهرولة من قبل بعض الدول العربية للانضمام إلى قطار التطبيع.

- من المرجح أن تتزايد استفادة «إسرائيل» من التطبيع مع الإمارات على كافة المستويات بعد كسر الطوق الذي كان مضروباً حولها منذ عقود، فعلى سبيل المثال؛ كان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، قد دعا الشركات العالمية إلى عدم التعاون مع منظومة المستوطنات بعد وضع قائمة بأسماء 112 شركة عالمية على «القائمة السوداء» لتعاملها مع منظومة المستوطنات، وصدرت القائمة في مارس/ آذار 2020، قبل توقيع الحكومة ومؤسسات إماراتية عشرات الاتفاقيات مع شركات تتبع لمنظومة المستوطنات، وتؤكد قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة أن المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعية وغير قانونية، وجريمة حرب، وباستثناء الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات، ترفض كل دول العالم اعتبار منتجات المستوطنات بضائع إسرائيلية[33].

الهوامش

(1) بضغط من كورونا .. اقتصاد دبي ينكمش 3.5 %، الجزيرة نت، https://bit.ly/349Ezof

(2) ضربات اقتصادية متتالية.. هل دبي مقبلة على أزمة مالية قاسية؟ الخليج أونلاين، https://bit.ly/2WdHUOM

(3) محللون ألمان ـ أحلام دبي تتحول إلى سراب في الصحراء، وكالة الأناضول، https://bit.ly/34s8QyP

(4) تداعيات كورونا تدفع الإمارات إلى تقليص الموازنة، صحيفة العرب + وكالات، https://bit.ly/3a6phUY

(5) الإمارات تواجه تداعيات «كورونا» بحزم تحفيز اقتصادية تقدر بـ 34.4 مليار دولار، إندبندنت، https://bit.ly/3p398Eb

(6) النقد الدولي: الإمارات قدمت نموذجاً يحتذى به في احتواء أزمة كورونا، العين الإخبارية، https://bit.ly/2WffLXi

(7) موديز: «كورونا» صدمة كبيرة لاقتصاد الإمارات، وكالة الأناضول، https://bit.ly/3nd3xue

(8) رئيس موانئ دبي: نتوقع تجارة بـ5 مليارات دولار بين الإمارات وإسرائيل، الخليج الجديد، https://bit.ly/3nejJvr

(9) تعرف على الشركات الاستيطانية التي تعاقدت الإمارات معها، وكالة الأناضول، https://bit.ly/3oV7qV2

(10) أدنوك الإماراتية تتفق مع اليابان على تخزين 8.1 ملايين برميل نفط، https://bit.ly/36XRVFG

(11) الإمارات وإندونيسيا توقعان اتفاقيات بنحو 23 مليار دولار، الخليج الجديد+ وكالات، https://bit.ly/3qFTkZt

(12) الإمارات.. كشف حقل غاز جديد باحتياطيات 80 تريليون قدم، وكالات، https://bit.ly/36XItCe

(13) الإمارات تعلن تشغيل الوحدة الأولى في محطة براكة النووية، وكالات، https://bit.ly/2K4xwWK

(14) تقرير: استمرار الانكماش الاقتصادي في دبي و«طيران الإمارات» تعاني في مواجهة كورونا، الحرة، https://arbne.ws/3mpLGPL

(15) الإمارات تدين إرسال قوات عسكرية تركية إلى ليبيا، وكالات، https://bit.ly/39Sqr6o

(16) الإمارات ترحب بتأسيس مجلس دول البحر الأحمر وخليج عدن، الخليج الجديد، https://bit.ly/3m90JgB

(17) الإمارات تتعهد بدعم السودان ببرامج ومشاريع تنموية، وكالات، https://bit.ly/2VUPNrU

(18) الإمارات: ندعم مؤتمر برلين.. والعرب تعلموا درسا قاسيا من سوريا، وكالات، https://bit.ly/3qR82wW

(19) الإمارات تعلن سحب قواتها المشاركة بحرب اليمن، وكالة أنباء الإمارات(وام)، https://bit.ly/33UxRCs

(20) مراقبون دوليون: الإمارات ترسل ثلاث طائرات شحن لقوات حفتر، وكالات، https://bit.ly/2K2DQOm

(21) جاء ذلك خلال حلقة نقاشية بـ «معهد هدسون» في واشنطن، تطرق خلاله إلى رأيه في «اتفاق 2015 الذي انسحب منه الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترمب عام 2018»، https://bit.ly/2JPV5mp

(22) بعد انسحاب الإمارات.. ما أكبر التحديات التي تواجه السعودية؟ الحرة، https://arbne.ws/37hW1IS

(23) أول تعليق إماراتي على مؤشرات حل الأزمة الخليجية.. ماذا قالت؟ وكالات، https://bit.ly/3na4vaC

(24) أمريكا والإمارات في عهد بايدن.. 4 ملفات تحدد مستقبل العلاقات، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، https://bit.ly/3gM8Qyj

(25) الأناضول تكشف خفايا مؤشرات تغيّر السياسة الخارجية للإمارات، وكالة الأناضول، https://bit.ly/3qWawtT

(26) بن زايد يتجه لتحديث الدفاعات الصاروخية لمواجهة إيران، وكالات، https://bit.ly/37hYKlQ

(27) التطبيع الإماراتي–الإسرائيلي في سياق أوسع: الرؤية والردود الإيرانية المحتملة، مركز الجزيرة للدراسات، https://bit.ly/2LyzsaD

(28) الإمارات تحمّل نفسها أكثر من طاقتها، مركز كارينغي للشرق الأوسط، https://bit.ly/3a9O4HP

(29) مسؤول إماراتي: إسرائيل ستنضم لقائمة أهم 10 شركاء تجاريين لدبي، البيان الإماراتية، https://bit.ly/2KkjNem

(30) الإمارات.. الشيخ حمد بن خليفة يشتري نصف أسهم نادٍ إسرائيلي، الخليج الجديد، https://bit.ly/3a5dE0m

(31) تطبيع كروي.. مذكرة تفاهم بين اتحادي الإمارات وإسرائيل، وكالات، https://bit.ly/2ITO1og

(32) مجموعة «أبوظبي للإعلام» وقناة «أي 24 نيوز» الإسرائيلية توقعان مذكرة تفاهم حول التعاون، سبوتنيك عربي، https://bit.ly/3nalb1I

(33) الإمارات تتطلع إلى شراء القبة الحديدية الإسرائيلية، https://bit.ly/3ng0IIZ، UAE، Israel and Iron Dome system

البحرين..

أزمات اقتصادية وتسارع وتيرة التطبيع

البحرين.. أزمات اقتصادية وتسارع وتيرة التطبيع

مملكة البحرين، بلد صغير مساحته أقل من ألف كيلومتر مربع، وعدد سكان أقل من 1.4 مليون نسمة، وتعد عاصمتها المنامة المركز المالي الأهم في منطقة الخليج بعد إمارة دبي، وهي عضو في مجلس التعاون الخليجي، وحليف رئيس خارج حلف «الناتو» منذ حكم الرئيس الأمريكي سابقاً جورج دبليو بوش، والبحرين هي مقر الأسطول الخامس الأمريكي وعمليات بحرية دولية أخرى.

لا يختلف الوضع في مملكة البحرين عما تعيشه باقي دول العالم من أزمات اقتصادية وترقب مشوب بالقلق لما ستنتهي إليه جائحة فيروس كورونا الذي شهد تحوراً جديداً في نهاية عام 2020، وكحال غالبية دول العالم، تفشى فيروس كورونا في البحرين، وتسبب في إصابة نحو 90 ألف حالة، ووفاة قرابة 350 شخصاً، وبالنظر للمتغيرات التي أثرت في توجهات صانع القرار البحريني، نجدها ثلاثة متغيرات، جاءت على النحو التالي:

المستجدات والمتغيرات الداخلية:

1 – متغيرات الحكم والمعارضة.

2 – متغير كورونا وتداعياته.

3 – متغير الفساد المالي.

4 – ملف حقوق الإنسان.

المتغيرات الجيوستراتيجية:

1 – التطبيع مع «إسرائيل» وتأثيراته.

2 – العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة.

3 – الخلافات الخليجية وحصار قطر وتأثيراته.

4 – العلاقات مع إيران وتطوراتها.

وفي هذا التقرير الإستراتيجي السنوي، نستعرض هذه المتغيرات الثلاثة وأثرها على المشهد البحريني، علاوة على رصد الموقف البحريني من الأزمة الخليجية، وملف حقوق الإنسان، وملفات الفساد، وواقع الأمن القومي في ظل التهديدات الإقليمية.

المستجدات والمتغيرات الداخلية

1 - متغيرات الحكم والمعارضة

– تعتبر وفاة رئيس وزراء البحرين خليفة بن سلمان إشارة إلى نهاية عهد تاريخي، فقد كان أكثر رئيس وزراء بقي في هذا المنصب في العالم، حيث استمرت ولاية خليفة بن سلمان على رأس الحكومة لمدة 50 عاماً، شملت معظم فترة وجود البحرين كدولة مستقلة.

– تزايد الترقب لانفتاح سياسي مع تولي الابن الأكبر للملك، ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، رئاسة الوزراء الذي يعتبره البعض أكثر تكنوقراطية وتسامحاً مع المعارضة.

– يعد ولي العهد الذي أصبح مكان خليفة بن سلمان رائداً لسياسة الجيل الجديد، حيث ترتكز أجندته على دعم رؤية 2030 للتنويع الاقتصادي مع جذب الشباب البحريني المتحمس للتغيير إلى جانبه.

– جاء صعود ولي العهد مع الحقائق السياسية الجديدة، حيث أصبحت البحرين الآن أكثر اعتماداً على جيرانها الخليجيين، السعودية والإمارات، فيما يتعلق باحتياجاتها المالية والأمنية.

– في المقابل، اتبعت الحكومة البحرينية مساراً إقصائياً في الداخل، مما أدى إلى تفكك الجماعات السياسية المعارضة التي كانت ذات شعبية كبيرة، مثل جمعية الوفاق الشيعية التي يقضي الأمين العام لها علي سلمان حاليًا حكماً بالسجن مدى الحياة، وفي ذات السياق؛ تم تهميش جماعة الإخوان المسلمين التي كانت موالية ذات يوم، وذلك تماشياً مع الحملة السياسية الإماراتية والسعودية ضد الإخوان في المنطقة[1].

التوقعات

بينما كانت الحكومة تقدم الدعم للقطاع الخاص خلال الوباء، فقد قامت أيضاً بتخفيضات شاملة في الميزانية بنسبة 30 %، وبعملية إصلاح للتأمين الاجتماعي لإنهاء الزيادة السنوية في المعاشات التقاعدية، حيث ستأتي الضغوط من موظفي الخدمة المدنية وكذلك مجتمع الأعمال لإحباط الإصلاحات.

– من المتوقع أن يؤدي دمج منصب رئيس الوزراء مع مقام ولي العهد إلى تجنب النقد البرلماني، إلا أنه ينطوي على بعض المخاطر السياسية، فقد تؤدي هذه الديناميكية، بمرور الوقت، إلى الضغط في تسوية سياسية مع فرض رسوم وضرائب أعلى على الجمهور.

– خلاصة القول: إن وجود ولي العهد على رأس الحكومة لا ينذر بأي تحول سياسي فوري في الإستراتيجية التي عكست أولويات كل من الأجنحة الأمنية والسياسية في المملكة، ووضعتها في مكانة جيدة مع شركائها الإقليميين، ومع ذلك، فإن وجود قيادة ذات عقلية إصلاحية يحمل الأمل مع تزايد المطالب الاقتصادية وتزايد التوترات السياسية، حيث قد يُنظر إلى الحوار السياسي مرة أخرى على أنه العلاج.

2 - متغير كورونا وتداعياته

- تأثرت كافة القطاعات الحوية في البحرين بفعل فيروس كورونا، وكان من أول القطاعات المتأثرة قطاع السياحة الذي تبلغ مساهمته الاعتيادية في الناتج الإجمالي المحلي غير النفطي 6.9 %، وهي من أعلى النسب المسجلة في دول المنطقة، وتعتمد السياحة في البحرين بنسبة 88 % على السياح والزوار القادمين من دول مجلس التعاون الخليجي، ومع الإجراءات التي اتخذتها الدولة والدول المجاورة، فإن مداخيل القطاع انخفضت بسبب توقف توافد السياح الخليجيين والأجانب، وكدعم للفاعلين في القطاع، اتخذت المملكة سلسلة تدابير تضمنت بالخصوص إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من رسوم السياحة لمدة 3 أشهر ابتداء من أبريل 2020[2].

- في منتصف مارس 2020، أعلن وزير المالية والاقتصاد البحريني سلمان بن خليفة آل خليفة تنفيذ قرارات وإجراءات حزمة مالية بقيمة 4.3 مليار دينار (11.4 مليار دولار) كأولوية قصوى لدعم الاقتصاد لمواجهة تداعيات فيروس كورونا[3].

- وأعلنت وزارة العمل البحرينية أن الحكومة ستنفق نحو 570 مليون دولار (215 مليون دينار بحريني) على رواتب 100 ألف موظف في القطاع الخاص من أبريل/ نيسان 2020 إلى يونيو/ حزيران «بمعدل شهري يفوق 70 مليون دينار»، للمساعدة في مواجهة تأثير تفشي فيروس كورونا[4].

- وفي منتصف مارس 2020، قام مصرف البحرين المركزي بخفض سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد من 1.75 % إلى 1 %، كما خفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 1.50 % إلى 0.75 %، وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من 2.20 % إلى 1.45 %، إضافة إلى خفض سعر الفائدة على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 2.45 % إلى 1.70 % [5].

- وفي يونيو 2020، وافق مجلس الوزراء برئاسة خليفة بن سلمان آل خليفة على إصدار مشروع مرسوم بقانون بشأن إدراج مصروفات طارئة ضمن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2020؛ بهدف تخصيص مبلغ لا يتجاوز 177 مليون دينار (468.75 مليون دولار) للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا ودعم الجهود الوطنية للحد من انتشار الوباء[6]، وأيد مجلس الوزراء البحريني اقتصار الحزمة المالية التي أعلنها بقيمة 4.3 مليار دينار (11.39 مليار دولار) على شركات ومؤسسات القطاع الخاص المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي يثبت تأثرها سلبياً بالإجراءات الاحترازية لمواجهة كورونا بالبحرين.

- في 2020/4/20، خفضت حكومة البحرين إنفاق الوزارات والهيئات الحكومية بنسبة 30 % لمساعدة البلد على اجتياز تداعيات تفشي فيروس كورونا[7].

- وأعلن مجلس الوزراء البحريني، في نوفمبر 2020، موافقته على الموازنة العامة للدولة خلال السنتين الماليتين 2020/ 2021، بعجز يصل إلى 3.39 مليار دولار خلال العام القادم، و3.04 مليار في عام 2022، مؤكداً إحالتها إلى مجلس النواب لاعتمادها.

- وانخفض إجمالي التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي بسبب الجائحة وغلق الحدود، كما انخفضت أرباح الشركات المدرجة في بورصة البحرين للفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2020 بنسبة 67 % من 497 مليون دينار إلى 166 مليون دينار فقط.

– عانى الاقتصاد البحريني خلال عام 2020 من تزايد نسبة العجز في الميزانية بسبب الجائحة، فبالمقارنة بين الإيرادات والمصاريف والعجز في 3 سنوات (2018 حتى 2020) يتبين أن العجز بلغ في النصف الأول من عام 2018 نحو 650 مليون دينار، وانخفض إلى 404 ملايين دينار في النصف الثاني من عام 2019؛ بسبب تطبيق سياسية التوازن الاقتصادي في الميزانية، ولكنه ارتفع في عام 2020 إلى 798 مليون دينار، كذلك المصاريف انخفضت من 1.722 مليار دينار بالنصف الأول من عام 2018 إلى 1.687 مليار دينار، ومن ثم ارتفعت نسبياً إلى 1.708 مليار دينار بالنصف الأول من عام 2020، وبالنسبة إلى الإيرادات، بلغت بالنصف الأول من عام 2018 نحو 1.072 مليار دينار، وارتفعت إلى 1.274 مليار دينار بسبب سياسة التوازن المالي، حيث ارتفعت إيرادات الرسوم والضرائب، ولكن بسبب الجائحة انخفضت الإيرادات بسبب خفض أسعار النفط وتقليل إيرادات الدولة إلى 910 ملايين دينار في عام 2020[8].

– استجابت البحرين لحالة الطوارئ الصحية من خلال طرح حزمة تحفيز للشركات تقدرها وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني بنحو 32 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتتكون في الغالب من تأمين السيولة للإقراض وتأجيل الديون.

التوقعات

– من المتوقع أن تسجل حكومة البحرين هذا العام عجزاً مالياً بنسبة 15.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاعاً من 10.6 % العام الماضي، وفقاً لصندوق النقد الدولي، في حين قد ينكمش الاقتصاد 3.6 %، ويتوقع الصندوق أن نمواً بنسبة 3 % في عام 2021.

– تستثمر البحرين أكثر من 13 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية في القطاع السياحي، لتشمل مشروع توسعة مطار البحرين الدولي بقيمة 1.1 مليار دولار، ومن المتوقع افتتاحه بمجرد تحسن أوضاع السفر بعد الانتهاء من جائحة كورونا.

– توقعت «ستاندرد آند بورز» أن يرتفع إجمالي الدين في البحرين، بما في ذلك دعم دول مجلس التعاون الخليجي، بنحو 120 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2023، ومن المتوقع أن ينكمش اقتصاد البحرين 4.9 % هذا العام، مع توسع بنسبة 2.3 % في عام 2021، وفقاً لصندوق النقد الدولي[9].

– من المرجح أن تكون المحفظة الاقتصادية هي أولوية الحكومة حيث تفاقمت التحديات الكبيرة التي تواجهها البحرين باعتبارها الدولة الخليجية الأقل حظاً في ظل بيئة نفطية متدهورة وبسبب جائحة فيروس «كورونا»، لا سيما أن البحرين تدير مشكلات الميزانية من خلال دعم حلفائها الخليجيين في شكل حزم مساعدات، فلا تزال البحرين في خطر مالي؛ حيث يتوقع صندوق النقد الدولي انخفاضاً بنسبة 4.9 % في الناتج المحلي الإجمالي، مع ارتفاع العجز المالي إلى 15.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، وحتى مع المساعدات الخليجية الكبيرة، فقد لجأت البحرين إلى سوق الدين مرتين في عام 2020، حيث أصدرت سندات بقيمة ملياري دولار في مايو/ أيار وسبتمبر/ أيلول، وتبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين أكثر من 100 %، مما دفع وكالات التصنيف مثل وكالة «فيتش» إلى خفض التصنيف الائتماني للبحرين.

3 - متغير الفساد المالي

- تصنف البحرين من بين الدول التي ينتشر فيها الفساد على المستوى العالمي، التي ينخفض ويرتفع من عام إلى آخر، إلا أنه سجل في المرتبة 77 لعام 2019، وفق مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، وفي ظل محاولات البحرين لتقليل نسب الفساد داخلها، أصبحت طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2010، بعد أن وقعت عليها عام 2005.

- خلال العام 2020، باشرت الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني في البحرين، نحو 64 قضية فساد، وفقاً لما كشف عنه وزير الداخلية الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، خلال كلمة له بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يوافق التاسع من ديسمبر من كل عام، ولفت آل خليفة إلى أنه تمت إحالة 35 قضية للنيابة العامة[10].

4 - ملف حقوق الإنسان

- يشهد الملف الحقوقي في البحرين انتقادات واسعة منذ الانتفاضة الشعبية في عام 2011، وتواجه المنامة انتقادات دولية واسعة بسبب ارتفاع وتيرة أحكام الإعدام خلال السنوات الماضية، إضافة إلى اتهامات بممارسة تعذيب معارضين، واعتقال حقوقيين بارزين.

- وتلاحق السلطات منذ عام 2011 معارضيها، ونفذت أحكاماً بالإعدام رمياً بالرصاص بحق 3، وأصدرت أحكاماً بالإعدام والسجن وسحب الجنسية بحق عشرات آخرين، وإلى جانب هؤلاء، تلاحق السلطات العديد من الحقوقيين بتهم مختلفة، بينها «بث أخبار كاذبة».

- وفي يوليو/ تموز 2020، دعت 16 منظمة حقوقية ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة إلى تخفيف حكم الإعدام بحق المعارضين محمد رمضان، وحسين علي موسى.

- في نوفمبر 2020، تعهد نائب رئيس المفوضية الأوروبية جوزيب بوريل فونتيل باستخدام جميع الوسائل المتاحة لمواصلة معالجة حقوق الإنسان «المزرية» في البحرين[11].

- كما طالب أعضاء البرلمان الأوروبي أكثر من مرة، خلال العام الجاري، ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة بإطلاق سراح سجناء الرأي والمعتقلين السياسيين البارزين الذين ما زالوا خلف القضبان، لا سيما بعد إطلاق سراح المدافع البارز عن حقوق الإنسان نبيل رجب.

- بشكل عام، لم يشهد ملف حقوق الإنسان في البحرين أي تغيير خلال عام 2020، إذ واصلت مؤسسات حقوقية مطالبة العالم بضرورة التدخل في هذا الملف، كان آخرها مخاطبة 18 جمعية حقوقية الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن لتنبيهه إلى الانتهاكات الحقوقية في المملكة، ودعوته لضمان عودة الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى مركز السياسة الخارجية الأمريكية، وسلطت الجمعيات في رسالتها الضوء على حالات سجن زعماء المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يقضون عقوبات طويلة في سجون مكتظة وغير صحية، ويعانون التعذيب والمرض، بحسب الرسالة الموجهة لبايدن، وطالبت

الجماعات الـ18 بايدن، بالضغط على العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى؛ لإطلاق سراح المعارضين في سجون المملكة، وضمان حصول ضحايا انتهاكات السلطة على العدالة والتعويضات[12].

التوقعات

– من المتوقع بعد أن التقى ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة رجل الدين الشيعي والمعارض البارز عبدالله الغريفي، وذلك بالقصر الملكي، وهو اللقاء الذي أثار الكثير من التكهنات حول توقيته وما دار به، وسط توقعات بحدوث انفراجة في ملف المعارضة الشيعية، أن يفتح هذا اللقاء باباً لولي العهد ليعلن إجراءات تصحيحية طال انتظارها، سواءً إطلاق سجناء الرأي، أو عودة الحوار مع المعارضة، وإعادة الاعتبار إلى التوافق الوطني.

المتغيرات الجيوستراتيجية

1 – متغير التطبيع مع «إسرائيل» وتأثيراته

– وقعت «إسرائيل» رسمياً، في 15 سبتمبر/ أيلول 2020، بواشنطن، برعاية الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، اتفاقي تطبيع مع الإمارات والبحرين؛ ما جعل هاتين الدولتين الخليجيتين أول طرف عربي يُقْدِم على هذه الخطوة بعد الأردن في عام 1994، ومصر في عام 1979[13].

– بعد الاتفاق، اتجهت البحرين بشكل سريع إلى عقد اتفاقيات عديدة مع «إسرائيل»، وجرت زيارات متبادلة لمسؤولين بحرينيين وإسرائيليين، كان أبرز تلك الزيارات خلال العام زيارة وزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني زايد بن راشد الزياني، في ديسمبر 2020، حيث عقد لقاء مع رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وشهد عام 2020 أيضاً أداء مبعوث ملك البحرين، خالد بن خليفة آل خليفة، الصلاة في المسجد الأقصى في مدينة القدس المحتلة، ولكن كان متخفياً، إضافة إلى عقده لقاء مع رئيس دولة الاحتلال رؤوفين ريفلين، في نوفمبر الماضي.

– وفي سبتمبر/ أيلول 2020، أجرى رئيس «الموساد» الإسرائيلي يوسي كوهين محادثات مع مسؤولين أمني واستخباراتي كبيرين في مملكة البحرين، حيث ناقش «الموضوعات ذات الاهتمام المشترك»، وكذلك «آفاق التعاون بين البلدين»، وفق ما أفادت «وكالة الأنباء البحرينية» الرسمية.

– وكشفت تقارير إعلامية إسرائيلية أن ممثلية دبلوماسية إسرائيلية نشطت على مدى قرابة 11 عاماً في البحرين، تحت غطاء شركة تجارية لتشجيع الاستثمار، وأفاد موقع «والا» العبري بأن الاتصالات لفتح ممثلية إسرائيلية سرية في المنامة بدأت في عامي 2007 و2008 بعد اجتماعات سرية أجرتها وزيرة الخارجية الإسرائيلية في حينه تسيبي ليفني مع نظيرها البحريني أحمد بن خليفة، مشيراً إلى أن قطع قطر علاقاتها مع «إسرائيل»، في فبراير 2009، وإغلاق الممثلية الإسرائيلية في الدوحة، ساهم بقيام البحرينيين بإعطاء الضوء الأخضر لفتح ممثلية إسرائيلية في المنامة، وفق ما جاء في التقرير[14].

– قوبل هذا التطبيع باعتراض من المعارضة في البحرين، حيث خرجت احتجاجات متفرقة للشوارع

في كل ليلة تقريباً منذ الاتفاق الذي تصفه الحكومة بأنه يدعم السلام بين البحرين و«إسرائيل»، وتتجنب استخدام مصطلح «التطبيع»، إذ يعتبره البعض إشارة لترسيخ تفوق «إسرائيل» دبلوماسياً وعسكرياً على الفلسطينيين[15]، كما نشط وسم «بحرينيون ضد التطبيع»، و«التطبيع خيانة»، في موقع «تويتر»، عقب إعلان التطبيع الرسمي.

– في سبتمبر/ أيلول 2020، اتفقت البحرين و«إسرائيل» على السماح بـ14 رحلة تجارية أسبوعياً بين المنامة ومطار بن جوريون قرب «تل أبيب».

– اتسعت مجالات وشراكات التطبيع مع «إسرائيل»، ففي مطلع ديسمبر 2020، أعلنت شركة طيران الخليج البحرينية توقيع 5 اتفاقيات مع شركات إسرائيلية، عقب زيارة قام بها وفد اقتصادي بحريني إلى «تل أبيب»، أواخر نوفمبر2020[16].

– وفي مطلع ديسمبر 2020، كشف وزير الخارجية البحريني عبداللطيف الزياني عن وجود تعاون عسكري مع «إسرائيل»، مشيراً إلى أن تعاون بلاده العسكري ليس مقصوراً على البحرين فحسب، بل مع الإمارات أيضاً[17].

– وكذلك امتد التطبيع إلى المجال الأمني، وفقاً لما صرح به وزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني زايد بن راشد الزياني، للقناة الإسرائيلية «11»، التابعة لهيئة البث الإسرائيلي: «إننا في جبهة موحدة، في وجه التهديد الإيراني من أجل البشرية وقيمها، وضد كل من تسوّل له نفسه استهدافها»، ورداً على سؤال، حول التعاون مع «إسرائيل» في الملف الإيراني، قال الزياني: «البحرين تنسق مع الدول الصديقة لها في هذه القضية، بما في ذلك المجال الأمني»[18].

– إلى جانب التطبيع، وعلى صعيد علاقاتها الخارجية، ذهبت البحرين، في ديسمبر 2020، إلى التقدم بطلب إلى المملكة المغربية لافتتاح قنصلية لها في مدينة العيون، كبرى المدن في إقليم الصحراء المتنازع عليه بين المغرب وجبهة «البوليساريو»، وذلك ما فسره البعض بأنه مكافأة للرباط لانضمامها إلى قطار التطبيع.

التوقعات

– من المرجح أن يستمر تزايد زخم التطبيع مع البحرين ليمتد إلى كافة المجالات، يعزز ذلك حجم الاتفاقيات والشراكات والتنسيق البحريني مع «إسرائيل» في فترة وجيزة بعد الإعلان الرسمي عن التطبيع، في 15 سبتمبر/ أيلول 2020، حتى نهاية العام، حيث وقعت البحرين و«إسرائيل» أكثر من 15 اتفاقية و5 مذكرات تفاهم في مجالات التعاون التقني، والأمني والاقتصادي والعسكري والبورصة والسياحة والابتكار ونقل التكنولوجيا، والتعاون في النظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2 - العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة

- تقيم البحرين شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية عبر وجود الأسطول الخامس الأمريكي التابع لسلاح البحرية الأمريكي، الذي يتخذ من المياه الإقليمية المقابلة للبحرين قاعدة له، ويصفه خبراء أمريكيون بأنه أكثر الأساطيل الأمريكية الإستراتيجية أهمية في منطقة الخليج العربي، ومن آن إلى آخر تعقد تدريبات عسكرية مشتركة تهدف إلى تقوية العمل الدفاعي في المجال الجوي لتعزيز العمل العسكري المشترك المنشود بين القوتين الجويتين لمواجهة الأخطار والتهديدات وللدفاع عن ركائز الأمن والاستقرار في المنطقة.

- أعلنت الولايات المتحدة، في 2020/12/15، تصنيف جماعة «سرايا المختار» البحرينية المسلحة «منظمة إرهابية عالمية»، وهو القرار الذي رحبت به المنامة، وحول حيثيات القرار، قالت الخارجية الأمريكية، في بيان: إن «سرايا المختار تتلقى دعماً من إيران»، واتهمتها بـ«التآمر لشن هجمات على أمريكيين في البحرين»[19].

3 - الخلافات الخليجية.. حصار قطر وتأثيراته

- شابت العلاقات البحرينية- القطرية بعض التجاذبات، في منتصف ديسمبر 2020، على إثر احتجاز قطر لزورق بحريني يحمل صيادين في المياه الإقليمية القطرية، وهو ما اعتبرته لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن بمجلس الشورى البحريني يعكس السلوك المعادي وعدم احترام مبادئ دول مجلس التعاون والقوانين والأعراف الدولية من قبل قطر[20].

- وشن الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، مستشار ملك البحرين، هجوماً على قطر، قائلاً: إن المنامة اعتادت من الدوحة على «المؤامرات المكشوفة»، على حد وصفه، على خلفية إيقاف السلطات القطرية طراداً بحرينياً قالت: إنه انتهك مياهها الإقليمية، فيما اعتبرت البحرين أنه استهداف متعمد من الحكومة القطرية للصيادين البحرينيين، بما يتنافى مع قواعد حسن الجوار والأخوة بين أبناء الخليج[21].

- وعلى إثر هذه الأزمة، طالب مجلس النواب البحريني، في بيان، بحل بعض المسائل، قبل المصالحة مع قطر، ناصحاً بعدم إنهاء الحصار المفروض على الدوحة، منذ يونيو/ حزيران 2017، وقال المجلس: إنه «لا ينصح بالتصالح مع دولة قطر»، مشدداً على التمسك باتفاق الرياض، الذي وقعت عليه الدول، ومن ضمنها قطر، وذلك حفاظاً على تماسك مجلس التعاون الخليجي[22].

التوقعات

- من المرجح ألا تخرج البحرين عن موقف دول الرباعية وموقفها من المصالحة مع قطر لا سيما الموقف السعودي، يؤكد ذلك بيان مجلس الدفاع الأعلى البحريني، برئاسة الملك حمد بن عيسى، الذي دعا فيه إلى ضرورة إنهاء الأزمة الخليجية مع قطر وحل النزاعات الإقليمية «بالطرق السلمية ووفقاً

للمواثيق الدولية ومبادئ حسن الجوار».

– من المرجح أن تسعى البحرين لإصلاح علاقاتها مع قطر ولو بشكل ظاهري لحل التجاذبات الأخيرة في المياه الإقليمية بينهما، يعزز ذلك دعم عاهل البحرين لقرار مجلس الوزراء، الساعي للتفاهم مع قطر بشأن حقوق الصيد في المياه القطرية والبحرينية.

4 - متغير العلاقة مع إيران وتطوراتها

– منذ ما يقارب الـ40 عاماً، والاتهامات المتواترة بين البحرين وإيران لا تهدأ، وخصوصاً من قبل البحرين التي دأبت على اتهام إيران بالتدخل في شؤونها الداخلية، مرة عبر تجنيدها لعناصر بحرينية من أجل زعزعة الأمن، وتقويض نظام الحكم، ومرة عبر الدعاية الإيرانية بادّعائها الحق في السيطرة على أرخبيل الجزر متناهي الصغر الواقع في أحضان الضفة الغربية من الخليج العربي، في حين لا يتوقف المسؤولون الإيرانيون عن تصريحاتهم التي تعزز هذا التدخل في البحرين.

– وتميل البحرين إلى الاعتماد على محيطها الخليجي الذي يشكّل عمقها الإستراتيجي، وهو عمق متعدد الجوانب من نواحيه الجغرافية، والقبائلية، والقومية، والمذهبية، وهي جميعها على النقيض من الطرف الإيراني، وتشاطر البحرين المملكة العربية السعودية كافة مواقفها ومخاوفها من محاولات إيران تمديد نفوذها عبر أذرعها السياسية والعسكرية والدينية، وترى المنامة أن شيعة الداخل يمثلون رأس الحربة في هذا الأمر.

– ولطالما اتهمت الحكومة البحرينية النظام الإيراني بالتدخل في شؤونها الداخلية، ودعم ما تصفها بالمليشيات الإرهابية بالمال والسلاح، وتغذية أحداث العنف والتخريب، وقد أصدرت خلال السنوات الماضية أحكاماً كثيرة تراوحت بين الإعدام والسجن بحق متهمين بتنفيذ أعمال عنف بإيعاز من إيران.

– كما أعلنت ضبط أكثر من جماعة وتنظيم قالت: إنهم يعملون لصالح إيران وبدعم منها، ووضعت بعضاً منهم على قوائم الإرهاب، في حين واجه كثيرون أحكاماً بالسجن والإعدام بعد إدانتهم بتهم مماثلة، فضلاً عن وصف أي احتجاج للشيعة البحرينيين بأنه محاولة إيرانية لإحداث الفوضى.

– وفي مارس 2020، اتهمت البحرين طهران بـ«العدوان البيولوجي» عن طريق التستر على انتشار فيروس كورونا، وعدم ختم جوازات سفر المسافرين البحرينيين الذين زاروا إيران، وقالت وزارة الداخلية البحرينية على «تويتر»: «إيران بهذا التصرف سمحت بانتقال فيروس خطير للخارج، وفي تقديرنا هذا الأمر يعد من أشكال العدوان البيولوجي المحرم دولياً؛ حيث عرضت السلامة والصحة للخطر عندنا وعند الآخرين»[24].

– وفي يونيو 2020، قضت المحكمة الكبرى الجنائية في البحرين بسجن وتغريم 3 مسؤولين و4 بنوك بأكثر من 185 مليون دولار، ومصادرة 2.5 مليون دولار؛ بعد إدانتهم بغسل الأموال وتمويل الإرهاب (عبر خدمة المصالح الإيرانية).

– وبالمقابل، حذر الحرس الثوري الإيراني المنامة من «انتقام قاسٍ» بسبب التطبيع، حيث أدانت

الخارجية الإيرانية بشدة تطبيع البحرين علاقاتها مع «إسرائيل»، معتبرة ذلك «وصمة عار في سجل حكام البحرين»، وقالت: إن البحرين والإمارات ستتحملان منذ الآن مسؤولية أي تحرك إسرائيلي يهدد أمن المنطقة الخليجية.

– وعقب 5 أيام فقط من توقيع اتفاقية التطبيع مع «إسرائيل»، أثارت صحيفة «أخبار الخليج» البحرينية وقناة «الإخبارية» السعودية الجدل، بعد نشرهما خبراً، في 20 سبتمبر، نقلاً عن الداخلية البحرينية، حول إحباط هجوم إرهابي ضخم تلقّى دعماً وتمويلاً من عناصر الحرس الثوري الإيراني، ونقلتا عن الوزارة البحرينية قولها: إن عمليات البحث والتحري كشفت عن عزم الحرس الثوري الإيراني على تشكيل «تنظيم إرهابي» جديد في البحرين تحت اسم «سرايا قاسم سليماني»، وأضافتا: «وضع التنظيم الجديد، التابع لخلايا الأشتر التي تصنفها المنامة مجموعة إرهابية، مخططاً لتفجير عدد من المنشآت الأمنية والعامة في البحرين»، مشيرة إلى أنه «رصدت العناصر عدداً من الحراسات الخاصة لشخصيات مهمة في البحرين بغرض اغتيالها، رداً على مقتل قائد فيلق القدس الذي اغتيل في غارة جوية أمريكية على مطار بغداد مطلع العام 2020»، لكن سرعان ما أصدرت الداخلية البحرينية توضيحاً، قالت فيه: «إن القضية المشار إليها ليست جديدة بل تعود إلى أوائل العام الجاري، وهي منظورة حالياً أمام المحكمة المختصة»، وأشارت إلى أن نشر صحيفة «أخبار الخليج» البحرينية اليومية تفاصيل القضية «بشكل غير دقيق وبهذا الأسلوب يؤثر على سيرها أمام المحكمة»، وأضافت: «توضح وزارة الداخلية أن طريقة العرض الصحفي أحدثت حالة من اللبس والبلبلة محلياً وإقليمياً، مؤكدين أن الأجهزة الأمنية ملتزمة بأداء واجباتها في حفظ أمن الوطن»[25].

– في تقرير جديد لمؤسسة «المجلس الأطلسي»، صدر في ديسمبر 2020 بعنوان «دليل لعمليات نقل أسلحة إيرانية غير مشروعة إلى البحرين»، أكدت المعلومات أن غالبية المواد التقليدية وغير التقليدية التي دخلت إلى البحرين كانت نتيجة عمليات نقل غير مشروعة مصدرها إيران، ويقدم التقرير دراسة ميدانية شاملة حول تدفقات الأسلحة الإيرانية إلى البحرين، مستنداً إلى تقييم سري لشبكات شراء الأسلحة، فمن خلال تحليل أكثر من 250 صورة، أوضح التقرير أن عمليات التهريب هذه هي دليل مفيد على صحة التدخل العسكري الإيراني لدعم جماعات مسلحة في المنطقة[26].

التوقعات

– نظراً لتاريخ العلاقات السياسية البحرينية–الإيرانية التي تشهد تجاذبات وتبادل اتهامات مستمرة، من المرجح أن تبقى العلاقات بينهما على حال متراوحة بين التوتر والانسجام بحسب طبيعة من يتولى السلطة في إيران؛ إذ تخفُت هذه التوترات مع وصول رؤساء إصلاحيين أو معتدلين، وتزداد في حال تسلم السلطة من قبل متشددين، ولكنها علاقات لا تصل، وليس متوقعاً لها الوصول، إلى درجة عالية من الثقة ما دامت على الضفتين ثغرات يمكن أن تتسلل منها رغبات إذكاء الصراع والاستفادة من التوترات.

– فيما يبدو أن التهديدات الإيرانية للبحرين بسبب التطبيع مع «إسرائيل» قد تدفع البحرين للإسراع في إقامة قاعدة عسكرية إسرائيلية على أراضيها، يعزز ذلك ما كشفه المحلل والصحفي الإسرائيلي

إيدي كوهين، في صفحته على «تويتر»، عن «اتفاقية أمنية وقاعدة إسرائيلية عسكرية في مملكة البحرين»، مضيفاً: «ويلاً وتعساً لملالي إيران، درة ولؤلؤة الخليج في حصانة كاملة عن عبث الملالي منذ الآن»[27]، وليست هذه المرة الأولى التي يجري فيها الحديث عن إنشاء قاعدة عسكرية في البحرين، ففي نوفمبر 2018، أعرب كبير الحاخامات العسكريين في الجيش الإسرائيلي، إيال موشيه كريم، عن ارتياحه لمحاولات رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، فيما يتعلق بافتتاح أول قاعدة عسكرية إسرائيلية في الشرق الأوسط.

الهوامش

(1) وفاة رئيس الوزراء البحريني يعزز الإصلاح، لكن ربما ليس الإصلاحات، كريستين سميث ديوان، معهد دول الخليج، https://bit.ly/34FvcII

(2) البحرين.. قطاعات حيوية على المحك بسبب «كورونا» وحزمة إجراءات للتصدي للوضع، MAP، https://bit.ly/2M0SaYL

(3) البحرين تخصص حزمة مالية بـ 11.4 مليار دولار لدعم الاقتصاد، الأناضول، https://bit.ly/3azZ416

(4) متضررو كورونا.. البحرين تخصص 570 مليون دولار لرواتب 100 ألف موظف، https://bit.ly/3mHhgZk

(5) البحرين.. قطاعات حيوية على المحك بسبب «كورونا» وحزمة إجراءات للتصدي للوضع، مصدر سابق.

(6) البحرين تخصص 468 مليون دولار للتعامل مع تداعيات كورونا، الخليج الجديد، https://bit.ly/3mH0gT5

(7) البحرين تخفض الإنفاق الحكومي لمواجهة تداعيات كورونا، ميدل إيست أونلاين، https://bit.ly/3h6BP04

(8) تأثير جائحة كورنا على الاقتصاد البحريني 2020، وكالات، https://bit.ly/3mKLZo5

(9) 64 قضية فساد في البحرين خلال 2020، وكالات، https://bit.ly/3nLhsba

(10) الاتحاد الأوروبي ينتقد الحالة المزرية لحقوق الإنسان في البحرين، وكالات، https://bit.ly/2Jnqyw0

(11) 18 مجموعة حقوقية تطالب بايدن بضمان عودة الديمقراطية وحرية التعبير في البحرين، الخليج الجديد، https://bit.ly/3rpDaUh

(12) إسرائيل تعلن إطلاق العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع البحرين، وكالة الأناضول، https://bit.ly/38r9mhx

(13) تقرير: إسرائيل شغلت سفارة سرية لها في البحرين على مدى 11 عاما، روسيا اليوم، https://bit.ly/2Krptnk

(14) الاتفاق مع إسرائيل يشحذ قوى المعارضة في البحرين، القدس العربي، https://bit.ly/34AqH6y

(15) طيران الخليج البحرينية تعلن توقيع 5 اتفاقيات مع شركات إسرائيلية، الخليج الجديد، https://bit.ly/34GVm20

(16) وزير خارجية البحرين: نتعاون نحن والإمارات عسكريًا مع «إسرائيل» ولدينا شراكة صادقة معهم، https://bit.ly/2JfuRcu

(17) وزير بحريني: نحن وإسرائيل في جبهة واحدة ضد التهديد الإيراني، وكالات، https://bit.ly/2KTdBdK

(18) أكبر دعم للشركات بالخليج.. حوافز بحرينية توازي 32 % من الناتج المحلي، وكالات، https://bit.ly/2WHNU2j

(19) بومبيو: لن نسمح لإيران ووكلائها بتهديد شعب البحرين، موقع وزارة الخارجية البحرينية، https://bit.ly/3hdSwGZ

(20) لجنة في مجلس الشورى البحريني: ممارسات قطر الاستفزازية سلوك عدائي وعدم احترام للقوانين والأعراف، روسيا اليوم، وكالات، https://bit.ly/3rrSUXd

(21) مستشار ملك البحرين يهاجم قطر: اعتدنا منها على المؤامرات، الخليج الجديد، https://bit.ly/37LyY9J

(22) النواب البحريني يضع شروطا للمصالحة مع قطر، وكالة (بنا)، https://bit.ly/3nLMQ9H

(23) إيران والبحرين.. 4 عقود من التربّص والاتهامات المستمرة، الخليج أونلاين، https://bit.ly/3htTr6b

(24) البحرين تتهم إيران «بالعدوان البيولوجي» وطهران ترد، روسيا اليوم، https://bit.ly/2KXrszN

(25) التطبيع أشعله.. هل بدأ التوتر بين البحرين وإيران من المنامة؟ الخليج أونلاين، https://bit.ly/37XQYOt

(26) إيران تنقل أسلحة إلى البحرين.. «الأطلسي» يكشف أدلة، العربية نت، https://bit.ly/3aN7UJ2

(27) اتفاقية أمنية وقاعدة إسرائيلية IL عسكرية في مملكة البحرين، https://bit.ly/2KXJwcT

عُمان:

عهد جديد.. تطلعات وتحديات

عُمان: عهد جديد.. تطلعات وتحديات

استقبلت سلطنة عُمان العام 2020 بصدمة كبيرة إثر إعلان ديوان البلاط السلطاني في عُمان، فجر السبت 11 يناير، وفاة سلطان البلاد قابوس بن سعيد، عن عمر ناهز 79 عاماً، بعد ما يقرب من 50 عاماً من حكم عُمان، وبعد صراع مع مرض سرطان القولون[1].

وأدى السلطان هيثم بن طارق بن تيمور اليمين القانونية سلطاناً تاسعاً لعُمان، في انتقال سلس للسلطة، إثر الكشف عن وصية السلطان الراحل قابوس بن سعيد[2]، لتبدأ السلطة عهداً جديداً مليئاً بالتطلعات والتحديات.

وفي التقرير الإستراتيجي، نرصد أبرز المتغيرات التي طرأت على السلطة خلال عام وتداعياتها والتوقعات المحتملة.

أبرز المتغيرات التي شهدتها عُمان في عام 2020:

- وفاة السلطان قابوس بن سعيد.
- تداعيات جائحة كورونا.
- إجراءات السلطان هيثم بن طارق لهيكلة عُمان.

عهد جديد مع السلطان هيثم بن طارق

- يتمتع السلطان الجديد هيثم بن طارق ببعض الخبرة الاقتصادية بفضل ترؤسه للجنة رؤية عُمان 2040، ولديه خبرة دبلوماسية، حيث شغل منصب الأمين العام لوزارة الخارجية، بالإضافة إلى ذلك يتمتع بشرعية كبيرة لأنه جرى اختياره بواسطة قابوس.

- في أول خطاب له، وعد السلطان الجديد بمواصلة طريق قابوس وتطوير البلاد، والحفاظ على السياسة الخارجية الفريدة للسلطنة، وأضاف: «سنواصل المساعدة في حل النزاعات سلمياً».

- تولى هيثم بن طارق منصبه في وقت تصاعد فيه التوتر في المنطقة بين الولايات المتحدة وإيران، بسبب مقتل قائد فيلق القدس قاسم سليماني فضلاً عن استمرار الأزمة الخليجية.

- تضمنت التصريحات الأولى للسلطان الجديد رسالة طمأنة لدول الجوار، والقوى الإقليمية والدولية، بعد أن وعد بالسير على إرث سلفه الراحل، ومواصلة بلاده دعم دول المنطقة والتعاون مع قادتها في حل الصراعات والخلافات[3].

- بعد 6 أشهر من خطاب تنصيبه، يفي السلطان هيثم بن طارق آل سعيد بتعهده بإصلاح الحكومة في عُمان، حيث أعلن في 18 أغسطس/ آب 2020 اختيار أول مجلس وزراء له، متخلياً للمرة الأولى عن

سيطرة السلطان على الشؤون المالية والخارجية من خلال تعيين وزراء لهم السلطة الكاملة على تلك الحقائب الوزارية[4].

– وأعاد السلطان هيثم وزارة الاقتصاد التي كانت قد ألغيت في عام 2011، وعيّن وزيراً لها، وهذا يعطي مؤشراً على عزم السلطان على التركيز على إصلاح السياسات الاقتصادية، حيث بدأ بدمج صناديق الاستثمار السيادية، ثم إقالة جميع الوزراء والمسؤولين من مناصبهم في مجالس إدارات الشركات الحكومية، لتجنب تضارب المصالح، وتمثل الأوامر الملكية الـ28 الصادرة عن السلطان أهم عملية إعادة تنظيم حكومية منذ 50 عاماً، حيث تمت إزالة أكثر من 5 مجالس حكومية، ودمج أكثر من 10 وزارات، ولم تؤثر التغييرات على الوزارات فحسب، بل أثرت أيضاً على السلطات التي كان يستخدمها بعض الوزراء في السنوات القليلة الماضية، وتعتبر هذه القرارات أكبر عملية إعادة هيكلة تشهدها السلطنة في تاريخها[5].

السياسة الخارجية العمانية

– يُعرف عن مسقط أنها دولة محايدة سياسياً بشكل كبير رغم وقوعها في منطقة تشهد توترات سياسية وتعج بصراعات أيدلوجية وطائفية، غير أن السلطان الراحل قابوس بن سعيد تمكن من النأي ببلاده بعيداً عن التجاذبات السياسية، وخاصة الصراع الإقليمي بين السعودية وإيران، كما نجح في تقديم السلطنة لممارسة دور الوسيط الإقليمي والدولي.

– وكان رفض سلطنة عُمان منذ فترة طويلة الانحياز إلى أطراف معينة أو التورط في نزاعات ومواجهة إقليمية قد مكّن السلطان قابوس بن سعيد من كسب سمعة بصفته وسيطاً قادراً على تمرير الرسائل وتهيئة الظروف للحوار بين المتنافسين في المنطقة، مثل الولايات المتحدة وإيران، بين عامي 2011 و2013، وفي عام 2019 بين المسؤولين السعوديين وممثلي الحوثيين، وكانت الوساطة العُمانية حاسمة في تمكين المحادثات التي تطورت إلى مفاوضات «بي 5+1» مع إيران، التي تُوجت بخطة العمل الشاملة المشتركة عام 2015.

– كثفت عُمان دبلوماسية الوساطة خلال عام 2020 بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بعد تعزيز هذا الدور منذ عام 2019، حيث قام يوسف بن علوي بثلاث زيارات إلى طهران، وكانت زيارته للمشاركة بمنتدى حوار طهران الرابعة خلال 9 أشهر، ويمكن القول: إن السياسة الخارجية العمانية ركزت خلال عام 2020 على ثلاث 3 قضايا رئيسة، هي: إطلاق مبادرة جديدة لحل الأزمة الخليجية، وإعادة تفعيل دور الوساطة العمانية في حرب اليمن، وفتح قنوات اتصال بين إيران وبين كل من السعودية والولايات المتحدة.

– سعت عُمان لتعميق علاقاتها التجارية والعسكرية مع الهند، ففي 9 يناير 2020 أجرت البحرية السلطانية العُمانية تمريناً بحرياً مشتركاً مع نظيراتها الهندية، حمل عنوان «نسيم البحر»، في المنطقة البحرية لمدينة جاوا الهندية[6].

– حرصت عُمان على الاستمرار في ممارسة دور الوساطة في المنطقة، ففي 5 يناير 2020 وعلى إثر

مقتل القوات الأمريكية للقائد في الحرس الثوري قاسم سليماني، دعت سلطنة عُمان الولايات المتحدة وإيران إلى وقف التوتر والسعي نحو الحوار، والبحث عن قنوات دبلوماسية لحل خلافاتهما[7].

– عربياً، تعد سلطنة عُمان الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تقطع علاقتها بنظام الأسد، منذ قيام الثورة السورية عام 2011، حيث أكد وزير الشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي، في 2020/1/15، دعم مسقط لرئيس النظام السوري بشار الأسد[8].

الاتفاقيات العسكرية

– أما على مستوى الاتفاقات الأمنية والتعاون العسكري، ففي أغسطس/ آب 2020، استكملت شركة «FNSS» التركية للصناعات الدفاعية تسليم مدرعات «بارس/ Pars» العملاقة، محلية الصنع، إلى سلطنة عُمان، في إطار عقد أبرم في 20 سبتمبر/ أيلول 2015، ووقعت الشركة الرائدة في الصناعات الدفاعية عقداً مع الجانب العماني إثر فوزها بمناقصة لتلبية احتياجات القوات البرية للسلطنة من المدرعات، متفوقة بذلك على كبرى الشركات العالمية، وفي إطار العقد، سلمت «FNSS» للقوات العمانية 172 مدرعة من طراز «Pars III 8x8» و«Pars III 6x6»، وكانت قد سلمت الدفعة الأولى منتصف عام 2017[9].

– وفي 2020/10/21، وقعت سلطنة عُمان وباكستان مذكرة تفاهم ثنائية، في مجال التعاون العسكري بين البلدين[10].

– في 20 سبتمبر/ أيلول 2020، أعلنت بريطانيا توسيع قاعدتها العسكرية واللوجستية بميناء الدقم العماني وفقاً لاتفاقية وقعت بهذا الصدد، في 22 فبراير/ شباط 2019، وبحسب خبراء في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، فإن الاتفاق البريطاني مع سلطنة عُمان لا يمكن أن ينفصل عن رغبتها في وقف التمدد الإيراني، خاصة أن قاعدة «الدقم» تقع في موقع مثالي لدعم العمليات العسكرية في الخليج العربي، ويكمل توسيعها «منشأة الإسناد البحري البريطاني» التي جرى تعزيزها مؤخراً في البحرين ورصد الجيش البريطاني، من أجل هذا الغرض، 23.8 مليون جنيه إسترليني (25.7 مليون يورو)[11].

الصراعات الإقليمية

– تعيش عُمان وسط منطقة تعج بالصراعات الإقليمية والدولية، وتعد الأزمات الخارجية التحدي الأكبر على أجندة السلطان الجديد، لا سيما التداعيات الأمنية المتزايدة للحرب في اليمن على المحافظات الجنوبية العمانية خاصة محافظة ظفار الحدودية، وتحتفظ مسقط بقنوات اتصال مفتوحة مع إيران والمتمردين الحوثيين في اليمن من جانب، والتحالف العربي الذي تقوده السعودية من جانب آخر؛ ما يمكنها من ممارسة دور الوسيط، والمستضيف لمفاوضات بين أطراف الصراع، وعقد صفقات تبادل الأسرى بين الجانبين، وربما إبرام حل سياسي ينهي الحرب القائمة في البلاد منذ عام 2015(12).

– وإلى جانب الكويت، تدعم عُمان أيضاً مبادرات الوساطة لإنهاء الأزمة الخليجية المستمرة منذ

يونيو/ حزيران 2017، التي رفضت مسقط المشاركة فيها، ويحسب لمسقط نجاحها في الحفاظ على علاقات جيدة مع طهران والرياض، رغم الصراع الإقليمي بين الطرفين؛ وهو ما يؤهلها أيضاً لممارسة دور في التهدئة بين الجانبين، إلى جانب خفض التوتر بين طهران وواشنطن، وتجنب ويلات تصعيد في المنطقة على خلفية تداعيات اغتيال القائد العسكري الإيراني قاسم سليماني.

عُمان وملف التطبيع

– بعد حوالي 20 عاماً من العلاقات السرية والحساسة بين عُمان و«إسرائيل»، كان هناك تحول نحو العلنية في العلاقات بين البلدين بعد توقيع اتفاقية السلام بين «إسرائيل» والأردن عام 1994.

– وتجمع السلطنة بـ«إسرائيل» علاقات قوية منذ عهد السلطان قابوس، وقضية العلاقات مع «إسرائيل» حاضرة بقوة في أروقة الدبلوماسية العمانية، خاصة منذ استضافة السلطان الراحل قابوس رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مسقط، في أكتوبر/ تشرين الأول 2018، وروجت عُمان لمفهوم اندماج «إسرائيل» في المنطقة في أكثر من مناسبة، منها منتدى حوار المنامة في عام 2019، ثم في اجتماع بالقرب من البحر الميت[13].

– تؤيد عُمان التطبيع مع «إسرائيل» على عكس ما اعتقد البعض أن رياح التغيير في سلطنة عُمان قادمة، عقب وفاة السلطان قابوس، مطلع عام 2020، لكن بعد تولي السلطان الجديد هيثم بن طارق السلطة، ووجود وزير خارجية جديد، يبدو أن السياسة العُمانية تسير على النهج ذاته، يؤكد ذلك بيان مسقط بتأييد اتفاقية التطبيع الإماراتية الإسرائيلية، ثم الترحيب ذاته باتفاقية التطبيع البحرينية الإسرائيلية أيضاً.

– وفي 2020/10/15، زار وفد عُماني المسجد الأقصى في مدينة القدس المحتلة، تحت حماية قوات من شرطة كيان الاحتلال الإسرائيلي، وحسب صحيفة «معاريف» العبرية، فإن سلطنة عُمان والسودان يجريان خلال الفترة الحالية محادثات مكثفة مع «إسرائيل»، بوساطة أمريكية، بهدف الإعلان عن اتفاقات سلام خلال المستقبل القريب، وأضافت الصحيفة، في 25 سبتمبر/ أيلول 2020: «شهدت الأيام الأخيرة تقدماً كبيراً في الاتصالات بين «إسرائيل» وسلطنة عُمان، وتم الاتفاق على الإعلان قريباً عن بيان مشترك حول قرار تطبيع العلاقات بين البلدين»[14].

عُمان والأزمة الخليجية

– انحازت عُمان إلى الكويت في موافقها الرافض لحصار ومقاطعة قطر، ودعمت جهود الوساطة لحل الأزمة منذ اندلاعها، ولم تتوقف مساعيها لرأب الصدع الخليجي، ففي 2020/5/15، التقى وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي مع رئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الخالد، وتلقى السلطان هيثم اتصالاً من وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، ركزا على مسألة الأزمة الخليجية، حيث طلب السلطان هيثم من بومبيو أن يدفع باتجاه المصالحة الخليجية، قبل أن تطلب واشنطن من دول مجلس التعاون الخليجي دعم السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، وخاصة «صفقة القرن»، وخلال المقابلة

العُمانية الكويتية، نقل وزير الخارجية العماني لرئيس وزراء الكويت دعم السلطان هيثم الكامل لجهود الوساطة التي يقوم بها أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في ذلك الملف[15].

– وفي 2020/12/7، أجرى أمير قطر اتصالاً بسلطان عُمان هيثم بن طارق، تبادلا خلاله وجهات النظر حول سبل الأزمة الخليجية عقب زيارة كوشنر لقطر بشأن الأزمة الخليجية[16]، وعقب إعلان الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح، وزير خارجية الكويت عن إجراء مباحثات مثمرة لحل الأزمة الخليجية، نشرت «وكالة الأنباء العمانية» بياناً عبر حسابها في موقع «تويتر» قالت فيه: إن السلطنة «ترحب بالبيان الصادر من دولة الكويت الشقيقة حول النتائج الإيجابية لجهود المصالحة»[17].

– رغم استمرار الأزمة وصلت عُمان علاقاتها التجارية والاقتصادية والسياسية مع كافة أطراف الأزمة الخليجية، حيث أعلن جهاز الاستثمار العماني في 2020/7/18 إعادة دراسة وتقييم مشروع تطوير ميناء السلطان قابوس، الذي تم توقيع اتفاقيته بين الشركة العُمانية للتنمية السياحية عمران وداماك العقارية الإماراتية عام 2017، واختارت الحكومة العُمانية بنك أبو ظبي الأول وبنك مسقط لترتيب قرض مؤقت بقيمة ملياري دولار تسعى إلى اقتراضه من بنوك دولية وإقليمية[18].

تحديات اقتصادية

– وضعت السلطنة رؤيتها الاقتصادية 2040، وهي خطة إستراتيجية للتنمية طويلة الأمد، تعول عليها مسقط لتنشيط قطاعات اقتصادية غير تقليدية مثل السياحة، والتصنيع، وصيد الأسماك، والتعدين، ورفع نسبة عمالة المواطنين العُمانيين في القطاع الخاص إلى 42 %، وزيادة الاستثمارات الأجنبية، والحد من البطالة، ومضاعفة الناتج المحلي الإجمالي للمواطن، وتتبنى مسقط سياسات اقتصادية مستقلة، وهي تتجنب الاقتراض من العواصم الخليجية والمؤسسات الدولية لتتفادى التعرض لضغوط أو إملاءات سياسية[19].

– في عام 2020، عمقت تداعيات وباء كورونا متاعب الاقتصاد العُماني في ظل أزمة مالية خانقة غذَّاها تراجع إيرادات النفط؛ ما دفع البلاد إلى إقرار إجراءات تقشفية بتخفيض حجم النفقات الحكومية في محاولة منها لتخفيف آثار الوباء، فيما يقول خبراء: إن عُمان في صدارة المتضررين مع تصنيفه في مستويات عالية المخاطر من طرف وكالات التصنيف الائتماني، وأمر سلطان عُمان هيثم بن طارق آل سعيد بتشكيل لجنة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا.

– سجلت سلطنة عُمان عجزاً في الميزانية بقيمة 1.95 مليار ريال (نحو 5 مليارات دولار) منذ بداية العام وحتى أغسطس/ آب 2020، جراء التداعيات الاقتصادية المترتبة على فيروس كورونا، وارتفعت نسبة الدين العُماني، المصنف بأنه عالي المخاطر من جميع وكالات التصنيف الائتماني الرئيسة الثلاث، إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى قرابة 60 % عام 2020، من حوالي 15 % في عام 2015، وربما تصل إلى 70 % بحلول عام 2022، بحسب «ستاندرد آند بورز جلوبال»، وقالت المدير المساعد لدى «ستاندرد آند بورز» ذهبية سليم جوبتا: إن البلاد تواجه تنامياً في مخاطر إعادة التمويل نتيجة لاستحقاقات كبيرة للدين الحكومي الخارجي في عام 2021 (4.3 مليار دولار)، وعام 2022 (6.4 مليار دولار)، قد تضيف

ضغوطاً كبيرة على احتياطيات النقد الأجنبي، إذا لم يجر تمديد آجال استحقاق الديون[20].

– وتسبب انخفاض سعر تسليم النفط في سلطنة عُمان، في تراجع الإيرادات بنحو 1.1 مليار ريال (2.86 مليار دولار)، وهبط متوسط سعر تسليم نفط عُمان، خلال 11 شهراً، إلى أقل من 46.5 دولار للبرميل[21].

– في 23 يونيو/ حزيران 2020، قامت شركة «موديز» للتصنيف الائتماني بتخفيض تصنيف سلطنة عُمان للمرة الثانية في عام 2020، مشيرة إلى توقعات قاتمة حول قدرة السلطنة على تعويض خسائر عائدات النفط.

إجراءات وتدابير اقتصادية

– خلال فترة 10 أشهر قضاها في الحكم، كان لافتاً التحركات التي قام بها سلطان عُمان، فعلى المستوى الاقتصادي وخلال يونيو 2020، أصدر سلطان عُمان مرسومين سلطانيين تضمَّنا إنشاء مكتب خاص يتبعه مباشرة، وجهاز استثماري يدير ممتلكات وأصول واستثمارات الدولة كافة[22].

– وفي 10 يونيو 2020، أصدر سلطان عُمان مرسوماً سلطانياً بإنشاء مركز الدفاع الإلكتروني، الذي يستهدف المعاملات الإلكترونية ومكافحة جرائم تقنية المعلومات، مبيناً أنه يتبع جهاز الأمن الداخلي.

– وخلال مارس وأبريل 2020، أجرت الحكومة العُمانية خفضين متتاليين لموازنة العام الجاري، بواقع 5 %، في كل مرة؛ لمواجهة تداعيات «كورونا»، ثم أجرت خفضاً ثالثاً بنسبة مماثلة، في مايو، لمواجهة تداعيات انهيار أسعار النفط[23].

– وفي مارس/ آذار 2020، وافق «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية» على أن يصبح مقرضاً لمشروع الطاقة الشمسية بقدرة 500 ميجاوات في عُمان، ويعتبر الاستثمار الذي تبلغ قيمته 60 مليون دولار أول تمويل يقدمه البنك الصيني لمشروع في مجال الطاقة المتجددة في منطقة الخليج العربي[24].

– ولمواجهة تبعات كورونا، أصدرت وزارة المالية العمانية في أبريل/ نيسان 2020، 13 منشوراً مالياً تستهدف خفض الإنفاق العام بقيمة 500 مليون ريال (1.301 مليار دولار) بموازنة السلطنة خلال عام 2020.

– وقضت التدابير الاقتصادية خفضاً إضافياً بنحو 5 % على الموازنة المعتمدة لكافة الوحدات المدنية والعسكرية والأمنية للعام 2020 ليصبح إجمالي الخفض بنسبة 10 % [25].

– وشملت الإجراءات أيضاً خفض السيولة المعتمدة لبرامج التنمية بنحو 10 %، وخفض المصروفات التشغيلية والإدارية للشركات الحكومية بنسبة لا تقل عن 10 %، وخفض الدعم المقرر للشركات الحكومية بنسبة 50 % .

– وأعلن البنك المركزي العُماني عن خفض كبير في توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 ليضعها عند 1.1 % انخفاضاً مقارنة بتقديرات سابقة عند 2.2 % .

– وأرجأت عُمان تطبيق ضريبة للقيمة المضافة بنسبة 5 % من عام 2019 إلى عام 2021، وتباطأت

عملية تنويع مصادر الاقتصاد، إذ لا يزال النفط والغاز يشكلان أكثر من 70 % من إيرادات الحكومة[26].

– وسجل عدد العمانيين العاملين المؤمن عليهم، في مؤسسات القطاع الخاص، انخفاضاً لافتاً، جراء استمرار تداعيات تفشي وباء كورونا، وأظهرت بيانات رسمية، صادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلوماتي (حكومي)، تسريح نحو 6786 عاملاً وعاملة، منذ يناير/ كانون الثاني 2020، حتى نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 2020[27].

– وقررت شركة مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية في سلطنة عُمان تعليق العمل في مشروع مجمع الصناعات البتروكيماوية بالدقم بسبب تداعيات جائحة كورونا، وهو أحد أبرز المشروعات الرئيسة في سلطنة عُمان[28].

– تلقت سلطنة عُمان دعماً مالياً مباشراً بقيمة مليار دولار من قطر، حيث تسعى السلطنة التي تعاني من ضائقة مالية لمواجهة أزمة اقتصادية تفاقمت بسبب فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط، جاء ذلك حسبما نقلت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية عن مصادر وصفتها بالمطلعة[29].

– في 12 مايو/ أيار 2020 أعلنت وزارة المالية العُمانية أن السلطنة ستخفض ميزانيات المؤسسات الحكومية والقوات المسلحة بنسبة 5 % أخرى هذا العام، بعد خفض مماثل، قبل شهر، ضمن إجراءات لمكافحة تداعيات انخفاض أسعار النفط[30].

– وفي يونيو 2020، أحالت الحكومة كل من تجاوزوا 60 عاماً من موظفي الشركات الحكومية إلى التقاعد؛ بهدف توظيف الشباب العُمانيين الباحثين عن عمل، وتقليص نسبة البطالة المرتفعة.

– كما سعت الحكومة العُمانية إلى تقليل أعداد الوافدين الذين يتجاوزون حاجز 1.6 مليون شخص من إجمالي عدد السكان البالغ 4.6 ملايين نسمة، وفقاً لما ذكرته النشرة الإحصائية للمركز الوطني للإحصاء الصادرة في نهاية فبراير 2020.

– وفي أغسطس 2020، أعاد سلطان عُمان الهيكلة الواسعة في الحكومة العُمانية وداخل المواقع الأكثر حساسية، ضمن التوجهات والأولويات الجديدة التي يسعى إليها.

– وفي 12 أغسطس/ آب 2020 وقعت حكومة سلطنة عُمان على قرض مؤقت مدته عام بقيمة ملياري دولار مع مجموعة من البنوك الدولية والإقليمية[31].

– وفي 2020/10/23، أقر سلطان عُمان هيثم بن طارق خطة للتوازن المالي على المدى المتوسط لتحقيق استدامة مالية للبلاد للفترة من عام 2020 إلى عام 2024، تشمل زيادة الدخل الحكومي من القطاعات غير النفطية، وأمر السلطان أيضاً بتنفيذ مشروعات تنموية بقيمة 371 مليون ريال عُماني (964 مليون دولار) في أنحاء البلاد[32].

شراكات اقتصادية دولية

– كشفت بيانات رسمية أن إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان، حتى نهاية الربع الثالث من العام 2019، بلغ نحو 11 ملياراً و39 مليوناً و600 ألف ريال عماني، جاء ذلك حسبما

أوضحت نتائج أولية لأداء الاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ووفق البيانات سجلت الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة السابقة ارتفاعاً بنسبة 6 % عن نفس الفترة السابقة من عام 2018 التي سجلت 10 مليارات و391 مليون ريال عماني، فيما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي 647 مليوناً و700 ألف ريال عُماني، وجاءتْ المملكة المتحدة في المرتبة الأولى في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ حيث بلغ حجم استثمارها حتى نهاية الربع الثالث للعام 2019 نحو 5 مليارات و179 مليوناً و500 ألف ريال عماني[33].

– وجاءت دولة الإمارات في المركز الثاني بحجم استثمارات مباشرة بلغت قيمتها ملياراً و130 مليوناً و500 ألف ريال عُماني، وبلغت الاستثمارات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية 832 مليون ريال عُماني، ومن دولة الكويت 836 مليوناً و400 ألف ريال عُماني، ومن الصين 479 مليوناً و700 ألف ريال عُماني، ومن دولة قطر 417 مليوناً و900 ألف ريال عُماني، وبلغتْ الاستثمارات القادمة من مملكة البحرين 255 مليوناً و500 ألف ريال عُماني، ومن جمهورية الهند 274 مليوناً و100 ألف ريال عُماني، ومن مملكة هولندا 263 مليوناً و500 ألف ريال عماني، ومن جمهورية سويسرا 188 مليوناً و200 ألف ريال عُماني، فيما بلغ حجم الاستثمارات من الدول الأخرى ملياراً و182 مليوناً و300 ألف ريال عُماني[34].

التوقعات

– من المرجح أن تحافظ عُمان على نفس المسار الحيادي في السياسة الخارجية بعهد السلطان الجديد؛ تجنباً لنقل الانقسامات السياسية إلى ملعبها الداخلي، وللحيلولة دون التورط في عداوات مع أي من الأطراف المتصارعة، وهو ما يفقدها ثقلها الدبلوماسي كوسيط نزيه، والتزمت السلطنة الحياد إبان الأزمة الخليجية مع قطر، ورفضت كذلك المشاركة في حرب اليمن، أو التورط في دوامة التوتر المتصاعد بين السعودية وإيران، أو بين واشنطن وطهران.

– يبدو أن السلطان الجديد يدرك جيداً أن من مصلحته الحفاظ على عزل بلاده عن الصراعات العسكرية والتوترات الطائفية في المنطقة، وهو ما أبرقه في خطاب التنصيب الأول له قائلاً: «سوف نرتسم خط السلطان الراحل مؤكدين على الثوابت (...) وسياسة بلادنا الخارجية القائمة على التعايش السلمي بين الأمم والشعوب وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لغيرنا».

– فيما يتعلق بالشأن الاقتصادي، من المرجح أن يعطي السلطان هيثم بن طارق للجنة الرؤى المستقبلية المكلفة بالتخطيط لمستقبل عُمان حتى عام 2040، أولوية خاصة؛ سعياً لإنجاح خطط التنويع الاقتصادي بما يقلل الاعتماد على عائدات النفط كمورد أساسي لاقتصاد السلطنة، حيث إن الضمان الأفضل لحياد عُمان هو تنفيذ إعادة هيكلة اقتصادية ناجحة تعتمد على شعبها وتتجنب الاعتماد على أي قوة أخرى.

– فيما يتعلق بالتحديات والإصلاحات السياسية في السلطنة، ربما كان الوقت مبكراً لاستكشاف نوايا السلطان الجديد، لكن من المحتمل أن السلطان الذي اكتسب خبرة لأكثر من 30 عاماً في صنع السياسة في الوظائف الحكومية العليا، ستكون له بصمة خاصة، في ظل المتغيرات والتحديات التي

تشهدها السلطنة التي تتطلب المزيد من الإصلاحات السياسية في البلاد.

– من المرجح أن يظل الاقتصادي العُماني يعاني من تداعيات كورونا حتى نهاية العام المقبل (2021)؛ ولهذا ذهب كبير اقتصاديي الأسواق الناشئة في «كابيتال إيكونوميكس» جيسون توفي، بقوله: «إن اقتصاد عُمان سيكون الأسوأ أداء في منطقة الخليج على مدار العامين المقبلين، بتوقعات لنمو قدره 0.5 % للناتج المحلي الإجمالي هذا العام، و0.8 % في عام 2021، وهذا العام تخطط السلطنة لجمع ديون بأكثر من 5 مليارات دولار لتغطية جزء من عجز متوقع عند حوالي 6.5 مليار دولار، بما يعادل 8 % من الناتج المحلي الإجمالي»[35].

الهوامش

(1) وفاة سلطان عمان قابوس بن سعيد عن 79 عاما، الخليج الجديد+ وكالات، https://bit.ly/39Dvd7s

(2) هيثم بن طارق.. سلطانا عمانيا تاسعا بناء على وصية قابوس، الخليج الجديد، https://bit.ly/39vw7Tv

(3) ماذا ينتظر عمان في عصر ما بعد السلطان قابوس؟ المونيتور، https://bit.ly/2VOT7oE

(4) هل ينجح هيثم بن طارق في إعادة هيكلة سلطنة عمان؟ وكالات، https://bit.ly/2VU95O9

(5) 28 مرسوما لسلطان عمان باستحداث ودمج وزارات، وكالات، https://bit.ly/36VC0rr

(6) نسيم البحر.. تمرين عسكري مشترك بين سلطنة عمان والهند، وكالات، https://bit.ly/3fSqG2n

(7) عمان تجدد دعمها لنظام الأسد، الخليج الجديد، https://bit.ly/37os9td

(8) «السير على نهج قابوس».. ما أهمية التأييد العماني لاتفاقيات التطبيع مع إسرائيل؟ الحرة، https://arbne.ws/2W11C05

(9) تركيا تسلم سلطنة عمان 172 مدرعة محلية الصنع، وكالات، https://bit.ly/2VU95O9

(10) مذكرة تفاهم بين عمان وباكستان لتعزيز التعاون العسكري، وكالة الأنباء العمانية، https://bit.ly/3gpZ30I

(11) 4 أسباب وراء توسيع بريطانيا قاعدتها العسكرية في عُمان، عهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، https://bit.ly/3mXrIwK

(12) بينها أزمة ائتمانية.. تحديات اقتصادية تنتظر سلطان عمان الجديد، الخليج الجديد، https://bit.ly/37M54Ro

(13) سلطنة عمان: حل الأزمة الخليجية أولاً.. واقعتان تؤكد إصرار مسقط، https://bit.ly/3ozeVB2

(14) تحت حماية إسرائيلية.. وفد عماني يزور المسجد الأقصى، الخليج الجديد، https://bit.ly/2VTEArP

(15) أول مباحثات لأمير قطر مع الكويت وعمان بعد تقدم بملف المصالحة، وكالات + الخليج الجديد، https://bit.ly/3lOInBe

(16) عقب بيان الكويت... سلطنة عمان توجه رسالة بشأن الأزمة الخليجية، وكالة الأنباء العمانية، https://bit.ly/3lUkzMl

(17) سلطنة عمان تدعو إلى حوار ينهي خلافات أمريكا وإيران، https://bit.ly/2HZtCxC

(18) عمان تختار بنكا أبوظبي الأول ومسقط لترتيب قرض بملياري دولار، https://bit.ly/3mRHbOK

(19) 2.8 مليار دولار تراجعا بإيرادات عمان بسبب أسعار النفط، وكالات، https://bit.ly/33ToOl6

(20) التحديات التي تواجه الاقتصاد العماني في المرحلة الحالية، عمان، https://bit.ly/3n0EY3C

(21) انظر: الموازنة العامة لسلطنة عمان 2020، موقع وزارة المالية لسلطنة عمان، https://bit.ly/33WeqsW

(22) عمان تسجل عجزا قياسيا في الميزانية بنحو 5 مليارات دولار، https://bit.ly/33Om0FV

(23) بينها أزمة ائتمانية.. تحديات اقتصادية تنتظر سلطان عمان الجديد، وكالات، https://bit.ly/39xS3NY

(24) عمان.. التحديات الاقتصادية تتفاقم بسبب العلاقات غير المتوازنة مع الصين، وكالات، https://bit.ly/3lVhDix

(25) تداعيات كورونا.. تسريح نحو 7 آلاف عماني من القطاع الخاص، عمان، https://bit.ly/3qzBI1k

(26) بسبب كورونا.. تعليق أحد المشاريع الرئيسية لمصفاة الدقم، الخليج الجديد، https://bit.ly/3lSv7eN

(27) دور البنوك الخليجية في إنقاذ الشركات، فايننشال تايمز، https://on.ft.com/2JZiEJ2

(28) في ذكرى ميلاده.. ما أبرز إنجازات سلطان عُمان خلال 9 أشهر؟ الخليج أونلاين، https://bit.ly/39OxJIk

(29) سلطنة عمان: إجراءات مواجهة كورونا تفوق 3.4 مليار دولار، العربية نت، https://bit.ly/39OxUDu

(30) عمان تخفض ميزانيات الحكومة والجيش 5 % مجددا بسبب كورونا والنفط، وزارة المالية العمانية، https://bit.ly/3qxpEO2

(31) بسبب النفط وكورونا.. سلطنة عمان تقترض ملياري دولار، وكالات، https://bit.ly/39TuTl9

(32) صندوق النقد يتوقع انكماش الاقتصاد العُماني 10 % خلال 2020، صندوق النقد الدولي، https://bit.ly/36VTaFs

(33) سلطان عمان يقر خطة للتوازن المالي حتى 2024، وكالة الأنباء العمانية https://bit.ly/3oz7vh3

(34) نحو نصف الاستثمارات الأجنبية في عُمان بريطانية.. والإماراتية تليها، وزارة المالية (عمان)، https://bit.ly/2JDahDn

(35) انظر: النشرة الاقتصادية، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، https://bit.ly/3gnMDXc

اليمن 2020

تطورات ومآلات

أ. مطهر الصفاري

المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية - إسطنبول

اليمن2020.. تطورات ومآلات

ملخص

استمرت جهود التسوية السياسية خلال عام 2020 بالمراوحة مع غياب إحراز إي تقدم في المفاوضات السياسية التي يقوم بها المبعوث الدولي لليمن «مارتن جريفت»، سوى تقديمه لمسودة إعلان مشترك، لم توافق عليها الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي الانقلابية.

تمكنت السعودية من دفع الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الامارات، من تطبيق بنود أساسية في اتفاق الرياض (ديسمبر 2020)، بعد مرور أكثر من عام على توقيع الاتفاق (5نوفمبر 2019) الذي رعته بين الطرفين، ولا تزال الشكوك مستمرة حول جدية المجلس الانتقالي في تنفيذ استحقاقات الاتفاق على الأرض.

ركزت جماعة الحوثي هجماتها العسكرية على محافظة مأرب من أكثر من اتجاه، بعد تمكنها من اجبار الجيش اليمني على التراجع من منطقة نهم بمحافظة صنعاء والعديد من مناطق محافظتي الجوف والبيضاء؛ لإدراكها أهمية ودور «مأرب» المركزي الذي عرقل سيطرتها على الدولة اليمنية.

زاد امتعاض كثير من النخب السياسية والاجتماعية والعسكرية من أداء مسؤولي سلطات الدولة، نتيجة بقائها في الخارج، وضعف مواقفها تجاه انحراف دور التحالف عن أهدافه الداعمة للشرعية، وخاصة دور دولة الامارات السلبي، وغموض الموقف السعودي، ويرى كثير من اليمنيين، أن التحالف قوض مؤسسات الدولة اليمنية ومزقها إلى كنتونات لصالح المليشيا.

وظفت السعودية في تعزيز نفوذها في الجمهورية اليمنية، تدهور علاقات الحكومة اليمنية بدولة الامارات، وحالة ارتياب اغلبية القوى اليمنية من الدور الاماراتي.

على الصعيد الاقتصادي والإنساني تفاقمت معيشة المواطنين في بلد يعاني من الحرب والحصار وانقطاع رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين، وضاعفتها هذه السنة تداعيات جائحة كورونا على دخل المواطنين داخل اليمن والمغتربين في الخارج.

الإنجاز الأبرز إنسانيا تمثل في تنفيذ صفقة تبادل المختطفين والأسرى التي شملت «1081» أسيرا ومختطفا، مجددة الأمل في استكمال تبادل بقية الاسرى والمختطفين.

سيناريوهات مستقبل الصراع في اليمن، ما زالت مرتبطة بتأثيرات السياسات السعودية والإماراتية والإيرانية والامريكية، والمتوقع أن يشهد العام القادم2021، نهاية التدخل العسكري المباشر للتحالف العربي بقيادة السعودية، أما على صعيد علاقة الأطراف اليمنية، قد يشكل اتفاق الرياض في حال نجاحه، نموذج مقارب للتسوية مع جماعة الحوثي، لا يبدو في المدى القريب وجود انفراجه فيما بينها ما لم تحدث تطورات مفاجئة.

اليمن 2020: رصد التطورات وتحليلها

يعد عام 2020 من حيث اتجاهات التطورات العسكرية والسياسية والاقتصادية أكثر الأعوام حتى اللحظة وضوحا لقدرات الأطراف المحلية، ولإستراتيجيات الدول الإقليمية المشاركة في الصراع والمآلات التي قد تصل إليها اليمن.

وعلى الرغم من أن مجمل تلك التطورات، محصلة لأداء سابقاتها من الأعوام، لكن هذا العام برزت فيه محاولة فرض أمر الواقع في جنوب اليمن، بإعلان المجلس الانتقالي «الإرادة الذاتية» وطرد الحكومة والسيطرة على مؤسسات الدولة في العاصمة المؤقتة لليمن «عدن»، وكذلك محافظة أرخبيل سقطرى.

تتداخل تأثير تداعيات التطورات في مختلف المجالات إلا أن المتغير العسكري في الحالة اليمنية يعد متغير رئيسي في تداعياته على المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية والإغاثية، حيث تؤثر نتائجه على حضور الأطراف السياسية والمكونات المسلحة على الأرض، ومضامين المفاوضات والتسوية السياسية المقترحة، سواء الجارية منذ أكثر من سنة في العاصمة السعودية وعنوانها «اتفاق الرياض» بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من دولة الامارات العربية المتحدة، أو المفاوضات التي يجريها المبعوث الدولي للأمم المتحدة إلى اليمن «مارتن جريفت»، بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي المدعومة من إيران، والتي يأمل منها أن تتكلل بتسوية سياسية للصراع الدائر منذ اجتياحها «جماعة الحوثي» للعاصمة اليمنية صنعاء (21 سبتمبر 2014) وانقلابها على الحكومة اليمنية، وما تلتها من مقاومة، ثم قيادة السعودية لتحالف دولي، بناء على طلب الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي (26 مارس 2015).

المجال العسكري

استمرت المواجهات العسكرية وبنسب متفاوتة، في اليمن عام 2020، بين الأطراف المحلية على الأرض وامتدادات تحالفاتها الإقليمية، وتقسم الجبهات العسكرية وفقا لأطرافها إلى عدة جبهات، الأولى: بين الجيش الوطني (الحكومة اليمنية) ومليشيا جماعة الحوثي[1]، وتعد أكثر الجبهات اشتعالا عام 2020، وساندت القبائل قوات الجيش الوطني بعد تحقيق مليشيا جماعة الحوثي اختراقات في تلك المناطق، والجبهة الثانية: بين الجيش الوطني ومليشيا المجلس الانتقالي الجنوبي[2]، وتعتبر المواجهات في هذه الجبهة انعكاسا لدور التحالف في تشكيل ودعم فصائل مسلحة متجاوزا مؤسسات الحكومة، وكذلك

1 - تعد جماعة الحوثي التي أطلقت على نفسها عام 2011 (أنصار الله) امتدادا لتنظيم الشباب المؤمن الذي أسس في تسعينيات القرن الماضي، وتنسب الجماعة إلى مؤسسها حسين بدرالدين الحوثي الذي قتل في الموجهات مع الجيش اليمني 2004، وقد خاضت مليشيا جماعة الحوثي أكثر من سبعة حروب منذ 2004، وفي 21 مارس 2014 اجتاحت العاصمة اليمنية «صنعاء» وانقلبت على حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي بالتحالف مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح الذي أطاحت به ثورة فبراير 2011، قبل أن تقتله في 4 ديسمبر 2017، وتتلقى جماعة الحوثي دعما من إيران لم يعد سراً.

2- تأسس المجلس الانتقالي الجنوبي في 11 مايو 2017، كردة فعل مباشرة على إقالة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي عدداً من محافظي المحافظات الجنوبية (عدن وحضرموت وشبوة ولحج والضالع) وإقالة وزير الدولة هاني بن بريك وإحالته للتحقيق، وقد انعكست تلك الإقالات على تشكيلة هيئة رئاسة المجلس الانتقالي وبروز أجندة دولة الإمارات في جنوب اليمن. إضافة إلى الكثير من القوى السياسية والاجتماعية (لمزيد من الاطلاع: مطهر الصفاري، جنوب وشرق اليمن.. جغرافيا تتنازعها القوى الإقليمية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2020.

سير المفاوضات بين قيادة الطرفين بالرياض، والجبهة الثالثة، في الساحل الغربي لليمن وتحديدا جنوب محافظة الحديدة (القوات المشتركة[1]) المدعومة أيضاً من الإمارات، يتزعمها العميد طارق محمد صالح ابن شقيق الرئيس السابق علي عبدالله صالح، ولم تشهد هذه الجبهة سوى بعض الخروقات لوقف اطلاق النار وفق اتفاق ستوكهولم.

جبهة محافظة تعز استمرت الاشتباكات المتقطعة بين الجيش الوطني (الحكومة) ومليشيا جماعة الحوثي، دون حدوث تغييرات فارقة على الأرض، إضافة إلى بعض التوترات بين الجيش الوطني وحراس الجمهورية (طارق صالح) وكذلك تعزيز سيطرة الجيش الوطني في ريف محافظة تعز.

ويلاحظ في هذا العام 2020 الهدوء الذي عم مناطق الحدود اليمنية السعودية، باستثناء مواجهات محدودة جدا، في فترات متقطعة، رغم استمرار قصف الحوثيون الأراضي السعودية، وكذلك التراجع النسبي في عدد الضربات الجوية لقوات التحالف والتي كانت في الغالب ردا على قصف مليشيا الحوثي للسعودية.

جبهات صنعاء، الجوف، مأرب

خلال 2020 ركزت مليشيا جماعة الحوثي، هجماتها على منطقة نهم بمحافظة صنعاء ومناطق محافظات مأرب والجوف والبيضاء، مستهدفة السيطرة على مركز محافظة مأرب ومناطق إنتاج النفط فيها، من خلال ثلاث جبهات للمحافظات المجاورة لمأرب (صنعاء والجوف والبيضاء) وشمل مسرح العمليات ثلاث مناطق عسكرية، السابعة (صنعاء) والسادسة (الجوف) الثالثة (مارب)، وبعد التطورات العسكرية، انتقلت قيادة المناطق العسكرية إلى محافظة مارب، إضافة إلى كونها مقرا لوزير الدفاع ورئيس هيئة اركان القوات المسلحة وبعض المؤسسات التابعة لوزارة الدفاع، ويعود تركيز جماعة الحوثي على مركز محافظة «مارب» أيضا إلى أنها المنطقة التي لجأ إليها مقاومي انقلابها وصدها لهجماتها منذ انقلابها على السلطة 2014، والأهم كون مأرب ركيزة الجبهة الرئيسية المتقدمة لاستعادة سيطرة الحكومة اليمنية على العاصمة «صنعاء».

ويعد الحدث العسكري الأبرز الذي شهده العام 2020 هو تراجع الجيش الوطني من اغلب منطقة نهم بمحافظة صنعاء، وتقدم مليشيا جماعة الحوثي باتجاه محافظة مارب، حيث شكلت تلك الجبهة العسكرية الأكثر تهديدا لمليشيا جماعة الحوثي منذ فبراير/شباط 2016 حتى يناير 2020، كونها الجبهة الأساسية المتقدمة لاستعادة السيطرة على العاصمة اليمنية «صنعاء»، لكن الحسابات السياسية لدول التحالف وبعض القوى الدولية، حول مستقبل اليمن الذي تريده، وتوجسها من استفادة الاطراف المحلية وخصوصا المحسوبة على الربيع العربي، أوقفت الجيش عن التقدم باتجاه صنعاء وقننت الدعم اللوجستي عنه، وتوقفت عن صرف الرواتب لأكثر من نصف سنة، إضافة إلى تدخل ممثل التحالف في التعيينات العسكرية للقادة، وقد انعكست تلك السياسات والإجراءات سلبا على امكانيات الجيش

1- القوات المشتركة في الساحل الغربي لليمن وتحديدا جنوب محافظة الحديدة هي: خليط من 1(الوية حراس الجمهورية) التي يقودها العميد طارق محمد صالح ابن شقيق الرئيس السابق علي عبدالله صالح، بعد انتهاء تحالفهم مع جماعة الحوثي في ديسمبر 2017، 2 قوات العمالقة (سلفية) ينتمي أغلب افرادها للمحافظات الجنوبية، 3 المقاومة التهامية وجل افرادها من محافظة الحديدة.

الوطني ومعنويات المقاتلين في هذه الجبهة.

بدورها انتهزت جماعة الحوثي[1] فترة التهدئة والهدنة مع السعودية، للهجوم على القوات الحكومية، من ثلاثة محاور الأول كان من مديرية صرواح جنوب غرب مأرب، والمحور الثاني، من مديرية نهم غرب مأرب (محافظة صنعاء)، والمحور الثالث، من مديرية مجزر شمال غرب مـأرب،[2]. وسيطرة مليشيا جماعة الحوثي على جبال ومواقع استراتيجية وصولا إلى مفرق الجوف مارب، قبل أن يتمكن الجيش الوطني وبمساندة القبائل، في صد الهجوم وشن هجوماً مضاداً مسنود بمقاتلات التحالف، استعادت على إثره بعض المواقع.

من جهتها بررت وزارة الدفاع اليمنية تراجع القوات الحكومية إلى أنه انسحاب تكتيكي، حيث عقدت القيادات العسكرية اجتماعاً في مدينة مارب (24 يناير 2020) برئاسة وزير الدفاع الفريق محمد المقدشي، وقف الاجتماع على سير العمليات الميدانية «وعملية تأمين ما تم من انسحاب تكتيكي لبعض الوحدات العسكرية في بعض المواقع والتي يتم حاليا ترتيب وضعها للقيام بمهامها وواجباتها القتالية»[3].

صور (١٩ أكتوبر ٢٠٢٠)

عدد الأسر النازحة بحسب المديرية من يناير إلى سبتمبر 2020

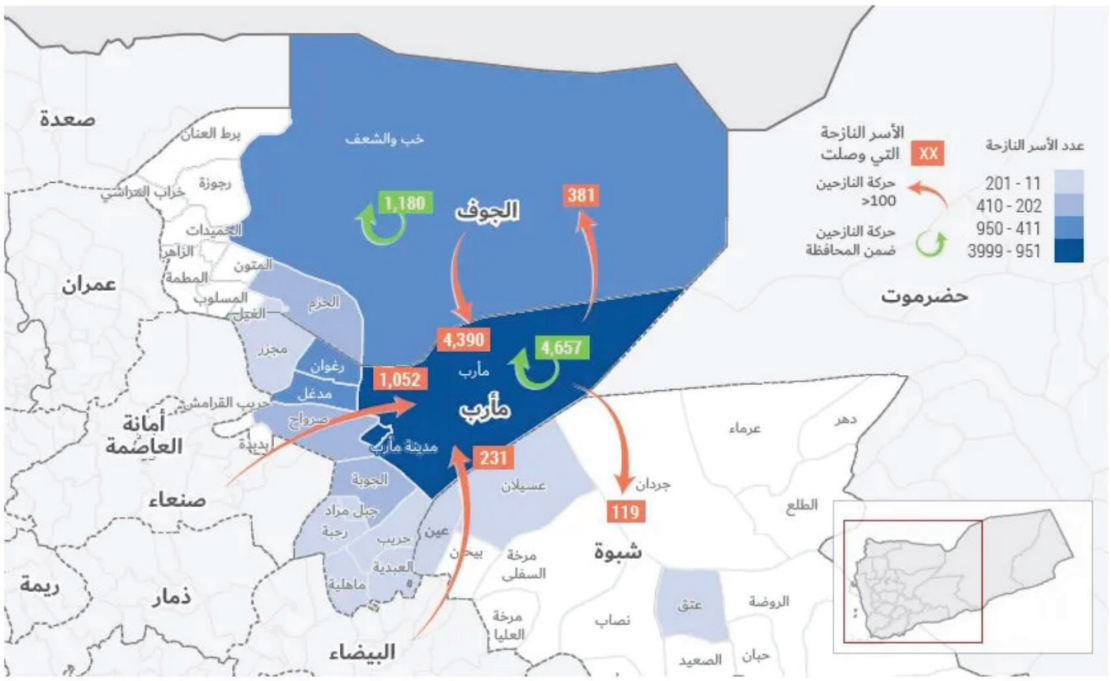

URL: https://reports.unocha.org/ar/country/yemen/
تم التنزيل: ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٠

1- على عكس المتوقع بعد مقتل قائد الحرس الثوري الإيراني «قاسم سليماني» بغارة أمريكية بالقرب من مطار بغداد في العراق، مطلع عام 2020 لم تنعكس تلك الضربة سلبيا على مليشيا جماعة الحوثي.

2- تقدم الحوثيين شرق صنعاء.. استراتيجية الاستفراد بالخصوم (تقرير)، وكالة الأناضول، 29 يناير 2020. https://2u.pw/m4wqt

3- وزير الدفاع يترأس اجتماعاً لقيادات عسكرية في مأرب ويتحدث عن «انسحاب تكتيكي» لبعض الوحدات في جبهة نهم، المصدر أونلاين،24 يناير 2020. https://almasdaronline.com/articles/176757

واستمرت مليشيا جماعة الحوثي في القصف المتكرر للمناطق السكنية والمعسكرات في محافظة مأرب ومحافظة الجوف، بهدف إرباك الجيش واقلاق حاضنته المجتمعية، ففي 18 يناير/كانون الثاني 2020 مليشيا جماعة الحوثي تشن هجوم صاروخي على معسكر للقوات الحكومية في مأرب أسفر عن مقتل 111 شخص على الأقل، كم قصفت بيت عضو مجلس النواب السوادي تسبب بضحايا مدنيين أطفال ونساء.

من جهته أكد محافظ مأرب اللواء «سلطان العرادة»، أن مأرب عاصمة إقليم سبأ ومنطلق الشرعية، ستظل كما عهدتها القيادة السياسية والحكومة، وتحالف دعم الشرعية والشعب اليمني محمية بأبطالها الشرفاء ورجالها الميامين من الجيش الوطني والأمن وأبناء الشعب اليمني المتواجدين فيها. وأضاف: «أقول وأنا أعي ما أقول، وأعرف قومي وبسالتهم وانتصارهم للجيش الوطني وللدولة ولليمن.[1]

وفي محافظة الجوف استطاعت جماعة الحوثي دخول مركزها الإداري، والتمدد فيها، لكن الجيش عاد وتقدم باتجاه المركز، وبطبيعتها الصحراوية يصعب السيطرة عليها من أي من الطرفين. ومن جهة أخرى ساهم تمكن الحوثيين من إخماد قبائل «آل عواض»، والتقدم في مديرية قانية بمحافظة البيضاء، في وصول مليشياتها إلى مديريات محافظات مأرب المجاورة (ماهلية، رحبة، العبدية) جنوب غرب المحافظة، في محاولة للتقدم نحو مديرية الجوبة الاستراتيجية. لكن القبال قاومتها وساندة وحدات الجيش.[2]

وكان الشيخ ياسر العواضي عضو مجلس النواب، وعلى خلفية اقتحام مليشياتها جماعة الحوثي لبيت وقتل امرأة فيه تبنى مطالب منها، تغيير مشرفي الجماعة الأمنيين بالبيضاء، وبعد فشل الوساطات ومساندة القبائل لآل عواض، اندلعت مواجهات محدودة، ورغم حرص ياسر العواضي على إبقاء المواجهات بطابع قبلي فقد تقدم الجيش الوطني للمساندة، لكن مليشيا الحوثي حسمت المعركة وتقدمت باتجاه محافظة مارب من تلك المناطق، لكن الجيش وبمساندة من قبائل مراد صدوا الهجمات ومنعوا تقدمها رغم احداثها اختراقات في تلك المناطق.

ورغم تكثف القصف والهجمات التي تتعرض لها مأرب من قبل مليشيا جماعة الحوثي، فقد أكدت منظمة الهجرة الدولية، (12 ديسمبر 2020)، نزوح أكثر من مئة ألف حالة نحو مدينة مارب والمناطق المحيطة بها منذ بداية العام[3].

من جهته دعا مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث، أثناء زيارته لمأرب، الحكومة اليمنية وجماعة الحوثية إلى تهدئة فورية وغير مشروطة والذهاب إلى المشاورات من جديد، فيما رهنت الجماعة تحقيق ذلك بجملة شروط منها: مشاركة الشرعية في عائدات النفط، وصرف الرواتب، وفتح مطار صنعاء، وإلغاء الرقابة على ميناء الحديدة.[4]

1- محافظ مأرب اللواء «سلطان العرادة» يخرج بكلمة جماهيرية لطمأنة الشعب.. زف البشرى وكشف حقيقة وتفاصيل المعارك في «نهم»، 26 يناير 2020. https://marebpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=160130

2- القبيلة والنفط في حرب اليمن.. معركة مأرب الأخيرة، مركز ابعاد للدراسات والبحوث، 10 أكتوبر 2020. https://abaadstudies.org/news-59852.html

3- الهجرة الدولية: أكثر من مائة ألف حالة نزوح نحو مدينة مارب والمناطق المحيطة منذ بداية العام، المصدر أونلاين، 12 ديسمبر 2020. https://almasdaronline.com/articles/210119

4- غريفيث يدعو من مأرب لتهدئة فورية وغير مشروطة واستئناف المشاورات، الشرق الأوسط، 8 مارس 2020. https://2u.pw/sq4vK

بدوره عبر مجلس الأمن (30 يناير 2020) بعد مرور أيام على هجمات جماعة الحوثي، عن قلَقه بشأن الوضع في نهم والجوف، وأعرب أعضاء المجلس -بيان صحفي- عن قلقهم من تصاعد العنف بشكل كبير في نهم والجوف وتأثيره على المدنيين الذين نزح الآلاف منهم في الأيام الأخيرة. ودعا أعضاء المجلس إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية التي شكلت تهديدا للعملية السياسية، والعودة إلى جهود وقف التصعيد[1].

إقالة قائد القوات المشتركة

نهاية شهر أغسطس اقالت السعودية اللواء الركن فهد بن تركي بن عبد العزيز، قائد لقوات المشتركة للتحالف الذي تقوده في اليمن، وإحالته إلى التقاعد، وكلفت الفريق الركن مطلق بن سالم بن مطلق الأزيمع -نائب رئيس هيئة الأركان العامة بالقيام بعمل قائد القوات المشتركة- خلفا له[2]. وكان اللواء فهد قد تم تعيينه في فبراير 2018، وتولى سابقًا منصب قائد القوات البرية، من أبريل 2017، ومن قبل قائد العمليات الخاصة المشتركة، منذ انطلاق الحرب في مارس 2015.

محافظة المهرة

كثفت السعودية من تواجد قواتها العسكرية بمحافظة المهرة اليمنية المحادة لسلطنة عمان والبعيدة عن ساحات الحرب، رغم الاحتجاجات الشعبية المنددة بتواجدها، حيث تسبب دخول القوات السعودية إلى المنفذ الحدودي اليمني بمواجهات محدودة واحتقان مستمر، وينظم المواطنون اعتصاما مفتوح اسموه (اعتصام أبناء المهرة) مع بعض المظاهر المسلحة، وتحولت المهرة إلى ساحة توتر مع سلطنة عمان، رغم تسويق السعودية لتواجدها العسكري بالمهرة أنه بهدف مكافحة عمليات التهريب العسكري لمليشيا جماعة الحوثي، فيما تتوارد الكثير من الشواهد وأبرزها خارطة انتشار القوات السعودية، عن رغبتها «السعودية» في تثبيت تواجدها العسكري ونفوذها على المجتمع المحلي، ويلاحظ تنفيذ مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية منشئات خدمية وبطابع معماري سعودي.

ليس السعوديون الطرف الوحيد المنخرط في ملء فراغ الدولة. فالزائر لمحافظة المهرة يرى العدد الكبير من اللوحات الإعلانية التي تحمل أسماء مشاريع تنموية، يحظى معظمها بتمويل من مركز الملك سلمان والهلال الأحمر الإماراتي وجمعيات خيرية عُمانية. وعلى الرغم من أنها تبدو كجهات خيرية تنموية، إلا أنها مرتبطة بحكومات الدول المعنية، وبالتالي فهي مقيّدة باعتبارات سياسية واقتصادية. على سبيل المثال، يدير الهلال الأحمر الاماراتي ضباط عسكريون[3].

1- مجلس الأمن: قلَق بشأن الوضع في نهم والجوف باليمن ودعوة إلى جهود وقف التصعيد فورا، موقع أخبار الأمم المتحدة، 30 كانون الثاني/ يناير 2020. https://news.un.org/ar/story/2020/01/1048342

2- أمر ملكي: إنهاء خدمة قائد القوات المشتركة بإحالته إلى التقاعد وإعفاء سمو نائب أمير منطقة الجوف من منصبه وإحالتهما مع عدد من الضباط والموظفين المدنيين في وزارة الدفاع للتحقيق، وكالة الأنباء السعودية، 31 أغسطس 2020م. https://2u.pw/n8Wex

3 - احمد ناجي، المهرة، اليمن: صراع خفيّ جديرٌ بالمتابعة، مركز ما مالكوم كير-كارنيجي للشرق الأوسط بيروت. ar-pub-81219/09/03/https://carnegie-mec.org/2020

من جهتها عززت سلطنة عمان تواصلها مع المجتمع المحلي بالمهرة ومساعداتها لهم وتسهيل دخولهم إليها. وتدعم السلطنة -وربما بتعاون دولة قطر- قناة «المهرية» التي تبث من مدينة اسطنبول التركية، مركزة في تغطيتها للأحداث الجارية بمحافظتي المهرة وأرخبيل سقطرى، ومحذرة من خطورة دور الإمارات والسعودية بالمحافظتين.

وفي محاولة لتخفيف التوتر، تم تعيين «محمد علي ياسر» محافظاً للمهرة[1] خلفا لـ «راجح سعيد باكريت»، المتهم بالتماهي مع الإجراءات السعودية، من قبل معارضي التواجد العسكري السعودي الذين يصفونه بالاحتلال.

وقد أعلن عن وجود قوات امريكية وبريطانية في مطار المهرة «الغيظة»، وخلال (ديسمبر 2020) زار السفير الامريكي «كريستوفر هنزل» المحافظة والتقى بالمحافظ وبعد يومين من الزيارة، التقى نائب رئيس الجمهورية الفريق الركن علي محسن صالح، مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر ومعه سفير بلاده لدى اليمن[2]، وقد اكدت التقارير الاخبارية البعد الأمني للمباحثات، وبعد أربعة أيام فقط من زيارة السفير الأمريكي لمحافظة المهرة أعلنت بريطانيا تعرض سفينة تابعة لها لهجوم امام سواحل المهرة[3].

وفيما يمكن قرأت التواجد كرغبة سعودية في ضمان غطاء الدولتين السياسي لتواجدها العسكري، فإنه يأتي أيضًا ضمن استراتيجية الدولتين بالمنطقة، حيث تتعامل الولايات المتحدة مع تواجد قواتها بالمهرة من منظور أمني متعلق بمكافحة الارهاب، بينما قد يكون التواجد العسكري البريطاني، اضافة لتعزيز نفوذها وعلاقتها بدول المنطقة؛ يهدف لتطمين سلطنة عمان القلقة من أن يشمل التواجد العسكري السعودي احاطة لها وتهديد أمنها القومي.

ومع ملاحظة انفراد السعودية بالمهرة، فإنها توفر للإمارات غطاء لتواجدها في محافظة أرخبيل سقطرى رغم اعلان الامارات انسحاب قواتها وبقاء القوات السعودية.

محافظة أرخبيل سقطرى

مجموعة من التطورات الخطيرة شهدتها محافظة ارخبيل سقطرى ذات الأهمية الاستراتيجية[4]، تكللت بسيطرة مليشيا المجلس الانتقالي الجنوبي عليها، رغم وجود قوات الواجب السعودي التي لم تلتزم بتنفيذ وعود حكومتها للحكومة اليمنية.، حيث كشف محافظ أرخبيل سقطرى «رمزي محروس»، عن تلقيهم «ضمانات من القوات السعودية بوقف التصعيد لكن تلك القوات تراجعت عن ضماناتها»،

1 - قرار جمهوري بتعيين محمد علي ياسر محافظاً لمحافظة المهرة، وكالة الانباء اليمنية (سبأ)، 23فبراير 2020.
https://www.sabanew.net/viewstory/59351

2 - نائب الرئيس يناقش مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي جهود إحلال السلام وأوجه التعاون المشترك، وكالة الانباء اليمنية -سبأ، 6ديسمبر 2020.
https://www.sabanew.net/viewstory/69278

3- بين زيارة مفاجئة وهجوم غامض.. تحركات أمريكية بريطانية تستهدف المهرة، قناة المهرية، 6ديسمبر 2020.
https://www.youtube.com/watch?v=wTRHzGZdNhg&list=PUuP3I0KTQqLR0z9GT6mls9w&index=139

4- لمزيد من الاطلاع على ما يجري في سقطرى: سقطرى اليمنية.. حرب النفوذ في المحيط الهندي/ مركز ابعاد للدراسات والبحوث، 14يوليو 2020. https://abaadstudies.org/news-59846.html

مشيراً إلى أنها «تركت الانتقالي يسيطر على الجزيرة».[1]

اعتمد المجلس الانتقالي وبدعم اماراتي على شراء ولاء بعض الضباط، مستغلين تقصير أداء الحكومة اليمنية، حيث أعلنت 3 كتائب عسكرية بمحافظة أرخبيل سقطرى اليمنية، تمردها على الحكومة وولاءها ودعمها لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي». ومن ثم شنت مليشيا المجلس الانتقالي هجوما ضد معسكرات ومؤسسات الدولة.[2]

وكانت القوات الحكومية قد بسطت سيطرتها على معسكر قوات الأمن الخاصة عقب طردها متمردين موالين للمجلس الانتقالي الجنوبي[3].

وبعد استكمال سيطرتها على كامل مؤسسات الدولة، باشرت في ترحيل العديد من أبناء المحافظات الشمالية والجنوبية لا سيما شبوة وأبين، وتسجيل المتبقين منهم في مكتب شؤون العمالة الوافدة، وقال رأفت علي إبراهيم الثقلي، المكلف بأداء مهام رئيس الإدارة الذاتية (محافظ) «إن الهدف من إنشاء مكتب العمل هو تنظيم عمل الوافدين إلى الأرخبيل من اليمن وإلزامهم بإجراءات الإقامة فيه..». وأثارت هذه الأخبار ردود أفعال كبيرة في أوساط اليمنيين الذين استفزتهم هذه الإجراءات التي تعبّر بشكل صريح عن احتلال إماراتي لمحافظة أرخبيل سقطرى اليمنية، والتي تديرها عملياً عبر أدواتها المحليين، حيث تتحكم دولة الإمارات بكافة منافذ سقطرى البحرية والجوية والاتصالات الهاتفية.[4]

وتنشط الإمارات التي تدعي سحب قواتها، عبر واجهة مؤسسة خليفه للأعمال الإنساني ويؤدي ممثلها دورا مركزيا في ترسيخ نفوذها «الإمارات» وتوظيف المغتربين اليمنيين فيها في استمالة أقربائهم اضافة الى شراء ولاءات القيادات العسكرية والاجتماعية وموظفي الدولة.

ووجه عضوي مجلس النواب اليمني (علي المعمري وعلي عشال) مذكرة إلى رئيس الحكومة اليمنية عن حصولهما على معلومات عن شروع الإمارات في بناء معسكرين بسقطرى إضافة إلى سعيها لإنشاء قاعدة عسكرية دون علم الدولة.[5]

ونهاية أغسطس/آب 2020، كشف موقع «ساوث فرونت» الأمريكي المتخصص في الأبحاث العسكرية، عن عزم الإمارات وإسرائيل، إنشاء مرافق عسكرية واستخبارية في جزيرة سقطرى، جنوب شرقي اليمن.

محافظة تعز

تتواجد وتتصارع في محافظة تعز ثلاثة أطراف رئيسية عسكرية، الجيش الوطني (الحكومة اليمنية)

1- في أول تصريحات له بعد خروجه.. محافظ سقطرى: القوات السعودية تركت الانتقالي يسيطر على الجزيرة، المصدر اونلاين، 23 يونيو 2020. https://almasdaronline.com/articles/196394

2- المجلس الانتقالي يعين رئيساً لما يسمى «الإدارة الذاتية» في محافظة أرخبيل سقطرى، المصدر أونلاين، 22يونيو 2020. https://almasdaronline.com/articles/196306

3- اليمن: كتائب عسكرية بسقطرى تعلن التمرد على الحكومة وتنضم للإمارات (فيديو)، الجزيرة مباشر، 14إبريل 2020.

4- اليمن: إجراءات ميليشيا الانتقالي في سقطرى تنسف اتفاق الرياض وتحولها إلى مستعمرة لدولة الإمارات، القدس العربي، 17نوفمبر 2020. https://2u.pw/El5tz

5- نائبان يمنيان: معلومات عن شروع الإمارات في بناء معسكرين بسقطرى، وكالة الأناضول، 7سبتمبر 2020. https://2u.pw/uj8Jk

ومليشيا جماعة الحوثي، وحراس الجمهورية بقيادة طارق محمد صالح أبن شقيق الرئيس اليمني السابق «علي عبدالله صالح، إضافة إلى بعض الفصائل المحسوبة على السلفيين المدعومة من الإمارات.

وفيما يسيطر الجيش الوطني على أكثر من نصف مركز المحافظة «المدينة» وريفها إضافة إلى مدينة التربة الواقعة على طريق «عدن» لا تزال جماعة الحوثي تفرض قبضتها على بقية مركز المدينة وريفها المحادد لمحافظة إب والضالع وأجزاء من محافظة الحديدة، أما ساحل تعز المطل على البحر الأحمر، من باب المندب وحتى مديرية المخا وميناءها الشهير فتتمركز فيه قوات طارق محمد صالح.

وتعد محافظة تعز الرئة التي تتنفس منها الخلافات بين القوى السياسية المناهضة لجماعة الحوثي حتى بين قيادات حزب المؤتمر الشعبي العام، وقد انعكس ذلك في التعاطي مع اعلان ال الجمهورية تعيين العميد عبد الرحمن الشمساني قائدا جديدا للواء 35، خلفا للعميد عدنان الحمادي الذي اغتيل في منزله العام الماضي، وشهدت مدينة التربة في ريف تعز توترا ومواجهات محدودة بين قوات الجيش الوطني ومجاميع مسلحة وجنود متمردين مدعومين من الإمارات.[1] وتثير السيطرة على ريف تعز وما يمكن أن يشكله من تهديد على مركز المحافظة أو المناطق الساحلية مخاوف تلك الأطراف.

تعاني محافظة تعز من الحصار، وقد أطلقت حملة مدنية أطول عريضة شعبية للمطالبة بفتح الطرقات وفك الحصار عن تعز وحملت شعار «أنقذوا شريان تعز»[2]، ويبدوا أن تعز تدفع ثمن مقوماتها الديمغرافية وثقافتها السياسية وموقعها الجيواستراتيجي محليا الرابط بين المحافظات الشمالية والجنوبية وتأثيرها الوازن في الصراعات.

وقد انعكست تلك العوامل مع غياب محافظ تعز «نبيل شمسان» عن التواجد في مركز المحافظة، في تكرار حالات الانفلاتات الأمنية[3] وضعف خدمات السلطة المحلية ومحاولات إذكاء النزعات المناطقية. وبدوره دعا رئيس الجمهورية «عبدربه منصور هادي» إلى تجاوز الخلافات والحسابات الحزبية والمناطقية الضيقة ووضع مصلحة تعز أولاً لتوحيد الجهود وتحرير كافة المناطق بصورة عامة.[4]

من جهة أخرى اثار بناء مدينة سكنية (2 ديسمبر) لمنتسبي حراس الجمهورية في مدينة المخا[5] موجة تساؤلات عن الهدف الحقيقي منها، وعلاقتها باجندة دولة الامارات في المنطقة التي تمول بناء المدينة والفصائل المسلحة المتواجدة فيها بهدف استمرار نفوذها فيها [6].

وقد اعتبر محافظ تعز الأسبق «علي المعمري» التحركات والأنشطة التي تجري في سواحل المحافظة

1- تعز: مجاميع مسلحة تدفع بتعزيزات عسكرية إلى مدينة التربة، يمن شباب، 19يوليو 2020.
https://yemenshabab.net/news/58117

2- إشهار «أطول عريضة في الشرق الأوسط» باليمن تطالب بفك الحصار عن مدينة تعز، وكالة «سبوتنيك»، 19ديسمبر 2020.
https://sptnkne.ws/EGCs

3- شرطة تعز تعد قائمة سوداء بأسماء 35 مطلوبا أمنيا، الموقع بوست، 7ديسمبر 2020. https://almawqeapost.net/news/56140

4- رئيس الجمهورية يشيد بدور أبناء تعز وصمودهم وإستبسالهم في مواجهة قوى الإنقلاب الحوثية، وكالة الانباء اليمنية –سبأ–، 5ديسمبر 2020.
https://www.sabanew.net/viewstory/69242

5- 600 وحدة سكنية باكورة مشروع مدينة 2ديسمبر في المخا، قناة اليمن اليوم الفضائية، 2يناير 2020.
https://www.youtube.com/watch?v=OF4IH18hTyk

6- هكذا استقبل يمنيون إعلان طارق صالح عن مدينة سكنية إماراتية بالمخا، الموقع بوست، 20ديسمبر 2020.
https://almawqeapost.net/reports/46972

الغربية ومناطق الحجرية، أنها تستهدف ضرب تعز ببعضها بشكل عام وتمزيق نسيجها الاجتماعي والتأثير على تركيبتها الديومغرافية..[1]

محافظة الحديدة

باستثناء بعض الاشتباكات المتقطعة والمحدودة، فقد سادت التهدئة بين مليشيا جماعة الحوثي والقوات المشتركة (حراس الجمهورية وألوية العمالقة والمقاومة التهامية[2]) بقيادة طارق محمد صالح وفقا لاتفاق «ستوكهولم» الموقع بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي 2018، وقد استغلت الأطراف، التهدئة في إعادة ترتيب قواتها وتثبيت تمركزها، وقد تمكنت جماعة الحوثي من استقطاب بعض القيادات العسكرية لحراس الجمهورية، كاشفة عن حجم اختراقها، بينما اعتبرته حراس الجمهورية بأن خروج أولئك الضباط تصفية لصفوفها.

ومع تركيز مليشيا جماعة الحوثي هجماتها على محافظة مأرب، تصاعدت المطالبات الشعبية والرسمية لأنهاء اتفاقية ستوكهولم، كون جماعة الحوثي تستغل الاتفاق لمهاجمة مناطق أخرى، حيث اعتبرت الخارجية اليمنية «الوزير محمد الحضرمي» أنه لا يمكن القبول باستمرار بقاء بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (أونمها)، حبيسة بيد ميليشيا الحوثي الانقلابية.[3] وطالب الوزير بضرورة الاستمرار في إجراءات التحقيق في انتهاكات الحوثيين بما فيها استهداف العقيد الصليحي (أحد ضباط فريق الارتباط الحكومي في اللجنة التي ترأسها الأمم المتحدة لتنسيق إعادة الانتشار والذي قتل على أيدي الحوثيين) قبل الحديث عن عودة فريق الحكومة لممارسة عمله في لجنة تنسيق إعادة الانتشار.

وشهدت مدينة الخوخة الساحلية جنوبي الحديدة، تظاهرة شعبية حاشدة، طالبت بالانسحاب من اتفاق ستوكهولم واستكمال تحرير الحديدة، وأعلنت رفضها لمشاريع تقسيم المحافظة التي ترعاها الإمارات. أعلن رئيس مجلس تهامة الوطني، عضو مجلس النواب «محمد ورق»، عن عزمه تشكيل قيادة جبهة مستقلة لتحرير تهامة، غير معنية باتفاق ستوكهولم الذي أبقى محافظة الحديدة وتهامة بشكل عام تحت قبضة الحوثيين[4].

من جهته جدد مجلس الأمن الدولي تفويض بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة «أونمها» لسنة واحدة حتى ال15 من يوليو 2021، بموجب القرار رقم 2534.[5]

1- اليمن: محافظ تعز الأسبق يكشف مؤامرة الإمارات للسيطرة على تعز عبر قوات نجل شقيق الرئيس الراحل علي صالح، القدس العربي، 4إبريل 2020. https://2u.pw/V9yps

2- للاطلاع على تفاصيل أكثر (علي الذهب، خريطة التشكيلات المسلحة التابعة للإمارات في اليمن وتأثيرها العسكري والسياسي، مركز الجزيرة للدراسات، 24يناير 2020). https://studies.aljazeera.net/en/node/4391، والقوات المتواجد في ساحل محافظتي تعز والحديدة (الساحل الغربي) غير متجانسة وتحدث بينها احتكاكات من وقت لآخر.

3- وزير خارجية اليمن: البعثة الأممية بالحديدة حبيسة بيد الحوثيين، العربية، 17ديسمبر 2020. https://2u.pw/jKdAv

4- مكون تهامي يعلن عزمه تشكيل قيادة جبهة مستقلة لتحرير الحديدة، يمن شباب، 19ديسمبر 2020.
https://yemenshabab.net/news/62145

5- اليمن: مجلس الأمن يجدد تفويض بعثة أونمها لسنة واحدة، موقع اخبار الأمم المتحدة، 14يوليو 2020.
https://news.un.org/ar/story/2020/07/1058271

بدوره كشف محافظ الحديدة «الحسن طاهر» عن وجود أطماع دولية بالسيطرة على المحافظة الواقعة على البحر الأحمر، داعياً الحكومة إلى سرعة تحريرها من مليشيا الحوثي، وحذّر المحافظ من استمرار الحديدة تحت سيطرة مليشيات جماعة الحوثي، وأنه إذا لم يتم تحريرها، فسيكون دخول الحديدة عبر بطاقة عبور، مثل «الضفة الغربية» في فلسطين المحتلة.[1]

محافظة أبين

منذ بداية 2020 وحتى شهر ديسمبر -عندما تم تنفيذ بنود أساسية في اتفاق الرياض- استمرت الاشتباكات بين قوات الحكومة اليمنية وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي في محافظة أبين، وتحديدا في المناطقة المحيطة بعاصمتها «زنجبار»، وشكلت المواجهات المتكررة انعكاسا للمفاوضات في العاصمة السعودية، كما جسدت حصاد الدور السلبي لدولة الامارات في تشكيل المليشا وأيضا حالة الانقسامات المناطقية في جنوب اليمن.

ورغم فارق التسليح والاسناد فقد استطاع الجيش الوطني أن يحافظ على مواقعة ويحدث اختراقات في خطوط مليشيا المجلس الانتقالي، وفي مؤشر على غياب الثقة بين الأطراف، قتل ما لا يقل عن 47 مقاتلا وأصيب نحو 90 آخرين، في الأسبوع الأخير -منتصف ديسمبر- قبل تنفيذ اتفاق الرياض، في الاشتباكات التي تركزت في زنجبار عاصمة محافظة أبين ووصفها المسؤولون بأنها الأعنف في الأشهر الأخيرة[2]. وقد كلفة قوات ألوية العمالقة، من التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، بمهام الفصل والتمركز بين الجيش الوطني ومليشيا المجلس الانتقالي.

محافظة شبوة «نموذج 2020»

شهدت محافظة شبوة استقرارا وتنمية غير مسبوقة، في مختلف المجالات، وخاصة البنية التحتية وبناء المؤسسات الخدمية، باستثناء مواجهات محدودة في مديرية جردان، تمكنت قوات الأمن من السيطرة على مناطق تمركز المسلحين سريعا.

وضفت السلطة المحلية حصة 20 % من عائدات بيع النفط من الحكومة المركزية، وشبكة خطوط الأنابيب الممتدة إلى مرافق التصدير على بحر العرب، من إدارة شؤون المحافظة بقدر من الحكم الذاتي لأول مرة في التاريخ الحديث.[3]

من جهة أخرى، كرر محافظ شبوة «محمد صالح بن عديو» مطالبات السلطات المحلية بضرورة خروج القوات الإماراتية من منشأة تصدير الغاز «ميناء بالحاف» وقال، إن الامارات حوّلت المنشأة إلى «ثكنة

1- محافظ الحديدة يحذر من استمرار الحديدة تحت سيطرة مليشيا الحوثي الانقلابية، قناة سهيل، 2 ديسمبر 2020.
https://suhail.net/news__details.php?sid=14254

2- By AHMED AL-HAJ. Yemen: Clashes between government, separatists kill about 50. November17, 2020.
https://apnews.com/article/middle-east-yemen-saudi-arabia-sanaa-0318ead6e4d9a2ff271df10d8fa43056

3- شبوة: تقدّم رغم الاضطرابات في محافظة الهويات المتنازعة، مركز صنعاء للدراسات، 21 نوفمبر 2020. /https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/11986

عسكرية وتقف حجر عثرة أمام إعادة تشغيل المنشأة وتصدير الغاز، للسنة الخامسة على التوالي»[1].

المجال السياسي

مثل عام 2020 عام الاغتراب شبه الكلي لمسؤولي مؤسسات الدولة اليمنية، فباستثناء بعض الزيارات القصيرة لبعض الوزراء إلى محافظات مارب وحضرموت وشبوة فقد استقر رئيس الحكومة والوزراء في خارج اليمن، وقد انعكس سلبا على أداء المؤسسات وخدماتها واحتياجات المواطنين.

وقد تسببت الاحداث التي قام بها المجلس الانتقالي الجنوبي ودولة الامارات الداعمة له، باختلافات واتهامات بالتواطؤ مع منتهكي سيادة الدولة اليمنية بين النخب السياسية والعسكرية والاجتماعية، حتى داخل صفوف الحكومة، وأعضاء مجلس النواب الذين استنكروا صمت رئيس الجمهورية ونائبه، وطالت الاتهامات رئيس البرلمان «سلطان البركاني» ورئيس مجلس الوزراء «معين عبدالملك»، وقد بادر بعض أعضاء مجلس النواب لتقديم استجوابات للحكومة ونشر بيان باسم بعض الوزراء استنكر ما حدث وموقف رئاسة الحكومة.

الحكومة اليمنية والرهان على السعودية في احتواء انقلاب المجلس الانتقالي

تراهن الحكومة اليمنية على دور السعودية بوصفها قائدة التحالف المساند لها في استعادة مؤسسات الدولة من انقلاب جماعة الحوثي؛ في احتواء الانقلاب الثاني الذي قام به المجلس الانتقالي، وكذلك ضغط السعودية على الامارات لدفع الانتقالي للتراجع عن انقلابه. ورغم الدعم الدولي المتكرر للسعودية على مدى عام 2020 في إنجاح المفاوضات بين الطرفين، والمفاوضات المطولة، كان أداء السعودية بطيء ولم تتمكن من تنفيذ اتفاق الرياض وآلية تسريعه حتى بدأت الإجراءات في شهر ديسمبر عندما أعلن عن استكمال الاستعدادات لتطبيق الشق الأمني من اتفاق الرياض وإعلان تشكيل الحكومة واشراك المجلس الانتقالي الجنوبي فيها. وكان أعضاء مجلس الأمن رحبوا بالتزام الأطراف المتجدد في 9يناير 2020 بتنفيذ اتفاق الرياض، وأعربوا عن دعمهم الكامل للجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية[2].

إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي الإدارة الذاتية

انسجاما مع شعاراته وأهدافه المعلنة أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي 25أبريل (2020)، الإدارة الذاتية وفرض حالة الطوارئ في محافظات جنوب اليمن، وأبرزها «عدن»[3]، العاصمة المؤقتة للجمهورية اليمنية. ويأتي الإعلان تتويجا لسلسلة تصعيده العسكري على الأرض في المحافظات الجنوبية المتواجد

1- محافظ شبوة يطالب الإمارات بسرعة الخروج من بلحاف النفطية، الخبر بوست، 13 أكتوبر 2020.
https://alkhabarpost.com/news/14836

2- مجلس الأمن: قلَق بشأن الوضع في نهم والجوف باليمن ودعوة إلى جهود وقف التصعيد فورا، اخبار الأمم المتحدة، 30يناير 2020.
https://news.un.org/ar/story/2020/01/1048342

3- هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي تعقد اجتماعاً طارئاً وتصدر بياناً هاماً، موقع المجلس الانتقالي الجنوبي، 25ابريل 2020.
https://stcaden.com/news/11793

فيها، واخراجه للحكومة من «عدن»، وقد تمكنت مليشيا المجلس من السيطرة على محافظة أرخبيل سقطرى، بدعم الامارات وتواطؤ من القوات السعودية المتواجدة فيها والمكلفة بتأمينها.

وقد مثلت مواقف السلطات المحلية في المحافظات الجنوبية حجر الزاوية بوصفها المعنية بالإدارة الذاتية، حيث أعلنت ست سلطات محلية من ثمان، هي: شبوة، وحضرموت، وأبين، والمهرة، وسقطرى، ولحج؛ رفض بيان المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أعلن إدارة ذاتية لجنوب اليمن، وفرض حالة الطوارئ، وعدته انقلاباً على الشرعية واتفاق الرياض، والمحافظتان الأخيرتان- عدن والضالع- يسيطر عليهما الانتقالي[1].

وحمّلت الحكومة اليمنية، المجلس الانتقالي وقياداته الموجودة في أبو ظبي المسؤولية الكاملة عن عدم تنفيذ اتفاق الرياض، وصولا للانقلاب الكامل على مؤسسات الدولة[2]. وكانت الامارات أعلنت تحول استراتيجيتها في اليمن من الاقتراب المباشر إلى استراتيجية الاقتراب غير المباشر، بواسطة القوات اليمنية التي تم تشكيلها وتدريبها وتجهيزها ويُقدَّر قوامها بأكثر من 200 ألف جندي، مؤكدًا أن القوات الإماراتية قاتلت في اليمن ثلاثة أعداء في آن واحد: الانقلاب الحوثي، والإخوان المسلمون وطابورهم الخامس، والإرهاب القاعدي والداعشي[3].

من جهته أعلن التحالف العربي ضرورة إلغاء أي خطوة تخالف اتفاق الرياض، في إشارة إلى إعلان المجلس الإدارة الذاتية، وأوضح أنه اتخذ خطوات عملية لتنفيذ الاتفاق الذي يمثل الإطار الذي أجمع عليه الطرفان (الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي)[4].

العاصمة المؤقتة «عدن»

ضاعف تفرد المجلس الانتقالي الجنوبي بالسيطرة على العاصمة المؤقتة «عدن» استحواذه على مؤسسات الدولة، وكذلك إجراءات مليشياته القمعية وطردها الكثير من العاملين ومنع المسافرين المنتمين إلى محافظات شمال اليمن من المناطق التي يسيطر عليها.

وقد برزت الانقسامات المناطقية بين مكونات المجلس الانتقالي الجنوبي ومليشياتها، في صراعها على المناصب والمؤسسات والأراضي، والشواهد كثيرة على ذلك منها البناء العشوائي وعسكرة المدينة، وكاد الوضع العسكري ينفجر بسبب رفض إدارة أمن عدن تسليم معسكر النصر لقوات الحزام الأمني[5] وبعد وساطات تم تسليم المعسكر.[6]

1- التطورات السياسية في اليمن بعد إعلان المجلس الانتقالي الإدارة الذاتية في عدن | الدوافع والمآلات، مركز الفكر الاستراتيجي، 1يونيو 2020. https://2u.pw/cF2b2

2- مصطفى هاشم، بين الحكومة والمجلس الانتقالي.. اليمن على أبواب مواجهات جديدة، موقع الحرة، 27 أبريل 2020. https://2u.pw/MS5rx

3- كلمة الفريق الركن المهندس عيسى سيف بن عبلان المزروعي نائب رئيس أركان القوات المسلحة، تلفزيون الشارقة، 9 فبراير 2020. https://www.youtube.com/watch?v=fBaOX5c7Ulo

4- التحالف: يجب إلغاء أي خطوة تخالف اتفاق الرياض، قناة العربية، 27أبريل 2020. https://2u.pw/oQtGw

5- المطار يفجر أزمة مناطقية بين فصائل الانتقالي بعدن وتحركات تنبئ بانفجار الوضع، موقع الخبر اليمني، 2 ديسمبر 2020. https://alkhabaralyemeni.net/2020/12/02/108595/

6- يسيطر أصحاب منطقة يافع على معسكرات الحزام الأمني، وبالمقابل يسيطر أصحاب الضالع على أمن عدن.

اتفاق آلية تسريع اتفاق الرياض

مع اعلان الامارات انسحاب «تقليص عدد» قواتها من اليمن حاولت السعودية من خلال اتفاق الرياض أن تستعيد التحكم بتفاعلات الصراعات في المناطق اليمنية المحررة من سيطرة جماعة الحوثي وتعالج آثارها، لكن مؤشرات نجاح الاتفاق مشكوك فيها، نتيجة مضي الفترات الزمنية لتنفيذ استحقاقاته في الملاحق السياسية والعسكرية والاقتصادية[1].

وبعد تعثر تنفيذ بنود اتفاق الرياض المفترض تطبيقها مباشرة واستكمالها خلال ثلاثة أشهر، لجأت السعودية إلى الضغط على طرفيه (الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي) للتوقيع على اتفاق «آلية تسريع اتفاق الرياض»، في محاولة جديدة منها لإنجاح جهودها، حيث قدمت السعودية للطرفين آلية لتسريع العمل بالاتفاق (28 يوليو 2020 م) عبر نقاط تنفيذية تتضمن؛ استمرار وقف إطلاق النار والتصعيد بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي والذي بدأ سريانه منذ 22 /2020/6م، وإعلان المجلس الانتقالي الجنوبي التخلي عن الإدارة الذاتية وتطبيق اتفاق الرياض و تعيين محافظ ومدير أمن لمحافظة عدن، و تكليف دولة رئيس الوزراء اليمني ليتولى تشكيل حكومة كفاءات سياسية خلال 30 يوماً، و خروج القوات العسكرية من عدن إلى خارج المحافظة وفصل قوات الطرفين في (أبين) وإعادتها إلى مواقعها السابقة، وإصدار قرار تشكيل أعضاء الحكومة مناصفة بين الشمال والجنوب بمن فيهم الوزراء المرشحون من المجلس الانتقالي الجنوبي، فور إتمام ذلك، وأن يباشروا مهام عملهم في (عدن) والاستمرار في استكمال تنفيذ اتفاق الرياض في كافة نقاطه ومساراته.[2]

وأبرز ما يلاحظ في الآلية، تسمية –فرض– شخص رئيس مجلس الوزراء «معين عبدالملك»، وعدم الالتزام مجددا بتطبيق البنود وفق جدولتها الزمنية.

وفي 10ديسمبر 2020 وبعد مرور أكثر من عام على توقيع اتفاق الرياض (5 نوفمبر 2019)، أعلن تحالف دعم الشرعية في اليمن، بأنه تم استكمال كافة الترتيبات اللازمة لتطبيق آلية تسريع تنفيذ (اتفاق الرياض)، حيث تم التوافق على تشكيل الحكومة اليمنية بعدد (24) وزيرًا ومن ضمنهم وزراء المجلس الانتقالي الجنوبي ومختلف المكونات السياسية اليمنية. واكد التحالف استيفاء كافة الخطط العسكرية والأمنية اللازمة لتنفيذ الشق العسكري والأمني، وإنه تم التوافق على إعلان الحكومة المشكلة فور اكتمال تنفيذ الشق العسكري وفي غضون أسبوع[3].

وفيما أكدت التقارير بدء انسحاب قوات الطرفين من مناطق الاشتباكات في منطقة الشيخ سالم والمناطق المجاورة لها بمحافظة أبين، لكن الانسحاب لم يكن إلى المناطق المقرة، فقد قال مصدر عسكري، لموقع المصدر أونلاين، مساء اليوم الجمعة 12 ديسمبر، إن قوات المجلس الانتقالي الجنوبي

1- مطهر الصفاري، جنوب وشرق اليمن جغرافيا تتنازعها القوى الإقليمية والدولية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، 2020، ص 50. https://2u.pw/nxCUW

2- مصدر مسؤول: المملكة قدمت للحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي آلية لتسريع العمل في تنفيذ اتفاق الرياض، وكالة الانباء السعودية –واس–، يوليو 2020. https://2u.pw/zttF9

3- تحالف دعم الشرعية في اليمن: استكمال الترتيبات اللازمة لتطبيق آلية تسريع تنفيذ «اتفاق الرياض»، جريدة الرياض، 10ديسمبر 2012. https://2u.pw/SwtUS

لازالت في مدينة زنجبار مركز محافظة أبين، ولم تنسحب الى محافظة الضالع حسب الاتفاق[1]. ورغم إعلان تشكيل الحكومة اليمنية[2] لا تزال الشكوك مستمرة حول إمكانية تنفيذ الاتفاق والعمل بصورة مشتركة، نتيجة للفجوة الكبيرة بين اهداف ومصالح الطرفين، وصعوبة، دمج فصائل المجلس الانتقالي المسلحة في المؤسسات الحكومية، وتعامل الأطراف مع الاتفاق وخصوصا المجلس الانتقالي كتكتيك ينتزع بموجبه شرعية تمكنه من تسويق ذاته خارج اليمن، وتؤكد تلك الشكوك تكرار الاتفاقات الموقعة بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي وسلسلة التنازلات «الدستورية» التي تقدمها الحكومة اليمنية. وكان لافتا أن تكون وزارتي النقل والثروة السمكية من ضمن حصة المجلس الانتقالي الجنوبي ودلالات اختصاصاتها بأجندة دولة الامارات المتعلقة بالسيطرة على الموانئ والسواحل.

جماعة الحوثي تثبيت السيطرة ومحاولة التمثيل الخارجي

حرصت جماعة الحوثي خلال العام 2020 على تثبيت سيطرتها على المنطقة الجغرافية التي تحت قبضتها الأمنية، محاولة التقليل من تداعيات اغتيال الولايات المتحدة الامريكية مطلع العام؛ لقائد فيلق القدس الإيراني الجنرال «قاسم سليماني» في طريق مطار «بغداد» بالعراق، وإلى جانب تصعيدها العسكري، تعمدت استغلال سيطرتها على مؤسسات الدولة لصالح اجندتها، مستخدمة الترهيب للمسؤولين والمواطنين المقاومين لها وكذلك غير المتجاوبين معها. وعلى سبيل المثال، قضت محكمة تابعة للحوثيين، بإعدام 109 مسؤولين وقادة عسكريين في الحكومة اليمنية، بتهم عدة، أبرزها «التخابر مع السعودية»، التي تقود تحالفا عسكريا ضد الجماعة، حسب وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»، بنسختها الحوثية[3]

واستمرت الجماعة في تعديل مسودات المبادرات المقترحة من قبل المبعوث الدولي إلى اليمن، مفضلة التفاوض مباشرة مع السعودية، والأطراف المحلية الراغبة بالالتحاق بها.

ومن جهة أخرى ركزت جماعة الحوثي بالتعاون مع إيران، على محاولة فك العزلة السياسية الدولية عليها بهدف انتزاع تمثيل أي دولة ولو كان رمزيا، حيث أعلنت إيران وصول ما سمته سفيرها لدى اليمن «حسن إيرلو» إلى صنعاء متجاوزة الاعراف الدبلوماسية، ومن جهتها أعلنت جماعة الحوثي وصول ما سمته سفيرها إلى سوريا «عبدالله صبري» (11 نوفمبر2020)، بعدما نجحت في إخراجه من اليمن، عبر طائرة الأمم المتحدة، ضمن وفد الحوثيين للمشاركة في مشاورات مونترو في سويسرا.

بدورها صنّف الولايات المتحدة الموفد الإيراني «حسن إيرلو»، الضابط في فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي.. إن دعم إيران للحوثيين من شأنه أن يغذي الصراع في اليمن ويفاقم عدم الاستقرار في البلاد[4]. كما فرضت الخزانة الأميركية عقوبات على قيادات حوثية متورطة بقتل

1- مصدر عسكري: قوّات الانتقالي لازالت في أبين ولم تنسحب إلى الضالع حسب الاتفاق، المصدر أونلاين، 12ديسمبر 2020.
https://almasdaronline.com/articles/210106

2- قرار جمهوري بتشكيل الحكومة وتسمية أعضاءها، وكالة الانباء اليمنية -سبأ-، 18ديسمبر 2020. https://www.sabanew.net/viewstory/69728

3- حكم حوثي بإعدام 109 مسؤولين يمنيين لـ«تخابرهم» مع الرياض، وكالة الاناضول، 7سبتمبر 2020. https://2u.pw/Jb903

4- مسؤول أمريكي: عقوبات على سفير إيران لدى الحوثيين حسن ايرلو، وكالة 2 ديسمبر الإخبارية، 8ديسمبر 2020.
https://2dec.net/last35618.html

وتعذيب مدنيين واغتصاب نساء. وشملت العقوبات، مدير إدارة التحقيقات الجنائية، سلطان زابن، ومدير جهاز الأمن والمخابرات، عبدالحكيم الخيواني، والرئيس السابق لجهاز الأمن القومي، عبدالرب جرفان، ونائبه، مطلق عامر المراني، ونائب مدير جهاز الأمن والمخابرات المدير السابق في جهاز الأمن السياسي، عبدالقادر الشامي؛ التابعة للمليشيا.[1]

المبعوث الاممي إلى اليمن «جريفت مارتن»

اعتمد المبعوث الدولي «جريفت مارتن» على تجزئة ملفات الصراعات بهدف حلحلتها للتوصل إلى تسوية شاملة، لكن الإشكالية كمنت في أن القضايا الجزئية تعقدت واخذت استحاقات القضية المركزية من حيث الزمن التي استغرقته المباحثات ومحدودية المخرجات، إضافة إلى اعتماده المفاوضات المساعدة من خلال اشراك ممثلي الأطراف المتصارعة أو القريبين منها بدورات تدريبية وورش سياسية تقدم تصوراتها للحل السياسي، وقد اهتم المبعوث الدولي باشراك النساء في جهوده، ومع ظاهرة جائحة فيروس كورونا، فقد تمت كثير من المباحثات على المشاورات عن بعد بواسطة البرامج التقنية.

وقدم المبعوث الدولي إلى اليمن مسودة مبادرة للحل الشامل، استمرت الأطراف وخاصة جماعة الحوثي تعدل عليها، إلى أن رفضتها الحكومة لتجاوزها مرجعيات التسوية في اليمن، واعتبرت الحكومة أن التعديلات التي أجراها مارتن غريفيث لمسودة مقترحات حل أزمة البلاد، منحازة لجماعة الحوثي.[2] وقد تعرض المبعوث الدولي «ماتن جريفت» لاتهامات بالتواطؤ مع جماعة الحوثي، ونقلت صحيفة فورين بوليسي الامريكية عن مصادر دبلوماسية أن المبعوث الدولي، عمل على ثني الولايات المتحدة تصنيف جماعة الحوثي كإرهابية. وتعد صفقة تبادل الاسرى والمختطفين أبرز إنجازات فريقه عام 2020، حيث شمل الاتفاق الإفراج عن 1081 أسيرا ومختطفا، 681 من أسرى الحوثيين مقابل 400 من القوات الموالية للحكومة اليمنية الشرعية، بينهم 15 سعودياً وأربعة سودانيين، وقد جددت صفقة التبادل والحفاوة الشعبية عند استقبالهم الآمال في عقد صفقة شاملة تعيد جميع الأسرى والمختطفين لأسرهم.

1- الخزانة الأمريكية تفرض عقوبات على قيادات أمنية واستخبارية للحوثيين، الوطن، 10ديسمبر 2020.
https://www.elwatannews.com/news/details/5120503

2- الحكومة اليمنية ترفض مقترحا أمميا معدّلا لحل الأزمة وتصفه بـ«المنحاز»، اندبندنت عربي، 27يوليو 2020. https://pw.2u/Qqivg

المجال الاقتصادي والصحي

الاقتصاد اليمني في سنة 2020

العملة الوطنية والاقتصاد الثنائي، تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد المحلي وعلى المغتربين، نهب المساعدات الدولية، الفجوة الكبيرة بين حجم إعلانات المساعدات وأثرها على الأرض.

غاب دور المالية العامة وانقسمت الى ماليتين وانقسم الوعاء الواحد للمالية العامة الى بنكين مركزين احدهما في صنعاء والأخر في عدن، توقفت وقد تراجعت بعض مؤشرات الانفراجات على المستوى السياسي والاقتصادي التي ظهرت في 2019م مثل إقرار البرلمان موازنة الدولة واتفاق الرياض وتوقع استئناف تصدير النفط والغاز وتوقع البنك الدولي وقتها ان يكون العائد السنوي بـ900 مليون دولار[1] وتغيرات في قيادة البنك المركزي وغيرها من التوقعات التي كانت تتمنى تحسننا في المالية العامة للدولة ينعكس إيجابا على الاقتصاد ككل لذلك سنرى واقع ذلك كما يلي:

1/-1 التطورات المالية والنقدية في القطاع العام للدولة.

الواقع المؤسسي للمالية العامة في الدولة في صنعاء وفي عدن.

المالية العامة للدولة بواقع منقسم فهناك حكومة جماعة الحوثي في صنعاء غير معترف بها والحكومة اليمنية في عدن المعترف بها دوليا ولكل منها مالية وموارد خاصة، هذا ما استقرت اليه الحالة في العام 2020م واخفقت كل التفاهمات السابقة الساعية لتوحيد المالية العامة كما حاولت ذلك اتفاقية ستوكهولم أو ما يعرف باتفاقية الحديدة[2] ونلخص بشكل سريع اهم السياسات والتطورات في المالية العامة في صنعاء وفي عدن كما يلي:

الميزانية العامة للدولة في حكومة الحوثيين غير المعترف بها

سعت حكومة الحوثيين لتفعيل دور المالية العامة بعد الشلل الذي أصابها منذ 2015م وتصرفت كأنها في دولة مستقلة فاستحدثت موانئ برية للتخليص الجمركي على طول المنافذ الرابطة بين المناطق التي تحت سيطرة الحوثيين وبين المناطق التي تحت سلطة الحكومة كما قامت بعدد من الإجراءات:

أولا: الإيرادات

موارد المالية العامة في حكومة الحوثيين هي، الضرائب والجمارك والزكاة والغرامات ورسوم شركات

1- عاتق جارالله، اليمن في 2019 تغيير بوصلة الصراع، التقرير الاستراتيجي لسنة 2019م، المؤسسة العربية للدراسات ومجموعة التفكير الاستراتيجي ص 287-292.

2 - غريفيث: الحوثيون يسحبون عائدات ميناء الحديدة المخصصة للموظفين، وكالة الاناضول، 16يوليو 2020. https://2u.pw/Vn780

الاتصالات وعائدات الاستثمارات الحكومية وفوارق أسعار النفط والغاز المنزلي [1] وفيما يلي ابزر الاحداث في المالية العامة:

- قامت حكومة الحوثيين بإصدار عدد من التشريعات فقد تم المصادقة على القوانيين من 5–8 لسنة 2020م حيث صادقت على تعديل قانون التعرفة الجمركية وقانون الضريبة العامة على المبيعات وقانون ضرائب الدخل[2].
- استمرار المنافذ الجمركية التي اقامتها مليشيا الحوثي في منافذ المحافظات الخاضعة لسيطرتها والذي يتم فيها إعادة تحصيل الرسوم الجمركية التي تمت في المنافذ والدوائر الجمركية في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية.
- إصدار لائحة تنفيذية لجباية الزكاة 29أكتوبر 2020، (عرفت بقانون الخمس) وتضمنت 125 مادة [3]، وقد أحدث إصدارها موجة من السخط وردود الافعال المستهجنة لدى الأوساط اليمنية.
- المبالغة في تحصيل الضرائب بنسب مرتفعة، وممارسة الترهيب الأمني في تحصيلها من القطاعات التجارية والعقارية والزراعية.
- لا تصرف جماعة الحوثي الإيرادات لتغطية نفقات القطاع الحكومي وفق بنود النفقات العامة في مناطق سيطرتها، ويلاحظ ما يلي:
- التحفظ على مقدار حجم الإيرادات المحصلة وانعدام للشفافية والافصاح.
- عدم وجود موازنة عامة
- استمرار انقطاع مرتبات ومستحقات الموظفين الحكوميين في مناطق سيطرتها، مدنيين وعسكرين باستثناء صرف نصف راتب أواخر يوليو بحسب تقرير البنك الدولي حيث سحبت من حساب البنك المركزي في الحديدة وهي المخصصة بحسب اتفاق ستوكهولم[4] .
- استغلال الموارد في تمويل العمليات القتالية.

الميزانية العامة للدولة الحكومة اليمنية «عدن» المعترف بها

استشعار لأهمية الدور الاقتصادي للدولة، فقد تم تضمينه في اتفاق الرياض 5 نوفمبر 2019، حيث شملت الترتيبات إدارة موارد الدولة وبما يضمن توحيد الوعاء المالي لجميع الموارد العامة، وتورد جميعها الى البنك المركزي في عدن، ويكون الصرف بموجب الميزانية وغير ذلك من البنود، وكانت تلك الترتيبات المعلنة مؤشرا لاستقرار اقتصادي نسبي وتفعيلا حقيقا لدور الحكومة الشرعية، وكان يتوقع ان يتحسن الوضع الاقتصادي في 2020، كنتيجة لتطبيق ذلك الاتفاق، لكن الاحداث في سنة 2020م كانت كالتالي:

1- تقرير لجنة الخبراء التابعين لمجلس الامن الدولي، فبراير2020.

2- البنك الدولي، أحدث المستجدات الاقتصادية في اليمن، التقرير الشهري، مايو2020، تقرير ص2

3- الحوثيون يجرون تعديل على قانون الزكاة الصادر عام 1990 يمنحهم ٪20 «الخمس» للسلاليين (القانون)، المشهد اليمني، 9يونيو 2020 https://www.almashhad-alyemeni.com/168563

4 - تقرير البنك الدولي، أحدث المستجدات الاقتصادية في اليمن التقرير الشهري، يوليو 2020م ص1

أولا: الإيرادات

شكل عدم الاستقرار الأمني واستمرار حالة الانقسام وتعارض مراكز اتخاذ القرار وغياب الحكومة؛ معوقا أساسيا لنجاح المالية العامة في عدن من تحقيق هدفها في إعادة توحيد المالية العامة وإعادة دورها، رغم وجود الكثير من الموارد العامة، في حال تفعيلها، وفيما يلي أهم التطورات في مناطق سيطرة الشرعية:

- انعكس انقلاب المجلس الانتقالي على الحكومة في اضعاف دور مؤسسات الحكومة الإرادية، فقد أعلن المجلس الانتقالي الإدارة الذاتية. 25 إبريل 2020، وفي 1مايو 2020.
- تعثر تصدير بعض حقول النفط، واستمرار توقف تصدير الغاز عبر ميناء بلحاف نتيجة سيطرة الامارات عليه، وكانت صادراته تصل الى 6 مليون و700 ألف طن سنويا توفر للخزينة العامة 800 مليون دولار[1] وغيره من الموانئ والمطارات.
- غموض في مصير الإيرادات التي قام المجلس الانتقالي بتحويلها إلى حساب (الإدارة الذاتية) في البنك الأهلي اليمني في عدن بحسب تقرير البنك الدولي[2] من الموانئ والذي بلغ لـ4 اشهر في عام 2019م مبلغ 43 مليون دولار[3] أي بتقدير 129 مليون دولار للعام.
- انعدام شفافية الإفصاح عن الموارد المحصلة للدولة في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية وشلل للمؤسسات المالية.

ثانيا: الانفاق

واجهت المالية العامة للدولة –الحكومة اليمنية– عدن، تحديات عدة متعلقة بالإنفاق الحكومي:

- تعثر الحكومة في تقديم موازنة عامة لمجلس النواب لإقرارها، نتيجة لتواجدها في العاصمة السعودية اغلب الفترة، وعدم انعقاد مجلس النواب.
- تأخر صرف رواتب منتسبي القطاع الحكومي وتوقفها شبه كلي لأشهر[4]، مع الإشارة إلى انه تم استئناف الصرف بحسب تقرير البنك الدولي في نهاية شهر يوليو[5] في المناطق الجنوبية.

1–تبلغ صادراته قرابة 7 مليون طن من الغاز سنويا... مصدر حكومي: الامارات حولت ميناء بلحاف الى ثكنة عسكرية، موقع الحرف28، 15سبتمبر 2020. http://www.alharf28.com/p-43685

2- أحدث المستجدات الاقتصادية في اليمن البنك الدولي، تقرير شهر يوليو 2020م، ص1

3- 43 مليون دولار عائدات موانئ اليمن في 4أشهر، الشرق الأوسط، 5نوفمبر 2019. https://2u.pw/BDvSH

4 - سالم حيدرة صالح، وقفه احتجاجية لمعلمي ابين لأجل راتبهم المنهوب صحيفة الأيام، 19 نوفمبر 2020. https://www.alayyam.info/news/8EQYPM11-G2UAYF-3530

5 – البنك الدولي، تقرير شهر يوليو، مرجع سابق، ص1

ب- الواقع للمؤسسات النقدية العامة والخاصة في اليمن (صنعاء/ عدن)

ب/1 - البنك المركزي

السلطة النقدية في اليمن مثل السلطة المالية، منقسمة الى سلطتين، بنك مركزي في صنعاء له محافظ معين من حكومة الحوثيين، وهو اخر محافظ تم تعيينه بتاريخ [1]، يمارس مهامه وانشطة البنك في مناطق سيطرة الحوثيين بعيدا عن البنك المركزي في «عدن» الممثل للسلطة النقدية لليمن.

ب/2 - القطاع المصرفي وأسعار الصرف

يسيطر القطاع المصرفي على القطاع المالي في اليمن، كما هو الحال في معظم الدول النامية.

ب/3 - الانقسام المصرفي

تأثيرات الانقسام المصرفي انعكست على شركات الصرافة التي تواجه اتهامات بالتلاعب كما لم تسلم البنوك الخاصة من تداعيات ازمة الانقسان، وأبرز المظاهر لذلك الانقسام:

- منع البنوك وشركات الصرافة من التعامل بالنقود الجديدة ومصادرتها في مناطق سيطرة الحوثيين، وفرض غرامات على من يثبت التعامل بها.[2]
- ارتفاع رسوم التحويلات المصرفية من مناطق سيطرة الشرعية الى مناطق سيطرة الانقلابيين لتصل لنسبة 30 % من قيمة الحوالة، وتمثل عبئا إضافيا على المواطنين، وتعمق الانقسام المصرفي، ورسوم الحوالات هي الأعلى والاغرب عالميا[3].
- اضطراب سوق الصرف واختلاف أسعار الصرف، فنسبة ما فقده الريال اليمني من قيمته خلال الخمس السنوات تصل الى 176 % حتى شهر مايو 2020 [4]، كما أعلنت الأمم المتحدة، تراجع الريال اليمني بنسبة 25 % منذ مطلع العام، محذرة من انتشار الجوع في البلاد، على خلفية ارتفاع الأسعار في السوق المحلية...، ووفقا للبيان، نظرا لأن احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية آخذة في النفاد، فقد لا يتمكن اليمن من استيراد الغذاء، ما يهدد بوقوع الملايين في براثن الجوع».[5]

فالانقسام الحاصل في الجهاز المصرفي ظاهر في تفاوت أسعار الصرف للريال مقابل العملات في المركزين وتصل الفجوة بين أسعار الصرفي ما بين صنعاء وعدن الى 159ريالا للدولار الواحد بنسبة تصل الى 26.5 % [6] ففي صنعاء أسعار صرف مختلفة ومتفاوتة فدولار الرسوم ب250ريال وسوق الصرافة وصل كحد اعلا الى 620ريال في 2020م ولا يعبر ذلك عن كفاءة اقتصادية بقدر ما هو تحكم في اقتصاد شبه مغلق.

متوسط أسعار الصرف في عدن ومناطق سيطرة الشرعية والحكومة المعترف بها دوليا خلال السنة

1- قرار تعيين محافظ البنك المركزي، وكالة سبأ (الحوثية)، 18إبريل 2020م https://www.saba.ye/ar/news3094508.htm

2- البنك المركزي في صنعاء يتخذ حزمة إجراءات لمواجهة تأثيرات ضخ كميات كبيرة من العملات الغير قانونية، الثورة نت -الحوثيين-، 24 ديسمبر 2019. http://althawrah.ye/archives/606475

3- الانقسام المصرفي ورسوم التحويلات ثقب اسود يلتهم أموال اليمنين، DW الألمانية 2020/9/19. https://2u.pw/O0HRR

4- مؤشرات الاقتصادي اليمني تداعيات كورونا على الاقتصادي اليمني الصادر عن مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي ص 4 لشهر 5

5- الريال اليمني يفقد ربع قيمته منذ مطلع 2020، وكالة الاناضول، 24 سبتمبر 2020. https://2u.pw/XvZPb

6- مجموعة البنك الدولي التقرير الشهري المستجدات الاقتصادية في اليمن لشهر يوليو2020 ص 4

المالية 2020 للدولار هو: 760 ريال، و200 للريال السعودي، وقد وصل إلى 840- ريال يمني مقابل الدولار، قبل أن يتحسن عقب إعلان تشكيل الحكومة منتصف ديسمبر.

- تفاوت أسعار الصرف وارتفاع رسوم الحوالات قد جعل من عملاء البنوك يفقدون الثقة في قدرة البنوك على توفير الخدمات المصرفية وفق التعاقدات المبرمة فعميل أي بنك في عدن في حال قرر سحب مبلغ 100 ألف ريال من أي صراف الي في صنعاء فسوف يحسب عليه البنك 30 % رسوم حوله وسحب من فرع عدن أي انه لن يستلم سوى 70 ألف ريال يمني ويخصم من حسابة 100الف ريال.

2/1 – اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد اليمني ككل:

1 - عدد سكان الدولة:

يقدر ب 32.471 مليون نسمة معظمهم يسكنون الريف، حيث لا يعيش سوى 36.6٪ من السكان في المناطق الحضرية يشكّل الشباب دون سن 24 عامًا 62.6٪ من إجمالي السكان»[1]

2 - مؤشر النمو للناتج المحلي الإجمالي

وصل الانكماش التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي خلال 2015–2019م الى نسبة 45.1 % [2]، وبلغ توقع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المتوقع لعام 2020 التغير (5،0- %)[3]

مؤشر الفقر

أشارت تقديرات الأمم المتحدة، إلى أن 24.3 مليون شخص –أو 80 % من السكان– «معرضون لخطر» المجاعة والمرض، وزهاء 14.4 مليون شخص منهم بحاجة ملحة إلى المساعدات.[4] وبينما كان حوالي نصف سكان اليمن يعتبرون فقراء قبل الأزمة، عاش 78.5 % من السكان على أقل من 3.20 دولار أمريكي في عام 2017، وفي 2019 عانى أكثر من 20 مليون من انعدام الأمن الغذائي، و7.4 مليون كانوا عرضة لخطر المجاعة و3.3 مليون طفل يعانون من سوء التغذية « [5]

مؤشر البطالة

البطالة مشكلة رئيسية في اليمن، عمقت الحرب أزمتها، وبحسب بعض التقارير فان مؤشرات البطالة لسنة 2020م هي 15.89 % .[6]

1- اليمن، البوابة العربية للتنمية، https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/node/938

2- وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية نشرة رقم 46، إبريل 2020، ص1.

3- صندوق النقد الدولي https://www.imf.org/en/Countries/YEM تقدير نمو الناتج

4- البنك الدولي في اليمن، البنك الدولي، 20 أكتوبر 2020 https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview

5–تقرير الفقر البوابة العربية للتنمية
https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/indicator/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-82%

6- تقرير المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات https://2u.pw/1kSbG

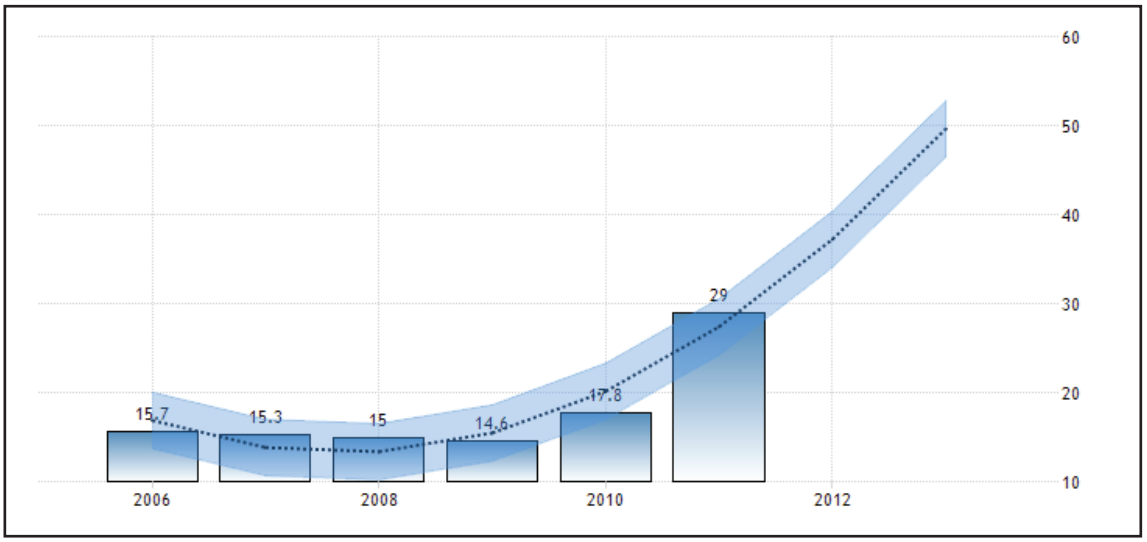

توقعات معدل البطالة	فعلي	Q2/16	Q3/16	Q4/16	Q1/17	2020	وحدة في المئة
	29	38	38	38	38	15,89	

وبحسب تقارير سابقة نشرتها الأمم المتحدة، فإن نسبة البطالة في اليمن بلغت ما يُقارب 60 % من النسبة الكلية للقوى العاملة، وقد ارتفعت هذه النسبة نتيجة تسريح غالبية العمال في القطاع الخاص وإغلاق كثير من المرافق الاقتصادية بعد ظروف الحرب الكارثية التي يشهدها البلد منذ أكثر من سنتين ونصف، تبدو هذه النسبة مرتفعة جداً، ومع ذلك فهي لا تُوصَّف بدقة مستوى البطالة المتعدد في اليمن.[1]

مؤشر التنمية البشرية

بحسب تقرير برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة « يأتي اليمن في المرتبة 177 من أصل 189 في مؤشر التنمية البشرية 2019.[2]

3 - التضخم

اسعار المستهلك (التضخم) لعام 2020 التغير (26.4) % .[3] بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي وهناك تفاوت لمستوى التضخم يختلف باختلاف المناطق وذلك لاختلاف أسعار الصرف والتكاليف الأخرى .

1- أمين اليافعي، الحاجة إلى إعادة تحديد مفهوم البطالة في اليمن، موقع منصتي، 24أغسطس 2017.
https://manasati30.com/society/2350/

2 - تقرير برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة المنشور https://ar.wfp.org/countries/yemen-ar

3 - المرجع السابق

2 - تأثيرا جائحة كورونا «كوفيد «19 والاقتصادي اليمني 2020م

أعلنت الأمم المتحدة اول إصابة بجائحة فيروس كورونا في اليمن 10إبريل 2020 [1]، ومن بعدها القت تداعيات تفشي الفيروس بظلالها على الاقتصاد اليمني، حيث اثرت بصورة سلبية ومباشرة عليه والذي يعاني الانهيار جراء الحرب الدائرة في اليمن منذ 2014، وقد ضاعفت من التحديات الاقتصادية، وتجلت بصورة واضحة في الازمة الخانقة[2] في عدد من الأصعدة نوجزها:

الأول: الصحي

تسبب تزامن الحرب وانتشار جائحة كورونا في انهيار البنية التحتية الصحية، إذ كانت اليمن تعاني من منظومة صحية منهارة مما صعّب عليها التصدي للجائحة -وفقا للأمم المتحدة- كان يوجد باليمن حوالي 3500 منشأة طبية أصبح نصفها فقط هو ما يعمل بشكل كامل بعد أن تم تدمير البقية، مما أدى إلى عجز شديد في أماكن استقبال المرضى وعلاجهم، حيث برزت الأزمة الصحة[3] في الملامح التالية:

- عدم وجود إحصائية بعدد المصابين نظرا للانقسام الحاصل في البلد فحكومة الحوثيين لم تعلن عدد محدد «إحصائية» للإصابات في مناطق سيطرتها.
- عدم توفير الإمكانيات الصحية لفحص الفيروس في البدايات الأولى ومحدودية عددها لاحقا، حيث حدثت من تاريخ 1/-4 2020/6/30 ارتفاع ملحوظا في حالات الوفيات في عموم مناطق اليمن ولغياب الإمكانيات الطبية للفحص لم يتم معرفة أسباب الوفيات تلك وتشبه أعراضها وباء فيروس كورونا، وقد بلغت الوفيات في أسبوع واحد 380 حالة وفاة.[4]

الثاني: الاقتصادي

على مستوى المالية العامة للدولة عانت الموارد العامة للدولة نقص في الموارد، نتيجة تراجع أسعار النفط العالمي بنسبة تفوق 55 % خلال الفترة فبراير-يونيو 2020 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، وصل سعر البرميل 25 دولار كمتوسط سعر للفترة فبراير -يونيو 2020، أدى هذا الانخفاض بظلاله على العجز في الايرادات الحكومية التي كانت تخطط لتصدير 30 مليون برميل خلال العام 2020 وأثر بصورة سلبية على ميزان المدفوعات [5].

الثالث: النقدي

يعتمد اليمن بشكل رئيسي نتيجة ضعف تصدير النفط، على ثلاثة مصادر خارجية لتأمين تدفقات العملات الأجنبية وتحفيز النشاط الاقتصادي: المساعدات الإنسانية الأجنبية، والدعم المالي السعودي

1- اخبار الأمم المتحدة، 10ابريل 2020. https://news.un.org/ar/story/2020/04/1053032

2- الهيئة العالمية للإغاثة والتنمية، 6يوليو 2020. https://onsur.org/ar/blog/p/21

3- اليمن بين سندان الحرب ومطرقة كورونا، 6يوليو 2020. https://onsur.org/ar/blog/p/21

4- فيروس كورونا: اليمن يسجل «زيادة كبيرة» في عدد الوفيات بأعراض تشبه الوباء، BBC، 15مايو 2020. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-52671502

5 - مؤشرات الاقتصاد اليمني، تداعيات كورونا على الاقتصاد اليمني، مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، ص5و6

المقدم إلى الحكومة اليمنية، والاكثر أهمية هو التحويلات المالية من المغتربين اليمنيين الذين يعمل معظمهم في السعودية، وكان لانتشار جائحة كورونا تأثير سلبي أدى إلى انخفاض في المصادر الثلاثة للعملات الأجنبية بشكل كبير عام 2020، وانعكست تلك التداعيات في المؤشرات كالتالي:

- انخفاض تحويلات المغتربين بالعملة الصعبة، بداية بسبب تأثير القوانين الجديدة الخاصة بالعمالة في السعودية، ولحق بذلك تأثير انتشار فيروس كوفيد19- وانعكاساته على اقتصادات دول المنطقة التي يتواجد فيها المغتربين اليمنيين، حيث تسهم حوالاتهم في إعالة شريحة كبيرة من اليمنيين، وفي ضخّ قدرٍ مهم من السيولة النقدية في السوق المحلية، ويقدر عدد المغتربين بـ12 مليون عامل 85 % منهم في دولٍ الخليج [1]، ووصلت نسبة التراجع بحسب بعض التقديرات إلى 60–70 % .[2]
- تراجع التحويلات الخارجية الأخرى (المساعدات)

الرابع: المخزون السلعي والاضطرابات في سلاسل التوريد

حيث ان المخزون السلعي والتمويني انخفض الكميات المفرغة في ميناء الحديدة والصليف بنحو71000 طن مقارنة بشهر 12/ 2019 فيما المشتقات النفطية انخفضت بمقدار 54000 طن.[3]

1 - اليمن بين سندان الحرب ومطرقة كورنا اقتصاد هش بمواجهة محن متصاعدة، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجي، وحدة الدراسات الاقتصادية وحدة صنعاء أكتوبر 2020 إعادة تصور اقتصاد اليمن، ص10

2 - مؤشرات الاقتصاد اليمني تداعيات كورونا على الاقتصاد اليمني، مرجع سابق ص 5و6

3 - مؤشرات الاقتصاد اليمني، المرجع السابق، ص 5و6.

المحور الثاني: التحليل والتفسير للتطورات والتوقعات المستقبلية

أولا: تحليل الأسباب وتفسير الظواهر الاقتصادية لليمن 2020م

تزايدت مؤخراً مؤشرات تفاقُم أزمة الاقتصاد اليمني مُنذِرةً باقترابه من حافة الانهيار الكُّلي، ما قد يُخلِّف تداعيات هائلة ومأساوية على حياة الغالبية العظمى من اليمنيين الذين يُعانون أصلاً من ظروف معيشية صعبة منذ عدة سنوات، كما تعاني اليمن من العديد من الاختلالات الهيكلية المتراكمة منذ ما قبل الصراع الحالي والتي تؤثر في استقرار العملة والاقتصاد بشكل عام، مثل الدين المحلي المرتفع، والهيكل الاقتصادي الريعي الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، ومعدلات التضخم المرتفعة، وجاءت الحرب القائمة لتزيد من حدة هذه الاختلالات وتضيف عوامل إضافية ازدادت تعقيداً مع مرور سنوات الحرب، ويمكن أن تشكل بعضها مؤشرات للمستقبل في حال استمر الانقسام السياسي خلال العام القادم 2020، ويمكن تلخيص أهم أسباب التدهور والاختلالات في أداء المالية العامة وفي تدني أسعار الصرف واستمرار انكماش النمو وتنامي معدلات البطالة واستمرار الاختلالات الاقتصادية الحالية في النقاط التالية:

النقطة الأولى: تحليل وضع المالية العامة لسنة 2020م

العجز في الموازنة العامة للدولة لسنة 2020 سواء في صنعاء او في عدن وذلك لان الموارد في وضعها المنقسم لا تغطي متطلبات الانفاق العام وقد سبق تناول مظاهر ذلك الانقسام، حتى وان لم يتم الإعلان عن الموازنة العامة في المنطقتين، وذلك ناتج عن الأسباب التالية:

1 - محدودية إيرادات الحكومة مقابل ارتفاع متواصل في نفقاتها.

2 - تراجع عائدات تصدير النفط الخام بفعل انخفاض متوسط أسعاره عالمياً إلى نحو 40 دولاراً للبرميل بعد أن كان عند 60 دولاراً للبرميل في السنة الماضية.

3 - توقف تصدير الغاز

4 - انقسام المالية العامة ما بين صنعاء وعدن، عدم توحيد الوعاء المالي في مناطق سيطرة الشرعية، وسيطرة جماعة الحوثي، على موارد مالية كبيرة وعدم توريد السلطات المحلية في بعض المحافظات الإيرادات السيادية المركزية والمحلية إلى حساب الحكومة العام -البنك المركزي اليمني في عدن أو فروعه في المحافظات-، والاحتفاظ بها في حسابات خاصة تتصرف بها السلطات المحلية خارج سيطرة البنك المركزي اليمني.

النقطة الثانية: تحليل حال السياسات النقدية والاستقرار النقدي 2020م

تعد سنة 2020م كمحصلة لسوء أداء السنوات السابقة واستمرار حالة الانقسام وتأثيراته وتراجع أسعار صرف الريال اليمني امام العملات الأجنبية وذلك ناتج عن الأسباب التالية:

1 - انخفاض رصيد الأصول الخارجية من العملات الأجنبية للبنك المركزي اليمني وذلك ناتج عن:

أ- نهب جماعة الحوثي للأرصدة الموجودة عند انقلابها وسطوتها على البنك المركزي اليمني 21 سبتمبر 2020.

ب - انخفاض تصدير النفط وتوقف تصدير الغاز

ج - انخفاض رصيد الأصول الخارجية للبنك المركزي، واستنفاد الوديعة السعودية في البنك المركزي في عدن

د. تقلص تحويلات المغتربين «العملة الصعبة».

2 - عدم التنسيق بين السياسية المالية للحكومة اليمنية والسياسة النقدية للبنك المركزي اليمني، في ظل تضخم عجز الموازنة/النفقات الحكومية وتغطيته بالسحب على المكشوف من البنك المركزي عن طريق طباعة وإصدار العملة دون غطاء وطباعة الحكومة قرابة 300 مليار ريال يمني (ما يعادل 400 مليون دولار تقريباً). ويصل مجموع الطبعات الجديدة التي أصدرتها الحكومة منذ العام 2018 إلى تريليونين ريال، وهي تعتبر زيادة كبيرةً جداً في الكتلة النقدية المتداولة، خصوصاً أنها ترافقت مع تراجع كبير في حجم احتياطيات البنك المركزي اليمني من العملات الصعبة.

3 - انقسام السياسة النقدية بين صنعاء وعدن والاستخدام السياسي للتغيرات في سعر الصرف (مثل منع تداول الطبعة الجديدة من العملة من قبل سلطات الأمر الواقع في صنعاء، والخلافات حول آليات تغطية الاعتمادات المستندية من الوديعة السعودية...إلخ)، بالإضافة إلى انعكاسات الأوضاع الأمنية والسياسية على عمل البنك المركزي (مثل السطو المسلح على شحنات خاصة بالبنك المركزي في عدن والمكلا).

4 - ضعف التدخلات النقدية الفعالة من قبل البنك المركزي في عدن.

5 - العوامل النفسية والسلوكية المؤثرة في جانب الطلب.

6 - قطع أغلبية البنوك المراسلة لعلاقتها مع العديد من البنوك اليمنية نظراً لحالة الحرب الجارية في البلاد ووضع البنك المركزي وضعف قدرات بعض البنوك وهذا يمثل تحديا يواجه القطاع المصرفي اليمني[1]

ثانيا: التوقعات المحتملة لاقتصاد اليمن في 2021

ترتبط التوقعات المحتملة للعام 2021م، بالتطورات السياسية والعسكرية ودور الحكومة والمجتمع الدولي، وفيما تشير المؤشرات إلى أن الانقسام سيبقى السمة الأساسية الملازمة لحال المالية العامة والعجز هو المتوقع، اذ يَستَبعِد العديد من الخبراء إمكانية زيادة إيرادات الحكومة بشكل كبير أو حتى تحسُّنها بصورة نسبية على المدى القريب، وعلى نحوٍ يُمكِّن من تغطية العجز القائم[2].

بالنظر إلى المؤشرات والمعطيات الاقتصادية والسياسية السابقة، يمكن القول إن الاقتصاد أمام مفترق

1- تدهور سعر الصرف في اليمن، مركز إعادة تصور اقتصاد اليمن، تقرير رقم1 شهر يوليو، 7 يوليو 2020.
RYE__Flash__Report__No1__Ar.pdf/07/https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2020

2- تفاقُم أزمة الاقتصاد اليمني: المؤشِّرات والتداعيات، مركز الإمارات للسياسات، 12 أغسطس 2020. https://2u.pw/yOpJW

طرق، إما بداية تحسنه في حال التوافق السياسي وتلقي دعم خارجي سياسي ومالي ضروري، لكي ينجح اتفاق سلام دائم في اليمن، ويفرض الوضع الإنساني، على الجهات الفاعلة المحلية التي تقود مبادرة السلام للعمل بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لإنهاء الحرب بطريقة أكثر ديمومة.[1] أما في حال استمر الصراع وتخلى المجتمع الدولي عن دوره فيتوقع أزمة اقتصادية أشد عُمقاً وإيلاماً، وربما تدفع تداعياتها الكارثية اقتصاد البلاد إلى حافة الانهيار التام، ويُمكن إيجاز أبرز التداعيات المحتملة[2]:

- في حال فشل تنفيذ اتفاق الرياض واستمر الصراع، يتوقع أن يكسر سعر الصرف سقف الـ 1000 ريال مقابل الدولار الأمريكي الواحد؛ أي أن العملة الوطنية ستفقد 365 % من قيمتها منذ بداية الحرب قبل خمس سنوات (عندما كان الدولار الواحد يساوي 215 ريالاً يمنياً تقريباً).
- ارتفاع مستوى التضخم فسيؤدي تراجع سعر صرف الريال إلى ارتفاع كبير في أسعار غالبية السلع.
- ستُفاقِم التداعيات من حِدّة الأزمة الإنسانية، والتي جعلت 75 % من السكان تحت خط الفقر بحسب تقديرات الأمم المتحدة، وأدّت إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف تقريباً[3].

الأوضاع الإنسانية في اليمن

يعد اليمن أسوأ أزمة إنسانية في العالم، إذ ما يقرب من 80 % من السكان –أكثر من 24 مليون شخص– يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية والحماية. وقد أظهرت أحدث التقارير لليونيسف والشركاء أن طفلا واحدا من بين كل خمسة دون سن الخامسة في أنحاء مختلفة في اليمن يعاني من سوء تغذية حاد، حيث يحتاج ما يزيد عن 12 مليون طفل إلى المساعدة الإنسانية، أي 4 من كل 5 أطفال. وترى منظمة اليونيسف، أن اليمن من بين أسوأ البلاد التي يمكن للطفل أن يولد فيها.

يعاني الأطفال أيضا من سوء التغذية في الوقت الذي لا تزال الأمراض التي يمكن الوقاية منها تفتك بالكثير منهم. هناك أكثر من 9.5 مليون طفل ممن يفتقرون إلى الوصول لمصدر آمن للمياه أو لخدمات الصرف الصحي الملائمة[4].

ووفقاً للأمين العام للأمم المتحدة، فقد اضطر نحو 80 ألف شخص لترك منازلهم في النصف الأول لعام 2020، مما رفع عدد النازحين إلى نحو 4 ملايين شخص. وتواصل الكوليرا تهديد حياة الناس مع إصابة 110 ألف شخص بالمرض هذه السن. وتزيد الفيضانات الأخيرة من خطر الإصابة بحمى الضنك والملاريا[5].

1- محمد الرجوي، نهج جديد لسلام شامل ودائم في اليمن، نون بوست، 26 أكتوبر 2020.
https://www.noonpost.com/content/38711

2- تفاقُم أزمة الاقتصاد اليمني: المؤشِّرات والتداعيات، المرجع السابق.

3- المرجع السابق.
https://epc.ae/ar/topic/the-worsening-economic-crisis-in-yemen-indications-and-repercussions

4- حوار (كمال الوزيزة، المسؤول الإعلامي لليونسف): الأمم المتحدة تدعو إلى دعم أطفال اليمن لإنقاذهم من الأوضاع المأساوية والعواقب طويلة الأمد، موقع اخبار الأمم المتحدة، 28 أكتوبر 2020. https://news.un.org/ar/story/2020/10/1064662

5- اخبار الأمم المتحدة، اليمن: تعهدات بتقديم 1,35 مليار دولار لمساعدة 80٪ من الشعب اليمني والأمين العام يجدد دعوته إلى وقف إطلاق النار، 2 يونيو 2020. https://news.un.org/ar/story/2020/06/1055882

وفي 2 يونيو 2020، تعهد الدول المانحة في أول مؤتمر «افتراضي» للمانحين من أجل اليمن، بتقديم 1.35 مليار دولار، لا تزال الاحتياجات كبيرة، إذ تطالب المنظمات الإنسانية بنحو 2.41 مليار دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية في الدولة التي يحتاج فيها 80 % من سكانها (24 مليون يمني) لشكل ما من أشكال المساعدة.[1]

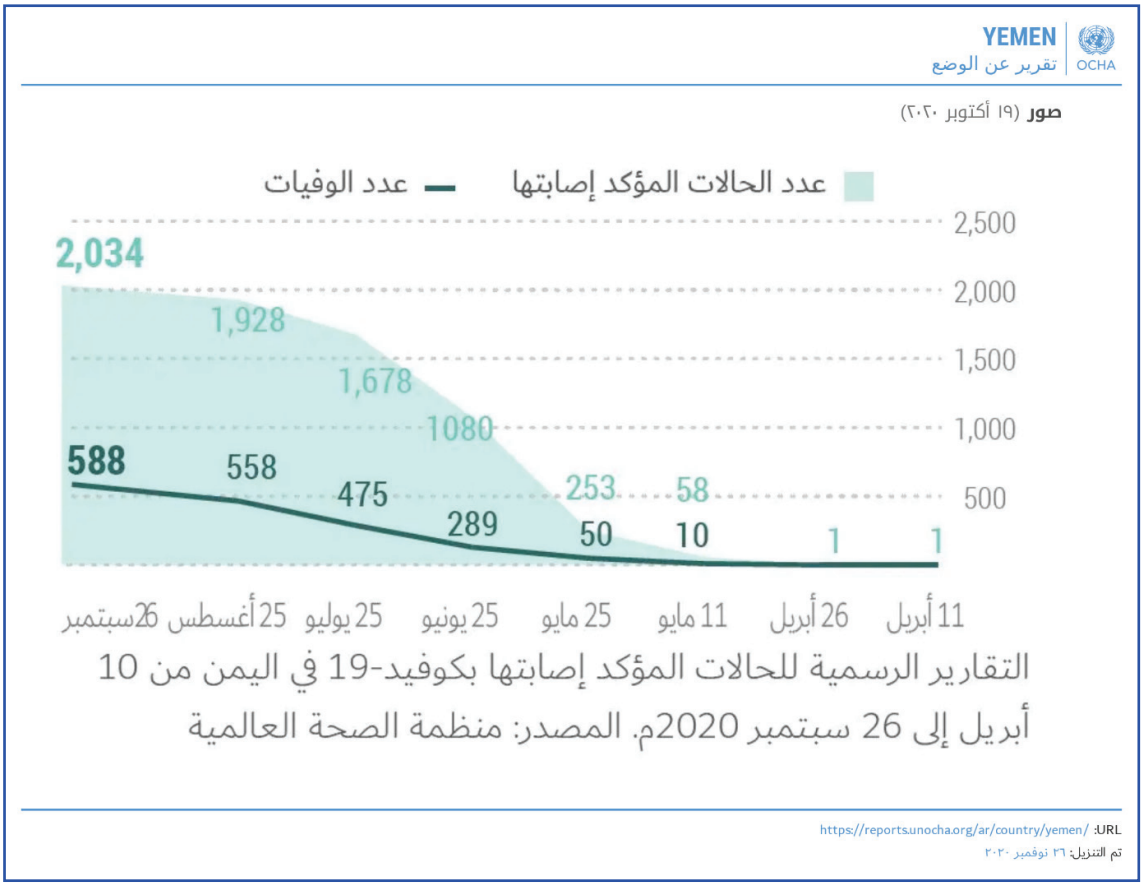

شبه الفساد المرافقة لعمل المنظمات الإنسانية

واجهت المنظمات الدولية العاملة في اليمن العديد من التحديات المتعلقة بقدرتها على توصيل المساعدات للمستفيدين، نتيجة التضييق على عملها والسطو على بعض المساعدات من قبل جماعة الحوثي وتحويلها إلى مجهود حربي لميليشياتها، وكذلك تلف بعض المواد الغذائية، إضافة إلى مطالب المبادرات الشبابية والمجتمعة للمنظمات الكشف عن بنود مصاريف المساعدات المالية والمادية التي تلقتها، ووصلت إلى اتهام القائمين عليها بالفساد وتواطؤهم مع جماعة الحوثي. ودعا أعضاء مجلس الأمن إلى الوقف الفوري لجميع أعمال تخويف العاملين في المجال الإنساني، ووقف عرقلة وتحويل المساعدة الإنسانية عن مسارها، وإبرام اتفاقات حول المشاريع الإنسانية وتنفيذها السريع دون مزيد من التأخير، وتيسير الوصول الآمن ودون عوائق للعاملين في المجال الإنساني وتدفق الإمدادات الإنسانية، ولا سيما في شمال اليمن.[2]

1- اليمن: تعهدات بتقديم 1,35 مليار دولار لمساعدة 80% من الشعب اليمني والأمين العام يجدد دعوته إلى وقف إطلاق، المرجع السابق.
https://news.un.org/ar/story/2020/06/1055882

2- المصدر السابق، https://news.un.org/ar/story/2020/10/1064082

وقد انعكس اقتصاد الحرب في بروز فئة اقتصادية جديدة محسوبة على جماعة الحوثي، وتسببت في صراعات بين اجنحة الجماعة، في مؤشر على حجم الفساد والصراع داخل الجماعة التي قررت إيقاف ثمانية من مسؤوليها عن العمل، ومنعهم من السفر بتهم فساد، أبرزهم نبيل الوزير، والذي تم إقصاؤه من وزارة المياه والبيئة، في الحكومة غير المعترف بها. وقال القرار الصادر من هيئة مكافحة الفساد (الحوثية) إن وزير المياه نبيل الوزير متهم بوقائع فساد ارتكبت أثناء تنفيذ مشاريع ممولة من المنظمات الدولية بوزارة المياه والبيئة، وإعاقة التحقيق في تلك الوقائع.

وشمل القرار 7آخرين وهم (مروان عبده علي الحرازي، مدير وحدة طوارئ المياه والإصحاح البيئة، وعبد الرقيب عبدالرحمن الشرماني، مدير وحدة مشاريع المياه والصرف الصحي بالمدن الحضرية، وإسماعيل حسين الأشول، مدير وحدة التنسيق والتنمية، وطلال سيف القدسي المنسق الوطني، وشهاب ناصر الحيدري، رئيس هيئة مياه الريف، وعبد الملك حسن الغزالي، رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة، وهادي علي قريعة رئيس الهيئة العامة للموارد المائية)[1].

التعليمي والثقافي

خلال سنوات الحرب، تضاعفت في اليمن مشكلة التعليم وتعقدت لتعدد مظاهرها واسبابها وفداحة نتائجها، فكثير من المنشآت التعليمية تضررت من الحرب، وتوقف صرف رواتب المدرسين وانعدم الكتاب المدرسي «الرسمي»، مما دفع بعض السلطات والمجتمعات المحلية، لطباعته على نفقتها وتوفير بعض مرتبات المدرسين. وقد ضاعفت الحرب من ظاهرة تسرب الطلاب وتحشيد بعضهم لجبهات القتال.

وتُعد ظاهرة التسرب من المدارس مشكلة عالمية يتفاوت حجمها ومداها بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المحيطة بالبلدان. واليمن كغيرها من دول العالم تعاني من هذه الظاهرة منذ سنوات عديدة. ولعل السنوات الست الأخيرة التي صاحبت اندلاع الحرب في اليمن منذ 2014 – 2020 شهدت تسرباً كبيراً للطلبة من المدراس، وذلك بدوره انعكس سلباً على حياة الطلبة أنفسهم وأسرهم ومجتمعهم، وسينعكس على مستقبل اليمن وأجياله ويؤدي بالضرورة إلى نتائج وخيمة لا تحمد عقباها.

وتؤكد التقارير الدولية التي رصدت تطورات العملية التعليمية في اليمن بشكل عام، أن قطاع التعليم من أكثر القطاعات المهملة ضمن الأزمة الإنسانية في اليمن[2]. كما يؤكد تقرير التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات (GCPEA) أن استمرار الحرب والصراع أدى إلى زيادة إضعاف نظام التعليم اليمني[3].

1- تمويلات المنظمات في صنعاء «تسيل» لعاب قيادات الجماعة وتطيح بـ 8 رؤوس، العاصمة أونلاين، 15 نوفمبر 2020.
https://alasimahonline.com/reports/11738#.X8kuS9jXJnJ

2- NRC. (2020). NRC's operations in Yemen. FACT SHEET. September. Norwegian Refugee Council.
https://www.nrc.no/resources/fact-sheets/nrc-yemen--fact-sheet/

3- GCPEA. (2020). EDUCATION UNDER ATTACK 2020 COUNTRY PROFILES. Global Coalition to Protect Education from Attack (GCPEA).
https://9ehb82bl65d34vylp1jrlfy5-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/uploads/eua__2020__full.pdf

وتقدر اليونيسف أن مليوني طفل خارج المدرسة و(3.7) مليون آخرين معرضون لخطر التسرب[1]. ومع دخول العالم في موجة فيروس كوفيد 19 مطلع العام 2020، أزداد الوضع سوءاً في نسبة الالتحاق بالتعليم باليمن. وتبرز الاحصائيات الأخيرة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) أن نسبة الأطفال خارج المدرسة لمرحلة ما قبل بفيروس كوفيد 19 بلغت (28 %)[2] وهي نسبة كبيرة جدا، ومع توقع استمرارية المشكلة، تعني أن واحد من ثلاثة من الطلاب على الأقل لا يتلقى التعليم في المدارس والكثير منهم ليس لديهم بدائل.

علاوة على ذلك، تناول تقرير (Save the Children) مؤشر الضعف لأثنا عشر دولة من بينها اليمن التي تعد أكثر عرضة للمخاطر بسبب حالات الانقطاع المتزايد والمستمر عن المدرسة.

جدول مؤشر الضعف في اليمن بسبب حالات الانقطاع عن الدراسة[3]

البلد	معدل خارج المدرسة (على المستوى الوطني)	معدل خارج المدرسة (الأكثر فقراً)	معدل خارج المدرسة (الأكثر غنى)	معدل ترك المدرسة (الأولاد)	معدل ترك المدرسة (الفتيات)	مؤشر الضعف	درجة المخاطر
اليمن	%27.5	%48.67	%11.37	%19.98	%35.08	0.59	مخاطر عالية جدا

يوضح الجدول درجة المخاطر جراء التسرب المدرسي في اليمن عالية جداً، حيث إن نسبة تسرب التلاميذ أكثر من الربع (27.5 %)، وذلك يعني أن التلاميذ المتسربين سيكون عرضة للاستغلال والاستخدام غير المشروع. فعلى سبيل المثال، وجد فريق الخبراء التابع لمجلس حقوق الإنسان، أن الحوثيين قاموا بتجنيد الصبيان والفتيات منذ مايو 2015 حتى يونيو 2020، حيث قام المشرفون الحوثيون ومسؤولو وزارة التعليم ومتطوعون من الكادر التعليمي باستخدام التعليم والتلاعب به بطريقة استراتيجية وشاملة كجزء من جهود تجنيد الأطفال في أربع وثلاثين مدرسة في ست محافظات تقع تحت سيطرتهم وهي: (عمران وذمار وريمة وصعدة وصنعاء وتعز)[4].

ولا تزال بعض أطراف النزاع تحرم الأطفال من حقهم الأساسي في التعليم إثر الاستخدام العسكري للمدارس[5]. حيث تشير آخر التقديرات أن واحدة من كل خمس مدارس متوقفة عن العمل بسبب الحرب[6]. وأن (2500) مدرسة غير مستخدمة بسبب تدميرها أو إغلاقها أو احتلالها من قبل النازحين

1- 28 Too Many. (2020). FGM in Yemen: Short Report. September. 28 Too Many. https://www.28toomany.org/static/media/uploads/Country%20Research%20and%20Resources/Yemen/yemen__short__report__v1__(september__2020).pdf

2- USAID. (2020). Education Data Snapshot: Yemen Conflict. The United States Agency for International Development (USAID). https://www.eccnetwork.net/sites/default/files/media/file/Yemen%20Education%20Data%20Snapshot.pdf

3- Save the Children. (2020). SAVE OUR EDUCATION. London. UK. https://www.savethechildren.net/save-our-education-report/

4 - مجلس حقوق الإنسان (2020). حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ أيلول/سبتمبر 2014، التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان والأمين العام، الدورة الخامسة والأربعون، 14 أيلول/سبتمبر – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

5- مجلس حقوق الإنسان، 2020، 84

6- 28 Too Many. (2020). FGM in Yemen: Short Report. September. 28 Too Many.

أو القوات[1]. ومن أسباب تدهور المنظومة التعليمية، الأضرار التي لحقت بالمدارس ونقص الموارد المالية اللازمة لتشغيل تلك المدارس[2].

تغيير المناهج وتوظيفها طائفياً

استغلت جماعة الحوثي تفردها بالسيطرة على العاصمة اليمنية «صنعاء»، والمحافظات المجاورة، فعمدت إلى تغيير المناهج المدرسية مجسدة فيها توجهاتها السياسية والطائفية ومعرضة بالمختلفين معها، كما الغت اقسام دراسية في الجامعات اليمنية وفتحت أخرى

ومن جهة أخرى استمرت جماعة الحوثي في تنظيم الفعاليات الثقافية المفتوحة والمغلقة لتعبئة المواطنين بإدلوجيتها، مستغلة المناسبات الدينية كالمولد النبوي للرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وغيرها، في نشر شعاراتها وثقافتها الطائفية حتى في المناطق الشافعية، وعملت على توظيف تلك الفعاليات لصالح زعيمها «عبدالملك الحوثي» وترديد قسم الولاية له، كما الزمت الموظفين بحضور جلسات توعية بأدبيات الجماعة يوم من كل أسبوع، ويؤخذ بعضهم لدورات مغلقة مطولة. وهذه الأساليب والأدوات التي مكنت الجماعة من بناء هيكلها وزيادة قاعدتها التي لا تزال تتشكل، وتجند وتحشد آخرين في المؤسسات والجبهات العسكرية.

استشراف اليمن 2021

تفاؤل مستمر بالسلام رغم الانتكاسات

تتأثر اليمن بحالة الاقليم المضطرب، ولا تزال بيئة الصراعات في اليمن متحركة وموازين القوى فيها غير ثابتة والفصائل المسلحة وحواملها السياسية أيضا في عملية التشكل، وخاصة (جماعة الحوثي والمجلس الانتقالي الجنوبي)، وتنطبق كذلك حالة إعادة التشكل على الأحزاب والقوى الاجتماعية والعسكرية التي تعرضت لضربات قوية خلال فترة الصراعات.

كما أن التواجد العسكري لدول التحالف غير ثابت ولَم يتعرض لاختبار امكانية صموده في حالة اندلاع مقاومة له في مناطق تواجده، وقد تُسبب تطورات في الإقليم إلى انسحاب القوات نتيجة ظروف اقتصادية أو أمنية أو حتى تغير في قناعات قياداتها.

يمكن استشراف مستقبل الصراعات في اليمن خلال العام القادم (2021)، وفقا لمحددات نعتقد بتأثيرها على توجهات وأداء وخيارات الأطراف المحلية والإقليمية؛ كخلاصات محصلة تفسيرية لسنوات الصراعات الماضية.

1- UNDP. (2019). ASSESSING THE IMPACT OF WAR on Development in Yemen. United Nations Development Programme (UNDP).
https://yemen.un.org/sites/default/files/201909-/Assessing%20the%20Impact%20of%20War%20on%20Development%20in%20Yemen.pdf

2- 25 اليونيسف (2020). تقرير الوضع الإنساني، المكتب القطري – اليمن، اليونيسف.

المحددات الحاكمة

طبيعة الصراعات الجارية في اليمن

تعدد القوى المتصارعة على الأرض وتناقض تحالفاتها، وغياب قدرة أي منها على الحسم العسكري وفرض السيطرة على الأرض، مع وجود استراتيجيات للقوى الاقليمية والدولية، تعمل بعضها على استغلال ضعف الحكومة اليمنية لتمرير اجندتها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في اليمن.

الأزمة الإنسانية وفداحة الاضرار التي سببتها الحرب

تسببت الحرب بمعاناة أكثر من 20 مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي من بينهم نحو 10 ملايين شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي الشديد. ويحتاج 24.3 مليون للمساعدة من اجمالي عدد السكان 30.5 مليون، وفقا لبرنامج الأغذية العالمي.[1]

طول فترة الحرب وغياب أفق لحسمها عسكريًا

يرى الكثير من المجتمع الدولي منظمات ودول، بأن الخيار العسكري لتسوية الصراع في اليمن قد أخذ فرصته ولَم يعد بالإمكان حسمه عسكريا، ويتوقع أن تدفع إدارة الرئيس الامريكي جو بايدن ومعه البريطانيين وحتى بعض دول التحالف باتجاه الحل السياسي، مع استمرار المقاربة الأمنية للإدارة الامريكية تجاه اليمن، ومن نافذة علاقتها بالسعودية، وملف الأزمة الخليجية ورؤيتها للتفاهم مع إيران.

السيناريوهات

وفقًا للمحددات السابق ذكرها، تبدو سيناريوهات مستقبل الصراعات في اليمن خلال العام القادم وما يليه، نتيجة لتعدد الأطراف المحلية والإقليمية الفاعلة، ومدى اقتراب سلوكها العسكري والسياسي أو ابتعاده من الأهداف العامة المعلنة ومصالحها الحقيقية؛ متمثلة في ثلاثة سيناريوهات رئيسية.

السيناريو الأول: استمرار الحرب وغياب السلام الكامل

يتوقع السيناريو أن تستمر الحروب بين الأطراف المحلية والاقليمية المنخرطة بالصراعات في اليمن، حتى وإن وقعت اتفاقات لوقفها، فإنها سرعان ما تنهار «الاتفاقات» وتعاود الأطراف الاحتراب.

يعزز هذا السيناريو تعقيدات الصراعات في اليمن، وغياب مبادرة سياسية ترتضيها مختلف الأطراف، محاولة المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصال، واستمرار هجمات جماعة الحوثي لتوسعة سيطرتها وفرض أمر واقع، ومحاولة تطبيقها نموذج ولاية الفقية «الإيراني» (قائد الثورة)، وتوقع غياب الضغوط الدولية على الأطراف المتصارعة التي يمكن أن تجبرها على التسوية وإنجاحها.

يضعف هذا السيناريو تضرر أطراف الصراعات، وتوقع تغير في استراتيجيات القوى المحلية

1- عمليات برنامج الأغذية العالمي لحالات الطوارئ في اليمن تساعد المتضررين جراء الصراع. لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على صفحة حالة الطوارئ في اليمن، الأمم المتحدة برنامج الأغذية العالمي. https://ar.wfp.org/countries/yemen-ar

والإقليمية، وحدوث تنعكس تداعياتها على قدرات وموازين بعض الأطراف المحلية وحلفاءها الاقليميين، تدفع تلك الاحداث الاطراف اليمنية لعقد هدنة أو التواصل لاتفاق عام.

السيناريو الثاني: وقف الحرب والتوصل لاتفاق سياسي

يفترض هذا السيناريو توقف الحرب ابتداء أو بالتزامن مع إعلان التوصل لتسوية سياسية، أولا بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي من خلال تنفيذ اتفاق الرياض وآليات تسريعه، وثانيًا تنظم جماعة الحوثي وبقية الأطراف إلى اتفاق شامل، أو متدرج وفق مراحل تكلل بتسوية سياسية للصراعات.

يعزز هذا السيناريو طول فترة الحرب وعدم القدرة أو الرغبة -التحالف العربي- بحسم الصراع عسكريًا، ونتيجة للضغوط الدولية المتوقع زيادتها مع تولي الرئيس الامريكي المنتخب «جو بايدن» السلطة مطلع العام القادم 2021، والتداعيات المأساوية للأضرار الإنسانية، وكذلك تكلفة الحرب الاقتصادية وانشغال الدول في ملفات داخلية وبينية، تدفعها لتجميد خسائرها في اليمن إضافة إلى تجارب اليمنيين السابقة في الاتفاقيات وتسوية الخلافات ولو ترحيلها.

يضعف هذا السيناريو اتساع فجوة الخلافات بين الأطراف المحلية، مما يجعله اتفاقًا إن تم مؤقتًا وربما شكليًا دون أن تقدم الأطراف الاستحقاقات المفترضة، وضعف القيادة التي يمكن أن تقود التسوية إلى سلام دائم، واستمرار رغبة الدول الاقليمية بالتدخل بالشأن اليمني وحتى تصفية حساباتها فيه.

السيناريو الثالث: توقف التدخل العسكري المباشر للتحالف واستمرار الصراعات المحلية

يتوقع هذا السيناريو الذي يجمع بين سابقيه (السيناريوهين1،2) أن يتوقف التدخل العسكري المباشر للتحالف، نتيجة للضغوط الدولية التي تمارس عليه، إضافة للتحديات الداخلية التي تواجهها دوله، على أن تستمر الصراعات المحلية وتدخل الدول الإقليمية في دعم الأطراف المحلية، حتى وإن وقعت اتفاقيات فيما بينها وبرعاية دولية.

يعزز هذا السيناريو عدم حصول انكسار عسكري للفصائل المسلحة (جماعة الحوثي والمجلس الانتقالي الجنوبي) يجعلها تبحث عن التسوية والتنازل عن المكتسبات التي حققتها على حساب الدولة اليمنية، والأهم عدم وصول الاطراف اليمنية إلى قناعة بضرورة تسوية الصراعات والتعايش السلمي فيما بينها، ومن جهة أخرى فإن هذا السيناريو يبدوا منسجمًا مع رغبات الدول الاقليمية في استمرار استغلال ضعف الدولة اليمنية في تنفيذ اجندتها ومطامعها بمقومات اليمن الجيوسياسية والاقتصادية..

العراق..

بين حكومة انتقالية وتحديات مستعصية

إعداد:

مركز أفكار المستقبل للدراسات والتدريب والإستشارات

العراق.. بين حكومة انتقالية وتحديات مستعصية

المقدمة:

دخل العراق العام 2020 وهو يواجه تحديات حقيقية تتمثل باتساع رقعة الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في تشرين الاول من العام 2019 نتيجة فشل الأداء السياسي لحكومة السيد عادل عبد المهدي وتراكم المشكلات السياسية والاقتصادية والامنية، الى جانب زيادة تأثير المتغيرات الخارجية سواء الاقليمية المتمثلة بالدور الايراني او الدولية المتمثلة بالدور الامريكي، وانعكاس ذلك على استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي التي يشهدها العراق منذ العام 2003، وقد أدى تصاعد الانتفاضة الشعبية في العراق الى استقالة حكومة السيد عبد المهدي في مطلع كانون الاول من العام 2019، وبدأ صراع القوى السياسية العراقية في محاولة البحث عن المرشح البديل في ظل تعقد صراعات البيت السياسي الشيعي، وقد كانت الأيام الاولى من العام 2020 موعداً مع متغير كبير في المشهد السياسي العراقي تمثل بإقدام الولايات المتحدة الامريكية على اغتيال قائد فيلق القدس الايراني قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس في بغداد، والتي ادت الى ردود افاعل غاضبة من مختلف القوى السياسية والشعبية الشيعية في العراق وبدت المطالبات بشأن اخراج القوات الامريكية من العراق.

وبعد سلسة مفاوضات مكّثفة اجرتها القوى السياسية الشيعية وفشل المكلّفين السابقين السيد محمد توفيق علاوي والسيد عدنان الزرفي، تم تكليف السيد مصطفى الكاظمي رئيس جهاز المخابرات العراقي بمهمة تشكل الحكومة العراقية الجديدة ونجح في الحصول على ثقة البرلمان العراق مطلع ايار من العام 2020، وقد أعلن عن برنامج وزاري شمل مختلف التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والصحية التي تواجه العراق، بيد ان دراسة وتحليل الاداء السياسي لحكومة الكاظمي في النصف الثاني من العام 2020 تشير الى فشله في تحقيق الاهداف التي أعلن عنها، لا سيما ما يتعلق بمعالجة الازمة الاقتصادية في العراق الى جانب فشل حصر السلاح بيد الدولة بعد تنامي دور القوى المسلّحة غير النظامية، فضلاً عن استمرار تأثيرات انتشار جائحة كورونا في العراق، مما يقدم صورة واضحة عن طبيعة التعقيد الذي يكتنف الواقع السياسي العراقي وارتباطه بالمتغيرات الخارجية الاقليمية والدولية في ظل حالة عدم الاستقرار للتي تشهدها منطقة الشرق الاوسط.

المحور الاول

الواقع السياسي العراقي 2020

دراسة تحليلية في التطورات والتحديات

يعد الواقع السياسي في العراق من أعقد الأوضاع السياسية في العالم بسبب تداخل المؤثرات الداخلية والخارجية عليه وبسبب كثرة الفاعلين السياسيين والمصالح المتضاربة لهؤلاء الفاعلين، حتى اضحى العراق ساحة كبرى لتصفية الحسابات بين اطراف كثيرة داخلية وخارجية لتحقيق مصالحها مما كان له أكبر الأثر في عدم استقرار الساحة السياسية منذ الاحتلال الامريكي عام 2003 وإسقاط الدولة العراقية ومقوماتها على ايدي قوات الاحتلال وتصاعد حالة اللادولة منذ ذلك التاريخ ولحد يومنا هذا الذي اصبح فيه العراق دولة فاشلة في المقاييس الدولية، وهذا ما جعل اسم العراق في المراتب الأولى من النشرات الإخبارية على معظم القنوات الفضائية ووسائل الاعلام الإقليمية والعالمية، حتى اضحت الحالة السياسية في العراق واضحة لكل متابع سياسي على الساحة السياسية العالمية، ومن خلال ما تقدم ان دراسة وتحليل الابعاد والتحديات التي تواجه الواقع السياسي العراقي في العام 2020 تتمثل في ضوء الاتي:

أولاً: ثورة تشرين:

منذ الاحتلال الأمريكي في 2003 شهد العراق مئات التظاهرات والاعتصامات لمختلف الأغراض وكانت اعتصامات المحافظات السنية في عهد نوري المالكي عام 2012 هي الأقوى والأشد ضمن هذه الاعتصامات بسبب القمع الذي تعرضت له هذه المحافظات على ايدي الحكومات المختلفة منذ عام 2003 بسبب التوجهات الطائفية لتلك الحكومات، الا ان تلك الاعتصامات جوبهت بالقمع الشديد واستخدام القوة في انهائها، ونتيجة لسوء الاوضاع السياسية والاقتصادية والمعيشية والفساد المشتري داخل مؤسسات الدولة، انتقلت هذه التظاهرات الى معظم المحافظات العراقية ومن ضمنها محافظات الوسط والجنوب، ودخل المناطق الشيعية على خط التظاهرات مطالبين بالإصلاحات قبل اكثر من ثماني سنوات، الى ان وصلنا الى الانتفاضة الكبرى التي اشتعلت في الأول من تشرين الأول عام 2019 في عهد رئيس الوزراء المستقيل السيد عادل عبد المهدي وذلك بسبب تصاعد حالات الفساد وانعدام الخدمات وارتفاع نسب البطالة وازدياد نسب الفقر وانتشار السلاح المنفلت وفقدان الدولة لسيطرتها عليه و ارتفاع حالات الخطف والاغتيال السياسي الذي طال ناشطين كثيرين بسبب مواقفهم السياسية، حتى غدت ساحة التحرير في وسط بغداد ساحة للشباب المطالب بالإصلاح وقد انتشرت هذه المطالبات الى محافظات الوسط والجنوب و لا سيما في محافظات ذي قار وواسط وبابل وباقي محافظات الفرات الأوسط والجنوب .

كان لتصاعد هذه التظاهرات وتعامل القوات الأمنية والميليشيات معها بالقوة واستشهاد اكثر من 700 متظاهر واصابة اكثر من 30000 بإصابات قسم منها خطيرة، اثرا كبيرا في دفع مرجعية السيد علي

السيستاني الى توجيه رئيس الوزراء عادل عبد المهدي الى تقديم استقالته في 29 تشرين الثاني عام 2019، وجاء في بيان الاستقالة ان رئيس الوزراء يسعى بذلك الى الحيلولة دون انزلاق البلاد الى العنف والفوضى[1]، ولا زالت ثورة تشرين مستمرة منذ الاول من تشرين الأول 2019 ولحد هذه اللحظة ولم تتحقق مطالب المتظاهرين والناشطين بتحقيق الاصلاح المنشود.

ثانياً: اغتيال سيلماني والمهندس:

بتاريخ الثالث من كانون الثاني 2020 و في الساعة الثانية فجرا بتوقيت بغداد قصفت صواريخ امريكية من طائرة مسيرة قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الايراني ومهندس السياسية الايرانية الخارجية في المنطقة قاسم سليماني و ابا مهدي المهندس القائد الحقيقي للحشد الشعبي في العراق بالقرب من مطار بغداد الدولي حيث كان المهندس باستقبال سليماني العائد من سوريا[2].

وقد مثلت عملية الاغتيال ضربة كبيرة لخطط طهران في العراق و المنطقة بأكملها لأن سليماني كان يدير السياسة الايرانية في اربع دول هي: العراق وسوريا ولبنان واليمن مما اشعل فتيل الصراع مع الولايات المتحدة الى أبعد مدى وبدأت لغة التهديدات بين الطرفين ثم أقدمت طهران على قصف قاعدة الأسد الأمريكية في محافظة الأنبار وقواعد عسكرية اخرى في العراق كما بدأت الفصائل الولائية بقصف السفارة الامريكية في بغداد بصواريخ الكاتيوشا ولمرات عديدة، وفي احدى المرات حاولت هذه القوى والفصائل اقتحام السفارة الأمريكية وقد اقتحمت بالفعل جزءا منها وحطمت بعض الأثاث الذي كان موجودا في غرف الاستقبال الخارجية وقامت بأعمال الحرق والتحطيم داخلها، مما دفع الولايات المتحدة لتزويد سفارتها بمنظومة صواريخ باتريوت الدفاعية لحماية سفارتها [3]، كما قامت السفارة الأمريكية مؤخرا وبعد مقتل العالم النووي الإيراني محسن فخري زاده بسحب موظفيها من السفارة والإبقاء على قسم قليل منه خشية قيام ايران بالإيعاز الى ادواتها الامنية والعسكرية في العراق باستهداف المصالح الامريكية.

و كان من ضمن التصعيد الحاصل جراء عملية الاغتيال أن أوعزت ايران للتحالف الشيعي باستصدار قرار لإخراج القوات الأمريكية من العراق في خطوة للثأر لاغتيال سليماني، وفي الخامس من كانون الثاني 2020 صوت البرلمان العراقي على قانون يقضي بإخراج القوات الأمريكية من العراق ومن اللافت أن الحضور في قرار التصويت هذا كانوا من التحالف الشيعي حصرا [4] مما سبب انقساما جديدا في الساحة السياسية العراقية حيث ان السنة والكرد لم يصوتوا على هذا القانون لاعتقادهم بحاجة البلاد الى وجود هذه القوات لأن اخطار وجود داعش والحرب على الإرهاب لم تنته بعد .

ثالثاً: تشكيل حكومة مصطفى الكاظمي:

بعد استقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي في 29 تشرين الثاني 2019 حاول التحالف الشيعي الاتفاق على رئيس وزراء جديد للعراق لكن الخلافات الكبيرة داخل هذا التحالف بين اطرافه المتعددة صعب من عملية الاتفاق على رئيس وزراء جديد، لأن كل الأطراف داخل هذا التحالف كانت تبحث عن

مصالحها الخاصة بالإضافة الى التأثير الإيراني الكبير على اطراف هذا التحالف، فإيران لا تريد رئيس وزراء لا يأتمر بأوامرها كما كان عادل عبد المهدي يفعل حيث اصبحت البلاد في عهده لقمة سائغة بيد الإيرانيين، كما أن القوى الشيعية كذلك لا تقبل إلا برئيس وزراء يحقق مصالحها الذاتية بعيدا عن مصالح العراق ومصالح شعبه .

و بعد استبعاد التحالف الشيعي لمرشحين عدة، تم الاتفاق على ترشيح وزير الاتصالات الأسبق في حكومة المالكي الأولى محمد توفيق علاوي رئيسا للوزراء وذلك لكونه شخصية ضعيفة رأى فيها التحالف الشيعي قدرته على التحكم فيها، كما رأت إيران أنه يمكن ان يحقق مصالحها في العراق ولذلك تم ترشيحه لهذا المنصب إلا انه اصطدم بالأحزاب الشيعية وطلباتها عند محاولته تشكيل الحكومة مما اضطره الى الانسحاب والتخلي عن تكليفه بتشكيل الحكومة .

ومن جديد تم ترشيح محافظ النجف الأسبق والنائب في البرلمان العراقي عدنان الزرفي لهذا المنصب، بيد انه ايضاً اصطدم بالأحزاب الشيعية التي وقفت بوجهه في محاولة تشكيل الحكومة مما اضطره هو كذلك الى التخلي عن التكليف المناط به .

و من خلال دور رئيس الجمهورية برهم صالح تم ترشيح مصطفى الكاظمي رئيسا للوزراء وبعد تردد كبير من قبل التحالف الشيعي والطرف الإيراني تم الوصول الى اتفاق على القبول به كمرشح لرئاسة الوزراء بشروط وضعها الطرفان ولم يلق هذا الترشيح اعتراضا من الجانب الأمريكي على اعتبار ان الكاظمي كانت له علاقات جيدة مع الولايات المتحدة من خلال مؤسسة الذاكرة العراقية التي استولت على ارشيف الدولة العراقية السابقة و ارشيف حزب البعث الذي كان يحكم العراق قبل عام 2003 .

ومصطفى الكاظمي ترك العراق في التسعينيات من القرن الماضي بعد احداث الاضطرابات التي شهدها العراق عام 1991 عقب انسحاب القوات العراقية من الكويت واستقر به الحال مهاجرا في السويد ثم انتقل الى الولايات المتحدة وعمل في الاعلام لفترات متقطعة ولم يكن له حضور متميز في الساحة السياسية العراقية ولكنه عمل مع الكاتب المشهور كنعان مكية في مؤسسة الذاكرة العراقية.

وفي عام 2016 فاجا رئيس الوزراء حيدر العبادي الساحة السياسية بتعيين مصطفى الكاظمي رئيسا لجهاز المخابرات العراقية في خطوة اثارت استغرابا واسعا في الاوساط السياسة العراقية، لكن يبدو ان العلاقة الجيدة للكاظمي بالولايات المتحدة هي التي دفعت حيدر العبادي الى هذا التعيين كما ان العبادي يرتبط بعلاقة قرابة مع الكاظمي .

في محاولته لتشكيل الحكومة نحا الكاظمي منحى مختلفا عن طريقة المرشحين السابقين له وهما محمد توفيق علاوي وعدنان الزرفي حيث انه حرص على ايصال رسائل طمأنة الى كل الأطراف بما فيها الولايات المتحدة وإيران والقوى السياسية الشيعية المهيمنة على القرار الشيعي، ولذلك استطاع ان يشكل حكومته بعد فترة قصيرة واعلن هذه الحكومة في 7 أيار 2020، وقال الكاظمي في خطاب تشكيل حكومته امام البرلمان بأن هذه الحكومة جاءت استجابة لأزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية لتكون حكومة حل لا حكومة ازمات كما بين ان هذه الحكومة جاءت لمرحلة انتقالية وحدد اولوية هذه الحكومة [5] بما يأتي:

- تحقيق انتخابات مبكرة نزيهة استجابة للمطالب الشعبية .
- اعادة هيبة الدولة وتأكيد سيادتها في كل المجالات وفي المقدمة منها حصر السلاح بيد الدولة والقوات المسلحة وبأمرة القائد العام للقوات المسلحة وعدم تحويل البلاد الى ساحة لتصفية الحسابات بين الأطراف المتصارعة .
- مكافحة الفساد وتجفيف منابعه ومحاسبة الفاسدين مهما كانت مواقعهم وتحقيق الشفافية في مؤسسات الدولة وإعادة البلاد الى السكة الصحيحة في البناء والتقدم والازدهار .
- كفالة الحكومة لحرية التعبير وحماية المتظاهرين السلميين وملاحقة المتورطين بقتل وخطف العراقيين وفتح حوار مع المتظاهرين لتحقيق برنامج الإصلاح .

وفي بدء تشكيل حكومته عولت الاوساط الشعبية على الكاظمي بشكل كبير لتحقيق هذه الأهداف إلا انه وبعد مرور اكثر من 6 اشهر على تسنمه منصبه يرى كيير من العراقيين ان حكومة الكاظمي لم تحقق من هذه الأهداف الا النزر اليسير جداً مما سبب احباطا في الشارع العراقي.

رابعاً: داعش من جديد:

في العاشر من تموز عام 2017 ومن غرفة عمليات جهاز مكافحة الارهاب اعلن حيدر العبادي رئيس الوزراء العراقي الأسبق رسميا (النصر) على تنظيم الدولة الاسلامية في العراق (داعش) واستعادة الموصل ثاني اكبر مدينة عراقية من قبضته[6]، إلا ان اعلان النصر هذا لم يكن يعني القضاء المبرم على هذا التنظيم الارهابي حيث بقيت بعض خلايا هذا التنظيم تعمل بشكل متباعد وضمن خلايا صغيرة في مهاجمة بعض القرى والمدن البعيدة التي يصعب على قوات الأمن العراقية الوصول اليها وهذا ما حدث في مرات كثيرة في محافظة صلاح الدين والأنبار والموصل وكركوك وديالى وغيرها، وبعد التصعيد الذي حصل عقب اغتيال قاسم سليماني وابي مهدي المهندس في كانون الثاني 2020 وتعرض القواعد العسكرية الأمريكية في العراق الى الهجمات الايرانية والميليشيات المرتبطة بإيران وانسحاب قسم من القوات الامريكية من العراق، كل ذلك سبب خللا في الحرب ضد داعش في العراق بسبب غياب الدعم الجوي المتكامل للقوات العراقية في حربها ضد داعش، وهذا الحال ادى الى قيام داعش بشن هجمات كثيرة لا سيما في مناطق جبال حمرين في محافظة صلاح الدين ولحد هذه اللحظة لا يزال الوضع الأمني في تلك المناطق غير مستقر وهناك خروقات أمنية تحدث بين الفينة والاخرى في هذه المناطق، في نفس الوقت الذي تقوم به ايران والفصائل الداعمة لها بالضغط على الحكومة لتنفيذ قرار اخراج القوات الأمريكية من العراق الذي تحاول الحكومة المماطلة في تنفيذه بسبب عدم استعداد القوات الأمنية العراقية للوقوف وحدها بالاعتماد على قدراتها الذاتية في وجه داعش ولذلك لا يزال هذا السجال قائما ولا تبدو في الأفق اية دلائل تشير الى نهايته او حسمه لصالح بقاء القوات الأمريكية بشكل دائم في العراق او انسحابها بشكل كامل منه .

مؤخرا وفي شهر تشرين الثاني 2020 اصدر الرئيس الأمريكي ترامب امرا تنفيذيا بسحب 2500 جندي امريكي من العراق[7]، ليبقى عدد القوات الأمريكية في العراق 2500 جندي فقط مما سيكون له

اثر في الحرب ضد الارهاب في العراق الذي عانى طويلا من هذه المشكلة المستعصية منذ عام 2003 .

تسلك الولايات المتحدة في هذه النقطة وفق طريقة (الذئب على الأبواب) في محاولة لترهيب الجانب العراقي من عدم التعاون مع الإدارة الأمريكية والاصرار على تطبيق قانون انسحاب القوات الأمريكية الذي اقره البرلمان العراقي في كانون الثاني عام 2020 .

وان المتابع للوضع الأمني للعراق يدرك جيدا ان القوات الأمنية العراقية وبالرغم من انفاق مبالغ كبيرة جداً على تسليحها واعدادها وتدريبها وبالرغم كذلك من عددها الكبير الذي يتجاوز مليونا وربع المليون فرد إلا انها لا تزال غير قادرة على مواجهة داعش بكفاءة وانها تحتاج الجانب الامريكي خصوصا في المجال الجوي .

خامساً: اقليم كردستان:

في العاشر من تموز 2019 قدم مسرور برازاني بيان حكومته الى برلمان اقليم كردستان وهذه الحكومة هي الحكومة التاسعة منذ تشكيل اقليم كردستان، فبعد خلافات سياسية كبيرة بين الأحزاب الكردستانية اجريت الانتخابات في اقليم كردستان بتاريخ 30 ايلول 2018 وبناءً على نتائج هذه الانتخابات شكل مسرور بارازاني حكومته واصبح نجرفان بارازني رئيسا للإقليم بعد ما بقي هذا المنصب شاغراً لأكثر من ثلاث سنوات بعد انتهاء ولاية رئيس اقليم كردستان مسعود بارازاني في 20 آب 2015 .

وبعد اختيار عادل عبد المهدي رئيساً للوزراء شهدت العلاقات بين الاقليم والحكومة المركزية فترة اتسمت بالتعاون بين الطرفين و بذل الجهود لحل المشكلات العالقة، وأهمها مشكلة النفط الذي ينتجه الإقليم وحصة الإقليم في الموازنة الاتحادية والمنافذ الحدودية للعراق في اقليم كردستان و قوات البيشمركة الكردية وصلاحياتها وغيرها من النقاط العالقة منذ زمن بعيد بين الطرفين، و كانت القوى الكردية داعمة لعادل عبد المهدي بشكل كبير و عندما تصاعدت الأصوات داخل ساحات التظاهر في بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية مطالبة بإقالته كان موقف الكرد مساندا له الى ان جاء امر المرجعية الدينة المتمثل بالسيد السيستاني وطلب منه تقديم الاستقالة فاستجاب لذلك.

حاول مصطفى الكاظمي منذ مجيئه ان يجد حلولا للمشاكل التي ذكرناها مع اقليم كردستان لكنه لم ينجح في ذلك إلا بدرجة قليلة جدا والشيء الوحيد الذي يعتبر نجاحا له هو تلافي الاصطدام بين الطرفين و التنفيس عن بعض المشكلات في حالة تصاعد الأزمة، اذ ان كثير من الوفود تذهب وتعود بين بغداد واربيل والسليمانية لكنها قليلا ما تحقق تقدما في الملفات العالقة بينهم،ولا زالت الحالة غير محسومة بانتظار اجراءات اكثر جدية وفاعلية لوضع العلاقة بين المركز والإقليم على الطريق الصحيح.

سادساً: التحالفات السياسية:

شهد عام 2020 فوضى في التحالفات السياسية لا سيما بين الأطراف السنية فقد حافظت الأحزاب الشيعية على تحالفاتها التي شكلتها في عهد عادل عبد المهدي، فكان تحالف البناء وتحالف الفتح

وتحالف النصر هي التحالفات الرئيسية في الجانب الشيعي، أما السنة فقد توزعوا على تحالف القوى العراقية وتحالف القرار وتحالف المحور العراقي وبقي الكرد كل في حزبه دون تحالف واحد، و لقد شهدت التحالفات السنية انتقالات وتحركات واسعة من قبل اعضائها من تحالف الى اخر ثم الرجوع مرة اخرى الى التحالف الأول ثم انشاء تحالفات جديدة و الغائها فيما بعد وهكذا، بيد أن جميع هذه التحالفات لدى الأطراف السنية والكردية والشيعية كانت تحالفات هشة وكثيرة التغير حتى انها لا تكاد تستقر على حالة واحدة، ولا زال الوضع على هذه الحالة الى لحظتنا هذه.

في بداية شهر كانون الاول 2020 طرح مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري فكرة اعادة بناء البيت الشيعي من جديد في محاولة للتعكز على العصا الطائفية بعد شعورة بانحسار شعبيته لدى الشعب العراقي بعد ممارسات تياره العنيفة ضد المتظاهرين في ساحات الاعتصام وتسببه في قتل واختطاف بعض الناشطين والناشطات في تلك الساحات ولم تحظ فكرته بالاستجابة لحد الآن.

سابعاً: أداء البرلمان العراقي:

جاء البرلمان العراقي بعد انتخابات غير نزيهة وغير شفافة مع حصول تزوير كبير فيها حسب تقارير محلية واقليمية ودولية مما جعل البرلمان الذي تشكل نتيجة هذه الانتخابات من اسوء البرلمانات التي مرت في تاريخ العراق، اذ تسوده الصفقات التجارية وتباع مناصب الدولة وتشترى داخل هذا البرلمان، لذلك انحدر مستوى اداءه الى مستويات قياسية من السوء والضعف فطيلة فترة عمله خلال العامين الماضيين لم يشرع البرلمان الا قليلا من القوانين التي تمس حياة المواطن العراقي وتنظم مصالحه وتحقق اهدافه، ولوحظ في هذا البرلمان انتقال النواب من كتلة الى اخرى بعد قبضهم لمبالغ من زعيم الكتلة التي ينتقلون اليها، واخر ما تمخضت عنه فوضى البرلمان العراقي الحالي هو تكتل بعض النواب لإقالة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي بسبب استحواذه على مناصب كثيرة في الحكومة العراقية واعتراض باقي الكتل السنية على انفراده بالقرار وعدم مشاركته لها مما اجج الغضب لدى هذه الكتل وبدأت عملية التحشيد لإقالته من منصبه،وبنفس الطريقة الفوضوية لعمل البرلمان تم تجميع الاصوات اللازمة لإقالته لكن عقدها سرعان ما انفرط بسبب تقديم رئيس البرلمان مغريات للطرف الأخر بمنحه لها بعض المناصب في عملية اشبه بلعب الأطفال ومناكفات الصغار .

ثامناً: زيارة الكاظمي الى الولايات المتحدة الامريكية:

في آب عام 2020 زار رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الولايات المتحدة والتقى الرئيس ترامب وذلك لاستئناف جلسات الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق والتي بدأت في بغداد[8] من خلال وفدين لكلا البلدين على مستوى وكيل وزير خارجية، ويبدو ان الكاظمي كان من خلال هذه الزيارة يحاول ان يرسل رسائل مطمئنة الى الجانب الامريكي بالتزام العراق بدعم الجهود الدولية لمحاربة الارهاب والتعاون مع التحالف الدولي للقيام بهذه المهمة كما أنه كان يحاول ارسال رسالة بعدم قبول العراق باستخدام اراضيه لمهاجمة القوات الامريكية وقوات التحالف الدولي لمحاربة الارهاب، كما أنه

كان يحاول استمالة الجانب الامريكي لاستحصال الدعم المالي للعراق بسبب الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه البلاد نتيجة هبوط اسعار النفط الى مستويات قياسية، وانتشار جائحة كورونا التي خلفت ركودا اقتصاديا كبيرا في العالم وكان العراق احد البلدان التي تأثرت بذلك الى حد بعيد، حتى انه اصبح عاجزا عن تغطية العجز في الموازنة وتأخر تسديد رواتب الموظفين لأكثر من مرة، ويبدو ان هذه الزيارة لم تحقق ما اراده الكاظمي منها بشكل كامل، لكنها حققت بعض الدعم والأسناد من الادارة الامريكية له في مواجهته للأطراف السياسية الموجودة في الساحة العراقية، مما جعل موقفه اقوى من السابق قبل الزيارة.

تاسعاً: الحشد االشعبي:

بعد احتلال داعش للموصل في حزيران 2014 اطلق المرجع الشيعي السيد علي السيستاني فتوى الجهاد الكفائي[9] وبناءً على هذه الفتوى تشكلت ألوية الحشد الشعبي واشترك قسم منها في الحرب ضد داعش، وبتحقيق النصر على داعش في 10 تموز 2017 اصبحت سطوة ألوية الحشد الشعبي كبيرة خصوصا في المناطق المحررة، وقامت بالاشتراك بالانتخابات البرلمانية في أيار 2018 حيث حققت فصائل الحشد الشعبي عشرات المقاعد داخل مجلس النواب، وصار لها حضور كبير في الحكومة العراقية خصوصا في عهد حكم عادل عبد المهدي، وقد فتح عادل عبد المهدي الباب واسعا امام هذه الفصائل للاستيلاء على مقدرات الدولة العراقية سياسيا واقتصاديا وأمنيا مما جعلها تتغول على الدولة العراقية بشكل كبير لا يمكن صده او الوقوف امامه، وهذا ما هو حاصل حاليا وما تعاني منه مؤسسات الدولة المختلفة من النفوذ المتنامي لهذه الفصائل، ويمكن تقسيم الحشد الشعبي بشكل عام الى عدة اتجاهات :

الاتجاه الأول: ما يسمى بحشد العتبات المقدسة أي (حشد المرجعية) وهو الحشد الذي شكلته مرجعية السيستاني ويخضع بشكل كامل لتوجيهات القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي.

الاتجاه الثاني: الحشد الولائي وهو الحشد الذي شكلته ايران من فصائل موالية لها وتأتمر بأمر مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي،ولا تأتمر بأمر القائد العام للقوات المسلحة العراقية مصطفى الكاظمي وإن كانت تدعي ذلك .

الاتجاه الثالث: الحشود العشائرية والتي هي تحت هيمنة الحشد الولائي وتتبع بعض العشائر التي حاربت داعش .

في بداية كانون الاول 2020 عقدت فصائل حشد العتبات المقدسة مؤتمرا تحت شعار (حشد العتبات حاضنة الفتوى وبناة الدولة)[10]، في اشارة الى ان هذا الحشد فقط يخضع للقائد العام للقوات المسلحة وهو يقوم بعمله ضمن مؤسسات الدولة،على العكس من الحشد الولائي الخارج عن سيطرة الدولة . و لقد تعالت الشكاوى من ممارسات فصائل الحشد الولائي خصوصا في المحافظات السنية المحررة (الموصل،الانبار، صلاح الدين) من خلال تصريحات القادة السنة بالطلب من الحكومة لإخراج

هذه الفصائل من المحافظات السنية لانتهاكاتها المستمرة لحقوق اهل السنة في تلك المحافظات وهيمنتهم على مقدراتها وخيراتها، كما ان هذه الفصائل الولائية تقوم هي بنفسها بتعيين الموظفين الكبار في مؤسسات هذه المحافظات لكي يحققوا لها اهدافها الاقتصادية،و تهيمن من خلالهم على تلك المحافظات .في اكثر من مرة صدرت اوامر لبعض هذه الفصائل من القائد العام للقوات المسلحة تأمرها بالانسحاب من مناطق معينة الا انها لم تلتزم بتلك الأوامر وتمردت على اوامر القائد العام للقوات المسلحة في خطوة تقوض اركان الدولة العراقية وتحول الوضع الامني في البلاد الى فوضى عارمة .

عاشراً: التطبيع مع الكيان الصهيوني:

قبل الحرب العربية الاسرائيلية في عام 1947 كان عشرات الالاف من اليهود يسكنون في العراق وبعد حصول الحرب هاجر قسم كبير منهم الى الكيان الغاصب، وعندما دخلت القوات الامريكية الى العراق عام 2003 تصاعدت المطالبات من بعض اليهود ومن بعض الدول الغربية بحق اليهود في المطالبة بحقوقهم وممتلكاتهم في العراق، وقام يهود عراقيون بزيارة العراق بعد الاحتلال وتوطدت علاقات الصداقة مع بعض الاطراف السياسية العراقية وخصوصا في كردستان، وقد زار السياسي العراقي مثال الآلوسي رئيس حزب الأمة العراقية الكيان الصهيوني في وقت مبكر بعد الاحتلال عام 2004 بشكل معلن، وقد تبعه سياسيون اخرون بزيارات سرية الى الكيان الصهيوني واطلق سياسيون اخرون تصريحات تدعو الى التطبيع مع الكيان الصهيوني والبدء بمرحلة جديدة من العلاقة بين العراق والكيان الصهيوني .

الجدير بالذكر ان العراق هو الدولة العربية الوحيدة التي لم توقع على الهدنة مع اسرائيل في جزيرة رودس عقب وقف اطلاق النار بين القوات العربية والاسرائيلية في حرب 1947، لذلك فأن حالة الحرب قائمة بين الطرفين حسب القانون الدولي، لذلك ما اقدمت عليه بعض الدول الخليجية كالإمارات والبحرين من توقيع اتفاقيات التطبيع مع الكيان الصهيوني لم يلق إلا استهجانا من الاوساط السياسية العراقية وانتقادا للخطوات التي قامت بها هذه الدول الخليجية .

المحور الثاني

الواقع الاقتصادي والامني والاجتماعي في العراق 2020

تحديات مستمرة وحلول غائبة

أولاً: الواقع الاقتصادي العراقي:

من الواضح تماما ان العراق اليوم يعاني من أزمة اقتصادية حادة هي الأكبر منذ عام 2003 بسبب الهبوط الحاد في اسعار النفط في مطلع عام 2020 مضافا له جائحة كورونا التي عطلت قطاعات كبيرة من الاقتصاد العراقي، كما حصل مع كل اقتصادات العالم، ومن المعروف ان سعر النفط نزل الى مستويات قياسية في آذار ونيسان من هذا العام حتى وصل الى 19$ للبرميل الواحد من نفط برنت، وهذا يعني ان نفط العراق كان يباع بحدود 12$ للبرميل الواحد لأن سعره اقل من سعر نفط برنت بمقدار 7$ تقريبا وإذا علما ان كلفة الإنتاج للنفط العراقي بحدود 8$ للبرميل الواحد فهذا يعني ان ما تبقى من سعر البرميل الذي يدخل ايرادا للخزينة العراقية هو 4$ تقريبا للبرميل الواحد فقط ومع تخفيض حصة العراق بمقدار اكثر من مليون برميل يوميا بموجب اتفاق اوبك بلس سيتبين لنا بشكل واضح حجم الكارثة التي عاناها العراق في تلك الاشهر. و يحتاج العراق الى 6 مليارات دولار شهريا لتغطية رواتب الموظفين والمتقاعدين والحماية الاجتماعية وشراء الكهرباء وغيرها من النفقات الحاكمة مما ولد عجزا كبيرا لتغطية نفقات الموازنة، مما ألجأ حكومة الكاظمي الى محاولة الاقتراض الداخلي والخارجي لسد هذا العجز، وبسبب تراجع الثقة بتراجع الاقتصاد العراقي دولياً قامت وكالة فيتش بتخفيض تصنيف العراق الى B- مع تغيير النظرة المستقبلية لاقتصاده من مستقرة الى سلبية [11] مما يؤثر بشكل كبير على جهوده للاقتراض من السوق العالمية.

و ان اصلاح الوضع الاقتصادي في العراق يتطلب جهدا جبارا لمحاربة الفساد المالي و الإداري الذي قضم كل أمكانيات الدولة وجعل من العسير المباشرة بأية حلول ناجحة وبتلخيص الواقع الاقتصادي يمكن التركيز على النقاط الآتية:

تغول النفقات التشغيلية للدولة:

بسبب ارتفاع مستويات الدخل الحقيقي للعاملين في الجهاز الحكومي والقطاع العام عن مثيلاتها في القطاع الخاص، تهافت العراقيون بشكل لم يسبق له مثيل على التعيين في دوائر الدولة الحكومية وبدأت اعداد الموظفين في التصاعد وفق مبدأ الزبائنية لكسب ولاء شرائح معينة داخل المجتمع العراقي، وكان للأحزاب السياسية واعضاء البرلمان دور في تضخم اعداد الموظفين الحكوميين من خلال الضغط على الحكومة ورئيس الوزراء والوزراء لغرض تعيين زبائنهم من المواطنين في جهاز الحكومة الوظيفي و يقدر

عدد موظفي الدولة الان بنحو 4 ملايين موظف يستهلكون ما يقرب من 50 مليار دولار سنويا من موازنة الدولة، كما ان عدد المتقاعدين يتجاوز المليوني متقاعد يستهلكون ما يقرب من 15 مليار دولار سنويا، علاوة على وجود ما يسمى بالفضائيين وهؤلاء اشخاص لا يعملون في دوائر الدولة لكنهم مسجلون في قوائم رواتب الموظفين ويتسلمون رواتب بشكل غير قانوني وهؤلاء يتجاوز عددهم ربع مليون شخص مما يضع ثقلا اضافيا على موازنة الدولة، كما ان هناك موظفين يتسلمون اكثر من راتب واحد وربما يتسلم بعضهم ثلاثة رواتب او اربعة او اكثر من ذلك ،والغريب ان وزير التخطيط العراقي الدكتور خالد بتال وفي اجابته على سؤال لأحد الصحفيين العراقيين عن عدد الموظفين العراقيين أجاب بأنه لا يعرف العدد [12]، فإذا كان وزير التخطيط في الدولة لا يعرف عدد موظفيه فلنا أن نتصور كيف يسير اقتصاد هذا البلد، و هناك نفقات مبالغ بها بشكل كبير تقصم ظهر الدولة العراقية مثل المصروفات غير الضرورية ورواتب المسؤولين الكبار المتضخمة الى حد بعيد ومواكبهم وحماياتهم التي تشكل عبئا ثقيلا على كاهل الدولة وموازنتها.

مديونية الدولة العراقية:

يقدر حجم الدين الداخلي العام للدولة ب 44 مليار دولار، كما يقدر حجم الدين العام الخارجي بأكثر من 70 مليار دولار بضمنها 42 مليار دولار و تعتبر ديونا موروثة من النظام السابق وهو رقم كبير يضعف من قدرة العراق على محاولة الاقتراض من الأسواق العالمية ، كما أن هناك اختلالا في الميزان التجاري العراقي يبلغ ما يقرب من 30 مليار دولار[13].

قامت حكومة الكاظمي في آب 2020 باقتراض 12 مليار دولار من المصارف العراقية لتأمين رواتب الموظفين لثلاثة اشهر ، وخمسة مليارات دولار من صندوق النقد الدولي لإكمال المشاريع المتلكئة وذلك بعد شد وجذب طويلين مع البرلمان للموافقة على قانون الاقتراض، وقد عادت الحكومة العراقية الى اللجوء الى سياسة الاقتراض الداخلي في شهر تشرين الأول 2020 لسد العجز في تمويل رواتب الموظفين والمتقاعدين لغاية نهاية عام 2020، وقد تكرر الشد والجذب بين الحكومة والبرلمان بسبب طلب الحكومة من البرلمان التصويت على اقتراض مبلغ 33مليار دولار مما دفع البرلمان لعدم الموافقة في البداية الى ان تخفض الحكومة من المبلغ الذي تنوي اقتراضه ،وذلك لأن هذا المبلغ يتجاوز الاحتياجات التشغيلية للحكومة.

موازنة العراق لعام 2020:

منذ احتلال العراق على ايدي القوات الامريكية عام 2003 لم تكن هناك موازنات حقيقية تقدم من قبل الحكومات المختلفة واقصى ما كانت تقدمه هذه الحكومات هي (موازنات بنود) تعتمد على تخمينات عشوائية من دون خطط حقيقية وواضحة وكل ما كانت تفعله هذه الحكومات هو توزيع الإيرادات النفطية التي تقدر بما يقارب 92 % من الواردات الكلية للدولة الى بنود لكل وزارة حصتها ولكل مؤسسة حصتها التخمينية من دون تقديم اي خطة من اي وزارة او اي مؤسسة، كما لم تكن هناك

حسابات ختامية لهذه الموازنات مما جعل موضوع صرف الموازنات موضوعا عشوائيا من دون قواعد او اصول،ومنذ عام 2011 لم تصل الى البرلمان العراقي اية حسابات ختامية للموازنات منذ ذلك التاريخ لكي يقوم البرلمان بتدقيقها والمصادقة عليها، بسبب ثورة تشرين في تشرين الاول 2019 وما تبعها من استقالة حكومة عادل عبد المهدي، تأخر اقرار موازنة عام 2020 بالبرلمان العراقي، وبعد حصول جائحة كورونا وهبوط اسعار النفط الى مستويات قياسية متدنية، لم يتم اقرار موازنة للبلاد في هذا العام، لذلك عملت حكومة الكاظمي على موازنات جزئية اعتمادا على الواردات النفطية التي كانت تتغير شهريا، ولحد هذه اللحظة ونحن في منتصف شهر كانون الأول 2020 لم تصل موازنة عام 2021 الى البرلمان العراقي لمناقشتها والمصادقة عليها لكي تباشر الحكومة اعمالها في بداية السنة المالية الجديدة 2021، حيث كان من المفترض ان تصل هذه الموازنة الى البرلمان في موعد اقصاه 2020/10/15 لكي تتم المصادقة عليها قبل نهاية العام الحالي.

الفساد المالي والاداري:

يشكل الفساد المالي والإداري الحكومي المعضلة الكبرى للاقتصاد العراقي، فالفساد ينخر في اساسات الدولة العراقية بشكل لا نظير له حتى احتل العراق منذ سنوات طويلة مراتب متأخرة في مؤشرات الفساد، فكان تسلسل العراق في مؤشر الشفافية يقبع في المراتب ما يقارب 170 من 185 مرتبة، ولم يتحقق اي تحسن ملموس على هذه المراتب طيلة تلك السنوات ولحد الآن، و المشكلة الكبرى في العراق هو المحاصصة السياسية التي توزع المناصب الوزارية على الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات باعتبارها استحقاقا تمليكيا لهذا الحزب او ذاك ويتبع ذلك ان تقوم اللجان الاقتصادية التابعة لهذه الأحزاب بالحصول على معظم موارد ومشاريع تلك الوزارة لمصلحته الخاصة،لذلك يوجد الآن في العراق ما يقرب من 6000 مشروع متلكئ ومتوقف بسبب ذلك بالرغم من صرف معظم الاستحقاقات المالية لهذه المشاريع قبل ان تنجز نسب كبيرة من العمل .

في بداية حكمومة عادل عبد المهدي شكل رئيس الوزراء لجنة لمكافحة الفساد لكنها لم تفعل شيئا مع الحيتان الكبار الذين يعيثون فسادا في الساحة العراقية، وبعد مجيء مصطفى الكاظمي شكل هو كذلك لجنة لمكافحة الفساد يرأسها الفريق الركن طه ابو رغيف، وقد قامت هذه اللجنة ببعض المتابعات في هذا الموضوع ومنها ألقاء القبض على عصابة داخل هيئة التقاعد الوطنية تتضمن ما يقرب من 15 موظفا وموظفة من هذه الهيئة يقومون بتنظيم هويات تقاعد لأشخاص غير مستحقين مقابل مبالغ مالية كبيرة،كما حجزت الحكومة على الأموال المنقولة وغير المنقولة لمدير شركة كي كارد وعائلته بسبب تهم فساد بسبب هذه البطاقة الإلكترونية،كما ألقي القبض على بعض الموظفين الكبار بسبب تهم فساد كذلك كمحافظ بابل الأسبق وغيره .

في احد خطابات رئيس الوزراء الاسبق حيدر العبادي بعد عام 2017 صرح امام الملأ انه بعد تدقيق حسابات الحشد الشعبي تم اكتشاف اكثر من 50000 فضائي يستلمون رواتب دون ان يكونوا اعضاء في الحشد،وتم اغتيال الموظف المسؤول عن تدقيق رواتب الحشد الذي كشف هذا العدد من الفضائيين فيه . لقد كان الفساد المستشري في كل مفاصل الدولة الأثر الأكبر في اندلاع ثورة تشرين الأول 2019.

وقام أحد الزعماء العراقيين السابقين بتقديم معلومات سرية للمجلس الأطلسي الأمريكي يخلص فيها الى أن ما يقارب 300 مليار دولار يمتلكها عراقيون في الخارج معظمها تم الاستحواذ عليه بشكل غير قانوني، وقدر انه يتم استثمار نحو 10 مليارات دولار من الأموال المسروقة في عقارات لندن وحدها [14].

وعندما أراد الدكتور علاء عبد الصاحب العلوان وزير الصحة في حكومة عادل عبد المهدي شراء بعض الأدوية بعقد بأقل من 15 مليون دولار واجه حملة شرسة ضده لأن الفاسدين في تلك الوزارة كانوا ينفذون نفس العقد بقيمة تبلغ 92 مليون دولار، اي انه يغتلسون 77 مليون دولار من عقد واحد فقط وهذا الحال أدى بالدكتور العلوان الى الاستقالة من منصبه والخروج من العراق، و الباب الأخر من ابواب الفساد في العراق ما يسمى بمزاد الدولار الذي يقوم به البنك المركزي العراقي وهو ما يسميه البعض (نظام الصرف الصحي للفساد العراقي) حيث يتم تهريب مليارات الدولارات من العراق عن طريق هذه النافذة باستخدام قوائم مزورة لبعض البنوك التجارية في البلاد .

ومن الجدير بالذكر ان البنك المركزي يبيع كميات من الدولار في بعض الأشهر اكبر من واردات الدولار المتأتية من بيع النفط العراقي في ذلك الشهر، وهذا يدل على ان هناك عملية سحب للعملة الصعبة من احتياطي البنك المركزي لبيعها في مزاد الدولار المذكور و هذه الخطوة تشكل خطرا هائلا على الاقتصاد العراقي لأن هبوط احتياطي البنك المركزي يمكن ان يسبب اختلالا في الاقتصاد العراقي اذا أدى الى انهيار سعر صرف الدينار العراقي.

اما الوجه الآخر للفساد هو ما تقوم به فصائل الحشد الشعبي في المناطق السنية المحررة من داعش، اذ تقوم بفرض الإتاوات على التجار واصحاب الأعمال والناس وتقوم كذلك بالاستيلاء على الأراضي والممتلكات باستخدام القوة والتهديد بالسلاح،فهذه الفصائل هي جهات غير مسيطر عليها من قبل الدولة و تفعل ما تريد من دون رقيب ولا حسيب.

الورقة البيضاء:

في تشرين الأول 2020 قدمت خلية الطوارئ للإصلاح المالي التي شكلها مجلس الوزراء العراقي تقريرا نهائيا من سبع وتسعين صفحة لمعالجة اختلالات الاقتصاد العراقي، اذ عقدت هذه الخلية 20 اجتماعا بين ايار و آب عام 2020 وتوصلت الى عدد كبير من التوصيات والسياسات للخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية في العراق، وأهم ما ورد في تلك الورقة التي سميت الورقة البيضاء هي الفقرات الآتية [15]:

- ترشيد نفقات الدولة في كل الوزارات والمؤسسات التابعة للدولة .
- تقليص عجز الموازنة العراقية الى 3 % فقط لتسهيل عملية تمويل هذا العجز .
- دراسة سعر صرف الدينار العراقي نسبة للدولار الأمريكي للوصول الى سعر مناسب يؤدي الى تنشيط الاقتصاد العراقي و معالجة مشكلاته .
- كتابة موازنة الدولة العراقية على اساس البرامج PBB – Programs Based Budget

- تنفيذ مشروع إدارة المعلومات المالية المتكامل

Integrated Financial Management Information System (IFMIS).

- تنفيذ حساب الخزانة الموحد Treasury Single Account –TSA.

ثانيا: الواقع الامني العراقي:

منذ تشرين الأول عام 2010 مر تنظيم داعش بأربع مراحل [16]:

- عام 2010 : تجميع النواة الصلبة حول ابي بكر البغدادي .
- عام 2013 : إعلان توحيد فرعي العراق والشام والانفصال عن القاعدة .
- عام 2014: كسر الحدود واعلان البيعة للبغدادي وتسمية حدود ارض الخلافة والتمكين .
- عام 2015 : بدأ معارك التحرير من احتلال داعش الى نهاية عام 2017 بإعلان هزيمتهم الكاملة في العراق .

بعد هزيمة داعش في الموصل في صيف عام 2017 أعاد التنظيم هيكلة القوة المتبقية منه وبدأ التنظيم بخوض حرب الفلول والخلايا النائمة المتبقية من داعش وتركز عملها بشكل خاص في مناطق شمال شرق وجنوب ديالى وغرب الأنبار، وتركز عملها على تحقيق ثلاثة اهداف :

- قطع الطرق الخارجية بين المحافظات وصناعة مثلثات للموت في مناطق ذات تضاريس معقدة .
- ضرب التقارب المجتمعي الذي نتج في مراحل توحد العراقيين ضد داعش من خلال القيام بعمليات قتل للناس على هويتهم الطائفية والمذهبية والسياسية .
- حصار اطراف المدن اقتصاديا وتحويل المناطق الزراعية والمفتوحة الى مقرات للقيادة والسيطرة لفلولهم . لذلك حشدت القوات العراقية أمكاناتها العسكرية في المنطقة المحصورة (ديالى،صلاح الدين، كركوك) حيث تتركز بعض الفلول الإرهابية في هذا المثلث الآن .

ان العامل الأهم في محاربة داعش هو ترصين الصف الوطني والحرص على هوية المواطنة والانتماء للعراق وتجنب انتهاكات حقوق الإنسان المبنية على اسس طائفية،وعندها لن تجد فلول داعش مكانا لها بين ابناء الشعب العراقي .

بعد مجيء عادل عبد المهدي لرئاسة الوزراء فسح المجال واسعا للميليشيات للسيطرة على الملف الأمني في البلاد، مما ادى الى تزايد الفوضى الأمنية وعدم الاستقرار الأمني في البلاد، وفي اكثر من مناسبة أمر القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء عام 2019 لواءً من الحشد الشعبي بالانسحاب من احدى المناطق إلا ان قائد هذا اللواء عصى اوامر القائد العام للقوات المسلحة ولم يسحب قواته وهذا يدلل على ضعف الضبط الحكومي لألوية الحشد الشعبي التي يفترض انها تخضع لسلطة القائد العام للقوات المسلحة، وبعد تفاقم الأوضاع السياسية و الاقتصادية والأمنية اندلعت ثورة تشرين التي قمعتها القوات الأمنية والميليشيات في حكومة عادل عبد المهدي بكل عنف وأدى هذا العنف الى مقتل

مئات المتظاهرين واصابة الألاف منهم بإصابات خطيرة،فقد استعملت هذه القوات الرصاص الحي في قتل المتظاهرين واختطاف ناشطيهم،لكن كل هذه الأفعال لم تجهض ثورة الشباب التي لا زالت متقدة لحد هذه اللحظة .

وبعد مجيء الكاظمي الى سدة رئاسة الوزراء قام بإقصاء فالح الفياض الموالي لإيران عن منصبيه مستشار الأمن القومي ورئيس جهاز الأمن الوطني،حيث كان الفياض يشغل هذين المنصبين اضافة الى رئاسته لهيئة الحشد الشعبي،كما أعاد الكاظمي الفريق الركن عبد الوهاب الساعدي الى الخدمة ومنحه رتبة فريق اول ركن و عينه رئيسا لجهاز مكافحة الأرهاب، وكان عادل عبد المهدي قد اقصى الساعدي من جهاز مكافحة الإرهاب بأوامر إيرانية، وبذلك فقد وضع الكاظمي يده على مساحة جيدة من الساحة الأمنية وهي جهاز المخابرات وجهاز مكافحة الإرهاب ومستشارية الأمن القومي وجهاز الأمن الوطني اضافة الى منصبه كقائد عام للقوات المسلحة .

لغاية هذه اللحظة التي نتكلم فيها لايزال للميليشيات الموالية لإيران قوة لا يستهان بها ولا يستطيع رئيس الوزراء الكاظمي الحد من هذه القوة بشكل عاجل بسبب تجذر قوة هذه الميليشيات داخل الوضع العراقي،وكثيرا ما قامت هذه الميليشيات بعمليات احرجت الكاظمي من خلال القصف المستمر للسفارة الامريكية في بغداد بصواريخ الكاتيوشا والقيام بانتهاكات لحقوق المواطنين والتجاوز عليهم خصوصا في المحافظات السنية المحررة.

ثالثا: الواقع الاجتماعي والتعليمي والديني العراقي:

الواقع الاجتماعي:

- لا زال الانقسام الطائفي سائدا في المجتمع العراقي،حيث قامت الحكومات المتعاقبة على ترسيخ هذا الانقسام بدلا من مكافحته .
- لا وجود لمبدأ المواطنة الحقيقي في العراق حاليا، فالسنة لا زالوا يعدون كمواطنين من الدرجة الثانية وليس لهم وجود في مواقع القرار الصلبة،كالملف الأمني والمالي والسياسة الخارجية ...الخ
- قامت الحكومات المتعاقبة بالقفز على مبدأ التوازن بين الطوائف في مناصب الدولة المثبت في الدستور العراقي المصوت عليه عام 2005 .
- غياب الالتزام في باب الحقوق والحريات الأساسية المثبت في الدستور العراقي،ووجود انتهاك صارخ لهذه الحقوق والحريات وخصوصا لأهل السنة في العراق،فهناك عشرات الالاف من المعتقلين السنة وفق المادة 4 ارهاب بتهم كيدية من أجل اقصاءهم،وقد ذكر تقرير مفوضية حقوق الانسان في الأمم المتحدة وجود اكثر من خمسة الاف حالة اختفاء قسري للعراقيين وعلى رأسهم المغيبين في منطقتي الرزازة و الصقلاوية في محافظة الأنبار الذين لا يعرف مصيرهم منذ سنوات انتهاء الحرب على داعش.
- ممارسة الشعائر الشيعية في المحافظات السنية بطريقة يقصد منها تركيع أهل هذه المحافظات،كما في محافظة نينوى والأنبار وصلاح الدين .
- قضية الأوقاف السنية : في تشرين الثاني 2020 وقع رئيس مجلس الوزراء اتفاقا مع رئيس ديوان الوقف السني (المغلوب على امره) يقتضي هذا الاتفاق الاستيلاء على الكثير من الأوقاف السنية وضمها الى ديوان الوقف الشيعي عنوة .

الواقع التعليمي:

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 شهد الوضع التعليمي انحدارا مستمرا في التعليمين الأولي والعالي، ففي الوقت الذي صرحت فيه منظمة اليونسكو عام 1977 بأن العراق اصبح خاليا من الأمية، عادت معدلات الأمية للارتفاع بعد الاحتلال الى ان انهار برنامج محو الأمية مع دخول داعش الى بعض المحافظات العراقية عام 2014،يقول المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط العراقية عبد الزهرة الهنداوي بأن نسبة الأمية في الذكور العراقيين بأعمار اكبر من 10 سنوات تبلغ 13 %، بينما تبلغ النسبة عند الإناث 18 %، وفي آخر احصائية للجهاز المركزي للإحصاء تبين ان نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية تبلغ 93 % ، ونسبة الالتحاق بالمدارس المتوسطة تبلغ 75 %، وتبلغ النسبة في المدارس الثانوية 30 %[17].

يذكر ان هناك مشروعا لمنظمة اليونسكو تحت عنوان (مشروع استراتيجية اليونسكو لمحو أمية الشباب العراقي2020 2025-) وقد اصدر هذا المشروع تقريرا بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية وهو اليوم الثامن من ايلول من كل عام،ذكر فيه ان جائحة كورونا كانت تذكيرا صارخا بالفجوة بين خطاب السياسيين والواقع المزري للتعليم في العراق .

- لا زالت كثير من المدارس في العراق مبنية من الطين بشكل بائس جدا وخصوصا في القرى والأرياف، وتشير احصائيات وزارة التربية الى حاجة العراق الى بناء اكثر من 7000 مدرسة،وهناك ازدواجية للدوام في كثير من المدارس العراقية،وربما شاهدنا ثلاث مدارس او اربعة تشغل بناية واحدة .
- العملية التعليمية في العراق بائسة جدا وتخضع وزارة التربية الى الضغط من نواب البرلمان لمنح الطلاب درجات لا يستحقونها لتحقيق نسب نجاح مقبولة،حيث يتجه نظام الامتحانات في كثير من السنوات الى أجراء ثلاثة ادوار امتحانيه وحتى يصل احيانا الى اربعة ادوار مما يدخل عملية الامتحانات في فوضى لا حدود لها .
- أما التعليم العالي فحدث ولا حرج، فوضى ضاربة الأطناب في كل اتجاه، فمع تدني مستويات التعليم العالي والقبول العشوائي للطلاب، يسمح بفتح عشرات الجامعات الأهلية التي تمنح الشهادات العالية للطلاب بشكل اعتباطي مع غياب امتحانات الرصانة العلمية .
- يتدخل السياسيون والفصائل المسلحة بشكل فاضح في التعليم العالي في العراق، وقد حاول نائب رئيس البرلمان العراقي مؤخرا بالضغط لأجل اصدار قانون معادلة شهادات الدراسات العليا من دون ضوابط لكي يتمكن البرلمانيون الحصول على شهادات الماجستير والدكتوراه بدون اتباع اي شروط لتحقيق الرصانة العلمية،حتى يمكن ان يحصل البرلماني على هذه الشهادات بدون اي متطلبات تقتضيها هذه الشهادات.

الواقع الديني:

- بسبب الفساد المالي والإداري وسوء الإدارة والمحسوبية والمحاصصة الحزبية، سقطت كل الأحزاب السياسية الشيعية في نظر المواطن العراقي للتناقض الصارخ بين برامجها المعلنة وحقيقة ممارساتها في الواقع العراقي، مما سبب انتشارا لموجة الحاد بسبب احباط الشباب من هذه الأحزاب .
- انتشار الملاهي الليلية وصالات القمار والروليت ومحلات بيع الخمور بشكل يتناقض كليا مع هيمنة الأحزاب السياسية الشيعية على مقاليد السلطة في البلاد،وقد ثبت تورط قسم من كوادر هذه الأحزاب في هذه الممارسات المستهجنة .
- انتشار طقوس متخلفة تقوم بها الميليشيات المسلحة وتشجع الطبقة الشيعية الفقيرة عليها في المناسبات الدينية كضرب الرؤوس بالقامات والسلاسل الحديدية وتلطيخ الأجساد بالطين وغيرها من الممارسات المتخلفة،مما دفع كثيرا من الشباب المثقف الى الابتعاد عن الدين .
- باختصار كانت ممارسات الأحزاب السياسية الشيعية اكبر عامل ساعد في ابتعاد الشباب العراقي عن الدين.

المحور الثالث

رؤية مستقبلية للواقع السياسي العراقي

بعد فوز جوزيف بايدن في الانتخابات الأمريكية التي جرت في الثالث من تشرين الثاني 2020، انقلبت بشكل كبير خارطة التوقعات التي تخص مستقبل العراق والمنطقة وحتى العالم، فالرئيس المنتخب يختلف كليا عن الرئيس دونالد ترامب في سياساته حيث كان ترامب يعمل على زيادة الضغط على ايران لإبعادها عن الساحة العراقية وكان على وشك تحقيق ذلك بعد سلسلة العقوبات المشددة التي فرضها على طهران، أما بايدن فهو سياسي مخضرم يعمل ضمن قواعد (المؤسسة السياسية الأمريكية The establishment) بشكل غير متسرع،لذلك يمكن ان تتلخص التوقعات التي تخص العراق بعد مجيء بايدن بما يأتي:

السيناريو الأول: تفاهم بايدن مع ايران مما يخفف الضغط عليها والتفاهم بين الطرفين لتقليل نفوذها في العراق مما يعطي العراقيين فرصة لإعادة تشكيل دولتهم بطريقة صحيحة بعيدا عن النفوذ الإيراني المستمر منذ عام 2003 والذي كان له اكبر الأثر في الفوضى التي تجري في العراق الآن.

السيناريو الثاني: تساهل بايدن في التعامل مع ايران و سكوته عن نفوذها في العراق مما يفاقم الوضع داخل العراق اكثر مما مضى بسبب تصاعد إحباط العراقيين من عدم وجود حل للنفوذ الإيراني المتزايد في العراق .

السيناريو الثالث: توجه بايدن الى تنفيذ مشروعه الذي كان يسمى (مشروع بايدن) في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك اوباما، ويتلخص بالذهاب الى الأقلمة فيتكون داخل العراق ثلاثة اقاليم (اقليم كردي واقليم سني واقليم شيعي)،وفي هذه الحالة يمكن ان تخرج الأمور عن السيطرة وربما تصل الى الحرب الأهلية والاقتتال بين هذه الأقاليم او النزوع الى التفاهم بينها تحت الضغط الأمريكي الشديد .

السيناريو الرابع: تفاقم الوضع العراقي وسقوط الطبقة السياسية الحالية في الانتخابات القادمة وبدء عهد جديد يتوافق فيه السياسيون الجدد على بناء الدولة من جديد.

السيناريو الخامس: بقاء الوضع كما هو من دون تغيير تحت رحمة الأزمات المستمرة والشد والجذب بين مختلف الأطراف المؤثرة في الوضع العراقي .

المصادر والمراجع

(1) موقع السومرية نيوز، بتاريخ: 2019 /12/1
(2) موقع TRT عربي، بتاريخ :2020/1/3
(3) موقع DW الالماني، بتاريخ: 2019/12/31
(4) موقع قناة الحرة، بتاريخ: 2020/1/5
(5) موقع BBC news، بتاريخ :2020/5/7
(6) موقع DW الالماني،بتاريخ :2017/7/10
(7) موقع TRTعربي،بتاريخ :2020/10/4
(8) موقع قناة الجزيرة ، بتاريخ :2020/8/18
(9) موقع BBC news، بتاريخ : 2014/6/13
(10) موقع الحرة، بتاريخ 2020/12/3
(11) وكالة الأناضول، بتاريخ : 2020/4/16
(12) موقع يوتيوب، مقابلة مع وزير التخطيط بتاريخ : 2020/9/14
(13) دكتور بارق شبر، دراسة بعنوان : الحكومة العراقية الجديدة في مواجهة الأزمة المالية/موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين .
(14) روبرت اف وورث،داخل الكليبتوقراطية العراقية (الفساد الحكومي)، صحيفة نيويورك تايمز، دراسة بتاريخ : 2020/7/29
(15) موقع الحكومة العراقية،تاريخ :2020/10/22
(16) هشام الهاشمي، تنظيم داعش عام 2018 (العراق انموذجا)، دراسة مقدمة الى مركز صنع السياسات للدراسات الدولية الاستراتيجية/ إسطنبول-تركيا، تشرين الاول 2018
(17) موقع أرفع صوتك،بتاريخ 2020/9/9

ملخص تنفيذي

- يسعى هذا التقرير لدراسة الحالة العراقية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا مع دراسة جوانب الحياة العراقية المختلفة و محاولة تحليلها وتفسيرها وتتبع خط سيرها وتطورها واستشراف المستقبل ووضع التوقعات والسيناريوهات لما ستؤول اليه حالة البلاد فيما بعد عام 2020 وخصوصا مع حصول متغير كبير جدا هو وصول الرئيس الديمقراطي المنتخب جوزيف بايدن الى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة،مع سيطرة الديمقراطيين على مجلس النواب واحتمال سيطرتهم على مجلس الشيوخ بعد عمليات اعادة الفرز لأصوات المتنافسين في انتخابات مجلس الشيوخ في بعض الولايات الأمريكية .
- هذه الدراسة أكدت ان الوضع العراقي على كل هذه الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية...الخ وضع معقد الى ابعد الحدود، نتيجة تداخل وتضارب مختلف العوامل الداخلية والخارجية والمنظورة وغير المنظورة والعوامل الضعيفة والعوامل القوية والكبيرة والصغيرة ...الخ من هذه العوامل التي تتشابك بشكل يجعل الوضع العراقي صعب التفكيك .

المشكلة الكبرى في العراق تتلخص في العوامل الآتية :

- ولاء مجموعة مؤثرة من العراقيين بضمنهم بعض السياسيين لغير وطنهم، اي لدول خارجية،بل ان قسما منهم قاتل مع عدو بلده ضد بلده الأم مما سبب شرخا للولاء للعراق بالنسبة لهؤلاء الذين يهيمنون على مصادر القرار المؤثرة داخل البلاد حاليا.
- الطبقة السياسية الفاسدة حاليا التي لا تنظر إلا الى مصالحها وهي غير مستعدة للتنازل عن هذه المصالح ولو احترقت البلاد بأكملها،وهذه الحالة تجعل البلاد نهبا لسيطرة القوى الخارجية التي تتحكم بهؤلاء السياسيين من خلال تحقيقها لمصالحهم الشخصية والحزبية .
- ضعف مبادرة الشعب،فبالرغم من ثورة تشرين التي حركت قطاعات مهمة من الشعب العراقي لمواجهة الطبقة السياسية الفاسدة،إلا ان هذه الثورة ظلت محدودة لذلك ظل تأثيرها محدودا كذلك .
- عدم وجود قادة كبار ذوي نفوذ مؤثرين ومخلصين للعراق يشكلون حائط صد امام المفسدين والعابثين بمقدرات البلاد .

تطورات الأوضاع في الأزمة السورية خلال عام 2020

د.سامر عبد الهادي علي

المركز السوري للعلاقات الدولية - إسطنبول

تطورات الأوضاع في الأزمة السورية خلال عام 2020

مقدمة:

شهدت القضية السورية تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2020 كأولوية لدى الكثير من دول العالم، وتحديداً الدول الكبرى والفاعلة في الملف السوري، بالرغم من أنها لا تزال تشغل حيّزاً مهماً ومحورياً على الساحتين الإقليمية والدولية، وارتباطها وتأثيرها على مجمل ملفات المنطقة والعالم.

ورغم المراوحة التي شهدها الملف السوري على الأصعدة كافة، خاصة السياسية منها والعسكرية، إلا أنّ هذه القضية لا تزال تشهد الكثير من التطورات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء على مستوى الداخل السوري بتعقيداته وتأثيراته وتفاعلاته، أو على المستوى الخارجي، إقليمياً ودولياً.

من هذا المنطلق سنقوم باستعراض أهم التطورات والمتغيرات التي شهدتها القضية السورية خلال عام 2020 على الأصعدة كافة، إضافة لقراءة تحليلية موضوعية لهذه المتغيرات، داخلياً وخارجياً، على مختلف المستويات.

أولاً: التطورات والمتغيرات على الصعيد السياسي:

شهدت القضية السورية خلال عام 2020 متغيرات سياسية عدّة على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، ارتبطت ببعضها ارتباطاً وثيقاً، وبقيت دول إقليمية ودولية ممسكة بالملف السوري، وذات التأثير الأكثر فاعلية من السوريين أنفسهم على مختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم وتياراتهم، نظاماً ومعارضة، بحيث أصبحت تلك الدول، ولا تزال، تمتلك كامل القرارات التي تفرضها على الشعب السوري، ليس سياسياً فقط، بل حتى عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً. وهنا يصعب الفصل بين المتغيرات السياسية على مستوى الداخل السوري، والمتغيرات على المستويين الإقليمي والدولي، لتداخلها الوثيق بعضها ببعض. ورغم ذلك يمكن الحديث عن تلك المتغيرات كلاً على حدة، بهدف تبيان أهم المتغيرات التي أثّرت على الداخل السوري أكثر، وتلك التي كان تأثيرها على المستوى الخارجي أكبر.

1 - التطورات والمتغيرات السياسية الداخلية:

شهدت بعض الملفات الداخلية على المستوى السياسي (مناطق سيطرة النظام وملف إدلب وشرقي الفرات واللجنة الدستورية) تراجعاً ملحوظاً في العمل والنشاط وصل مرحلة الجمود، مع استثناءات قليلة في هذا الملف أو ذاك، واستمرار تهميش الدور السوري بأطرافه المختلفة كفاعل مهم في هذه الملفات. وهنا سنتطرّق للحديث عن هذه الملفات على مستوى السياسة الداخلية خلال عام 2020، وأهم التطورات الحاصلة في هذا الإطار.

أ- مناطق السيطرة والنفوذ:

ملف مناطق سيطرة النظام:

شهدت مناطق سيطرة النظام السوري هذا العام اضطراباً وتخبطاً على المستويات كافة، خاصة الاقتصادية منها، ما انعكس سلباً على سياسة النظام الداخلية في مناطق سيطرته، حيث عمل على إحداث تغييرات في الحكومة، بهدف ضبط الأوضاع الداخلية، وتلافي الانهيار المتواصل، فأصدر رأس النظام بشار الأسد في 11 حزيران/ يونيو المرسوم رقم /143/ لعام 2020 القاضي بإعفاء رئيس مجلس الوزراء عماد خميس من منصبه، وتعيين حسين عرنوس خلفاً له إضافة لمهامه كوزير للموارد المائية.

جاءت إقالة الحكومة هذه بعد التراجع الكبير لليرة السورية أمام الدولار حيث تخطت حاجز الـ 3000 ليرة سورية للدولار الواحد، ما أثار استياءً كبيراً في الشارع السوري، انعكس بدوره على أسعار السلع الاستهلاكية. ونادى على إثرها عدد من أعضاء مجلس الشعب بحجب الثقة عن الحكومة، التي لم ترتق للمستوى المعيشي للمواطنين والسياسات الخاطئة للحكومة.

ثم أصدر رأس النظام في 30 آب/ أغسطس المرسوم رقم /221/ لعام 2020 القاضي بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة المهندس حسين عرنوس أيضاً، وهي الحكومة السادسة في سورية منذ اندلاع الثورة في آذار/ مارس 2011، وتضمنت الوزارة الجديدة تغييرات طالت 14 وزيراً.

بعد هذه التغييرات في الحكومة، اتجه النظام السوري لإجراء انتخابات ما يسمى مجلس الشعب، بعد تأجيلها لمرتين خلال هذا العام بسبب الإجراءات الاحترازية المتخذة في مواجهة فايروس كورونا. فقد أصدر بشار الأسد في 14 آذار/ مارس مرسوماً يقضي بتأجيل الانتخابات البرلمانية من 13 نيسان/ أبريل إلى 20 أيار/ مايو 2020. ثم تقرر أيضاً تأجيل الانتخابات مجدداً إلى 19 تموز/ يوليو حيث تم إجراؤها فعلاً. وفي 4 آب/ أغسطس 2020 أصدر بشار الأسد المرسوم رقم /209/ لعام 2020 يقضي بدعوة مجلس الشعب للدور التشريعي الثالث للانعقاد لأول مرة في 10 آب/ أغسطس 2020. وبذلك يكون النظام قد أعاد ترتيب أوراقه الداخلية بتغيير الحكومة ومجلس الشعب لمواجهة الداخل السوري المتدهور أولاً، وتوجيه رسالة للخارج باستمرار سيطرة النظام على الأجهزة والإدارات الحكومية بمفاصلها كافة، وأتبع ذلك بإجراءات تمهيدية بهدف توجيه رسالة للدول الحاضنة للاجئين السوريين بأن الأوضاع في سورية نحو التحسن والتهدئة، لذلك دعا تلك الدول إلى المشاركة في مؤتمر اللاجئين السوريين الذي عقده في دمشق يومي 11- 12 تشرين الثاني/ نوفمبر بمشاركة ضعيفة لبعض الدول منها روسيا وإيران ولبنان، ودول أخرى غير فاعلة في الملف السوري، مقابل رفض واسع من جميع الدول الأخرى ذات الفاعلية الأهم في الملف السوري، في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي وتركيا ومعظم الدول العربية، ما يعني فشل هذا المؤتمر في جذب الدول المهمة للمشاركة من ناحية، وفشله في إقناع السوريين اللاجئين أنفسهم في العودة، وسط استمرار تدهور الأوضاع الداخلية، وعدم حصول التغييرات السياسية التي لا يزال ينشدها السوريون برحيل هذا النظام الاستبدادي.

ملف منطقة إدلب:

لا يزال ملف إدلب موضع خلافات وتصورات متناقضة حيناً ومتقاربة حيناً آخر، خاصة بين روسيا وتركيا، الفاعِلَين الرئيسَين في هذا الملف، بناءً على ما تم الاتفاق عليه سابقاً بينهما حسب اتفاق سوتشي، أو ما سُمّي اتفاق «منطقة خفض التصعيد» الرابعة التي جرى التوافق عليها بين الدول الراعية لمفاوضات «أستانا 4»، تركيا وروسيا وإيران، في 4 أيار/ مايو 2017، وعلى ضوء الاتفاق هذا جرى قيام تركيا بنشر نقاط مراقبة على طول المنطقة الممتدة من ريف حلب إلى إدلب وريف حماة والساحل، بحيث نشرت قواتها في 12 نقطة مراقبة. ثم جرى اتفاق آخر حول هذا الملف بين تركيا وروسيا في اجتماع القمة الثنائية التي جمع رئيسي البلدين في سوتشي الروسية بتاريخ 17 أيلول / سبتمبر 2018، وهو ما سُمّي «اتفاق المنطقة العازلة منزوعة السلاح»، مع استمرار عمل نقاط المراقبة التركية في المنطقة. لكن بالرغم من هذا الاتفاق فإنّ النظام السوري مدعوماً من روسيا وإيران قام بعملية عسكرية واسعة في هذه المنطقة، وتحديداً بعد انتهاء جولة مفاوضات أستانة 13 في 26 نيسان/ أبريل 2019. وقد لاقت هذه العملية تنديداً واسعاً، خاصةً من جانب تركيا التي تعرضت بعض نقاطها للمراقبة إلى عمليات قصف مباشرة، وأصبحت بعض نقاطها محاصرة تماماً من قبل ميليشيات النظام، واستطاع النظام خلالها من احتلال مناطق واسعة من ريف حماة وجبل الزاوية ومدينتي سراقب ومعرة النعمان.

وخلال عام 2020 أكّدت تركيا مرّات عدّة على لسان عدد من مسؤوليها بأنها لن تسحب نقاطها المحاصرة، وستبقى تمارس عملها في المراقبة وتطبيق اتفاقاتها مع روسيا في هذا الملف. رغم ذلك شهدت المنطقة في الشهرين الأخيرين من هذا العام بدأ تركيا، وبشكلٍ مفاجئ، سحب نقاطها المحاصرة فعلاً، رغم تصريحات مسؤوليها السابقة.

بدأت أولى الانسحابات من نقطة مورك بريف حماة في 21 تشرين الأول/ أكتوبر، وتم إخلائها بالكامل على مدى أسبوعين. ثم تلاه الإعلان عن سحب النقاط الأخرى المحاصرة في كل من (شيرمغار- تل طوقان- الشيخ عقيل) وذلك بحسب الصحفي التركي «ليفنت كمال»، ثم جرى انسحاب آخر من نقطة المراقبة في معرحطاط على الطريق الدولي M5 بريف إدلب، والتمركز في مطار تفتناز شرق إدلب وذلك في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر.

شكلت هذه التطورات المفاجئة على الأرض في إدلب مفاجأة بين أوساط المدنيين الذي كانوا يأملون بالعودة إلى مدنهم وقراهم التي تم تهجيرهم منها منذ عام 2019، وبأنّ النقاط التركية تلك كانت تشكل عامل اطمئنان لهم من خلال توصل تركيا إلى تفاهم ما مع روسيا حول إمكانية العودة لمناطقهم، إلا أنّ هذه الانسحابات فتحت الأبواب لكثير من التكهنات لمستقبل الوجود التركي بشكلٍ عام في منطقة إدلب ككل، خاصة مع صمت تركي كامل عن أسباب وطبيعة هذا الانسحاب، وتزايد المخاوف لدى السكان المحليين والنازحين عامةً بوجود اتفاق ما غير معلن مع الجانب الروسي لإعادة تموضع جديدة في منطقة إدلب.

ملف منطقة شرقي الفرات:

شهدت منطقة شرقي الفرات خلال هذا العام الهدوء النسبي الأكبر بين مناطق سورية الأخرى. هذا الهدوء انعكس على القيادات العسكرية والمدنية في المنطقة فاعلية أكبر في التواصل واللقاءات والاجتماعات على مستوى المنطقة داخلياً، وعلى المستوى الخارجي، من خلال التواصل مع عدد من الأطراف الفاعلة في الملف السوري، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وبعض الدول الأخرى.

وفي هذا الإطار حاولت الولايات المتحدة الأمريكية عبر مسؤولها عن الملف السوري «جيمس جيفري» إقناع قوات قسد الكردية بالانفصال عن حزب العمال الكردستاني PKK لتفادي هجوم تركي جديد في المنطقة تهدد به تركيا لتطهير كامل حدودها المشتركة مع سورية، وهو ما بات أكثر واقعية وجديّة في الفترة الأخيرة، حيث صرح بذلك عدد من المسؤولين الأتراك، في مقدمتهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ووزير الدفاع خلوصي أكار في أكثر من مناسبة.

حاول جيفري في لقاءات عديدة تجنيب المنطقة عمليات عسكرية جديدة محتملة لتركيا، وفي هذا الإطار أجرى عدد من اللقاءات والاجتماعات مع الأكراد من جهة ومع تركيا من جهةٍ أخرى، وقام بزيارات متعددة بين الجانبين، منها زيارته إلى تركيا في 26 آب/ أغسطس بحث فيها مع المسؤولين الأتراك الملف السوري، وضرورة ما أسماه «إنهاء المرحلة العسكرية في الأزمة السورية»، وأضاف أنّ «سورية تشكل تهديداً كبيراً للأمن والجيوسياسية لجميع الجيران وخاصة تركيا».

وفي 21 أيلول/ سبتمبر قام جيفري بزيارة إلى كل من شمال شرق سورية وإلى مدينة أربيل العراقية، حيث التقى في سورية مع مسؤولين من «قوات سورية الديمقراطية» قسد، وأحزاب كردية، وممثلين قبليين من دير الزور، ثم توجه إلى مدينة أربيل العراقية واجتمع برئيس إقليم كردستان العراق نيجيرفان بارزاني، لبحث الجهود الرامية لبعث الاستقرار ومكافحة ما أسماه «الجماعات المتطرفة».

محاولات جيفري هذه أخذت في الفترة الأخيرة، وقُبيل إعلان استقالته من مهامه في 10 تشرين الثاني/ أكتوبر، طابع التهديد بالتخلي عن القوات الكردية في وجه تركيا فيما إذا أصّرت على استمرار ارتباطها بحزب العمال الكردستاني، وبالتالي استمرار ما تعتبره أنقرة تهديداً لأمنها القومي. وفي هذا الإطار أعلن قائد قوات قسد «مظلوم عبدي» في أكثر من مناسبة رغبته في المفاوضات مع تركيا دون شروط مسبقة لحل مختلف القضايا الإشكالية، لكن لم يشر في تصريحاته إلى نية الأكراد الانفصال عن العمال الكردستاني، أو إخراج قواته من سورية، وبالتالي لم تلق تلك الدعوات آذاناً صاغية من الجانب التركي، الذي التزم الصمت الكامل تجاه تصريحات عبدي هذه.

بالمقابل أنهى جيفري مهمته بتقديم استقالته تاركاً هذا الملف المعقد لخليفته «جول رايبورن» الذي كان يعمل نائباً له لشؤون سورية دون أي تطورات أو متغيرات حصلت في هذا الملف خلال عام 2020.

ملف اللجنة الدستورية:

بدأت اللجنة الدستورية أعمالها في مقر الأمم المتحدة في جنيف منذ العام الماضي 2019 بعقد جولتين، الأولى في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، بحضور ممثلين عن المعارضة السورية والنظام ومنظمات المجتمع المدني، والثانية في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، إلا أنّ وفد النظام انسحب من الجولة الثانية للاجتماعات، وأكد عضو وفد «هيئة التفاوض السورية» يحيى العريضي: «إن اجتماع اللجنة الدستورية لم ينعقد بسبب عدم وجود اتفاق على البرنامج أو جدول المباحثات خلال الاجتماع»، وأضاف أنّ: «رئيس اللجنة الدستورية من جانب وفد «النظام» قدم «شيئاً اعتبره جدولاً، يتضمن مكافحة الإرهاب، ورفع العقوبات، وإدانة ما وصفه بالغزو التركي»، واصفاً مطالب وفد «النظام بأنها «سياسية». وانتهت الجولة الثانية في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 دون أي تغيير أو تقدم في أي ملف من ملفات اللجنة بسبب عرقلة النظام لعمل اللجنة وتعطيلها بحجج مختلفة.

واستمر خلال عام 2020 تعطيل عمل اللجنة حتى 24 آب/ أغسطس 2020 حيث بدأت الهيئة المصغرة للجنة الدستورية اجتماعها من خلال جولة ثالثة في جنيف، إلا أنها ما لبثت أن تأجلت جلساتها بسبب ظهور إصابة أربعة من وفد النظام بفايروس كورونا، ثم عادت اللجنة لاستئناف جلساتها التي انتهت في 29 آب /أغسطس، وبالرغم من محاولات النظام المتجددة لتعطيل عمل اللجنة إلا أنّ هذه الجولة شهدت تحركات للمبعوث الأممي غير بيدرسون، وجهود دولية، في مقدمتها المساعي الأميركية إلى جانب المعارضة السورية، لإتمام أعمال اللجنة بالكامل والخروج بصيغة دستور جديد للبلاد قبل موعد الانتخابات الرئاسية منتصف العام المقبل. وقد عُدّت هذه الجولة من أنجح الجولات من حيث الاستمرارية والمناقشات التي حصلت، ويمكن أن نعزو ذلك للضغوط الدولية، خاصة على وفد النظام لإنجاحها، وتحديداً من الجانب الروسي الداعم للنظام للسوري.

توقفت بعدها اللجنة عن جولات جديدة رغم تأكيد المندوب الروسي الدائم في الأمم المتحدة «غينادي غاتيلوف» في 25 أيلول/ سبتمبر بأنّ: «انعقاد الجولة الجديدة للجنة الدستورية السورية في جنيف سيتم في أقرب وقت»، ومؤكداً أن «جدول أعمال الجولة المقبلة موجود بالفعل»، وأوضح أن «تأخير تحديد موعد الجلسات يعود إلى ظروف كثيرة، من بينها الوضع الوبائي في جنيف، حيث تجري المفاوضات».

في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 أعلن الرئيس المشترك للجنة الدستورية السورية عن وفد المعارضة هادي البحرة أن أطراف اللجنة توصلت إلى توافق على عقد جولتين جديدتين من الاجتماعات في جنيف، حيث تقرر عقد الدورة الرابعة في جنيف بتاريخ 4 كانون الأول/ ديسمبر، كما تم الإعلان عن جدولي أعمال الدورة الرابعة والدورة الخامسة التي من المقرر عقدها في شهر كانون الثاني/ يناير من العام القادم 2021، إلا أنّ الأمم المتحدة عدّلت تاريخ انعقاد الجولة الرابعة بحث أصبح في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر ويستمر انعقاد الجولة حتى 4 كانون الأول/ ديسمبر.

ب- قراءة تحليلية للتطورات السياسية الداخلية:

شكلت الضغوط الداخلية على الأصعدة كافة، والتي شملت جميع القوى الفاعلة على المستوى الداخلي، الأرضية لرسم سياسات هذه الأطراف على المستوى الداخلي، ويمكن تحديد اثنين من هذه الضغوطات، تعدّ الأهم والأكثر تأثيراً على تلك السياسات، هي الضغط الاقتصادي والضغط الأمني، حيث أدّى العامل الاقتصادي دوراً مهماً في اتخاذ النظام سياسات داخلية وخارجية معاً نتيجةً لذلك، فتغيرت الوزارة، وجرى انتخابات لمجلس الشعب، كما جرى تغيير مدراء إدارات ومحافظين، بهدف وقف التدهور الاقتصادي تحديداً في مناطق سيطرة النظام، الذي انعكس على الواقع الاجتماعي سوءاً وتدهوراً في مستوى المعيشة لم يسبق لها مثيل في تاريخ سورية. لكن رغم ذلك لم تستطع حكومة النظام وقف هذا التدهور لأسبابٍ داخلية وخارجية. أما العامل الأمني فلا يزال النظام يسعى لفرض سيطرته العسكرية على ما تبقى من الجغرافيا السورية الخارجة عن سلطته، رغم إدراكه استحالة ذلك مع وجود فواعل دولية كبرى في المشهد السوري الداخلي.

من الناحية الأخرى، لا تزال سياسات القوى المتحكمة بالمناطق الخارجة عن سلطة النظام، في إدلب وحلب وشمال شرق سورية، تشهد تخبطاً كبيراً، وانقسامات داخلية على المستويين السياسي والعسكري، ففي إدلب تسيطر هيئة تحرير الشام الرافضة لأي تدخل في سياساتها وإدارتها للمنطقة، وفي حلب والشمال السوري التي تتبع عملياً للائتلاف الوطني السوري، وتسيطر عليه فصائل ما يسمى الجيش الوطني السوري، تبقى الكلمة العليا فيها عسكرياً لتلك الفصائل، وتتدخل إدارياً في مفاصل المنطقة المدنية من هيئات ومجالس ومنظمات، رغم خضوعها من الناحية السياسية للحكومة المؤقتة. بالمقابل ترفض الميليشيات الكردية في الشمال وفي شرقي الفرات أي دعوات للتفاهم مع المعارضة السورية سياسياً وعسكرياً، معتمدةً على الدعم الأمريكي في مناطق سيطرتها عسكرياً، وعلى دعمها سياسياً في سبيل الوصول لأهدافها بإقامة كيان كردي مستقل، وهو ما ترفضه قوى المعارضة السورية وكذلك النظام السوري داخلياً، وترفضه إقليمياً تركيا التي تسعى باستمرار لتغيير هذا الواقع من خلال السيطرة على مناطق جديدة على طول حدودها الجنوبية لمنع أي تطورات سياسية وعسكرية لصالح تلك الميليشيات الكردية.

الصراع السياسي الداخلي هذا انعكس سلباً على المفاوضات القائمة بين النظام والمعارضة فيما يخص الحل السياسي عامة، وما يخص عمل اللجنة الدستورية خاصة، حيث لا تزال التناقضات السياسية قائمة بين الجانبين، وهو ما عطل أي تقدم حقيقي في هذا الملف المهم رغم انعقاد جولاتٍ أربع، يأتي ذلك في ظل ظروف ومتغيرات جديدة في المشهد السياسي العالمي بفوز بايدن وخسارة ترامب للانتخابات الأمريكية، وقلق روسي متزايد من تدهور منظومة الحكم لدى النظام في ظل الانهيار الذي تشهده مناطق سيطرته، لذلك سيبقى الملف السياسي الداخلي في صراع مستمر بين مختلف الأطراف الداخلية كنتيجة لعدم التفاهم الإقليمي والدولي حول حل القضية السورية بسبب مصالح تلك الدول المتصارعة والمتضاربة على الأرض السورية وعلى ملفات إقليمية ودولية عدّة تاريخية ومستجدة.

2 - المتغيرات السياسية على المستويين الإقليمي والدولي:

أ- المواقف الإقليمية والدولية الفاعلة:

الموقف الأمريكي:

لم يشهد عام 2020 تطوراً فاعلاً في الملف السوري، واستمر الموقف على ما هو عليه من رفض أمريكي لاستعادة النظام أي منطقة جديدة لسلطته، مع استمرار دعم المعارضة السورية سياسياً، واستمرار السيطرة الأمريكية العسكرية في منطقة شرقي الفرات بالتعاون والدعم للميليشيات الكردية المسيطرة على المنطقة، وعلى الثروات النفطية فيها.

ويمكن القول أنّ الفاعل الرئيس في الموقف الأمريكي تجاه النظام السوري تحديداً هو تفعيل قانون قيصر لمعاقبة النظام السوري وداعميه من أفراد ومؤسسات وحكومات ودول، وهو القانون الذي وقعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2019. وبموجب هذا القانون بدأت الإدارة الامريكية فرض سلسلة من العقوبات المتتالية على النظام وداعميه خلال هذا العام، والذي أدّى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مناطق سيطرة النظام، وحصاره سياسياً، من خلال تراجع كثير من الدول عن دعمه أو إعادة تفعيل علاقاتها معه، منها بعض الدول الخليجية.

وضمن تفعيل قانون قيصر، تم خلال عام 2020 فرض خمس حُزم من العقوبات على النظام، هي:

الحزمة الأولى في 2020/6/17:

في هذا التاريخ دخل قانون قيصر حيز التنفيذ فعلياً، وأعلنت الولايات المتحدة أولى عقوباتها على النظام، واستهدفت الحزمة الأولى من هذه العقوبات رئيس النظام بشار الأسد وزوجته وشخصيات وكيانات أخرى بلغ عددها 39 شخصية وكيان. وبهذه المناسبة قالت الخارجية الأميركية إنّ عشرات ممن تستهدفهم العقوبات عرقلوا حلاً سياسياً سلمياً، وبعضهم «موّل فظائع نظام الأسد». وتعهد وزير الخارجية «بومبيو» بفرض مزيد من العقوبات حتى يوقف نظام الأسد الحرب، ويوافق على حل سياسي وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، وقال: :إنّ عقوبات «أكثر بكثير» ستفرض خلال الأسابيع والشهور المقبلة».

الحزمة الثانية في 2020/7/29:

فرضت الولايات المتحدة الحزمة الثانية من العقوبات التي شملت أشخاص وكيانات بينهم حافظ الأسد نجل بشار الأسد. وجاء في نص بيان نُشر على موقع وزارة الخزانة الأمريكية أن العقوبات الجديدة وعددها 14 استهدفت رجال أعمال وأشخاصاً متواطئين في جهود إعادة الإعمار «الفاسدة لبشار الأسد»، وبينهم حافظ الأسد (نجل بشار)، وزهير توفيق الأسد (عم بشار) ونجله كرم الأسد، ووسيم أنور القطان أحد كبار رجال الأعمال الداعمين للنظام السوري.

كذلك شملت العقوبات كل من «الفرقة الأولى المدرعة لجيش النظام السوري»، وشركة «آدم للتجارة والاستثمار»، وشركة «تي دبلايو» التابعتين للقطان، وشركة «نقطة تقاطع»، وفندق الجلاء، ومركزي «المالكي»، و«قاسيون» التجاريين، ومفروشات «لاروسا»، وشركة «مروج الشام للاستثمار والسياحة»، ومجمع «يلبغا العقاري».

وأعلن وزير الخارجية مايك بومبيو أن مجموعة العقوبات هذه أُطلق عليها اسم «عقوبات حماة ومعرة النعمان»، كإشارة رمزية إلى ذكرى اثنتين من أبشع فظائع وجرائم نظام الأسد، والتي وقعت كل منهما في مثل هذا الأسبوع من عامي 2011 و2019.

الحزمة الثالثة في 2020/8/20:

شملت هذه الحزمة عقوبات على كل من المستشارة الإعلامية لبشار الأسد لونا الشبل، والرئيس السابق لاتحاد طلبة سورية والعضو القيادي في حزب البعث عمار الساعاتي وذلك لقيامه بتسهيل انتساب طلاب الجامعات إلى ميليشيات النظام السوري. كذلك شملت الحزمة عقوبات على مساعد الأسد ياسر إبراهيم «لجهوده في منع أو عرقلة الحل السياسي للصراع السوري»، حيث قام إبراهيم وباستخدام شبكاته في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه بإبرام صفقات فاسدة لصالح الأسد ونظامه. كما أدرجت العقوبات قائمة بأسماء العديد من قادة الوحدات العسكرية «لجهودهم في منع وقف إطلاق النار في سورية» منهم قائد قوات الدفاع الوطني فادي صقر، والعميد غياث دلة قائد اللواء 42 في الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد شقيق بشار، وقائد «فوج الحيدر» في ميليشيات النظام سامر إسماعيل.

وفي هذا الإطار أوضح المبعوث الأمريكي الخاص إلى سورية جيمس جيفري وجود خمسة شروط لرفع العقوبات هي: «عدم استخدام النظام السوري وحلفائه المجال الجوي السوري لاستهداف المدنيين، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المحاصرين، والسماح بالعودة الطوعية الكريمة للنازحين، والمحاسبة العادلة لمرتكبي جرائم الحرب».

الحزمة الرابعة في 2020/9/30:

اعتُبرت هذه الحزمة الأقسى على نظام الأسد وداعميه، واستهدفت شخصيات مقربة من أسماء الأسد نفسها، بالإضافة إلى عدد من الوزراء والقادة العسكريين والأمنيين. وشملت العقوبات رجل الأعمال خضر طاهر وعدة شركات يملكها وتدور في فلك نفوذ أسماء الأسد، هذه الشركات هي: شركة «إيما» وشركة «إيما تيل» للاتصالات، وشركة «إيما تيل بلاس»، وشركة «القلعة للحماية والحراسة والخدمات»، وشركة «إيلا للخدمات الإعلامية»، وشركة «إيلا للسياحة»، وشركة «الياسمين للتعهدات»، وشركة «النجم الذهبي التجارية»، وشركة «السورية للمعادن والاستثمار»، و «الشركة السورية للإدارة الفندقية، وشركة «العلي والحمزة».

كذلك طالت قائمة العقوبات كل من نسرين إبراهيم ورنا إبراهيم (اللتان تملكان حصص في شركة

تلي إنفست المؤسسة لشركة إم تي إن)، وحازم قرفول «حاكم مصرف سورية المركزي»، وميلاد جديد «قائد القوات الخاصة»، وحسام لوقا «رئيس اللجنة الأمنية في درعا». كما استهدفت العقوبات وزارة السياحة، والشركة السورية للنقل والسياحة التابعة للوزارة.

وفي إطار هذه الحزمة، قال وزير الخارجية مايك بومبيو: أن «الولايات المتحدة فرضت عقوبات على 17 من شخصيات النظام السوري العسكريين والحكوميين ورجال الأعمال الفاسدين، وشركات تستثمر الصراع السوري».

واعتبر أنّ «أفعال الجهات التي فُرضت عليها العقوبات، أطالت معاناة الشعب السوري»، وأنّ الطريق الوحيد لرفع العقوبات هو تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي /2254/ لحل الأزمة السورية.

الحزمة الخامسة في 2020/11/10:

وهي آخر حزمة من العقوبات تفرضها الإدارة الأمريكية هذا العام، واستهدفت العقوبات ثمانية أفراد و11 كياناً، منها شركات عاملة في قطاع النفط، ومسؤولين عسكريين، وأعضاء في مجلس الشعب، وكيانات تابعة لحكومة النظام، إضافةً إلى أفراد سوريين ولبنانيين متهمين بدعم النظام في مجال القطاع النفطي.

ومن الأسماء التي شملتها العقوبات: «حسام القاطرجي، نبيل محمد طعمة، ناصر العلي، كمال عماد الدين المدني، طارق عماد الدين المدني، غسان جودت إسماعيل، عامر تيسير خيتي، صقر أسعد الرستم».

أما الكيانات فهي: وزارة النفط، مجموعة طعمة (دمشق)، مؤسسة تكرير النفط (حمص)، إدارة المشاريع الصغيرة (السوق الحرة، دمشق)، شركة مصفاة الساحل (طرطوس)، شركة أرفادا البترولية المساهمة المغفلة الخاصة (دمشق)، مصفاة الرصافة (الرقة)، ساليزار شيبينغ ش.م.ل (بيروت).

وعسكرياً ضمت القائمة: «قوات الدفاع الوطني، مؤسسة الإنشاءات العسكرية (دمشق)، خيتي القابضة (دمشق).

الموقف الروسي:

بقيت روسيا الداعم الأكبر والفاعل الأهم إلى جانب نظام الأسد على المستويات كافة، خاصة السياسية منها والعسكرية. وبالرغم من التراجع الكبير للعمليات العسكرية الكبيرة، إلا أنها عملت خلال هذا العام على شن هجمات جوية عدّة على مواقع عسكرية للمعارضة السورية، إضافة إلى استهدافها للمرافق والمباني الخدمية والمدنية كعامل ضغط على المدنيين في المناطق الخارجة عن سلطة النظام.

أما سياسياً، فقد استمر الدعم الروسي للنظام في كل المحافل والاجتماعات الخاصة بالملف السوري، سواء في مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، أو من خلال اللقاءات والاجتماعات الثنائية والمتعددة بين الأطراف الفاعلة، رغم تراجع تلك الاجتماعات هذا العام لأسبابٍ عدّة أهمها انتشار وباء كورونا

وتصدره المشهد العالمي.

وخلال هذا العام لم يتم عقد أي جولة جديدة من اجتماعات آستانة، حيث انتهت تلك الجولات بعقد آخر جولتين (12 – 13) العام الماضي 2019. لكن الرئيس الروسي أجرى خلال هذا العام لقاءَين مع رأس النظام بشار الأسد، الأول مطلع العام في 7 كانون الثاني/ يناير عندما زار بوتين، وبشكلٍ مفاجئ، سورية والتقى فيها بشار الأسد في مقر قيادة القوات الروسية العاملة في سورية، حيث أشاد خلالها الرئيس الروسي «بالتقدم الهائل الذي تحقق في سورية في طريق إعادة ترسيخ الدول السورية ووحدة أراضيها».

أما اللقاء الثاني فكان عن بعد عبر تقنية الفيديو في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، أكد بوتين خلالها أنّ: «بؤرة الإرهاب الدولي في سورية تم القضاء عليها عملياً»، معلناً أنّ: «الوقت قد حان لعودة جماعية للاجئين السوريين إلى البلاد». كما أكد بوتين أنّ روسيا تؤيد في هذا الإطار عقد مؤتمر دولي للاجئين، وأنّ الوفد الروسي سيكون من أكبر الوفود المشاركة. لذلك فإنّ هذا اللقاء كان بمثابة إعطاء الضوء الأخضر لنظام الأسد بإطلاق مؤتمر عودة اللاجئين، الذي انعقد فعلاً بعد يومين فقط من اللقاء في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر في دمشق.

كذلك وقفت روسيا إلى جانب الأسد رافضةً قانون قيصر الأمريكي لمعاقبته ونظامه، وقال سفير روسيا لدى الأمم المتحدة «فاسيلي نيبينزيا» إنّ واشنطن أكدت أن «الغرض من هذه الإجراءات هو الإطاحة بالسلطات الشرعية في سورية». لكن بالرغم من معارضتها هذه إلا أنها لم تقم بتقديم أي دعم للنظام على المستوى الاقتصادي لمواجهة عواقب وتداعيات القانون على النظام، وهو ما انعكس تردياً كبيراً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي لا يزال يزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

الموقف الأوروبي:

ظلّ الموقف الأوربي متراجعاً بشكلٍ كبيرٍ في القضية السورية خلال هذا العام، ولم يشهد هذا الموقف أي تقدم ملموس ومؤثر في هذا الملف، سواء سياسياً أو عسكرياً، حيث اقتصر الدور الأوروبي على بعض البيانات والتصريحات التي لا تزال دون المستوى المطلوب من دول أوروبا، بالرغم من استمرارها بشكلٍ عام في تأييد المعارضة السورية بما يخص موقفها الرافض لعودة اللاجئين السوريين إلى سورية، عكسه رفض دول الاتحاد الأوروبي المشاركة في مؤتمر عودة اللاجئين السوريين إلى حضن النظام المجرم بالرغم من تلقيه دعوة رسمية للحضور، وقالت المتحدثة باسم الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد «فيديريكا موغيريني» في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر أنّ: «عودة اللاجئين السوريين إلى مناطقهم يجب أن تتم ضمن شروط تحافظ بالدرجة الأولى على أمنهم وكرامتهم». وأنّ هذه الشروط يجب أن تُحدد من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. كذلك أطلقت وزارة الخارجية الألمانية سلسلة معايير حقيقية وواقعية للاجئين السوريين حول العالم «لتصبح العودة ممكنة على نطاق واسع». وفي هذا الإطار نشر المركز الألماني للإعلام عبر حسابه الرسمي في تويتر ثمانية شروط لتمكين عودة اللاجئين والنازحين السوريين إلى ديارهم، هي:

1 – ضرورة انخفاض الأعمال العدائية «بشكل كبير ودائم».

2 – ضرورة وجود اتفاق رسمي مع الدول المضيفة للاجئين السوريين والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بغرض تسهيل عودة السوريين واستقبالهم.

3 – أن تكون «الضمانات الأمنية للعائدين حقيقية، ويمكن التحقق من مصداقيتها.

4 – السماح للسوريين لاجئين ونازحين اتخاذ قرارات وفقاً للمعطيات المتاحة دون إخضاعهم لضغوط تجبرهم على العودة أو إكراههم على القيام بذلك.

5 – منح عفو فعلي واسع النطاق دون استثناءات، بحق العائدين بمن فيهم المتخلفين من الخدمة العسكرية أو يعتقد بأنهم من داعمي المعارضة السورية.

6 – تمكين السوريين العائدين من حقهم في المطالبة بمساكنهم وممتلكاتهم واستردادها، والحصول على تعويضات، بحسب ما نص عليه القانون الدولي.

7 – السماح للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بمراقبة سير عملية استقبال السوريين وإعادة دمجهم دون عوائق.

8 – ضرورة احترام مسؤولية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة في مراقبة سير عملية عودة السوريين نازحين ولاجئين إلى البلاد.

بالمقابل لا يزال الاتحاد الأوروبي يفرض ويواصل فرض العقوبات على النظام السوري وداعميه من أفراد ومؤسسات وميليشيات قدمت ولا تزال الدعم اللامحدود لهذا النظام في جرائمه ضد الشعب السوري حتى اليوم.

الموقف التركي:

تحملت تركيا، ولا تزال، المجهود الأكبر في الملف السوري على المستويات كافة، واستمرت خلال السنوات التسع الماضية وحتى الآن على موقفها الثابت والداعم لقضية الشعب السوري العادلة في التخلص من هذا النظام الاستبدادي الذي لم يترك وسيلة من وسائل الإجرام إلا واستخدمها بحقه، وبالتالي فإن موقف تركيا لم يتبدل في ذلك، بالرغم من الكثير من الضغوط التي تعرضت لها سياسياً وعسكرياً، على مستوى الداخل التركي، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

على المستوى العسكري، استمرت تركيا خلال هذا العام في نشر نقاطها العسكرية بالرغم من أنها انسحبت من عدّة نقاط ومراكز، ذكرناها سابقاً، في إطار إعادة تموضع جديد بالاتفاق مع روسيا، كما استمرت في إرسال الأرتال والتعزيزات العسكرية بهدف تعزيز قدراتها العسكرية داخل سورية لحماية المنطقة من هجمات النظام وميليشياته الداعمة، ومنع أي عملية عسكرية باتجاه المنطقة تهدد روسيا والنظام باستمرار بالقيام بها.

بالمقابل تسعى تركيا إلى استمرار حماية حدودها الجنوبية من هجمات ميليشيات الكرد الانفصاليين، بل والعودة إلى التهديد بالقيام بعملية عسكرية قد تلجأ إليها في أي وقت لحماية أمنها القومي.

أما على المستوى السياسي، عملت تركيا على دعم موقف المعارضة السورية في جميع الملفات المطروحة على الطاولة بين الفرقاء المختلفين، أهمها ملف اللجنة الدستورية، ودعم جهود المبعوث الأممي إلى سورية، ورفض التعامل مع النظام السوري بأي من الملفات المطروحة، وهو ما ترجمه النظام إلى عدم دعوة تركيا لحضور مؤتمر عودة اللاجئين الذي عقده، بالمقابل كان هناك رفض تركي لهذا المؤتمر حيث اعتبرته محاولة فاشلة لإعادة تعويم النظام السوري بدعم روسي إيراني.

الموقف الإيراني:

يمكن القول أنّ البروز الأهم لإيران في سورية خلال هذا العام هو من خلال تعرض مراكزها العسكرية ومواقع ميليشياتها في سورية لقصف صهيوني متكرر طوال عام 2020، ما أدى إلى تدمير العديد من مواقعها ومقتل الكثير من ضباطها وميليشياتها في عمليات القصف تلك. بالمقابل لم تستطع إيران الرّد على كل عمليات القصف تلك حتى مجرد إدانة أو استنكار.

كذلك لا تزال إيران، بالرغم من تراجع العمليات العسكرية في سورية، تقدم الدعم المالي والعسكري واللوجستي لنظام الأسد ولميليشياتها في سورية، خاصة في مناطق ريف دمشق والجنوب السوري ومنطقة دير الزور.

أما على المستوى السياسي فقد استمرت إيران بدعم النظام في مواقفه السياسية على مختلف الأصعدة، إلا أنّ دورها السياسي تراجع بشكل كبير منذ العام الماضي وحتى هذا العام، ولم تعد إيران طرفاً رئيسياً فاعلاً في الملف السياسي للقضية السورية كما كانت في السابق، فتراجع دورها في ظل تطور موقف كل من روسيا وتركيا في هذا المجال. رغم ذلك قام مبعوث الأمم المتحدة «غير بيدرسون» بزيارة طهران في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر والتقى وزير الخارجية جواد ظريف لمناقشة ما أسماه الدور الإيراني لحل الأزمة السورية، باعتبارها طرفاً موجوداً على الأرض السورية من جهة، ولها ضغط سياسي على النظام السوري في بعض الملفات الداخلية.

الموقف العربي:

لم يرتقِ الموقف العربي منذ بداية الثورة السورية حتى اليوم إلى المستوى المطلوب والمأمول منه تجاه قضية السوريين ومعاناتهم، وبقي هذا الموقف في تراجع كبير ومستمر خلال هذا العام إلا من بعض التصريحات من هنا وهناك، والتي ليست ذات فاعلية تذكر أكثر من أنها تعبّر عن موقف هذه الدول أو تلك تجاه الملف السوري من منظور رفض التدخل الخارجي في القضية السورية حينما يتعلق الأمر بتركيا تحديداً، مع غياب تام لهذا الموقف بما يخص التدخل الروسي المباشر العسكري والسياسي في سورية. ففي 1 تشرين الأول/ أكتوبر أكّد تقرير نشره موقع «المونيتور» على «الجهود التي تبذلها القاهرة لمواجهة تركيا في ظل اتساع نفوذ أنقرة في المنطقة وتحديداً في سورية». وأنّ مصر تحشد الدول العربية لمواجهة تركيا في سورية، مستغلةً استياء بعض الدول العربية من التدخل التركي في سورية، وذلك لإعادة تاهيل رأس النظام بشار الأسد من جهة، وإعادته إلى جامعة الدول العربية مجدداً من جهة

أخرى. وفي 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 جرى اجتماع تشاوري جمع كل من السعودية والإمارات ومصر والأردن، على مستوى كبار المسؤولين في وزارات الخارجية، لبحث تطورات الأزمة السورية وسُبل تسويتها وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم «2254»، بما يحفظ وحدة سورية وسلامة أراضيها.

هذا التحرك لبعض الدول العربية يأتي قُبيل انعقاد الجولة الرابعة من اجتماعات اللجنة الدستورية السورية المقررة في جنيف في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر وتستمر حتى 4 كانون الأول/ ديسمبر من هذا العام.

الموقف الصهيوني:

ارتبط الموقف الصهيوني خلال السنوات الأخيرة من القضية السورية بالدور الإيراني المتنامي في سورية من خلال تواجد لضباط إيرانيين من الحرس الثوري والميليشيات الشيعية، خاصة ميليشيا حزب الله اللبناني على الأراضي السورية، واتخاذها للعديد من المراكز والقواعد والمستودعات والمعامل العسكرية في سورية عامة، وفي المنطقة الجنوبية والجنوبية الغربية من سورية، على حدودها مع الجولان المحتل، وهو ما يعني «لإسرائيل» تهديداً لأمنها الداخلي. وازداد هذا الموقف صلابة تجاه التواجد الإيراني وميليشياتها في سورية خلال عام 2020، لذلك ركّزت بشكلٍ كبير على مراقبة التموضع والانتشار العسكري الإيراني في سورية من جهة، والقصف الجوي المتواصل على تلك المواقع والمراكز والقوات من جهةٍ أخرى. وهنا نشير إلى أبرز تلك الهجمات التي شنها الكيان الصهيوني داخل الأراضي السورية خلال هذا العام، منها:

التاريخ	المواقع المستهدفة	السلاح المستخدم	النتائج
14/ 1/ 2020	مطار التيفور العسكري بريف حمص	الطيران	تدمير نقاط عسكرية ومقتل 3 عناصر من الميليشيات الإيرانية
6/ 2/ 2020	اللواء 91 التابع الفرقة الأولى، واللواء 75 ريف دمشق الغربي، مطار المزة العسكري، مواقع عسكرية يوجد فيها خبراء إيرانيون في جبل قاسيون بدمشق، مركز البحوث العلمية في جمرايا، منطقة مرج السلطان بريف دمشق.	الطيران	مقتل 23 من ميليشيات النظام والميليشيات الإيرانية
14/ 2/ 2020	مواقع عسكرية للنظام والمليشيات الإيرانية في محيط دمشق	الطيران	تدمير مستودعات أسلحة
23/ 2/ 2020	مواقع تابعة لمنظمة الجهاد الإسلامي جنوب دمشق	الطيران	اثنين من عناصر الجهاد (سليم أحمد سليم 24 عام، وزياد أحمد منصور 23 عام)

2020 /3 /5	مواقع إيرانية في المنطقة الوسطى قرب حمص	الطيران	تدمير مستودعات أسلحة
2020 /3/31	مواقع عسكرية إيرانية وسط سورية، منها موقع لتصنيع الأسلحة الكيماوية	الطيران	تدمير شحنات أسلحة ومصنع للسلاح الكيماوي
2020 /4 /20	مواقع المليشيات الإيرانية بالقرب من مدينة السخنة بريف حمص الشرقي	الطيران	تدمير المواقع المستهدفة
2020 /5 /5	ثكنات عسكرية في السفيرة بريف حلب الشمالي، ومواقع الحرس الثوري الإيران في معامل الدفاع بمدينة حلب	الطيران	مقتل 14 من الميليشيات الإيرانية، وتدمير مخازن أسلحة تابعة للنظام
2020 /5 /9	عدد من المواقع والبنى التحتية للمراكز والقواعد الإيرانية في سورية منها مخازن أسلحة ومنصات صواريخ ومنشآت استخبارية بريف دمشق وحمص	الطيران	تدمير مواقع عسكرية ومستودعات أسلحة ومقتل ما لا يقل عن 15 من عناصر ميليشيات النظام وإيران
2020 /6 /23	مواقع عسكرية إيرانية في السلمية والصبورة ومطار حماة العسكري والفوج 46 بريف حماة الغربي	الطيران	تدمير مواقع ومستودعات أسلحة
2020 /7 /20	مواقع إيرانية جنوب دمشق ودرعا والقنيطرة، ومنظومات دفاع جوي للنظام	الطيران	تدمير مواقع ومستودعات أسلحة
2020 /8/31	مواقع لقوات النظام في محيط مطار دمشق، ومنطقة الكسوة جنوب دمشق، ومحيط إزرع وكتيبة نامر وكتيبة قرفا وتل محجبة في ريف درعا الشمالي الشرقي التي تتواجد فيها ميليشيات حزب الله اللبناني	الطيران	مقتل 5 من الميليشيات بينهم 3 إيرانيين وتدمير أهداف عسكرية
2020 /9/2	مطار «T4» العسكري بريف حمص	الطيران	تدمير مراكز ونقاط عسكرية إيرانية
2020 /9/11	مصنع لإنتاج الصواريخ في منطقة السفيرة بريف حلب	الطيران	تدمير الموقع ومقتل عدد من قوات النظام
2020 /10/21	مقراً للميليشيات الإيرانية في مدرسة بقرية الحرية في ريف القنيطرة	الطيران	تدمير المقر ومقتل عدد من عناصر الميليشيات الإيرانية
2020 /11/18	مخازن ومقرّات قيادة ومجمّعات عسكرية وبطاريات أرض-جو في جنوب سورية	الطيران	مقتل 3 عناصر من قوات النظام وجرح عدد آخرين وتدمير مواقع عسكرية
2020 /11/25	مركزاً ومخزن أسلحة للميليشيات الإيرانية وميليشيا حزب الله اللبناني في جبل المانع بريف دمشق الجنوبي. وموقعاً لإيران في محيط بلدة رويحينة جنوبي القنيطرة	الطيران	تدمير مخازن أسلحة ومقتل عدد من الميليشيات الإيرانية

ب- مواقف المنظمات الإقليمية والدولية:

الأمم المتحدة ومجلس الأمن:

تراجع الدور السياسي الفاعل للأمم المتحدة ومعها مجلس الأمن الدولي كفاعل مؤثر في الملف السوري خلال عام 2020، واقتصر دور المنظمة الدولية على جانبين، الأول: دعم مهمة المبعوث الأممي «غير بيدرسون» في مهمته لإنجاح العملية السياسية ومتابعة عقد دورات اللجنة الدستورية وعملها بين النظام والمعارضة، والثاني: التركيز على الأوضاع الإنسانية والخدمية المتردية التي تعاني منها سورية بسبب الانتهاكات المستمرة للنظام وميليشياته ضد المدنيين والمؤسسات المدنية، وإصدارها لعدة بيانات وقرارات في هذا الشأن بهدف تخفيف معاناة النازحين في مناطق الداخل السوري. ويمكن عرض أهم تلك البيانات والقرارات خلال هذا العام كالتالي:

- تصريح صادر عن الأمم المتحدة في 4 شباط/ فبراير 2020 بضرورة حث أطراف النزاع للعمل فوراً وبشكلٍ جماعي لتوفير « فترة هدوء مجدية للمدنيين في شمال غرب سورية».

- مناقشات مجلس الأمن حول الوضع في سورية في 27 شباط/ فبراير 2020، حذرت خلالها مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ «أورسولا مولر» مجلس الأمن من أن «احتياجات السكان في سورية لا تزال هائلة وتستمر في الزيادة وسط تكشف كارثة إنسانية في شمال غرب البلاد». وقالت: «أكرر نداء الأمين العام المتجدد الداعي إلى وقف فوري لإطلاق النار لإنهاء الكارثة الإنسانية وتجنب تصعيد لا يمكن السيطرة عليه». كما أكد خلالها مجلس الأمن على أهمية «إيصال المساعدات عبر الحدود في شمال غرب البلاد».

- تصريح صادر عن لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سورية في 2 آذار/ مارس 2020: «مستويات غير مسبوقة من النزوح والظروف القاسية للمدنيين في الجمهورية العربية السورية».

- نداء أطلقته لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سورية في 28 آذار/ مارس 2020 جاء فيه: « مع وصول الجائحة العالمية إلى سورية لا بد من وقف القتال واتخاذ خطوات عاجلة لمنع وقوع مأساة أكبر».

- تصريح للأمم المتحدة في 7 تموز/ يوليو 2020 حول «تفشي انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب»، والوضع الصعب الذي تواجهه إدلب خلال جائحة كورونا بسبب ظروف الحرب.

- روسيا تعارض مشروع قرار في مجلس الأمن في 8 تموز/ يوليو تقدمت به كل من ألمانيا وبلجيكا حول «آلية إيصال المساعدات إلى سورية»، حيث أصرّت روسيا على الإبقاء على معبر واحد بدلاً من معبرين، ولمدة ستة أشهر بدلاً من عام كامل.

- مشروع قرار روسي إلى مجلس الأمن في 9 تموز/ يوليو يرمي إلى خفض المساعدات الإنسانية الأممية إلى سورية، حيث رفضت غالبية أعضاء مجلس الأمن التصويت لصالح مشروع القرار.

- مجلس الأمن يتبنى في 11 تموز/ يوليو قراراً يجدد آلية إيصال المساعدات عبر معبر حدودي

واحد، وذلك بعد أربع محاولات فاشلة، حيث صوت المجلس على تبني مشروع قرار ألماني- بلجيكي جدد بموجبه «عمل آلية المساعدة الإنسانية عبر خطوط النزاع والمعابر الحدودية لمدة عام واحد». وسيسمح القرار الأممي بإيصال المساعدات الإنسانية لسكان شمال غرب سورية عبر معبر واحد فقط هو معبر باب الهوى.

وبهذه المناسبة دعا الأمين العام للأمم المتحدة أطراف الصراع لضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين وفقا للقانون الإنساني الدولي.

- لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سورية تصدر تقريراً في 15 أيلول/ سبتمبر تكشف فيه الافتقار إلى «الأيادي النظيفة» في البلاد في ظل استمرار الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان على الرغم من انخفاض الأعمال العدائية على نطاق واسع منذ وقف إطلاق النار في آذار/مارس الماضي، حيث أفادت لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سورية بأن «الجهات المسلحة تواصل تعريض المدنيين لانتهاكات مروعة ومستهدفة بشكل متزايد».

كما سلط التقرير الضوء على زيادة أنماط الانتهاكات المستهدفة، مثل «الاغتيالات والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والنهب أو الاستيلاء على الممتلكات الخاصة» بحيث ظلت معاناة المدنيين سمة دائمة للأزمة.

- احاطتين في مجلس الأمن في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر بشأن الوضع في سورية، قدمهما كل من «رامش راجاسينغهام» نائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، و«خولة مطر» نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، أشارا فيه إلى الوضع الإنساني المتردي، وبرودة الطقس التي أخذت تفاقم معاناة ملايين النازحين.

الاتحاد الأوروبي:

استمرت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الملف السوري خلال عام 2020 باتجاه دعم الملف الإنساني من خلال سياسة دعم اللاجئين الوافدين إليه، أو من خلال تقديم المعونات المالية والإنساني للاجئين والنازحين داخل سورية وخارجها، خاصة في دول الجوار السوري. ومن ناحية أخرى استمر الاتحاد الأوروبي في سياسة فرض العقوبات على النظام السوري وداعميه من هيئات ومنظمات وشركات وأفراد، فيما تراجع دوره على المستوى السياسي كثيراً، ولم يعد هذا الاتحاد من الفواعل المؤثرة على القضية السورية سوى دعمه لعمل المبعوث الأممي إلى سورية في مهمته من جهة، ورفضه القاطع المشاركة في مؤتمر عودة اللاجئين الذي نظمه النظام السوري بدعم روسي في دمشق بتاريخ 11 تشرين الثاني/ نوفمبر. وفي هذا الإطار نشير إلى أهم القرارات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي خلال هذا العام:

التاريخ	التصنيف	القرارات
28 أيار/ مايو 2020	عقوبات	تمديد العقوبات على النظام السوري، حتى 1 حزيران/ يونيو 2021. وضمت اللائحة 273 شخصاً و 70 مؤسسة سورية بسبب مسؤوليتهم عن القمع العنيف ضد المدنيين.
30 حزيران/ يونيو 2020	مساعدات إنسانية	الاتحاد الأوروبي يتعهد بمبلغ 2,3 مليار يورو لمساعدة السوريين خلال الفترة ما بين 2020 – 2021.
12 تشرين الأول/ أكتوبر 2020	عقوبات	تمديد العقوبات بحق 5 شخصيات هم: رئيس مركز البحوث العلمية «خالد نصري»، والعقيد «طارق ياسمينة» و«وليد زغيب»، و«فراس أحمد» و«سعيد سعيد» لمشاركتهما في أنشطة مركز البحوث العلمية لإنتاج الأسلحة الكيماوية، إضافة لتجميد أصول مسؤولَين روسيَين.
16 تشرين الأول/ أكتوبر 2020	عقوبات	عقوبات على 7 وزراء هم: وزير التجارة الداخلية طلال البرازي، والثقافة لبنى مشاوي، والتعليم دارم طباغ، والعدل أحمد السيد، والموارد المائية تمام رعد، والمالية كنان ياغي، والنقل زهير خزيم.
6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020	عقوبات	عقوبات على حكومة عرنوس الجديدة طالته مع 8 وزراء هم وزراء النفط والثروة المعدنية والصناعة والصحة والزراعة والصحة وثلاثة وزراء دولة.
11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020	بيان	مقاطعة المؤتمر ورفضه بالكامل

جامعة الدول العربية:

إنّ تراجع الدور العربي الفاعل في القضية السورية على مستوى الدول العربية انعكس على فاعلية الجامعة العربية ودورها تجاه القضية السورية كذلك، ولم تتخذ هذه الجامعة أي موقف مؤثر أو فاعل يمكن أن يحدث خرقاً ما في اتجاه حل القضية أو محاولة لعب دور ما فيها، وقد استمر هذا التراجع خلال عام 2020، واقتصر دور الجامعة على بعض التصريحات الإعلامية لا أكثر تجاه بعض الملفات في القضية السورية، يمكن الإشارة إليها من خلال التالي:

– في 14 شباط/ فبراير 2020 دعا وزير الخارجية الجزائري «صبري بوقادوم»، باعتبار الجزائر هي الرئيس الدوري للجامعة العربية خلال عام 2020، دعا إلى ضرورة إعادة سورية إلى جامعة الدول العربية، وقال: «إن الجزائر سبق واعتبرت أن تجميد عضوية سورية خسارة لكل الدول العربية».

– في 29 شباط/ فبراير 2020 أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، خلال مؤتمر صحفي عقده مع وزير الخارجية الجزائري، أن دولاً عربية أخرى إلى جانب الجزائر، ترغب في عودة سورية إلى الجامعة. لكنه أشار إلى أنه: «لا يعلم بعد الموقف السوري بشكل دقيق حول عودة دمشق إلى

الجامعة العربية»، وأنه: «لا يعرف أيضاً موقف جميع الدول إزاء هذه المسألة».

– في 2 آذار/ مارس 2020 زار الأمين العام لجامعة الدول العربية الجزائر، وأكد مجدداً أن: «عودة سورية لشغل مقعدها بالجامعة يحتاج الى قرار من وزراء الخارجية الذين سبق لهم وعلّقوا هذه العضوية منتصف 2011».

– في 11 حزيران/ يونيو 2020 قال عبد الله بن يحيى المعلمي مندوب المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة: «إن سورية لا بد أن تعود يوماً إلى جامعة الدول العربية، وهذا بحاجة لعدة خطوات».

بالمقابل أكّد عدد من وزراء الخارجية العرب، في إطار المداولات حول دور الجامعة العربية، على أنّ: «قرار تجميد مقعد دمشق بالجامعة العربية لم يكن نافعاً في حل الأزمة السورية، وأنّ الوضع في سورية يتطلب جعل الباب مفتوحاً أمام أطراف الأزمة وعدم غلق الباب في وجه أي طرف حتى تستطيع الجامعة العربية القيام بدورها في حل تلك الأزمة المتواصلة منذ 9 سنوات».

ج- قراءة تحليلية في المواقف الإقليمية والدولية:

على مستوى مواقف الدول من القضية السورية، بقيت الولايات المتحدة الامريكية تنظر للقضية السورية على أنها ليست أولوية في السياسة الأمريكية، وأنّ هناك الكثير من القضايا الإقليمية والدولية تشكل أولوية قصوى بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، منها إقليمياً الملف النووي الإيراني، ودولياً الصراع مع روسيا أمنياً، ومع الصين اقتصادياً، وغيرها من الملفات. لذلك لا زالت الولايات المتحدة تعمل في سورية على مبدأ إدارة الصراع، بحيث تشكّل عامل توازن بين مختلف أطراف الصراع الداخلي والخارجي، مع استمرار تمركزها في مواقع ونقاط عسكرية في شمال شرق سورية لتحقيق ذلك التوازن، فهي تدعم الميليشيات الكردية لمحاربة داعش من جهة، ولتشكل تلك الميليشيات ورقة ضغط أمريكية في وجه تركيا مقابل ملفات أخرى في المنطقة، كما تسعى إلى عدم تمكين روسيا والنظام وإيران من السيطرة على تلك المساحة الجغرافية الغنية من سورية، وتدعم في هذا الإطار قوات المعارضة السورية شمال وغرب سورية لمنع النظام من تحقيق المكاسب هناك.

أما بالنسبة لروسيا، فلا تزال تسعى جاهدةً لتحقيق مصالحها على حساب القضية السورية، مستغلةً في ذلك دعمها لما تسميه «الحكومة الشرعية» لتحصيل أكبر قدر ممكن من الاتفاقيات والعقود الاقتصادية والأمنية مقابل استمرارها في دعم هذا النظام لحكم ما تبقى من الأرض السورية، مع سعيها كذلك لتوسيع رقعة سيطرة النظام السوري، وبالتالي توسيع نفوذها على الأرض، وهو ما تسعى لتحقيقه من خلال محاولات السيطرة على مناطق في إدلب وفي شرقي سورية، حيث المناطق التي لا تزال تشهد انتشاراً لعناصر تنظيم داعش، وفي مناطق سيطرة الميليشيات الكردية مستغلةً في ذلك التهديد التركي الدائم لتواجد تلك الميليشيات في شرقي الفرات، وهو ما لاحظناه مؤخراً عندما هددت تركيا بالسيطرة على منطقة عين عيسى الاستراتيجية شمال الرقة، فتدخلت روسيا إلى جانب الميليشيات الكردية وتم الاتفاق على إنشاء ثلاث نقاط عسكرية روسية في عين عيسى لحمايتها من أي عملية عسكرية تركية محتملة. أما سياسياً فإن روسيا لا تزال تمسك بالملف السوري بقوة من خلال سيطرتها على القرار

السياسي للنظام من جهة، ومحاولاتها المستمرة لتسويق رؤيتها للحل السياسي في سورية إقليمياً ودولياً من جهةٍ أخرى، لذلك تؤكد باستمرار على أنّ اتفاقيات سوتشي شكّلت التفاهمات السياسية والعسكرية الوحيدة التي توصلت إليها بالتعاون مع تركيا وإيران، وهو ما لم تفلح فيه جميع القرارات الأممية ومجلس الامن الدولي، خاصة قرارات جنيف التي لم تطبق حتى الآن، واللجنة الدستورية التي لا تزال تراوح في مكانها رغم الجولات الأربعة.

أما بالنسبة للفواعل الإقليمية في الملف السوري، فقد استمر الموقف التركي كأهم فاعل مؤثر في القضية السورية، مقابل تراجع الدور الإيراني والعربي، حيث تعمل تركيا باستمرار على دعم قضية الشعب السوري المطالب بالخلاص من هذا النظام المستبد، وفي المقابل تحاول جاهدةً حماية مصالحها الإقليمية والدولية وضمان أمنها القومي، وفي هذا الإطار تقوم تركيا بالعمل على صعيدين، الأول سياسي خاصة مع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في ملفات سياسية تهم الداخل السوري وعلى المستوى الخارجي، والثاني عسكري أمني بما يخص تطورات ومتغيرات الأوضاع الأمنية في الداخل السوري، وفي هذا الملف تسعى جاهدةً للتفاهم مع روسيا تحديداً لرسم خارطة العمل الأمني على الأرض في ملف إدلب، ومع روسيا والولايات المتحدة في ملف شرقي الفرات. من هذا المنطلق تعمل تركيا للوصول لأهدافها السياسية والعسكرية من خلال استمرار دعمها للمعارضة السورية بشقّيها السياسي والعسكري.

وفي مقابل الدور الإقليمي لتركيا نجد الدور الإيراني المنافس لها في القضية السورية، حيث تسعى إيران، على عكس تركيا، للمحافظة على بقاء النظام السوري من خلال استمرار دعمها له سياسياً وعسكرياً، لكن الموقف الإيراني خلال عام 2020 شهد تراجعاً كبيراً في تأثيره وفاعليته لأسباب عدّة من أهمها:

1 – العقوبات المفروضة على إيران دولياً وتأثيرها على الداخل الإيراني الذي يشهد تخبطاً كبيراً، خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

2 – ضعف الموارد المالية وبالتالي ضعف تمويل ميليشياتها المنتشرة خارج إيران، خاصة سورية.

3 – الموقف الأمريكي الطامح لإخراج إيران من سورية، وإضعاف دورها وتأثيرها في المنطقة عامة.

4 – الموقف الصهيوني المعادي للوجود الإيراني في سورية، ما انعكس على زيادة حدّة الغارات الصهيونية عل مواقع إيران وميليشياتها في مختلف مناطق سورية، وضرب مراكز القيادة والتحكم والتمويل والتسليح والعمليات.

5 – المنافسة الروسية لإيران في سورية، ومحاولة ابعادها عن المراكز القيادية في مؤسسات النظام السياسية والعسكرية والإدارية.

وبالرغم من ذلك، لا تزال إيران تسعى لتثبيت وجودها من خلال تركيز مواقعها العسكرية ونشرها في مناطق حساسة من سورية، والعمل على زرع الشخصيات الموالية لها داخل النظام في مراكز قيادية متقدمة في النظام، والحصول على مكاسب اقتصادية أكبر من خلال عقود الشركات بحجة إعادة الإعمار، والعمل على نشر مذهبها العقدي الشيعي في مناطق مختلفة، خاصة في ريف دمشق والمنطقة

الشرقية، في إطار مشروعها التوسعي الذي يستهدف المنطقة بأكملها.

ثانياً: الاستقرار الأمني:

أ- تطورات الأوضاع الأمنية الداخلية:

شهد الوضع الأمني خلال هذا العام تحسناً كبيراً عن السنوات السابقة بما يخص توقف المعارك بين جميع أطراف الصراع داخل الأراضي السورية، ولم تجرِ خلال العام أي معارك كبرى كما كانت في السابق، إلا أنّ ذلك لا يعني عدم وجود عمليات قصف متقطع بين وقتٍ لآخر في هذه المنطقة أو تلك.

وهنا لا بدّ من الفصل بين مناطق النفوذ على الأرض بين مختلف الأطراف كما رسمتها الدول الفاعلة في الملف السوري، هذه المناطق هي «المنطقة الجنوبية، مناطق سيطرة النظام، مناطق النفوذ التركي، منطقة شمال شرق سورية». ففي المنطقة الجنوبية التي تتقاسمها فصائل المصالحات المدعومة روسياً مع ميليشيات النظام والميليشيات الشيعية المدعومة إيرانياً، توقفت المعارك بشكلٍ كبير مع استمرار الصراع بين مختلف هذه القوى للسيطرة والتحكم في المنطقة، وهو ما أدى خلال هذا العام إلى عمليات عسكرية محدودة في بعض مناطق درعا من جهة، وإلى تزايد وتيرة الاغتيالات بين هذه الأطراف من جهة أخرى.

على صعيد المعارك، حاول النظام السوري مرّات عدّة السيطرة على بعض مناطق ومدن حوران بهدف القضاء على ما أسماهم «المتمردين» من عناصر المصالحات الذين رفضوا الانضمام إلى صفوف ميليشياته، وباتوا يسيطرون على مناطق واسعة من حوران بمدنها وأريافها من جهة، كما أنّ اهالي تلك المناطق خرجوا مرّات عدّة في مظاهرات منددة بالنظام السوري وميليشياته، مطالبين بإسقاطه. ففي 1 آذار/ مارس 2020 وقع أول تصعيد كبير بين الجانبين خلال العام عندما اندلعت اشتباكات عنيفة بينهما، سيطرت على إثره ميليشيات النظام السوري على مدينة الصنمين بريف درعا الشمالي، وتعد هذه العملية أكبر تصعيد في محافظة درعا منذ أن بسط النظام السوري سيطرته عليها بشكل كامل في تموز/ يوليو عام 2018. ردّاً على هذه العملية قامت عناصر المصالحات من الفيلق الخامس بالسيطرة على حواجز عدّة للنظام في مناطق «جلين، والكرك الشرقي، وطفس»، وانتهت العملية في 3 آذار/ مارس بإجلاء 21 عنصراً من عناصر المصالحات إلى مدينة الباب شمال حلب.

وفي 8 تشرين الثاني/ نوفمبر قامت الفرقة الرابعة للنظام باقتحام أحياء درعا البلد، في محاولة لبسط سيطرتها عليها واعتقال عدد من المطلوبين. ردّت فصائل المصالحات بالسيطرة على حاجز مساكن جلين وأسرت مقاتلين من قوات النظام في الفرقة الرابعة، ورفضت تسليمهم إلا بعد وقف العملية، لكن المعارك امتدت إلى مناطق أخرى في ريف درعا، حيث قامت الفرقة الرابعة في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر باقتحام مدينة الكرك الشرقي تصدّت لها فصائل المصالحات، وبتوسط قادة في الفيلق الخامس بدعم روسي توقفت المعركة وجرى تشكيل لجنة تفاوض بين الأطراف المتصارعة بهدف إنهاء الصراع وإعادة الأمن للمنطقة.

أما منطقة النفوذ التركي، في إدلب وحلب، فيمكن القول أنّ المعارك الكبرى انتهت تقريباً، رغم تلويح

النظام المستمر بضرورة السيطرة على إدلب كاملاً، إلا أنّ التفاهمات التركية الروسية منعت -حتى الآن- أي معركة كبرى في المنطقة، باستثناء استمرار عمليات القصف الجوي والبري المتفرقة بدعم روسي لما تسميه «مواقع الإرهابيين» في إدلب، وهو ما أدى إلى استمرار عمليات النزوح المحدودة من مناطق القصف، وبالتالي تفاقم الأزمة الإنسانية، وعدم الشعور بالأمان في هذه المناطق، ومما زاد من المخاوف الأمنية هو قيام تركيا بسحب العديد من نقاطها العسكرية المتقدمة في المناطق التي سيطر عليها النظام السوري بدعم روسي في أرياف حماة وإدلب وحلب، حيث بلغ عدد النقاط تلك 14 نقطة عسكرية، وإعادة تموضع جديد لتركيا في المنطقة بإنشائها نقاطاً جديدة.

بينما تبقى المنطقة الأهم والأكثر جدلاً بين جميع الأطراف هي منطقة شمال شرق سورية، أو ما تُسمى «منطقة شرقي الفرات»، حيث تحاول جميع الأطراف الداخلية والخارجية السيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية بموقعها وثقلها الأمني والاقتصادي. وبالرغم من ذلك لم تشهد المنطقة أي عمليات عسكرية كبرى خلال العام، واقتصرت الأوضاع الأمنية والعسكرية على ملاحقة فلول تنظيم داعش من قبل التحالف الدولي من جهة، وروسيا والنظام من جهةٍ أخرى، وذلك نتيجة تزايد هجمات داعش في المنطقة الشرقية تحديداً، الخاضعة لسيطرة النظام السوري والميليشيات الإيرانية الداعمة له. بالمقابل تستمر المخاوف الأمنية من جانب فصائل الميليشيات الكردية في شرقي الفرات من أي عملية عسكرية قد تشنها تركيا على المنطقة، وهو ما تسعى إليه تركيا باستمرار، بهدف إبعاد تلك الميليشيات عن حدودها الجنوبية بالكامل ضمن إطار الحفاظ على أمنها القومي.

ب- قراءة في الأوضاع الأمنية:

بالرغم من التراجع الكبير الذي شهدته سورية هذا العام على مستوى العمليات العسكرية الكبرى، والتفاهمات التي جرت بين الدول الفاعلة في الملف السوري، خاصة التفاهمات والاتفاقيات التركية-الروسية، إلا أنّ المخاوف من عودة النزاع الدموي لاتزال قائمة حتى اليوم لعدم وجود اتفاق نهائي لوقف إطلاق النار من جهة، ولوجود تباينات كبيرة وكثيرة بين أطراف الصراع على مستوى الداخل السوري من جهة، وعلى المستويين الإقليمي والدولي من جهةٍ أخرى. حيث تسعى كل الأطراف لمزيد من المكاسب العسكرية على الأرض بدعم خارجي بناءً على مصالح تلك الدول، فروسيا تريد استعادة إدلب من فصائل المعارضة السورية، وفتح الطرقات الدولية بين مختلف المناطق لتعزيز قوتها وتأثيرها ورؤيتها في الملف السوري وفي التفاهمات النهائية لحل هذا الملف في حينه، يدعمها في ذلك الموقف الإيراني رغم الاختلافات التي أخذت تظهر بين الجانبين في قضايا عدّة ضمن هذا الملف. بالمقابل تعمل تركيا على تغيير الوضع العسكري والأمني القائم، خاصة في منطقة شرقي الفرات، من خلال السيطرة على مناطق جديدة في تلك المنطقة، وقد هددت مؤخراً بإمكانية السيطرة على منطقتي عين عيسى ومنبج من يد الميليشيات الكردية الانفصالية، وذلك بتفاهمات مع روسيا والولايات المتحدة، ضمن إطار الأمن القومي التركي، مستغلةً في ذلك اتفاقية أضنة لعام 1998 من جهة، وللوجود العسكري لحزب العمال الكردستاني في سورية من جهةٍ أخرى، وهو حزب مصنّف ضمن لوائح الإرهاب حتى في الولايات المتحدة نفسها.

بالمقابل تعمل فصائل المصالحات في الجنوب السوري على السيطرة العسكرية في مناطق تواجدها ضمن الفيلق الخامس المدعوم روسياً، ومحاولة إبعاد النظام السوري وميليشياته عن مناطق وجودها وتمركزها، وهو ما يرفضه النظام، وبالتالي استمرار النزاعات العسكرية بين الجانبين، واستمرار عمليات الاغتيال والتصفية المتبادلة، مع عدم وجود رؤية واضحة للحل أو التفاهم بالرغم من المجهود الروسي في هذا الإطار، وهو ما شهدناه مؤخراً من محاولة تقديم اقتراح جديد للتفاهم والحل من جانب النظام، والاجتماعات الأمنية بين مختلف الأطراف للوصول إلى تفاهم لا يبدو سهل التحقيق في الشهور المقبلة لأسباب عدّة أهمها تعنّت النظام المستمر وتمسّكه بالعقلية الأمنية للحل ومطالباته المستمرة للطرف الآخر بالرضوخ الكامل لقراراته ورؤيته، وهو ما ترفضه تلك الفصائل حتى اليوم.

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

أ- تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

ازدادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً خلال عام 2020 في سورية عامةً، وفي مناطق سيطرة النظام السوري خاصة، انعكست بطبيعة الحال على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للسوريين في الداخل، ووصلت الأوضاع مرحلة خطيرة من الفقر والجوع والبطالة والنقص الحاد في جميع مستلزمات الحياة الضرورية. ففي مناطق سيطرة النظام السوري تراجع الاقتصاد لمستويات متدنية وغير مسبوقة في التاريخ السوري، حيث استمر انهيار الليرة السورية أما العملات الأجنبية حتى وصلت إلى نحو 3000 ليرة للدولار الأمريكي الواحد، ما انعكس على ارتفاع وغلاء جميع السلع والاحتياجات من الوقود إلى الغذائيات إلى معظم الحاجيات الضرورية من جهة، كما أدى ذلك إلى فقدان الكثير من هذه السلع من جهةٍ أخرى، إما بسبب توقف الاستيراد نتيجة شح الموارد المالية بالعملات الأجنبية في البنوك السورية، خاصة البنك المركزي، وإما بفعل العقوبات الخارجية التي فرضتها الدول الغربية على النظام السوري ورجالاته ومؤسساته الداعمة له، سواء قانون قيصر الأمريكي، أو عقوبات الاتحاد الأوروبي المستمرة على النظام.

ففي مجال الزراعة استمر الناتج الزراعي بالتراجع، وخرجت الكثير من الأراضي الزراعية من الخدمة، خاصة في مناطق الساحل السوري بعد الحرائق الغير مسبوقة التي شهدها الساحل السوري في الأشهر الأخيرة، والتي أدّت إلى خسائر مادية كبيرة في محافظتي اللاذقية وطرطوس، وخروج مساحات شاسعة عن الخدمة والانتاج. وفي المجال الصناعي استمر كذلك تراجع عجلة الصناعة والانتاج للأسباب المذكورة سابقاً من ندرة القطع الأجنبي والعقوبات، وكذلك تراجع القوة الشرائية للمواطن السوري، وعدم توفر أسواق خارجية للتصدير، وهو ما انعكس بالضرورة على واقع التجارة وتراجعها لمستويات متدنية حرمت النظام من القطع الأجنبي من جهة وحرمت الاقتصاد السوري من النمو والعمل.

هذا التراجع الكبير في الاقتصاد السوري انعكس على الشعب السوري في مناطق سيطرة النظام من قلّة في المحروقات والكهرباء والقمح، ما أدّى إلى تخفيض حصّة الفرد من هذه الاحتياجات وبالتالي

رأينا الآلاف من السوريين يتكدسون في طوابير كبيرة وطويلة على مراكز المحروقات والأفران، وحتى مؤسسات النظام الاستهلاكية بحثاً عن أدنى متطلبات معيشتهم.

أما في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، فالوضع الاقتصادي والاجتماعي كذلك استمر بالتراجع ولكن بدرجة أقل من مناطق سيطرة النظام، سواء في مناطق المعارضة السوري «إدلب وأرياف حلب» أو في مناطق سيطرة الميليشيات الكردية في شمال شرق سورية. وبالرغم من توافر جميع متطلبات الحياة من محروقات وخبز وغيرها في هذه المناطق، إلا أنّ القوة الشرائية لدى السوريين تراجعت بشكلٍ كبير لعدم توفر العمل، وانتشار البطالة بدرجة مرتفعة نتيجة النزوح المستمر لهؤلاء من مناطقهم وأراضيهم وأعمالهم إلى مناطق أخرى قرب الحدود التركية، وتكدّسهم في مخيمات تفتقر لأدنى متطلبات الحياة الكريمة، والاحتياجات المتزايدة لهؤلاء النازحين والمهجرين مع تراجع كبير في الدعم الذي تقدمه الدول الداعمة للملف الإنساني في تلك المناطق.

كذلك الحال بالنسبة لمناطق سيطرة الميليشيات الكردية، التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في مستوى البطالة بالرغم من سيطرة تلك الميليشيات على مناطق استراتيجية بما يخص استخراج النفط من جهة، ومساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي تُزرع بالمحاصيل الاستراتيجية من قمح وشعير وقطن.

وبالرغم من تراجع العمليات العسكرية الكبرى خلال عام 2020 عن السنوات السابقة، والهدوء النسبي الذي عاشته مختلف مناطق سورية خلال العام، إلا أنّ ذلك لم ينعكس على تحسّن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للسوريين.

ب- قراءة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي:

مع استمرار الأزمة السورية واقترابها من نهاية عامها العاشر دون وجود أي أُفق للحل أو رؤية واضحة لجميع الأطراف الفاعلة في الداخل والخارج، يتزامن ذلك مع جملة من الأسباب والعوامل التي أدّت جميعها لتردي الأوضاع الاقتصادية وانحدارها لمستويات دنيا غير مسبوقة انعكست آثارها المباشرة على معيشة المواطن السوري، حيث لم يعد باستطاعته تأمين أدنى متطلبات معيشته، مع انتشار البطالة وقلّة الدخل وانخفاض كبير ومستمر لليرة السورية أمام العملات الأخرى. وهنا نذكر بعض الأسباب التي أدّت إلى استمرار هذا الانهيار الاقتصادي والاجتماعي في الداخل السوري، منها:

1 – العقوبات التي فرضتها الدول الغربية، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة قانون قيصر، حيث انعكست آثاره مباشرةً على الاقتصاد السوري وحياة المواطنين.

2 – فشل النظام السوري في تقديم أي حلول مجدية لوقف التدهور الحاصل سواء بشكلٍ طارئ أو من خلال حلول طويلة الأمد، حيث أثبتت الحلول الترقيعية عدم نجاعتها لحل هذه الأزمات.

3 – انعدام شبه كامل للقطع الأجنبي في البنك المركزي السوري، وعدم قدرة النظام على تمويل مستورداته من السلع الأساسية والضرورية، في مقدمتها الوقود والكهرباء والطحين.

4 – انعدام الموارد المالية الداخلة لخزينة النظام بسبب توقف عجلة الاقتصاد السوري بمختلف قطاعاته،

الزراعية والصناعية والتجارية، وحتى السياحة والخدمات، مقابل ازدياد المصروفات على شراء الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية وتمويل الميليشيات المقاتلة معه كأولوية على الحاجيات الأساسية للمواطنين.

5 – تراجع كبير في المنظمات الداعمة للعمل الإنساني والإغاثي في مختلف مناطق سورية واقتصارها للعمل بالحد الأدنى من المتطلبات والاحتياجات.

6 – الفساد المالي وعمليات السرقة والنهب وتهريب الأموال خارج سورية في ظل انعدام المحاسبة والقانون رغم محاولات النظام الخجولة لوقفها أو معالجتها.

7 – عدم رضوخ النظام لمقترحات الحل السياسي والعمل على الدخول في عملية سياسية جدّية تُنهي هذه المعاناة المستمرة وتوقف النزيف الحاصل على شتى الأصعدة.

وبالتالي ستبقى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في حالة تدهور مستمر طالما بقي النظام مصرّاً على البقاء في السلطة بالآلة العسكرية، متجاهلاً كل تلك المعاناة التي تعيشها البلاد، والتي ستزداد مأساةً كلما طال أمد الأزمة وانعدمت معها الإرادة الدولية لحل حقيقي وجدّي لا تبدو بوادره تلوح في الأفق حتى اليوم.

الخلاصة:

لا تزال القضية السورية تشكل أحد أهم الملفات الشائكة على المستويين الإقليمي والدولي، ورغم تراجع هذا الملف أو تقدمه بما يخص أوليات الدول ومصالحها إلا أنه يبقى الملف الأبرز والقاسم المشترك بين مختلف القوى الفاعلة. وقد شهدت القضية السورية هذا العام تطورات ومتغيرات أقل بالمقارنة مع السنوات السابقة، حيث تراجعت العمليات العسكرية لتحل محلها توافقات سياسية بين القوى الإقليمية والدولية، رغم عدم اكتمال تلك التوافقات واستمرار تضاربها في هذا الملف أو ذاك، إلا أننا شهدنا عاماً يعد الأقل دموية وصراعاً، ما أفسح المجال لبروز أهمية العمل السياسي بين مختلف الأطراف في سبيل الوصول لحل سياسي ما يكون انطلاقته من خلال اللجنة الدستورية التي بدأت عملها منذ العام الماضي ولا تزال اجتماعاتها مستمرة خلال هذا العام ومطلع العام القادم رغم عدم التوصل إلى أي تفاهم حقيقي بين الأطراف حتى الآن. وبانتظار تطورات سياسية أو عسكرية بعد وصول بايدن إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي بدء مرحلة جديدة للسياسة الأمريكية في الملف السوري قد تظهر نتائجه خلال العام القادم على أقل تقدير، ستبقى المأساة السورية مستمرة حتى الوصول لحل جدّي برغبة دولية حقيقية لا تزال مفقودة إلى اليوم.

لبنـــان

التقرير اللبناني 2020

د. عماد الحوت

مجموعة التفكير الإستراتيجي - إسطنبول

التقرير اللبناني 2020

مقدمة

يتشكل لبنان من مجموعة من الطوائف يبلغ عددها تسعة عشر طائفة، تشكل جميعها ديمغرافياً مجموعة من الأقليات التي فشلت في الوصول الى هوية وطنية مشتركة بسبب استثمار الزعماء السياسيين في هذا المناخ الطائفي لتعميق جدار الخوف من الطوائف الأخرى، وبناء شعبيتهم ليس على برامج إصلاحية وإنما على مجموعة من الشعارات. ولقد نتج عن هذا الواقع مجموعة من التعقيدات أهمها:

- تعاون هذه الزعامات على بناء منظومة محاصصة وفساد واستباحة المال العام وتكريس نوع من المحميات العميقة للأحزاب داخل الدولة حيث لكل زعيم دوائر نفوذ متفق عليها تتعرض للتنافس البيني من وقتٍ لآخر.
- تحوّل الإنسان من مواطن في الدولة اللبنانية الى مواطن لدى الطائفة أو الزعيم من خلال الإضعاف المتعمّد لمنظومة الخدمات الطبيعية للدولة ليصبح المواطن رهينة الزعيم ليؤمن له الخدمات المفقودة.
- استقواء زعماء الطوائف بالخارج لزيادة وزنهم السياسي الضعيف ذاتياً مما ساهم في تحويل لبنان الى ساحة من ساحات الصراع الدولي – الإقليمي.

ولقد مر أكثر من عام على الانتفاضة الشعبية ضدّ الفساد ونظام المحاصصة والطبقة السياسية المسؤولة عمّا آلت إليه الأوضاع في البلد ولبنان ما زال غارقاً بالأزمات التي لم تنتهِ فصولها بعد، والتي تنذر، فيما لو استمر الانهيار، بسقوط الهيكل على رؤوس الجميع.

أولاً: رصد أهم الأحداث والمتغيرات

1 - على الصعيد السياسي:

التفكك السياسي

تعاني الطبقة السياسية من حالة إرباك نتيجة تراجع ثقة الناس بها بدرجات متفاوتة نتيجة الإنكشاف الكامل لفسادها، واختلاف أولوياتها نتيجة الضغوط الخارجية والداخلية، كما تعاني جميعاً من ضعف وضوح الرؤية بالمآلات. فهناك من أولويته الحفاظ على السيطرة والسلاح، وآخر أولويته البقاء في السلطة والحفاظ على النفوذ والمحاصصة، وثالث يعيش حالة الصراع المسيحي – المسيحي، ورابع يعيش أولوية حماية الذات. هذا الإختلاف في الأولويات أدى الى تفكك التحالفات والحذر المتبادل بين مكوناتها، والإستعداد للأسوأ عند الجميع وتحديث قدراتها العسكرية مع عدم الرغبة بالوصول للحرب، واستمرار حالة الإنكار للواقع لدى القوى السياسية ومحاولة مقاومة التغيير المطلوب واستمرار تأمين المصالح الذاتية مع شد عصب طائفي.

التحركات الشعبية

لقد شكّل الحراك الشعبي الذي انطلق في السابع عشر من تشرين الأول 2019 صرخة مدوّية لوضع حدّ لحالة الفساد المستشرية ولنظام المحاصصة الذي أوصل الأمور إلى ما وصلت إليه. وتضم التحركات الشعبية مزيجاً من مواطنين يدفعهم التجويع المتصاعد، واليأس من أطراف السلطة والأحزاب، والخوف من المستقبل المظلم، ويمتلكون دافعاً حقيقياً في التغيير، ولكنها تحركات غير منظمة بعد وهي تشكّل عامل ضغط على منظومة السلطة والأحزاب، كما تعاني من بعض الاختراقات والتحرّكات المصنوعة لخدمة الصراعات الداخلية والصراعات الدولية – الإقليمية.

2 - اقتصادياً، يعاني الواقع الاقتصادي اللبناني من أزمة مركّبة من:

- تعاظم الدين العام، تفاقم عجز ميزان المدفوعات، وضعف معدلات النمو الاقتصادي.
- فساد مستشري، وتضخّم للقطاع العام وعدم فاعليته، وتهريب دولار ومواد أساسية لسوريا.
- ضعف تنافسية الإنتاج اللبناني وتراجع الإهتمام بالقطاعات الإنتاجية.
- توقّف التدفقات المالية الخارجية في ظل الضغط المالي الأمريكي.

أهم مؤشرات الواقع الإقتصادي الحالي[1]:

- ارتفاع التضخم من 10 % في يناير 2020 الى 120 % في أغسطس.
- تجاوز الدين العام التسعين مليار دولار ليشكّل 170 % من الناتج المحلي، وإعلان لبنان في مارس 2020 عن تخلّفه عن سندات يوروبوند مقوّمة بالدولار الأمريكي استحقت عليه بقيمة إجمالية 1.2 مليار دولار أمريكي.
- تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي الى –19.2 %، وانكماش اقتصادي بنسبة 25 % .
- فقدان الليرة 80 % من قيمتها وانهيارها من متوسط 1510 ليرة مقابل الدولار الواحد في سبتمبر 2019 الى متوسط في السوق السوداء تجاوز 8000 ليرة للدولار الواحد في ديسمبر 2020.
- تجميد ودائع اللبنانيين في المصارف بالدولار، وتآكلها.
- معدلات البطالة تجاوزت 40 %، ومعدل الفقر تجاوز 50 %

3 - أمنياً: شكّل انفجار المرفأ الذي وقع في الرابع من أغسطس كارثة وطنية إضافية على واقعه الصعب حيث تفاوتت أضراره بين الشديدة في مساحة قطرها 5 كلم، والمتوسطة والضعيفة حتى مسافة 17 كلم. ونتج عن الإنفجار سقوط 180 ضحية وأكثر من 6000 جريح، تضرر 47000 منزل، تعطّل جزء كبير من مرفأ بيروت، تضرر مخزون القمح، وقدّرت الأضرار بما يتجاوز سبعة مليارات دولار أمريكي.

هناك روايتان أساسيتان حول الإنفجار:

١- تقرير مرصد الاقتصاد اللبناني – خريف 2020 الصادر عن البنك الدولي.

رواية تقول بانفجار ناتج عن وجود 2750 طن من نيترات الأمونيوم التي تستخدم لصناعة المتفجرات صودرت عام 2013، وأن إهمالاً وحادثاً أدى الى نشوب حريق وانفجار كمية من المفرقعات المخزنة في نفس العنبر أدت الى انفجار كمية نيترات الأمونيوم الموجودة. علماً أن مختلف التقارير التقنية تتحدث عن انفجار 20 % من هذه الكمية أي أن هناك 80 % من تم تهريبها تباعاً خلال سنوات التخزين.

رواية ثانية، وهي الأرجح، تتحدث عن وجود عدوان اسرائيلي يشبه الضربات على مخازن السلاح في سوريا، والذي قام بالضربة لن يعترف بها ليرفع عن نفسه حرج تحمل نتائجها، والذي استهدفته الضربة لن يعترف بها ليرفع عن نفسه حرج العجز عن الرد.

لقد أدى انفجار مرفأ بيروت الى نقل الصراع الإقليمي – الدولي في لبنان من صراع غير مباشر الى صراع مباشر وذلك لعوامل عديدة: وقوع الإنفجار في فترة اقتراب الإنتخابات الرئاسية الأمريكية وحاجة الرئيس ترامب الى انجاز سريع يستثمره في حملته الإنتخابية، تسارع موجة التطبيع وضرورة إسكات أي صوت معارض، التنافس على الغاز والنفط الذي تسارع مؤخراً في البحر الأبيض المتوسط.

4 - إجتماعياً: زادت جائحة كورونا من تعقيدات المشهد الصحي والتعليمي والمعيشي. توزعت إصابات كورونا في لبنان حتى 4 ديسمبر 2020 على الشكل التالي[1]:

- العدد الإجمالي للإصابات: 134.294 إصابة.
- عدد حالات الشفاء: 86.019 إصابة.
- عدد الوفيات: 1078 حالة.
- المعدل اليومي للإصابات: 1472 إصابة.

ولقد كان للجائحة انعكاسات إضافية على الإقتصاد حيث ساهمت بزيادة الإنكماش الاقتصادي، وتقلّص حجم الناتج المحلي (GDP) من 52 مليار الى حوالي 40 مليار. كما إن الوضع الصحي بدأ يصل الى مرحلة حرجة بسبب تناقص عدد الأسرّة المتاحة المخصصة لإصابات كورونا، فضلاً عن صعوبة تأمين المواد الطبية اللازمة بسبب أزمة الدولار. أخيراً لقد كان لجائحة كورونا أيضاً أصر على الواقع التعليمي حيث لجأت المدارس الى التعليم عبر الإنترنت مع حصول محاولات للتعليم المدمج في نوفمبر 2020 لم تستقر بعد.

5 - صدور قرار المحكمة الدولية حول عملية اغتيال الرئيس رفيق الحريري:

لقد شكّل قرار المحكمة الدولية نوعاً من خيبة أمل لدى الرأي العام الذي كان ينتظر إدانة أوسع وأكثر تحديداً، ولكن القرار في حقيقته أشار الى الدافع السياسي لعملية اغتيال الرئيس الحريري، وأدان متهماً ينتمي الى حزب معين، وأكد على أن العملية تحتاج الى مجموعة منظمة لم يتمكن من إثبات التهمة عليها بالدليل القاطع.

1- تقارير وزارة الصحة العامة في لبنان اليومية.

جميع هذه العناصر في القرار يمكن استخدامها عبر مجلس الأمن الذي سترفع له المحكمة تقريرها، لزيادة الضغط على الفرقاء المعنيين بالقرار، كما يمكن الإستفادة منها في مسار التفاوض الأمريكي – الإيراني المتوقع بين يدي الوصول الى تسوية. أما على الصعيد اللبناني، فقد تم احتواء تداعيات القرار المحلية دون وقوع تداعيات سلبية.

6 - الصراعات والمشاريع الإقليمية والدولية وانعكاساتها في لبنان

الولايات المتحدة الأمريكية

على الرغم من تبدّل أولويات الإدارة الأمريكية باتجاه أولوية الصراع مع الصين، إلا أن الدور الأمريكي في المنطقة يبقى أساسياً في ظل مسار صفقة القرن والتطبيع، وفي ظل استمرار استنزاف ثروات المنطقة. وهو مستمر في لبنان في ممارسة الضغوط المالية لسحبه من أن يكون ورقة تفاوض إيرانية في المفاوضات الدولية – الإقليمية القادمة، وللسعي في إدخاله في مسار التسوية مع العدو الصهيوني (ترسيم الحدود البحرية...).

تمتلك الولايات المتحدة الأميركية كمية كبيرة من أدوات النفوذ والضغط في الساحة اللبنانية. ومن أهم تلك الأدوات إمساكها شبه الكامل بالنظام المالي في لبنان، إضافة إلى تأثيرها المتزايد في المؤسسات العسكرية والأمنية اللبنانية، إضافة إلى عملها لأكثر من عشر سنوات على بناء منظومات انخرطت ضمن مجموعات المجتمع المدني، دون أن ننسى وجود قوى سياسية لبنانية تدور في فلكها.

مارست الإدارة الأمريكية وتمارس ضغوطاً عالية على لبنان لا سيما من خلال حصار اقتصادي متصاعد منذ أكثر من ثلاث سنوات بدأ بعقوبات على أفراد، ثم على مؤسسات، ثم على مصارف، ثم على منع وصول أي تمويل للبنان. وهي تستهدف من خلال هذه الضغوط تهيئة الأرضية لصفقة القرن بكل مندرجاتها، حصة في التنقيب عن الغاز والنفط المستقبلي، تقليص أجنحة إيران (حزب الله) بعد مرحلة من إتاحة الفرصة للتمدد لإيجاد بيئة تساعد أمريكا على استنزاف وابتزاز أنظمة المنطقة، ومنع صعود أي مكوّن يمكن أن يشكل تهديداً مستقبلياً لمشروعها في المنطقة على غرار الحركة الإسلامية.

تمارس الولايات المتحدة الأمريكية حصاراً مالياً دون الوصول لانقطاع النفس الذي يفقدها القدرة على التحكّم بمآلات اللعبة، كما تمارس تحريك الشارع اللبناني لإيجاد ضغط شعبي في مواجهة الهيمنة المتزايدة للنفوذ الإيراني وتحميله نتائج الوضع الإقتصادي والإجتماعي والعزلة السياسية، وتعمل على الضغط على حلفائه للتخلي عن تحالفهم معه من خلال التلويح بالعقوبات.

الجمهورية الإسلامية في إيران

يعتبر لبنان من أهم مناطق النفوذ الإيراني خارج إيران، وقد بدأت في بنائه مبكراً منذ العام 1982، ويعتبر المنطلق في إدارة النفوذ والتأثير في كل المنطقة العربية. وقد شكل الأداء المقاوم للعدو الصهيوني رافعة إستثنائية للمشروع الإيراني في المنطقة عموما وفي لبنان على وجه الخصوص، إلا أن الإنخراط

في مسار دعم النظام السوري ومسارات النزاعات الداخلية ذات الطابع الطائفي في اليمن والعراق وسواها من المناطق إستنزف الرصيد الكبير الذي تم بناؤه على مدى سنوات طوال ووضع إيران ومن خلالها حزب الله في خانة المواجهة مع عموم الساحة السنية في المنطقة، هذا فضلا عن إستخدام السلاح والنفوذ داخل الساحة اللبنانية بطريقة أدت إلى جعله عنوانا للإنقسام بعد أن كان محل إجماع وطني.

تستهدف إيران في لبنان الحفاظ على نفوذها فيه، ومحاولة كسب الوقت من خلال تأمين صمود منظومة نفوذها للفترة التي تعتبرها ذروة الضغط الأمريكي وهي الفترة الفاصلة بين الرئيس الحالي وتاريخ استلام الإدارة الجديدة وتفعيل المفاوضات للوصول الى تسوية، وهي لن تتوان عن القيام بكل ما تملك في سبيل الحفاظ على هذا النفوذ، أو على القسم الأكبر منه، حتى ولو أدى ذلك إلى إيقاع لبنان بأكمله تحت وطأة المدحلة الأميركية. وستركز إيران غالبا على تأمين صمود منظومة نفوذها للفترة التي تعتبرها ذروة الضغط الأمريكي وهي الفترة الفاصلة بين الرئيس الحالي وتاريخ استلام الإدارة الجديدة قبل أن تشرع في تمهيد الطريق نحو التسوية التي لا بد منها. وستعمل خلال الفترة المذكورة إضافة إلى صمود منظومتها على محاولة امتلاك أوراق تفاوض إضافية في لبنان وغالبا على حساب جهات أخرى قد تكون الساحة السنية من أهمها.

دول الثورة المضادة

تعتبر الإمارات ومن خلفها ما يسمى بمحور الإعتدال العربي رأس حربة المشروع الأميركي في المنطقة، وهي تتبنى مسار التطبيع مع الكيان الإسرائيلي وتسعى بشكل محموم لبناء تحالف تضم فيه ما استطاعت من الأنظمة الحاكمة والقوى السياسية إلى جانب الكيان الصهيوني تحت شعار مواجهة التمدد الإيراني في المنطقة. تستهدف هذه الدول أية حالة شعبية إصلاحية أو ثورية، كما تستهدف المشروع الإسلامي عموماً وبالتالي الجماعة الإسلامية في لبنان، كما تسعى لإرباك حزب الله واستدراجه لاستخدام سلاحه وصولاً ربما إلى التدخل الدولي تحت الفصل السابع في لبنان، أو على الأقل إستنزافه هو والقوى السنية الإسلامية في صراع لا أفق له. عمل هذا المحور ميدانياً من خلال تمويل مجموعات، وتشجيع الفوضى في المناطق السنية، واستثمار حالة المظلومية السنّية لصناعة حالة مصنوعة من التطرّف، وهو السيناريو الذي مارسته وما تزال في مختلف الساحات التي تتواجد فيها. في الأشهر الأخيرة، قام هذا المحور بالمبالغة الإعلامية للدور التركي في لبنان لإيجاد بيئة معادية له وإقفال الطريق عليه للدخول الى لبنان.

صراع شرق المتوسط والمبادرة الفرنسية

لا نستطيع فصل مسار الإتحاد الأوروبي عن المسار الأميركي، مع التأكيد أن هناك بعض الخصوصيات لدى بعض دوله فيما يتعلق بالملف اللبناني مثل فرنسا على سبيل المثال. إلا أنهم لا يمتلكون أدوات تأثير مستقلة وازنة، لذلك تبقى اهتماماتهم محصورة في بعض المبادرات التي تبقي حضورهم الدبلوماسي

الذي يتطلع إلى تأمين بعض المصالح الإقتصادية، وهم يستندون في الغالب على مقولة حماية الأقلية المسيحية.

بالمقابل، فإن الصراع على الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط (أوروبا وتركيا) ليس منعزلاً عن الصراع على السوق الأفريقية والنفوذ الإقتصادي في أفريقيا. من هذا المنطلق كانت المبادرة الفرنسية في لبنان الذي يمثل آخر بلد يمكن لفرنسا أن يكون فيه بعض النفوذ انطلاقاً من علاقتها بمسيحييه، وذلك في مسعى لتأمين مصالح فرنسا في لبنان ولإقفال الطريق على دور تركي في لبنان، علماً بأن الدور التركي لا يزال محصوراً بالرصد للخارطة اللبنانية وتطورات الأمور فيه، ومساعدة اللبنانيين التركمان إجتماعيا، وعدم التدخّل في الشأن اللبناني مراعاة لتوازنات مصالحها مع الدول المؤثرة في لبنان.

الكيان الصهيوني

بالمجمل لا يمكن فصل المسار الصهيوني عن المسار الأميركي في المنطقة عموما وفي لبنان على وجه الخصوص، إلا أنه لا بد من التذكير بأن للكيان الإسرائيلي حساباته الخاصة التي يتحين الفرص لتحقيقها، وهو يتقن الإستفادة من مختلف العوامل لهذه الغاية. وفي هذا السياق نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر أطماع الكيان بالنفط والمياه اللبنانية، كما يتخوّف الكيان الصهيوني من قدرة حزب الله الصاروخية المتزايدة ولديه رغبة بتنفيذ ضربات نوعية لها، لكن تتم فرملتها حالياً أمريكياً، وهو في حالة ترقّب للإرباك الموجود عند الجميع.

النظام السوري

للنظام السوري رؤيته الخاصة للوضع اللبناني، وهذه الرؤية لا تتطابق بالضرورة مع الرؤية الإيرانية، بل قد تتعارض معها في كثير من النقاط. والنظام السوري الذي لم يعد يمتلك الكثير من أدوات النفوذ السياسي المستقلة في لبنان لتحقيق كل أهدافه يضطر في أكثر الأوقات للإصطفاف خلف المسار الإيراني، إلا أننا لا نستطيع إغفال أنه ما يزال يمتلك أوراقا تمكنه من تحقيق بعض أهدافه وخاصة في الجوانب الأمنية (نموذج ميشال سماحة وتفجيرات المساجد)، والجانب الاقتصادي (التهريب والدولار).

ثانياً: التحليل

• تراجع الدور السني مقابل صعود الدور الشيعي وذلك نتيجة التحول في سياسية السعودية وفقدان الظهير العربي والإسلامي، غياب المرجعية الجامعة، تصاعد دور المشروع الإيراني في المنطقة ووجود أرضية لنفوذه في لبنان، ودور السلاح والصراع مع الكيان الاسرائيلي.

من ناحية أخرى، فإن الساحة السنية هي نقطة استهداف أغلب المؤثرين الخارجيين، وذلك بدرجات متفاوتة وبأدوات مختلفة ومتعددة، وذلك لأنها تشكّل حالة تنافسية، أو عائق في وجه تحقيق مستهدفات

القوى الداخلية والخارجية. وهي إضافة إلى ما سبق تعاني من فراغ كبير على مستوى القيادة السياسية والدينية. كما أن المناطق السنيّة هي الأكثر هشاشة على مستوى الأزمة المعيشية وعلى مستوى الإرباكات الأمنية المحتملة، فبينما نجد المناطق الأخرى مضبوطة أمنياً بنسبة عالية وهناك جهد ملحوظ لإدارة الأزمة المعيشية فيها، نرى عكس ذلك في المناطق السنية مما يجعلها الأكثر عرضة للتوترات ولأن تكون ساحة تدخّل المؤثّرين الخارجيين الرئيسية فضلاً عن حجم تأثرها بالأزمة المعيشية.

• الإقبال الخارجي على لبنان على إثر انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس أدى الى تحويل لبنان الى ساحة صراع دولي – إقليمي مباشر بعد أن كان محيّداً عن ذلك في السابق، وذلك لعوامل عديدة: الانتخابات الرئاسية الأمريكية، صفقة القرن وموجة التطبيع، التنافس على الغاز والنفط، مع وجود قناعة بأن الكيان اللبناني لا يجب أن ينهار بالكامل ولذلك كانت المساعدات الإغاثية العاجلة، ولكن الحصار المالي بقي مستمراً حتى الإستجابة للشروط. ولقد كان هناك وجهتي نظر غربيتين أو أسلوبين للتعامل:

الدبلوماسية المرنة: تتولاها فرنسا التي قامت بتعويم الطبقة السياسية، مع طرح حكومة المهمة التي ربطت المساعدات بسلة من الإصلاحات التي في ظاهرها محاربة للفساد، بينما الواقع الحقيقي هو إقفال الحدود للحد من حرية حركة حزب الله الميدانية وقدرته على التسلّح.

الدبلوماسية الخشنة تتولاها الولايات المتحدة الأمريكية، تقوم على الإستفادة من الواقع المستجد عن الإنفجار لمزيد من الضغط بين يدي التفاوض الأمريكي – الإيراني والتسوية المتوقعة وفرض المزيد من العقوبات على عدد من الشخصيات اللبنانية بهدف فكفكة التحالفات من حول حزب الله.

• التمسك الإيراني بلبنان كقاعدة متقدمة لها في المنطقة العربية سيجعلها تستمر في سياسية تمرير الوقت فيما يتعلّق بالاستحقاقات اللبنانية حتى انتهاء الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتسلم الرئيس الأمريكي الجديد وتفعيل المفاوضات الأمريكية – الإيرانية، وهذا يعني سقف محدود جداً من التنازلات المحلية، تخفيف الضغط على حزب الله من خلال تقديم تسهيل إطلاق المفاوضات غير المباشرة لترسيم الحدود البحرية بين الدولة اللبنانية والكيان الصهيوني بعد أن كانت محصورة خلال عشر سنوات بالرئيس نبيه بري شخصياً.

•أزمة تشكيل الحكومة: لقد كان هناك طرحان متناقضان، طرح الحكومة التكنو – سياسية (مزيج من الوزراء الاختصاصيين والوزراء السياسيين الذين يمثلون الأحزاب) وهو ما يرغب به الثنائي الشيعي لتأمين غطاء سياسي وكذلك التيار الوطني الحر لضمان بقائه ضمن منظومة الحكم، وطرح الحكومة التكنوقراط بدون وزراء سياسيين يطالب بها الحراك الشعبي ويطرحها بعض الأحزاب فضلاً عن الأمريكيين للحد من تأثير حزب الله على البلد. ولقد استطاعت المبادرة الفرنسية فرض الدكتور مصطفى أديب كرئيس حكومة مكلّف، ولكن تواطؤ مجموعة من القوى السياسية المحلية والعقوبات الأمريكية على معاون الرئيس نبيه بري النائب على حسن خليل أدت الى دفعه للإعتذار، ثم تقديم الرئيس الحريري نفسه مرشحاً لرئاسة الحكومة مع خشيته من تكرار تجربة الدخول في حكومة دون ظهير خارجي في ظل رفض الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية لوجود حزب الله في الحكومة، وبالتالي يبدو أن لبنان باتجاه تصريف أعمال طويل نظراً للتدافع الأمريكي الإيراني في مرحلة التسلم

والتسليم في الرئاسة الأمريكية.

• لقد أدى انفجار المرفأ الى زيادة الإحتقان المحلي في وجه الحزب نتيجة أدائه المتراكم، ودخوله في الصراعات الإقليمية وأخيراً كثرة الحديث عن مسؤولية للحزب في الإنفجار، فانضمت الساحة المسيحية، التي تشكل 85 % من المتضررين من الإنفجار الى جملة مجموع الذين يشعرون بصعوبة التعايش مع الحزب وسلاحه ومشروعه، مما عزّز طرح الفدرالية من جهة، وطرح حياد لبنان عن الأزمات الإقليمية من جهة أخرى.

ثالثاً: السيناريوهات المستقبلية

1 - يسير لبنان على طريق الإنهيار التدريجي المجهول السرعة والمدى والذي يترجم:

أ-اقتصادياً: إزدياد نسبة الجوع والبطالة في ظل ضعف مقومات الصمود الإجتماعي – المعيشي، انهيار متزايد للمؤسسات الاقتصادية والتعليمية والصحية، شح تدريجي في عدد من المواد الرئيسية.

ب - سياسياً: تأزّم الأحزاب بدرجات متفاوتة، اهتزاز التحالفات بين الأحزاب، واهتزاز القناعة بالنظام السياسي اللبناني، في ظل زيادة حضور المؤثرات الخارجية وتأثيراتها.

ج - أمنياً: خطر الإنفلات الأمني نتيجة الأزمة المعيشية، احتقان داخلي متزايد، وتوترات أمنية مصنوعة للتعمية وصناعة ملفات إرهاب لحرف التركيز عن الاحتقان في الساحات المسيحية والسنية والدرزية وتحويله الى احتقان سني – مسيحي، واستخدام هذه الملفات لاستدراج الأمريكي لتليين موقفه للتعاون على مكافحة الإرهاب (نفس الشعار الذي سوّق على اساسه الاتفاق النووي عام 2015) وحادثة كفتون الأخيرة نموذج على ذلك.

2 - متوقع تزايد الضغوط على لبنان من خلال تزايد العقوبات على شخصيات سياسية لبنانية في إطار قانون ماغنتسكي للوصول الى سحبه كورقة تفاوضية بيد إيران، وازدياد الدعوات الداخلية لتطبيق اللامركزية الإدارية الموسعة التي تلامس الفدرالية كبديل عن التقسيم في ظل زيادة التوتر والتعبير عن صعوبة التعايش في ظل ممارسات وضع اليد على البلاد وانكفاء المكونات لحماية مناطقهم.

3 - أولويات المرحلة

• التخفيف من خسائر الإنهيار
• حماية البلد من التفكيك وتثبيت السلم الأهلي
• مواجهة دخول لبنان في مسار صفقة القرن والتطبيع
• مواجهة دخول لبنان في مسار التقسيم أو الفدرالية
• إنقاذ لبنان من سوء الإدارة والفساد

المشهد الأردني في العام 2020

أ. فايز موسى

مجموعة التفكير الإستراتيجي - إسطنبول

المشهد الأردني في العام 2020

مشهد سياسي أردني ملتبس في غمرة فايروس كورونا وفوز بايدن

مقدمة

برزت في العام 2020، عدة متغيّرات، كان أهمها على الإطلاق، متغيران عالميان: فيروس كورونا، وفوز بايدن بالانتخابات الأمريكية. وفيما شهدت الأردن، وما زالت، تداعيات الأول، الكارثية بكلّ ما في الكلمة من معنى، في العام 2020، صحياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ...، يُتوقّع أنْ تتنفس الصعداء بالمتغير الثاني، في العام 2021. متغيران عالميان تولد عنهما، استحقاقاً وإرهاصاً، مُتغيّران سياسيان داخليان: التغيير الحكومي، والانتخابات النيابية. وهما متغيران تابعان، وليسا متغيرين مؤسّسَيْن. كما نشأ في رحم ذانك المتغيرين العالميين متغيّر ثالث، لكنه إقليميّ، ويتمثل بهرولة عدد من الدول العربية (الإمارات، والبحرين، والسودان، والمغرب) للتطبيع مع إسرائيل.

فيما يلوح في الأفق القريب متغيران إقليميان، كلاهما انتخابي، في كل من «إسرائيل» وإيران. يُنتظر أن يلعبا دوراً مؤثراً في الإقليم، مما له انعكاساته على الأردن.

وسيسعى هذا التحليل لإلقاء الضوء على هذه المتغيّرات، وتحليل مآلاتها، الحاليّة (التداعيات) والمستقبليّة (التوقّعات).

فايروس كورونا

تكشف منحنيات كورونا الإحصائية التالية، عمق الأزمة التي رزحت الأردن إبانها في العام 2020م؛ وصولاً لتحولها لجائحة مجتمعية عامة، لا تميز فقيراً من غفير، ولا سائلاً من مسؤول، فالجائحة عمّت وطمّت، وإن فترت شراسة قتلها عمّا كانت عليه في بداياتها (من 5 آذار إلى 25 أيلول)، بالتزامن مع اتساع نطاقها (من 9 آب إلى نهاية 2020)؛ ويعزى ذلك لدى بعض المحللين إلى طفرة طرأت على الفايروس، بحيث تقلَّمت أظافره القاتلة، وتعاظمت نطاقات انتشاره واتّسعت بما يتعذَّر رقعُه بأيّ سياسات رادعة مهما بلغت صرامتها:

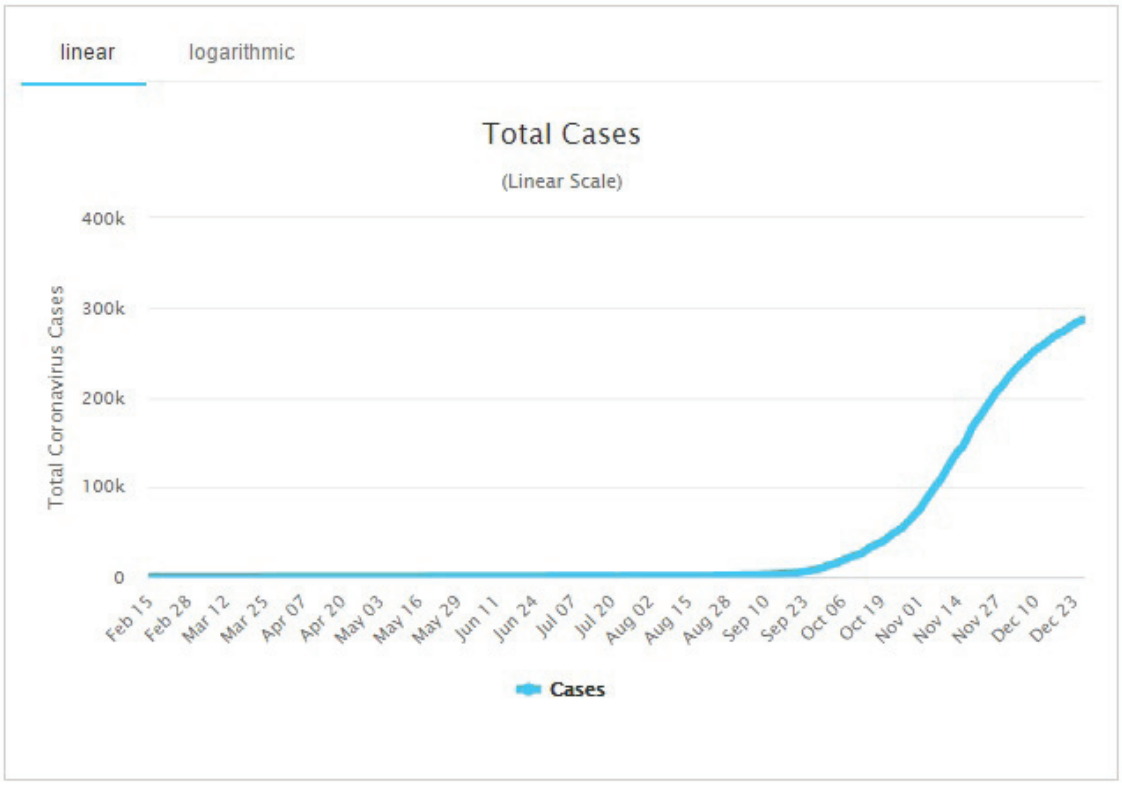

منحنى عدد الإصابات بالفايروس في الأردن منذ بدء الجائحة (286356 مُصاب)

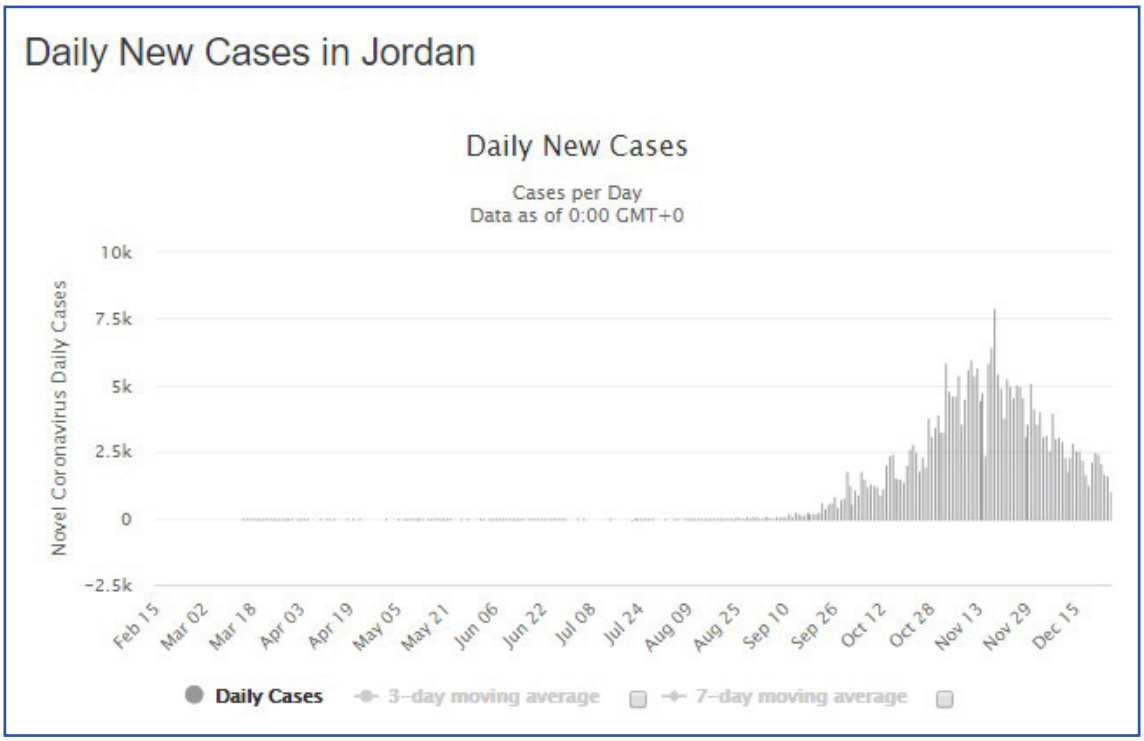

منحنى عدد الإصابات يومياً بالفايروس في الأردن منذ بدء الجائحة

(الذروة: 7933 مُصاب في 18 تشرين ثاني)

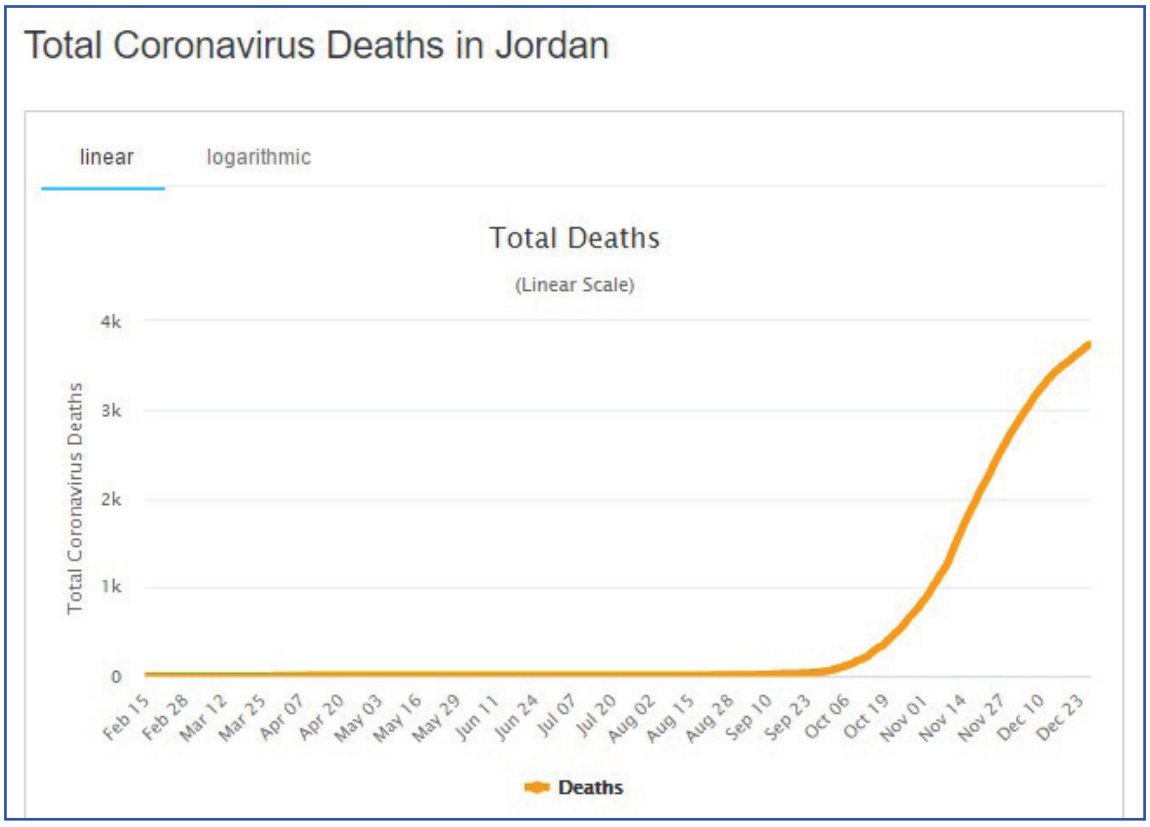

منحنى عدد الوفيات بالفايروس في الأردن منذ بدء الجائحة (3729 مُتوفّى)

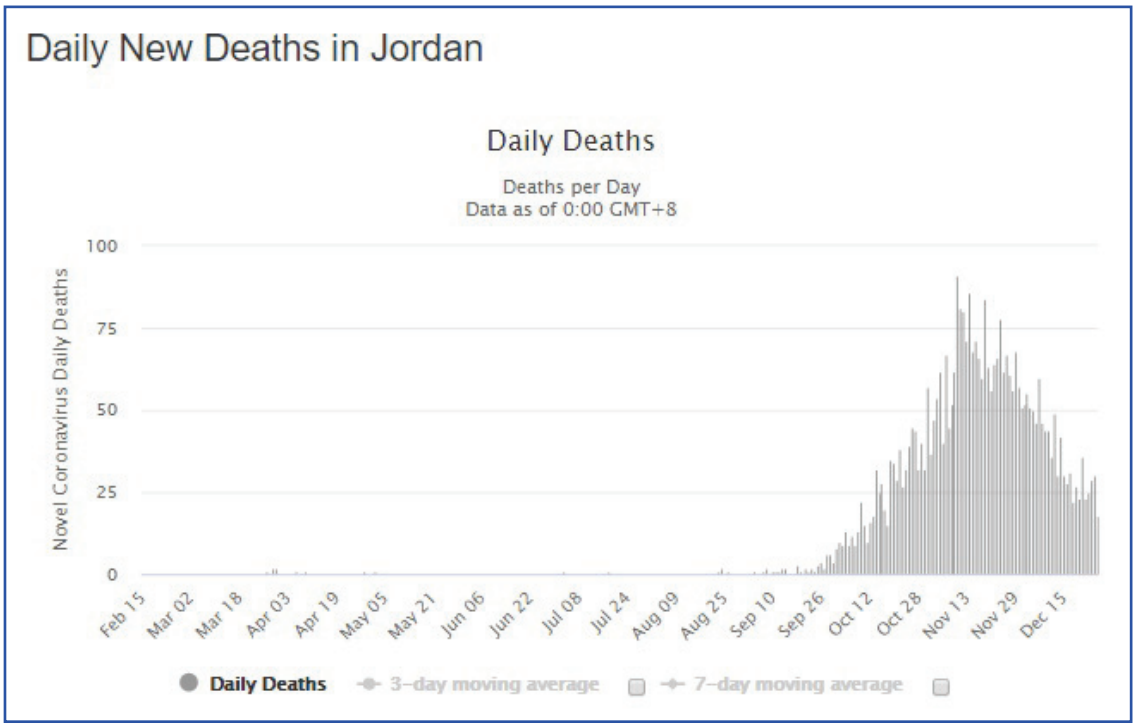

منحنى عدد الوفيات يومياً بالفايروس في الأردن منذ بدء الجائحة

(الذروة: 91 مُتوفّى في 10 تشرين ثاني)

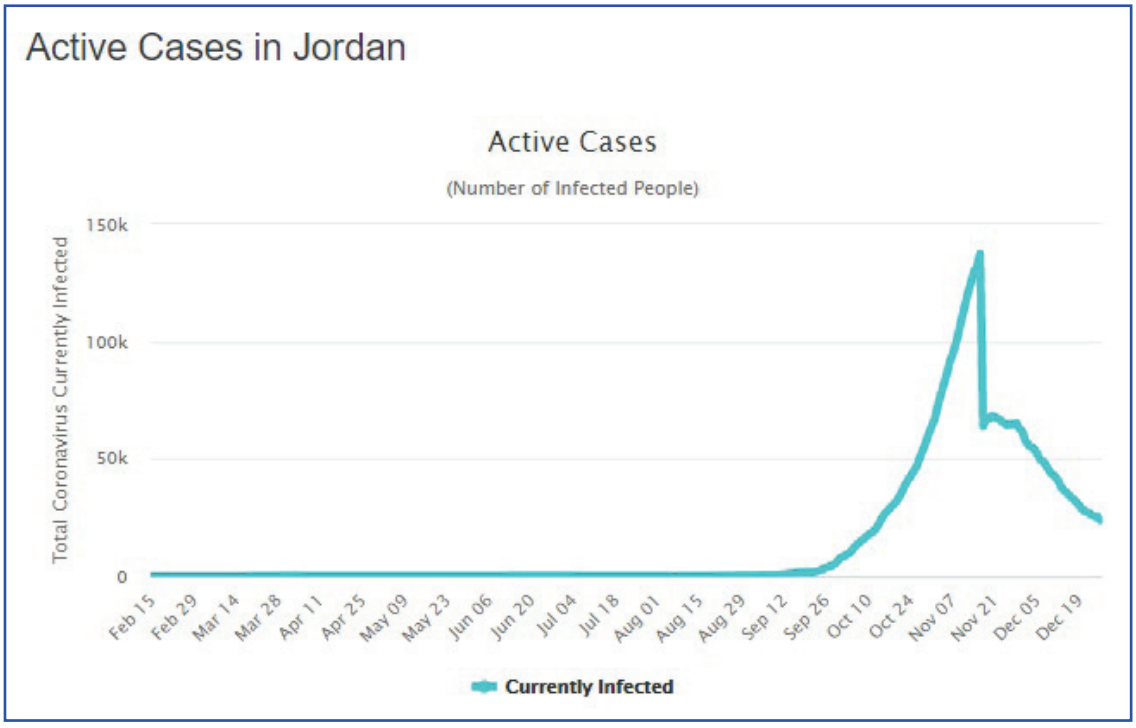

منحنى عدد المُصابين يومياً بالفايروس في الأردن منذ بدء الجائحة

(الذروة: 137385 مُصاب في 16 تشرين ثاني[1])

1 -Jordan Coronavirus 286,356 :Cases and 3,729 Deaths - Worldometer

فبعد أن أشادت جهات دولية عدة، بالوضع الصحي في الأردن وقدرة السلطات على الحدّ من انتشاره، طوال الفترة التي اصطلح على تسميتها بالموجة الأولى من جائحة كورونا، استفاق الأردنيون فجأة على انتشار الفايروس «المجتمعي» مطلع شهر آب؛ مما أطلق العنان لسيلٍ من التفسيرات، اتكأ بعضها على ارتخاء قبضة الأردن الأمنية في واحد من معابرها الدولية؛ ما سمح بفتقٍ تعذّر رتقه لاحقاً، أفضى بمآلات كارثية من حيث عدد المصابين به، بالغاً قبيل نهاية العام 286 ألف مصاب. وارتكس ترتيبُها ليصبح الثالث عربياً، بعد العراق والسعودية، والتاسع والثلاثين عالمياً.

وقد لجأت الأردن لعدد من الإجراءات بُغية الحد، ما أمكن من انتشاره، لكنها لم تحظَ، لدى شرائح واسعة، بأي تفهم أو قبول. لاسيما والناس ترى بأمّ عينيها بأنها غير ذات جدوى. ومنها:

- حظر التجوال بعد التاسعة ليلاً للمؤسسات، وبعد العاشرة لعموم الناس، وحتى السادسة صباحاً.
- حظر التجوال أيام الجمعة، باستثناء فترة صلاة الجمعة، وسيراً على الأقدام.
- حظر التجول دون كمّامات، ومعاقبة المحالّ التجارية إذا سمحت بدخول أيٍّ من المشترين دون ارتدائها.
- حظر التجمع لأكثر من عشرين شخصاً. وعليه، حظر إقامة الأعراس في صالات الأفراح، وحظر العزاء في الدواوين العائلية.
- حظر تناول الطعام داخل المطاعم، ...

وقد روعيت هذه الإجراءات، في غالبها، في العاصمة عمان، وبدرجات متفاوتة في المدن الأخرى، وبدرجات متدنية في القرى. ويُعزى استهتار عدد من الشرائح الاجتماعية، بأهمية تلك الإجراءات وجدواها، إلى انخفاض نسبة الوفيات بالمرض، من جهة، وللشكوك التي تحوم حول الأعداد الرسمية للمتوفّين بفايروس الكورونا، في ظلّ سريان إشاعات تصبُّ في خانة احتساب أي متوفّى، مهما كان السبب المباشر لوفاته، ضمن ضحايا كورونا، أو على الأقل، مَنْ يُشتبه أن يكون قد توفي بالفايروس، قبل صدور التقرير الذي يؤكد إصابته به. ناهيك عن التشكيك في دقة الاختبارات الحكومية والخاصة، على حدٍّ سواء، للاعتقاد بأنه تتوفر لديهما مصلحة في ذلك، من باب تلقي المساعدات، حكومياً، والتربُح لدى القطاع الصحي الخاصّ، في ظل الأسعار الفلكية للعلاج الصحّي، لاسيّما مرضى العناية المركزة. فضلاً عن التشكيك الصادر لدى بعض العاملين في القطاع الصحي، المنكرين لوجود الفايروس، أو شراسته وخطورته على الحياة.

لقد أسهم الإنكار المجتمعي، الذي تفاوتت منحنيات انتشاره خلال موجتيّ جائحة كورونا، بقسطٍ وافرٍ في انتشاره. وبخاصّة، في بواكير الموجة الثانية، في شهر آب. ويعكس الإنكار تدنّياً في الوعي الجماهيري، فضلاً عن انهيار جدار الثقة بين المواطنين والسلطة، التي تسلّحتْ بأوامر الدفاع، في ظلّ فرض لحالة من الطوارئ، لاسيما خلال الموجة الأولى. ولـمّا عجزت الحكومة عن المحافظة على أدنى مستويات العيش الآمن من الجوع، تراخت قبضتها الأمنية، فتراجعت عن استراتيجية الاحتواء للمرض، بحجة تعذّر احتوائه وفق استراتيجية الإغلاق التامّ، أو الانعزال المجتمعي، التي جرّبتها في الموجة الأولى على مراحل. باعتبار أنها تتعارض مع الأمن الاقتصادي المجتمعي، إذْ تُكرّس شللاً في أوصال الاقتصاد

المحلي، تعجز الحكومة عن الوفاء بتبعاته وتحمُّل أعبائه.

وتكشف الجداول التالية، بمؤشراتها العديدة، عُمق الأزمة الاقتصاديّة وتجذّرها[1]:

الأردن التجارة	أخرى	السابق	الأعلى	أدنى	وحده
الميزان التجاري	-616309.00	-536064.00	-3400.00	-1034553.00	آلاف دينار
حساب جار	-978.30	-309.20	473.00	-1298.60	دينار - مليون
الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	-2.80	-7.00	11.50	-18.04	في المئة
واردات	1139320.00	1072103.00	1533087.00	5090.00	آلاف دينار
صادرات	523011.00	536040.00	612831.00	110.00	آلاف دينار
الديون الخارجية	12338.20	12087.50	12338.20	3640.20	دينار - مليون
أحكام التبادل التجاري	65.10	59.50	167.20	56.30	نقاط
تدفقات رأس المال	1534.10	136.90	1534.10	-1047.80	دينار - مليون
التحويلات	455.60	466.70	643.50	252.60	دينار - مليون
وصول السياح	81.80	45.50	1680.70	0.00	ألف
احتياطيات الذهب	43.50	43.50	43.54	12.37	طن
الاستثمار الأجنبي المباشر	91.70	210.50	1713.30	91.70	دينار - مليون
مؤشر الإرهاب	3.09	3.40	4.63	0.55	
مبيعات الأسلحة	86.00	1.00	117.00	1.00	USD - مليون

نظرة عامة	أخرى	مرجع	السابق	نطاق (أدنى - أعلى)	التردد
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي	-3.6	2020-06	1.3	10.6 : -3.6	فصلي
معدل البطالة	23.9	2020-09	23	23.9 : 10.8	فصلي
معدل التضخم	0.1	2020-11	0	32.91 : -8.28	شهريا
سعر الفائدة	2.5	2020-08	2.5	9 : 2.5	يوميا

1- مصدر الجداول والرسوم التوضيحية: البنك الدولي، الاقتصاديات التجارية (Trading Economics).

الأردن - المؤشرات الاقتصادية العامة

الأردن حكومة	أخرى	السابق	الأعلى	أدنى	وحدة
الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	92.40	89.70	219.73	54.80	في المئة
الميزانيات الحكومية	-3.40	-2.40	10.11	-8.90	في المئة من الناتج المحلي الإجمالي
إيرادات الحكومة	1024.10	681.40	1329.10	98.10	دينار - مليون
الإنفاق المالي	816.20	798.20	1082.00	105.30	دينار - مليون
الإنفاق العسكري	1874.00	1940.00	1962.00	601.00	USD - مليون
قيمة الميزانية الحكومية	-116.80	-31.40	588.60	-636.90	دينار - مليون
الديون الحكومية	18949.00	19074.00	19276.00	1872.00	دينار - مليون
التصنيف الائتماني	36.00				

الإنفاق المالي

وللاستزادة والتفصيل، يُنظر للملحق الخاص بالرسوم التوضيحية للمؤشرات الاقتصادية في الأردن، في العام 2020، الصادرة عن البنك الدولي.

وتكشف الجداول والرسوم التوضيحية عمق الأزمة الاجتماعية من جهة، لاسيّما الرسمان التوضيحيان الخامس والسادس المتعلقان بتعاظم قروض القطاع الخاص وبانخفاض أسعار الفوائد على الودائع البنكية؛ وهو انخفاض يعكس حالة الشلل الاستثماري، فيما يُفضي تعاظم القروض إلى مديونية ستثقل كاهل المقترضين من منظور استراتيجي، ما يتأدّى عنه تقلص مضطرد في منتسبي شريحة متوسطي الدخل، لينضووا إلى أقرانهم ممّن تنخفض دخولهم عن خط الفقر. وفيما شهدت معلات التضخم ارتفاعاً حادّاً في الموجة الأولى، لم تسجل سوى ارتفاعات محدودة إبان الموجة الثانية؛ وهو مؤشر لا يعكس نجاعة الإجراءات الحكومية، كما لا يعكس وعياً شعبياً على مآلات ذلك التضخم لدى شرائح المجتمع جمعاء؛ بل يعكس تآكل القدرة الشرائية لدى شرائح المجتمع كافة، سوى ما لا مندوحة عن شرائه؛ أعني: الأغذية؛ التي شهدت تضخماً في كلتا الموجتين، وفق الرسم التوضيحي الرابع.

فيما تتعارض الإجراءات المتبعة، لمواجهة خطر فيروس كورونا في عدد من الدول الأوروبية، لاسيما ألمانيا وإنجلترا، مع الإجراءات الرسمية الحكومية، المتعلقة بتعذّر العودة لاستراتيجية احتواء الفايروس عبر سياسات الإغلاق وحظر التجول والحجر الوبائي. ويُذكي هذا التوجه الحكومي المنحنيان الخاصّان بالهبوط التدريجي في الأعداد اليومية للمُصابين والمتوفّين، التي بلغ انحسارها خُمْسَ ما كانت عليه رَسْمِيّاً.

وقد أثر مُتغيّر كورونا في الحقل التعليمي، بشكل بالغ، وتخبَّطت السياسات الحكومية في إدارة المشهد التعليمي، بتردّدها بين التعليم الوجاهي والتعليم الإلكتروني؛ ما أسهم بنسبة ملحوظة في انتشار الوباء. ولولا شيوع التكنولوجيا لدى العديد من الأسر الأردنية، لتحوّل الوضع التعليمي إلى كارثة حقيقية. وقد اضطرت الأسر لتحمل أعباء إضافية في ظل الشلل الاقتصادي الذي صاحب الجائحة، من غير إجراء أيّ تخفيض على التعرفة الخاصة بقطاع الاتصالات؛ ما أثار لَغَطاً وسيلاً من التساؤلات حول المفهوم التكاملي للسياسات الأردنية في ظل أزمة عاصفة خانقة، لاسيّما وأنّ التكاليف الشهرية التي تتحمّل الأسرة الأردنية أعباءها، بقيت على حالها، مِنْ نحو تعرفة استهلاك الكهرباء والماء وغيرهما.

قرار إسرائيل ضمّ أراضي الغور لكيانه الصهيوني

تنفس الأردن الصعداء، بعد أن تباطأت إسرائيل في إجراءاتها الخاصة بضم أراضٍ في الضفة الغربية إلى كيانها؛ ما سمح لأصوات في الإعلام أن تتحدث عن انتصار للدبلوماسية الأردنية، ممّا دفع وزير الخارجية الأسبق مروان المعشر إلى القول:

«ليس تغيير نسبة الضم هو المهم، أو تأجيله، المهم أن يذكرنا أن إسرائيل مُصرة على دفن حلّ الدولتين».

وهو تحذير لا يكتسب أهميته من كونه شخصية معارضة؛ وإنما لأنه كان أول سفير للأردن في تل أبيب، وسفيراً للملكة في واشنطن[1]. فضمّ الأراضي الفلسطينية يُذكي المخاوف من تهجير الفلسطينيين إلى عمّان. فخطة التهجير والترحيل تتواجد ضمن الأجندة الإسرائيلية التي تنحو إلى التطرف، لاسيما وأنّ تهجير الفلسطينيين وترحيلهم لم يعد صعبا اليوم، فقد هُجّر 6 مليون سوري، منهم مليون ونصف المليون في الأردن، حسب المعشر.

وفي معرض رده على كلمة رئيس الوزراء الأسبق فايز الطراونة، في حديثه على قناة رؤيا الذي سخر فيه الطراونة ممّا يشاع من خطر على الأردن جرّاء قرار الضم الإسرائيلي، قائلاً: «صغرها بتصغر، كبرها بتكبر»، نشر عريب الرنتاوي على صفحته في فيسبوك، ما عنوانه: «كبيرة يا دولة الرئيس»، مُذكّراً إيّاه أنّ الضمّ يعني انهيار حّل الدولتين، وانعدام فرص قيام دولة فلسطينية، وترك الوصاية الهاشمية لأنياب الاستيطان الإسرائيلي. وخاطب الطروانة قائلاً: «هي كبيرة يا دولة الرئيس ولا حاجة لأحد لتكبيرها، فهي طعنة نجلاء لكل ثوابت الأردن ومصالحه في الحل النهائي».

1- الأردن في مواجهة «عاصفة سياسية»، الحرة، نضال منصور، 9 تموز 2020.

المتغيرات الداخليّة السياسية

أ - تغيّر اللاعبين في المشهد التشريعي والحكومي

أصدر العاهل الأردني عبدالله الثاني، مرسوماً ملكياً بقبول استقالة حكومة عمر الرزاز بعد حوالي 28 شهراً من تشكيلها، وكلَّفَه وحكومَتَه بالاستمرار بتصريف الأعمال لحين اختيار رئيسٍ وزراءٍ جديد، وتشكيل حكومة جديدة[1]. وقُدمت الاستقالة بعد أسبوع واحد من حلّ مجلسيّ النواب والأعيان. وكُلّف بشر الخصاونة، بعدها بأسبوع، بتشكيل حكومة جديدة. فيما أجريت الانتخابات النيابية في تشرين الثاني، والتي طُعِن في شفافيّتها، لما شابها من عمليات شراء الأصوات بصورة غير مسبوقة على الإطلاق. فضلاً عن إشكالية نظامها المتّبع للمرة الثانية، الذي اصطُلِحَ على تسميته شعبيّاً بنظام «قوائم الإخوة الأعداء»[2]؛ كونه يشهد تنافساً داخل القائمة الواحدة، ممّا يفتّت الأصوات، التي تحتاجها القائمة كي تجتاز عتبة الفوز، الحائرة بين القوائم المتنافسة فيما بينها..!!

وفيما يخص حصاد حكومة عمر الرزاز، حسب مركز الحياة – راصد، فإن 52 وزيراً دخلوا وغادروا في 4 تعديلات وزارية طوال فترة حكومة عمر الرزاز، خلال عامين وثلاثة أشهر. فيما تعهدت الحكومة بتنفيذ 435 التزاماً، على مدار عامين و3 أشهر، اكتمل منها 21 % فقط، فيما لا يزال 59 % من الالتزامات جارياً العمل على تنفيذها، ولكنها لما تنتهِ بعد، ولم تبدأ بتنفيذ ما نسبته 20 % من الالتزامات التي وضعتها على نفسها.

فيما تراجع تصنيف الأردن في عدد من المؤشرات العالمية، منها: مؤشر مدركات الفساد، ومؤشر النزاهة الحكومية، ومؤشر حرية الأعمال التجارية، ومؤشر حرية العمل. وارتفعت معدلات البطالة إلى 23 % خلال الربع الثاني من عام 2020، والمديونية التي وصلت إلى 32 مليار دينار (نحو 44 مليار دولار)، مقارنة بـ 27.9 مليار دينار (39 مليار دولار) منتصف عام 2018، أي بزيادة مقدارها 4 مليارات دينار (5.5 مليارات دولار) خلال عامين[3].

ب - قرار حل جماعة الإخوان المسلمين في الأردن

أصدرت محكمة التمييز الأردنية، قراراً في القضية التمييزية رقم 2020/2013، يقضي باعتبار جماعة الإخوان المسلمين «مُنحلة حكماً وفاقدة لشخصيتها القانونية والاعتبارية». لكنّ الجماعة ما زالت تنتظر قراراً من محكمة الاستئناف.

ولربما يعد القرار كارثياً، بما في الكلمة من معنى، من منظور حقوقي، وديقراطي، لما تحظى به الجماعة من ثقل سياسي واجتماعي، ولما تمارسه من معارضة مسقوفة بحدود اللعبة الديمقراطية، لكنه

1- العاهل الأردني يقبل استقالة حكومة عمر الرزاز ويكلفها بتصريف الأعمال، العربي الجديد، 3 تشرين أول 2020.
2- أتى هذا النظام على أنقاض «قانون الصوت الواحد»، الذي بات الأردنيّون يترحّمون عليه، على الرغم مِنْ عُواره.
3- حصاد حكومة الرزاز: زيادة مديونية الأردن وارتفاع البطالة وتراجع مؤشرات الأداء، العربي الجديد، 28 أيلول 2020.

لا يحرم الجماعة من ممارسة أدوارها تحت لافتة أخرى. فحتى لو كان قرار محكمة التمييز قطعياً، فإن حزب جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسي للجماعة، حزبٌ مرخص قانوناً، وله تمثيل في مجلس النواب.

ويرى المحلل السياسي الأردني محمد أبو رمان، المتخصص في شؤون الجماعات الإسلامية، أن هذا القرار يثبت الوضع الحالي للجماعة الذي بدأ منذ عام 2015، وهو اعتبار جماعة الإخوان المسلمين، التي تأسست عام 1945، جماعة فاقدة للشخصية القانونية مع مصادرة أموالها وأملاكها. وأوضح أنّ «الأردن لم يعتبر الجماعة جماعة إرهابية، وهذا موقف الملك عبد الله الثاني، لكنّ العلاقة حالياً، بين الحكومة والحركة الإسلامية، ليست على ما يرام؛ فهناك خلافات كبيرة حول الأوضاع في ليبيا وسوريا، والسياسة الداخلية».

من جهته، يرى محامي جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بسام فريحات، أن «القضايا المنظورة أمام المحاكم المختصة في المملكة بالنزاع القائم مع الجمعية المرخصة لم تأخذ الدرجة القطعية»، مُشيراً إلى أنّ «محكمة التمييز أعادت القضية إلى محكمة الاستئناف والتي لها الصلاحيّة والحق بأنْ لا تلتزم بقرار محكمة التمييز»[1].

1- قرار حل «الإخوان المسلمين» في الأردن: أبعاد سياسية بمعركة قانونية لم تنته فصولها، العربي الجديد، أنور الزيادات، 16 تموز 2020.

التوقّعات

أشار عريب الرنتاوي، في ندوة سياسية عقدها منتدى السبيل الإعلامي[1]، لمشاعر الارتياح التي بدت واضحة على صنّاع القرار في الأردن لفوز بايدن بالانتخابات وترجمت إلى حراك سياسي نشط أعقب الإعلان غير الرسمي عن فوز بايدن، ولدور أردنيّ ما في بلورة القرارات الفلسطينية الأخيرة باستئناف التنسيق مع الجانب الإسرائيلي، تجهيزاً للجانب الفلسطيني لاستقبال الإدارة الجديدة. ذلك أن فوز بايدن أحيا الرهان الأردني الوحيد على حلّ الدولتين، الذي بات مسألة حياة أو موت. وفق ما يجري التعامل معه أردنيا وفلسطينيا على حد سواء. فالتصريحات التي صدرت عن بايدن وفريقه ومواقف الحزب الديمقراطي تصبُّ باتجاه الموقف الأردني من حل الدولتين، وتثير الارتياح لدى الأردن الذي ربما يستعيد الدور التقليدي الذي طالما لعبه إلى جانب مصر، باعتبارهما الإطار الإقليمي للتحرك السياسي المرتبط بالقضية الفلسطينية. مع بايدن يمكن أن يستعاد هذا الدور، في حين كان يصعب ذلك في ظل ترمب. في تلك الأثناء، انحصر الدور الإقليمي في الإمارات والسعودية، ورأينا تهميشاً كبيراً للأردن. وبالنسبة للملف الثنائي الضيّق المباشر بين الأردن والولايات المتحدة فيما يخصّ العلاقات الثنائية والاقتصاد والتجارة والتعاون العسكري والتعاون في محاربة الإرهاب، لا يوجد فرق بين الإدارتين، فأكبر صفقة مساعدات للأردن، من الولايات المتحدة، تم توقيعها في عهد ترمب. مشكلة الأردن الأساسية مع ترمب كانت صفقة القرن والتجاهل المروّع للحسابات والحساسيات والمصالح العليا للدولة الأردنية. فلم يكن هناك تشاور ولم يتم إطلاع الأردن على ما يجري في عهد ترمب.

ويتوقع الرنتاوي، عقب فوز بايدن، مقاربة أمريكية مختلفة، وهناك رهان أردني على ذلك، لكنه يعتقد أن ما قد يحصل في الحقيقة ربما يكون تأجيلاً للتحدي الوجودي الذي واجهته المملكة مع ترمب وصفقة القرن، لا إلتغاءه. فأولويات السياسة الخارجية الأمريكية الملحّة لا تشمل الشرق الأوسط، بل تنحصر في إدارة العلاقة مع الاتحاد الأوروبي والناتو والصين وروسيا والباسيفيكي وآسيا.

أما الأمر الآخر الذي ينبغي أن يقلق صانع القرار الأردني فهو التطورات الداخلية في بعض الدول المفتاحية في المنطقة، وكيف يمكن أن تعيد تشكيل سياسة بايدن، فإسرائيل مقبلة ربما في شهر آذار القادم على انتخابات رابعة مبكرة، وكل التقديرات واستطلاعات الرأي تشير إلى أن إسرائيل ستنزاح أكثر نحو اليمين، وتبشّر بانقراض حزب العمل وخروجه من الكنيست نهائياً وعدم قدرته على الوصول إلى عتبة الحسم، وميريتس قد يحصل على 4–5 مقاعد، نصفها بأصوات عربية، وحزب أزرق أبيض قد يحصل على 6–7 مقاعد، في حين يتوقع أن يحصل حزب يميناه الذي يقف على يمين الليكود بزعامة نفتالي بنيت على 23–24 مقعداً. فلقد تولّدت الآن أصبح ديناميكيات جديدة، فهناك استقالة «جدعون ساعر» وخروج عدد من نواب الكنيست معه وإصراره على دخول الانتخابات القادمة في حزب الأمل الجديد، ويتوقع أنْ يحصل على كتلة برلمانية مؤثرة، لكن ساعر سيأخذ مقاعده من اليمين. فالمنافسة القادمة في إسرائيل هي بين اليمين واليمين المتطرف، فكيف سيؤثر ذلك على السياسات الإسرائيلية

1- ندوة عقدت في عمان، بحضور: مروان المعشر، عريب الرنتاوي، محمد أبو رمان، داود كتاب.

من مشروع ضمّ زاحف قد لا يكون رسمياً وقد لا يكون مقبولاً من الولايات المتحدة، لكنه سيفرض حقائق جديدة على الأرض، ونحن نتابع المعدلات الجنونية التي يتم فيها الاستيطان في الجولان وفي الضفة الغربية وفي محيط القدس، وتقطيع أوصال الضفة الغربية، وإجهاضٍ عمليّ لمشروع حلّ الدولتين على الأرض.

مواجهة هذه السياسات بحاجة إلى قوة هائلة من الولايات المتحدة لمنع هذا المسار ووقفه وتعطيله. وبالتالي، سيواجه الأردن معركة قاسية.

فهل تملك الأردن أوراق تأثير على الجانب الإسرائيلي؟ الجواب لا، فنحن الآن بحاجة للإمارات كي تتوسّط لنا لدى إسرائيل.

هل الرهان على التفاهم مع أشكنازي وغانتس؟ هذا أيضاً، حسب الرنتاوي، رهانٌ غيرُ مُجد.

هل السلطة الفلسطينية، بأدائها الداخلي في أمر الانقسام واستعادة الشرعية وشرعنة المؤسسات وترشيق الجهاز السياسي ومحاربة الفساد وتطوير الأداء والكفاءة، يمكن أن تكون شريكاً فاعلاً يجلب اهتمام الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي لحل سياسي؟ الجواب لا.

ويتوقع أن تواجه سياسات بايدن في المنطقة تحديات، فلديها في حزيران القادم انتخابات إيرانية، وكل المؤشرات ترجح سيطرة المحافظين على السلطة التنفيذية إلى جانب سيطرتهم الحالية على السلطة التشريعية والقضائية، فقائمة المرشحين الذي يتنافسون على الرئاسة تراوح بين أحمدي نجاد وحسين دهقان، وربما يظهر مرشحون آخرون. فكيف سينعكس ذلك على الإقليم وعلى القضية الفلسطينية وعلى مواقف حماس وعلى مواقف الأطراف المؤيدة وعلى دور إيران الإقليمي وعلى حالة الانفراج التي يجري التبشير بها في المنطقة؟

وماذا عن الأدوار المزاحمة للدور الأردني؟ يتساءل الرنتاوي، متحدثاً عن الدفرسوار الإماراتي، ومعتقداً بوجود دور إماراتي غير مكمّل للدور الأردني، بل منافس له في مواضيع عدة، من بينها القدس والوصاية على المقدسات. فهذه الهرولة الإماراتية، غير المنضبطة، في التطبيع مع إسرائيل ليست عبثاً. بل هي توجّه استراتيجي يُستقوى به على مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك السعودية، ويُهيئ الإمارات لدور الشريك المنافس، ولا يستبعد أن تصبح أبو ظبي غداً، لا القاهرة أو عمان، هي حاضنة اللقاءات والقمم القادمة، لتغدو أبو ظبي المعبر الدبلوماسي الوحيد إلى القدس. فكيف سيتعامل الأردن مع هذا الدور الإماراتي، وكيف سيسهم في إعادة ضبط وتشكيل تفكير بايدن، لأن الإدارة الأمريكية بحاجة في نهاية المطاف للتعامل مع قوى فاعلة في المنطقة، وهناك طرف يقدّم نفسه بهذه الصفة.

وبالمحصّلة، وفق الرنتاوي، ليس المهم أن يذهب ترمب ويأتي بايدن، لكن المهم هو كيف ستتطور السياسات الأمريكية في ضوء تداخل ما هو محلي بما هو إقليمي بما هو دولي؟

وفي السياق ذاته، يؤكد داود كتّاب بأنّنا حين نتساءل عن مدى قدرة بايدن على إعادة الأمور إلى ما كانت عليه، فهذا لا يعني أن السياسات الأمريكية السابقة قبل ترمب كانت جيدة من المنظور العربي، خصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، لكنها على الأقل لم تضخّم دور بعض الأطراف كالسعودية وإسرائيل، كما أن تلك السياسات كانت تعلن ولو لفظيّاً أنها ضد الاستيطان وأنها تعترف بوجود مناطق

محتلة؛ في حين، نفى بومبيو وجود شيء اسمه مناطق محتلة، واعترفت إدارة ترمب بضم الجولان، وهذا مخالف لمبدأ أمريكي وعالمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ترمب خرّب النظام العالمي، والسؤال: إنْ توفّرت له القدرة، كما المصلحة، كم يحتاج بايدن لمعالجة ذلك؟!

فيما يرى محمد أبو رمان، أنّ فوز ترمب عزّز ظهور نمط جديد من الأنظمة في العالم العربي، وسلطوية جديدة تجاوزت نمط الأنظمة العربية التقليدية في القمع، حيث استثمرت في وجود ترمب بالسلطة. صحيح أن السياسة الأمريكية في العادة لا تعطي أهمية كبيرة للديمقراطية ولحقوق الإنسان، وتضعهما كأولوية ثالثة أو رابعة، لكن إدارة ترمب شطبتها تماماً من الأجندة الأمريكية، وأصبح مباحاً بشكل كبير فعل ما يريده أي نظام رسمي عربي، وهذا كان مصدر قلق شديد على صعيد الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولا بد من التمييز بين سياسة ترمب وبين ميراث ترمب (Legacy of Trump). هذا التراث ليس سهلاً على أيّ أحد أن يقتلعه.

ويضاف إلى ما سبق، ما عُرف بعقيدة أوباما، التي كان بايدن شريكاً له فيها آنذاك، وهي اعتقاد تُرجم بسياسة نفض اليدين من منطقة الشرق الأوسط، ومن العالم العربي تحديداً. ومِنْ مُقوّماتها أن أزمة الأنظمة العربية داخلية وبنيوية، وأن النظام العربي نظام تشكّل بعد الحرب العالمية الأولى ولا رغبة لدينا في التورّط به بشكل كبير. وبالتالي، نحن بإزاء سيناريو متوقع، قد يفسّر عمليات التطبيع العربي الإسرائيلي الأخيرة التي حصلت، لا إرضاء لترمب؛ وإنما تحسُّباً لسيناريو ما بعد ترمب، خشية أن يعزف بايدن عن الانغماس بأزمات الشرق الأوسط[1].

وفيما يتعلق بجائحة كورونا، يُتوقع أن تستمر الأزمة الصحّية في النصف الأول من العام 2021، على الأقل، بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي. فميراث كورونا لا يختلف عن ميراث ترامب، قيد أُنملة، إرثٌ كان كارثيّاً، في مفاعيله السياسية، وارتهاناته الاقتصادية، وارتداداته الاجتماعية، وأوضاعه الصحّية والتعليميّة.

1- فيما يرى محللون، أنّ سيناريو انسحاب السياسة الخارجية الأمريكية من منطقة الشرق الأوسط، ما هو إلا انسحاب ظاهري، اقتضته نتائج تدخله في العراق، وما كان ليتم لولا أدوار وكلائه في المنطقة (الإمارات والسعودية)، أو خارجها (الاتحاد الأوروبي)؛ بما يُحلل أميركا من أي استحقاقاتٍ أو تبعات. بل يغدو دورها مطلباً لدى بعض شعوب المنطقة، كما الحال في سوريا ومصر، ويُنظر بعين الريبة لفتوره أو اختفائه..!!

ملحق:

الرسوم التوضيحية للمؤشرات الاقتصادية في الأردن:

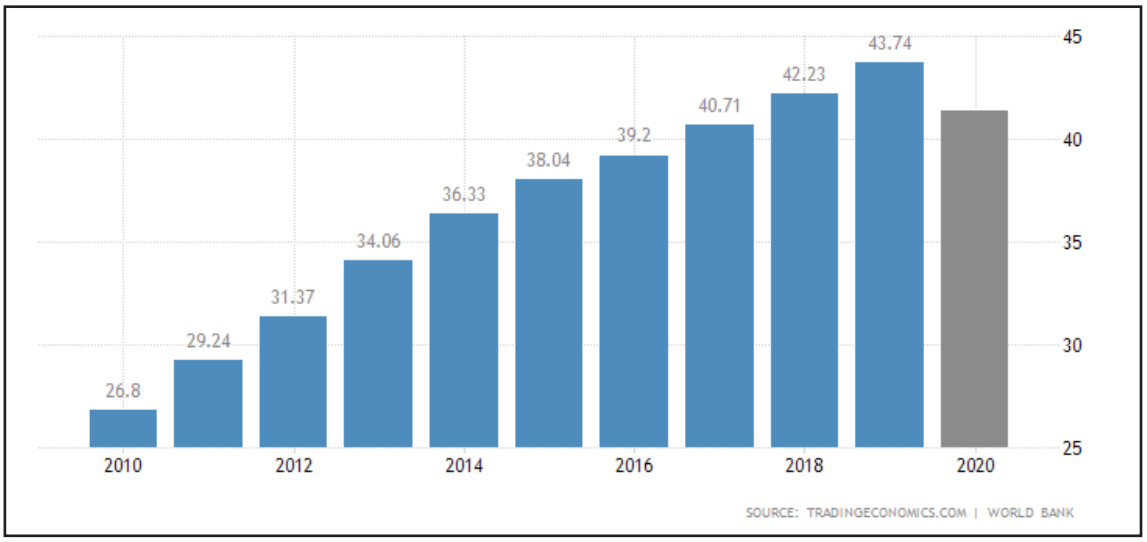

الأردن – الناتج المحلي الإجمالي

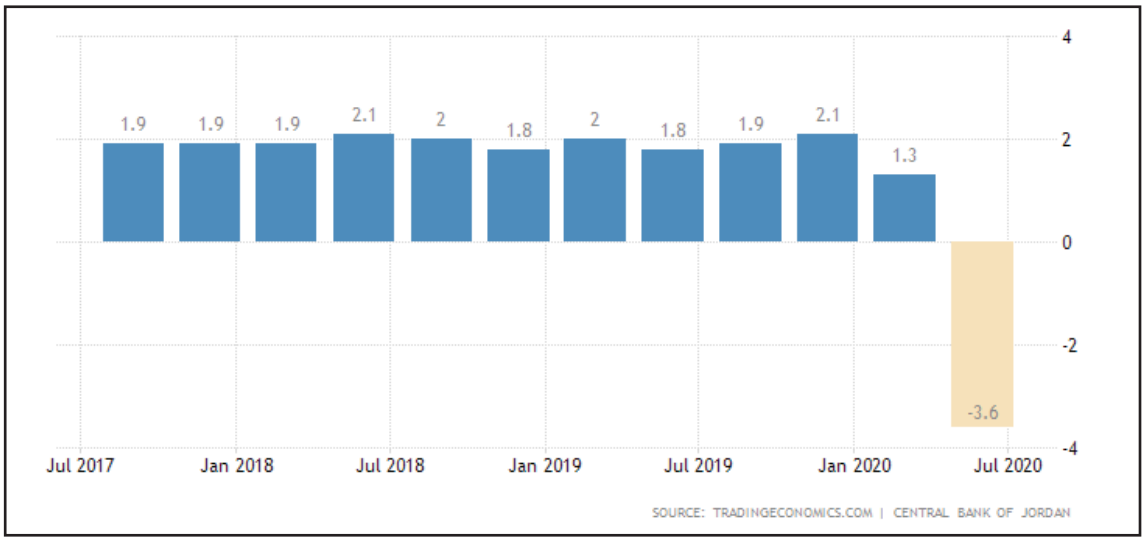

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي

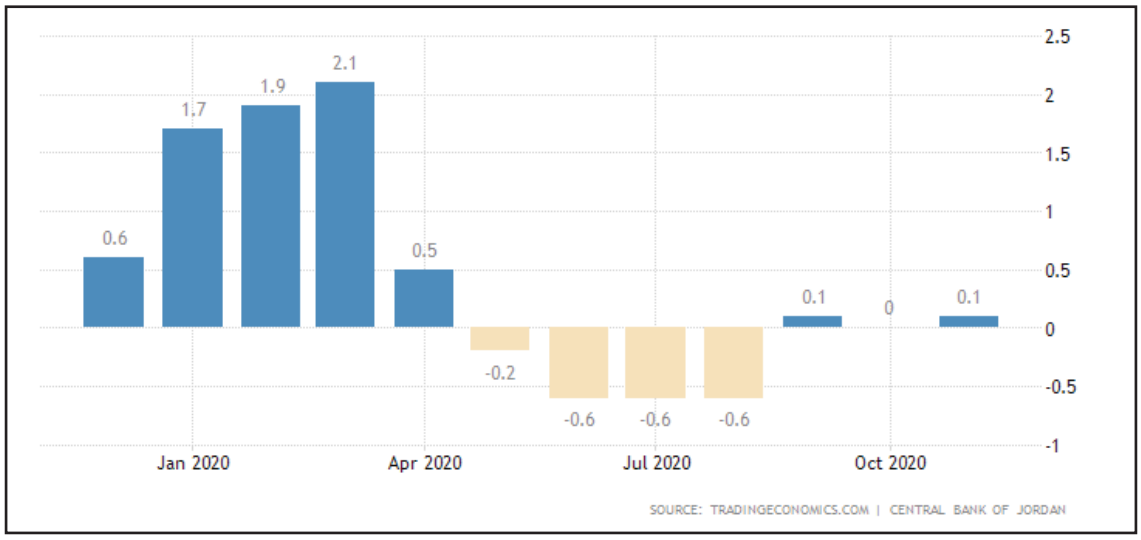

معدل التضخم

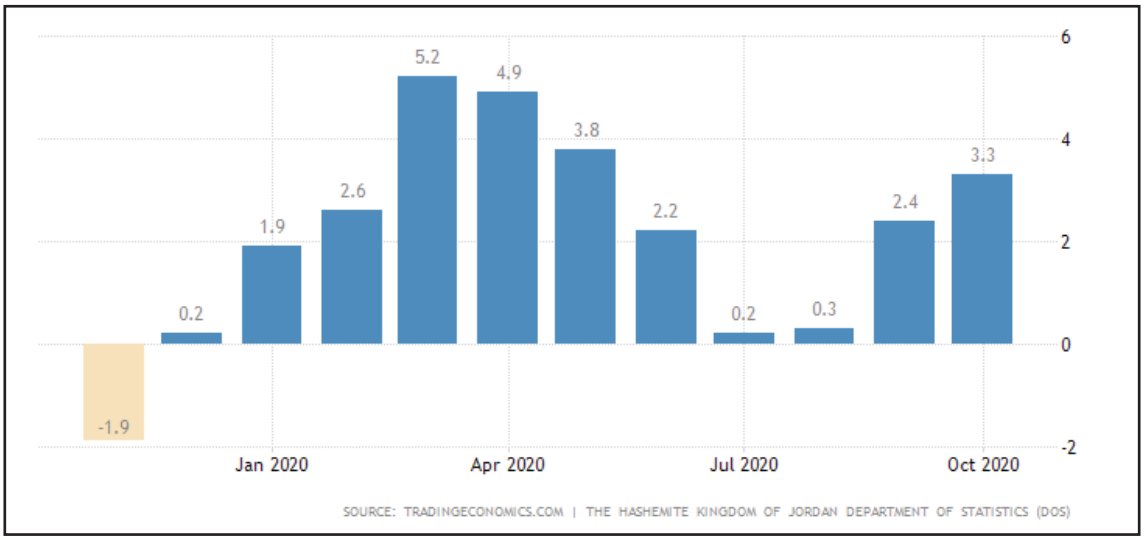

التضخم الغذائي

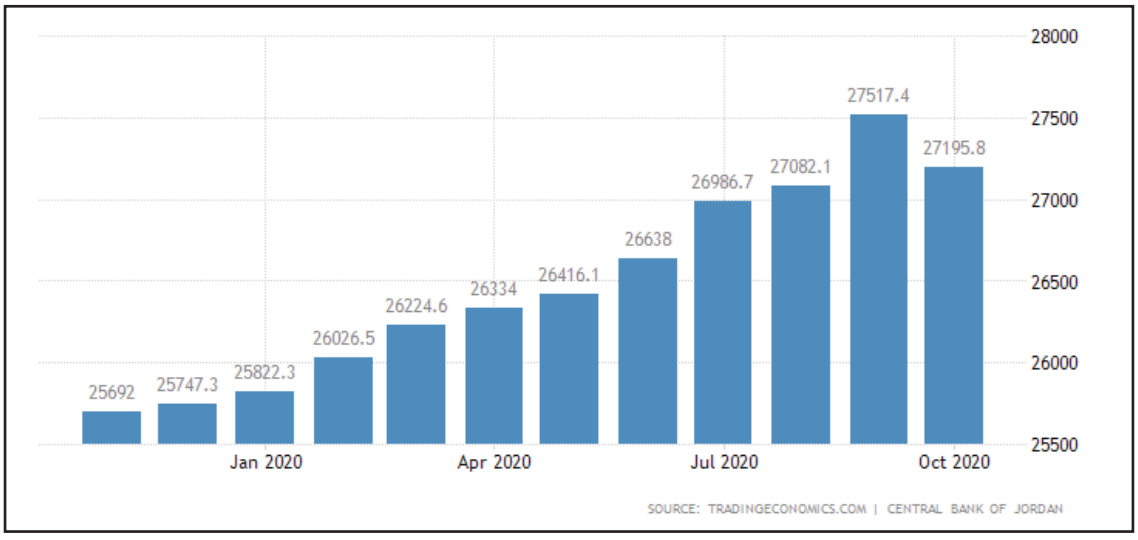

قروض للقطاع الخاص

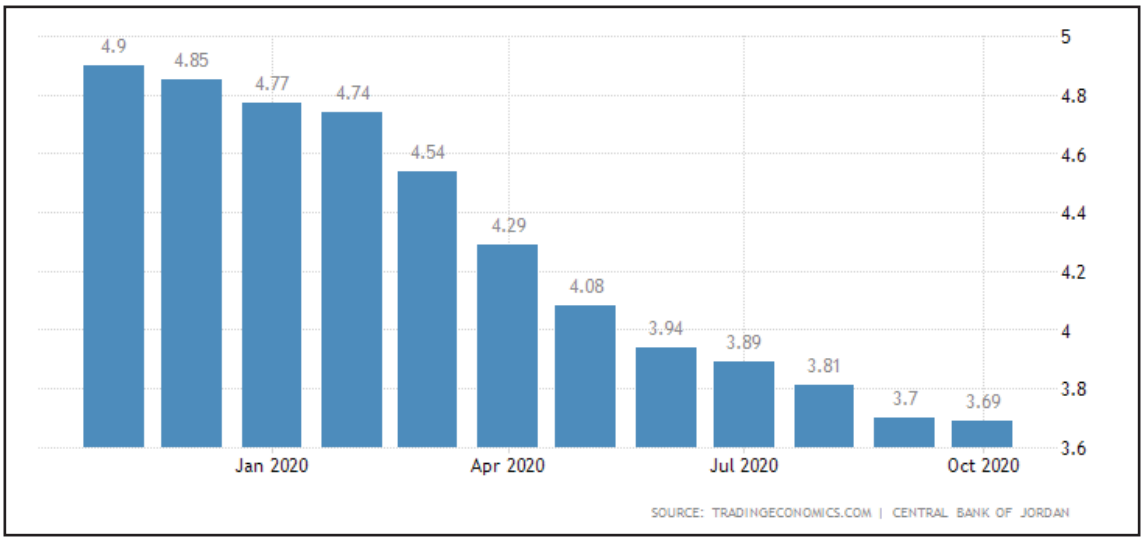

سعر الفائدة على الودائع

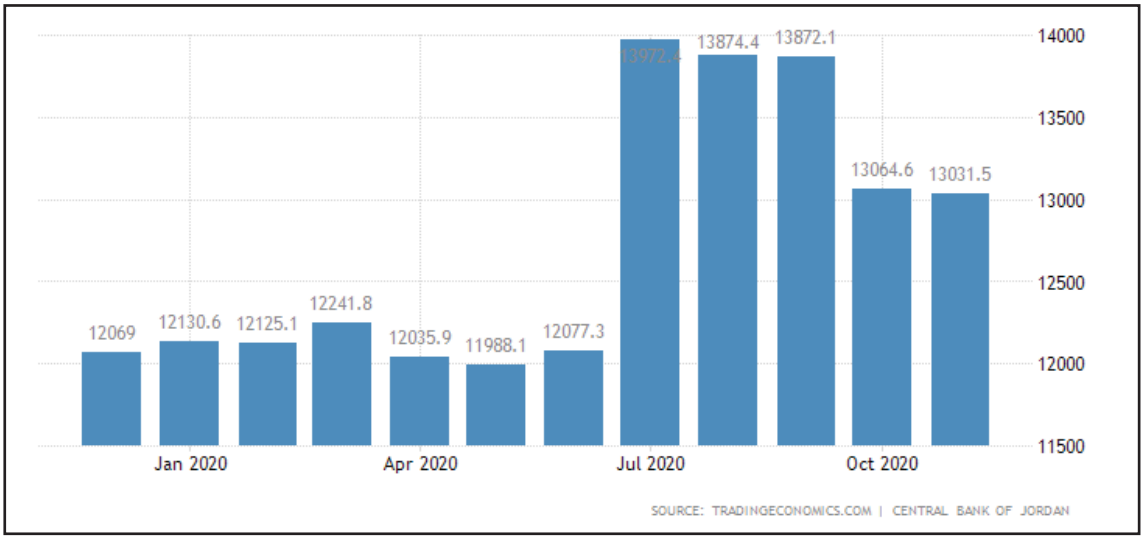

احتياطيات النقد الأجنبي

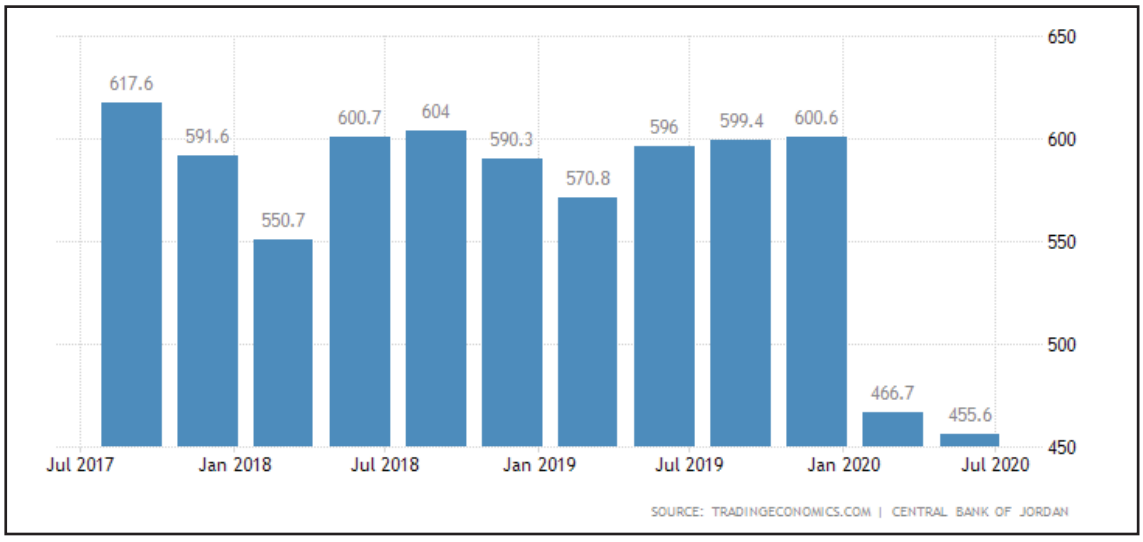

التحويلات

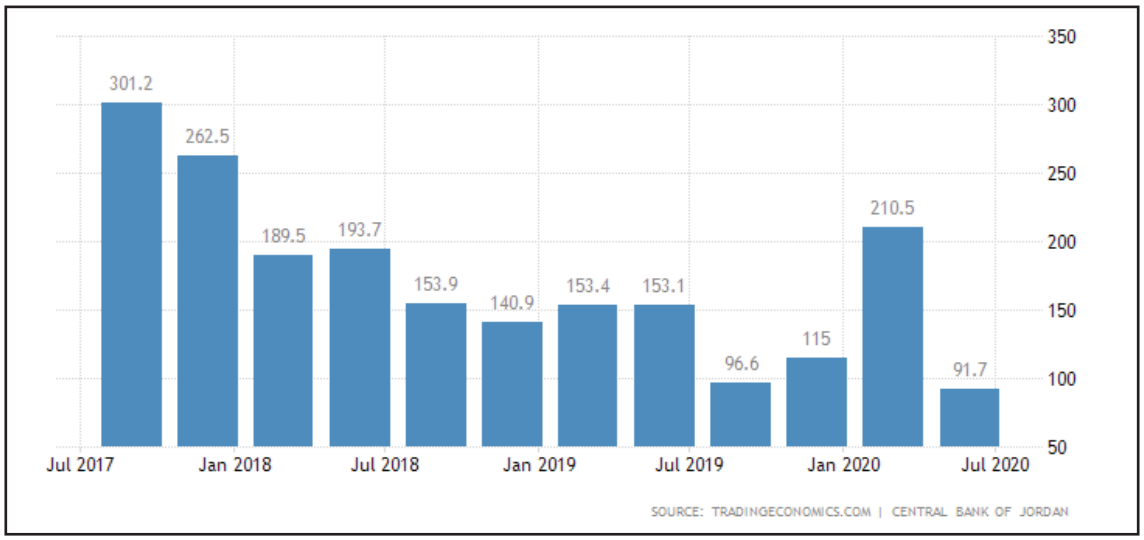

الاستثمار الأجنبي المباشر

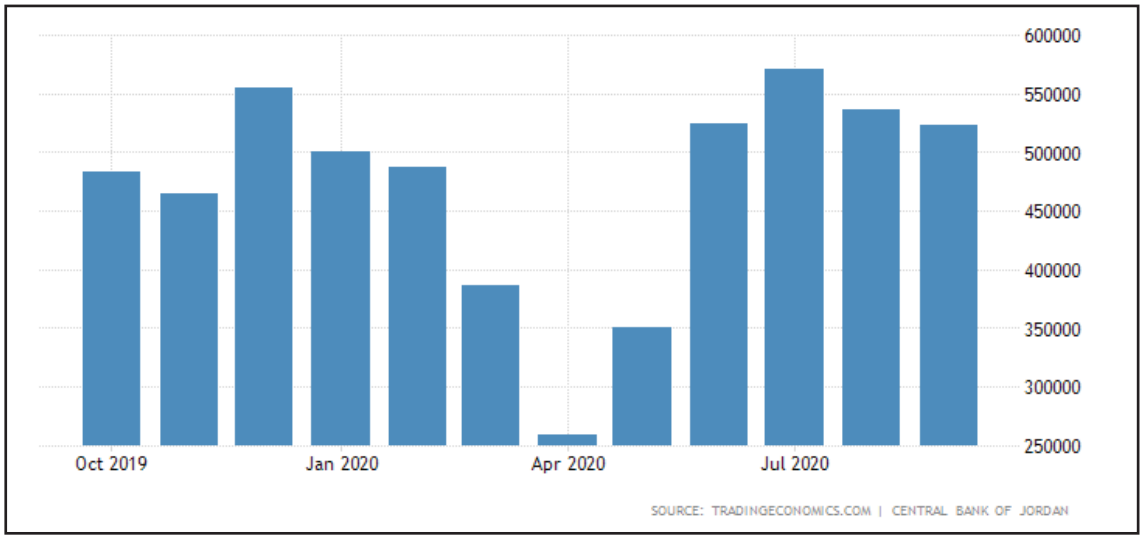

الصادرات

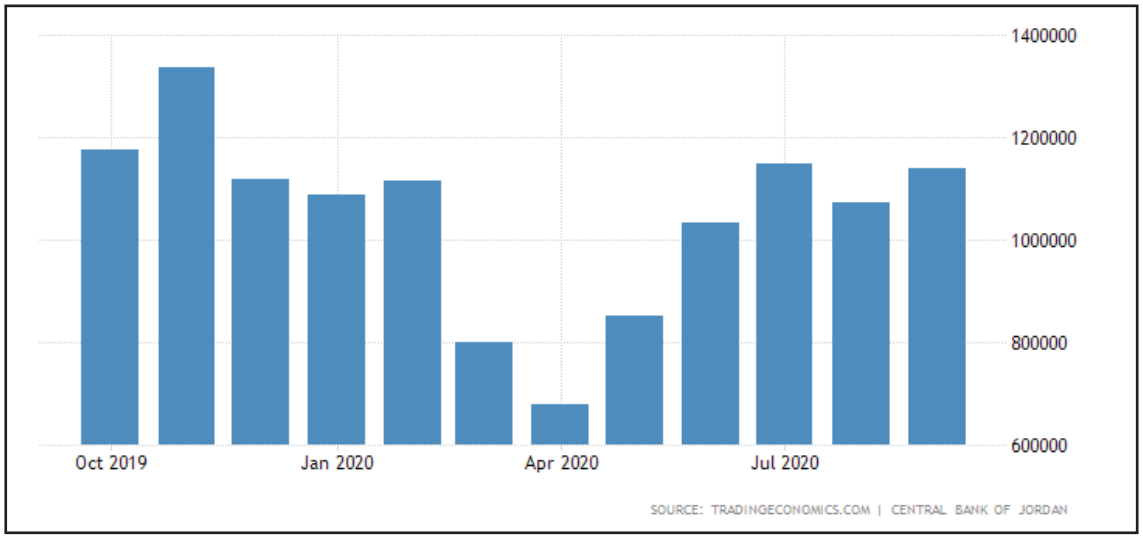

الواردات

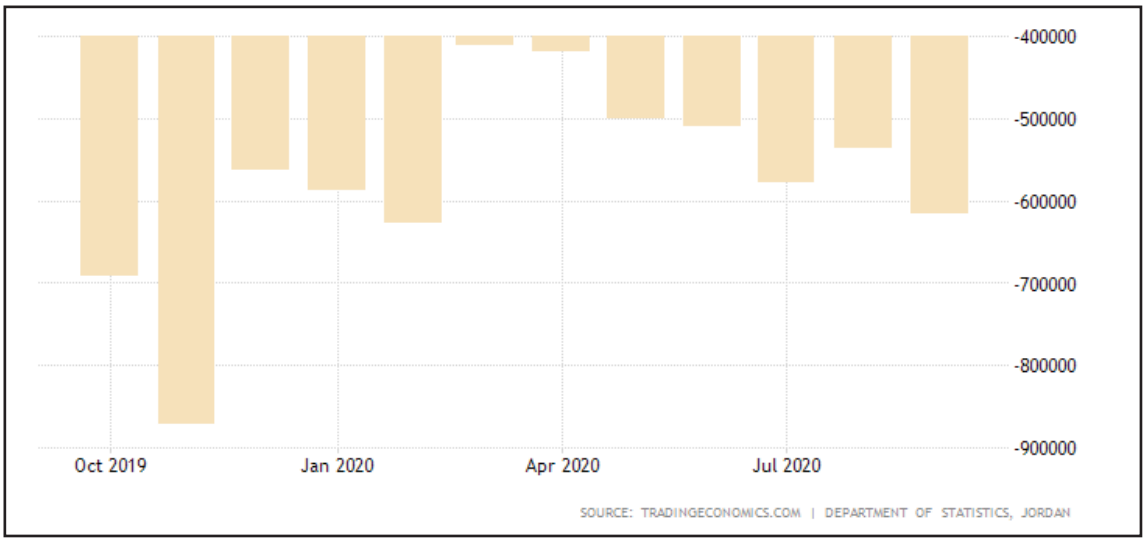

الميزان التجاري

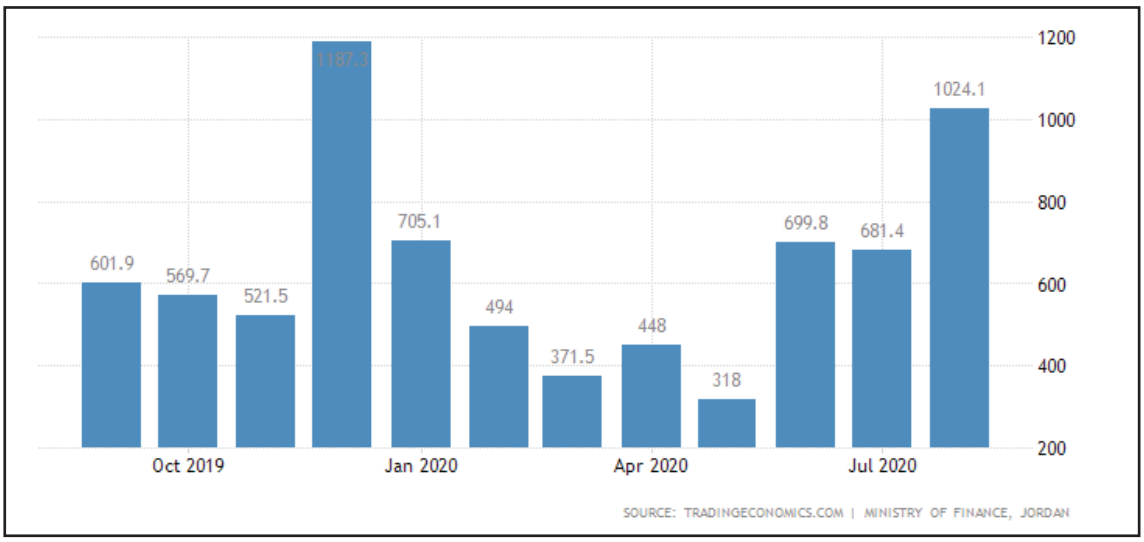

إيرادات الحكومة

فلسطين..2020

تقرير الحالة العربية والإقليمية

إعداد:

د. إياد أبو زنيط أ. سليمان بشارات

مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، رام الله

فلسطين.. تقرير الحالة العربية والإقليمية للعام 2021

تطورات الاوضاع الداخلية والخارجية لدولة فلسطين وتوجهات الأطراف الدولية والإقليمية خلال العام 2020 ومساراتها المتوقعة خلال العام 2021

الملخص التنفيذي

يرصد التقرير التالي في محاوره المختلفة مجموعةً من المتغيرات المهمة التي طرأت على الساحة الفلسطينية، انطلاقاً من تقسيمه ضمن محاور متعددة، تنوعت ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية، وتم التعرض بالرصد والاستقراء والتحليل إلى أبرز تلك المتغيرات، ومسبباتها وانعكاساتها على الساحة الفلسطينية.

وفي الجزء الأول من التقرير، تم التعرض للمحور السياسي، فقد تم وصف ورصد وتحليل الأداء السياسي الرسمي، وطبيعة العلاقة بين القوى والحركات والأطراف الفلسطينية، وأبرز مستجدات تلك العلاقة خلال العام 2020م، فضلاً عن التعرض لطبيعة العلاقات الفلسطينية الخارجية، بمحاورها الدولية والعربية والإقليمية، حيث لوحظ في البعد السياسي، جموداً ساد العام 2020م، بينما بقيت العلاقة الفلسطينية الداخلية تُراوح مكانها دون إحراز تقدم ملموس، فيما عانت العلاقات الفلسطينية العربية من التوتر، وكذا الحال مع بعض العلاقات الخارجيةً، لا سيما العلاقة الأمريكية الفلسطينية، وهي الملاحظات التي جرى بناءً عليها استشراف العام 2021م في التقرير.

أمّا في المحور الثاني من الجزء الأول، فتمَّ رصد أبرز المتغيرات الاقتصادية والأمنية، والاجتماعية، في محاولة للوصول إلى بعض التوقعات المستقبلية التي يُمكن حدوثها في العام 2021، أو فهم اتجاه سير تلك المتغيرات، مما يُسهم في إعطاء صورةٍ أوضح عن الحالة الفلسطينية المستقبلية، التي تُمكن المهتمين بوضع بدائل وسيناريوهات محتملة يُمكن من خلالها، تصحيح مسار الحالة الفلسطينية، حيث لوحظ تراجعاً عاماً في الأداء الاقتصادي الفلسطيني، وارتفاعاً لنسب البطالة، وتزايداً لعدم الاستقرار الأمني، فضلاً عن ارتفاع مستويات الجرائم، وتنامي العنف المجتمعي، مع تخلخلٍ في الوضع التعليمي، وهي المتغيرات التي حكمت تحليل المشاهد الاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

أمّا الجزء الثاني من التقرير، فقد خُصص لتحليل المتغيرات سابقة الذكر على الساحة الفلسطينية في المستقبل للعام 2021، بحيث أظهر التحليل سيناريوهاتٍ متشائمة أو ذات تفاؤل حذر حول وجود تغيرات مهمة يُمكن حدوثها في العام 2021، فقد تم الخلاص إلى استنتاجاتٍ متعددة، تتمثل في بقاء الوضع الساسي معقداً دون حل للمشكلة التي أفرزت تداعياتٍ خطيرة على الساحة الفلسطينية والمتمثلة في الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، فيما توقع التقرير حدوث تغيراتٍ إيجابية بسيطة على

مستوى العلاقات الخارجية الفلسطينية، خاصة العلاقة الأمريكية الفلسطينية، وبقاء العلاقة العربية الفلسطينية متوترةً مع الدول العربية التي انخرطت في ملف التطبيع، مع توقعٍ لتنامي العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في العام القادم، واستمرارٍ للاستيطان، وثابت معدلات الجريمة فلسطينياً، وتراجعٍ للوضع التعليمي.

وقد شارك في التقرير الاستراتيجي، باحثين من مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، حيث قام كل من د. إياد أبو زنيط، المختص في الشؤون السياسية، والأستاذ سليمان بشارات، المختص في الشأن السياسي أيضاً بكتابة التقرير.

الجزء الأول: التشخيص ورصد المتغيرات والتطورات المهمة

أولاً: البعد السياسي

أ. بقاء الوضع الراهن في انتفاء التمثيل السياسي الموحد وتعثر مسار المصالحة

انتقلت إشكالية التمثيل للمؤسسات الفلسطينية والتي تُعد إحدى الإشكاليات المزمنة في التجربة الفلسطينية، الحديثة والمعاصرة، من العام 2019م حاملاً إياها كما هي للعام 2020، حيث تكمن الإشكالية بشكلٍ مختصر في تغول الأطر التنفيذية على التشريعية، أو سيطرة فصيلٍ واحدٍ على الحالة السياسية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووجود الاحتلال كمستفيدٍ أول من تلك الحالة، والساعي إلى إضعاف القدرة على علاج الخلل في البنى المؤسسية الفلسطينية.

وعلى الرغم من أنَّ العام 2019 شهدا انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثلاثون في 31 كانون ثاني من العام 2019م،[1] الذي اتخذ بدوره بعض القرارات الإيجابية على صعيد جملةٍ من المتغيرات في الساحة الفلسطينية، وأهمها الموقف الرسمي الفلسطيني الرافض لصفقة القرن باعتبارها تصفيةً واضحة للقضية الفلسطينية، مع التأكيد على الموقف القديم للسلطة الفلسطينية في سعيها لإنهاء الاحتلال على أساس القوانين الدولية 338/242، ورفض فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، الحديث عن ضرورة عقدِ مؤتمر للسلام على مستوى الشرق الأوسط.

إلاّ أن التمثيل السياسي الفلسطيني غير الموحد في الموقف والجامع للرؤية بين طرفي الانقسام في الساحة الفلسطينية، والمتمثل في حركتي فتح وحماس، استمر في العام 2020م، رغم الوصول إلى حالةٍ من التقارب في رفض ما تعرضت له القضية الفلسطينية من تصفيةٍ واضحة، فيما بدا وكأنه تغليبٌ للمصالح الحزبية على المصلحة الوطنية بين الطرفين، حيث اتفق كل من حماس وفتح على رفض كل ما حمله العام 2020م من تنفيذٍ لصفقة القرن، إلى الضغوط التطبيعية التي عانت منها القضية الفلسطينية.[2]

ولمّا كان طريق التمثيل السياسي الموحد، يمر عبر إنجاز مصالحة فلسطينية حقيقية، فقد حمل العام 2020م مباحثاتٍ وجلساتٍ حواريةٍ هامّة في ملف المصالحة، انعقدت في اسطنبول، حيث انعقدت اجتماعات ثنائية على مدار ثلاثة أيام، تمَّ فيها الاتفاق على «رؤية مشتركة» بينهما وجرى خلالها إنضاج رؤية متفق عليها بين وفدي الحركتين فتح وحماس.[3]

وقد خلصت الرؤية المشتركة للحركتين على ضرورة إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في غضون

1- المجلس الوطني الفلسطيني، أنظر الرابط: https://www.palestinepnc.org/item/26-28-22-10-07-2017/560

2- أنظر TRT عربي، «هل توحد صفقة القرن الصف الفلسطيني بعد سنواتٍ من الانقسام»، 2020/4/30م، https://0i.is/k1DV

3- DW عربية، « إتفاق فتح وحماس في تركيا...هل ينجح في إنهاء الانقسام الفلسطيني؟»، لمزيدٍ من المعلومات أنظر الرابط التالي: https://0i.is/TOuy

ستة أشهر». حيث ستجري الانتخابات التشريعية أولا، انتقالاً إلى الرئاسية، وصولاً إلى انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، على أن يتم ذلك في خلال الأشهر الستة المقبلة. وهذا ما أكدَّ عليه كلٌ من جبريل الرجوب وصالح العاروري ممثلي الحركتين، على أن يتم مباشرةً خوض حواراتٍ حول الشراكة في مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، على أن يجري ترتيب آخر مرحلة من الانتخابات والتي هي لكل الشعب الفلسطيني بكافة أماكن تواجده وتجري فيها انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي بدوره ينتخب اللجنة التنفيذية للمنظمة.

ومع خروج نتائج الانتخابات الأمريكية، توقف مسار المصالحة مرةً أخرى، على الرغم من تأكيد الجانبين أنَّ العلاقة بين الطرفين (فتح وحماس)، جيدة والطرفان يُجريان مناقشات حول كيفية استئناف المصالحة مرةً أخرى، وأن المصالحة لم تتوقف بسبب نتائج الانتخابات الأمريكية، حيث جرى استكمال محاورات المصالحة في القاهرة في الشهر الحادي عشر من العام 2020م، ولكن دون التوصل لصيغة نهائية بشأن إنهاء ملفات الانقسام العالقة بين الطرفين، حيث اختتم العام 2020م، مع بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه.[1]

ب. توحد الضفة وغزة ضد قضايا مصيرية

منذ بدأ الانقسام الفلسطيني شهدت العلاقة بين فتح وحماس اختلافاً في الرؤى، وتوترت العلاقات إلى حدها الأقصى بعد الأعوام التي تلت الانقسام، وخفت حدة التوترات وزادت أحياناً تبعاً للظروف المحيطة، لكن يُمكن القول أن العام 2020م شهد تقلص الفجوات والخلافات إلى حدها الأدنى، وقلت حدة الاختلافات السياسية، وقد لعبت الظروف السياسية التي أحاطت بالقضية الفلسطينية عوامل دفع باتجاه تقليص الخلافات، مثل قضية صفقة القرن، وملفات التطبيع العربي الإسرائيلي، حيث أسهمت في توحيد المواقف السياسية لأول مرة بهذا الشكل منذ بدء الانقسام، فقد شهدت غزة احتفالاً بانطلاقة حركة فتح في يناير 2020، وتوحد موقف الحركتين بشكل متطابق في شهر تموز 2020م ضد مخطط الضم الإسرائيلي الهادف إلى ضم الضفة الغربية.[2]

ت. العلاقات الفلسطينية الخارجية (الإقليمية والدولية)

تنوعت طبيعة العلاقات الفلسطينية الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي، فشهدت تطورات سلبية في بعض النواحي وإيجابية في نواحٍ أخرى، وإن غلب عليها طابع التوتر خلال العام 2020 سواءً كانت تلك العلاقات على المستوى الدولي أو العربي.

1- القدس العربي، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط:https://0i.is/dzOT

2- الجزيرة، فتح وحماس 13 عاماً من الافتراق والاقتراب، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي:
7/https://www.aljazeera.net/news/politics/2020

1 - العلاقة الأمريكية الفلسطينية

استمر توتر العلاقة الفلسطينية الأمريكية في العام 2020 بشكلٍ غير مسبوق، وهي العلاقة التي شابها ما يمكن تسميته بالعداء منذ وصول إدارة الرئيس الامريكي «دونالد ترامب» إلى الحكم والذي بدا واضحاً في سياسته الخارجية العدائية تجاه الفلسطينيين، بمختلف توجهاتهم، وعلى رأس ذلك السلطة الفلسطينية وحماس، في الوقت الذي أبدى فيه انحيازاً كبيراً لإسرائيل، بشكل خرج عن الحالة التقليدية لأسس العلاقة بين أمريكا وإسرائيل.

حيث فاقمت عوامل عدة من توتر العلاقة بينه وبين السلطة الفلسطينية، ولعلَّ أهمها على المستوى الإجرائي، إغلاق مكاتب منظمة التحرير في واشنطن، والاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، وتجميد 125 مليون دولار من مخصصات الأونروا، ونقل سفارة واشنطن إلى القدس، ووقف دعم مستشفيات القدس، وطرد السفير الفلسطيني.[1] واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أن المستوطنات الواقعة في الضفة الغربية شرعية، في خروجٍ واضح عن المألوف في السياسية الأمريكية تجاه الفلسطينيين،[2] واستمر هذا العداء في العام 2020م، وتجلى ذلك في الموقف السلبي من خطة الضم التي صادقت عليها إسرائيل، واعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية مسألة تخص إسرائيلَ وأمنها، وكذلك فالعلاقة المنقطعة أصلاً زادت عداءً مع الأطراف الفلسطينية كافة وعلى المستويات الرسمية والشعبية، بعد حملات التطبيع العربي الإسرائيلي، الذي تم بدعمٍ أمريكي متاولٍ، وبضغطٍ أمريكي على بعض الأطراف العربية، في مسعىً واضح لتصفية القضية الفلسطينية، وإنهائها.

ولكن العام 2020 مثلما شهد عداءً فعلياً من قبل أمريكا تجاه الأطراف الفلسطينية بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكلٍ خاص، إلاَّ أن نهاية العام وهي الفترة التي جرت فيها الانتخابات الأمريكية، وتمكن المرشح الديمقراطي بايدن من الفوز على الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، قد أعادت الأمل للفلسطينيين، نحو إمكانية إحداث انفراجة في العلاقات الفلسطينية الأمريكية السيئة التي كانت قائمة خلال الفترة السابقة، حيث أشار بيان نشره مكتب الرئاسة الفلسطينية التطلع نحو العمل مع الإدارة الأمريكية لتحقيق السلام للشعب الفلسطيني، واستقرار المنطقة، وتعزيز العلاقات مع الإدارة الأمريكية الجديدة.[3]

2 - العلاقات الفلسطينية الأوروبية

تتبع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي إلى حد كبير من موقف دول أوروبا الغربية تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتحديدًا إلى نتائج حرب 1967، التي انتهت باحتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان، ومع مرور الوقت، بنت دول أوروبا الغربية موقفًا قويًا ينتقد الاحتلال الإسرائيلي لهذه الأراضي، ويروّج لحق الفلسطينيين في تقرير

1- جمال القاضي، العلاقات الأمريكية الفلسطينية، بعد قرار ترامب بشأن القدس: ديناميكيات جديدة وخيارات مقيدة، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 4، 2018، ص 8

2- DW عربية، «واشنطن: بناء المستوطنات في الضفة الغربية شرعي»، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط: https://0i.is/JyJq

3- القدس العربي، 2020/11/9، لمزيدٍ من المعلومات، انظر الرابط: https://0i.is/yElg

المصير.[1] ففي التسعينيات، قام الاتحاد الأوروبي بدور مهم في التفاوض على اتفاقات أوسلو، وأرسى نفسه كأحد المانحين الرئيسيين للسلطة الوطنية الفلسطينية. وفي السنوات التالية، أصبح الاتحاد الأوروبي عضوًا في ما يسمى باللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، التي وضعت «خريطة الطريق»، والتي كان الهدف منها تسوية شاملة ونهائية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.[2]

في إطار العلاقات الفلسطينية الأوروبية فقد بقي الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية ثابتًا ولم يتغير، فهو مؤيد لإقامة دولة فلسطينية وفق «حل الدولتين»، وأدن قوانين عنصرية كقانون القومية الإسرائيلي، وكان رافضاً لقرار ترامب بشأن القدس.[3]

وقد كرر الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأوروبية، من بينها ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، معارضتها لتطلع الحكومة الإسرائيلية إلى ضم أجزاء من الضفة الغربية في ضوء الاتفاق الائتلافي بين بنيامين نتنياهو وبيني غانتس، إذ أشار بوريل عشية اجتماع في الأمم المتحدة للأمن الدولي، بتاريخ 2020/4/23، إلى أن «موقف الاتحاد من وضع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1967 لم يتغير»، مؤكدًا أن الاتحاد لا يعترف بالسيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة، و«سينظر إلى أي ضم على أنه انتهاك خطير للقانون الدولي». ووافقت 25 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي من أصل 27، يوم 2020/5/19، على بيان أصدرته وزارة خارجية الاتحاد، يحثّ الحكومة الإسرائيلية على التخلي عن ضم أراض فلسطينية في الضفة. ومن جهته، قال جان أسيلبورن، وزير خارجية لوكسمبورغ: «إذا انتقلت إسرائيل إلى التطبيق وضمت غور الأردن، فلا أرى أي اختلاف مع ما فعلته روسيا مع شبه جزيرة القرم» في العام 2014. وتدارك «لكنني لا أريد التحدث عن العقوبات في الوقت الحالي، فأمامنا شهران لإقناع إسرائيل بالتخلي عن هذا المشروع». فيما ذهب نيكولا دي ريفيير، السفير الفرنسي لدى الأمم المتحدة، إلى أبعد من ذلك، وقال إن الضم «لن يمر دون منازع، ولن يتم تجاهله في علاقتنا مع إسرائيل».[4]

تأتي المواقف الأوروبية تجاه الأحداث المتعلقة بالقضية الفلسطينية وفق رؤيتها لحل الصراع، التي تقوم على «حل الدولتين»، ولكن اقتصار هذه المواقف على التصريحات والبيانات جعل منها دورًا مكملًا لا يرتقي، وغالبًا، لا يسعى، لمنافسة الدور الأميركي، ولا حتى لمستوى دوره الاقتصادي والتمويلي.

3 - العلاقات العربية الفلسطينية

شهدت العلاقة العربية الفلسطينية توتراتٍ في العلاقة مع بعض الدول كالإمارات والبحرين والسودان بشكلٍ ملحوظ، فيما حافظت على نفس المستوى من العلاقة مع السعودية ومصر والأردن، وتوطدت مع دولة الكويت، وقد أثرت عوامل عدة على العلاقة العربية الفلسطينية، كان من أبرزها ملفات التطبيع العربي الإسرائيلي، حيث ساءت العلاقة مع دولة الإمارات بعد إعلانها عن وتوقيع

1- مهند ياسين، الاتحاد الأوروبي وقضية الضم، مركز مسارات، رام الله، 2020/5/28م، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://0i.is/BByV

2- [2] Situation in the state of Palestine, International Criminal Court, 222020/1/: bit.ly/3cc5Kke

3- إدانات عربية وغربية لاعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، موقع فرانس 24، 2017/12/6. https://goo.gl/ULJ2aT

4- مهند ياسين، الاتحاد الأوروبي وقضية الضم، مرجع سابق.

اتفاقٍ تطبيعي مع إسرائيل، وهي العلاقة المتوترة بشكل ملحوظ منذ العام 2014م، حيث سحبت السلطة الفلسطينية سفيرها من الإمارات احتجاجاً على قرار التطبيع، واعتبرت القرار طعنة في خاصرة القضية الفلسطينية، وكذلك كان موقف الفصائل الفلسطينية المختلفة بما فيها حركة ماس واليسار الفلسطيني، التي اعتبرت التطبيع بمثابة تحالف مع قوى اليمين المتطرف الإسرائيلي.[1] وبنفس الطريقة كان مسار العلاقة مع البحرين التي وقعت هي الأخرى اتفاقاً تطبيعياً للعلاقت مع إسرائيل، في الوقت الذي رأت فيه الإمارات والبحرين أن اتفاق التطبيع جاء أساساً لإنقاذ القضية الفلسطينية، ووقف عمليات الضم التي تقوم بها إسرائيل، وفي نهاية العام 2020م، ذكرت مصادر فلسطينية أنّ السلطة الفلسطينية بصدد إعادة سفرائها للإمارات والبحرين، وأن استدعاء السفيرين جاء للتشاور.

أمّا بالنسبة للعلاقة مع السعودية، فقد بقيت العلاقة الفلسطينية السعودية دون تغيرٍ يُذكر على شكل العلاقة، خاصة وأن السعودية أعلنت أنها لن تحذو حذو الإمارات في إقامة علاقاتٍ تطبيعية، حيث أكدت المملكة أنّها ملتزمة بالمبادرة العربية بوصفها السبيل الوحيد للوصول إلى حل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، ولتطبيع العلاقات بين إسرائيل وجميع الدول العربية. وأوضح الوزير السعودي أن مبادرة السلام العربية –التي وقعت عليها جميع الدول العربية في –2002 تضمنت تصورا كاملا لإقامة علاقات بين إسرائيل وكل الدول العربية، بما فيها السعودية، مشيرا إلى أن الشروط التي تضمنتها المبادرة لم تتحقق، مشددا على أن إقامة علاقات مع إسرائيل ستكون ممكنة إذا تحققت.

وفي إطار العلاقة الأردنية الفلسطينية فقد تزايد المؤشرات الإيجابية فيها، حيث زار رئيس الرئيس الفلسطيني الأردن، والتقى نظيره الأردني وتم التأكيد على أهمية العلاقة الفلسطينية الأردنية، وقد كان الأردن قد أبدى استياءه لطروحات الإدارة الأمريكية تجاه فلسطين، ورفض خطة الضم الإسرائيلية لأراضي الضفة الغربية، وخاصة منطقة الأغوار، حيث يرى الأردن في قرار الضم خطراً إستراتيجياً عليه، ومحاولة إسرائيلية في خلق وطن بديلٍ للفلسطينيين في الأردن، مما جعل العلاقة الأردنية الفلسطينية تزداد قرباً بارتفاع حجم الضغوط الممارسة على الجانبين.

وبخصوص العلاقة مع مصر، فقد شهدت العلاقة توتراً على خلفية استضافة تركيا لمحاورات المصالحة، في الوقت الذي تشهد فيه العلاقة التركية المصرية توتراً، وعلى إثر ذلك تم استئناف جلسات الحوار في القاهرة، وزار الرئيس الفلسطيني مصر مؤخراً، حيث أكدت مصر أن القضية الفلسطينية تُعتبر أولوية في سياستها الخارجية، واعتبرت الزيارة الأخيرة للرئيس عباس، عودةً للحض العربي.

وفي إطار العلاقة مع الدول العربية الأخرى فقد حافظت فلسطين على الأمان في تلك العلاقات، ووطدتها مع دولٍ أخرى أعربت فلسطين عن شكرها حكومة وشعباً، لا سيما دولة الكويت التي أعلنت أنها تنأى بنفسها عن التطبيع مع إسرائيل.

في المحصلة يُمكن القول أن سنة 2020م طويت على مؤشرات لا تبعث على التفاؤل بشكل كبير، فالمشكلة التمثيلية للمؤسسات الفلسطينية ما زالت قائمة، رغم التقدم الحاصل فيها، وملفات المصالحة لم يتم إنجازها، في الوقت الذي تُعاني فيه القضية الفلسطينية من تغولٍ في العلاقة الإسرائيلية

1- الجزيرة، 2020/8/14 لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط: https://0i.is/BXc3

الأمريكية على حسابها، وإقصاءٍ واضح للنظام السياسي الفلسطيني وإغلاقٍ للأبواب أمام الحلول، في ظل ثباتٍ في الموقف الأوروبي لكنه غير قادرٍ على التحرك الجاد والفعلي لإيقاف مخططات الإدارة الأمريكية. وفي الوقت الذي تُحافظ فيه فلسطين على علاقات ثابتة مع المنظومة العربية كان التطبيع مع إسرائيل اعامل مهم في هزِّ أركان تلك العلاقة، وتوترها إلى حدٍ غير مسبوق.

4 - العلاقة مع المنظمات الدولية

استطاعت فلسطين والنظام السياسي الفلسطيني أن يحظى ببعض الدعم خلال العام 2020م، حيث تبنت الأمم المتحدة، دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى عقدِ مؤتمرٍ دولي للسلام تُشارك فيه اللجنة الرباعية الدولية، والأمم المتحدة ومجلس الأمن والأطراف المعنية، وهدفه إقامة سلام في الشرق الأوسط، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث جرت مناقشة الدعوة وأعربت الأمم المتحدةً عن دعمها للرؤية الفلسطينية.[1]

ثانياً: البعد الاقتصادي

شهد العام 2020 جملة من التطورات على صعيد الوضع الاقتصادي، وكان بعضاً من أثرها قد انسحب عليها من البعد السياسي، خاصةً بعد أزمة المقاصة والتي رفضت السلطة الفلسطينية استلامها من إسرائيل نتيجةً لصفقة القرن، وإصرار إسرائيل على اقتطاع جزءٍ من أموال المقاصة، كعقاب على استمرار السطلة في صرف رواتب الأسرى والشهداء، الأمر الذي أدخل السلطة الفلسطينية في أزمةٍ اقتصادية فعليةً، فلم تستطع تغطية رواتب موظفيها لمدة ستة أشهر، واكتفت بصرف جزءٍ من الرواتب حسب ما توفر من إمكانيات، حتى وافقت على استلامها في الشهر الأخير من العام 2020م، وإذا ما اقترن ذلك بجائحة كورونا والتي أرهقت الاقتصاد الفلسطيني المار بأزمات سابقة متعددة، رُحلت من العام 2019م، مصحوبةً بالمحاصرة الاقتصادية الأمريكية للفلسطينيين، وتجميد دعم الأونروا، ووقف دعم مستشفيات القدس، ووقف المشاريع التنموية في الضفة، وفي قطاع غزة فمن الممكن القول أنَّ العام 2020م كان سيئاً على الوضع الاقتصادي الفلسطيني من كافة الجوانب.

فالاقتصاد الفلسطيني يعمل تحت سطوة القيود الشديدة الناجمة أساساً من التشوهات البنيوية التي سبَّبتها إجراءات الاحتلال الإسرائيلي. وعلى الرغم من عملية السلام الموقَّعة منذ أكثر من 25 عاماً، لا زال الفلسطينيون يفتقرون إلى السيطرة على العديد من المجالات الحيوية كالموارد الطبيعية، وحرية تنقل العمالة ونقل البضائع، والسيطرة على الحدود، وتقسيم وفرز الأراضي إلى مناطق (zoning)، والأدوات الاقتصادية مثل السياسات النقدية. أدى كل ذلك إلى تآكل القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، ويتبيَّن ذلك بوضوح في البنية المتغيرة للناتج المحلي الإجمالي، حيث شهدت حصة قطاع الزراعة والصناعة والبناء انخفاضاً ملحوظاً على مر السنين. فمثلاً في العام 1994، كانت حصة القطاع الزراعي 13 % من الناتج المحلي الإجمالي، لكن خلال العام 2017 أصبحت حصتها فقط 3.4 بالمئة من

1- وكالة أنباء الأناضول، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: https://0i.is/wuiB

الناتج المحلي الإجمالي. خلال نفس الفترة (1994–2017)، انخفضت نسبة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي من 25 % إلى 20 % . من ناحية أخرى، ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات والإدارة العامة من 68 % في عام 1994 إلى 76 % سنة 2017 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).[1] وقد أدت هذه التغييرات البنيوية غير المواتية لتداعيات خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني بشكل متواصل، ولا سيما في إعاقة قدرة سوق العمل الفلسطيني على خلق فرص العمل واستيعاب العمال حيث قلت معدلات النمو وارتفعت معدلات البطالة والتضخم والفقر، وحجم المديونية وعجز الموازنة، وهي المتغيرات التي سيتم تناولها في هذا المحور.

1 - الناتج المحلي الإجمالي (الضفة وقطاع غزة)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة، غالباً ما تقدر بسنة، ولهذا المقياس أهميته لدى الدارسين والباحثين، وللاقتصاديين ولمتخذي القرار، حيث يتاح من خلاله حصر وتحديد إسهام مختلف الأنشطة والقطاعات في توليد هذا الناتج، وبالتالي يتم الاستفادة منه في قياس التطور الاقتصادي محلياً وإقليمياً ودولياً، مما يشكل حافزاً للاهتمام بإعداد تقديرات هذا الناتج، والتسريع بإصدارها.[2]

وبالنسبة للناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني فيما يتعلق بالعام 2020فقد أشارت التقديرات الأولية بالأسعار الثابتة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنسبة 4.9 % خلال الربع الاول من عام 2020 مقارنة مع الربع الرابع 2019 بالأسعار الثابتة، (وكان الانخفاض الأهم في أنشطة الزراعة والحراجة وصيد الأسماك بنسبة 9 %، التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء 9 %، الإنشاءات بنسبة 21 %، المعلومات والاتصالات بنسبة 5 %، الادارة العامة والدفاع بنسبة 6 %.

في المقابل ظهر انخفاضاً في الناتج المحلي الاجمالي خلال الربع الأول من عام 2020 بنسبة 3.4 % بالمقارنة مع الربع المناظر 2019 والتي تستثني أثر الموسمية، علماً أن سنة الأساس 2015. حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام 2020 بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية 3،150 مليون دولار أمريكي، وفي قطاع غزة 670 مليون دولار أمريكي.[3]

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة 802 دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2020 مسجلاً انخفاضاً بنسبة 6 % بالمقارنة مع الربع الرابع 2019، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بالأسعار الثابتة 1،151 دولار أمريكي خلال الربع الأول من عام 2020، بنسبة تراجع بلغت 5 % مقارنة مع الربع الرابع 2019، أما في قطاع غزة فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 331 دولار أمريكي خلال الربع الأول من عام 2020، مسجلاً

1- د. سامية البطمة، أثر فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الفلسطيني، مؤسسة روزا لوكسمبرغ، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: http://www.rosaluxemburg.ps/?p=3568&lang=ar

2- مركز الزيتونة، التقرير الاستراتيجي، المؤشرات الاقتصادية، 2017، ص 101

3- بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2020م، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3765

انخفاضاً بنسبة 7 % مقارنة مع الربع الرابع 2019.[1]

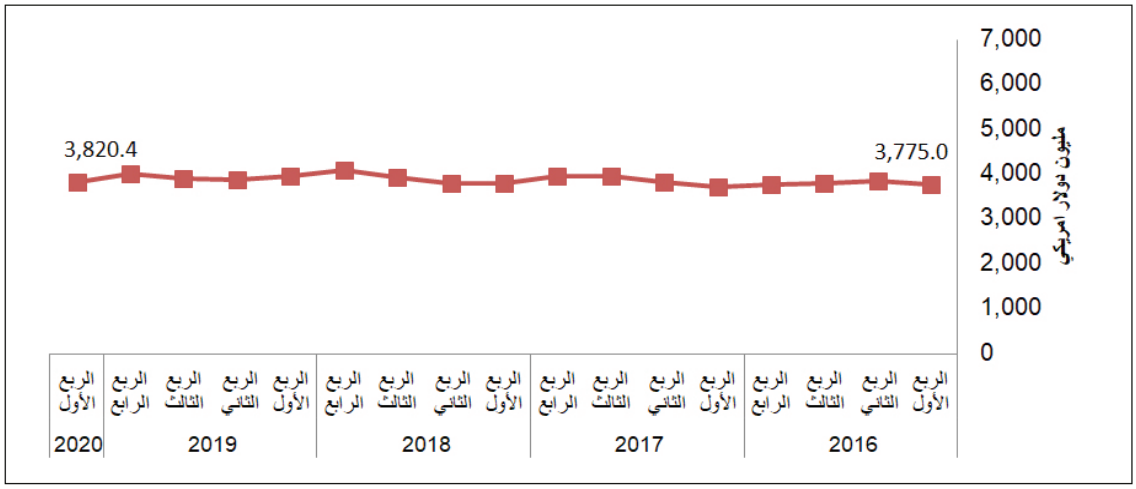

وقد اتفق البنك الدولي ما أشار إليه خبراء الاقتصاد الفلسطيني، حيث توقع البنك انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة تصل 11 بالمئة خلال العام الجاري، مدفوعا بالتبعات السلبية لتفشي فيروس كورونا في البلاد. وقال تقرير للبنك الدولي، إن توقعات الانكماش تتراوح بين 7.6 – 11 بالمئة خلال العام الجاري، مقارنة مع نمو 1 بالمئة خلال 2019، وفقا لمدة تفشي الفيروس في المجتمع المحلي، وقدرة الحكومة على احتواء تبعاته. وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في 2019، نحو 15.8 مليار دولار بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .وتشكل نسبة 11 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي قرابة 1.75 مليار دولار.

وتعطل الاقتصاد الفلسطيني اعتبارا من النصف الثاني من مارس/ آذار الماضي، حتى بداية مايو/ أيار 2020، بينما تشير توقعات لعودة عجلة الاقتصاد لوضعها الطبيعي بداية 2021. وبدأت الحكومة الفلسطينية تدريجيا، بعودة الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية، إلا أن شح السيولة في السوق المحلية وضعف الطلب الحاد، أبطأ من وتيرة تسريع العودة لطبيعتها. وفي بيانه، قال البنك الدولي إن التراجع المفاجئ للأنشطة الاقتصادية والضغط على الموارد المالية للسلطة الفلسطينية، أدى إلى تعريض موارد رزق الفلسطينيين لمخاطر عالية، مع استمرار أثر الفيروس.[2]

2 - نسبة البطالة

صعد معدل البطالة في فلسطين إلى 26.6 بالمئة خلال الربع الثاني 2020، مقارنة مع 25 بالمئة في الربع الأول، وسط تأثير سلبي لتفشي فيروس كورونا على الوظائف. وقال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخميس، إن عدد العاملين في السوق الفلسطينية، تراجع خلال الربع الثاني من مليون فرد

1- المرجع السابق نفسه.

2- وكالة أنباء الأناضول، البنك الدولي يتوقع انكماش الاقتصاد الفلسطيني 11% خلال العام 2020م، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط:
https://0i.is/O6Hv

إلى 888.7 ألفا، بنسبة هبوط بلغت 12 بالمئة. وتراجع عدد القوى العاملة الذين هم على رأس عملهم، في سوق الضفة الغربية بنسبة 10 بالمئة، بينما كان التراجع أكبر في قطاع غزة بنسبة 17 بالمئة.

وبلغت نسبة البطالة في قطاع غزة حتى نهاية الربع الثاني الماضي 49 بالمئة بعدد عاطلين عن العمل بلغ 203.2 ألف فرد، بينما بلغت البطالة في الضفة الغربية 14.8 بالمئة بعدد 118.2 ألف فرد .وذكر الإحصاء أن 264.1 ألف فرد تغيبوا عن عملهم في الربع الثاني بسبب جائحة كورونا، والقيود الحكومية على الحركة، والحجر المنزلي الذي تم إقراره في الفترة الممتدة من 23 مارس/ آذار إلى 24 مايو/ أيار.

وبينت النتائج أن غالبية الأنشطة شهدت انخفاضاً في عدد العاملين خلال الربع الثاني 2020، والأكثر تضرراً العاملين في نشاطي المطاعم والفنادق والبناء والتشييد، خلال فترة الجائحة في السوق المحلية. كذلك، أورد التقرير انخفاض عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات من 120 ألف عامل في الربع الأول 2020 إلى 94 ألف عامل في الربع الثاني، بسبب الإجراءات التي تم اتخاذها للحد من انتشار فيروس كورونا.[1]

ارتفعت معدلات التضخم في فلسطين في العام 2019 مقارنة بالعام السابق 2018، وتراوحت معدلات التضخم نسباً مختلفة، والأشكال المرفقة تبين معدلات التضخم حسب التقارير الاقتصادية الواردة حتى اللحظة.[2]

3 - معدلات الفقر

بلغت معدلات الفقر حسب الإحصائيات المتوفرة ما يقرب من 14 % في الضفة الغربية و53 % في قطاع غزة، حسب ما أشار لذلك جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، مما يعني ثباتاً للمعدلات في الربع الأول والثاني من العام 2020م، وتوقعات بارتفاعها في العام 2020م، فيما أعلنت وزارة التنمية الاجتماعية أن متوسط الفقر في الضفة وغزة قد يصل إلى 50 % للعام نفسه، إذا ما استمرت أزمات الاقتصاد الفلسطيني.[3] فيما أشار رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، إلى أنّ معدلات الفقر وصلت إلى 65 % في قطاع غزة في نهاية العام 2020.[4]

ومع ارتفاع معدّلات البطالة في العام 2020 فانّه من المنطقي ارتفاع مُعدّلات الفقر، وَحِدّة الفقر في الفترة القادمة، مما يُدخل المجتمع الفلسطيني في منزلقٍ خطير جدا، خاصة وانّ آثار الفقر وإفرازاته تطال محاور الحياة كافّة من تعليم وصحة جسدية ونفسية ونماء سويّ وتنمية وعجلة اقتصاد وغيرها، وتأثيرات الفقر لا تقتصر على ناحية واحدة، أو تكون محدودة في إطار معين؛ وإنما تمتدّ تأثيرات الفقر إلى كل ما يمكن أن تتقدم المجتمعات من خلاله وتزدهر، فلا تقتصر تأثيراته مثلاً على الحالة الاقتصادية أو الحالة الاجتماعية؛ وإنما تكون مجموعة متشابكة من التأثيرات، وسببا لمعظم الآفات

1- جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2020م، لمزيد من المعلومات أنظر الرابط: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3747

2- أنظر الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/palestine/inflation-cpi

3- وكالة معاً الإخبارية، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://www.maannews.net/news/2016387.html

4- القدس العربي، أرقام صادمة جديدة عن الفقر والبطالة في قطاع غزة، لمزيدٍ من المعلومات، انظر الرابط التالي: https://0i.is/p1mx

المجتمعية، قد تكون كافية لتدمير المجتمع بالكامل، فالفقر يُعدّ العائقَ الأكبر أمام تنمية الإنسان والمجتمع؛ كذلك له آثاره الكبيرة على عملية الإبداع في المجتمع، فكلما كان المجتمع فقيرًا، قلت عملية الإبداع، واضمحلّت الابتكارات التي تساعد بدورها على تقدم المجتمع وتطوره.[1]

والأخطر من ذلك أنّ ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتفاوت مستويات الدخل والثروة في المجتمع تخلق شرخاً في مفهوم العدالة الاجتماعية، خاصة إذا كان هذا التفاوت مرتبط بالجغرافية وقضايا النوع الاجتماعي، الأمر الذي يشكل تهديدا للسلم الأهلي على المدى البعيد، ويؤسس لمرحلة لها تبعات مجتمعية خطيرة على النسيج المجتمعي الفلسطيني.

4 - الموازنة العامة

جاءت موازنة الطوارئ 2020 لدولة فلسطين ضمن ظروف سياسية تختلف اختلافاً كلياً عن الموازنات العامة السابقة من حيث التوقع للإيرادات والاختلاف في الإنفاق، نتيجة للمخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية وانخفاض المساعدات الخارجية بسبب صفقة القرن من جهة، ونتيجة لحالة الطوارئ التي تعيشها الأراضي الفلسطينية وما تبع ذلك من إجراءات وتدابير احترازية للحد من تفشي وانتشار فيروس كورونا في الأراضي الفلسطينية وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية كبيرة وعميقة على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وعلى الموازنة العامة بشكل خاص من جهة أخرى.

حيث تأثرت الموازنة العامة الفلسطينية جراء انتشار فيروس كورونا في الأراضي الفلسطينية من حيث انخفاض الإيرادات العامة بسبب توقف النشاط التجاري وانخفاض الواردات، ما يعني انخفاض إيرادات المقاصّة، وانخفاض الإيرادات المحلية بسبب تعطل النشاطات الاقتصادية وتعطل الحركة الاعتيادية والتجارية، وكذلك زيادة الإنفاق العام لاحتواء أزمة كورونا والتي قدرها رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية بنحو 138 مليون دولار يتطلب توفرها لاحتواء تداعيات أزمة كورونا، ما يشكل عبئاً إضافياً على الموازنة العامة يضاف إلى الأعباء المالية على الموازنة العامة في الوضع الطبيعي.[2]

واستمرت موازنة العام 2020 كما قبلها في عام 2019 مع تخفيض كبير للنفقات، وتبنت مبدأ التقنين النقدي، وهو يعني صرف ما توفر من نقد، واعتمدت حالة الطوارئ فيها، وتم وقف التعيينات والترقيات في الوظيفة العمومية ووقف استبدال السيارات الحكومية القديمة بسيارات جديدة، وتعتمد السلطة على ثلاثة مصادر لتمويل نفقاتها أولها الضرائب المختلفة بأنواعها، وضرائب المقاصة وهي الضرائب الواردات السلعية التي تحولها إسرائيل للسلطة وتشكل 50 %، والمساعدات الخارجية وتشكل 25 % من الموازنة.

وأوضح رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية بعد إقرار موازنة الطوارئ للعام 2020م أن الحكومة فعلياً خفضت نفقاتها إلى الحد الأدنى، مع الحفاظ على مساعدة الأسر المحتاجة، ودعم القطاع الصحي وتوفير الرواتب واحتياجات الأمن، وارتفع عجز الموازنة إلى 1.4 مليار دولار بفعل انخفاض

1- مؤيد عفانة، دنيا الوطن، أنظر الرابط: https://www.wattan.tv/ar/news/255631.html

2- رائد حلس، قراءة في موازنة الطوارئ لدولة فلسطين 2020، المركز العربي للبحوث والدراسات، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: http://www.acrseg.org/41664

الإيـرادات لأكثر من 50 %». وفي السياق ذاته قال اشتية: «إن التقديرات الحكومية لقيمة الخسائر الإجمالية للاقتصاد الفلسطيني تبلغ 3.8 مليار دولار، ستتضرر منها مختلف القطاعات، وسيتم تدقيق الأرقام من لجنة مشتركة بين الحكومة والبنك الدولي».[1]

ثالثاً: البعد الأمني

فيما يتعلق بالبعد الأمني، فقد أثرت مجموعة من العوامل والمتغيرات في حالة الاستقرار الأمني الداخلي، تراوحت حدة هذه المتغيرات ما بين الشدة من عدمها، وتوقيتات الحدوث، واختلفت من حيث طبيعة الجهة المنفذة لها، فقد أثرت علاقة الصراع القائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، على طبيعة الوضع الأمني، من حيث استمرار العدوان على الشعب الفلسطيني، واستغلال حالة عدم التكافؤ بين الطرفين من قبل إسرائيل، واستمرار استخدام إسرائيل لسياساتها المعتادة تجاه الفلسطينيين من أسرٍ وهدم واعتقال ومصادرة للأراضي، فيما احتفظ الفلسطينيون في ثباتهم وصمودهم، وسعيهم الدائم لإفشال المخططات الإسرائيلية، فضلاً عن متغيراتٍ أخرى، وهذا ما يُمكن تناوله من خلال النقاط التالية:

الانتهاكات الإسرائيلية الرامية لضرب الأمن الفلسطيني

■ فيما يتعلق بالأسرى والشهداء

استمرت إسرائيل ورغم جائحة كورونا التي ضربت الأراضي الفلسطينية، بمواصلة حملات اعتقالاتها، حتى في ظل الحجر التي فرضته الحكومة الفلسطينية على السكان كتدبيرٍ احترازي لمواجهة المرض، وقد اعتقلت قوات الاحتلال (2500) فلسطيني/ة من الأرض الفلسطينية المحتلة، منذ بداية العام الجاري 2020 وحتّى 30 حزيران/ يونيو؛ بازديادٍ عن العام السابق 2019، من بينهم (400) طفلاً، وعدد من النساء[2]. وتشير مؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان (نادي الأسير الفلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، هيئة شئون الأسرى، مركز المعلومات الفلسطيني)؛ إلى أن عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال حتّى تاريخ 30 حزيران 2020 بلغ نحو (4500) أسيراً، منهم (40) سيدة، فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال في سجون الاحتلال نحو (170) طفلاً، ووصل عدد المعتقلين الإداريين إلى نحو (370).[3] واستشهد 4 أسرى في سجون الاحتلال في العام 2020م، في ازدياد مرتفع وملحوظ نتيجة الظروف القاسية والإهمال الطبي، وهم (الأسير سعد الغرابلي، والأسير كمال أبو وعر، والأسير نور البرغوثي، داوود الخطيب).

وقد أكد مدير مركز الأسرى للدراسات الدكتور رأفت حمدونة أن العام 2020 الأكثر انتهاكاً بحق

1- بوابة اقتصاد فلسطين، ارتفاع عجز الموازنة الفلسطينية إلى 1,4 مليون دولار، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/f06f3fy15757119Yf06f3f

2- المركز الفلسطيني للإعلام، أنظر الرابط:
https://www.palinfo.com/news/202019/11//%D8%B3%D984%%D8%B7%D8%A7%D8

3- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، أنظر الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=M19Zz3a27785477082aM19Zz3

الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية في ظل استشهاد أربعة من الأسرى نتيجة الاستهتار الطبي، وتجاهل توصيات المنظمات الدولية بالافراج عن الأسرى تخوفاً من انتشار فيروس كورنا وتأثيره في ظل الاكتظاظ، والاعتقالات الإدارية بدون لائحة اتهام، وطالب المؤسسات الحقوقية والدولية بالضغط على سلطات الاحتلال للالتزام بمواد وبنود اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة والقانون الدولي الانساني فيما يتعلق بحقوق الأسرى.

أما بالنسبة للشهداء، فقد بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الفلسطينيين في العام 2020م قرابة 62 شهيداً، من بينهم عددٌ من الاطفال، وقد احتجزت إسرائيل جثامين العديد من الشهداء رافضةً تسليمها للجانب الفلسطيني، كنوعٍ من العقاب الجماعي الذي تمارسه بحق الفلسطينيين.[1]

■ هدم المنازل والمباني

هدمت قوات الاحتلال خلال العام 2020م ما يقرب من 107 منشأة ومنزل في القدس الشرقية لوحدها في زيادة واضحة عن العام 2019م،[2] فيما هدمت في الضفة الغربية ما يقرب من214 منزلاً ومنشأة بحجة عدم الترخيص،[3] مما يُشير إلى أن العام 2020 شهد هجمة كبيرة في هدم البيوت والمنازل الفلسطينية الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك باعتبار مؤشر الهدم أحد المؤشرات الخطيرة على حالة عدم الاستقرار الأمني.

تزايد الاستيطان في الضفة الغربية

تحتل الضفة مكانة كبيرة في الفكر العقائدي الصهيوني، وخاصة مدن القدس والخليل ونابلس، ويحرم حاخامات اليهود التنازل عن مناطق الضفة، ويرون أن ذلك لا يجوز «شرعًا»، كم لا يجوز إعطاء العرب الموجودين فيها، مواطنة شبيهة بتلك التي يتمتع بها اليهود؛ ما يفسر تركيز الصهيونية الدينية اليوم، على الاستيطان بشكل كبير في مناطق الضفة، مستندة إلى أساس تاريخي وآخر توراتي.

تشكِّل الضفة أيضاً أهمية استراتيجية أمنية وعسكرية واقتصادية للاحتلال، ويستغلها «لسرقة» المياه، وإقامة المشاريع الاقتصادية والصناعات الضخمة، علاوة على أنه يسخِّر بعض هذه المستوطنات كقواعد عسكرية للجيش ومراكز اعتقال للفلسطينيين كل ذلك يجعل من المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة استراتيجية دائمة، لا مجرد سياسة عابرة، كما يجعل الاحتلال مشروعًا رابحًا لإسرائيل على كل المستويات والأصعدة[4].

وقد بلغت أعداد المستوطنات التي وافقت إسرائيل على بنائها خلال 2020 إلى أكثر من 12 ألفا، وهو

1- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، أنظر الرابط:
https://info.wafa.ps/ar_search.aspx?searchkey=%d8%b4%d987%%d8%af%d8%a7%d8%a1

2- بيتسيلم، أنظر الرابط: https://www.btselem.org/arabic/statistics

3- بيتسيلم، أنظر الرابط: https://www.btselem.org/arabic/planning_and_building/statistics

4- هاني المصري، الجزيرة، 2019/3/20، أنظر الرابط: html.190520083222871/05/http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019

عدد قياسي، وفق ما أفادت به حركة «السلام الآن». وقالت الحركة الإسرائيلية التي تراقب النشاط الاستيطاني الخميس؛ إن أحدث دفعة من الموافقات الإسرائيلية على نحو 5 آلاف وحدة استيطانية في مستوطنات الضفة الغربية، جعلت 2020 «عاما قياسيا» في حجم البناء الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة.[1]

■ الاعتداء على المقدسات

تزايدت الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الفلسطينية في العام 2020 بشكل ملحوظٍ ايضاً، فتواصلت اقتحامات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى، والاعتداء على المصلين بشكلٍ متواصل، وجرى إبعاد عدد كبير من المصلين والمرابطين عن الأقصى بقراراتٍ حكومية بما فيهم الشيخ عكرمة صبري، خطيب المسجد، كما تم أيضاً مواصلة الاعتداءات على الحرم الإبراهيمي، ومواصلة تقسيمه، مثلما تم إحراق مساجد في ضواحي القدس.[2]

وفي نفس السياق تم مواصلة الاعتداء على المقدسات المسيحية أيضاً في القدس، وقد شهد العام 2020م، محاولة لحرق كنيسة الجثمانية على غرار حرق المسجد الأقصى المبارك سابقاً، الأمر الذي يُشير إلى عدم التفرقة بين المقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية من قبل المتطرفين اليهود، ووضعها على قائمة الاستهداف متى توفرت الظروف الملائمة لذلك.

■ عنف المستوطنين

يُشكل عنف المستوطنين وخاصةً في الضفة الغربية أحد أبرز المتغيرات الضاربة للأمن والاستقرار الفلسطيني، وقد شهد العام 2020م، توسعاً وتغولاً في الاعتداءات التي ارتكبها المستوطنون، ضد المواطنين الفلسطينيين والتي شملت الاعتداء بالضرب والإهانة والعربدة، بالإضافة إلى سرقة الممتلكات، وتدمير الأراضي الزراعية، وإغلاق الشوارع والطرق، وإعاقة حركة المواطنين، ومحاولات اختطاف الأطفال.[3]

في المحصلة تُعطينا المؤشرات الأمنية التي الاستناد لها في هذا المحور وجود سياسة واضحة للاحتلال في إبقاء الوضع الأمني متوتراً، مع الإمساك بزمام ذلك التوتر، مع وجود تحديات داخلية فلسطينية أسهمت في استمرار حالة التوتر الأمني تلك، وعدم قدرة السلطة على التصدي للاحتلال وسياساته، ولعلَّ أبرزها استمرار حالة التنسيق الأمني الراهنة بين الفلسطينيين وإسرائيل والتي انقطعت في فترةٍ سابقة من العام 2020 بعد احتجاج السلطة الفلسطينية على مواصلة إسرائيل لانتهاكاتها، وعزمها تنفيذ صفقة القرن، و وعدم وجود حالة من الردع الكافي لثني إسرائيل عن تطرفها، بالإضافة إلى جملةٍ من التحديات الخارجية التي ألقت بظلالها على الوضع الأمني الفلسطيني بدءاً من الدعم الأمريكي الكبير

1- الجزيرة، أنظر الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/202015/10//%D8%A8%D984%%D8%BA%D8%AA-

2- عبد الحميد الهمشري، أبرز وأخطر الانتهاكات في القدس والخليل في العام 2020،الدستور، أنظر الرابط: https://0i.is/d5Lk

3- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، بيتسيلم، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط:
https://www.btselem.org/arabic/settler_violence_updates/during-corona-crisis

لإسرائيل، ووجود حالةٍ من عدم الاستقرار في النظام السياسي الإسرائيلي، الذي أبقى إسرائيل في دوامة الانتخابات في عام 2020 مما زاد من تصاعد وتيرة العنف ضد الفلسطينيين.

تحديات أخرى أثرت على الوضع الأمني الفلسطيني

أثرت مجموعة من التحديات الأخرى، على الوضع الأمني الداخلي الفلسطيني، تمثل أبرزها في أزمة التغلغل التي تُعاني منها السلطة الفلسطينية، والتي تتمثل في عدم مقدرتها على ضبط الأوضاع في مناطق خارجة عن سيطرتها وتتبع لها في نفس الوقت، ولكن إسرائيل تمنع تواجد قوات أمنية فيها، نظراً لقربها من المناطق الإسرائيلية، وهذا ما أدى إلى زيادة الإنفلات الأمني في تلك المناطق. فضلاً عن انقطاع التنسيق الأمني الفلسطيني الإسرائيلي والذي منع التواصل بين المناطق الفلسطينية، ووصول قوات أمنية كافية لمناطق كان يُمكن الوصول إليها سابقاً، الأمر الذي أفرز بروزاً لحالة من غياب الاستقرار الأمني في تلك المناطق.

رابعاً: الوضع الاجتماعي والتعليمي في فلسطين

ألقت الأوضاع الاقتصادية والسياسية الفلسطينية الداخلية بظلالها الثقيلة على الوضع الأمني الداخلي من حيث ارتفاع نسب الجرائم، وتزعزع منظومة الأمن الداخلي الفلسطيني، والقدرة على إحداث شرخ في النسيج المجتمعي، كانعكاسات لهذه المتغيرات

• تزايد نسب الجريمة والعنف المجتمعي

فبالنسبة لمعدلات الجريمة أكد المتحدث باسم الشرطة الفلسطينية العقيد لؤي ارزيقات، ان فلسطين سجلت 34 جريمة قتل خلال العام 2020. ارتفعت معدلات الجريمة خلال العام الحالي بنسبة 42 % عما كانت عليه العام الماضي».

وحول اسباب ارتفاع الجرائم، قال ارزيقات:» التحريض عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والثقافة السائدة في المجتمع، ونمو ثقافة العنف لدى الشباب، اضافة الى غياب الرادع القانوني بشكل قوي، من العوامل التي ساهمت بارتفاع معدلات الجريمة».

بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت معدلات العنف المجتمعي والأسري فلسطينياً في العام 2020م، بزياداتٍ مسبوقة عن الأعوام السابقة، وخاصة في فترة جائحة كورونا، وتحديداً كانت النساء هن الفئة الأكثر تعرضاً للعنف والتهديد.[1]

• الحريات العامة

دفعت جائحة كورنا العديد من الحكومات لتطبيق حالة الطوارئ بما فيها الحكومات الديمقراطية، وكان هذا قرار الحكومة الفلسطينية، التي أعلنت حالة الطوارئ واتخاذ تدابير احترازية لمواجهة

1- تقرير مقدم للمقررة الخاصة للعنف ضد المرأة في الأمم المتحدة، 2020/6/30، ص 5

الفيروس، وقد تم إعلان حالة الطوارئ في الأراضي الفلسطينية منذ تاريخ 2020/3/5م،[1] بموجب مرسوم رئاسي تم الإيعاز فيه لكافة الجهات الرسمية المكلفة بإعمال الحقوق بوضع الخطط اللازمة لمجابة الفيروس، وحماية الصحة العامة وتحقيق الأمن والاستقرار وحماية الحريات، وقد تم تجديد حالة الطوارئ حتى لحظة إعداد التقرير سبع مرا.[2]

وبناءً على ما سبق أعلنت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، أن التجديد الحاصل يوحي بهشاشة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، لا سيما وأن هناك قوانين يمكن الاعتماد عليها لمواجهة الجائحة كبديل عن حالة الطوارئ مثل قانون الصحة العامة رقم 20 من العام 2004، وقانون الدفاع رقم 3 لسنة 1998م، وأعلنت الهيئة أنها رصدت مخالفات وانتهاكات لحقوق الإنسان خلال فترة إعلان الطوارئ وتمديدها، حيث تم تسجيل 18 انتهاك للحق في التجمع السلمي من شهر كانون أول وحتى أيلول 2020م، وفي سياق احترام حرية الرأي والتعبير رصدت الهيئة من تاريخ 2020/3/5م وحتى تاريخ 2020/11/16 (88) انتهاكاً في الضفة وغزة.[3]

• مكانة المرأة اجتماعياً

تعززت مكانة المرأة اجتماعياً خلال العام 2020 في فلسطين على الرغم من المعيقات الموجودة، فدق انخفضت نسب الزواج المبكر فقد وصلت النسبة إلى 20 % بعد أن كانت 24 % في العام 2010م، وكذلك قلت نسب الأمية بين النساء عن الأعوام السابقة وتقلصت الفجوة بينها وبين الرجل في هذا الإطار، إلاّ أن نسب البطالة في صفوف النساء الخريجات بقيت أعلى من مثيلاتها من الرجال، على الرغم من تقارب عدد النساء والرجال الإجمالي في فلسطين، وبقيت مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار متواضعة.[4]

• الوضع التعليمي في فلسطين

على الرغم من أنَّ معدلات الأمية في فلسطين تُعتبر من أقل المعدلات في العالم؛ هناك انخفاض في معدل الأمية بنسبة 80 % خلال العقدين الماضيين، حيث بلغ معدل الأمية بين السكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) 13.9% في العام 1997، ووصل إلى 2.8 %.[5] إلاّ أن التعليم بشكل عام تأثر في العام 2020م بشكل كبير وملموس، وذلك نتاجاً لجائحة كورونا التي أعاقت الذهاب لكافة المؤسسات التعليمية، خاصة ما حدث من انقطاع نهائي بداية فترات الإغلاق، وانتهاج سياسة التعليم الإلكتروني التي لم تكن أسسها ومقوماتها جاهزة في فلسطين، مما أحدث ارتباكاً في كافة القطاعات التعليمية، بناءً على كون

1- مرسوم إعلان حالة الطوارئ رقم 1 لسنة 2020 الصادر في 2020/3/5 والمنشور في العدد 165 من جريدة الوقائع الفلسطينية الصادرة بتاريخ 2020/3/19

2- تقرير عن الحريات العامة في ظل جائحة كورونا، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2020، ص 1

3- المرجع السابق نفسه.

4- أوضاع المرأة الفلسطينية عشية اليوم العالمي للمرأة 2020/3/8م، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://0i.is/fRCD

5- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، أنظر الرابط: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9145

فكرة التعليم الإلكتروني جديدة وتُستخدم على نطاق واسع لأول مرةٍ في فلسطين.

وخلال جائحة كورونا، وضعت وزارة التعليم العالي الفلسطينية خططاً بديلة للتعليم الوجاهي، وعملت على تعزيز مهارات المعلمين في استخدام الحواسيب والبرامج التعليمية المخصصة، وتمكنت الجامعات الفلسطينية كذلك من وضع خططٍ لتنفيذ المهام التعليمية، على الرغم من وجود عديدٍ من الصعوبات والمعوقات، كالحاجة إلى تخفيض رسوم الاعتماد على الانترنت المرتفعة في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى حاجة الطلبة إلى حواسيب لم تستطع العديد من العائلات توفيرها بسبب الوضع الاقتصادي، إلاّ أنه يُمكن القول أن الوضع التعليمي الفلسطيني كان جيداً وواصلت المؤسسات التعليمية سيرها، ونشر جهاز الإحصاء المركزي نسباً عن معدلات الأمية في فلسطين، مشيراً إلى أن نسبة الأمية في فلسطين قد انخفضت بواقع 81 % خلال عقدين ماضيين حسب النسب التي نشرها في العام 202م.[1]

ثانياً: التحليل والرؤية المستقبلية

تُشير المعطيات التي وردت في البعد السياسي إلى أن هناك مجموعة من المحددات التي حكمت ذلك البعد يوضحها الشكل التالي:

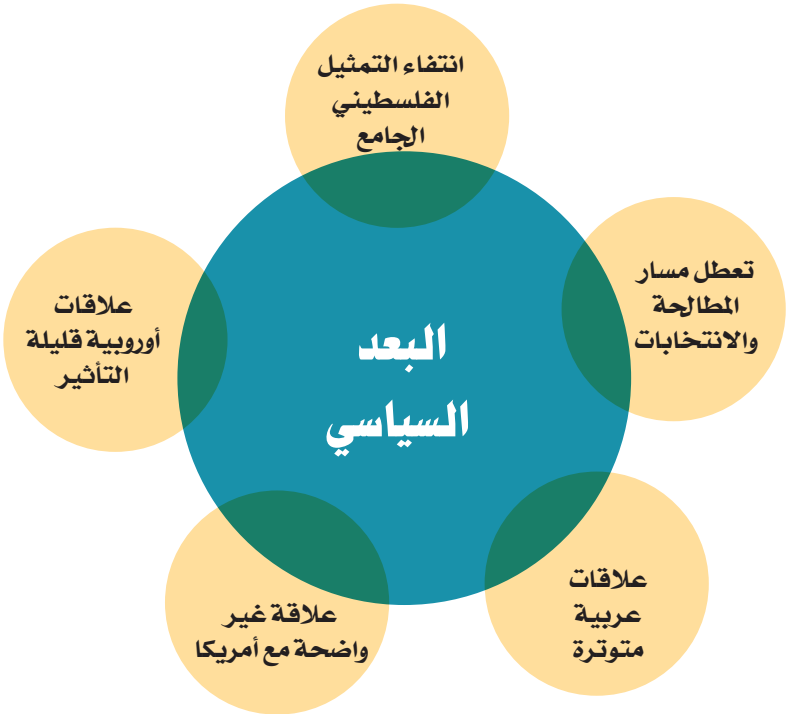

1- جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط:
http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3804

وباستخدام نموذج عظم السمكة في التحليل حسب الشكل المرفق، يمكن استشراف الوضع المحيط بالقضية الفلسطينية في العام القادم 2021، حسب الجدول المرفق:

الرقم	المتغير	التأثير خلال العام 2021
1	غياب التمثيل السياسي الفلسطيني الموحد	1. ضعف الموقف الفلسطيني الخارجي 2. استغلال إسرائيل بالترويج لعدم وجود ممثل للشعب الفلسطيني 3. فقدان القيادة الفلسطينية للثقة الشعبية
2	بقاء الانقسام وتعثر المصالحة	1. تنامي الخلافات الداخلية 2. ضعف القدرة على مواجهة الاحتلال 3. سوء الوضع الاقتصادي
3	علاقات أمريكية غير واضحة المعالم	1. القضية الفلسطينية ليست على أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة. 2. عودة التنسيق الأمني دون ضمانات حقيقية 3. مسار تفاوضي قادم، دون القدرة على إحداث اختراق لصالح الفلسطينيين. 4. تعثر مسار المصالحة، والرهان مرة أخرى على أمريكا
4	علاقات عربية متوترة	1. استمرار تقلص الدعم المالي 2. خسارات متتالية بسبب التطبيع (ضرب الرواية الفلسطينية، خسارات شعبية أحياناً) 3. دعم سياسي قليل بسبب الخلافات العربية

وبالنظر إلى العوامل الواردة في الجدول السابق، يُمكن القول أن الوضع السياسي الفلسطيني في العام 2021 لن يكون جيداً من ناحية تحقيق مكاسب للقضية الفلسطينية، بل ستتوالى الخسائر، فالوضع الداخلي سيراوح مكانه من حيث بقاء الانقسام وعدم التوصل إلى مصالحة حقيقية، بسبب الرهان على عودة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وستعاني القضية الفلسطينية من غياب الدعم العربي المؤثر في ظل قناعة بعض الأنظمة العربية بجدوى التطبيع مع إسرائيل، وبالنسبة لفرص السلام فهي في أحسن حالاتها ستعود إلى المسار التفاوضي برعاية أمريكية جديدة لا رهان عليها، في ظل ما لديها من أولويات أمريكية خالصة، وبالقياس مع تجارب أمريكية أخرى كإدارة أوباما التي كانت الضغوط عليها أقل مقارنة بإدارة بايدن، وفي ظل غياب موقف أوروبي مؤثر في عملية السلام.

لذلك من الممكن للمستوى السياسي الفلسطيني أن يعبر العام 2021 بأقل الخسائر من خلال، العودة خطوة للوراء، والإيمان الحقيقي، بكون نقطة الإصلاح الأولى تتمثل في العودة لملف المصالحة، وإنهاء الانقسام وإن كانت هناك قوى عربية وإقليمية ودولية غير راغبة بهذه العودة، نظراً لأن تكلفة العودة تعتبر أقل مقارنة بما يُحدثه الانقسام من خسائر.

وفي إطار العلاقة مع الدول العربية التي مارست التطبيع العلني مع إسرائيل، يتوجب الذهاب فعلياً باتجاه الدبلوماسية الشعبية، وتفعيلها فلسطينياً وبشكل واضح ومؤثر، ومخاطبة الشعوب العربية، والتدليل على خطورة التطبيع على الدول التي انخرطت فيه، استناداً لفضح الرؤية الإسرائيلية الهادفة إلى استغلال الدول العربية المطبعة وما يلحقه ذلك من ضرر على أمنها القومي، في ظل تنامي النزعات المتطرفة إسرائيلياً، حيث ستدعم الدبلوماسية الشعبية الرواية السردية الفلسطينية في حال نجحت الأخيرة في إحداث اختراق لصالحها في صفوف الشعوب العربية.

كما، ويُمكن إعادة الثقة ما بين المؤسسة الرسمية الفلسطينية والجمهور الفلسطيني، من خلال إقرار سياسيات داعمة لصمود المواطن الفلسطيني، والانفكاك الفعلي عن الاحتلال والتوجه نحو الإنتاج، الذي يعد ألف باء الحرية بالنسبة للشعوب المحتلة، وهذه العوامل السابقة الذكر تعتبر عوامل مضادة للمحددات الدافعة باتجاه مواجهة عام صعب على الفلسطينيين وقضيتهم سياسياً.

أما بالنسبة للبعد الاقتصادي، فيلاحظ وجود متغيرات خانقة للاقتصاد الفلسطيني يوضحها الشكل التالي:

واستناداً إلى المؤشرات السابقة، فالناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2020 يبدو متراجعاً، ويتوقع أن يستمر ذلك خلال العام 2021م، ومن حيث نسب البطالة فقد زادت في العام 2020 ومن المتوقع أن تبقى ثابتة بداية العام 2021، وربما تتراجع قليلة حال حصول الحكومة الفلسطينية على دعمٍ خارجي، وهو

أمر متوقع في حال عودة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر صعب التكهن به في الفترة الحالية، وحال العودة حتى، فهو موضوع مرهون بتغير وتبدل مواقف الإدارة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مما يعني المراهنة عليه مقامرةً غير محسوبة المخاطر بشكلٍ جيد، وقد يكون المال القادم للفلسطينيين مرهون بمدى تقديم مواقف أكثر ليونة تجاه قضايا مصيرية، وإذا ما تم النظر إلى ذلك مع ارتفاع نسب البطالة وتزايد حدة الفقر لاسيما في قطاع غزة، مع ضعفٍ للقطاع الإنتاجي، واعتماد على الخارج، فمن الممكن ملاحظة دخول فلسطين في عام 2021 في منحنيات فقرٍ وبطالةٍ جديدة، مع تزايد عدد الباحثين عن فرص عمل.

أمّا بالنسبة للموازنة العامة، فيلاحظ العمل بموازنة الطوارئ في العام 2021 وهو ما سيستمر العمل به في العام 2021 بسبب عدم الاتفاق على حكومةٍ تمثيليةٍ واحدة، والعجز الذي شهده العام 2020 من المتوقع أن يحمله العام 2020 دون المقدرة على سده، بسبب انخفاض التمويل والمساعدات الخارجية.

فيما يتعلق بالوضع الأمني فقد زاد توتراً على صعيد العلاقة مع الاحتلال في العام 2020 ومن المتوقع أن يستمر بزيادة نسبية في العام 2021 على كافة الأصعدة المتعلقة بالاعتقال وهدم المباني ومصادرة الأراضي، نظراً لمواصلة الحكومة الإسرائيلية انزياحها نحو التطرف، ووجود خلافات سياسية حقيقية في داخل النظام السياسي الإسرائيلي، يجري حلها على حساب الفلسطينيين.

وعلى صعيد الاعتداء على المقدسات، فقد شهد العام 2020 اعتداءات متواصلة على المقدسات، ومن المتوقع أن تستمر، بسبب ما تتلقاه الجهات الجماعات اليهودية المتطرفة من دعم حكومي إسرائيلي، وبسبب الدعم الأمريكي من المسيحيين الصهاينة الذين أحاط الرئيس الأمريكي بهم نفسه، والذين ينطلقون فيه تصرفاتهم من وعودٍ دينية يرون أن الوقت حان لتطبيقها، من هنا فمن المتوقع أن يتعرض الأقصى في العام المقبل لعملياتِ هدم جزئية في أسواره ومحيطه أو عمليات حرق، أو اقتطاع جزء من ساحاته للمستوطنين.

على الصعيد الاجتماعي فقد كان هناك مؤشرات سلبية في العام 2020 تتعلق بتصاعد مستويات الجريمة وزيادتها، بشكلٍ واضح وغير مسبوق عن السنوات الماضية، وهو الأمر الذي يُنذر حقيقية بتفتت النسيج المجتمعي الفلسطيني شيئاً فشيئاً، وقد لعبت عوامل عدة أدوراً مؤثرة وبشكلٍ سلبي لصالح تنامي التفتت المجتمعي، كان اهمها غياب القانون الرادع، والأوضاع الاقتصادية السيئة، ودور الاحتلال الإسرائيلي في نشر الجريمة، ومتوقع أن يستمر معدل الجريمة بنفس المستوى أو يقل دون زيادة في العام القادم، بسبب إيمان النظام السياسي بأهمية بناء ممارسة القانون بشكل رادع، ونشر قوى الأمن، وهو الأمر الذي غاب بسبب الوضع السياسي في العام 2020 وبسبب تأثيرات جائحة كورونا كمتغير مربك.

بالنسبة للوضع التعليمي، فمن المتوقع أن يطرأ تغير على نوعية المتلقين في العام المقبل، نظراً لانقطاع التعليم فترات الإغلاق في فلسطين بالإضافة إلى إمكانية استمرار الإغلاق المتقطع في العام المقبل حتى نهاية جائحة كورونا، نظراً لأن التعليم يتم مواصلته بالحد الأدنى من المحاضرات والوسائل التعليمية.

المصادر والمراجع

- المجلس الوطني الفلسطيني، https://www.palestinepnc.org/2017/07-22-28-26/560/item
- TRT عربي، «هل توحد صفقة القرن الصف الفلسطيني بعد سنوات من الانقسام»، 2020/4/30م، https://0i.is/TjKq
- DW عربية، « إتفاق فتح وحماس في تركيا ... هل ينجح في إنهاء الانقسام الفلسطيني https://0i.is/dhP6
- القدس العربي، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: https://0i.is/80hl
- الجزيرة، فتح وحماس 13 عاماً من الافتراق والاقتراب، https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/7
- جمال القاضي، العلاقات الأمريكية الفلسطينية، بعد قرار ترامب بشأن القدس: ديناميكيات جديدة وخيارات مقيدة، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 4، 2018
- DW عربية، «واشنطن: بناء المستوطنات في الضفة الغربية شرعي»، https://0i.is/25wp
- القدس العربي، 2020/11/9، https://0i.is/E9xX
- مهند ياسين، الاتحاد الأوروبي وقضية الضم، مركز مسارات، رام الله، 2020/5/28م https://0i.is/dPOk
- Situation in the state of Palestine، International Criminal Court، 222020/1/: bit.ly/3cc5Kke
- إدانات عربية وغربية لاعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، موقع فرانس 24، 2017/12/6. https://goo.gl/ULJ2aT
- الجزيرة، 2020/8/14 https://0i.is/uuKs
- وكالة أنباء الأناضول،: https://0i.is/OEmC
- د. سامية البطمة، أثر فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الفلسطيني، مؤسسة روزا لوكسمبرغ، http://www.rosaluxemburg.ps/?p=3568&lang=ar
- مركز الزيتونة، التقرير الاستراتيجي، المؤشرات الاقتصادية، 2017، ص 101
- بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2020م، http://www.pcbs.gov.ps
- وكالة أنباء الأناضول، البنك الدولي يتوقع انكماش الاقتصاد الفلسطيني 11 % خلال العام 2020م، https://0i.is/wzxj
- وكالة معاً الإخبارية، لمزيدٍ من المعلومات، https://www.maannews.net/news/2016387.html
- القدس العربي، أرقام صادمة جديدة عن الفقر والبطالة في قطاع غزة، https://0i.is/Lysc
- رائد حلس، قراءة في موازنة الطوارئ لدولة فلسطين 2020، المركز العربي للبحوث والدراسات، لمزيدٍ من المعلومات، http://www.acrseg.org/41664
- بوابة اقتصاد فلسطين، ارتفاع عجز الموازنة الفلسطينية إلى 1.4 مليون دولار، https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/f06f3fy15757119Yf06f3f
- المركز الفلسطيني للإعلام https://0i.is/RCaf
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، https://info.wafa.ps/ar__page.aspx?id=M19Zz3a27785477082aM19Zz3
- عبد الحميد الهمشري، أبرز وأخطر الانتهاكات في القدس والخليل في العام 2020،الدستور، https://0i.is/WHs7
- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، بيتسيلم، https://www.btselem.org/arabic/settler__violence__updates/during-corona-crisis
- تقرير مقدم للمقررة الخاصة للعنف ضد المرأة في الأمم المتحدة، 2020/6/30
- مرسوم إعلان حالة الطوارئ رقم 1 لسنة 2020 الصادر في 2020/3/5 والمنشور في العدد 165 من جريدة الوقائع الفلسطينية الصادرة بتاريخ 2020/3/19
- تقرير عن الحريات العامة في ظل جائحة كورونا، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2020
- أوضاع المرأة الفلسطينية عشية اليوم العالمي للمرأة 2020/3/8م، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3678

مصر..

التوجهات السياسية في 2020

د. خيري عمر

مجموعة التفكير الإستراتيجي - إسطنبول

التوجهات السياسية في مصر 2020

مقدمة

يسعى التقرير لتناول الأوضاع السياسية والاقتصادية في مصر على مدى العام الماضي، وذلك بالتركيز على قضايا تعكس سمات النظام السياسي، وخصوصاً تلك المرتبطة بمحور اهتمامات نظام الحكم. وفي هذا السياق، اتبع التقرير طريقة انتقائية لرصد الاتجاهات العامة التي شهدتها مصر، بحيث تعكس صورة كلية لطبيعة التطور

في المحور الأول، بدت أهمية رصد ملامح السياسة التشريعية، باعتبارها تشكل محور أعمال النظام السياسي وأهدافه، حيث تمثل مرتكز تحركات السلطة. وقد حاول التقرير متابعة التشريعات المتعلقة بالجوانب التنظيمية، ومكافحة الإرهاب، والتشريعات الاقتصادية. كما أفرد تحليلاً خاصاً بالجدل حول مشروع قانون دار الإفتاء، باعتباره واحداً من مؤشرات التنازع على اختصاصات المؤسسات الدينية بين السلطة التنفيذية والأزهر الشريف.

وفيما يرتبط بالانتخابات التشريعية، فقد نظر إليها التقرير مؤشراً على سياسات بناء النظام وتطوره، بالإضافة لمدى قدرته على تكوين أبنية جديدة، تستند لأساس قانوني وسياسي يرسم اتجاهات النظام الحزبي، وعلى الوجه المقابل، كان تناول الجماعات السياسية الأخرى، من وجهة، طبيعة تفاعلاتها وقدرتها على صياغة دورها وأهدافها. يتعلق هذا الجانب بأحزاب المعارضة في الخارج وحركة الإخوان المسلمين وتفاعلاتهم على مدى الفترة.

وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، فقد اقتصر التقرير على الإشارة للسياسة المالية والتحديات التي صاحبت فيروس كوفيد 19، وخصوصاً تزايد احتمالات الانكماش الاقتصادي بسبب السياسة الصريبية وتراجع معدلات االعوائد الاقتصادية من قطاع الخدمات وتزايد أبعاء الديون الخارجية.

وفي المحور الأخير، ناقش التقرير السياسة الخارجية تجاه الإقليم، وذلك من وجهة الأعباء والفرص التي تواجه السياسة المصرية. وقد تناول التقرير أربع قضايا، القضية الفلسطينية، العلاقة مع دول الخليج، مفاوضات سد النهضة، وأخيراً السياسة تجاه ليبيا.

السياسة التشريعية

على مدى العام، أصدرت الحكومة 200 تشريعاً، تناولت الشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بدأت بالقانون رقم 1 الخاص بالتصالح في بعض مخالفات البناء. وقد حدد القانون شروط التصالح بحيث تنطبق على المخالفات على الأراضي الزراعية القريبة من الحيز العمراين. وقد منح القانون مهلة لتقديم طلبات التسوية والتقنين خلال ستة اشهر من إصدار اللائحة التنفيذية. ومع بدة تطبيق القانون في اغسطس 2020 ثاررت احتجاجات بسبب لجوء الدولة لهدم المباني المخالفة لدخولها في حيز تنفيذ القانون وعدم تقديم طلب التسوية. ومع تزايد الاحتجاج مددت الدولة مهلة إضافية لتقديم طلبات التسوية.

وحسب تعديلات قانون مكافحة الإرهاب، 15 لسنة 2020، تم التوسع في تعريف الأموال والأصول تحت التحفظ أو المصادرة، بحيث تشمل كل التصرفات المرتبط بالقيمة بغض لنظر عن طبيعتها المادية أو الافتراضية أو الإسمية. وقد حددت المادة (3) تعريف تمويل الإرهاب ليسمل كل اشكال تدوال المال أو حيازته أو توفير اسلحة، يتم استخدمها لأي نشاط إرهابي في الداخل أو الخارج، وتناولت المادة (13) العقوبات بحيث تكون السجن المؤبد للتمويل والإعدام في حالة توجيه التمويل للجماعات. وفق هذه التعديلات، أعادت الحكومة تصنيف قوائم وكيانات إرهابية جديدة، شملت كثير من المعارضين والشخصيات العامة.

وفي أغسطس أجريت تعديلات على قانون الضرائب على الدخل، القانون 26 لسنة 2020. ويضمن القانون زيادة حد الإعفاء الضريبي بنسبة 60 %، وهي تماثل نسبة انخفاض القيمة الحقيقية للجنيه، مع تطبيق الضريبة التصاعدية على الدخول الفردية لتبدأ من 2.5 % للدخل أقل من 30 ألفاً حتى تصل أقصى الشرائح 25 %، وذلك بالإضافة لقانون القيمة المضافة على الخدمات التي يقدمها الأفراد والهيئات.

يمكن ملاحظة أن السياسة التشريعية لعام 2020، هي امتداد لتوجهات الحكومة خلال السنوات الماضية، حيث تستهدف إعادة هيكلة شاملة للأوضاع القانونية. وإذا كان بعضها في اتجاه ضبط المعاملات على الموارد الزراعية والاقتصادية، ذهبت غالبية التشريعات للتوسع في العقوبات حسب حالة الطوارئ وزيادة العبء الضريبي على بعض الفئات.

أزمة مشروع قانون دار الإفتاء

مع طرح مشروع قانون دار الإفتاء المصرية، رأى الأزهر الشريف أن المشروع المعروض علي مجلس النواب تخالف الدستور ويمس باستقلالية الأزهر والهيئات التابعة له، وعلى رأسها هيئة كبار العلماء وجامعة الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية. وجاء نص خطاب الأزهر الشريف في مشروع قانون تنظيم دار الإفتاء المصرية المرسل بخطاب لرئيس مجلس النواب الموقر رقم 166 المؤرخ 2020/2/20، ملحق رقم 2، نفيدكم أنه بعد الاطلاع على المشروع المذكور، وبعد المداولة بين هيئات الأزهر الشريف، قدمت هيئة كبار العلماء بالأزهر رأيها بالتعديلات المطلوبة على بعض المواد بما يكفل اتِّساقها مع أحكام الدستور، حيث تنص المادة (7) على أنَّ «الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شئونه، وهو المرجع الأساس في العلوم الدينية والشئون الإسلامية، ويتولى مسئولية الدعوة، ونشر علوم الدين، واللغة العربية في مصر والعالم «.. ومن الناحية الإجرائية، أسس الأزهر موقفه على أن دار الإفتاء المصرية تأسست في 21 نوفمبر 1895، وأُلحِقت منذ تأسيسها بوزارة العدل وفق لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في /1880، حيث منحت المفتي وظيفتين هما: الأولى: مفتي الديار لاستطلاع أهلة شهور السنة القمرية، وإعلان بدايتها، ومنها على الأخص هلالُ شهر رمضان، وبداية فريضة الصيام ونهايته. الثانية: أُنيط به وظيفة مفتي العدل، ويتولى بموجبها إبداء الرأي غيرِ الملزم في أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم، ثم تُوسِّع في دوره للقيام بدور اجتماعي بالرد على طلبات الفتوى المتعلقة بالأحوال الشخصية، والمواريث. وقد مارس المفتي هذه الوظائف ضمن أعمال الأزهر ولم تكن دار الإفتاء مستقلة عنه، كما أن دخول دار الافتاء على أنشطة علمية وبحثية يمثل تداخلاً على جامعة الأزهر ويخلق كياناً موازياً للأزهر.

وقد علَّق مجلس الدولة/ قسم الفتوى والتشريع بجلساته المتعاقبة حتى 2020/8/15، ملحق رقم 3، على مشروع قانون «تنظيم دار الإفتاء المصرية» والمحال إليه من مجلس النواب بتاريخ 2020/7/29،، بأنه يخالف الدستور، حيث يتعارض صراحة مع نص المادة (7) من الدستور والقانون 103 لعام 1961 بشأن إعادة تنظيم الأزهر وهيئاته. واستند مجلس الدولة على أن نص الدستور على أن «الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شئونه، هو المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشئون الإسلامية، ويتولى مسئولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم...»، كما يخالف أيضا المواد 2، 8، 15، 32 مكرر، من القانون 103 لسنة 1961 وتعديلاته بشأن إعادة تنظيم

الأزهر والهيئات التي يشملها.وذهب مجلس الدولة إلى أنه « ليس من المستساغ دستوريا وقانونياً أن يأتي المشرع العادي بأداة أدنى من الدستور لينال من الاختصاص الذي حدده الدستور للأزهر الشريف ويعهد به إلى جهة وهيئة أخرى، لأنه بذلك يكون قد خالف ما قررته نصوص الدستور، مشيرا إلى أن اختصاص دار الإفتاء بإصدار الفتاوى وفقاً لأحكام الشريعة بما يتفق مع صحيح الدين يجعلها وحدة من وحدات الأزهر وتابعه له.

ورغم هذه التوضيحات، تم طرح مشروع القانون للتصويت، لكنه مع إعلان شيخ الأزهر رغبته في الحضور أمام البرلمان، يوليو 2020، أعلن رئيس المجلس تأجيل عرض مشروع القانون. هذه الحلقة هي واحدة من محاولات تقليص دور الأزهر في الشئون العامة وإختزال دوره في التعليم وإبعاده عن التأثير الديني أو السياسي.

وعلى الرغم من ظهور بعض التوتر بين رئيس الدولة وشيخ الأزهر في المناسبات الدينية،، اتسمت كلمة الرئيس في الاحتفال بالولد النبوي الشريف إثارة انتقادات لشيخ الأزهر، واقتصرت على الكلام في تحسين الوعي وترشيده، ليكون محور نقاش حول دور المؤسسات الدينية والتربوية والثقافية والإعلامية في بناء الشخصية القوية القادرة على مواجهة التحديات والتمييز بين الحق والباطل، وبين الوعي السديد والوعي الزائف.

انتخابات مجلس النواب

مع اقتراب انتهاء دور الانعقاد التشريعي، تم إجراء تعديل على قانون الانتخابات وأيضاً، قانون الدوائر الانتخابية لتشكيل مجس النواب لمدة خمس سنوات قادمة. تأتي أهمية إجراء الانتخابات في رسم ملامح النظام السياسي للفترة القادمة وتحديد نطاق القوى المشاركة في صياغته، وخصوصاً من الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية وركائزه الاقتصادية.

جدول رقم (1): توزيع مقاعد النواب حسب نوع التنافس في مجلس النواب المصري 2020.

م	نوع التنافس	العدد	النسبة المئوية
1	القائمة	284	47,6
2	الفردي	284	47,6
3	المعينون	28	4,8
4	الإجمالي	596	100

وقد حدّد قانون مجلس النواب رقم 46 لسنة 2014، والمُعدّل بقانون رقم 140 لسنة 2020،

شروط الترشيح بحيث تكون امتداداً للقوانين السابقة والتي تعتبر تقليدية غير في الفقرة الأولى حسم الجدل حول إزدواج الجنسية عندما أشار لأن يكون متمتع بالجنسية المصرية منفردة، ما يمكن اعتباره تعبيراً عن الوضوح في منع مزدوجي الجنسية من الترشح (م 8). وبلغ عدد الدوائر 143 دائرة للتنافس الفردي وأربع دوائر أخرى للقوائم، ويتنافس فيها 568 مرشحاً، ويوضح الملحق رقم (4) توزيع المقاعد على المحافظات حسب القائمة والفردي. وبينما كان القانون 45 يخصص 120 مقعداً للقوائم من إجاملي 568، تعالج تعديلات القانون 140 توزيع المقاعد ليتساوى التنافس الفردي والحزبي وبشكل يتوافق مع حكم المحكمة الدستورية في 14 يونيو 2012.

ومع بدء الدورة الثانية للمؤسسة التشريعية، بعد التعديلات الدستورية في 2014، يتجه النظام الحزبي للتشكل بحيث يتم وضع حزب مستبقل وطن في مركز الأحزاب السياسية، ليكون مقرباً من السلطة. فكما كان يشكل الأغلبية في الدورة النيابية 2015 – 2020، فقد هيمن على عضوية المجلسين التشريعيين، مجلسي الشيوخ والنواب، في انتخابات العام الحالي، ليحدث تحول بالتدريج لصيغة الحزب الواحد.

وفقاً لبيانات الوطنية للانتخابات، حصل حزب مستقبل وطن على 316 مقعداً من إجمالي 568، وجاء المستقلون في المرتبة الثاني بـ 124 مقعدا، فيما توزعت المقاعد المتبقية على 12 حزباً. وتشير النتائج إلى عدم تمكن 409 من أعضاء برلمان 2015 من الاحتفاظ بمقاعدهم في مجلس النواب الجديد، بما يمثل نسبة 72 % من الأعضاء المنتخبين، وامتنع 209 عن الترشح للانتخابات، فيما خسر 200 عضواً مقاعدهم. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة حيث تم تغيير غالبية الوجوه البرلمانية.

ومع اتباع نظام القائمة وتقسيم الدولة لأربع دوائر انتخابية، تقل أهمية تشتت نتائج الاتخابات بين 13 حزباً، حيث حصلت القائمة الوطنية على كل المقاعد المخصصة للتنافس الحزبي (50 %)، وذلك بالإضافة لحصول الأحزاب الموالية لها على أغلبية المقاعد الفردية. ويعزز حصول حزب مستقبل وطن على 55 % من المقاعد المنتخبة، كافياً لضمان الاستقرار الحكومي.

من المحتمل أن يساعد النظام الانتخابي المختلط على تعدد الأحزاب السياسية، حيث تفتح فكرة القائمة إمكانية دخول أكثر من حزب تحت مظلتها، مما يعطي فرصة للأحزاب الصغيرة في التمثيل النيابي. حسب نتائج الانتخابات حصل حزب الشعب الجمهوري على

50 مقعداً، الوفد 26 وحماة الوطن 23 مقعداً، فيما حصل تسعة أحزاب على مقاعد تتراوح ما بين 7 ومقعد واحد. غير أن النظام الانتخابي لايضمن وجود تعددية سياسية، حيث تنحدر الأحزاب الفائزة من خلفية سياسية متقاربة، سواء من خليفتها البيروقراطية أو رجال الأعمال القريبين من السلطة.

المعارضة في المنفى

بعد أن دخلت المعارضة، سواء من الأحزاب المدنية أو الإسلامية، عام 2019 في حالة انقسام داخلية.، شهد عام 2020 نتائج عدم قدرة معارضة المنفى على الاستفادة من فرص وميزات وجودها في الخارج، حيث وصلت الإنقسامات لنهايتها، كما ظهرت صراعات بينية أجهضت العمل المشترك. وبعد وفاة الرئيس الأسبق، محمد مرسي، لم تتمكن المعارضة من إعادة تعريف مفهوم الشرعية، بما أفقدها طرح مسألة فكرية مركزية، ولذلك فقدت القدرة على تحديد حزمة أهدافها.

مع انحسار الأجندة السياسية، فقد شغلت أوضاع المحبوسين نوعاً من الجدل في أغسطس 2019، واستمر هذا الجدل لبعض الوقت، ليكون مطلباً مركزياً على مدى 2020، دون وضوح سياسة في التعامل على ملف المحبوسين رغم تفاقم أوضاعهم الصحية والمعيشية. سوى محاولات لعرض المطالب على منظمات حقوق الإنسان في بعض البلدان أو الأمم المتحدة، وهناك توجه لمتابعة هذه النوعية من القضايا مع الاتحاد الأوربي، بعد صدور بيانات في ديسمبر 2020 تطالب بالإفراج عن بعض المحبوسين.

وفي شهر سبتمبر 2020، جاءت الاحتجاجات على إزالة المخالفات في تزامن مع دعوة المعارضة للتظاهر ضد الحكومة، وحدث تداخل بين الحدثين. وثارت تقديرات بأن مصر مقبلة على حركة احتجاج جماهيرية. وهنا حدث تداخل بين حدثين منفصلين، ارتبط الحدث الأول بدعوات الحراك السياسي، كمحاكاة لتجربة احتجاج 2019، حيث اقتصر النشاط فيها على مطالب بالتظاهر على وسائل التواصل الاجتماعي، وصلت في بعض مراحلها للاحتجاج الرمزي في الخارج دون وضوح نسق متماسك تحت مظلة سياسية واضحة. وكان الحدث الثاني متمثلاً في ظهور أشكال احتجاج على تطبيقات قانون البناء وهدم المنازل الخاصة بدعوى مخالفة شروط وتصاريح البناء، وقد ظهر غالبية هذا النمط من الاحتجاج في المناطق الريفية، وبدا عليه النمط العفوي البعيد عن التنظيمات السياسية.

حاول الداعون للحراك السياسي تقديم صورة غير واقعية بإمكانية تحول حراك الريف لثورة اجتماعية،وكان لافتاً توسيع التغطية الإعلامية لتتبع تحركات المتظاهرين في القرى وإبرازهم كفاعلين ضمن حملة المعارضة، غير أن التطورات اللاحقة كشفت عن قدرة الدولة على امتصاص احتجاج ذوي «الجلاليب» عن طريق تديم حزمة تسهيلات لتسوية المخالفات الإنشائية بشكل ساهم في توقف المحتجين.

وعلى الرغم من إعلان محمد غلي انسحابه من العمل السياسي ومحدودية خبرته بالمكونات المعارضة، ظل تفاؤل المعارضة بقدرته على قيادة عمل سياسي، وخصوصاً من حركة الإخوان المسلمين. في يناير 2020، كان واضحاً أن قدرات محمد علي السياسية ضعيفة للغاية، فهو كان يأمل في دعم الإخوان فقط دون أن يعمل على تكوين تيار موال له، وبالتالي، يمكن تفسير عودة المعارضة للإنضواء في حملته من وجهين؛ يخص الأول حركة الإخوان المسلمين عندما لم تتمكن من ملء فراغ الخطاب السياسي بعد وفاة الرئيس الأسبق، محمد مرسي، ولذا تحاول الارتكان لحملة مناهضة للنظام لاتقوم هي بصنعها، أما العامل الثاني، فهو يرتبط بركود المعارضة وعدم قدرتها على تقديم وجوه أو بدائل جديدة. يمكن النظر لهذه المحاولات كتعبير عن غياب تصور لدى المعارضة للخطوة التالية بشكل جعل كل البدائل قصيرة المدى.

وبشكل عام، عانت المعارضة المصرية من مشكلتين: تجنب مكوناتها إجراء مراجعة داخلية، وعدم القدرة على تطوير المطالب السياسية. ويمكن الإشارة إلى محدودية الانتشار عاملاً حاسماً في فقدها لكثير من الحيوية المستقلة وانتظارها لعوامل خارجية لكي تضطلع بحمل أعبائها. ولعل هذا المناخ شكل الأرضية الملائمة لتعثر مقترحات توحيد المعارضة، وآخرها فكرة «إتحاد المعارضة المصرية»، وأيضاً، عدم اقترابها من بناء نموذج للتنمية والإصلاح.

الإخوان المسلمون

شهد العام الحالي اعتقال نائب المرشد العام، محمود عزت، ووفاة، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، عصام العريان، وقد جاء الحدثان المهمان بعد صدور سلسلة من الأحكام النهائية على كثير من قيادات الجماعة، بحيث صار كل قياداتها في السجون وقليل خارج البلاد. وذلك بجانب حبس ما يقرب من 20 ألفاً من أعضائها، وفق تقديرات منظمات

حقوقية، و60 ألفاً وفق تصريحات إعلامية. تعكس هذه الحالة وضعاً يؤثر على تراجع الرأسمال الاجتماعي والسياسي للجماعة، حيث تفقد الكثير من رموزها وأعضائها الفاعلين.

وفي ظل هذه الأحداث اتجهت الجماعة لإعادة ترتيب شكلها القيادي، واستقرت على نقل القيادة للخارج، وتكليف نائب المرشد العام، إبراهيم منير، بمهام الجماعة، لتبدأ مرحلة جديدة من العمل الخارجي. وقد ترافقت هذه التغيرات مع ترتيبات داخلية أخرى دارت حول تشكيل لجنة جديدة لإدارة الشئون المصرية من الخارج. وقد صاحب تكوين اللجنة إعادة هيكلة اقتصرت على إلغاء منصب الأمين العام ودون ظهور استراتيجية عمل جديدة، واستقر موقف الجماعة على تبني مواقف مناهضة للحكومة المصرية وتأكيد عدم الاعتراف بها.

ومع اعتقال المزيد من التركيبة القيادية، وصدور أحكام نهائية بحق كثيرين منهم، تعمل حركة الإخوان المسلمين المصرية على إجراء ترتيبات داخلية، أثارت جدلاً حول مدى قدرتها على التكيف وحشد إمكاناتها، فعلى مدى السنوات الماضية، أدى اعتقال المستويات القيادية إلى اتخاذ تدابير تعويضية لملء الفراغ، ففي 2015 تم تشكيل لجنة إدارية في مصر لتقوم بمهام مؤقتة. ولكن مع تزايد الأزمات الداخلية، اتجهت الجماعة إلى نقل نشاطها إلى المنفى. وهنا، تبدو أهمية قراءة ما يتم من تعديلات في ضوء مراجعة مشاركتها السياسية على مدى العقود السابقة، مؤشّرا على حقيقة موقع الجماعة في النظام السياسي.

وتعد التعديلات الإدارية، سبتمبر2020، المحاولة الرابعة لتعويض الفقد القيادي بسبب الاعتقال. ويمكن وصف المحاولات الثلاث بأنها كانت نتاج مشاوراتٍ محدودة، لم تشمل كل المعنيين، كما أنها كانت مصحوبةً بظهور أزمات وانقسامات داخلية. ولعل الملاحظة الأكثر أهمية تتمثل في الانتقال العشوائي للقرار إلى خارج مصر. وبالتالي، تبدو هذه السمات تعبيراً عن قابلية «الإخوان» للخروج من المشهد السياسي، فكان من المفترض أن يؤدّي تكرار محاولات التشكيل إلى مراجعة وضعها السياسي، والبدء في تحقيق أهدافها المعلنة في تصريحاتها اليومية الثورية، والداعية إلى إسقاط الحكم، غير أن الانهيارات المتتالية للجان الإدارية يشير إلى وجود خطأ مستمر يتماثل مع سوابق سلوكية وسياسية.

وبغض النظر عن طبيعة التغيير الإداري، تبدو محاولة توطيد القيادة في المنفى تغيراً جوهرياً، حيث ظل يدير علاقاته مع الدولة من داخل البلاد، وهنا انتقل المقر الرئيسي

خارج مصر، وهو ما يشكل أرضية ملائمة لتعميق الأزمة مع الحكومة، بسبب وقوع أنشطة الجماعة تحت مظلة بلدان أخرى، فهذا التوجه يساعد على نضوج قناعات تصفية حركة الإخوان، وتراجع الرغبة في المساومة على بقاء الحد الأدنى لوجودهم.

مع التشكيل الأخير، بدت محاولة تغيير مواقع الإدارة العليا مغريةً للتفاؤل من وجهة أنها تضفي سمةً حيويةً على نشاط الجماعة، وقامت هذه التوقعات على افتراض أن إلغاء مواقع إدارية وظهور لجنة جديدة يعد بمثابة تغيير في شبكة العلاقات التنظيمية، يمكن أن يؤدّي إلى إعادة ترتيب مسار صنع القرار. تبدو هذه المجادلة أسقطت من تقييمها مصادر النفوذ التنظيمي كمتغير أساسي عن الهيمنة، وخصوصاً ما يرتبط بالعلاقات الشبكية وتسيير التدفقات المالية، وهي تستمر فترة طويلة نسبياً، بسبب بقاء شاغلي المواقع العليا عقودا خلت، احتفظت فيها بمقومات ومسارات إدارة الأزمة مع الدولة، بحيث صارت جزءًا من الاحتجاج بأهمية استمرارها ضمن الهياكل الإدارية.

وبغض النظر عن طبيعة التغيير الإداري، تبدو محاولة توطيد القيادة في المنفى تغيراً جوهرياً، حيث ظل يدير علاقاته مع الدولة من داخل البلاد، وهنا انتقل المقر الرئيسي خارج مصر، وهو ما يشكل أرضية ملائمة لتعميق الأزمة مع الحكومة، بسبب وقوع أنشطة الجماعة تحت مظلة بلدان أخرى، فهذا التوجه يساعد على نضوج قناعات تصفية حركة الإخوان، وتراجع الرغبة في المساومة على بقاء الحد الأدنى لوجودهم.

على مدى السنوات الماضية، بعثت الجماعة بمراسلات لمسئولين في بلدان أخرى لأجل توضح موقفها من بعضالقضايا التي تخصها، لكنه كان لافتاً أن تبعث برسالة تهنئة، 7 نوفمبر 2020، بفوز «جو بايدن» بانتخابات الرئاسة، ونوهت إلى أن الشعب االأميركي ما زال قادرًا على فرض إرادته، وبدا إهتمامها واضحاً بمراجعة السياسي الخارجية الداعمة للحكومات السلطوية والإنحايز للعدالة وحقوق الإنسان. صاغت حرجة الإخوان هذا الخطاب في ظل تصاعد أزمتها مع عدة بلدان في الشرق الأوسط، وتراجع تأثيرها في البلدان العربية. في هذا السياق، يمكن قراءة الموقف من الانتخابات الأميركية محاولة لتخفيف الضغوط المتنوعة، وخصوصاً مع فتح ملف تصنيفها منظمة إرهابية في الولايات المتحدة.

السياسة الاقتصادية

قامت أهداف السياسة المالية وتقديرات الموازنة في 2019 على خفض العجز الكلي إلى

5.8 % خلال عام 2020 – 2021، والدين إلى 83.1 %، لافتة إلى أن ذلك يتطلب تحقيق فائض قدره 2 % من الناتج سنوياً بدءاً من 2018–2019. وعلى هذا الأساس، قامت أهداف السياسة المالية على زيادة الموارد من خلال توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية والرسوم.

ومع ظهور كوفيد 19، ثارت توقعات انكماشية في القطاعات الاقتصادية. ويشمل ذلك قطاعات الإنتاج والخدمات. وعلى مستوى الاقتصاد يمثل 50 % من الناتج المحلي، وفي ظل أزمة كوفيد 19، تتزايد توقعات انكماش نمو الناتج المحلي، فخلال 2019، كان ارتفاع معدل النمو 4.5 % مدفوعا بزيادة الاستثمارات العامة. وقد تقرير المركز المصري للدراسات الاقتصادية تقييماً متفئلاً لعام 2020، بتقدير النمو بـ 5.5 % من الناتج المحلي وحدوث التعاف الكامل في 2021 ليصل لمعدل 7.4 %. لكنه رأى أن الدين العام سوف يشكل فجوة في السياسة النقدية تقدر بـ 5.38 مليار دولار2020 / 2021. يزيد الضعف الهيكلي من تفاقم الدين الخارجي لأجل تمويل عجز الموازنة منذ 2015، وارتفاع فاتورة الدين بشكل غير مسبوق بعد تحرير سعر الصرف.

وقد فرض تراجع أسعار النفط آثاره على تدفق الاستثمار في قطاع النفط والغاز المصري، حيث أثر سلبا على قدرة الشركات الدولية على ضخ استثمارات جديدة في مشروعاتها القائمة في مصر، وحسب لبيان البنك المركزي انخفض صافي الإستثمارات في قطاع البترول والغاز خلال السنة المالية الأخيرة بنسبة 68.2 % ليصل لحجم 1.1 مليار دولار. وهناك وجه أخر لتقليص الاستثمارات النفطية عبر تحويل الشركات 4.3 مليار دولا خارج مصر، وهي تمثل اكثر من 50 % من قيمة صادرات النفط والغاز والتي تبلغ 8.5 مليار دولار.

السياسة الخارجية

وقد شكل تنامي الصراعات الإقليمية واحداً من التحديات للسياسة المصرية، حيث صارت محاطة بدول مفككة، منها ليبيا والسودان. ففي حالة ليبيا انخرطت مصر في الأزمة، لوقف تمدد الإسلاميين وضبط انتقال السلاح عبر الحدود. أما في حالة السودان، فلم تتمكن من بناء علاقات مستقرة مع الدولة. وكان لعامل التنافس الدولي أثر واضح في تهميش الدور المصري. فرغم الأهمية الأمنية والاقتصادية، صار التعامل الدولي الخاص بليبيا يجري في عواصم غربية وفي بلدان عربية أخرى.

وفي سياق الخلاف على قضايا الغاز والطاقة في البحر المتوسط، ظهر تياران دوليان أحدهما يضم كلاً من إسرائيل وقبرص واليونان ويعمل بالتعاون مع الولايات المتحدة، لضمان نقل الغاز إلى أوروبا، ويبدو أن هذا التحالف يعمل على عزل شمال المتوسط عن جنوبه. أما التحالف الآخر فيضم كلاً من مصر وقبرص الرومية وفرنسا، وكان هناك محاولات لضم إيطاليا. وبقراءة تركيبة هذين النمطين، يمكن ملاحظة أن هدفها الأساسي تهميش الميزة النسبية لموقع مصر الجغرافي؛ فمن جهة تعمل التحالفات على تعميق إلحاق مصر في السياسة الأوروبية والأمريكية، ومن جهة أخرى، تقلل من ميزة دخول مصر في تحالفات مع محيطها الإقليمي.

وبشكل عام، ظلت السياسة الخارجية غير واضحة تجاه التنافس الدولي الساعي لتشكيل النفوذ في الشرق الأوسط وحوض النيل والقرن الإفريقي، حيث تبنّت مصر سياسات قصيرة الأجل، كما وضح في تناولها لأزمة سد النهضة وقبلت، فعلياً، التنازل عن مبدأ الحقوق المكتسبة الذي اعتبرته أصلاً غير قابل للتفاوض، بشكل يعبر عن غياب استراتيجية سياسية يكون بمقدورها تأمين المصالح المصرية.

وفي الدورة 75 للجمعية العامة، سبتمبر 2020، وضع رئيس الدولة، عبد الفتاح السيسي، ملامح السياسة الخارجية المصري، تجاه الإقليم والعالم،. فقد تضمنت كلمته قضايا، الأمن الخارجي والعلاقة مع دول الجوار، وذلك بجانب قضايا السلام ومكافحة الإرهاب. فيما يتعلق بالسياسة الدولية، تقترح مصر ثلاثة محاور،يتعلق المحور الأول بحفظ السلم والأمن الدوليين، ما يتطلب تنفيذ قرارات مجلس الأمن وخصوصاً في مكافحة الإرهاب. فيما يتعلق بقضايا الأمن والسلم، بدا الاهتمام بأن عدم تطبيق قرارات مجلس الأمن يساهم في تقويض أسس التسوية وحل الدولتين كما يؤدي لحدوث فوضى السلاح في ليبيا، وأيضاً، فوضى التطرف والحرب في سوريا ويدفعها نحو التقسيم. أما بالنسبة للمحور الثانى، فيتعلق بالتنمية المستدامة كسياسة مكملة للتعزيز السلم والأمن والاستقرار الدولي. وقد ذهبت مصر لأهمية احتواء تداعيات فيروس كوفيد 19 على الاقتصادات الضعيفة، حيث تحتاج لحزم تحفيزية وتخفيف أعباء الديون. وفيما يتعلق بالمحور الثالث. يتزايد اهتمام الأمم المتحدة بحقوق الإنسان. وينصب المنظور المصري على تحسين مستوى الخدمات العامة لخلق بيئة ملائمة للاستقرار العالمي. في تقييم للاقتصاد المصري، تضمنت كلمة مصر في الجمعية العامة، أن « المنظور الشامل لرؤية مصر 2030»، دفع باتجاه تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي، بحيث ساعد على تقليل الخسائر والسيطرة على معدلات التضخم وتراجع البطالة.

وقد شغل الاهتمام بمكافحة فيروس كوفيد 19 حيزاً مهماً في السياسة الخارجية. فقد اتبعت مصر سياسة المساعدات الطبية لبعض البلدان، وكان جزء كبير منها ذو طابع سياسي، وخصوصاً في الشحنات الطبية الموجهة لبلدان أوربية والسودان ودول أفريقية أخرى. وفي القمة الأفريقية الثانية لتنسيق دور الإتحاد الأفريقي والتجتمعات الإقتصادية، 23 أكتوبر 2020، تقدمت مصر بمقترحات لتنسيق المساعدات لمواجهة الوباء.. وذلك بجانب قضايا أخرى، كمعالجة تفاوت أداء التجمعات الاقتصادية كتمهيد لتطبيق اتفاقية التجارة الحرة والإندماك المالي والتجاري والتطامل الإقليمي.

القضية الفلسطينية

يبدو خطاب السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية متماسكاً ومستقراً، لكنه يظل يعكسعدم القدرة على قيادة الموقف الإقليمي، سواء تجاه عملية السلام أو ضبط مسارات التطبيع مع إسرائيل. يدور الخطاب حولإيمان مصر الثابت بحق الشعب الفلسطيني في تحقيق حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، وصولاً إلى إقامة دولته المستقلة على حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ومنع الاستيلاء على الأراضي.

وفي موقف متقارب، رأت مصر، 28 يناير 2020، أن صفقة القرن تحتاج لدراسة وفتح قنوات الحوار كتهيئة لاستئناف المفاوضات برعاية أميركية، لطرح رؤية الطرفيّن، الفلسطينيين والإسرائيليين، إزاءها، ولذلك ربطت مصر أهمية المبادرة بالقدرة على التوصُل لتسوية القضية الفلسطينية تعيد للشعب الفلسطيني كامل حقوقه وفقاً للشرعية الدولية، وفي اجتماع الجامعة العربية، أكد وزير الخارجية، سامح شكري، في الأول من فبراير عام 2020 على التسوية العادلة تضمن إقامة الدولة الفلسطينية علي الأراضي المحتلة عام 1967.

وقد سبق أن إستنكرت مصر قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل ونقل سفارتها إليها، واعتبرت القرار الأميركي مخالف لقرارات الأمم المتحدة وآخرها القرار مجلس الأمن رقم 2334 / 2016 بشأن عدم اعتراف المجلس بأي تغييرات تجريها إسرائيل على حدود عام 1967 ومن ضمنها القدس بغير طريق المفاوضات.

وفي المرحلة الأخيرة، ذهبت مصر إلى أن بقاء القضية الفلسطينية دون حل عادل يؤدي لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، سوف يزيد من معانة الفلسطينيين واستنتزاف موارد ومقدرات شعوب الشرق الأوسط، وفي هذا السياق

أعلنت مصر صلاحية المبادرة العربية لتأسيس علاقات إقليمية تضمن المصالح الأمنية والاقتصادية المشتركة.

تعكس إتجاهات التطبيع الحالية تغيراً جوهرياً في التعامل على القضية الفلسطينية، وذلك باعتبارها موجة جديدة تقوم على التسليم الثقافي والاقتصادي، وتساهم موجة التطبيع الجارية في إعادة تعريف الصراعات الإقليمية، حيث ظهرت اتجاهات تفسر الاقتراب الخليجي من إسرائيل، فيما يتصاعد الصراع مع تركيا أو إيران، بما يعكس إنقلاباً في التوجهات السياسية والفكرية لدى الدول الخليجية.

تحسن العلاقات الخليجية ـ الإسرائيلية سوف يؤدي لتكوين كتلة سياسية تزيد من تهميش الدور المصري الإقليمي، حيث تتضافر موارد الكتلة الجديدة في توفير الموارد اللازمة للتحفيز على التطبيع، ولذلك، تبدو مساعي مصر والأردن والعراق محاولة لتكوين محور منافس يخفف من وطأة تيارات التطبيع، لكنه يواجه تحديات ترتبط بالندرة الاقتصادية ومرور هذه البلدان بمشكلات داخلية لاتساعد على موازنة الحراك الإقليمي نحو التطبيع، ولذلك، تواجه مصر تحديات في المدى المتوسط سوف تؤثر على وضعها الجيوسياسى فى المنطقة العربية والشرق أوسطية. ما يتطلب طرح نموذجها للتنمية وإعادة بناء الأنساق الثقافية والاقتصادية.

تواجه مصر تحدي انخراط الدول العربية في علاقات ثنائية مع إسرائيل مع تراجع الإهتمام بالقضية الفلسطينية. وفي هذا السياق، بدأت مشاورات مصر حول خطة السلام الشامل الأميركية، صفقة القرن، مبكراً. فقد تم عقد اجتماعات مع رئيس السلطة الفلسطينية، محمد عباسن في فبراير الماضي، أكدا فيها على إقامة دولة مستقلّة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة. ومع تسارع موجة التطبيع الخليجي نشطت الاجتماعات المصرية مع الأردن وفلسطين، ديسمبر 2020، لأجل وضع تصور يبقي على دور الأردن تجاه القدس وتشكيل إطار سياسي يحد من محاولات فرض واقع جديد على الفلسطينيين

وعلى الرغم من الترحيب المتكرر للرئيس، عبد الفتاح السيسي، بمسارات التطبيع السريعة بين الدول العربية وإسرائيل، تبدي وزارة الخارجية ملاحظات مستمرة على سياسة الاستيطان. قد يعكس هذا النمط وجود اختلاف في تقييم توجه بعض الول العربية للتطبيع تحت رعاية الولايات المتحدة. وفي سياق الموقف المشترك، تتوافق مؤسسات الدولة عند

مستوى تسوية القضية الفلسطينية وفق حدود يونيو 1967 والتمسك بقضايا الحل النهائي. تتسق هذه المواقف مع الاتجاه العام للسياسة المصرية منذ اتفاقية السلام والمبادرة العربية للسلام. يمكن تصنيف السياسة المصرية بالتحفظ على الخطوات المتسارعة للتطبيع، وقد بدا واضحاً منذ انعقاد ورشة البحرين، يونيو 2019، مدى الفتور في التجاوب مع المقترحات الأميركية، حيث تم تمثيل مصر على مستوى إداري، وكيل وزراة المالية، كما تعمل على التنسيق مع الأردن، ديسمبر 2020، لتوطيد دورهما تجاه الوضع في الأراضي الفلسطينية وإثناء العربية السعودية عن اتخاذ خطوة مماثلة للبلدان الأخرى.

مصر والخليج العربي

لعل التغير المهم يتمثل في حدوث انقلاب في خريطة النفوذ الإقليمي، فبينما زاد الدور الإقليمي لدول الخليج، بانتقال مركز الثقل من العواصم التقليدية، بغداد، دمشق، والقاهرة، للعواصم الخليجية، الرياض، الدوحة، وأبو ظبي، مما يشكل متغيراً مهماً في الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية، حيث واجهت مصر تحديات وأعباء النفوذ الإيراني والأمريكي في العراق، بشكل يجعل محاولات تطوير العلاقات المصرية ـ العراقية قليلة الجدوى، وتؤكد تطوورات ما بعد إغتيال «قاسم سليماني» على تراجع قدرة مصر على التأثير في الشئون العراقية والسورية.

رتبت هذه النتائج حالة من التداخل في أدوار كل من؛ مصر والسعودية والإمارات، وتحت مظلة التحالف الدولي ضد داعش، دخلت مصرللمشاركة الإقليمية عبر التحالف مع «العربية السعودية» و«الإمارات المتحدة» كتحالف ضد محاولات التغغير في البلدان العربية،

وعلى الرغم من تقارب مصالح أعضاء التحالف، لم تكن سياساته متماثلة، فمن جهة، لم تتضح ملامح واقعية للتعاون الدفاعي، سواء السعودية أو الإمارات، عندما اعتذرت مصر عن المشاركة في الحملة على اليمن، عاصفة الحزم، وانسحبت من التحالف الدفاعي، الناتو العربي، كما رفضت مصر الاستجابة لطلب الولايات المتحجة بنقل وحدات عسكرية لسوريا، وبالإضافة لذلك، تقاربت مصر مع حركة حماس على خلاف مواقف دول الخليج (السعودية والامارات)، وتوضح هذه الحالات جانباً من تراجع التساند المصري الخليجي وفقدان التحالف بينها لأهم مقتضياته الدفاعية والأمنية.

وقد شكل تنامي الصراعات الإقليمية واحدا من التحديات للسياسة المصرية، حيث

صارت محاطة بدول مفككة، منها ليبيا والسودان، ففي حالة ليبيا انخرطت مصر في الأزمة، لوقف تمدد الإسلاميين وضبط انتقال السلاح عبر الحدود، أما في حالة السودان، فلم تتمكن من بناء علاقات مستقرة مع الدولة، وكان لعامل التنافس الدولي أثراً واضحاً في تهميش الدور المصري، فرغم الأهمية الأمنية والاقتصادية، صار التعامل الدولي الخاص بليبيا يتم في عواصم غربية وفي بلدان عربية أخرى.

ومع نهاية العام، سعت مصر لتعيل علاقتها مع العربية السعودية لإنشاء لجنة المتابعة والتشاور السياسي بين البلدين، وفق مذكرة التفاهم الموقعة في 2007/06/26، فقد بدأت اجتماعات اللجنة بمدينة الرياض،2020/12/01، على مستوى وزراء الخارجية، ويستهدف هذا الإطار بناء موقف مشترك يتعلق باستقرار العلاقات السياسية والاقتصادية الإقليمية فضلاً عن التعاون المشترك بين البلدين. ويشير محتوى بيان العلاقات المصرية ـ السعودية إلى لوجود تلاقي حول القيام بدور إقليمي مشترك، يقوم على رفض التدخلات الخارجية وحل الأزمات العربية في إطار القوانين الدولية، وضمان حرية الملاحة في الخليج العربي وباب المندب، كتعبير عن دعم الأمن الوطني السعودي، بالإضافة لدعم مصر في مفاوضات سد النهضة باعتباره جزءً من الأمن المائي العربي. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، تركزت المحادثات على ضمان الحل العادل والشامل بإقامة الدولة الفلسطينية المُستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من يونيو 1967 م وعاصمتها القدس الشرقية، استناداً لمبادرة السلام العربية ولقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وعلى مستوى الأزمة السورية، دعمت مصر عمل اللجنة الدستورية، وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 2254، وشدد كذلك على أهمية الدفع قُدمًا بالمسار السياسي بمختلف أبعاده. وأعاد وزير الخارجية التأكيد على القلق العميق من استمرار تدخل بعض الأطراف الإقليمية في سوريا، وكذلك من أي محاولات لإجراء تغييرات ديموغرافية قسرية في سوريا، وذلك في إشارة لتركيا وإيران، وترى مصر أنه لايجب أن تؤثر تلك التدخلات على المسار السياسي ووحدة سوريا. وتضمنت مداخلة وزير الخارجية الإشارة أهمية التصدي لخطر التنظيمات الإرهابية وداعميها، لاسيما تلك المتواجدة في إدلب وشمال غرب سوريا، واعتبر أن التواجد التركي في سوريا لا يُمثل فقط تهديدًا لسوريا وحدها وإنما يضُرّ بشدة بالمنطقة بأسرها.

سد النهضة

دخلت مصر مفاوضات سد النهضة باجتماع سابع، انعقد في 8 – 9 يناير 2020 . وفي الشهر التالي، توصلت المفاوضات بوساطة أميركية إلى إطار للتفاهم حول تخزين المياة، وفيما قبلت مصر المقترح الأميركي، امتنع السودان عن التوقيع ورفضته إثيوبيا. وباستثناء هذا الإطار، لم تشهد المفاوضات تقدماً في الاجتماعات التالية حتى توقفها في أكتوبر 2020 وإعلان فشلها.

وتقدمت مصر فى١٩ يونيو بشكوى الى مجلس الأمن، وذلك على ضوء المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة، مطالبة بجلسة عاجلة لمناقشة الأزمة ولتوضيح الموقف المصري من الوضع القانوني لمياة النيل الأزرق والرد على الورقة الإثيوبية، غير أن مجلس الأمن نقل مهمة التفاوض للاتحاد الأفريقي، لتبأ سلسلة جلسات لم تؤد لنتائج على المستوى الفني أو القانوني.

تؤسس مصر موقفها على أن نهر النيل يمثل حاجة حيوية، وبدت تتجه نحو تدويل المفاوضا. وفي هذا السياق، اتخذت خطوات في مستويين؛ الأول، توسيع المشاركين في المفاوضات، ليدخل أطرافاً أخرى، كالولايات المتحدة والبنك الدولي، وكان المستوى الثاني متمثلاث في تقيم شكوى لمجلس الأمن. ومنذ فبراير 2020، ظلت هذه التوجهات قليلة التأثير في تغيير مسار التفاوض، وهذا ما يرجع إلى هيمنة المسار الفني وتأخر المقترحات السياسية. وذلك، بجانب الخلاف القانوني على المرجعية القانونية، فبينما تذهب مصر لأهمية الإلتزام بالحقوق التاريخية منذ اتفاقية 1902، تعتبر إثيوبيا أن الإتفاق الإطاري في 2015 يعد الإطار القانوني. وإزاء هذه التباينات، لم تتمكن مصر من تغيير مسار التفاوض، وخصوصاً مع ضعف الإتحاد الأفريقي وعدم قدرته على طرح أوراق تفاوض، فضلاً عن تقاربه مع الرواية الإثيوبية. وقد أدى اندلاع الحرب في إثيوبيا لتوقف المفاوضات.

مصر وليبيا

مع حلول نهاية 2019، اتجهت مصر، رئاسة مجلس الوزراء، لتطوير سياساتها تجاه ليبيا عبر تفعيل «الرئاسة المشتركة لفريق العمل الخاص بالشؤون الاقتصادية» تدعو إلى حل تفاوضي الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ، حيث يقوم فريق العمل الخاص بالشئون الاقتصادية (للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا)، وذلك بالتعاون مع سفراء مصر والولايات المتحدة

الأميركية والاتحاد الأوروبي والممثلة الخاصة للأمين العام بالإنابة، ستيفاني وليامز، وممثلين عن لجنة الخبراء الاقتصاديين الليبيين. وتسعى مصر من خلال هذا الإطار إلى لتطوير المسار الاقتصادي في حل الأزمة الليبية والتوزيع العادل للموارد النفطية والغازية وفق قواعد تقوم على الشفافية ورعاية المصلحة العامة.

وقد حاولت مصر ربط مسار النزاع في البحر المتوسط بالتنافس الدولي على ليبيا، وخصوصاً مع توقيع مذكرتي التفاهم بين تركيا وليبيا، ووصلت، في نهاية المطاف، إلى توقيع اتفاقية بحرية مع اليونان، لم تكتمل مراحل التصديق عليها، ما فتح الطريق أمام التهدئة مع تركيا في ما يخص الملف الليبي. في هذه البيئة المثيرة للجدل، واجهت السياسة الخارجية تحدّيات تنبع من تعدد أنماط التدخل الدولي.

وفي سياق الخلاف على قضايا الغاز والطاقة في البحر المتوسط،، ظهر تياران دوليان أحدهما يضم كلاً من إسرائيل، قبرص واليونان ويعمل بالتعاون مع الولايات المتحدة، لضمان نقل الغاز إلى أوربا، ويبدو أن هذا التحالف يعمل على عزل شمال المتوسط عن جنوبه، أما التحالف الآخر فيضم كلاً من مصر، قبرص اليونان وفرنسا، وكان هناك محاولات لضم إيطاليا، وبقراءة تركيبة هذين النمطين، يمكن ملاحظة أن هدفها الأساسي تهميش الميزة النسبية لموقع مصر الجغرافي، فمن جهة، تعمل، التحالفات على تعميق إلحاق مصر في السياسة الأوربية والأمريكية، ومن جهة أخرى، تقلل من ميزة دخول مصر في تحالفات مع محيطها الإقليمي.ومع تقدّم حكومة الوفاق في طرابلس، بدأت القاهرة، في مايو2020 في إعادة تقييم سياستها الخارجية، وقد انشغلت بإمكانية وصول حكومة الوفاق إلى شرق ليبيا. وعلى الرغم من تصريحاتها المتتالية بشأن التدخل العسكري، بدت بعض الإعلانات، في الأيام التالية، تجمع ما بين الحل السياسي والدفاع عن مصالح مصر. وقد تضمن الموقف المصري، إعلان القاهرة»، 6 يونيو 2020، وضع ملامح التصرّفات تجاه التهديد الأمني، حيث دعا لوقف إطلاق النار والتلويح بالتدخل، ونها، أكد على جانبين؛ شرعية مجلس النواب، والقبول بدور للمجلس الأعلى للدولة،، في إعادة تشكيل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، ما يشكل الخطوة الأولى للوقوف على مسافةٍ واحدةٍ من الأطراف الليبية.

وفي 20 يونيو2020، زادت نزعة التدخل استناداً لدعم العشائر الليبية، وتفويض مجلس النواب المصري، غير أن موقف مجلس الدفاع الوطني، في 19 يوليو، كان أكثر وضوحاً

في تفضيل الحل السياسي، بما يحفظ «سيادة الدولة الليبية ووحدتها الإقليمية، وإعادة مؤسساتها الوطنية، ومكافحة الإرهاب ودرء فوضى الجماعات المتطرّفة والمليشيات المسلحة»، واعتبر أن التدخل الأجنبي «غير المشروع» يساهم في تدهور الوضع الأمني، ويهدّد دول الجوار والسلم والأمن الدوليين. ويمكن القول إن بيان مجلس الدفاع هو بمثابة تحديد ملامح موقف سياسي يقوم على أولوية الحل السلمي نوعا من التقييم المستمر للتعامل مع الأزمات الخارجية.

ويمكن النظر لإعلان القاهرة، 6 يونيو 2020، محاولة لتحديد ملامح الموقف المصري بعد الهزائم المتتالية لخليفة حفتر، واتساع فرص الوفاق بالوصول للمنطقة الشرقية، وقد دار محور المقترح المصري حول نقطتين؛ وقف إطلاق النار ونزع سلاح «الميليشيات» والعودة للمسار السلمي، وقد تعزز هذا الإعلان ببيان لرئاسة الدولة بالاستعداد للتدخل العسكري لحماية الأمن الوطني، وهو بمثابة إعادة للتأكيد على محتوى السياسة المصرية القائمة على وجود شرعيات متعددة في ليبيا، لاتقتصر فقط على حكومة الوفاق، بالإضافة لشرعنة التدخل لأجل حماية المصالح المصرية استناداً لطلب المجتمع الليبي ومجلس النواب.

وفي 19 يوليو، أصدر مجلس الدفاع الوطني بياناً أشار فيه لأهمية الحل السياسي وتثبيت الموقف الميداني وبما يحقق الحفاظ على «السيادة والوحدة الوطنية والإقليمية للدولة الليبية، واستعادة ركائز مؤسساتها الوطنية، والقضاء على الإرهاب ومنع فوضى انتشار الجماعات الإجرامية والميليشيات المسلحة المتطرفة، ووضع حد للتدخلات الخارجية غير المشروعة التي تساهم بدورها في تفاقم الأوضاع الأمنية وتهديد دول الجوار والسلم والأمن الدوليين، مع ضمان التوزيع العادل للثروة.

وبشكل عام، بدت السياسة المصرية في حالة انتقالٍ نحو المشاركة في الترتيب لمرحلة جديدة. لذلك، يمكن القول إن ظهور المبادرة المصرية أصبح ساحة مشتركة لكل الأطراف. يتضح ذلك في البيان الختامي لليبيين في القاهرة، 13 سبتمبر 2020، حيث توصل الوفد الليبي، عبر اجتماعات استمرت من 10 – 13 سبتمبر، لمعايير الانتقال إلى المرحلة الجديدة بالتواصل المصري مع كل الأطراف لأجل ضمان وقف إطلاق النار.

في ظل هذه الأزمات، صارت السياسة المصرية تعاني من عبء الموقع الجغرافي، فكنما تقع جنوباً تحت التحدي الإثيوبي، تأتي تهديدات الأمن القومي من الشمال والشمال الشرقي، فمن وجهة التكلفة والعائد، يمكن ملاحظة أن مشاركة مصر في حرب الخليج

الثانية والدخول في تحالفات إقليمية وفي البحر المتوسط، لم تستند لمسار استراتيجي يضع تعريفاً محدداً للمصلحة الوطنية، كما تبدو غالبيتها غير متجانسة ومتناقضة المصالح، ولاتضطلع فيها مصر بدور قيادي، وهنا يمكن الإشارة لتنافر سلوك التحالفات في كل القضايا الإقليمية.

ملاحق

ملحق رقم (1)

قانون رقم 1 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 17 لسنة 2019 فى شأن التصالح فى بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها

يستبدل بنصوص المواد: الأولى، الثانية (فقرة أولى)، الثالثة، الرابعة، الخامسة (فقرة أخيرة)، السادسة (فقرة ثالثة)، العاشرة (الفقرتان أولى وثانية) من القانون رقم 17 لسنة 2019 فى شأن التصالح فى بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها، النصوص الآتية:

(المادة الأولى):

مع مراعاة ما ورد فى شأنه نص خاص فى القانون المنظم للمحال العامة، يجوز التصالح وتقنين الأوضاع فى الأعمال التى ارتكبت بالمخالفة لأحكام القوانين المنظمة للبناء الصادرة قبل العمل بأحكام هذا القانون، وفى حالات تغيير الاستخدام فى المناطق التى لا يوجد لها مخططات تفصيلية معتمدة، والتى ثبت القيام بها قبل العمل بأحكام هذا القانون، وذلك على النحو المبين به.

ويحظر التصالح على أى من المخالفات الآتية:

2 – التعدى على خطوط التنظيم المعتمدة، وحقوق الارتفاق المقررة قانونًا ما لم يكن قد تم الاتفاق بين طالب التصالح وأصحاب حقوق الارتفاق على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

3 – المخالفات الخاصة بالمبانى والمنشآت ذات الطراز المعمارى المتميز.

4 – تجاوز قيود الارتفاع المقررة من سلطة الطيران المدنى، أو تجاوز متطلبات شئون الدفاع عن الدولة.

5 – البناء على الأراضى المملوكة للدولة ما لم يكن صاحب الشأن قد تقدم بطلب لتوفيق أوضاعه وفقًا للقانون.

6 – البناء على الأراضى الخاضعة لقانون حماية الآثار وحماية نهر النيل.

7 – تغيير الاستخدام للمناطق التى صدرت لها مخططات تفصيلية معتمدة من الجهة الإدارية، ما لم توافق الجهة الإدارية.

8 – البناء خارج الأحوزة العمرانية المعتمدة، ويستثنى من ذلك:

(أ) الحالات الواردة فى المادة الثانية من مواد إصدار قانون البناء الصادر بالقانون رقم 119 لسنة 2008

(ب) المشروعات الحكومية والمشروعات ذات النفع العام.

(جـ) الكتل السكنية القريبة من الأحوزة العمرانية للقرى وتوابعها والمدن على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون، ويقصد بتلك الكتل المبانى المكتملة والمتمتعة بالمرافق والمأهولة بالسكان والمقامة على مساحات فقدت مقومات الزراعة وطبقًا للتصوير الجوى فى 22/ 7/ 2017 والتى يصدر بتحديدها قرار من لجنة الأحوزة العمرانية المشكلة بقرار من وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة وفقًا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بناءً على عرض وزير الزراعة.

(المادة الثانية – فقرة أولى)

تشكل بكل جهة إدارية مختصة على النحو المبين فى المادة الرابعة من مواد إصدار قانون البناء المشار إليه لجنة فنية أو أكثر من غير العاملين بها، تكون برئاسة مهندس استشارى متخصص فى الهندسة الإنشائية، وعضوية اثنين على الأقل من المهندسين المعتمدين من نقابة المهندسين أحدهما متخصص فى الهندسة المدنية والآخر فى الهندسة المعمارية، وممثل عن وزارة الداخلية.

(المادة الثالثة):

يقدم طلب التصالح وتقنين الأوضاع خلال مدة لا تجاوز ستة شهور من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية المعدلة، إلى الجهة الإدارية المختصة بتطبيق أحكام قانون البناء وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون فئات هذا الرسم.

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء مد المدة المشار إليها لمدة مماثلة.

ويتعين على الجهة الإدارية المختصة إنشاء سجلات خاصة ورقية أو مميكنة تقيد فيها طلبات التصالح والإجراءات والقرارات التى تتخذ فى شأنها، ويجب إعطاء مقدم الطلب شهادة تفيد ت قدمه بالطلب مثبتًا بها رقمه وتاريخ قيده والمستندات المرفقة به.

ويترتب على تقديم هذه الشهادة إلى المحكمة أو الجهات المختصة، بحسب الأحوال، وقف نظر الدعاوى المتعلقة بالمخالفة، ووقف تنفيذ الأحكام والقرارات والإجراءات الصادرة فى شأن الأعمال المخالفة محل هذا الطلب إلى حين البت فيه.

(المادة الرابعة):

تتول اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثانية من هذا القانون البت فى طلبات التصالح وتقنين الأوضاع، وعليها أن تجرى معاينة ميدانية للموقع محل المخالفة، وأن تكلف طالب التصالح بتقديم تقرير هندسى من أحد المكاتب الهندسية الاستشارية المعتمدة من نقابة المهندسين، أو المراكز البحثية، أو كليات الهندسة، أو من مهندس استشارى معتمد من النقابة، وذلك عن السلامة الإنشائية للمبنى المخالف وغيرها من المستندات اللازمة للبت فى هذا الطلب والتى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون،

خلال المدة المحددة لتقديم الطلب.

ويعتبر التقرير الهندسى المشار إليه محررًا رسميًا فى نطاق تطبيق أحكام قانون العقوبات. وعلى اللجنة المشار إليها الانتهاء من أعمالها خلال مدة لا تجاوز ثلاثة شهور من تاريخ تقديم الطلب مستوفيًا المستندات المطلوبة. وفى جميع الأحوال، لا يجوز للجنة أن تنتهى أعمالها إلا بعد الانتهاء من فحص جميع الطلبات التى قدمت إليها خلال المدة التى حددها القانون.

(المادة الخامسة – فقرة أخيرة):

ويجوز أداء قيمة التصالح وتقنين الأوضاع على أقساط خلال مدة لا تجاوز ثلاث سنوات دون فائدة على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وخصم ما سبق سداده فى أحكام قضائية خاصة بالمبنى وسددت من ذوى الشأن.

(المادة السادسة – فقرة ثالثة):

وفى جميع الأحوال، لا يجوز إصدار قرار التصالح إلا بعد طلاء واجهات المبنى، ويُستثنى من ذلك القرار وتوابعها.

(المادة العاشرة – الفقرتان أولى وثانية):

يجوز لمن رفض طلبه بالتصالح التظلم من قرار الرفض أو من قيمة التصالح خلال ثلاثين يومًا من تاريخ إخطاره به.

وتتولى نظر التظلم لجنة أو أكثر تشكل بمقر المحافظة أو الجهة الإدارية المختصة، برئاسة مستشار مجلس الدولة وعضوية مهندس استشارى متخصص فى الهندسة المدنية لا تقل خبرته كاستشارى عن خمس سنوات، وثلاثة على الأقل من المهندسين، على أن يكون أحدهم متخصصًا فى الهندسة المدنية والآخر فى الهندسة المعمارية لديهما خبرة لا تقل عن عشرة سنوات ومقيدين بنقابة المهندسين.

(المادة الثانية)

يُصدر رئيس مجلس الوزراء قرارًا بتعديل أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 17 لسنة 2019 المشار إليه لتنفيذ أحكام هذا القانون، وذلك خلال شهرين من تاريخ العمل به، وإلى أن يصدر هذا القرار يستمر العمل باللائحة التنفيذية المشار إليهما.

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره.

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى 12 جمادى الأولى سنة 1441هـ

(الموافق 7 يناير سنة 2020م).

عبد الفتاح السيسى

ملحق رقم (2)

نص خطاب الأزهر الشـريف في مشـروع قانون تنظيم دار الإفتاء المصرية المرسـل بخطاب لرئيس مجلس النواب الموقر رقم 166 المؤرخ 2020/2/20

نفيدكم أنه بعد الاطلاع على المشروع المذكور، وبعد المداولة بين هيئات الأزهر الشريف، فإنَّه يطيب لنا إخطاركم برأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، والتعديلات المطلوبة على بعض المواد بما يكفل اتِّساقها مع أحكام الدستور، وانضباطها مع القوانين القائمة، التي تكفل اختصاصات الأزهر الشريف، وذلك للأسباب الآتية:

أولًا: تعلمون أن الأزهر الشريف طبقًا لنص الفقرة الأولى من المادة (7) من الدستور التي تنص على أنَّ «الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شئونه، وهو المرجع الأساس في العلوم الدينية والشئون الإسلامية، ويتولى مسئولية الدعوة، ونشر علوم الدين، واللغة العربية في مصر والعالم...».

وتعلمون أيضًا أن الأزهر ليس أشخاصًا، وإنما رسالة عامة وشاملة حدَّدها الدستور في باب مقومات الدولة بصورة واضحة لا لبس فيها، ومن ثَمَّ فإن أية هيئة دينية إسلامية يتم إنشاؤها، وتعمل على تحقيق رسالته، تُعَدُّ بالضرورة جزءًا لا يتجزأ من رسالة الأزهر، ويراجع الأزهر الشريف أعمالها، ويشرف عليها، والقول بغير ذلك يُشكل مخالفة صريحة لنص الدستور.

وإذا كان الأزهر الشريف بنص الدستور هو المرجع الأساس في كل تلك الأمور التي في صدارتها الإفتاء، والبت في كافة الأمور المتعلقة بالشريعة، والرد على الاستفسارات الشرعيَّة من أية جهة، وتقديم الآراء الشرعية في شأن المعاملات المالية المعاصرة، وإجراء الأبحاث الشرعية المتعلقة بالفتوى، والرد على الشبهات المثارة، وغيرها من الأمور الشرعية التي تضمنها مشروع القانون، وأسندها لهيئة تابعة لوزارة العدل، ولا تتبع الأزهر الشريف؛ مما ينطوي على مخالفةٍ دستورية، ومساسٍ باستقلال الأزهر، وجعل رسالته مَشَاعًا لجهات أخرى لا تتبعه؛ حيث إن دار الإفتاء ستصير عندئذٍ كيانًا عضويًّا مُنْبَتَّ الصلة عن الأزهر الشريف، وتمارس عملها بمعزل عن الأزهر.

ومن المعلوم تاريخيًّا أن دار الإفتاء المصرية تأسست في 4 من جمادى الآخرة 1313هـ / 21 من نوفمبر 1895م، وأُلحِقت منذ تأسيسها بوزارة العدل، وانتظمتها لائحةُ إجراءات المحاكم الشرعية الصادرة قبل ذلك في سنة1297هـ/1880م، وأُنيط بالمفتي وظيفتان حكوميتان هما:

الأولى: مفتي الديار لاستطلاع أهلة شهور السنة القمرية، وإعلان بدايتها، ومنها على الأخص هلالُ

شهر رمضان، وبداية فريضة الصيام ونهايته، وهو الذي يكشف عن الموقف الرسمي من المسألة الشرعية التي يَتَصَدَّى لها، وهو الذي يتولى القيام بالشعائر الدينية في المناسبات الرسمية بما يُغني عن البحث عمَّن يقوم بهذه الشعائر.

الثانية: أُنيط به وظيفة مفتي الحقانية، ويتولى بموجبها إبداء الرأي غيرِ الملزم في أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم، ثم تُوسِّع في دوره للقيام بدور اجتماعي بالرد على طلبات الفتوى المتعلقة بالأحوال الشخصية، والمواريث، والوصايا للمواطنين المصريين من خلال المُستفَر عليه بالإخبار بالحكم الشرعي دون أن يتصدَّى لكافة أمور الفتوى، ولم يُوصَف بهذا الوصف لإصدار الفتاوى بصفة عامة، وإنما الإخبار فقط بالرأي أو الفتوى، وفي داخل الدولة فحسب.

وما ذكر في مقدمة القانون المقترح

– من أن هناك فصلًا بين الإفتاء والأزهر من نحو 700 عام، وأن هناك كيانًا مستقلًّا (دار الإفتاء)– غير صحيح؛ لأن مقر الإفتاء في العصر العثماني كان في الجامع الأزهر، حيث يذهب المستفتي إلى مقر المفتي بالجامع الأزهر فيقدم للمفتي أو أمينه ورقةً كتب فيها الاستفتاء المطلوب إجابته؛ فيقدم له المفتي الفتوى الشرعية عن سؤاله، ثم يحكي هذه الفتوى على أمين الفتوى فيكتبها لاحقة على السؤال، أو يعيد كتابة السؤال مرة أخرى، ويلحق به الإجابة، وفي بعض الأحيان كان المفتي يسمح لأمين فتواه إذا وجد فيه أهلية القيام بالفتوى بالرد على الاستفتاء، وفي جميع الأحوال يقوم المفتي بالتوقيع على الفتوى كمستند رسمي يعتمد عليه المستفتي في إثبات حقوقه.كما أن جميع مناصب الإفتاء في مصر طوال العصر العثماني كانت في يد علماء الأزهر: وأشهرها إفتاء السلطنة – إفتاء القاهرة – إفتاء الأقاليم... ومن هنا يتضح لكم مغالطة ما تضمنه تقرير اللجنة المشتركة بمجلس النواب بأن دار الإفتاء قد نشأت مستقلةً عن الأزهر الشريف منذ 700 سنة!!!! وتاريخ نشأة دار الإفتاء يؤكد ذلك.

كما أنَّ نصَّ القانون رقم 103 لسنة 1961م، وتعديلاته بالمرسوم بقانون رقم 13 لسنة 2012م، أكَّد أنَّ الأزهر هيئة مستقلة تتمتع بشخصية اعتبارية، ويكون مقرها القاهرة، ويجوز أن تنشئ فروعًا لها في عواصم المحافظات في مصر، أو في دول العالم؛ تحقيقًا لأهدافها العالمية السابق الإشارة إليها في هذه المادة، بما في ذلك إنشاء المعاهد والمراكز الإسلامية والبحثية والكليات الجامعية، وتكفل الدولة استقلال الأزهر، كما تكفل الدعم المادي المناسب له ولجامعته وكافَّة هيئاته، ويُمثل الأزهر الشريف المرجع النهائي في كل ما يتعلق بشؤون الإسلام وعلومه وتراثه واجتهاداته الفقهية والفكرية الحديثة».

– ولَمَّا كان مشروع القانون المقترح قد تضمن إنشاء هيئة دينية إسلامية، وأناط بهذه الهيئة الاختصاص بكافة ما يتعلق بالفتوى، فقد أسند إليها إجراء الأبحاث الشرعية المتعلقة بالفتوى، وجعَلَها الجهة القوَّامة على شئون الفتوى، والرد على الشبهات المثارة، وهي المتحدث في كل شئون الشريعة الإسلامية، وإعداد المفتين وتأهيلهم (داخل جمهورية مصر وخارجها)، وترجمة الفتاوى الشرعية إلى اللغات المختلفة ونشرها، وإصدار النشرات والكتب والمجلات، وأية إصدارات ذات الصلة بنشاط دار

الإفتاء، وأن ينشأ بدار الإفتاء مركز يسمى «مركز إعداد المفتين» برئاسة المفتي، يهدف إلى إعداد الكوادر العلمية التي تشتغل بالإفتاء، وإكسابهم المهارات اللازمة لذلك، وتأهيلهم داخل مصر وخارجها، وإصدار شهادة دبلوم يُعادلها المجلس الأعلى للجامعات، وهذا ممَّا يُعَدُّ افتئاتًا على جامعة الأزهر، التي تختص بإصدار الشهادات العلمية في العلوم الإسلامية.

ولما كان الاختصاص المسند للهيئة الجديدة في المشروع المقترح يؤدي إلى اعتبارها كيانًا موازيًا للأزهر الشريف، ويسلبه أهم اختصاصاته، ومنها اختصاصات هيئة كبار العلماء، ويتضمن منح اختصاصاتها للهيئة الجديدة بالمشروع، وإلغاء لدورها المنصوص عليه بالمادة 32 مكرر من القانون رقم 103 لسنة 1961 بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، والتي تنص على أن «تنشأ بالأزهر هيئةٌ تسمى هيئة كبار العلماء يرأسها شيخ الأزهر، وتتألف من عددٍ لا يزيد على أربعين عضوًا من كبار علماء الأزهر من جميع المذاهب الفقهية الأربعة

وكذلك المادة 32 مكرر (أ) من ذات القانون والتي حددت اختصاصات هيئة كبار العلماء، ومنها على الأخص نصًا:- ترشيح مفتي الجمهورية.

- البت في المسائل الدينية والقوانين، والقضايا الاجتماعية ذات الطابع الخلافي التي تُواجه العالم، والمجتمع المصري على أساس شرعي.

- البت في النوازل والمسائل المستجدة التي سبق دراستها، ولكن لا ترجيح فيها لرأي معين، ودراسة التطورات المهمة في مناهج الدراسة الأزهرية الجامعية أو ما دونها، التي تحيلها الجامعة، أو مجمع البحوث الإسلامية، أو المجلس الأعلى للأزهر، أو شيخ الأزهر إلى الهيئة.

وفضلًا عمَّا تقدم فقد تضمَّن مشروع القانون المقترح عُدوانًا على اختصاص هيئة كبار العلماء بالأزهر واستقلالها، وهي التي تختص وحدها بترشيح مفتي الجمهورية، وقد جاء المشروع مُلغيًا للائحة هيئة كبار العلماء التي تكفَّلت بإجراءات ترشيح ثلاثة بواسطة أعضاء هيئة كبار العلماء، والاقتراع وانتخاب أحدهم لشغل المنصب، وجاء المقترح ليلغي ذلك، وينص على «أن المفتي يُعين بقرار من رئيس الجمهورية من بين ثلاثة ترشحهم هيئة كبار العلماء خلال مدة شهرين قبل خلو منصب المفتي، ويبقى في منصبه حتى بلوغه السن القانونية المقررة للتقاعد، ويجوز التجديد له بعد بلوغ هذه السن، دون تحديد مدة، ودون العرض على هيئة كبار العلماء.

وكذلك تَضمَّن المشروع النص على أنه: «في حال خلو منصب المفتي أو قيام مانع لديه يَنْدُبُ وزيرُ العدل بقرار منه مَن يقوم مقامه إلى أن يعيّن مفتٍ جديد، أو زوال المانع».

ومُؤدَّى هذه النصوص -فضلًا عن سلبها اختصاص هيئة كبار العلماء- جَعْلُ تبعيَّةِ الفتوى الشرعية لأحد السادة وزراء الحكومة، وتخويله سلطة ندب مَن يحلُّ محلَّه عند خلو منصبه؛ بما يُؤكد زوال جميع الضمانات التي كفلها الدستور والقانون لاستقلال الأزهر وهيئاته، وإسناد رسالته لأحد أعضاء

الحكومة، رغم أنَّ الأزهر هو مَن يختار المفتي ابتداءً.

كما تضمن مشروع القانون المقترح عُدوانًا على جامعة الأزهر فيما تضمَّنَه من النص على أن «ينشأ بدار الإفتاء مركز يسمى «مركز إعداد المفتين» برئاسة المفتي، يهدف إلى إعداد الكوادر العلمية التي تشتغل بالإفتاء، وإكسابهم المهارات اللازمة لذلك وتأهيلهم داخل مصر وخارجها، ويتألف المركز من عدد من الإدارات، يكون منها إدارة تختص بالتدريب المباشر، وإدارة تختص بالتدريب عن بعد باستخدام وسائل التقنية الحديثة.

وتكون مدة الدراسة بأي منهما ثلاث سنوات، ويمنح المتخرج درجة دبلوم الدراسات التمهيدية للإفتاء، وتعتمد هذه الدرجة من المجلس الأعلى للجامعات. ويصدر المفتي لائحة النظام الأساسي للمركز، ويجوز للمركز الاستعانة بمن يراه من الخبراء والأكاديميين والمتخصصين للقيام بالمهام التعليمية والتدريبية».

• وهذا النص جاء تغوُّلًا على جامعة الأزهر التي حدَّد القانون بالمادة 33 من القانون رقم 103 لسنة 1961 اختصاصاتها التي نصت على أن: «تختص جامعة الأزهر بكل ما يتعلق بالتعليم العالي في الأزهر، وبالبحوث التي تتصل بهذا التعليم أو تترتَّب عليه... وتعمل على تزويد العالم الإسلامي والوطن العربي بالعلماء العاملين الذين يجمعون إلى الإيمان باللّه، والثقة بالنفس، وقوة الروح، والتفقه في العقيدة والشريعة، ولغة القرآن، كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة، والربط بين العقيدة والسلوك، وتأهيل عالم الدين؛ للمشاركة في كل أنواع النشاط والإنتاج والريادة والقدوة الطيبة».

– ولم يخلُ المشروع من المساس بمجمع البحوث الإسلامية الذي يتألَّف من عددٍ لا يزيد على خمسين عضوًا من كبار علماء الإسلام يُمثلون جميع المذاهب الإسلامية، ويكون من بينهم عددٌ لا يزيد على العشرين من غير مواطني جمهورية مصر العربية، بالمخالفة لنص المادة 15 من القانون رقم 103 لسنة 1961.

كما أنَّ المخالفات الدستوريَّة التي شابت مشروع القانون لا تقتصر أو تقف عند مجرد العدوان على اختصاصات الأزهر الشريف، ومحاولة إنشاء كيان موازٍ للأزهر يقوم في موضوعه وغايته على محاولة الحلول محلَّه في رسالته وأغراضه، فالأمر يتجاوز حدود النزاع على الاختصاصات، أو التشبث بالصلاحيات، أو احتكار جهةٍ للقيام بدور معين، ومنع غيرها من مشاركتها فيه، فالخطورة تكمن في تجزئة رسالة الأزهر الشريف، وإهدار استقلاله الذي هو عِمادُ وسطيته واعتداله، فالأزهر ليس مجرد هيئة وأشخاص، وإنما هو رسالة علميَّة لا تحتمل إلا أن تكون مستقلة غير تابعة، وهذا المشروع المعروض يخلُّ إخلالًا جسيمًا بالدستور، كما يخلُّ بالاستقلالية والحياد الذي ينبغي أن يتمتع بهما منصب مفتي الجمهورية.

كما تلاحظون كذلك أن الهيئة المزمع إنشاؤها بالمشروع المقترح تفتقر إلى كافة المقومات القانونية للهيئات أو المؤسسات العامة من وجود مجلس جماعي لإدارة الهيئة من خلال هيئة جماعية تتشكل من

كبار المتخصصين والخبراء في المجال الذي تعمل فيه الهيئة وبيان اختصاصاتهم واعتبارهم السلطة العليا التي تهيمن على شئون الهيئة، في حين أن الهيئة الواردة بالمشروع لا يتوفر لها الحد الأدنى من مقومات الهيئات.

وترتيبًا على ذلك نرى عدم الموافقة على مشروع القانون المعروض بصورته الراهنة للأسباب سالفة البيان، إلا في حالة تعديل مواد المشروع؛ بما يُجنبه المخالفات الدستورية وذلك على النحو التالي:- تعديل المادة الأولى من مواد إصدار المشروع؛ لتكون على النحو الآتي: «دار الإفتاء هيئة ذات طابع ديني ( ) تتبع الأزهر الشريف، وتتمتَّع بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري، يكون مَقرُّها الرئيس بمحافظة القاهرة، ولها أن تُنشئ فروعًا بالمحافظات باعتبارها هيئة دينية تنظيمها قانونًا يتم لأول مرة بعد إصدار الدستور المصري الذي نصَّ على أن الأزهر هو المرجع الأساس في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية.

أما في حال الإبقاء على تبعية دار الإفتاء لوزارة العدل فلا بد من حذف عبارة «ذات طابع ديني»؛ لأنه لا يمكن أن تكون ذات طابع ديني وتتبع وزارة العدل؛ حيث إنها سوف تمارس أحد الشؤون الإسلامية والعلوم الدينية، وهذا تنعقد الولاية فيه للأزهر دون غيره.

وتقوم دار الإفتاء بإخبار المواطنين وطالبي الفتوى بالرأي الشرعي المستنبَط من الأحكام الشرعيَّة العملية من أدلتها التفصيلية، وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، والأصول العلمية المعمول بها في الاجتهاد».

وتختص دار الإفتاء بالإخبار بالرأي الشرعي فيما يُقدَّم إليها من طلبات الفتيا من الأفراد فيما لا يتعارض مع اختصاصات، أو رأي هيئة كبار العلماء، ومجمع البحوث الإسلامية. ولها على الوجه الأخص:

1. إبداء الرأي الشرعي في القضايا والمسائل الواردة إليها من المحاكم والنيابات.
2. استطلاع أهلة الأشهر العربية، وإصدار البيانات الشرعية بتحديد أول كل شهر عربي.
3. حساب تحديد أوقات الصلوات في أنحاء الجمهورية بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للمساحة.
4. إبداء الرأي في كيفية حساب الزكاة وإعداد الوصية عن طريق الحساب الشرعي.
5. إبداء الرأي في طلبات الفتيا المتعلقة بالأسرة.
6. تيسير علم المواطنين بالفتاوى الصادرة عن الهيئة من خلال وسائل التقنية الحديثة.
7. تدريب المفتين وتأهيلهم بالتعاون والتنسيق مع الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف.

وتكون جميع خدمات الهيئة مجانًا ودون مقابل أو رسوم.

ثانيا: لما كان القانون رقم 103 لسنة 1961م بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها قد تضمن

تنظيمًا متكاملًا لهيئة كبار العلماء، وَمَنَحَها بموجب نص المادة 32 مكررًا منه الاختصاص بترشيح مفتي الجمهورية وفق لائحة الهيئة،

ومن ثَمَّ فإنه ـ واتساقًا مع ما سلف، وتوفيقًا بين النصوص ـ نرى تعديل نص المادة (3) من المشروع لتكون على الوجه التالي: «يُعيَّن المفتي بقرار من رئيس الجمهورية من بين ثلاثةٍ تُرشحهم هيئة كبار العلماء خلال مدة شهرين قبل خلو منصب المفتي، وذلك لمدة أربع سنوات يجوز تجديدها لمدد أخرى، أو لحين بلوغه السن القانونية أيهما أقرب – بناءً على موافقة هيئة كبار العلماء – ويجوز التجديد لمدة سنة أو أكثر بعد بلوغ سن المعاش بقرار من رئيس الجمهورية بناء على موافقة هيئة كبار العلماء».

ويعامل المفتي بذات المعاملة المالية المقررة للوزراء. ويختص مجلس إدارة الإفتاء بالصلاحيات التالية ( ):

1ـ إبداء الرأي الشرعي في القضايا المحكوم فيها بالإعدام المحالة للهيئة من محاكم الجنايات.

2ـ إحالة ما يراه من المسائل الشرعية ذات الأهمية مشفوعًا برأي الهيئة إلى مجمع البحوث الإسلامية أو هيئة كبار العلماء لإبداء الرأي فيها، أو المسائل التي يختص بها مجمع البحوث أو هيئة كبار العلماء، ويكون رأي أيهما نهائيًا وملزمًا للهيئة.

3ـ تشكيل لجنة فنية من بين أمناء الفتوى بناء على اقتراح المفتي لبحث ما تُكلف به أو يحال إليها من المجلس من مسائل وقضايا شرعية، وتعرض نتيجة عملها على المجلس، ويحدد القرار الصادر بالتشكيل ضوابط عملها ومواعيد انعقادها ( ).

4ـ اعتماد خطط إعداد وتدريب المفتين والكوادر العلمية وإكسابهم المهارات اللازمة لذلك وتأهيلهم بالتعاون والتنسيق مع جامعة الأزهر ووزارة الأوقاف.

5ـ اعتماد الهيكل التنظيمي وجدول الوظائف واللوائح المالية والإدارية واللوائح الداخلية للهيئة بناء على اقتراح المفتي.

6ـ تعيين أمين عام الهيئة بناء على اقتراح المفتي.

7ـ اعتماد التعيينات والترقيات وإنهاء الخدمة لجميع العاملين بالهيئة.

8 ـ قبول التبرعات واعتماد الميزانية والحساب الختامي للهيئة.

تعديل المادة (4) لتكون على النحو التالي: «في حال خلو منصب المفتي أو قيام مانع لديه تُرشح هيئة كبار العلماء مَن يقوم مقامَه مؤقتًا، ويُقرّ ذلك من سلطة التعيين الرئيسية إلى أن يُعيَّن مُفتٍ جديد، أو زوال المانع» ( ).

تعديل المادة (6) لتكون على النحو التالي: يكون لدار الإفتاء أمناء للفتوى، ويصدر بتعيينهم قرار من المفتي من بين الباحثين الشرعيين العاملين بدار الإفتاء – المعينين بمؤهل شرعي أزهري – وبما يكلفون

به من أعمال، وتحدد اللائحة التي يصدرها المفتي قواعد اختيار أمناء الفتوى وأعمالهم.

تعديل المادة (8) لتكون: للمفتي تشكيل لجنة علمية من بين أمناء الفتوى، ويحدد القرار الصادر بالتشكيل ضوابط عملها ومواعيد انعقادها، وتختص اللجنة ببحث ما يُحال إليها من المفتي من فتاوى الأفراد، وما تنتهي إليه اللجنة، ويعتمده المفتي يكون هو رأي دار الإفتاء المعتمد للفتوى).

تعديل المادة (9) لتكون: ينشأ بدار الإفتاء مركز يسمى «مركز تدريب المفتين وتأهيلهم» برئاسة المفتي، يهدف إلى تدريب الكوادر العلمية التي تشتغل بالإفتاء، وإكسابهم المهارات اللازمة لذلك وتأهيلهم داخل مصر فقط.

ويتألف المركز من عدد من الإدارات يكون منها إدارة تختص بالتدريب المباشر، وإدارة تختص بالتدريب عن بعد باستخدام وسائل التقنية الحديثة وتكون مدة التدريب بأي منهما ثلاث سنوات، ويجوز للمركز الاستعانة بمن يراه من الخبراء والأكاديميين والمتخصصين من أساتذة كليات الشريعة والقانون بجامعة الأزهر للقيام بالمهام التدريبية.

تعديل المادة (10) من المشروع لتكون على الوجه التالي: تتكون موارد الهيئة مما يلي:

1. ما يُخصص لها من اعتمادات في الموازنة العامة للدولة.

2. المنح والإعانات والهبات والتبرعات المقدمة من الأفراد والجهات والمؤسسات ويوافق عليها مجلس الإدارة.

3. عائد الاستثمار الشرعي لأموال الهيئة.

أخيرًا – أن الهيئة ليس لها ثمَّة موارد ثابتة للإنفاق على نشاطها ورواتب العاملين فيها، فقد تم إلغاء المورد الرئيسي لها وهو الاعتمادات التي تُخصَّص لها من الموازنة العامة، أمَّا التبرعات والهبات فهي مورد احتمالي لا يصح الاعتماد عليه، أمَّا بالنسبة لتقاضي مقابل عمَّا تقدمه من خدمات فهو أمر ظاهر المخالفة وغير مقبول أن يكون الإبلاغ برأي الشريعة بمقابل مالي.

ملحق رقم (3)

تقرير قسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة على مشروع قانون دار الإفتاء المصرية

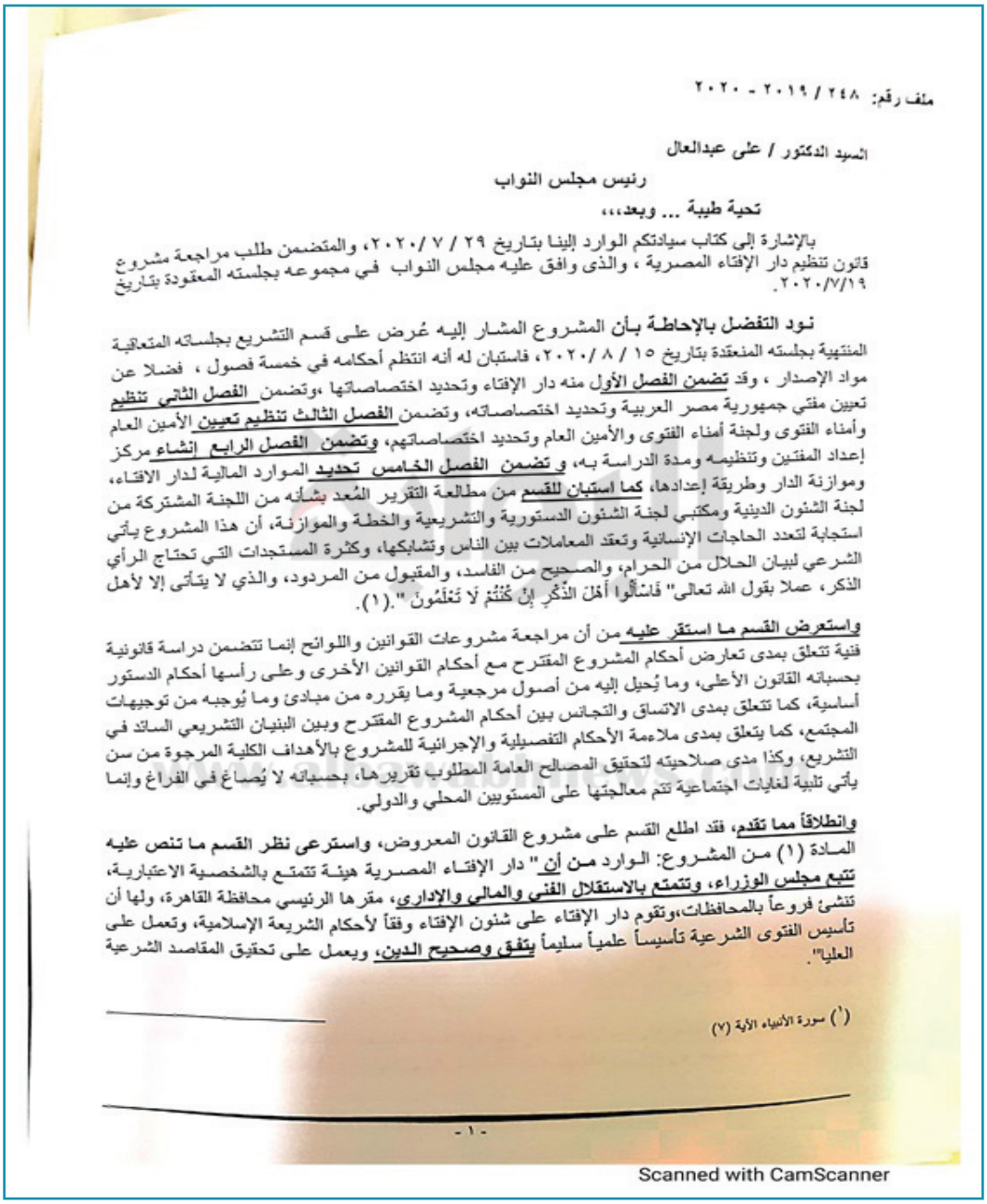

ملف رقم: ٢٤٨ / ٢٠١٩ - ٢٠٢٠

السيد الدكتور / على عبدالعال

رئيس مجلس النواب

تحية طيبة ... وبعد،،،

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم الوارد إلينا بتاريخ ٢٩ / ٧ / ٢٠٢٠، والمتضمن طلب مراجعة مشروع قانون تنظيم دار الإفتاء المصرية ، والذى وافق عليه مجلس النواب في مجموعه بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٩.

نود التفضل بالإحاطة بأن المشروع المشار إليه عُرض على قسم التشريع بجلساته المتعاقبة المنتهية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ / ٨ / ٢٠٢٠، فاستبان له أنه انتظم أحكامه في خمسة فصول ، فضلا عن مواد الإصدار ، وقد **تضمن الفصل الأول** منه دار الإفتاء وتحديد اختصاصاتها ،وتضمن **الفصل الثاني تنظيم** تعيين مفتي جمهورية مصر العربية وتحديد اختصاصاته، وتضمن **الفصل الثالث تنظيم تعيين** الأمين العام وأمناء الفتوى ولجنة أمناء الفتوى والأمين العام وتحديد اختصاصاتهم، **وتضمن الفصل الرابع إنشاء** مركز إعداد المفتين وتنظيمه ومدة الدراسة به، **و تضمن الفصل الخامس تحديد** الموارد المالية لدار الافتاء، وموازنة الدار وطريقة إعدادها، **كما استبان للقسم** من مطالعة التقرير المُعد بشأنه من اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الدينية ومكتبي لجنة الشئون الدستورية والتشريعية والخطة والموازنة، أن هذا المشروع يأتي استجابة لتعدد الحاجات الإنسانية وتعقد المعاملات بين الناس وتشابكها، وكثرة المستجدات التي تحتاج الرأي الشرعي لبيان الحلال من الحرام، والصحيح من الفاسد، والمقبول من المردود، والذي لا يتأتى إلا لأهل الذكر، عملا بقول الله تعالى" فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ".(١).

واستعرض القسم ما استقر عليه من أن مراجعة مشروعات القوانين واللوائح إنما تتضمن دراسة قانونية فنية تتعلق بمدى تعارض أحكام المشروع المقترح مع أحكام القوانين الأخرى وعلى رأسها أحكام الدستور بحسبانه القانون الأعلى، وما يُحيل إليه من أصول مرجعية وما يقرره من مبادئ وما يُوجبه من توجيهات أساسية، كما تتعلق بمدى الاتساق والتجانس بين أحكام المشروع المقترح وبين البنيان التشريعي الساند في المجتمع، كما يتعلق بمدى ملاءمة الأحكام التفصيلية والإجرائية للمشروع بالأهداف الكلية المرجوة من سن يأتي تلبية لغايات اجتماعية تتم معالجتها على المستويين المحلي والدولي.

وانطلاقاً مما تقدم، فقد اطلع القسم على مشروع القانون المعروض، **واسترعى نظر القسم ما تنص عليه** المادة (١) من المشروع: الوارد **من أن** " دار الإفتاء المصرية هيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، **تتبع مجلس الوزراء، وتتمتع بالاستقلال الفني والمالي والإداري**، مقرها الرئيسي محافظة القاهرة، ولها أن تنشئ فروعاً بالمحافظات،وتقوم دار الإفتاء على شئون الإفتاء وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتعمل على تأسيس الفتوى الشرعية تأسيساً علمياً سليماً **يتفق وصحيح الدين**، ويعمل على تحقيق المقاصد الشرعية العليا".

(١) سورة الأنبياء الآية (٧)

- ١٠ -

Scanned with CamScanner

حيث لاحظ القسم أن مقتضى هذا النص أن دار الإفتاء ستستقل بذاتها استقلالا تاما من الناحية الفنية والمالية والإدارية ،وأن تبعيتها ستكون لمجلس الوزراء بحيث تنفصم عراها قانونا عن الأزهر الشريف كهيئة علمية مستقلة، على الرغم من أن مناط عملها يقوم على شئون الإفتاء وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتأسيس الفتوى الشرعية تأسيساً علمياً سليماً يتفق وصحيح الدين، ويعمل على تحقيق المقاصد الشرعية العليا.

واستعرض القسم في هذا الصدد المادة(٧) من الدستور والتي تنص على أن " الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شئونه، وهو المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشئون الإسلامية، ويتولى مسئولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم..... " ، كما استعرض القسم المادة (٢) من القانون رقم (١٠٣)لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها والتي تنص على أن " الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته وتجليته ونشره، وتحمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب..... ويمثل الأزهر المرجع النهائي في كل ما يتعلق بشئون الإسلام وعلومه وتراثه واجتهاداته الفقهية والفكرية الحديثة." ، واستعرض المادة (٨) من القانون المشار إليه والتي تنص على أن " يشمل الأزهر الهيئات الآتية: ١- المجلس الأعلى للأزهر، ٢-هيئة كبار العلماء ،٣-مجمع البحوث الإسلامية ،٤-جامعة الأزهر ،٥- قطاع المعاهد الأزهرية....."،والمادة (١٥) من القانون المشار إليه والتي تنص على أن " مجمع البحوث الإسلامية هو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية وتقوم بالدراسة في كل ما يتصل بهذه البحوث، وتعمل على تجديد الثقافة الإسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وآثار التعصب السياسي والمذهبي، وتجليتها في جوهرها الأصيل الخالص، وتوسيع نطاق العلم بها لكل مستوى وفي كل بيئة، وبيان الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتعلق بالعقيدة، وحمل تبعة الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة....." ، و المادة (٣٢مكرر) من القانون المشار إليه، والتي تنص على أن "تنشأ بالأزهر هيئة تسمى هيئة كبار العلماء يرأسها شيخ الأزهر وتتألف من عدد لا يزيد على أربعين عضواً من كبار علماء الأزهر من جميع المذاهب الفقهية الأربعة، وتجتمع الهيئة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر أو كلما دعت الضرورة بناءً على دعوة شيخ الأزهر أو نصف عدد أعضائها...." ، و المادة (٣٢ مكرراً) من القانون المشار إليه والتي تنص على أن " تختص هيئة كبار العلماء بما يلي: ١-انتخاب شيخ الأزهر عند خلو منصب، ٢- ترشيح مفتي الجمهورية ، ٣- البت في المسائل الدينية والقوانين، والقضايا الاجتماعية ذات الطابع الخلافي التي تواجه العالم والمجتمع المصري على أساس شرعي، ٤ -البت في النوازل والمسائل المستجدة التي سبق دراستها ولكن لا ترجيح فيها لرأي معين ودراسة التطورات المهمة في مناهج الدراسة الأزهرية الجامعية أو ما دونها، التي تحيلها الجامعة أو مجمع البحوث أو المجلس الأعلى أو شيخ الأزهر إلى الهيئة... "

وقد استبان للقسم أن الدستور قرر اعتبار الأزهر الشريف المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشئون الإسلامية وأنه يتولى مسئولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم، ويأتي في صدارة هذه المسئولية إبداء الرأي في كافة الأمور المتعلقة بالشريعة الإسلامية وتقديم الرأي الشرعي في المعاملات المالية المعاصرة وغيرها، وإجراء الأبحاث الشرعية المتعلقة بالفتوى ، وذلك من خلال هيئة كبار العلماء ومجمع البحوث الإسلامية .

وفي هذا السياق اطلع القسم على أصل كلمة "مرجع" في اللغة العربية؛ وهو اللفظ الذي استعمله الدستور في المادة(٧) منه عند حديثه عن الأزهر الشريف، كما أنه ذات اللفظ الذي ورد بالمادة(٢) من القانون رقم (١٠٣)

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

لسنة ١٩٦١ سالف الذكر، فاستبان له أن **المرجع** في اللغة مفرد مَراجع وهو مصدر ميمىّ من رجَع ،وهو مصدرٌ لما يُرجع إليه في علم أو أدب، سواء أكان شخصًا أم كتابًا، وقائمة المراجع تعني قائمة المؤلفات التي رجع إليها المؤلف أو استعان بها في إخراجه لبحثه. والمَرجعُ هو الرُجوع.، والمَرجعُ محلُ الرجوع ومكانه.والمَرجعُ أيضا بمعنى الأصل.

ويُعرف المرجع لغويا (بأنه الموضع أو المكان الذي يرجع إليه شيء من الأشياء، أو الذي يرد إليه أمر من الأمور، مثل الكتاب، فهو مرجع لمن يريد الاطلاع والقراءة أو البحث عن المعرفة. (٢).

وفي التنزيل العزيز: " إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ"(٣)، أي مردكم ومعادكم ومنتهاكم"(٤).

وعرفه بعض الباحثين العرب بأنه : " الأوعية التي وضعت لتُستشار أو ليرجع إليها بشأن معلومة أو معلومات معينة استجابة لمشكلة أو موقف يتطلب تلك المعلومات. (٥).

يُضاف إلى ما تقدم أن لفظ " المرجع" قد ورد معرفة بالمادة (٧) من الدستور، بما يفيد القصر والحصر وفقا لما هو مستقر عليه في قواعد اللغة العربية، ولو ورد اللفظ نكرة بأن كان (وهو مرجع أساسي) لكان في ذلك إشارة إلى وجود مراجع أساسية أخرى غير الأزهر في العلوم الدينية والشئون الإسلامية، وهو مالم يقصد إليه الدستور ولم يُرِدْه، بل عمد إلى الحصر والقصر في ذلك على الأزهر بإيراد اللفظ معرفة، وفي القرآن الكريم العديدُ من الأشباه والنظائر المؤكدة لذلك، ومنها قول الله تعالى " لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ (٦) ، فورود لفظ " الْفَائِزُونَ " معرفة في هذا المقام يؤكد على قصر الفوز على أصحاب الجنة، ولو ورد اللفظ نكرة لما أفاد ذلك.

وما التعديل الذي ورد على المادة الثانية من دستور ١٩٧١ في ١٩٨٠/٥/٢٢ ببعيد على القسم، حيث اقتصر هذا التعديل فيما يخص هذه المادة على إضافة (الألف واللام) إلى كلمتي **" مصدر رئيسي"** الواردتين بها ،حيث كان النص قبل هذا التعديل "..... ومبادئ الشريعة الإسلامية **مصدر رئيسي** للتشريع." ثم غدا بموجبه " ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع"، ومن ثم أصبحت مبادئ الشريعة هي - بالنص المعرفة -المصدر الرئيسي بعد أن كانت -بالنص النكرة- مجرد مصدر من المصادر.

بما مؤداه أنه إذا كان المعنى اللغوي لكلمة" المرجع" يعني أنه **الأصل ومحل الرجوع والمرد والمنتهى**، وأن وروده في الدستور معرفة يفيد القصر والحصر على نحو ماسلف، فإن وصف الدستور لهذا المرجع بأنه **الأساسي**" من شأنه تأكيد المؤكد وجعل الأزهر هو المنتهى الذي يجب أن تُرد إليه كل الفتاوى التي تصدر عن

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي ٥٧/٧ دار مكتبة الحياة، بيروت ، القاموس المحيط : لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادى – ١٠٣/٤ طبعة المطبعة الحسينية بمصر سنة ١٣٣٢هـ

(٢) سورة المائدة الآية (١٠٥)

(٣) الجامع لأحكام القرآن " تفسير القرطبي " لمحمد بن أحمد الأنصاري المتوفى سنة ٦٧١ هـ مطبعة دار الشعب القاهرة ٩٧/٣ ، تفسير القرآن العظيم : للإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ - مكتبة دار التراث – القاهرة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م ج٢/٢١٤.

(٤) ينظر: إبراهيم أنيس (١٩٨٨)، من أسرار اللغة العربية، ط ٩، مكتبة الأنجلو المصرية، ص٧٨ ١(بتصرف)

كتب أصول البحث ومناهجه: البحث وتاصيل (٦)"، www.alukah.net، شبكة المعلومات الدولية. بتصرف.

(٥) سورة الحشر الآية (٢٠)

دار الإفتاء بحسبانها مظهرا تطبيقيا للعلوم الدينية والشئون الإسلامية، كما أنها أداة من أدوات نشر علوم الدين في مصر والعالم، وهذا هو شأن الأزهر الشريف، وإلا فإنها ستقوم على غير أساس، مفتقدة مرجعها الأساسي.

كما اطلع القسم على تعريف مصطلح الفَتوَى في اللغة العربية؛ واستبان له أن الفتوى اسم، وجمعها فَتاوٍ وفَتَاوَى، ويمكن القول: أفتى يُفتي، وأفْتَ، وإفتاءً، فهو مُفتٍ، والمفعول منه مُفتىً، ويقال: أفتى في المسألة، أي: بيّنها وأرشد سائلها بالحكم الصحيح، وأفتى في المنام، أي: عبّر الرؤيا وفسّرها، ويقصد بها: الجوابُ عمّا يُشْكِلُ من مسائل في علوم الشرع أو القانون، ويسمّى مكان المفتي بدار الفتوى، فهي مقرّه ومكان عمله.

كما أن الافتاء في اللغة العربية :مصدر بمعنى: الإبانة عن الأمر، ورفع الإشكال عنه. يقال: أَفْتَى الرجلُ في المسألة واسْتفتيته فيها فأفتاني إفتاءً. ويقال: أفتيت فلانًا رؤيا رآها: إذا عبرتها له[1]()، ومنه قوله تعالى حاكيًا :(يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ) (٧).)، (٨).

واطلع القسم على مفهوم الفتوى في اصطلاح أهل العلم، واستبان له، أن الفتوى هي: الكشف عن الحكم الشرعي للسائل عنه، أي المستفتي، وقد تكون الفتوى بغير سؤال، وذلك لبيان حكم نازلة من النوازل، أو حادثة من الحوادث المستجدّة بهدف تصحيح أقوال الناس وأفعالهم وسائر أحوالهم، ويسمّى الذي يتولّى هذه المهمّة بالمفتي، وذلك لأنه عالمٌ بالأحكام الشرعية والمستجدّات، وقد آتاه الله من العلم ما يُمكّنه من استنباط الحكم الشرعي من أدلته، ثمّ يُسقطه على الحال المستفتى فيه، لذلك تعدّ الفتوى أمراً عظيماً وشأنها كبير؛ فهي توقيع عن رب العالمين، وبيان لمراده -سبحانه وتعالى- من أحكام التشريع. (٩).

وحيث إن المستقر عليه أنه إذا أناط المشرع الدستوري بجهة ما اختصاصا محددا وتم تفصيل ذلك الاختصاص في القانون ، فإنه ليس من المستساغ دستوريا وقانونيا أن يأتي المشرع العادي بأداة أدنى من الدستور لينال من هذا الاختصاص ويعهد به إلى جهة أو هيئة أخرى، لأنه بذلك يكون قد خالف ما قررته نصوص الدستور.

وقد استخلص القسم من جملة ما تقدم أنه إذا كانت الفتاوى الشرعية تتأسس وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، تأسيساً علمياً سليماً **يتفق وصحيح الدين**، ويعمل على تحقيق المقاصد الشرعية العليا وفقا لما أورده المشروع المعروض صراحة في نصوصه ، فإن مؤدى ذلك ولازمه أن تكون دار الإفتاء المصرية وحدة من وحدات الأزهر الشريف وتابعة له، تنبثق منه وترجع إليه، شأنها في ذلك شأن مجمع البحوث الإسلامية وهيئة كبار العلماء، بحسبان الأزهر هو القوام دون غيره على كافة شئونه، **وأنه المرجع الأساسي- بالمعنى اللغوي سالف الذكر- في العلوم الدينية والشئون الاسلامية، ويتولى مسئولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم**، وذلك لتكون مرجعيتها الأساسية إلى الأزهر الشريف كمستقر لها ومستودع فيما يصدر عنها من فتاوى ،وأن القول بغير ذلك مقتضاه أن تكون دار الإفتاء المصرية طريقا موازيا للأزهر الشريف، تمارس اختصاصات أناطها المشرع الدستوري بالأزهر الشريف وما يشمله من هيئات ممثلة في مجمع البحوث الإسلامية وهيئة كبار العلماء ، وذلك كله بغير سند من الدستور، بل إن المشروع المعروض

(٧) لسان العرب لمحمد بن بكر بن منظور المصري – المتوفى سنة ٧١١ هـ -٣ /١٩٠٦، ١٩٠٧ دار بيروت للطباعة والنشر سنة ١٣٧٥ هـ." ؟ تعريف و معنى فتوى في معجم المعاني الجامع"، www.almaany.com. بتصرف . "ضوابط الفتوى ع لسان العرب لابن منظور، القاموس المحيط للفيروز ابادي ج١١٢/٦ دار الفكر- بيروت ١٩٨٣.

(٨) سورة يوسف الآية (٤٣)

(٩) ؟محيي الدين يحيى بن شرف النووي (١٤٠٨)، اداب الفتوى والمفتي والمستفتي (الطبعة الأولى)، دمشق: دار الفكر، صفحة ١٣.

Scanned with CamScanner

فيما تضمنه من تحديد لاختصاصات دار الإفتاء بينتها البنود من (١) إلى (٥) من المادة(٢) ، واختصاصات المفتي بينتها المادة(٣) من المشروع المعروض، **حال كون دار الإفتاء المصرية مستقلة عن الأزهر الشريف وتابعة لمجلس الوزراء**، ليصطدم صراحة بنص المادة(٧) من الدستور سالفة الذكر والتي أفردت الأزهر وحده دون غيره بممارسة ما ورد بها من اختصاصات، **الأمر الذي ارتأى معه القسم** أنه ليس ثمة وجه لمراجعة مشروع القانون المعروض بعد أن بدا واضحا مخالفته للنص الدستوري المشار إليه.

وفي النهاية يسعدني أن أعيد إليكم مشروع قانون تنظيم دار الإفتاء المصرية دون مراجعة، في ضوء الملاحظة الدستورية التي ارتآها القسم على النحو السالف بيانه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

رئيس قسم التشريع

المستشار / أنور أحمد ابراهيم خليل
نائب رئيس مجلس الدولة

تحريراً في: / ٨ / ٢٠٢٠

البوابة
www.albawabhnews.com
Scanned with CamScanner

ملحق رقم ($): قانون تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب أغسطس 2020

توزيع المقاعد						
المحافظة	المساحة (كم²)	عدد السكان (يوليو 2014)	عدد الناخبين	عدد المقاعد الفردية	نصيب المحافظة من مقاعد القائمة	إجمالي عدد المقاعد المخصصة للمحافظة
القاهرة	1,983	9,102,232	7,042,741	31	31	62
الإسكندرية	2,679	4,716,078	3,614,649	16	18	34
الإسماعيلية	1,442	1,146,033	781,527	5	4	9
أسوان	679	1,394,687	923,141	5	4	9
أسيوط	25,926	4,123,441	2,367,337	12	11	23
الأقصر	55	1,119,222	739,769	3	4	7
البحر الأحمر	203,685	337,051	264,747	3	3	6
البحيرة	10,130	5,647,233	3,528,484	18	20	38
بني سويف	1,322	2,771,138	1,598,615	8	8	16
بورسعيد	72	653,770	470,208	2	2	4
جنوب سيناء	33,140	164,574	77,653	2	2	4
الجيزة	85,153	7,397,577	4,856,578	25	23	48
الدقهلية	3,471	5,818,363	3,952,364	21	17	38

توزيع المقاعد

المحافظة	المساحة (كم²)	عدد السكان (يوليو 2014)	عدد الناخبين	عدد المقاعد الفردية	نصيب المحافظة من مقاعد القائمة	إجمالي عدد المقاعد المخصصة للمحافظة
دمياط	589	1,300,815	930,969	4	6	10
سوهاج	1,547	4,469,151	2,655,282	14	13	27
السويس	17,840	607,775	413,593	2	2	4
الشرقية	4,180	6,327,562	3,891,162	21	21	42
شمال سيناء	27,574	421,984	234,635	2	5	7
الغربية	1,942	4,648,408	3,129,134	14	16	30
الفيوم	1,827	3,072,181	1,713,332	10	9	19
القليوبية	1,001	4,989,302	2,848,665	16	14	30
قنا	1,851	2,959,175	1,768,949	9	9	18
كفر الشيخ	3,437	3,093,754	2,028,433	10	9	20
مطروح	212,112	427,573	240,367	2	4	6
المنوفية	1,532	3,849,850	2,403,141	11	13	24

توزيع المقاعد						
المحافظة	المساحة (كم²)	عدد السكان (يوليو 2014)	عدد الناخبين	عدد المقاعد الفردية	نصيب المحافظة من مقاعد القائمة	إجمالي عدد المقاعد المخصصة للمحافظة
المنيا	32,279	5,004,421	2,974,649	16	14	30
الوادي الجديد	376,505	219,615	156,454	2	2	4
27 محافظة	1,002,450 كم2	85,782,965 نسمة	55,606,578 ناخباً	284 مقعداً	284 مقعداً	568 مقعداً (بالإضافة إلى 28 مقعداً يعينهم رئيس الجمهورية)

المراجع

- بيان وزارة الخارجية المصرية حول الموقف الأميركي من الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل، القاهرة: 6/ 12/ 2017..
- إبراهيم عوض، اتفاق الإماراتى ـ الإسرائيلى، صحيفة الشروق، 22 أغسطس 2020.
- https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=22082020&id=753353cb-2a85-4412--a447-c50eaf6e6e65
- البيان الختامي للجنة المتابعة والتشاور السياسي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، 12/01 /2020
- بيان وزارة الخارجية المصرية، شكري يحدد الموقف المصري من الأزمة السورية خلال اجتماع المجموعة المُصغرة، 22-10-2020.
- بيان هام لمجلس الأمن القومى برئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسى، القاهرة: 09 / يونيو/ 2020 .
- بيان مشترك لمصر وإثيوبيا والسودان والولايات المتحدة والبنك الدولي، واشنطن: 15 يناير -2020
- كلمة الرئيس في الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف، 28 أكتوبر 2020.
- كلمة الرئيس السيسى أمام الدورة الـ 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة، 23 / 9/ 2020.
- كلمة الرئيس في القمة التنسيقية الثانية بين الاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية، 23 أكتوبر 2020. صفقة القرن، الهيئة العامة للإستعلامات، 06 فبراير 2020. https://0i.is/L7d2
- كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسى أمام الدورة 74 للجمعية العامة للأمم المتحدة، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 24 سبتمبر 2019..
- قانون رقم 15 لسنة 2020بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة الإرهاب الصادر بالقانون رقم 94 لسنة 2015، المنظمة 3 مارس سنة 2020م.
- عبلة عبد اللطيف (محرر)، تحليل قطاعي لتأثير كوفيد 19 على الاقتصاد المصري، القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2020.

السودان

جدلية الشراكة والديمقراطة والانفتاح

د. مهدي دهب حسن دهب

أستاذ العلوم السياسية المشارك

مجموعة التفكير الإستراتيجي - إسطنبول

تطورات الأوضاع في السودان 2020

المقدمة:

يعتبر عام 2020م عاما إستثنائياً بكل المقايس، حيث شهد العالم فيه ظروف قاهرة في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على خليفة انتشار جانحة كرونا أو ما يعرف بكوفيد 19 (covid 19)، والتي اجبرت الدول على تبنى سياسات إغلاق كامل لاراضيها بمنع الدخول والخروج عبر الموانئ والمطار والحدود الدولية للحد من انتشارها وتعطيل الأنشطة الإقتصادية واغلاق الأسواق والمصانع، الشئ الذي إنعكس سلباً على الاقتصاد العالمي وهبوط أسعار النفط والوقود وأسواق الأسهم الدولية، مما انعكس بدورها على اقتصاديات الدول. وبالضرورة تأثر السودان بتداعيات هذه الجامحة لتزيد عليها تحديات جديدة إلى جانب الموروثة على خلفية ثورة ديسمبر 2018م في كافة القطاعات الصحية والاقتصادية، بجانب الملفات السياسية المعقدة والمتعلقة بالسلام الشامل وترسيخ داعائم الانتقال الديمقراطي وتكملة هياكل الفترة الانتقالية والخروج من مأزق الضائقة المعيشية والازمة الاقتصادية الخانقة.

ومن الملاحظ انه على الرغم من حدة انتشار الجانحة عالمية وضعف قطاع الصحة بالسودان إلا ان الحكومة الانتقالية نجحت في تحقيق اختراق في وسط الحركات المسلحة ووقعت معها اتفاق سلام بجوبا عاصمة جنوب السودان مثير للجدل لم ترضي الجميع، في الوقت الذي فشلت فيه على الحفاظ على زخم الثورة وكسب الجماهير نتيجة لحدوث انشقاقات في صفوف تجمع المهنيين السودانيين والذي كان يمثل معون الثورة، بجانب تفاقم الازمة الاقتصادية وضعف اداء بعض الوزراء وتربص المكون العسكري وحالة التشاكس بين المدنيين من قوى الحرية وتغيير والمجلس العسكري شركاء الفترة الانتقالية، فضلاً عن دخول الجبهة الثورية والتي تعد من أبرز الحركات المسلحة الموقعة لاتفاق سلام جوبا كشريك طموح يسعي في تغيير الحاضنة السياسية لحكومة الفترة الانتقالية.

هذه التطورات ألقت بظلالها على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في البلاد يمكن الإشارة إليها علي النحو الآتي:

المحور الأول: المتغيرات السياسية وتطورات الأوضاع

على الرغم من حالة الاغلاق وتعطل الحياة نتيجة للجانحة العالمية كرونا شهد السودان في عام 2020م حراكاً سياسياً صاخباً للعام الثاني على التوالي من عمر الثورة سواء أن كان على صعيد العلاقات الدولية أو على الصعيد الداخلي، حيث كان الجدل محتدماً بين القوي السياسية والمؤسسة العسكرية ممثلة في المجلس العسكري في تحقيق السلام وتكملة هياكل السلطة الانتقالية بجانب إزالة اثار النظام السابق ومحاكمة رموزها، ولتنفيذ ذلك إتفق شركاء الفترة الانقالية في إبريل 2020م على مصفوفة تتضمن مراحل للانتقال السلس تحقيق السلام وتشكيل المجلس التشريعي الثوري وتطبيق سياسات اقتصادية إسعافية لمعالجة المشكلة الاقتصادية السودانية.

عليه يمكن على الصعيد السياسي تناول أهم المتغيرات السياسية الداخلية المتعلقة بأداء الجانب الرسمي ومواقفه، وأداء القوى، السياسية، وإدارة العلاقة بين الطرفين، والتطورات على صعيد العلاقات الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي.

1 - ملف الانتقال وأداء أطراف الفترة الانتقالية[1]:

فيما يتعلق باداء أطراف إدارة الفترة الانتقالية لهذا العام يلاحظ إستمرارية حالة الإحتقان وعدم الإتفاق التام بين الشركاء من المؤسسة العسكرية والمدنيين على كافة مستويات هياكل السلطة الإنتقالية التي تتكون من مجلس سيادي (مدنيين وعسكر) ومجلس وزراء يمثلان مجتمعة السلطة التنفيذية بجانب غياب المجلس التشريعي الثوري، والذي كان من المأمول تشكيله فور إجازة الوثيقة الدستورية بنسب متفاوتة خصص فيه لقوى الحرية والتغيير 67 % على يتم اختيار 33 % بالتشاور بين اطراف الفترة الإنتقالية وهو ما تم تعديله لاحقاً بعد ابرام اتفاقية سلام جوبا بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة ليقلص نسبة مقاعد الحرية والتغيير إلى 55 % لصالح 25 % للحركات المسلحة و20 % يتم اختيارهم تشاورياً بين الشركاء ليثير جدلاً واسعاً حول دستورية الخطوة، مع الأخذ في الاعتبار في ان أحكام الوثيقة الدستورية تشير إلى أن اي تعديلات في الوثيقة الدستورية لا تتم الإ بموافقة ثلثي المجلس التشريعي الذي لم يشكل حتى الأن، واستعاضوا عنه باجازة التعديلات في إجتماع مشترك بين المجلس السيادي ومجلس الوزراء والمكتب المركزي لقوى الحرية والتغيير (الحاضنة السياسية المدنية)[2].

في أعقاب حالة الإحتقان السياسي والتوتر الأمني الذي حدث في منتصف يناير بتمرد وحدة من جهاز المخابرات الوطني داخل الخرطوم والأبيض توجه الشركاء إلى تبنى مصفوفة مهام الفترة الإنتقالية أشبه بأجندة أعمال أعلنتها مكونات السلطة الإنتقالية في 12 أبريل لتكون مصفوفة ملزمة للأطراف الثلاثة[3]. بجانب وضع سبع مهام عاجلة أبرزها تعيين الولاة المدنيين في الولايات وتشكيل

لجنة طوارئ إقتصادية مشتركة لمجابهة الأزمة الإقتصادية الراهنة وعقد مؤتمر إقتصادي بالإضافة إلى عقد مؤتمر قومي أخر للسلام، وبالفعل تم عقد إجتماع عبر تقنية الفيديو كونفرنس (video conference) للمجلس الآعلى للسلام وتم الإتفاق على إستئناف مفاوضات السلام مع الجبهة الثورية وعلى التشاور في كيفية تجاوز العقبات التي تعييق عملية التفاوض بتقريب وجهات النظر حول بعض القضايا الخلافية والتنظيمية الخاصة بالجماعات المسلحة والمسارات المتعددة للتفاوض،وبالفعل تتوج ذلك بإستئناف المفاوضات بين الحكومة الإنتقالية والحركات المسلحة في مسار المنطقتين (جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة).

2 - ملف السلام:

في 13 أغسطس 2020م وقع نائب رئيس المجلس السيادي محمد حمدان دقلو إتفاق سلام بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة على رأسها الجبهة الثورية في جوبا عاصمة جنوب السودان بالأحرف الإولى لتضع حداً لحروب شملت مناطق جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة ودارفور وشرق السودان وراح ضحيتها حسب تقديرات الأمم المتحدة 300الف قتيل وتشرد ما يقارب الثلاثة مليون شخص، ليتوج ذلك بتوقيع رسمي بحضور رئيس المجلس السيادي الفريق برهان ورئيس الوزراءعبد الله حمدوك وبعض الضيوف والرؤساء من دول الجوار في 3 اكتوبر 2020م بين 5 جماعات مسلحة مكونة من حركة تحرير السودان جناح مناوي وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل ابراهيم الدرافوريتان والحركة الشعبية لتحرير السودان في النيل الأزرق قطاع الشمال جناح مالك عقار، وبالإضافة إلى كيانات سياسية في مسار الشرق والوسط ومسار الشمال ممثلة في حركة تحرير كوش السودانية، بينما لم توقع على الإتفاق حتى الآن جماعتان مسلحتان تعتبران الأقوى من بين الحركات المسلحة، وهي الجيش الشعبي لتحرير السودان لقطاع الشمال بقيادة عبدالعزيز الحلو والناشطة بجبال النوبة وحركة تحرير السودان بقيادة عبدا لواحد محمد احمد نور الدارفورية[4].

وتتكون الإتفاقية من 8 برتكولات تتناول قضايا ملكية الأرض والعدالة الإنتقالية والتعويضات وتطوير قطاع الرحل وتقسيم الثروة والسلطة وعودة اللاجئيين والنازحيين، وبرتكولاً أخر يتعلق بالترتيبات الأمنية يتعلق بتسريح وإعادة دمج المقاتليين في الجيش ليصبح جيشاً قومياً بعقيدة قتالية جديدة تتسق مع روح الثورة والتغييرات السياسية التي تنتظم البلاد، كما شملت الإتفاقية بنود تتعلق بوقف الحرب وجبر الضرر وإحترام التعدد الديني والثقافي والتمييز الإيجابي لمناطق الحرب، وهي دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان (جبال النوبة)، كما نص الإتفاق تمديد الفترة الإنتقالية إلى 39 شهراً تبدأ من تاريخ التوقيع على الإتفاقية مع منح الحركات المسلحة 3 مقاعد بالمجلس السيادي ليصبح 14 عضواً، وعلى 5 مقاعد في مجلس الوزراء5، و75 عضواً من المجلس التشريعي المرتقب الذي يتوقع أن يضم 300 عضواً، مع تبنى نظاماً فدرالياً يتكون من 8 أقاليم سودانية.[6]

وعلى الرغم من هذا الإتفاق وجد دعماً سياسياً واسعاً رحبت به العديد من الدول الأوربية والعربية والإفريقية إلا أنه واجه العديد من الإنتقادات من الشعب السوداني وبعض الكيانات السياسية وكانت أبرزها:

أ- عدم شمولية الإتفاق لبعض الحركات المؤثرة والكبيرة ذات الثقل العسكري والشعبي،مثل الحركة الشعبية قطاع الشمال جناح الحلو وخركة تحرير السودان جناح عبدالواحد النور.

ب - تمييز سكان دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق بمنحهم إمتيازات تنمية الإقليم مع تمييز أبناءهم في المؤسسات التعليمية والخدمة المدنية للتعليم المجاني وحق التعيين دون الولايات الأخرى، على الرغم من أن كل أطراف الدولة السودانية تعاني من فقر وغياب التنمية بما قد يفوق ما عليه الحال في المناطق المتأثرة بالحرب في دارفور، وهو الشئ الذي قد يؤثر على الوحدة الوطنية خاصة في ظل إرتفاع الأصوات المعارضة لهذا الاتفاق والتي تنادي بالتمرد ورفض التمييز الايجابي لسكان اقاليم دون الأخرى الفقيرة مثل شرق وشمال السودان، وما ترتب عنه من تعديل للوثيقة الدستورية وتشكيل مجلس شركاء الفترة الإنتقالية.

ج - إستثناء قيادات الحركات المسلحة التي تتولى مناصب قيادية وسيادية في للترشح في مرحلة ما بعد الفترة الإنتقالية في الاتفاق، وهو ما يتنافى مع بنود الوثيقة الدستورية (وفق المادة 20 التي تحظر أي شخص من الترشح للانتخابات من أعضاء المجلس السيادي ومجلس الوزراء وحكام الأقاليم)[7].

3 - الوثيقة الدستورية وجدلية الشراكة بعد اتفاق السلام:

في أعقاب التوقيع على إتفاقية السلام السودانية في مطلع إكتوبر بين الحكومة الإنتقالية والحركات المسلحة، قامت السلطة الانتقالية في 18 اكتوبر بتعديل الوثيقة الدستورية الموقعة بين طرفي الفترة الانتقالية في 17أغسطس2019م، وإدراجها فيها استناداً على المادة 70 منها التي تنص على إدارج اتفاقية السلام الشامل في الوثيقة وفقاً لأحكامها[8]، وقد اجريت التعديلات على الوثيقة الدستورية في 7 مواد منها:

- المادة الرابعة والمتعلقة بطبيعة الدولة تم تبديل كلمة اللامركزية بالفدرالية.

- المادة السابعة والمتعلقة بالفترة الانتقالية تم تعديل بداية الفترة الانتقالية (والتي كانت تبدأ بتاريخ توقيع الوثيقة الدستورية في أغسطس 2019م) اعتباراً من توقيع اتفاقية جوبا للسلام بـ39 شهراً وبحسبة ما مضى من الفترة الانتقالية تكون 52 شهرا من توقيع الوثيقة الدستورية.

- المادة التاسعة والمتعلقة بمستويات الحكم أيضاً تم تبديل النظام اللامركزي بالفدارلية كما في المادة الرابعة.

-المادة الحادي عشر، والمتعلق بالمجلس السيادي تم تعديل عضوية المجلس السيادي من 11 عضو الي

14 عضو، 5 من المدنيين و5 من العسكر و1 بالتوافق و3 من حركات الكفاح المسلح.[9]

– المادة الخامسة عشر تم تعديل عملية تشكيل مجلس الوزراء لتكون بالتشاور بين قوي الحرية والتغيير وحركات الكفاح المسلح ورئيس الوزراء على تكون للحركات المسلحة ما نسبتها 25% من الوزارات.

– المادة 20 والمتعلقة بالانتخابات والتي تمنع كل من تولي ومنصب في السيادي أو مجلس الوزراء أو الولايات، تم تعديلها لاستثناء قيادات الكفاح المسلح من الترشيح في إنتخابات الفترة ما بعد الانتقالية.

–المادة 24 والمتعلقة بتشكيل المجلس التشريعي والنسبة تم تعديلها على النحو الاتى:

–تخصيص نسبة 55% من مقاعد المجلس التشريعي الانتقالي لقوي الحرية والتغيير بدلا عن 67% المحددة في الوثيقة الأولى.

– تخصيص نسبة 25% من مقاعد المجلس التشريعي الانتقالي لحركات الكفاح المسلح.

– التشاور في 20% من مقاعد المجلس التشريعي الانتقالي لتكون توافقياً بين شركاء الفترة الانتقالية[10].

وبعد الإعلان عن هذه التعديلات احتجت بعض القوى السياسية وقطاع عريض من الشعب بحجة ان هذه الإجرءات غير دستورية وفقاً لاحكام الوثيقة الدستورية نفسها، حيث تشير المادة 69 من الوثيقة الدستورية إلى ضرورة ادراج اتفاقية السلام في الوثيقة الدستورية وفقا لاحكامها اي احكام الوثيقة الدستورية، والتي تنص في المادة 2 البند2 وكذلك المادة 78 على أن أي إجراء في الوثيقة الدستورية من تعديل أو تغيير أو حذف لا يتم الا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي «الذي لم يتم تشكيله بعد»، ولإجراء هذه التعديلات إستعاضوا عن المجلس التشريعي بمجلس مهام مكون من المجلس السيادي ومجلس الوزراء والمكتب المركزي لقوى الحرية والتغيير.

وتبع ذلك جملة من التطورات التي جعلت الشارع السوداني في حالة من التوجس خشية من سيطرة المؤسسة العسكرية نظراً إلى أن تعديلات الوثيقة الدستورية تقلص من نفوذ الحاضنة السياسية للحكومة الانتقالية والتي تمثل الثورة والمدنيين لصالح المجلس العسكري والحركات المسلحة الموقعة لاتفاقية السلام، وقد وضح ذلك جلياً بعد إعلان ما يسمي بمجلس شركاء الفترة الانتقالية في 3 ديسمبر 2020م[11]، ليكون مجلساً استشارياً ومرجعياً، والذي اعتبره البعض انقلاباً عن الثورة، لسيطرة المجلس العسكري والدعم السريع والحركات المسلحة مقابل المدنيين بالمجلس المكون من 17 فرد من العسكر مقابل 13 من المدنيين، وليقوم المجلس بمهام تنفيذية يمكن ان تحد من صلاحيات مجلس الوزراء، وهو الأمر الذي دفع رئيس الوزراء وبعض أحزاب الحرية والتغيير وحركة تحرير كوش السودانية –(الموقعة لإتفاقية جوبا للسلام مؤخراً)– أن يرفضوا هذا المجلس الذي شكل بالتوافق بين المكتب المركزي قوي الحرية والتغيير والمجلس السيادي حسب تصريحات رئيس المجلس السيادي الفريق برهان [12]، ليتم إجازة لائحته في16 ديسمبر 2020 والذي أنشئ بموجب المادة (80) من الوثيقة الدستورية.، وقد حددت

اللائحة تنظيم أعمال المجلس وطبيعته واختصاصاته وسلطاته بالآتي:

- دعم مؤسسات الفترة الانتقالية لخدمة مصالح السودان العليا، وحشد الدعم اللازم لضمان نجاح الفترة الانتقالية.
- تنسيق العلاقات بين شركاء الفترة الانتقالية.
- أن يكون المجلس مرجعا في حل التباينات في وجهات النظر بين الأطراف المختلفة

ويصدر المجلس اللوائح الداخلية التي تنظم أعماله، وتكون قراراته ملزمة لكل أطرافه. وذلك دون الإخلال بصلاحيات وسلطات مؤسسات الفترة الانتقالية؛ مجلس السيادة، مجلس الوزراء، المجلس التشريعي، وغيرها[13].

4 -العلاقات الدولية :

منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي ظلت الدولة السودانية تعاني من حالة من العزلة والحصار الذي فرض عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية والمنظمات الدولية، على خلفية النظام الشمولي الذي أتي بانقلاب في 30 من يونيو 1989م والذي أتهم بدعم الإرهاب وأصبحت تصنف ضمن قائمة الدولة المارقة،وبتالي واجهت صعوبات جدية في الاندماج الطبيعي والمعافى في المجتمع الدولي.

بعد ثورة ديسمبر 2019م في السودان ظهرت بوادر انفراج لحالة العزلة الدولية وأبدت العديد من الدول رغبتها في دعم التحول الديمقراطي وتطبيع علاقاتها مع السودان ومساعدتها للاندماج في المجتمع الدولي، وبالفعل إنعقدت العديد من المؤتمرات الدولية لدعم السودان خلال عام 2020م،مثل مؤتمر شركاء السودان الذي انعقد اسفيرياً بمشاركة أكثر من 40 دولة صديقة مكونة من دول الإتحاد الأوربي والدول العربية وأمريكا وممثلين للمؤسسات المالية الإقليمية والدولية كالبنك الدولي وصندوق الدولي، وتعهدوا بتقديم مساعدات قدرها 1.8 مليار دولار لدعم الإصلاحات الاقتصادية والشرائح الضعيفة فضلا عن إعفاء عدد من الدول ديونها على السودان، وقد خاطب المؤتمر رئيس الوزراء السودان الذي أعرب عن تفاؤله في عبور الفترة الانتقالية والتحول الديمقراطي في السودان، وتتطلع بلاده لشراكة مع المجتمع الدولي مبنية على الشراكة والندية وتبادل المنافع وليس على الاستجداء وقبول العطايا، وقد مثل هذا المؤتمر مكسباً سياسياً أكثر من كونه مادياً تدعم الاقتصاد، نظراً للإهتمام الدولي الكبير الذي تجلى في المشاركة الواسعة للدول والمؤسسات الإقليمية،بالإضافة لتقديم دعم مالي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتعهدها بتقديم مبلغ 356.2 مليون دولار في عام 2020 بزيادة 10 أضعاف عن المساعدات المالية المقدمة العام الماضي،[14] كما التزم البنك الدولي بتقديم منحة إضافية للمقاصة تصل إلى 400 مليون دولار (355 مليون يورو)[15].

كما مثل انطلاقة مؤتمر أصدقاء السودان بالمملكة العربية السعودية 12اغسطس 2020م بوابة أخرى لإنفراج العلاقات السودانية وانفتاحها لدول الإقليم وعلى المجتمع الدولي، الذي شارك فيه نحو 25 دولة ومنظمة والمملكة بصفتها رئيسا لمجموعة أصدقاء السودان بالإضافة إلى ضيف شرف من جنوب السودان راعية اتفاقية السلام وبمشاركة قيادات من الجبهة الثورية، وقد هدف المؤتمر دعم عملية المفاوضات بين أطراف الصراع السودان ودعوة جميع أطراف النزاع للتفاوض من أجل تحقيق السلام، بالإضافة إلى حشد الدعم الاقتصادي للسودان [16].

أ-العلاقات الثنائية:

على صعيد العلاقات الثنائية في عام 2020م رصد تقدم كبير في علاقات السودان مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع تطورات مثيرة للجدل في عملية التطبيع مع إسرائيل.

العلاقات السودانية الأمريكية ورفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب : شهدت العلاقات السودانية الأمريكية إنفراجاً كبيراً وتاريخياً في عام 2020م عندما زار الفريق برهان رئيس المجلس السيادي في 20 فبراير على خلفية تلقيه دعوة رسمية من وزير خارجية الولايات المتحدة مايك بومبيو في مطلع فبراير بعد لقاء نتياهو – البرهان في يوغندا السرية للتطبيع، ناقش فيه العديد من القضايا على رأسها رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب والقيود التي تفرضها واشنطن على المواطنين السودانيين[17،18].

وتتوج ذلك بتغريدة الرئيس الأمريكي ترامب على تويتر twitter بعد توقيعه رسمياً على قرار إزالة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وأبلغ الكونغرس بالقرار للمصادقة عليه ودخوله حيز التنفيذ، في 19 أكتوبر 2020م والذي إعلان فيه التوصل إلى اتفاق مع السودان بشأن دفع تعويضات لعائلات الأميركيين الذين سقطوا في اعتداءات شهدتها إفريقيا العام 1998، مبديا استعداده لشطب هذا البلد من القائمة السوداء للدول الداعمة للإرهاب[19]، ونظراً لطبيعة القرار والنظام الرئاسي الأمريكي لم يتم تطبيق ذلك إلا بعد 45 يوماً من اتخاذ الرئيس الأمريكي لهذا القرار، وبالفعل تم الإعلان عن ذلك في 14ديسمبر 2020م من قبل مايك بومبيو وزير خارجية أمريكا ___(الذي كان قد زار السودان في شهر أغسطس)، والسفارة الأمريكية بالخرطوم، ليفتح للسودان آفاق جديدة من التعاون مع أمريكا والمجتمع الدولي، ويتوقع استفادة السودان من هذه الخطوة اقتصادية وسياسياً بإعادته للأسرة الدولية، وستساهم في منحه فرصة للانفتاح على المؤسسات الاقتصادية العالمية للتعاون معها وإعفاءه من الديون الخارجية.

ب- التطبيع مع إسرائيل:

من الملاحظ في عام 2020م نشاط الكيان الإسرائيلي في تحقيق تقدماً في التطبيع مع الدول العربية مستغلة في ذلك الأزمات التي تعاني منها هذه الدول وتقديم إغراءات في حلها بدعم وتنسيق أمريكي كامل معها في إطار تطبيق صفقة القرن التي قد تنهي الآمال في حل منصف للقضية الفلسطينية، ولقد لوحظت هذه الإستراتيجية في تعاطي إسرائيل وأمريكا مع الملف السوداني عندما تم ربط رفع العقوبات الأمريكية عنه وتقديم الدعم المادي بالتطبيع، وهو الأمر الذي جعل رئيس الوزراء السوداني حمدوك وبعض القوى السياسية ترفض هذه الممارسات التي شبهت بعملية ابتزاز سياسي أكثر من كونها حواراً من أجل التعاون المشترك[20].

ويذكر أن أولى خطوات التطبيع مع السودان بدأت بجدل في3 فبراير2020م عندما التقي رئيس المجلس السيادي العسكري الفريق عبد الفاتح البرهان بيوغندا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو دون علم الحكومة الإنتقالية ووزارة الخارجية، والحاضنة السياسية للفترة الإنتقالية قوي الحرية والتغيير كما ورد على لسان المتحدث الرسمي للحكومة ووزير الإعلام، وخرجت القوى السياسية محتجاً على هذا التصرف الفردي لتأتي تصريحات الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب في 23 أكتوبر مؤكداً لتقدم عملية التطبيع بين السودان وإسرائيل[21]، بعد مكالمة رباعية جمعت بينه وبين ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو ورئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، ورئيس الوزراء د.عبد الله حمدوك، وتبع ذلك بزيارة وفد عسكري إسرائيلي السودان في 23 نوفمبر بدعوة من الشق العسكري بالمجلس السيادي[22] .

المحور الثاني: الأوضاع الاقتصادية (الرفاهية والنمو والتضخم):

تعتبر الفترة من 2005م – إلى 2011م أكثر سنوات إزدهار الإقتصاد السوداني نتيجة لتوقيع إتفاقية السلام الشامل ودخول النفط في النشاط الإقتصادي ومساهمته الواضحة في تحقيق الرفاهية الإقتصادية، ولكن بعد إنفصال جنوب السودان في عام 2011م عن الشمال أصبحت القطاعات الاقتصادية المختلفة تعاني من ضعف في الأداء، مما أدى لإنهيار تدريجي للإقتصاد السوداني وظهور مشكلات إقتصادية تتعلق بضعف الإنتاج وإرتفاع معدلات التضخم وضعف الجنيه السوداني وارتفاع الديون الخارجية إلى 56 مليار دولار، وهو الأمر الذي أدى إلى تدهور مريع في مستويات المعيشة وغلاء الأسعار، وقد ساهم في ذلك عناصر عدة مثل إنفصال الجنوب وذهاب أغلبية حصص النفط السوداني له، فضلاً عن إهمال القطاعات الأخرى مثل الزراعة والتصنيع والتعدين،بالإضافة إلى استشراء الفساد المالي والإعتداء على المال العام.

بحلول عام 2020م إستمرت تلك الأوضاع الإقتصادية المتدهورة ودخلت الدولة السودانية في عامها الثاني من عمر ثورتها وهي تعاني غياب الرؤية الإقتصادية الواضحة للموازنة للعام الجديد تجسد ذلك

عندما وضعت الحكومة الإنتقالية ميزانية قصيرة مدتها 4 أشهر تغطي حتى إبريل 2020م آملين في ذلك إلتزام الشركاء والمنظمات الدولية بوعدها في دعم الفترة الإنتقالية والتحول الديمقراطي في السودان، مما تسبب ذلك في حالة من الربكة والتدهور للنشاط الإقتصادي، وقد تفاقم الأمر مع الإنتشار الواسع لجائحة الكرونا وتسببها في أزمة إقتصادية عالمية نتيجة لإغلاق الحدود والمعابر بين الدول والأسواق العالمية والمحلية وتوقف الشركات والمصانع عن العمل، وتسبب ذلك في عدم إيفاء شركاء السودان بإلتزاماتها تجاهه.

كما تسبب في تفاقم الأزمة الإقتصادية في السودان تضارب مصالح شركاء الفترة الإنتقالية وإصرار المؤسسة العسكرية في الإحتفاظ بمؤسسات إقتصادية تتحكم في مفاصل الإقتصاد الوطني وتتمتع بإمتيازات الإعفاءات الجمركية والضريبية كبيرة وتسهيلات استثمارية لتستثمر في كل القطاعات مثل الزراعة والتعدين والتجارة والتصنيع وحتى المضاربة في سوق العملات، دون أن تخضع لولاية وزارة المالية، وتقدر رأسمال هذه الشركات بمئات المليارات من الدولارات، وحسب تصريحات لرئيس المجلس السيادي هناك 421 شركة حكومية فقط، 200 منها تعمل تحت إدارة الحكومة و221 منها تعمل خارج النظام الحكومي.[23] وتتحكم في قطاع التعدين والطاقة والنفط، وقد شكلت هذه المؤسسات عالماً إقتصادياً موازياً للإقتصاد الوطني وتدار خارج رقابة وزارة المالية، وتتهم بأنها تسيطر على سوق تجارة العملات وتداولها، الأمر أدى لتدهور قيمة العملة المحلية الجنيه مقابل العملات الإخرى وزيادة معدلات التضخم ليصل في نهاية العام 2020م إلى 254.34 % لتكون واحدة من أعلى معدلات التضخم العالمية التي سجلت في هذا العام.

الأداء الإقتصادي وفقاً للأحصائيات والتقديرات الرسمية:

1 - النمو الإقتصادي والتضخم:

حسب الإحصائيات الرسمية لبنك السودان فيما يتعلق بالنمو الإقتصادي يلاحظ إنخفاض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالى من 2.8 % في عام 2018م إلى1.3 % في عام 2019م [24] ليرتفع إلى 2.6 % في عام 2020م وفقاً لإحصائيات الجهاز القومي للإحصاء.[25]

كما أن التضخم سجل إرتفاعاً كبيرة في 2020م حيث سجل في مارس 81.64 % و136.36 % في يونيو وإلى 212.29 % في سبتمبر و254.34 % بنهاية نوفمبر2020م .

الجدول رقم (1)

يوضح معدلات التضخم في السودان لعام 2020م

Inflation Rates														
Month item	Weights	January	February	March	April	May	June	July	August	September	October	November	December	Year average
Inflation Rates	100.0	64.28	71.36	81.64	98.81	114.23	136.36	143.78	166.83	212.29	229.85	254.34		143.1
Source :CBS. Khartoum (ITS)														

المصدر : من تصريف الباحث وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للاحصاء السوداني لعام 2020م

الشكل رقم (1)

يوضح معدلات التضخم في السودان لعام 2020م

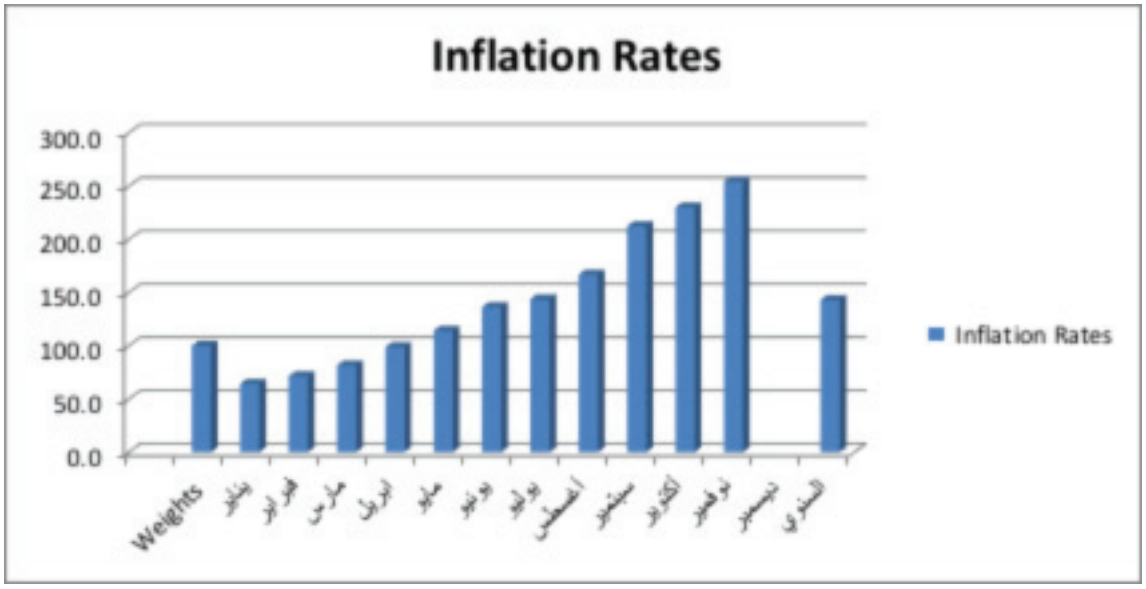

المصدر : من تصريف الباحث وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للاحصاء السوداني لعام 2020م

2 - أسعار الصرف:

في هذا الخصوص يلاحظ أن اسعار الصرف في البيع والشراء لعام 2020م إرتفعت بمعدلات كبيرة على المستويين الرسمي والسوق الموازي، حيث سجل في نهاية شهر يناير 2020م 48.80 جنيه مقابل الدولار الأمريكي و54.50 في فبراير و55 في مارس وحتى سبتمبر، مع فقزات كبيرة في السوق الموازي من 100 جنيه في يناير إلى 270 جنيه في ديسمبر 2020م.

الجدول رقم (2)

يوضح اسعار الصرف في بنك السودان المركزي لعام 2020م

الفترة Period	أسعار صرف بنك السودان		
	الشراء Buying	البيع Selling	المتوسط Average
31/1/2020	48.8000	49.0440	48.9220
28/2/2020	54.5000	54.7725	54.6363
31/3/2020	55.0000	55.2750	55.1375
30/4/2020	55.0000	55.2750	55.1375
31/5/2020	55.0000	55.2750	55.1375
30/6/2020	55.0000	55.2750	55.1375
31/7/2020	55.0000	55.2750	55.1375
31/8/2020	55.0000	55.2750	55.1375
30/9/2020	55.0000	55.2750	55.1375

المصدر: من تصريف الباحث وفق بيانات بنك السودان

والملاحظ أن الأداء الاقتصادي في السودان قد تأثر بتطورات الأحداث السياسية وإستمرت الخلافات بين اللجنة الاقتصادية لقوى الحرية التغيير التي تمثل الحاضنة السياسية للفترة الإنتقالية والحكومة، حيث تقوم رؤية المدنيين على ضرورة التدرج في الاصلاحات الإقتصادية وتدخل الدولة في تحسين المستويات المعيشية في الوقت الذي إندفع فيه وزير المالية المقال (ابراهيم البدوي) وخليفته الوزيرة (هبة محمد على) نحو تبنى سياسات البنك الدولى التي تقوم على هيكلة الاقتصادي الوطني بما يتوافق مع المعايير العالمية التي تقوم على سياسة التحرير وتعويم الجنيه ورفع الدعم عن السلعة المدعومة مثل الوقود وغاز الطهي والدقيق (الطحين) ودعم القطاع الخاص وتحجيم القطاع العام ، وهو ما إنعكس سلباً على حياة المواطنين، وزيادة نسبة الفقر التي وصلت إلى 65 في المائة من جملة السكان، بحسب تقارير رسمية، وعجز في الميزان التجاري بلغ 7 مليارات دولار26.

المحور الثالث: التطورات الإجتماعية.

على لصعيد التطورات الإجتماعية شهد العام 2020 في السودان تراجعاُ لنشاط عصابات النقرز التي كانت تهدد الأمن الإجتماعي وظهور أعمال عنف من نوع أخر، ،هو العنف الإجتماعي القائم على أساس إثني مسيس وظهر في السطح نتيجة لتوقيع إتفاقية السلام في السودان، نتيجة لشعور بعض المجموعات الإثنية بأنها أصبحت في موقع السلطة ونفوذ إستناداً على الحركات المسلحة التي كانت تقوم على أساس قبلي وجهوي ودعم قيادات عسكرية ذات ميول إثني، بالإضافة إلى مساعي بعض أنصار النظام السابق بالتقوقع نحو الذات والعودة للحاضنة الإجتماعية (القبيلة)، ومحاولة توظفيها في إطار صراعهم مع النظام الجديد الإنتقالي الذي أتي بعد ثورة شعبية في ديسمبر- إبريل 2019م، بعد أن جمد نشاط بعض السياسيين في إطار محاربة الفساد وإزالة تمكين نظام الثلاثين من يونيو

1989م، وهو الأمر الذي أدى مصادمات قبلية في بعض المدن في شرق السودان في بورتسودان وكسلا وحلفا الجديدة، وقد ظهر بعض رموز النظام السابق في هذه الأحداث بثوبها القبلي، كما حدث بمدينة كسلا والذي ظهر فيها الناظر ترك ناظر قبيلة الهدندوة بالإضافة موسي محمد أحمد مساعد رئيس الجمهورية السابق وهم من رموز المؤتمر الوطني المنحل.

1 -الاشتباكات القبلية في مدينة بورتسودان:

شهدت هذه المدينة أحداث عنف قبلية متفرقة في خلال عام 2020م وكان طرفي الصراع بين قبيلة الهندندوة والبني عامر، بالإضافة إلى قبيلة النوبة التي تحالفت مع قبيلة الهندندوة ضد البني عامر وهي قبيلة مشتركة بين السودان ودولة اريتريا المجاور لولايات شرق السودان، ووفق إحصائيات لجنة الأطباء المركزية فإن حصيلة الصدمات القبيلة خلال هذا العام بالمدينة بلغ إجمالي الإصابات 87 حالة إصابة متفاوتة الخطورة، كما بلغ عدد الوفيات 25 منذ اندلاع الأحداث[27].

2 -الاشتباكات القبلية في مدينة كسلا:

الصراع في هذه المدينة يعتبر امتداداً للصراع الذي كان يدور في مدينة بور تسودان والذي كان أطرافه قبيلتي الهدندوة والبني عامر وبمشاركة قبيلة النوبة، إلا أن الصراع في هذه المدينة أخذ منحى أخر سياسياً عندما تم الإعلان عن والى مدني من قبيلة البني عامر وهو صالح عامر الأمر الذي أثار حفيظة قبيلة الهدندوة ورفض ذلك وظهور قيادات قبلية تنتمي للمؤتمر الوطني واستغلال الحاضنة القبلية لتصفية حساباتها مع الحكومة الانتقالية الجديدة، والذي قاد بدوره لصدامات قبلية جديدة ووفاة 8 أشخاص في 15 أكتوبر 2020 م مما دفع ذلك الحكومة إلى إعلان فرض حالة الطوارئ لثلاث أيام[28].

3 -أعمال عنف قبلية بمدينة حلفا الجديدة:

على الرغم من أن هذه المدينة تنتمي لمدن شرق السودان إلا أن أطراف الصراع كانت مختلفة عن الصراعات القبلية التي تدور رحاها بولايات شرق السودان، حيث ظهر فيها عناصر قبلية نازحة من دارفور ضد مهجرين وفدوا إليها من شمال السودان بعد بناء السد العالي وقاموا بتعمير هذه المنطقة بتوطين الزراعة على أسس حديثة واستعانوا في ذلك بقبائل من غرب السودان وهي قبيلة الزغاوة والتاما وقراعان، ونتيجة لتوسع العمران وزيادة نسبة المواليد وضيق المشروع الزراعي بمدينة حلفا الجديدة أصبحت هذه القبائل تمارس تعديات على الأراضي الزراعية المملوكة لقبيلة الحلفاويين النوبية وفق الإتفاقية المبرمة بين حكومتي مصر والسودان في عام 1964م بشأن تعويضات المتضررين من قيام

السد العالي،الأمر الذي أدى إلى صدمات بين قبيلتي الزغاوة والحلفاويين في وراح ضحيتها 3 قتلي وإصابة 17 من النوبيين في 1 أغسطس2020م وترتب عن ذلك قيام وفد كبير من الحكومة الانتقالية لزيارة المنطقة بقيادة عضو مجلس السيادي (صديق تاور)، ووعد بحل الصراع بإزالة الكنبو الخاص بقبيلة الزغاوة الذي اقيم على أراضي زراعية مملوكة للمهجريين النوبيين[29]، في هذا الخصوص يلاحظ أن الصراع بين المزارعين المقيمون بالمشاريع الزراعية المخططة والنازحون من القبائل المتأثرة بالحرب أصبح في وتيرة متصاعدة بعد توقيع اتفاقية سلام جوبا في 3 أكتوبر 2020م والذي تضمن مؤتمر الكنابي للنازحين وأصبح روح العداء كبيراً بين الشركاء في الموارد على الرغم من التعايش فيما بينهم لعقود طويلة يتبادلون فيها المنافع المشتركة، وقد يعود ذلك سعي بعض الحركات المسلحة في استغلال هذه المشكلات لكسب شعبية لها والمتاجرة بقضايا البسطاء والترويج لفكرة التميز الايجابي للدارفوريين والمرفوض من قبل البعض.

المحور الثالث الاستقرار الأمني :

1 -التطورات الأمنية الداخلية (قطاع الأمن):

على المستوي الداخلي يلاحظ توقف الحرب في معظم مناطق القتال في جبال النوبة والنيل الأزرق ودارفور في أعقاب توقيع اتفاقية السلام الشامل السودانية، على الرغم من عدم توقيع فصيلين من الحركة الشعبية قطاع الشمال وفصيل حركة تحرير السودان بقيادة (نور)، إلا أن الصراعات القبلية ظهرت على السطح في عدد من مدن شرق السودان بين مكونات إثنية ليتحول الصراع السياسي إلى اجتماعي قبلي بعد اتفاقية السلام[30].

فيما يتعلق في قطاع الأمن وإصلاحه برزت إشكاليات جدية تهدد استمرارية القوات المسلحة والمخابرات الوطني بصورتها القديمة، فالملاحظ بروز قوات الدعم السريع كقوة رادعة عسكرية واقتصادية وتمدد نفوها مقابل الإضعاف المنهج للجيش وزجه في الصراع السياسي بالبلاد أو ضربها بالمؤسسات الأمنية الأخرى، كما حدث في مطلع يناير 2020م عندما تمرد وحدات من هيئة العمليات في جهاز الأمن والمخابرات الوطني، في مدن الخرطوم والأبيض بحجة تأخر استحقاقات مالية ودخلت مع الجيش في اشتباكات عنيفة انتهت باعتقال المتمردين، لكن في حقيقة الأمر يعود الخلاف إلى أن المجلس السيادي كان قد قام بدمج هذه الهيئة إلى قوات الدعم السريع بعد تغير أسم جهاز الأمن الوطني إلى المخابرات العامة وتقليص صلاحياتها مثل المشاركة في العمليات العسكرية واعتقال السياسيين وتكون مهمتها جمع المعلومات، ووجهت التهمة للفريق صلاح قوش مدير جهاز الأمن الأسبق بتحريضهم خاصة أنه هو من قام بتأسيسها وكان يتولي أمر الإشراف عليها [31]، وقد أوضحت هذه التطورات عمق الخلافات داخل المؤسسات الأمنية بالبلاد، مما يتطلب ذلك ضرورة مراجعة العقيدة

القتالية وهيكلة جهاز الأمن والجيش وقوات الدعم السريع لتكون مؤسسات قومية غير مسيسة لأي من التيارات السياسية المتصارعة بالبلاد.

2 -تطورات الأمن الإقليمي:

يعتبر النزاع الحدودي حول منطقة الفشقة بين السودان وإثيوبيا من المهددات الأمنية التي برزت في عام 2020م، وهو نزاع قديم متجدد بدأ في مطلع القرن الماضي بين الحكومة البريطانية والإمبراطور منليك الثاني إمبراطور الحبشة في عام 1902م، وتم تجديدها في عهد الرئيس النميري وهيلاسلاسى إمبراطور إثيوبيا في عام 1972م. ولعل تجدد هذا النزاع مؤخراً في ظل التطورات الإقليمية والصراع حول الموارد خاصة المائية يعبر عن أهمية المنطقة المتنازعة عليها، خاصة لإثيوبيا التي تحركها دوافع جيوبلوتيكية تتعلق بندرة الأراضي الصالحة للزراعة والكثافة السكانية العالية لإقليمي الأمهر والتغراي المتآخمتان لمحلية الفشقة السودانية،حيث تبلغ عدد سكان الإقليميين مجتمعاً ثلاثين مليون نسمة فيما لم يتجاوز عدد ولاية القضارف التي تقع الفشقة ضمن أراضيها المليون نسمة، بالإضافة إلى أن قيام سد النهضة على الحدود السودانية الإثيوبية في منطقة سهلية تتوسط الجبال قد قلص نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في إثيوبيا لأنها غمرت بمياه بحيرة السد، الأمر الذي شكل مزيد من الضغط على السهول السودانية ومنها منطقة الفشقة الكبرى والصغرى السودانية وزحزحة الحدود الإثنية والاجتماعية لأثيوبيا وتغولها على الأراضي السودانية ذات الكثافة السكانية الأقل والأكثر خصوبة وجاهزيتها للزراعة، خاصة المحاصيل النقدية مثل السمسم والذرة ووفرة المياه من نهري الستيت والعطبراوي ومياه الأمطار.

بدأت أحداث العنف التي شهدتها المنطقة في 2020م عندما قام الجيش السوداني بعملية إعادة إنتشار روتينية في 5 ابريل في المنطقة، وتطور الأمر في 28 مايو بحدوث إشتباكات بين المليشيات الإثيوبية والجيش السوداني الذي منعهم من الدخول للأراضي السودانية، ونتج عنها مقتل ضابط سوداني في منطقة بركة نورين بالفشقة، كما تجددت الإشتباكات في 15 ديسمبر 2020م نتيجة لنصب كمين من قبل المليشيات الإثيوبية على الجيش السوداني الذي قام بالرد على الاعتداءات وتقديم شكوى بخصوص التعديات الإثيوبية للاتحاد الإفريقي ومنظمة الايغاد [32]، وقد اسفر عن الهجوم مقتل 4 جنود سودانيين من ضمنهم ضابط برتبة كبيرة،وعلى أثر ذلك قامت القوات السودانية بتمشيط كامل الحدود الدولية مع إثيوبيا وتحرير آخر معاقل المليشيات الإثيوبية في منطقة جبل أبو طيور، مما دفعت هذه التطورات الحكومة الإثيوبية في 22 ديسمبر إلى إرسال وفد برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية (ديميكي ميكونين)، لبحث قضية ترسيم الحدود بين البلدين للخرطوم للتباحث حول مشكلة الحدود وتنشيط لجان ترسيمها بين البلدين[33].

المحور الرابع: رؤية مستقبلية علي أوضاع السودان.

على ضوء تطورات الأحداث السياسية والإجتماعية والاقتصادية والأمنية من المتوقع على الصعيد السياسي اداءاً أفضلاً بين شركاء الفترة الانتقالية في أعقاب قيام مجلس شركاء الفترة الإنتقالية، الذي أسس ليكون مجلساً تنسيقياً بين أطراف الفترة الانتقالية من المدنيين والعسكر والحركات المسلحة الموقعة للسلام،مع حراك جماهيري من قبل التيارات التي تعارض الحكومة الانتقالية والتي تطالب بالمشاركة في السلطة مثل تيار الإسلاميين،وربما قد تتوتر العلاقة بين رئيس الوزراء المدني وبعض قيادات الحركات المسلحة الطموحة في تغيير الحاضنة السياسية .

على المستوي الأمني ربما تستمر حالة الصراع بين بعض المكونات القبلية خاصة في مدن شرق السودان نتيجة لعدم حلها بصورة مرضية وعدم إزالة أسباب الصراع الحقيقة المتعلقة بالموارد والمشاركة السياسية، كما أن تسييس مؤسسة القبيلة الاجتماعية قد تجعلها حاضرة بقوة في الفعل السياسي بالسودان.

على صعيد العلاقات الخارجية وخاصة دول الجوار من المتوقع تراجع عمليات التصعيد العسكري التي تشهدها الحدود الشرقية مع إثيوبيا في ظل الجهود الثنائية لحل مشكلة الحدود بعد الزيارات المتبادلة من قبل المسئولين بالبلدين في أواخر من ديسمبر 2020م بقيادة رئيسي الوزراء شريطة تولي المدنيين هذا الملف، كما يتوقع تطبيع العلاقات مع دول المنظومة الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، بعد رفع السودان من قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، بالإضافة إلى التطبيع الكامل مع إسرائيل بحلول 2021م حيث أضحى التواصل بين العسكر في السودان والولايات المتحدة الأمريكية الوسيطة وإسرائيل علنياً ونشطاً في الآونة الأخيرة.

فيما يتعلق بالأزمة الإقتصادية من المتوقع استقرار سعر الصرف نتيجة للمنح المتوقعة من قبل شركاء السودان والدول المانحة، مما قد ينعكس ذلك في زيادة الإنتاج بالقطاع الزراعي وجلب الاستثمارات الأجنبية في حال تغيير سياسات الاستثمار الحالية الطاردة بسياسات وقوانين مشجعة مع ضمان استتباب الأمن، كما يتوقع استمرار التفاهمات بين المدنيين والعسكر بشأن المؤسسة الاقتصادية العسكرية العملاقة وأيلولتها لولاية وزارة المالية خاصة أن الكونغرس الأمريكي أصبح يهتم بهذا الملف لتمكين المدنيين في التحول الديمقراطي وتقليص نفوذ العسكر في السلطة، كما أن البعثة الأممية التي من المتوقع أن تدخل السودان في يناير 2021م أن تولي اهتمامها في إطار إصلاح وتطوير قطاع الأمن والمساعد في تحويل المؤسسات العسكرية إلي محترفة،وبالتالي فإن أي تحسن على المستوي الاقتصادي يتوقف على اشتراطات وعوامل خارجية وداخلية تتعلق باستتباب الأمن وهيكلة السودان في المجتمع الدولي.

الخاتمة:

ختاماً على الرغم من أن عام 2020م كان عاماً استثنائياً إلا أن الحكومة الإنتقالية في السودان نجحت إلى حد كبير في بعض الملفات وجانبها التوفيق بينما أخفقت في البعض الأخر، فعلى مستوى العلاقات والسياسة الخارجية نجحت في تحقيق اختراق الدول الغربية ،واستطاعت عبر شركاء السودان في ألمانيا أن تستقطب دعماً مالياً مقدراً من الدول الأوربية والبنك الدولي، بالإضافة إلى الكسب السياسي الكبير لهذا الحدث.

الذي يعتبر نجاحاً دبلوماسياً في السياسية الخارجية السودانية لم يحقق منذ عقود، حيث إجتمع قيادات 40 دولة وعدد من المنظمات الدولية للتفاكر حول قضايا السودان، واكتمل ذلك بإنعقاد مؤتمر أصدقاء السودان بالسعودية لدعم جهود السلام والتقارب بين أطراف المفاوضات ومناقشة المشكلة الاقتصادية السودانية، وكان قمة النجاحات على الصعيد الدولي رفع السودان من قائمة الدول الراعاية للإرهاب.

من الملفات التي لم توفق فيها الحكومة الانتقالية ملف الاقتصاد وتحسين مستويات المعيشة حيث تفاقمت الأزمة الاقتصادية وازدادت أسعار السلع والتضخم وضعف القوة الشرائية وتراجع العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، بالإضافة إلى سياسة رفع الدعم عن المحروقات كان غير مرضياً لقطاعات عريضة من الشعب السوداني.

كما أن حالة التشاكس بين مكونات السلطة الإنتقالية وإهمال مطالب الثوار والمتمثلة في تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، ومحاكمة الفاسدين من رموز النظام السابق والتحقيق في مقتل أحد المعلمين أثناء الثورة وقضايا المفقودين، والإعلان نتائج تحقيق المتورطين في عملية فض اعتصام القيادة العامة في يونيو 2019م، قد أدى كل ذلك إلى فشل الحكومة الانتقالية في الحفاظ على زخم الثورة وظهور بعض الأصوات المعارضة، وقلة الحشود في المناسبات الكبيرة في النصف الأخير من العام، كما زاد الأمر سوءاً الإعلان عن مجلس شركاء الفترة الانتقالية الذي اعتبر خرقاً للوثيقة الدستورية وانقلاباً على الثورة من قبل العسكر وبعض القوي السياسية التي ارتضت أن تدخل في شراكة «واقعية» مع المجلس العسكري لتجنيب البلاد خطر الانقسامات والعنف.ولكن بطبيعة الحالة فأن المكاسب السياسية والتقدم في مجال الحريات العامة والانفتاح على العالم كان مقدراً وكبيراً مقارنة للتحديات والعراقيل التي تضع أمام المدنيين في سبيل التحول الديمقراطي وبناء دولة مؤسسات، كما أن مشاركة المدنيين حتى الآن في الفترة الانتقالية محدودة لسيطرة المؤسسة العسكرية على الاقتصاد والهياكل السيادية ويتوقع في العام المقبل أداء أفضل ونجاحات أكبر للحكومة الانتقالية عن عام 2020م الذي تحكمت فيه جانحة كرونا على اقتصاديات الدول.

الهوامش

1 – حددت الوثيقة الدستورية قضايا الفترة الإنتقالية، وكان من أبرز ملامحها قضايا السلام الذي حدد له الستة أشهر الأولى من الفترة الإنتقالية البالغة 39 شهراً.

2 – تتكون من أحزاب يمين وسط ويسارية وقومية عربية ومؤسسات مجتمع مدني أبرزها حزب الأمة وحزب البعث العربي الاشتراكي والتجمع الاتحاديوالشيوعي والناصري والمؤتمر السوداني..

3 – المجلس السيادي ومجلس الوزراء وقوى أعلان الحرية والتغيير.

4 – د.مصطفي عبد الله بابكر، مستشار رئيس حركة تحرير السودان مني اركو مناي،مقابلة 8 ديسمبر 2020م بالخرطوم.

5 – هنالك مشاورات بين الحركات المسلحة وشركاء الفترة الانتقالية حول عدد الوزراء لتمثلها بمجلس الوزراء وفي حال تمسك الحركات بحقيبة وزارة الخارجية (السيادية) ستكون نصيبهم في مجلس الوزراء 6 وزارات وفي حال تنازلها عن وزارة الخارجية ستكون نصبها 7 وزارات (المصدر السابق نفسه)

6 – المصدر السابق نفسه.

7 – وزارة العدل، مرسوم دستوري رقم (38) لسنة 2019م باعتماد الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية، الجريدة الرسمية لجمهورية السودان العدد3،1895اكتوبر2019م.

8 – وزارة العدل، مرسوم دستوري رقم (38) لسنة 2019م باعتماد الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية، الجريدة الرسمية لجمهورية السودان العدد3،1895اكتوبر2019م.

9 – من المتوقع ان ترشح الحركات المسلحة د.الهادي ادريس والطاهر حجر للمجلس السيادي وجبريل ابراهيم وزيراً للمالية ونائباً لرئيس الوزراء ومني اركو مناي حاكماً لولايات دارفور الكبرى

10 – وزارة العدل، الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية (تعديل) لسنة 2020م، الجريدة الرسمية لجمهورية السودان، العدد2،1908/ نوفمبر/2020م.

11 – تم اعتماده من قبل مجلسا السيادة والوزراء في 2 نوفمبر الماضي، بعد تعديلات للوثيقة الدستورية، باسم «الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية (تعديل) لسنة 2020»، ليتضمن تكوين «مجلس شركاء الفترة الانتقالية

12 –المكتب المركزي لقوي الحرية والتغيير يمثل مكتب قيادي مصغر مكون من قيادات الأحزاب السياسية والمجتمع المدني الموقعة لإعلان قوى الحرية والتغيير.

13 – صحيفة الهدف الإلكترونية، الهدف،مجلس شركاء الفترة الانتقالية،بيان صحافي،2020/12/16

14 – بابكر فيصل،حول مؤتمر شركاء السودان،1 يوليو 2020، تم استرجاع المقال في 9/سبتمبر 2020م، 3:30AM

https://www.alhurra.com/different-angle/202001/07//

15 – https://arabic.rt.com/middle__east/1128520

16 https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1368571-

17 – في ديسمبر 2019م سبق حمدوك الفريق البرهان بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية بوفد مكون من وزير الدفاع والعدل والشباب والرياضة، والشؤون الدينية والأوقاف، في زيارة رسمية تستغرق ستة أيام.

18 – https://arabic.cnn.com/middle-east/article/202023/09//alburhan-us-negotiations-uae-revealed

19 – https://www.dw.com/ar ، تم استرداده في يوم 20اكتوبر 2020م في الساعة 3 ونصف مساءاً

20 – https://www.bbc.com/arabic/middleeast-54307968

21 – خالد موسي دفع الله،مقاربات السياسة الخارجية المتوقعة في عهد بايدن تجاه تحولات السودان وتقاطعات القرن الإفريقي، ورقة علمية قدمت لمراكز الحوار للدراسات، الخرطوم، 19 /2020/11م

22 – https://www.alquds.co.uk

23–https://arabic.euronews.com/202025/08//disputes-between-military-and-civilians-in-sudanese-government-due-to-economic-crisis ،received in 252020،8:45/08/AM

24 – بنك السودان المركزي، الإدارة العام للسياسات والبحوث والإحصاء، العرض الاقتصادي والمالي يناير–يونيو 2020م،الخرطوم، العدد 1 المجلد 61، يونيو 2020م

25 – بنك السودان المركزي، الإدارة العام للسياسات والبحوث والإحصاء، العرض الاقتصادي والمالي يوليو–سبتمبر 2020م،الخرطوم، العدد 2 المجلد 61،سبتمبر 2020م

26 – صحيفة الشرق الاوسط، 29 يونيو 2020 مـ، رقم العدد (15189) (https://aawsat.com/home/article

27 – https://arabic.rt.com/middle__east/1143460

28 – https://www.sudantribune.net

29 – https://bajnews.net

30 – يمكن رد ذلكً لضعف الوعي السياسي ونظرة النخب السياسية والجماهير للدولة كغنائم وغاية والخلط بين المطالب المشروعة عبر المؤسسية عوضاً عن تقديمها بقوة السلاح.

31 – القصة الكاملة للتمرد المسلح في عقر دار المخابرات السودانية،تم استرجاعها في 9 /2010/11 من https://www.alhurra.com/sudan

15 يناير 2020

32 https://arabic.sputniknews.com/arab__world/202012171047542471–

33 – https://www.aa.com.tr/ar

دول القرن الافريقي

إعداد:
فريق الرصد بمركز دراسات القرن الإفريقي

دول القرن الافريقي

سجلت في أثيوبيا أول حالة إصابة بفيروس كوفيد 19 (كرونا) في 013/مارس/2020م[1] ليتبع ذلك في 31/مارس/2020م إعلان المجلس الإنتخابي أنه لن يتمكن في أغسطس من العام 2020 من إجراء الإنتخابات في موعدها المقرر وبفعل التحوط لتأثير جائحة كرونا تم تأجيل الإنتخابات في كل من أثيوبيا بقرار من مجلس الانتخابات، وكذلك أيضا في الصومال تم تأجيل الإنتخابات وكان يفترض أن تجرى انتخابات برلمانية في كلا الدولتين في منتصف العام غير أنها أجلت، ففي أثيوبيا يكفل الدستور الأثيوبي بأن يمدد البرلمان صلاحية تمديد إنعقاده عند انتهاء دورته مدة ثلاثة أشهر غير قابلة للتمديد مما يسمح بتأجيل الإنتخابات لثلاثة أشهر، أما في الصومال فتم تأجيلها إلى مطلع العام (فبراير 2021م).

في يونيو 2020م قرر المجلس الفيدرالي الأثيوبي (الغرفة الثانية للبرلمان) ـ وهو أعلى هيئة تشريعية ويضم 153 عضواً ينتخبون على أسس إثنية لكون أثيوبيا دولة فيدرالية إثنية ـ تأجيل الإنتخابات البرلمانية الفيدرالية والإقليمية وذلك بناءً على توصية من مجلس التحقيق الدستوري (يتكون من أحد عشر عضواً ويرأسه رئيس المحكمة العليا) إلى حين زوال الجائحة، وقبل إنقضاء المهلة التي حددها المجلس الانتخابي الأثيوبي وحدد فيها بأن تجرى الانتخابات قبل نهاية شهر أغسطس، اتخذ المجلس الفيدرالي قراراً بتأجيل الانتخابات لعام أي حتى أغسطس 2021م، بهذا القرار يكون المجلس الفيدرالي قد حسم جدل تأجيل الانتخابات في أثيوبيا والذي أثاره قرار البرلمان الفيدرالي الذي أحال قضية التأجيل إلى مجلس التحقيق الدستوري بسبب نص دستوري يشير إلى أنه لا يحق تأجيل الانتخابات لأكثر من ثلاثة أشهر وبعدها يكون البرلمان الفيدرالي، والبرلمانات الإقليمية، والحكومة الفيدرالية، والحكومات الإقليمية فاقدة للشرعية الدستورية.

وفق الدستور كان من المقرر أن تعقد الإنتخابات في نهاية شهر أغسطس 2020، وتنتهي الفترة الدستورية للبرلمان والحكومة الفيدرالية، وكذلك البرلمانات والحكومات الإقليمية التسعة، في شهر سبتمبر، وأمام هذه المعضلة تقدمت الحكومة في نهاية إبريل عن طريق نائب المدعي العام بطلب تعديل الدستور، أو تقديم تفسيرات دستورية تساعد في تجاوز النص الدستوري الذي تقدم ذكره، أو حل البرلمان وإعلان حالة الطوارئ، وعزز ذلك الطلب رئيس الوزراء الأثيوبي آبي أحمدى علي بأن طلب من البرلمان تأجيل الانتخابات، وكان قد طلب في شهر يونيو من البرلمان التمديد لحكومته فأوصت لجنة التحقيق الدستوري في السادس من يونيو بتمديد فترة إنعقاد البرلمات والمجلس الفيدرالي والمجالس الإقليمية، والتمديد للحكومة الفيدرالية والحكومات الإقليمية لفترة عام كحد أقصى، بعد أن أخذت لجنة التحقيق الدستوري بمبدء التفسير الدستوري وفق المادة 83 من الدستور الأثيوبي[2]. هذه

المقترحات لم تعجب جبهة تحرير شعب تجراي، التي خرجت من الائتلاف لأنها رأت في سياسة آبي أحمد مساس للمكتسبات التي حققتها بئرساء النظام الفيدرالي الاثني، وأعتبرت حكومة آبي أحمد غير شرعية ليشكل ذلك فيما بعد نقطة الخلاف بين الحكومة الفيدرالية، والجبهة الشعبية لتحرير تجراي والتي تسيطر على إقليم تجراي.

كانت جبهة تحرير شعب تجراي قد رفضت مقترح آبي أحمد بتأسيس حزب وطني تحت إسم حزب الإزدهار الأثيوبي (Ethiopian Prosperity Party (EPP تكون نواته الكتل الأربعة المكونة للجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الأثوبية Peples (Ethiopian Revolutionary Democratic Front (EPRDE

- جبهة تحرير شعب تجراي.
- حزب الأمهرا الديمقراطي
- الحزب الديمقراطي الأرومي
- الحركة الديمقراطية لشعوب جنوب أثيوبيا.

ومن ثم تدخل فيه من رغبت من بقية الأحزاب الأثيوبية، ورغم رفضها وهي الشريك المؤسس للائتلاف الحاكم مضى آبي أحمد نحو إعلان حزب الازدهار في ديسمبر 2019م ليعمق شقة الخلاف بينه وبين أهم شريك في الائتلاف.

هذه الخطوات التي قام بها رئيس الوزراء الأثيوبي آبي أحمد دفعت جبهة تحرير شعب تجراي للإنكفاء في إقليم تجراي الواقع في شمال أثيوبيا، وسعت لقيام الانتخابات في الاقليم بتاريخ التاسع من سبتمبر، وفي الخامس عشر تم إعلان نتائج الإنتخابات بفوز جبهة تحرير شعب تجراي بـ 189 مقعدا من 190، فأعلن المجلس الفيدرالي عدم شرعية الانتخابات وفي السادس من أكتوبر طلب من الحكومة الفيدرالية وقف التمويل وقطع الاتصالات مع حكومة إقليم تجراي وطلب من جميع المؤسسات الفيدرالية وقف التعامل مع حكومة إقليم تجراي، وإعلان الحظر الجوي على الإقليم.

تحول الخلاف الدستوري إلى صراع مسلح

في مطلع عام 1992م نشب خلاف داخل الائتلاف الحاكم في أثيوبيا في أولى خطواته في الحكم طرفه جبهة تحرير أرومو، وجبهة تحرير شعب تجراي العضو المهيمن على بقية الائتلاف كان ميدانه داخل المجلس الوطني كاد أن ينحرف بالفرقاء إلي حرب أهلية غير أن تدخل أمريكا ودعوة الفرقاء إلى حوار أوقف النزاع المسلح بين الطرفين وتم تحديد موعد للانتخابات في 2/يونيو/1992م وأن تجري على مستويين إقليمي (محلي)، وفيدرالي (إتحادي)، طلبت جبهة تحرير أرومو تأجيل الإنتخابات غير أن طلبها جوبه بالرفض القاطع من الطرف المهيمن في الائتلاف الحاكم جبهة تحرير شعب تجراي فانسحبت من العملية السياسية ليفوز الائتلاف (الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الأثيوبية)

بالانتخابات، ليشكل هذا النزاع بذرة الخلاف الذي تفاعل في الحاضر بقوة وطرفاه جبهة تحرير شعب تجراي وبقية مكونات الائتلاف الحاكم، سقنا هذه الحادثة من أجل الربط في أن الخلاف قديم تجدد، في الفترة الأولى تم إحتواؤه بفعل الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة، أما الخلاف الحالي فافتقد إلى أي ضغط من الولايات المتحدة فانحرف نحو الحل العسكري.

يوجد في الدستور الفيدرالي الأثيوبي ثغرة تجيز للأقاليم تكوين قوات أمنية خاصة بها وهي من بنات أفكار جبهة تحرير شعب تجراي أوجدتها في الدستور من أجل أن تحتفظ بعتادها العسكري الضخم من حقبة الصراع مع نظام منجستو هيلي ماريام وذلك من أجل أن تحمي المكتسبات التي حققتها بعد وصولها للسلطة وبقائها في سدة الحكم، وأيضا كأداة لتخويف المنافسين وقد تجلى ذلك في قول رئيس الوزراء الراحل ملس زيناوي لمعارضيه (نحن وصلنا للسلطة بقوة ومن يريدونها عليهم إنتزاعها بقوة السلاح).

كان بإمكان رئيس الوزراء الأثيوبي آبي أحمد، وكذلك جبهة تحرير شعب تجراي تجنب الصراع المسلح الدامي، غير أنهما إتجها نحو التصعيد العسكري، فعمل آبي أحمد ومن وقت مبكر تحسبا لهذا الصراع على تطهير الخدمة المدنية والجيش الفيدرالي من التجراي تحت تهمة الفساد ففي 12/نوفمبر/2018م تم توقيف كبار المسؤولين من جهاز الأمن والمخابرات بينهم 27 جنرالا من الجيش الفيدرالي، فسبعة وخمسين جنرالاً من أصل واحد وستين من أعلى الرتب العسكرية في الجيش الفيدرالي هم من إثنية التجراي، كما عمل على تصفية جهاز الإستخبارات والأمن الذي كانت تهيمن عليه جبهة تحرير شعب تجراي، وختم كل هذه الخطوات بأن طلب من البرلمان الفيدرالي إعلان حالة الطوارئ في الإقليم. في المقابل كانت جبهة تحرير شعب تجراي تعمل على تأكيد سيطرتها على القيادة الشمالية للجيش الفيدرالي ومقره إقليم تجراي، ويتألف من فيلق كامل التسليح ليشكل ذلك تهديدا مباشرا لآبي أحمد ويدفعه نحو المواجهة العسكرية.

في الرابع من نوفمبر أعلنت أثيوبيا البدء في الحملة العسكرية ضد جبهة تحرير شعب تجراي، فهاجمت الجبهة مباشرة القوات الفيدرالية في حُمَرا أقصى شمال غرب أثيوبيا في صبيحة 5/ نوفمبر/2020[4] وفي منتصف نوفمبر تعلن جبهة تحرير شعب تجراي أنها قصفت مطارين في إقليم أمهرا في كل من مدينتي بحر دار وقندر وكان الهدف قوات إرترية كانت تتجمع في المدينتين حيث نقلت إرتريا فرقتين (2. تصريحات حاكم إقليم تجراي دَبْراطينْ بتاريخ 2/نوفمبر/2020م) في نهاية شهر أكتوبر من أجل إسناد القوات الغير نظامية (المليشيات) من الإقليم، ثم تبع ذلك بقصف للعاصمة الإرترية، ليمهد ذلك دخول عوامل جديدة في الصراع وهو دخول إرتريا كطرف في الصراع، ودخول مليشيات إقليم الأمهرا كطرف داخلي ثاني مع الجيش الفيدرالي.

نتيجة الصراع

لحقت بجبهة تحرير شعب تجراي هزيمة عسكرية وتمت إزاحتها من المشهد السياسي في أثيوبيا ولو مؤقتا وهذا سيترتب عليه تطورات في الحراك السياسي والأمني في داخل أثيوبيا وإقليم القرن الإفريقي.

فداخليا تمكن آبي أحمد من إزاحة منافسه القوي وهو جبهة تحرير شعب تجراي مما سيمكنه من خوض الانتخابات المقبلة دون أن يواجه منافساً قوياً، كما سيمكنه في حالة فوز حزب الازدهار إنفاذ برامجه التي طرحها في رؤيته الفلسفية لمستقبل الحكم في أثيوبيا كتابه مدمر (التعاضد) وقد يجري تعديلاً في الدستور لارساء نظام سياسي جديد بديل للنظام السياسي الحالي القائم على الفيدرالية الإثنية، فآبي أحمد يرى أن النظام الفيدرالي القائم على الإثنية عمق الانقسامات العرقية، كما أنه قد ينتج من جديد دكتاتورية عرقية كالسابق، وأنه أوجد مشاكل بنيوية تهدد وحدة أثيوبيا، لذلك يرى أن تكون أثيوبيا موحدة سياسيا متنوعة عرقيا، وتشجيع المساهمات الفردية والجماعية، وإنهاء الإنعزال على أساس عرقي، تبني نهج إقتصادي أكثر إنفتاحا خاصة القطاع الخاص.

استمرار الصراع داخل إقليم الأرومو المعارض لسياسة آبي أحمد التي تسعى لتأكيد السلطة المركزية والتي تتعارض مع أهداف القوميين من الأرومو والتي تتلخص في شعارهم أرومو أولاً.

يتوقع أن تبرز قومية الأمهرا من جديد بعد أن عانت من كبت طويل في فترة حكم جبهة تحرير شعب تجراي، وهي حاليا من أكثر المؤيدين لتوجهات آبي أحمد السياسية نحو النظام المركزي لكونها ثاني أكبر إثنية في أثيوبيا تقلص نفوذها بسبب النظام الفيدرالي الإثني الذي إستهدفها بالدرجة الأولى بإنتزاع مساحات واسعة من أراضي كانت قد استولت عليها من حقبة الإمبراطور منيليك خاصة العاصمة أديس أبابا التي عادت لإقليم أرومو.

خفض التوترات الإقليمية داخل أثيوبيا والتي كانت جبهة تحرير شعب تجراي تغذيها في فترة حكمها خاصة التوترات بين إقليم أوقادين الصومالي وإقليم أرومو، وكذلك التوتر بين الصوماليين والعفر في المدينة الإدارية دَرِيداوَى، والتوتر بين الأرومو والعفر حول نهر أواش وغيرها من الصراعات بين الأقاليم المتجاورة، أو داخل الإقليم الواحد.

أما إقليميا فيتوقع زوال التوتر بين إثيوبيا وإرتريا، فآبي أحمد علي كان قد إتخذ في 18/يونيو/2018م قرار تطبيع العلاقات بين البلدين، ثم تحرك دوليا لكسر عزلة النظام الإرتري، في المقابل أبدى رئيس إرتريا تماهيه التام مع آبي أحمد في تضييق الخناق على جبهة تحرير شعب تجراي العدو المشترك للطرفين، ليتعزز هذا التماهي بمساهمة الجيش الإرتري في إزاحة جبهة تحرير شعب تجراي من المشهد السياسي في أثيوبيا، وتدمير قوتها العسكرية.

يتوقع من تدخل إرتريا في الشأن الداخلي الأثيوبي التأثير بقوة خاصة على أقاليم الأمهرا فإرتريا تطمح في أن تنفتح تجاريا على إقليم الأمهرا وأن تتحول أثيوبيا من إستخدام ميناء بورسودان إلى ميناء مصوع خاصة صادرات أقاليم قُوجام، بحر دار، قندر وجميعها تقع في غرب أثيوبيا، وهذا سيؤسس لنزاع محتمل بين السودان وإرتريا التي ستغذي النزاع الحدودي بين السودان وأثيوبيا في منطقة الفشكة، لذلك كان تحرك القوات السودانية في تأكيد سلطتها على حدودها خطوة إستباقية لأي تطورات قد يقدم عليها نظام الحكم في إرتريا عبر تحالفه مع غلاة القوميين من الأمهرا، والسودان لديه تجارب مريرة مع إسياس أفورقي في إثارة النزاعات والتوترات الأمنية، والتهريب على طول حدوده مع إرتريا لأكثر من عقدين.

خريطة توضح منطقة الفشقة شرق القضارف و المستغلة بواسطة المزارعين الاثيوبين

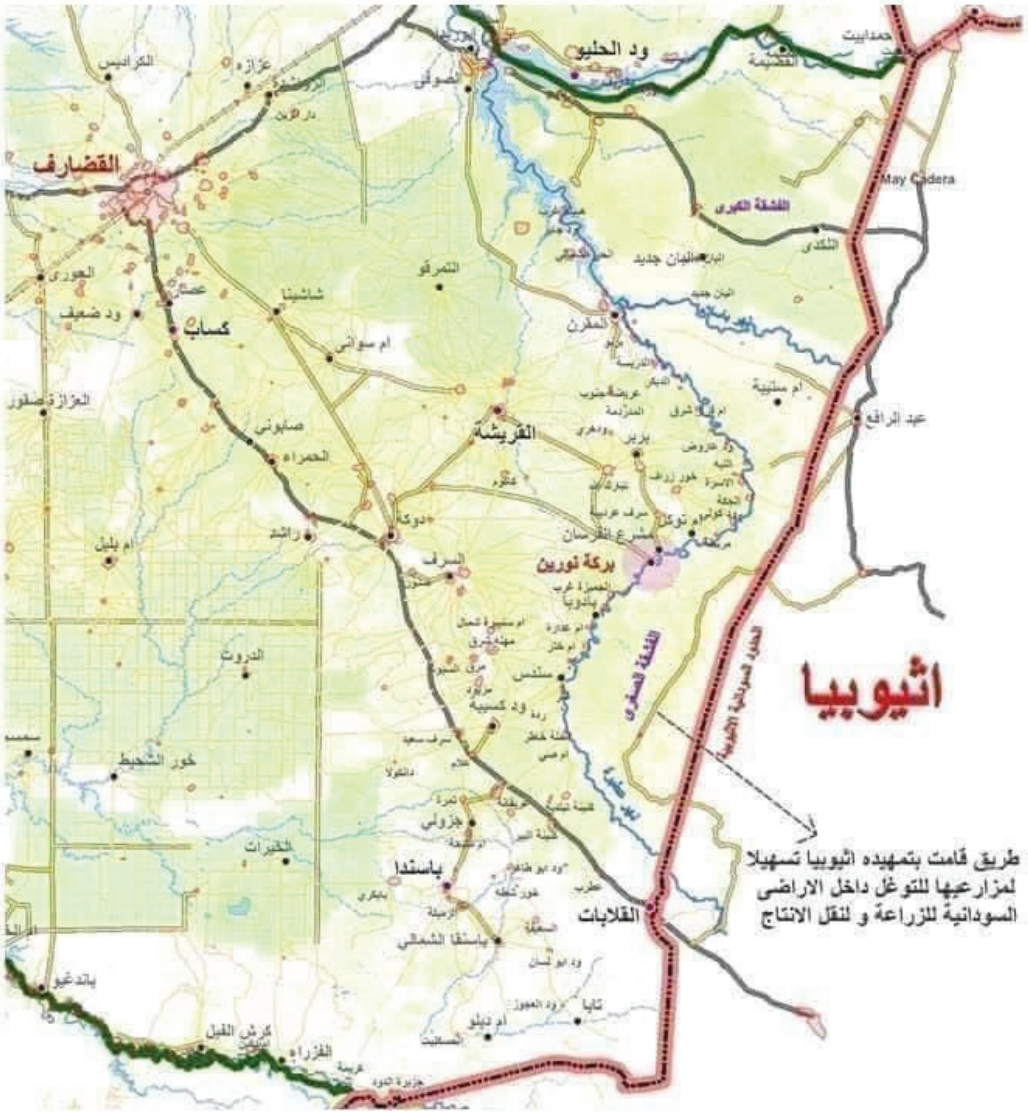

التقارب الإرتري الأثيوبي سيكون على حساب جيبوتي في المدى البعيد والتي تعتمد كليا على إستخدام أثيوبيا لموانئها، وذلك لتخلف البنية التحتية في مينائي عصب ومصوع الإرتريين حاليا، غير أن إرتريا ستعمل جاهدة لجذب أثيوبيا إلى موانئها خاصة الصادرات والواردات من غرب أثيوبيا الأقرب لميناء مصوع من ميناء جيبوتي البعيد نسبيا والوعر من حيث التضاريس.

زوال الجبهة الشعبية لتحرير تجراي من المشهد السياسي في أثيوبيا سينعكس إيجابا على الأوضاع السياسية والأمنية في الصومال وذلك بسبب تقلص تدخل أثيوبيا في الشأن الصومالي فجبهة تحرير شعب تجراي عندما كانت في السلطة عملت جاهدة لتفتيت الصومال وشطره إلى نصفين بوقوفها بقوة مع أرض الصومال وتغذية الخلافات داخل الصومال، والتدخل فيه عسكرياً، وإسقاط حكومة المحاكم الإسلامية، هذا التدخل السالب سيختفي، كما أن آبي أحمد في الفترة القليلة الماضية أبدى نوايا حسنه بدعمه للحوار بين شطري الصومال الذي رعته دولة جيبوتي في مطلع العام.

في حالة فوز ائتلاف حزب الازدهار في الانتخابات القادمة سيعمل آبي أحمد خلال المرحلة التي تعقبها على تهدئة الخلاف مع مصر في ملف سد النهضة فأثيوبيا إذا أنجزت خطة الملء الثانية تكون قد تجاوزت آخر نقاط الخلاف مع مصر فالخلاف تمحور حول أربعة قضايا رئيسة هي معارضة بناء السد، طلب المشاركة في تمويل وبناء السد، المشاركة في إدارة وتشغيل السد، فترة ملء السد، وسيكون الخلاف حول الفترة الأخيرة من ملء ولن يضير أثيوبيا شيء إذا مددت هذه المرحلة لعام 2025م، ولهذه العوامل لن ينجرف آبي أحمد نحو التصعيد في ملف سد النهضة.

الصومال

تم تسجيل أول حالة إصابة بفيروس كوفيد 19 (كرونا) في الصومال في 16/مارس/2020م وكانت الحالة لمواطن صومالي عاد من الصين، وبلغت جملة الحالات المؤكدة من تاريخ تسجيل أول حالة وحتى نهاية العام 2020 4450 حالة إصابة، توفي منهم 120ىشخصا، وبلغت حالات التعافي أكثر من 3000 حالة[5]

التطورات الأمنية

شهد الملف الأمني في الصومال تطورا ملحوظا بهيكلة الأجهزة الأمنية وتحسن ملحوظ في كفاءة القوات المسلحة الصومالية مما قلل من وتيرة العنف وهجمات حركة الشباب الصومالية، مقارنة بالأعوام السابقة، فالعمليات الارهابية خلال العام 2020 جميعها كانت عمليات تفجير إنتحارية وسيارات مفخخة، واختفت عمليات المواجهات المباشرة من الاغارات والكمائن، وهذا مؤشر على أن الأجهزة الأمنية الصومالية والجيش بدأوا في بسط سيطرتهم في نطاق واسع من الدولة، وقد بلغت جملة العمليات

الإرهابية التي شهدها الصومال في العام 2020م ستين عملية إرهابية، 17 عملية تفجير سيارات مفخخة، وعدد 12 عملية إنتحارية، 31 عملية عشوائية (ألغام وعبوات ناسفة). ونفذ الجيش أكثر من 150 عملية عسكرية ضد جماعة الشباب كان جزء كبير منها عمليات إستباقية.[6] وهذا سوف يكون له مردود جيد عندما يحين موعد تولي الأجهزة الأمنية الصومالية المهام الأمنية من قوات الأمصوم في العام 2021م، كما أن هذا التحسن في الجانب الأمني كان له دور في أن تسمي الولايات المتحدة الأمريكية سفيرها في الصومال بعد غياب دام ثلاثة عقود، وهذه العودة معنويا مهمة للدولة الصومالية لأنها دليل على تعافي الدولة الصومالية وعودتها إلى المجتمع الدولي.

الاستحقاق الدستوري في الصومال

في منتصف العام 2019 صادقت الحكومة على مسودة قانون الانتخابات الذي تباينت حوله المواقف خاصة من الولايات الفيدرالية منها هيري شبيلي، وجوبا لاند، وبونت لاند، وجلمدغ، وأعلنت جميعها أنها ستقاطع الانتخابات، وكنا في مركز دراسات القرن الإفريقي قد أشرنا في تقرير 2019م بأنه لا توجد في الصومال محكمة دستورية تتولى تفسير مواد الدستور ونتيجة لغياب المحكمة الدستورية يمكن أن تحدث إشكالات قبل وأثناء العملية الإنتخابية، وهذا ما حدث بالضبط حين حدث نزاع حول قانون الانتخابات بين الحكومة الصومالية وحكومات الأقاليم، وعقدت عدة لقاءات عرفت بلقاءات طوس مريب غير أنه لم تتمكن الحكومة ولا رئاسة البرلمان غي المفاوضات مع حكومة الأقاليم التي هددت بمقاطعة الانتخابات من إحتواء الخلاف. غير أنه تم التوافق وستدخل الصومال في مطلع 2021م إلى حلبة الصراع الانتخابي، وسيظل خلل غياب المحكمة الدستورية قائما وهو ما حذر منه ممثل الأمم المتحدة في الصومال في عرضه لأهم التحديات التي واجهت الصومال خلال العام 2020م.

شطب الديون الصومالية

في نهاية العام 2019 تمكنت النائبة في الكونجرس إلهان عمر من إقناع الكونجرس الأمريكي بشطب الديون المترتبة على الدولة الصومالية فتم شطب مليار ونصف دولار أمريكي هي جملة الديون على الصومال، وفي مارس 2020 تمكنت الحكومة الصومالية من سداد متأخراتها على المستحقة للبنك الدولي (المؤسسة الدولية للتنمية) وذلك بتعاون نرويجي حيث منحت الحكومة النرويجية الحكومة الصومالية 365،9 مليون دولار أمريكي. هذا النجاح ىسيمكن الحكومة الصومالية من الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية.

المصادر

1. وزارة الصحة الأثيوبية.
2. الدستور الأثيوبي.
3. فانا ـ أديس أبابا https://addisstandard.com/breaking-national-defense-forces-given-order-to-start-military-offensive-against-tplf-pm--abiy-ahmed)،
4. رصد ومتابعة مركز دراسات القرن الإفريقي.
5. رصد لتقارير تقارير وزارة الصحة الصومالية، مركز دراسات القرن الإفريقي.
6. رصد ومتابعة مركز دراسات القرن الإفريقي.

الأزمة الليبية 2020..

بوادر أنفراج في مهب الريح

د. سعد أحمد سلامة

مجموعة التفكير الإستراتيجي - إسطنبول

الأزمة الليبية 2020.. بوادر أنفراج في مهب الريح

مقدمة:

اتسم عام 2020م بصعوبات كبيرة عالميا على المستويات الاقتصادية والسياسية متأثرا بانتشار جائحة كورونا والأزمة الصحية الناتجة عنها والتي تسببت بدورها في أزمة اقتصادية بفعل حظر التجول والقيود الصحية الأخرى، هذه الأزمة ذاتها تسببت بنوع من الجمود السياسي لفترة من الزمن نتيجة تركيز القيادات السياسية على معالجة آثار انتشار فايروس كورونا وتنفيذ السياسات اللازمة لذلك، قبل أن تعاود السياسة نشاطها في الربع الأخير من العام مع تحول كبير على مستوى منطقة الشرق الأوسط والذي كان أبرز عناوينه «التطبيع مع الكيان الصهيوني»، كما كانت الحرب في أذربيجان وثبات الاتفاق الدولي في سوريا ـــ خاصة بين تركيا وروسيا ـــ والتمهيد للمصالحة الخليجية التي وقعت أخيرا بداية عام 2021 وقبل ذلك فوز المرشح الديمقراطي «جو بايدن» أبرز الأحداث السياسية على المستوى الدولي لعام 2020م والتي من شأنها أن ترسم السياسة الدولية لأعوام قادمة.

ليبيا خلال عام 2020 كانت ربما الأنشط في المنطقة من حيث الأحداث المتسارعة، فحتى في أشد فترات انتشار جائحة كورونا حدثت تغييرات كبيرة على المستويين السياسي والعسكري في البلاد، حيث كانت الأحداث خلال الفترة ما بين أبريل ويونيو أشد الأحداث تسارعا نتيجة المواقف الدولية والزخم الذي أوجده الدعم الإقليمي لكل من حفتر وحكومة الوفاق الوطني، لكنه كان أشد تأثيرا لصالح الأخيرة، بعد توقيعها لاتفاق متكامل مع الحليف التركي أسفر بالنهاية عن انسحاب قوات حفتر من كافة محيط مدينة طرابلس حتى 400 كيلومتر شرق المدينة في الخط الموجود عند سرت والجفرة وما بعدها شرقا واقتسام مناطق النفوذ في المدن الرئيسية جنوبا خاصة في أوباري وسبها.

تغير الوضع السياسي كان حتميا نتيجة تغير الأوضاع العسكرية على الأرض، وبدوره كان الوضع الاقتصادي الأشد تأثُرا ـــ وتأثيرا خاصة على عموم المواطنين ـــ بالنزاع المسلح وجائحة كورونا، وتجاوز الخلاف السياسي المعسكرين السياسيين شرقا وغربا إلى ما هو أبعد من ذلك من خلال النزاع داخل كل معسكر خاصة مع بروز معركة تقاسم السلطة والحوار السياسي الجديد برعاية بعثة الأمم المتحدة الذي من المزمع أن ينتج خارطة سياسية جديدة، لم تحسم حتى الآن.

ستركز هذه الورقة بشكل رئيسي على أبرز الأحداث العسكرية والسياسية والاقتصادية خلال عام 2020 مع شيء من التحليل والإستشراف للمستقبل، ونظرا لتبعية شكل الوضع السياسي منذ 4 أبريل 2019م وحتى منتصف 2020م لنتائج الوضع العسكري على الأرض، سنستعرض أبرز الأحداث العسكرية مسبقا قبل الانتقال للحديث عن الوضع السياسي والذي شهد نشاطا كبيرا منذ نهاية الحرب وانسحاب قوات حفتر خلال شهر يونيو 2020م.

السياق العام، خلاصة 2019 وتأثيرها على الأوضاع خلال 2020:

في وقت كان فيه الجميع ينتظر ما يمكن ان يسفر عليه ملتقى غدامس الذي كان من المزمع عقده منتصف ابريل 2019، شنت قوات حفتر التي تدعى «قوات القيادة العامة للجيش العربي الليبي»، هجوما على مدينة طرابلس في الرابع من أبريل من نفس العام بعد ان استطاعت السيطرة على غريان نتيجة تحالفات مع قوات من داخل المدينة، استمرت المواجهات على تخوم مدينة طرابلس وشكلت فوارق التسليح والطيران المسير التي تحدثت تقارير لجنة الخبراء التابعة لمجلس الأمن عنها خلال عامي 2017 و2018 وظهرت آثارها فيما بعد من خلال الترسانة العسكرية التي امتلكتها قوات حفتر، وبعد مقاومة دامت مدة 5 أشهر استطاعت فيها قوات حكومة الوفاق تنظيم نفسها ووصول جزء من المعدات والأسلحة التي استطاعت الحصول عليها من تركيا من ضمنها بعض الطيارات المسيرة والتفوق نسبيا من خلال التحول من عملية الدفاع إلى الهجوم، تدخلت قوات شركة الفاغنر الروسية على خط المواجهة لتقلب الأمور لصالح قوات حفتر مرة أخرى حيث ضغطت من اتجاهات متعددة واستطاعت السيطرة على مساحات أكبر والاقتراب أكثر من مراكز حضرية مثل الهضبة وأبوسليم.

في أواخر عام 2019م، وتحديدا في ديسمبر وقعت حكومة الوفاق الوطني اتفاقيات امنية وعسكرية مع تركيا بالتوازي مع اتفاق آخر لتقسيم الحدود البحرية، وبدا أن تركيا دخلت على خط المواجهة لصالح حكومة الوفاق الوطني بقوة حيث طلب الرئيس رجب طيب أردوغان من البرلمان التركي الموافقة على إرسال قوات ودعم إلى ليبيا لصالح حكومة الوفاق الوطني، لكن هذه التحركات لم تكن فقط موضع اهتمام ليبي، فتوقيع الاتفاقية البحرية مع ليبيا كان له صدى على كامل دول حوض شرق المتوسط والتي عبرت عن آرائها الرافضة لهذه الاتفاقية وهاجمت تركيا بشدة.

تسببت الحرب منذ اندلاعها في ابريل 2019 وحتى نهاية ذات العام في أزمة انسانية كبيرة بالإضافة إلى شرخ اجتماعي لا يقل حجما، أيضا توقفت بسبب الحرب جميع المباحثات السياسية مع الأطراف السياسية في المنطقة الشرقية سواء ممثلة في حفتر أو مجلس النواب الليبي برئاسة عقيلة صالح، بل وتسببت الحرب في انقسام مجلس النواب وتحول عدد كبير من اعضاءه للعمل من العاصمة طرابلس واختيار قيادة جديدة لها من هناك لتعمل بشكل موازي لمجلس النواب بالمنطقة الشرقية لكن بآراء رافضة لهجوم حفتر على العاصمة طرابلس.

اقتصاديا لم تتأثر السوق السوداء كثيرا بالحرب فحافظ الدينار الليبي على قيمته في السوق السوداء ما بين سعر 4.10 – 5 دينار للدولار الواحد، خاصة مع استمرار الوضع الطبيعي للصادرات النفطية واستمرار اجراءات شراء الدولار بسعر الضريبة لصالح الاستخدام الشخصي واستمرار العمل بإجراءات منح أرباب الأسر.

سياق الأحداث لعام 2019م ضرب بظله على عام 2020 حيث انقسم النصف الأول كنتيجة طبيعية

لتصاعد الأحداث الناتجة عن 2019 وانقسم النصف الثاني منه وخاصة الثلث الأخير__ويبدوا أنها ستستمر لفترة من الزمن خلال عام 2021__ إلى مساع عملت على معالجة تلك الأحداث.

العام 2020، عام التحولات

أبرز الأحداث العسكرية:

بعد توقيع عدد من الإتفاقيات الأمنية والعسكرية بالإضافة إلى الإتفاق البحري ما بين حكومة الوفاق الوطني والحكومة التركية، شعرت الأخيرة بنوع أكبر من الحرية لتقديم دعم واضح ومباشر لصالح حكومة الوفاق التي كانت مهددة بالسقوط بفعل هجوم حفتر وتدخل المرتزقة الروس بالإضافة إلى مرتزقة الجنجاويد وقوات المعارضة التشادية لصالح قوات حفتر وتراجع قوات حكومة الوفاق بشكل كبير، وفي الوقت الذي وصل فيه أكثر من 1500 مرتزق من شركة الفاغنر الروسية[1] إلى مطاري بنغازي والجفرة، بدأت الحكومة التركية في إرسال تعزيزاتها من الخبراء العسكريين الأتراك والقوات الحليفة لها من المعارضة السورية[2] بالإضافة إلى معدات عسكرية وذلك فور مصادقة البرلمان على الإتفاقية الأمنية والعسكرية بتاريخ 2 يناير 2020م، والموافقة على طلب الحكومة التركية ارسال قوات تركية وتقديم دعم عسكري لصالح حكومة الوفاق الوطن، وفي الوقت الذي شكل فيه الدعم التركي سريعا تغيرا في الوضع العسكري على الأرض، حرك هذا الدعم أيضا وبشكل سريع القوى الإقليمية لمحاولة إيجاد نوع من التهدئة العسكرية والسياسية بعد وجود قرائن أوضح لدى داعمي حفتر تنبئ بإمكانية فشل سيطرته على العاصمة طرابلس، وقبل انعقاد مؤتمر برلين بتاريخ 19 من يناير 2020، شهدت المحاور قبل أسبوع من انعقاد المؤتمر هدوءا نسبيا بعد الإستجابة لمطالب دولية بهدنة إنسانية كان الدور الأكبر فيها روسيا تركيا بعد انعقاد قمة موسكو وقعت فيها حكومة الوفاق على اتفاق للهدنة وانسحاب حفتر من القمة قبل التوقيع كما شهدت الأوضاع تطورا آخر تمثل في حدثين مهمين الأول سيطرة قوات حفتر على مدينة سرت[3] والثاني دخول قوات موالية لحفتر إلى المنشآت النفطية في خليج سرت قبل يوم واحد من انعقاد مؤتمر برلين وايقاف تصدير النفط عبر هذه المنشآت[4]،وبالرغم من التوجه الدولي لوقف إطلاق النار كما دعى إلى ذلك البيان الختامي لمؤتمر برلين[5] إلا أنه وفور انتهاء المؤتمر عادت المواجهات العسكرية مرة أخرى بشكل تدريجي بعد خرق قوات حفتر للهدنة، حتى

1- https://www.csis.org/blogs/post-soviet-post/exploiting-chaos-russia-libya
2- https://www.theguardian.com/world/2020/jan/15/exclusive-2000-syrian-troops-deployed-to-libya-to-support-regime
3- https://0i.is/NPq8
4- https://0i.is/cqef
5- https://0i.is/fKit

وصلت الأحداث إلى مرحلة تصعيد عسكري غير مسبوق خاصة مع الأثر التصاعدي للدور التركي لصالح حكومة الوفاق الوطني متمثلا في عودة نشاط المسيرات التركية بعد تعزيز القدرات الدفاعية في الكلية الجوية بمصراتة وقاعدة معيتيقة، حيث شُنت حملة مكثفة على خطوط إمداد قوات حفتر بغية إخضاع القوات المتواجدة في محاور طرابلس على التراجع، بدأت ملامح انهيار قوات حفتر بعد انسحابها من مدن الساحل الغربي متمثلة في صبراتة وصرمان والجميل والعجيلات ورقدالين وزلطن غربي العاصمة طرابلس بتاريخ 13 أبريل بعد معارك استمرت لمدة 6 ساعات[1] والتي كانت تعتبر من أهم المناطق الخاضعة لسيطرة قوات حفتر منذ سنوات ولهذه الأهمية أسباب كثيرة أبرزها كونها تعتبر حائط صد أولي لقاعدة الوطية الجوية، التي حاولت قوات حكومة الوفاق الوطني بعد أقل من شهر السيطرة عليها بتاريخ 5 مايو 2020 إلا أنها وبالرغم من الحاقها خسائر كبيرة في صفوف قوات حفتر في ذلك الهجوم إلا أنها لم تستطع السيطرة عليها إلا بعد أسبوعين وتحديدا بتاريخ 18 من مايوم 2020[2]، من خلال هجوم كاسح استطاعت فيه السيطرة على القاعدة ذات الأهمية الإستراتيجية الكبيرة والتي استخدمت كقاعدة لانطلاق قوات حفتر خاصة الجوية منها في الهجوم على العاصمة طرابلس، ومن الجدير بالذكر أن قوات حكومة الوفاق الوطني مدعومة من الحليف التركي قامت بعمليات استطلاع وغارات جوية عديدة تمهيدا لهذا الهجوم كان أبرز نتائجها تدمير منظومات دفاع جوي روسية الصنع من نوع «بانتسير»[3].

استمرت قوات حفتر بالإنهيار بشكل تسارعي في باقي محاور مدينة طرابلس خاصة مع استمرار تدمير الطيران المسير لمنظومات البانتسير في مواقع مختلفة أبرزها ترهونة والوشكة[4]، لكن تسارع عملية الإنهيار أصبح أكبر بعد انسحاب مئات المقاتلين من مرتزقة الفاغنر من محاور القتال جنوب مدينة طرابلس بتاريخ 29 من مايو 2020 ومن ثم الإنسحاب نحو مواقع أخرى أبرزها الجفرة، وبعد خمسة أيام فقط وبتاريخ 4 من يونيو 2020م[5]، تمكنت قوات حكومة الوفاق الوطني من السيطرة بشكل نهائي على كافة المواقع التي كانت تحتلها قوات حفتر جنوب العاصمة طرابلس بالإضافة إلى السيطرة على مدينة ترهونة والوصول حتى مدينة بني وليد وانسحبت قوات حفتر بشكل نهائي إلى مسافة 400 كيلو متر شرق العاصمة طرابلس أي ما بعد مدينة سرت.

هذه الأخيرة أصبحت خاضعة لقوات حفتر منذ 6 يناير 2020م[6] وبعد انسحاب قوات حفتر من محاور جنوب طرابلس حاولت قوات الوفاق الوطني بدورها ملاحقة قوات حفتر والسيطرة على مدينة سرت، لكن قصفا جويا شديدا ألمحت قيادة الأفريكوم أنه ربما يكون

1- https://0i.is/CXlg
2- https://0i.is/uvav
3- https://0i.is/hJv8
4- https://0i.is/inJO
5- https://0i.is/iCS9
6- https://0i.is/NPq8

قصفا روسيا خاصة بعد بيانها الذي نقلت فيه «عن عميد مشاة البحرية الأميركية، برادفرد غيرنغ، مدير العمليات في القيادة الأميركية لأفريقيا: ذكر فيه أن (روسيا تواصل الضغط من أجل موطئ قدم استراتيجي على التخوم الجنوبية للجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي) وفي أواخر مايو، أفادت «أفريكوم» أنه تم نقل ما لا يقل عن 14 طائرة من طراز MiG – 29 وطائرات «Su – 24» من روسيا إلى سوريا حيث أعيد طلاؤها (لإخفاء علاماتها الروسي) ثم إلى مطار الجفرة بليبيا. وكانت المقاومة على الأرض لا تقل ضراوتها عن عملية صد الهجوم من خلال الطيران في وقت ذكرت فيه بعض المصادر أن جزء من مرتزقة الفاغنر تمركز في قاعدة القرضابية ذات الأهمية الإستراتيجية والواقعة بمدينة سرت كما أن تمركزا كبيرا لمرتزقة الجنجاويد[1] في سرت ومحيطها الجنوبي والجنوب الشرقي ربما لعب دورا في صد الهجوم والحاق خسائر كبيرة نسبيا في صفوف قوات الوفاق الوطني[2].

أبرز الأحداث السياسية:

عودة السياسة بعد قطيعة:

يمكن القول أن نوعا من القطيعة شهدته الأوضاع السياسية منذ بدء قوات حفتر هجومها على طرابلس في الرابع من أبريل 2019 فالتواصل ما بين حكومة الوفاق وممثلي حفتر ومجلس النواب انقطع واكتفى كل طرف بمحاولة القيام بما يكفي من أعمال السياسة الخارجية لتثبيت موقفه ضد الآخر، لكن مع زيادة التدخل الأجنبي خاصة بتدخل روسيا بشكل قوي من خلال ارسالها للمرتزقة والمعدات العسكرية إلى حفتر ومن ثم تدخل تركيا لصالح حكومة الوفاق بعد توقيع اتفاقية أمنية وعسكرية مشتركة، وبداية من عام 2020 أصبحت القضية الليبية محورا أكثر اهتماما بالنسبة للمجتمع الدولي خاصة بعد ظهور قرائن تثبت فشل التعويل على إمكانية نجاح حفتر خاصة بالنسبة إلى دول مثل فرنسا وإيطاليا وإدارة ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية، وأخذا بزمام المبادرة بدأت ألمانيا بقيادة المستشارة أنجيلا ميركل جهودها لعقد مؤتمر دولي بشأن ليبيا، وبدأت إدارتها جولة ما بين عديد الدول المستهدفة لحضور المؤتمر وكذلك إلى طرابلس وبنغازي للقاء ممثلي عن حكومة الوفاق وعن معسكر حفتر، وقبل انعقاد المؤتمر بحوالي أسبوع وتحديدا في 12 من يناير 2020 احتضنت موسكو بالشراكة مع تركيا لقاء ما بين السراج وحفتر من أجل التفاوض حول وقف إطلاق النار بعد لقاءات تمهيدية حضرها الطرفان مع ممثلي البلدين، حيث وقع السراج على اتفاق للهدنة فيما غادر حفتر قبل أن يقوم بالتوقيع لكن موسكو عادت مرة أخرى لتؤكد التزام حفتر باحترام الاتفاق وهو ما لم يحدث حقيقة على الأرض[3]، لكن مؤتمر برلين الذي عقد بتاريخ 19 يناير 2020 ناقش بشكل أكبر جهود وقف إطلاق النار ووقف العمليات

1- https://0i.is/lL3n
2-https://0i.is/GKYu
3- https://www.bbc.com/arabic/interactivity-51110126

العسكرية والعودة إلى الحوار السياسي وحظر تصدير الأسلحة بالإضافة إلى نقاط تتعلق بالاقتصاد والمصالحة وهي جوانب مفصلة جاءت في 55 نقطة تضمنها البيان الختامي الذي أصدرته الدول التي دعيت لحضور الإجتماع وهي الدول والمنظمات المعنية بالنزاع في ليبيا ممثلة في كل من ألمانيا، الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، وتركيا، الصين، وروسيا، ومصر، والإمارات، والجزائر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، إضافة إلى ممثلين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي[1].

لكن هذه النقاط لم تصبح مشروعا لمسار حواري حقيقي حتى وقت لاحق، فالمبعوث الأممي إلى ليبيا «غسان سلامة» أعلن استقالته بعد أقل من شهرين[2] على انعقاد هذا المؤتمر الذي كان يهدف بشكل أساسي لدعم خطة «النقاط الثلاثة» التي طرحها «سلامة» أمام مجلس الأمن بهدف توحيد الجهود الدولية لإيجاد حل للمشكلة الليبية[3]، ورغم أن «سلامة» قد برر استقالته بالحالة الصحية التي يمر بها إلا أنه وقبل إعلان استقالته بأيام قليلة صرح بأن الهدنة «انهارت تقريبا»[4]، وهي حقيقة تعكس الوضع الحقيقي على الأرض كما أشرنا إلى ذلك سابقا حيث استمرت المواجهات ما بين قوات حكومة الوفاق الوطني وقوات حفتر بشكل كبير وتصاعدي خاصة بعد تصاعد بروز الدور الإيجابي للتدخل التركي لصالح حكومة الوفاق الوطني، لكن ما اختلف هذه المرة هو أنه وبعد أن تولت مديرة المكتب السياسية ببعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا «ستيفاني وليامز» مهام المبعوث إلى ليبيا بالإنابة[5]، هدأت جهود البعثة في التواصل مع طرفي النزاع بشكل مؤقت ومع استمرار تصاعد الأحداث العسكرية وبدأ انهيار قوات حفتر ثم انسحابها بشكل نهائي من محيط مدينة طرابلس حدث نوع من الجمود على العملية السياسية والتواصل ما بين أطراف النزاع فيما بدا أنه محاولة لانتظار حدوث نوع من التوازن العسكري لبدأ جهود الوساطة السياسية.

وفي حين اتجهت الأنظار إلى الخطوات القادمة التي ستقدم عليها قوات حكومة الوفاق الوطني بعد تحرير كامل محيط مدينة طرابلس ومدينة ترهونة المدينة الرئيسية التي احتضنت قوات حفتر بالغرب الليبي وقبل ذلك تحرير قاعدة الوطية الاستراتيجية ومدن الساحل الغربي، عاد التواصل التركي الروسي إلى الواجهة خوفا من احتمالية تصادم محتمل خاصة مع الوجود الكثيف للمرتزقة الروس في كل من سرت والجفرة ونشر طائرات روسية في قاعدة الجفرة الجوية أيضا ما كان يزيد من إمكانية هذا التصادم إذا ما فكرت قوات حكومة الوفاق الوطني وحليفها التركي في تكرار محاولة السيطرة على مدينتي سرت والجفرة، كما دخلت الحكومة المصرية على الخط التي أحست بالخطر الشديد بعد انهيار قوات حفتر وفشل مشروعه للسيطرة على طرابلس، حيث خرج الرئيسي المصري «عبدالفتاح السيسي»

1- https://0i.is/pZHa
2- https://0i.is/vE5B
3- https://0i.is/pZHa
4- https://0i.is/vE5B
5- https://news.un.org/ar/story/20201051081/03/

على هامش ما أطلق عليه «لقاء بمشايخ وأعيان القبائل الليبية الممثلة لأطياف الشعب الليبي» وصرح بأن مصر ستتدخل إذا ما حاولت قوات حكومة الوفاق الوطني تجاوز الخط الأحمر الممثل في مدينة سرت[1]، ولم يكن هذا الحدث الأول من نوعه الذي يبرز فيه الدور المصري بعد انسحاب قوات حفتر من العاصمة طرابلس، فبعد يومين فقط من هذا الإنسحاب عقد السيسي اجتماعا مشتركا مع كل من «خليفة حفتر» و«عقيلة صالح» رئيس مجلس النواب في القاهرة[2] في وقت تحدثت فيه بعض المصادر عن خلاف ما بينهما وعن بدأ «عقيلة صالح» مشروعا منفصلا عن حفتر يقضي بإبرازه كشخصية ممثلة عن المنطقة الشرقية بدل «حفتر» الذي فشل مشروعه في الحكم باستخدام القوة، خاصة وأن الأخير لم ينجح في تمرير فكرته التي أطلقها بتاريخ 29 من أبريل 2020 من خلال دعوة الليبيين لتفويض (الجيش الليبي) لإدارة الحكم في البلاد وهي فكرة قوبلت بالرفض من عقيلة صالح نفسه أيضا بالإضافة إلى الرفض المصري الروسي لها[3].

الأزمات الداخلية وجمود الحل السياسي بين أطراف النزاع:

إثر انسحاب قوات حفتر من محيطة العاصمة طرابلس وجمود الوضع العسكري في محاور سرت ونجاح روسيا وتركيا في عدم احداث تصادم في سرت وما يبدوا أنه اتفاق دولي على المحافظة على خطوط التماس العسكرية على ما هو عليه للمحافظة على ما يكفي من التوازن لبدء عملية سياسية تعيد الطرفين إلى طاولة الحوار[4]، وفي الوقت الذي كانت فيه جميع الأطراف تحاول ترتيب صفوفها من أجل الاستعداد لهذه العملية السياسية بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة ورئيستها الجديدة ستيفاني وليامز، بدأ الخلاف الداخلي داخل كل طرف من أطراف النزاع يخرج على السطح، فعملية سياسية واتفاق سياسي جديد كان يعني بالتأكيد بالنسبة للكثيرين تغيير الأشخاص الموجودين في المناصب السياسية المختلفة، وبالتالي صراعا سياسيا على تولي هذه المناصب، لكن هذا الصراع لم يكن الظاهرة الوحيدة التي برزت بعد نهاية الحرب على مدينة طرابلس وبدأ الاستعداد للحوار السياسي، فالحراك الشعبي عاد أيضا للواجهة تزامنا مع هذه المرحلة خاصة وأنها جاءت في فترة زمنية عصيبة على عموم المواطنين من حيث الأوضاع المعيشية والاقتصادية التي تأثرت بفعل وقف تصدير النفط منذ بداية العام 2020 وغياب السيولة النقدية عن المصارف وتأثر القطاع الخاص بشكل كبير بالحظر المترتب عن جائحة كورونا التي شكل الفشل في إدارة أزمتها والفساد المالي الكبير الذي صاحب هذا الفشل عاملا آخر لغضب الشارع دون نسيان ساعات انقطاع الكهرباء الطويلة خلال فصل الصيف.

1- https://0i.is/IJ2W

2- https://0i.is/TuWh

3- https://0i.is/0PAu

4- عززت قوات حفتر من تمركزها في كل من الجفرة وسرت من خلال قوات مرتزقة الفاغنر وبناء خندق يصل ما بين سرت والجفرة: https://0i.is/HjKk

وتلغيم المناطق المحيطة بمدينة سرت: https://0i.is/7FCb وفي محاولة لتعزيز الموقف التفاوضي أيضا سيطرت قوات الفاغنر لفترة من الزمن على حقل الشرارة أكبر الحقول النفطية في ليبيا: https://0i.is/GT9c.

وفي حين استطاعت القبضة الأمنية القوية والتماسك القبلي في المنقطة الشرقية ابقاء غضب الشارع تحت السيرطة واخفات صوت الخلاف السياسي والتخطيط لمستقبل العملية السياسية وعملية اختيار ممثلي المنطقة الشرقية في الحوار السياسي القادم، كان فيه صوت غضب الشارع وحراكه وكذلك ملامح الخصومة والصراع السياسي والتحالفات السياسية في المنطقة الغربية أكثر وضوحا.

تجدر الإشارة هنا إلى أن وضوح الخلاف في المنطقة الغربية واستمرار السيطرة النسبية لطرف واحد أو طرفين في المنطقة الشرقية هو استمرار لحالة بدأت منذ مدة طويلة بدأت أبرز ملامحها عام 2016م وحتى بدأ قوات حفتر لهجومها على العاصمة طرابلس عندما عادت الأطراف المتنازعة في الغرب الليبي التحالف ولو شكليا ضد قوات حفتر الذي كان يهددها جميعا، خاصة فيما يتعلق بالقوى المكونة السابقة لقوة حماية طرابلس التي تتحالف أيضا مع فريق السراج ضد عموم القوة العسكرية والسياسية لمدينة مصراتة، فيما تتأرجح قوى أخرى من الزنتان والزاوية في تحالفات مرحلية مع هاذين الفريقين، لقد ظهر هذا الخلاف واضحا خلال ما عرف بأزمة باشاغا- السراج، تزامنا مع تصريحات لباشاغا بتأييد خروج المواطنين للشارع في مظاهرات شعبية تندد بالفساد وغياب الخدمات انطلقت في 24 من أغسطس 2020[1]، وتوعده لمن اطلقوا النار على المتظاهرين بالمحاسبة قبل أن يعود ويعبر عن رفضه لبعض مظاهر التخريب التي تزامنت مع هذه المظاهرات وتوجه المتظاهرين إلى منزل «السراج»[2]، لكن الأزمة بلغت قمتها عندما أعلن المجلس الرئاسي الوقف الإحتياطي لعمل وزير الداخلية فتحي باشاغا وما تزامن مع هذا التصعيد من مظاهر تمثلت في عودة «باشاغا» إلى طرابلس بعد قبوله الخضوع للتحقيق والامتثال لقرارات المجلس الرئاسي ولكن في ذات الوقت شكلت مشاهد استقباله من قبل قوة عسكرية وأمنية كبيرة جدا مصدرا للقلق بإمكانية التصادم خاصة وأن بعض التكليفات الأمنية التي قام بها السراج أثارت بعض الشكوك نتيجة جدلية الأسماء التي وضعت على رأس جهازي الأمن الداخلي والمخابرات العامة ـــ بالإضافة إلى تكليف القوة المشتركة بتأمين العاصمة طرابلس ـــ والتساؤلات حول كفائتهما ومدى ملائمتهما للمناصب التي كلفوا بها وما إذا كانت هذه التكليفات في الواقع تخضع لسياسات الولاءات والتحالفات ضد باشاغا، قبل أن تنجح وساطة محلية ودولية في حل النزاع بينهما مؤقتا وعودة «باشاغا» لوظيفته كوزير للداخلية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن تصادما آخر تم تسجيله قبل ذلك بوقت طويل أثناء هجوم قوات حفتر على طرابلس، فالتصادم الذي كاد أن يكون مباشرا وأمنيا ما بين «باشاغا» وقوة النواصي[3] بقيادة مصطفى قدور الذي يتولى أيضا رئاسة فرع جهاز المخابرات بمدينة طرابلس بالإضافة إلى صدام باشاغا مع مجموعات مسلحة أخرى في الزاوية وقوات الأمن المركزي أبوسليم وحتى بعض المجموعات التابعة لثوار طرابلس نتيجة الهجوم الإعلامي المتكرر لباشاغا على هذه المجموعات التي تمتعت بنفوذ قوي طوال

1- https://0i.is/C66k
2- https://0i.is/mA5R
3- http://alwasat.ly/news/libya/293796

فترة حكم المجلس الرئاسي وتتهم بسيطرتها على القرار السياسي والموارد المالية بالإضافة إلى تجاوزات أمنية، هذا الصدام الذي ظهرت ملامحه وأخباره في حواريات «نعمان بن عثمان»[1] وبيانات «قوة حماية طرابلس»[2] ومن ثم «تحالف طرابلس الكبرى»، ظهرت قرائن تأكيده عندما عبر الكثير من قيادات هذه الكتائب عن سعادتهم بإيقاف باشاغا عن العمل احتياطيا.

في الحقيقة النزاع ما بين السراج وباشاغا، لم يكن النزاع الوحيد في صفوف حكومة الوفاق الوطني والقوى الموجودة في مناطق سيطرتها، فالتجاذبات كانت جلية أيضا من خلال المواجهة ما بين المصرف المركزي ممثلا في رئيس مجلس إدارته «الصديق الكبير» ووزير المالية «فرج أبومطاري» الذي تولى أيضا مهمة وزير الإقتصاد المكلف بدلا عن الوزير المقال «علي العيساوي»[3]، «الكبير» أيضا مر بجدال كبير مع كل من المجلس الرئاسي و«مصطفى صنع الله» رئيس المؤسسة الوطنية للنفط ولاحقا مع وزير الداخلية «فتحي باشاغا» عندما تم منعه من السفر، وجميع هذه الصدامات سبقت أو تزامنت مع بدء مسارات الحوار الرئيسية ممثلة في كل من المسار السياسي، العسكري والإقتصادي، ما عبر بشكل واضح عن مدى الاختلاف والتصارع على من يتولى قيادة المرحلة القادمة، صراع كانت أدلته أوضح ما يمكن عندما طرحت آليات اختيار من يتولون المناصب السيادية في المرحلة القادمة وكذلك الأسماء المرشحة لهذه المناصب على طاولة الحوار السياسي إلى الواجهة.

وبالعودة إلى المنطقة الشرقية، فقد سجلت بعض ملامح التململ للشارع العام في المدينة، برزت ملامحها بشكل جلي من خلال بعض المظاهرات التي انتقدت المسؤولين في حكومة الثني ومجلس النواب عن تردي الأوضاع المعيشية وهي مظاهرات حاول حفتر استغلالها[4] ولكن هذه الملامح أيضا كانت واضحة من خلال التعبير عن امتعاض بعض الناشطين عبر مواقع التواصل الاجتماعي من مظاهر الترف والإسراف التي ظهرت عليها احتفالات زواج «خالد حفتر» في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطنون هناك، لكن أحد هذه المظاهر انتهى بشكل مأساوي بعد اغتيال الناشطة الحقوقية «حنان البرعصي» بعد ظهورها في مقطع فيديو تنتقد فيه ابناء «حفتر» في دليل آخر على استمرار التعامل بالقوة مع الأصوات المعارضة والناقدة داخل مناطق سيطرة حفتر[5]، وبالرغم من وجود عدة قرائن تفيد بوجود انفصال بين مشروعي حفتر وعقيلة صالح خاصة بعد فشل الأول في السيطرة على العاصمة طرابلس ومحاولة انقلابه على مجلس النواب من خلال طلب حصوله على تفويض شعبي لإدارة البلاد، ففرص عقيلة في الدخول إلى حوار سياسي والدخول في صفقة سياسية مع أقرانه من السياسيين في المنطقة الغربية أكثر حظوظا من فرصة قبول حفتر في أي حوار أو صفقة سياسية والتي تكاد تكون معدومة بالنسبة لغالبية القوى السياسية والعسكرية في المنطقة الغربية، كما

1- https://0i.is/TTdh
2- https://www.facebook.com/351743958981079/photos/a.352902622198546804885217000282//
3- https://0i.is/Fm0o
4- https://0i.is/grVr
5- https://0i.is/23T5

أن العامل القبلي الذي استخدمه حفتر من خلال تعزيز نفوذ ودور قبيلة الفرجان وورفلة وبدرجة أقل نسبيا «العواقير» على حساب قبيلة العبيدات والقبائل الأخرى بالمنطقة الشرقية قد تكون من العوامل التي تلعب دورها في تغيير التحالفات في المنطقة الشرقية، وان كان الوضع حتى الآن يفضي بأن جميع هذه التحالفات والصفقات السياسية تجري في الخفاء دون ابداء أي معارضة أو ما يمكن أن يعكر من صفو سيطرة حفتر عسكريا وأمنيا على المنطقة الشرقية[1].

عودة الحوار إلى الواجهة:

• المسار العسكري بقيادة البعثة:

بدأ الحديث عن انشاء لجنة عسكرية مشتركة مكونة من 5 أعضاء عن حكومة الوفاق ومثلهم عن قوات حفتر للنظر في امكانية وقف دائم لاطلاق النار منذ أواخر 2019 وبداية 2020م[2]، لكن وبما أن وقف اطلاق النار الذي وقع وسط ثلوج موسكو ذاب سريعا لم يتم استدعاء الحديث عن هذه اللجنة التي شكلت فعليا[3] إلا بعد استكمال انسحاب قوات حفتر من محيط طرابلس وتمركزها في كل من سرت والجفرة وتوقف جميع التحركات العسكرية في مناطق التماس، استدعيت اللجنة العسكرية للإلتقاء مجددا لأكثر من مرة في جنيف وكذلك التقت لجان أمنية من الطرفين في مدينة الغردقة المصرية قبل أن يتم توقيع اتفاق دائم لوقف إطلاق النار من قبل ممثلي الطرفين في اللجنة العسكرية وذلك بتاريخ 23 اكتوبر 2020 قبل أن تلتقي اللجنة مجددا لأول مرة في ليبيا وتحديدا في الفترة ما بين 2-4 نوفمبر 2020 في مدينة غدامس[4]، بغرض التباحث في آليات تنفيذ الاتفاق بالإضافة إلى لقاء آخر في مدينة سرت اتفق فيه الطرفان على سحب المقاتلين وإخراج المرتزقة وتشكيل قوى مشتركة لتأمين الطرقات والمدن.[5]

• المسار السياسي بقيادة البعثة:

بدأت محادثات ملتقى الحوار السياسي الليبي بجلستين افتراضيتين في 7 و8 تشرين الثاني/ نوفمبر واستمرت باجتماعات مباشرة من 9 إلى 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، لكن قبل ذلك بشهر ونصف قامت البعثة بعدد من الملتقيات مع ممثلين عن الشباب والمرأة والمكونات الثقافية فيما حاولت الترويج له كملتقيات تمهيدية ومسارات من شأنها التمهيد للحوار السياسي المباشر ما بين الفرقاء الليبيين، كما استضافت المغرب كلا من رئيس المجلس الأعلى للدولة «خالد المشري» ورئيس مجلس النواب الليبي ببنغازي «عقيلة صالح» ثم استضافت ممثلين عن السلطتين في مدينة أبوزنيقة بالمغرب كتمهيد

1- https://0i.is/grVr
2- https://0i.is/U0Ef
3- https://0i.is/th0f
4- https://www.aps.dz/ar/monde/952125-5-
5- https://0i.is/9vAs

للملتقى السياسي الذي عقد لاحقا في تونس، وركزت مباحثات أبوزنيقة على كيفية إدارة الحوار الليبي السياسي باعتباره ملكية ليبية خالصة، والاتفاق على آليات اتخاذ القرار بالحوار السياسي، وكذلك المعايير القانونية والمهنية لاختيار الشخصيات التي تتولى المناصب العليا بالسلطة التنفيذية، وأولويات عمل السلطة التنفيذية في المرحلة التمهيدية[1] ورغم أنه لم يتم الاتفاق فعليا على هذه المعايير القانونية والمهنية والتي ظلت أيضا مصدر خلاف حتى أثناء الحوار السياسي في تونس حيث قامت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بالإنابة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ستيفاني وليامز، بتيسير المحادثات بشكل مباشر، وفي ختام الملتقى، توافق المشاركون في الحوار على خارطة طريق لإجراء انتخابات وطنية وشاملة وديمقراطية وذات مصداقية، وذلك في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2021. كما اتفق المشاركون على ضرورة إصلاح السلطة التنفيذية بما يتماشى وخلاصات مؤتمر برلين، وحددوا هيكل واختصاصات المجلس الرئاسي ورئيس للحكومة منفصل عن المجلس. وحددوا أيضاً معايير الترشح لهذه المناصب وشكلت خارطة الطريق ووثيقة الاختصاصات ومعايير الترشح والبيان الصادر عن المخرجات الرسمية لتلك الجولة من ملتقى الحوار السياسي الليبي[2]، لكن خلافا حقيقيا حدث ما بين المشاركين حول مقترح عدم قبول ترشح أي ممن تولو مناصب قيادية في السنوات الماضية لأي من المناصب السياسية الناتجة عن الخارطة السياسية الجديدة التي ستصدر عن لجنة الحوار، بالإضافة إلى اختلاف آخر حول آليات اختيار المجلس الرئاسي ورئيس الحكومة الجديدة الذي لم يستطع أعضاء لجنة الحوار حسمه حتى في لقائهم اللاحق الذي جرى عن بعد في 23 من نوفمبر 2020 [3] ، ما استدعى البعثة لاقتراح تشكيل لجنة مصغرة مكونة من 18 شخص من ضمن المشاركين في الملتقى من أجل حسم هذه الخلافات، والتقت اللجنة فعليا في أول اجتماع لها نهاية شهر ديسمبر2020 [4] ، لكن لا تزال النتائج حتى الآن غير واضحة مع وضع تاريخ 11 يناير 2020 كتاريخ جديدة للقاء اللجنة بمدينة جنيف السويسرية.

• ملتقى طنجة وغدامس يدخل على الواجهة:

بعد فشل ملتقى الحوار السياسي في تونس ولاحقا عبر الإجتماع عن بعد في حسم اختيار آليات اختيار رئيس الحكومة والمجلس الرئاسي الجديد، وفي خطوة مفائجة التقى أعضاء مجلس النواب الذين كانوا منقسمين ما بين عدد كبير من الأعضاء بقيادة جديدة في طرابلس وبين عدد قليل من الأعضاء برئاسة عقيلة صالح في بنغازي وبين عدد آخر من المقاطعين للطرفين، هذا اللقاء الذي عقد في مدينة طنجة المغربية برعاية مغربية كاملة[5] وبغياب لحضور عقيلة صالح وبعض الأعضاء المقربين

1- https://0i.is/kBqg
2- https://0i.is/y2KP
3- https://0i.is/oWgP
4- https://0i.is/jHbL
5- https://0i.is/Eig4

منه، واستهدف اللقاء بدأ حوار سياسي بين أعضائه ومناقشة امكانية اعادة توحيده بقيادة جديدة من جديد وعقد جلسة رسمية مكتملة النصاب في مدينة غدامس الليبية لهذا الغرض، وفي حين عقدت الجلسة فعليا في مدينة غدامس إلا أنه لم يتم الاتفاق على اختيار قيادة جديدة للمجلس بسبب عدم الاتفاق على الأسماء المرشحة والصفقات السياسية التي عرضت على هامش الجلسة[1]، وفي حين كانت مبادرة اللقاء مستغربة خاصة أنه لم يعلن عنها من قبل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ولم تضمن ضمن مسار الحوار السياسي برعاية البعثة، إلا أن عدم النجاح في اختيار قيادة جديدة وعدم استمرار اعضاء المجلس في التواجد في مقر واحد لعقد جلسات مكتملة النصاب أزال الخوف مما يمكن أن ينتجه مثل هذا اللقاء الذي كان يمكن أن ينتج عنه خارطة سياسية جديدة وتغيير كامل في دور المفاوضات السياسية التي ترعاها بعثة الأمم المتحدة لكن هذا كان يتطلب أولا اختيار قيادة جديدة واتخاذ قرارات عبر حضور النصاب الكامل لأعضاء المجلس، الذي يبدوا أن ما جمعهم في بداية الأمر خوفهم على خسارة نفوذهم ودورهم لصالح لجنة الـ 75 المشاركة في الحوارالسياسي والتي أوكلت لها مهام حسم قضايا مصيرية مثل اختيار أعضاء الحكومة وكذلك القاعدة الدستورية في حال فشل مجلس النواب والدولة في الإتفاق عليها.

أبرز الأحداث الإقتصادية:

بدأ عام 2020 كعام يبشر بالأزمات الاقتصادية بالنسبة إلى ليبيا واختتم كونه يبشر بامكانيات انفراج في الأزمة الاقتصادية ولكن تشوبها الكثير بالشكوك، ففي بداية العام وتحديدا خلال شهر يناير 2020، دخلت قوات تابعة لحفتر للمنشآت النفطية الرئيسية في مختلف مناطق البلاد وأوقفت عملية تصدير النفط ما تسبب في خسائر كبيرة للإقتصاد الليبي، عادت على المواطنين الليبيين شرقا وغربا وجنوبا بالضرر الكبير نتيجة السياسات التقشفية وغياب السيولة النقدية لمدد تجاوزت الخمس أشهر وهي سياسات تبناها المصرف المركزي بسبب وقف التصدير، وخلال العام وفور انتشار جائحة كورونا واتخاذ الحكومة الليبية التدابير اللازمة بالخصوص بما في ذلك فرض حظر للتجول، شكلت هذه الإجراءات ضررا كبيرا على القطاع الخاص والمشاريع الناشئة والعاملين اليوميين ما فاقم من أزمات المواطنين بشكل كبير.

ورغم كون عام 2020م هو الأكثر بروزا من حيث رفع شعارات محاربة الفساد وعمليات القبض والتحقيق فعليا مع مسؤولين حكوميين طالتهم شبه الفساد أبرزهم وكيل وزارة الصحة محمد هيثم ووكيل وزارة التعليم عادل جمعة ورئيس المصرف الليبي الخارج بالإضافة إلى مسؤولين آخرين من بينهم عمداء بلديات، إلا أن هذه الإجراءات لم تمنع حدوث جرائم الفساد مسبقا ويبدوا أنها لم تستطع منعها لاحقا، فعلى سبيل المثال تسبب الفساد المالي والإداري وغياب التخطيط في استمرار الأزمة الصحية

1- https://0i.is/5m7y

الناتجة عن وباء كورونا، كما لم يستطع المسؤولون تنفيذ أي سياسة لانقاذ القطاع الخاص أو المواطنين الذين يعملون في الأعمال الحرة نتيجة تأثرهم اقتصاديا بالإجراءات الاحترازية الموضوعة للتعامل مع الجائحة.

الصدام ما بين المؤسسات المالية والاقتصادية والنقدية ودخول المجلس الرئاسي ووزارة الداخلية وسط هذه المواجهات لعب دوره أيضا في الإضرار بالاقتصاد الوطني وتسبب لأكثر من مرة في ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازية، ولعل الصدام ما بين كل من وزارة المالية والمؤسسة الوطنية للنفط مع محافظ مصرف ليبيا المركزي كان أبرز هذه التصادمات التي اوضحت فشل الإدارة الليبية وغياب روح العمل المشترك من أجل المصالح العليا.

على هامش محاولات المجتمع الدولي وتحديدا بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بدأ عملية حوار متكاملة رغم استمرار الحرب، بدأت جلسات الحوار الاقتصادي مبكرا وتحديدا منذ شهر فبراير 2020 من خلال جلسات عقدت في كل من تونس ومصر للجنة الاقتصادية واستمرت في اجتماعات أخرى لاحقة خاصة بعد انسحاب قوات حفتر من محيط العاصمة طرابلس، ويبدوا أن أهم بنود الاتفاق الذي تم التفاهم عليه في الحوار الاقتصادي قد تم انجازه فعليا بضغط محلي ودولي بعد ان تم استئناف انتاج وتصدير النفط الليبي[1] ثم لاحقا عقد البنك المركزي الليبي أول اجتماع مكتمل النصاب لأعضاء مجلس إدارته قبل ان يتم الاتفاق في اجتماع لاحق على تغيير سعر الصرف إلى 4.48 دينار للدولار[2] الواحد لجميع الأغراض، وبالرغم من أن هذا القرار تسبب في هبوط سعر الصرف في السوق السوداء إلى حدود ال 5 دينار للدولار الواحد، إلا أنه لا يعرف حتى الآن الأثر الاقتصادي لهذا القرار مستقبلا خاصة إذا ما كانت عملية انقاذ وانعاش الاقتصاد الوطني تطلب حزمة إجراءات أخرى لا يعلم حتى الآن ما إذا كان سيتم اتخاذها فعليا وما إذا اتخذت فسيكون بمقدورنا تنفيذها بناء على العوامل الموجودة حاليا، يذكر بأن جزء كبير مما يشاع بأنه تم الإتفاق عليه ضمن المسار الاقتصادي قد ورد فعليا فيما سرب عن كونه اتفاقا ما بين حفتر ومعيتيق بعد زيارة الأخير إلى موسكو للقاء مسؤولين روس وممثلين عن حفتر قيل أن ابنه خالد كان على رأسهم[3].

ماالذي يخبأه عام 2021، نظرة استشرافية:

يعرف الشأن السياسي الليبي بأنه من أكثر المواضيع التي يصعب التنبؤ بمستقبل الأحداث فيها، فالأحداث تخضع لتأثيرات داخلية وخارجية معقدة وحتى فيما يتعلق بالتدخل الخارجي فهو يخضع بدوره لتأثير صفقات وتنازلات تشمل المنطقة بأكلمها ولا يمكن تحليل المواقف الدولية بخصوص الشأن الليبي في بعد واحد يتمثل في المصلحة المباشرة لدولة أو أخرى بمعزل عن مصالحها الأخرى في

1- https://0i.is/Mz2f
2- https://0i.is/3HUt
3- https://0i.is/43h6

المنطقة بل وربما داخل الدولة ذاتها، وبالتالي إمكانية تقييم أي المصالح يقع على أولوية هذه الدولة وما إذا كانت مصالحها في ليبيا يمكن أن تخضع للإبتزاز والتفاوض مقابل مصالحها في المناطق الأخرى.

تخضع المواقف الداخلية لأطراف النزاع وأصحاب المصلحة المتعددين أيضا لعوامل معقدة فبالإضافة إلى أن التحالفات والمصالح تتغير بسرعة بالإضافة إلى ذلك تلعب عوامل المال والولاء القبلي ومناطق النفوذ والقوة العسكرية دورا كبير في تحديد المواقف وهي عوامل أيضا متغيرة خاصة إذا أضيف أليها التأثير الأكبر المتمثل في التدخل الخارجي الذي يمكن أن يقلب توقعات أفضل المحللين، خاصة وأن المواقف الدولية لبعض الدول المؤثرة مثل الإمارات العربية والمملكة السعودية لا يمكن التنبؤ بالأسباب الكامنة وراء تصرفاتها ومواقفها في ليبيا وبالتالي هذا يمكن أن يضيف صعوبة على إمكانية توقع مواقفها المستقبلية.

حتى في ظل الوضع السياسي والعسكري الحالي لا يمكن التنبؤ بشكل قاطع بالمستقبل إذ يبدوا الإستقرار السياسي ولو لفترة من الزمن قريبا كما تبدوا إمكانية الحرب بذات القرب أيضا، تقع إمكانية الوصول إلى حل سياسي ممكنة بنسبة جيدة ولو لفترة من الزمن إلى عوامل عديدة منها:

1 - إصرار البعثة رفقة لجنة الحوار على جعل تاريخ 24 ديسمبر 2020 موعدا غير قابل للتغيير لعقد انتخابات تشريعية جديدة في البلاد رغم عدم وضوح القاعدة الدستورية التي ستجرى عليها هذه الإنتخابات.

2 - نجاح المسار الاقتصادي والعسكري بنسبة كبيرة وهما مساران مؤثران بدورهما في التمهيد لحل ديبلوماسي.

3 - تجهيز العديد من الأطراف السياسية المؤثرة لمشاريع وتكتلات سياسية بغرض دخول سباق الإنتخابات المقبلة التي حدد تاريخها سابقا.

4 - دخول الكثير من الأطراف على خط المنافسة على مناصب المرحلة السياسية التمهيدية التي من المزمع أن تستمر لمدة 18 شهرا، مع وضوح أن هناك تركيزا كبيرا من تحالفات مختلفة على الصفقات السياسية لحسم هذا التنافس بدل استخدام السلاح على الأقل حاليا.

5 - بقاء ستيفاني وليامز على رأس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بعد اعتذار الدبلوماسي البلغاري نيقولاي ملادينوف عن تولي منصب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا بعد أن سبق ووافق مجلس الأمن على تعيينه[1]، فبالرغم من أن الخطة التي تعمل عليها ستيفاني وضعت خطوطها العريضة بشكل رئيسي أيام ولاية المبعوث السابق «غسان سلامة» وكذلك بناء على مخرجات مؤتمر برلين، إلا أنه كان من الواضح التأثير الكبير لستيفاني على تسارع اللقاءات والبرامج التنفيذية لتلك الخطة كما أنه يبدوا واضحا أنها استطاعت التوفيق بين دورها على رأس البعثة ودورها كديبلوماسية

1- https://0i.is/JJza

أمريكية يمكنها أن تخلق نوعا من الدعم الأمريكي لخططها، وحتى الآن نجحت ستيفاني بشكل كبير في تمرير ما أرادت تمريره في كل من المسارين الاقتصادي والعسكري من مسارات الحوار ما بين أطراف النزاع وهما مساران مهمان لنجاح المسار السياسي وإن كان الأخير لا يبدوا أنه تجاوز نسبة 30 % من الإستحقاقات المنتظرة منه.

6 - حتى الآن لا يبدوا أن هناك تجهيزا كاملا لحرب أخرى خاصة مع ما يضعه الوجود التركي من عوائق ضد أي هجوم جديد لقوات حفتر غرب سرت، كما لا تبدوا روسيا متشجعة بشكل كبير لمثل هذا الخيار.

7 - التحول في الموقف المصري إلى مسار أكثر ديبلوماسية، فيبدوا أن مصر أدركت أن مشروع التعويل على حفتر أو أي من خلفائه للسيطرة عسكريا على طرابلس قد فشل بشكل كبير جدا، علما بأن مصادر عديدة أكدت أن مصر لم تكن متشجعة لهذا الخيار منذ البداية وأنها اضطرت لدعمه نظرا لاصرار السعودية والإمارات عليه، لكن المصالحة الخليجية الأخيرة وإدارك مصر لخسارتها الكثير من نفوذها في المنطقة[1] لصالح الإمارات بعد أن أصبحت الأخيرة على رأس مبادرات التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، وكذلك دورها الذي يبدوا منافقا في الموقف من سد النهضة ومن ثم التنبؤات التي تنذر بخسارة مصر للكثير من نفوذها ومواردها في مضيق السويس بعد أن قامت ببيع جزيرتي تيران وصنافير للسعودية وبدأ الكيان الصهيوني إنشاء خط بحري لنقل الغاز إلى أوروبا عبر قبرص، وعدم استفادة مصر من أي من التحالفات القائمة في معركة تقاسم الحدود البحرية شرق المتوسط، باختصار يمكن القول بأن مصر أصبحت تدرك بأنه أصبح يقع على عاتقها أن تحدد خطوط سياستها الخارجية بالنظر لمصالحها الداخلية أولا نظرا لخسارتها الكثير في ظل تحالفاتها مع دول الثلاثي الخليجي (البحرين والسعودية والإمارات)، ولعل زيارة وزير الداخلية فتحي باشاغا إلى مصر[2] واستضافة مدينة الغردقة المصرية[3] لاجتماعات اللجنة الأمنية المتفرعة عن اللجنة العسكرية وكذلك استضافة القاهرة لجلسات الحوار الاقتصادي[4] ومن ثم الزيارة الأخيرة رفيعة المستوى لوفد مصري أمني واستخباراتي وديبلوماسي إلى طرابلس[5] ينبئ بمسار جديد لمصر في التعامل مع أطراف النزاع في ليبيا ويجعلها أقرب لاستخدام الديبلوماسية في الحصول على مصالحها ودعم حلفائها داخل ليبيا على أسوء تقدير، صحيح أنه وفي ظل غموض الموقف الإماراتي مما يحدث في ليبيا وعدم وجود دليل على قطيعة نهائية بين التأثير الإماراتي على مصر في ظل استمرار حاجة الأخيرة إلى الأولى خاصة اقتصاديا، وعدم وجود قرائن على قطيعة بين الإمارات

1- ميدان: أوراق القاهرة الضائعة.. من أفقد مصر أدوات تأثيرها الإقليمي؟: https://www.youtube.com/watch?v=SOKuxSwtnfo

2- https://0i.is/YztL
3- https://0i.is/e9Mp
4- https://0i.is/WUC6
5- https://0i.is/KwIK

وحفتر تحديدا، تظل إمكانية تأرجح مصر لصالح دعم حل عسكرية غير مستحيلة على أقل تقدير، لكن يمكن في القريب العاجل الإطمئنان لدور داعم لمصر لمسار سياسي لحل الأزمة الليبية وإن كان وراءه حرص على دعم حلفائها ومصالحها بالدرجة الأولى.

إمكانية الحرب، بين خيارات متأرجحة؟

يعتبر خيار التحول إلى حرب أخرى متأرجحا حتى الآن لكنه خيار ممكن أيضا، وهو خيار قريب بقدر ما يبدوا بيعدا، وممكن بقدر ما يمكن أن يكون الحل السياسي ممكنا أيضا، ولهذا الخيار عوامل أيضا منها ما يلي:

1 - السياق العام في ليبيا والأحداث السياسية منذ 2013 وحتى الآن تخبرنا بأن الخيار العسكري يقع على رأس الأولوية خاصة في ظل فشل الصفقات السياسية في حل الخلافات ما بين أطراف النزاع، وبالتالي لا يمكن دائما استبعاد الخيار العسكري من أي توقعات فيما يتعلق بمستقبل الشأن السياسي الليبي.

2 - حتى الآن يبدوا المسار السياسي معرقلا، فبالرغم من الإتفاق على أطر عامة للمرحلة السياسية القادمة إلا أن الجوانب التي تتعلق بها الصفقات السياسية تبدوا معرقلة حتى الآن، إذ بدأ الخلاف منذ جلسات حوار تونس بعدم التوافق على النسبة المطلوبة لتمرير الأسماء المرشحة لشغر مقاعد المجلس الرئاسي ومنصب رئيس الحكومة أيضا، كما أن القاعدة الدستورية التي أحيلت للجنة القانونية المكونة من 18 عضوا من لجنة الحوار السياسي لم يتم حسمها بعد رغم مرور 3 إجتماعات خاصة في ظل وجود أكثر من 10 مقترحات لحسم هذا الاستحقاق قدمت على هيئة 5 مشاريع اجتمع على بعضها أكثر من عضو في اللجنة القانونية.

3 - الصراع على شغر مقاعد المناصب السيادية في المرحلة الإنتقالية الجديدة على أشده ما بين المرشحين لهذه المناصب، والعدد الكبير للمرشحين لمنصب رئيس الحكومة دليل كافي على ذلك إذا يتنافس على المنصب حتى الآن أكثر من تسعة أشخاص ستة منهم من مدينة مصراتة التي يبدوا أن انقسمت سياسيا بين هؤلاء المرشحين بشكل كبير، دون نسيان أن منصب رئيس الحكومة يخضع بدوره إلى صفقة سياسية مقابل تمرير أسماء رئيس المجلس الرئاسي وأعضاء المجلس الآخرين وإن كان يبدوا أن ممثل الجنوب قد حسم بشكل كبير لصالح «عبدالمجيد سيف النصر»، وحتى الآن لا يبدوا أن هناك توافقا أيضا في المنطقة الشرقية على اختيار ممثل لها لرئاسة المجلس الرئاسي وما إذا حسمت أمرها أيضا فيما يتعلق بصفقة يكون فيها رئيس المجلس الرئاسي من المنطقة الشرقية ويكون فيها رئيس الحكومة من المنطقة الغربية أم العكس.

4 - غياب إسم «خليفة حفتر» عن الترشيح لأي مناصب مثير للقلق أيضا، فبالرغم مما يتداول عن رفض

دولي لوجود حفتر في أي صفقة سياسية جديدة نظرا لرفضه من نظرائه في المنطقة الغربية وكذلك الحديث عن تجهيز إبنه «صدام» ليتولى خلافته، وعن حقيقة تقلص نفوذه وشعبيته نسبيا في المنطقة الشرقية بعد خسارة معركة طرابلس، إلا أنه لا يمكن تجاوز فكرة أن الرجل لا يزال يسيطر أمنيا وعسكريا بشكل كبير على مناطق واسعة في المنطقة الشرقية ومناطق في الجنوب الليبي بالإضافة إلى كون تمركزات قواته وقوات مرتزقة الجنجاويد والروس المتحالفة معه بشكل مباشر هي من تضع ميزانا عسكريا لصالح استمرار المفاوضات السياسية، كما ان سيطرته لفترة طويلة على الحكم فعليا في المنطقة الشرقية خلقت تحالفات قبلية ومالية كبيرة استخدمت فيها حكومة «الثني» كواجهة لهذا الأمر، وفي ظل عدم وجود قرائن تدل على خسارته لحلفائه من القادة القبليين وأباطرة المال في المنطقة الشرقية أو عن وجود أي تمر في صفوف قواته أو قطيعة بينه وبين النفوذ الإماراتي، تظل التساؤلات المطروح مشروعة، أين حفتر من الصفقات السياسية التي يجري مناقشتها؟ هل هو موجود ضمن هذه الصفقات عن طريق ممثلين له وأنه يعلم بعدم قبول الطرف الآخر له واختار الإنسحاب مقابل إمكانية العفو عن جرائمه مستقبلا؟ أم أنه يجهز لعمل عسكري جديد متجاهلا أعمال السياسية ومتشجعا باستمرار بقاء مرتزقة الفاغنر والجنجاويد ضمن صفوف قواته وهو خيار حتى في ظل عدم وجود معلومات عن حركة نقل لمعدات عسكرية جديدة من الخارج خاصة في ظل عدم التأكد من عدم اكتفاءه بالمعدات الموجودة لديه حاليا، لا أحد يملك إجابة واضحة على هذه التساؤلات ولكن حتى الإجابة عليها، يجب أن يوضع خيار الحرب في عين الاعتبار قبل التفاؤل بخصوص المستقبل.

5 - دخول مجلس النواب على الواجهة وإمكانية عرقلة مسار البعثة، تمكن أعضاء مجلس النواب من الإلتقاء مرتين بنصاب كامل أحدهما كان في غدامس الليبية بعد لقاء تمهيدي في طنجة المغربية، وبالرغم من غياب أعضاء مقربين من عقيلة صالح وغياب عقيلة نفسه عن هذه الإجتماعات، إلا أنه كان من الممكن أن تغير سلسلة من الجلسات مكتملة النصاب لأعضاء المجلس شكل الخارطة السياسية بشكل كبير وتخرج عقيلة صالح من المشهد بتغيير القيادة السياسية وكذلك تقطع الطريق على لجنة الحوار السياسي وإن كان العديد من أعضاء هذه اللجنة نوابا في مجلس النواب الليبي، خاصة وأن المجلس ينظر بعين الريبة إلى الصلاحيات المزمع إعطائها للجنة الحوار، صحيح أن المجلس فشل في حسم تغيير قيادته في جلسة غدامس نظرا لعدم التفاهم مع بعض الأعضاء الذين قيل أنهم طرحوا إسما بديلا لعقيلة لكنه أكثر قربا لحفتر ما تسبب في رفض الصفقة وإن كانت دليلا على الخصومة بين حفتر وعقيلة، ورغم فشل محاولة النواب عقد اجتماعات أخرى عن بعد لكن وجود إمكانية عودة اجتماعه بنصاب قانوني لا تزال موجودة أيضا ومع العرقلة التي يمكن أن يحدثها في مسار الحوار السياسي والصفقات المحيطة به، لا يمكن التنبؤ بعدم إمكانية اندلاع حرب جديدة لخلط الأوراق من جديد.

6 - صراع الصفقات السياسية من أجل المرحلة السياسية القادمة لا يخضع فقط إلى مبادئ الصفقات باستخدام الوسائل الناعمة، فصراع التحالف القائم بين القوى الممثلة ل «قوة حماية طرابلس» وعلى رأسها مصطفى قدور وقوى النفوذ بالمنطقة الغربية ممثلة في اللواء «أسامة الجويلي» مع وجود قرائن سابقة على وجود «فائز السراج» ضمن هذا التحالف من جهة ووزير الداخلية الليبي «فتحي باشاغا» مدعوما من حزب العدالة والبناء وقوى عسكرية في مصراتة وتاجوراء من جهة أخرى لا يزال قائما وإن كان «باشاغا» يمر بصراع داخلي مع قيادات أخرى في مصراتة ضمن معركة منصب رئيس الحكومة، آخر مظاهر الصراع بين «باشاغا» وكل من «قدور» و«الجويلي»، تمثل في عودة «هيثم التاجوري» إلى الواجهة مجددا وعودته إلى طرابلس بعد هروبه منها أثناء الحرب ضد حفتر مع ما صاحب ذلك الهروب من تخوين ل «التاجوري» وخسارته جزء كبيرا من نفوذه في كتيبة «ثوار طرابلس» لصالح آمرها الحالي «أيوب أبوراس»، لكن عودة «التاجوري» مع ما يعرف عنه من نفوذ وقدرات مالية وقدرات على ابتزاز المسؤولين وقدرته أيضا على صنع تحالفات شكلت تهديدا واضحا بإمكانية التحول إلى مواجهة أكثر قسوة مع «باشاغا» خاصة وأن من استقبل «التاجوري» وظهر معه في صور عديدة يمثلون بشكل كبير تحالف (قدور- الجويلي) الذي يتضمن أيضا قيادات عسكرية وسياسية تتهم بالوقوف وراء أعمال التهريب وعلى رأسهم «علي أبوزريبة» عضو المجلس الأعلى للدولة و« معمر الضاوي» آمر الكتيبة 55 بمنطقة سهل الجفارة.

أشار بعض المراقبين إلى أن عودة «التاجوري» بقدر ما تمثل تحالفا مع من استقبلوه لكنها تمثل أيضا مهمة كلف بها من أجل صناعة حرب داخلية داخل طرابلس بين القوى المختلفة تمهيدا لحرب أخرى يشنها حفتر يركز فيها الجزء الأكبر من القوات على هجوم ضد مصراتة ويشكل فيها جزء أقل على طرابلس مع ما يمكن أن تصنعه حرب داخلية داخل طرابلس من اضعاف لإمكانية صد هجوم خارجي، لكن هذا الرأي أيضا ينسى الدور الرئيسي الذي قام به كل من «الجويلي» و«قدور» في صد هجوم حفتر، وإن كان صدامهم مع «باشاغا» كبيرا .

الخلاصة:

في ظل تأرجح جميع الخيارات بخصوص مستقبل الشأن الليبي، سيجب على القوى المختلفة تقديم الكثير من التنازلات والتفاوض بشكل مباشر من أجل حل الإشكاليات القائمة بينهم خاصة في المنطقة الغربية التي يمثل فيها الصراع على السلطة والنفوذ السبب الوحيد وراء التصارع بين قياداتها التي وحدها هجوم حفتر على مدينة طرابلس، توازن القوى بين جميع هؤلاء القادة يلعب دوره في عدم وجود تصادم عسكري حتى الآن لكن لا يمكن التعويل على هذا التوازن طويلا، إذ يمكن لشرارة بسيطة أو عمل غير مخطط له وغير محسوب أن يشعل مواجهة لا تحمد عقباها، وعلى قدر ما يمكن تفهمه من أسباب حقيقية مشروعة للنزاع مع مشروع حفتر لا توجد أسباب حقيقية ووطنية تبرر الصراع ما بين القيادات الرافضة لمشروعه، هذا الصراع الذي من شأنه أن يشتعل في أي وقت حتى بعد التفاهم على مرحلة انتقالية جديدة، لا يمكن أن يعود بالنفع لأي من هذه القيادات فضلا أن يعود بالنفع على الشعب الليبي الذي عاش أكثر من 7 سنوات في ظل الفوضى العارمة والأوضاع الإقتصادية السيئة وغياب التنمية وتصاعد الشرخ الإجتماعي بين مكوناته والعيش في حالة من الضغينة والكراهية.

الجزائر

تقرير الحالة الجزائرية 2020

د. هجيرة بن زيطة

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية

تقرير الحالة الجزائرية 2020

مقدمة

تتسم الحالة الجزائرية لسنة 2020 بالتشابك والتعقيد نظرا للمتغيرات المهمة والأحداث التي جاءت بعد حراك شعبي متواصل لمدة سنة كاملة، انتهى بإجراء الانتخابات الرئاسية،حيث لم يتم تعليق الاحتجاجات رغم محاولة السلطة في تقويضها، ونجح وباء كوفيد19- في تعليقها بسبب المخاطر والنتائج التي تركها على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويحاول هذا التقرير التركيز على تحليل أهم المتغيرات والعوامل التي كان لها دورا في تفاعلات الحالة الجزائرية خلال هذا العام، وكذلك المواقف والتوجهات الخارجية للجزائر نحو الأطراف الإقليمية والدولية،كما انتهى التقرير وضع التوقعات المستقبلية للجزائر من خلال ضبط ثلاث سيناريوهات قد تحدد مستقبل الأوضاع السياسية فيها.

المتغيرات والتطورات المهمة خلال هذا العام

■ الانتخابات الرئاسية:

أجريت الانتخابات الرئاسية وسط انقسام بين الطبقة السياسية والشارع الجزائري بين من يدعو السلطة الفعلية إلى الامتثال إلى مطالبه وتنفيذها، وعلى رأسها تفكيك منظومة الحكم السابقة ومحاسبة كل الفاسدين فيها ومتابعتهم قضائيًا، ومنع استنساخ نظام الحكم لنفسه وتمديد عمره من خلال إجراءات انتخابية شكلية. بل يدعو إلى التوجه نحو هندسة سياسية وانتخابية جديدة تعزز القطيعة التامة مع منظومة الحكم السابقة وممارساتها، ونقل الجزائر إلى انفتاح سياسي حقيقي يؤدي إلى بناء ديمقراطي مستمر وفعال.

ومن جهة أخرى بين من يمثل السلطة الفعلية الحاكمة والفريق المساند لها، ممثلة في هيئة أركان الجيش برئاسة الفريق، أحمد قايد صالح، والرئيس المؤقت، عبد القادر بن صالح، وطاقمه الحكومي برئاسة بدوي نور الدين، وبعض الأحزاب السياسية والجمعيات والإعلاميين ووسائل الإعلام الخاصة والشخصيات السياسية البارزة. يتمسك هذا الفريق بالحل الدستوري (أي استبعاد أطروحة المرحلة الانتقالية) الذي يعتبره الوسيلة الوحيدة التي تمكِّن الجزائر من الحفاظ على استقرارها من جهة،

ويجنِّب أو يخفض مستوى التدخلات الأجنبية في الشأن الداخلي للجزائر.[1]

وبعد الانتهاء من عملية انتخاب رئيس الجمهورية يوم 12 ديسمبر 2019، أعلن المجلس الدستوري، طبقا للقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات عن النتائج النهائية، وتم الإعلان عن عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية الجزائرية وكانت النتائج كما هو موضح في الجدولين التاليين[2] :

بالنسبة لنتائج الاقتراع العام (بما فيها المواطنين المقيمين في الخارج):

الناخبون المسجلون	الناخبون المصوتون	نسبة المشاركة	الأصوات الملغاة	الأصوات المعبر عنها
24.464.161	9.755.340	% 39.88	1.244.925	8.510.415

أما الأصوات التي تحصل عليها كل مترشح، فإنها جاءت، مرتبة ترتيبا تنازليا كما يلي:

المترشحين	تبون عبد المجيد	بن قرينة عبد القادر	علي بن فليس	عز الدين ميهوبي	بلعيد عبد العزيز
عدد الاصوات	4.947.523	1.477.836	897.831	619.225	568.000
نسبة المشاركة	% 58.13	% 17.37	% 10.55	% 7.28	% 6.67

■ تشكيل الحكومة:

عين الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أول حكومة له في 28 ديسمبر 2020، بقيادة التكنوقراطي عبد العزيز جراد، أستاذ العلوم السياسية وخريج المدرسة الوطنية للإدارة والتي وصفت رسميا بفريق «التغيير في المجال الاقتصادي». وتتكون الحكومة من 39 عضوا، منهم 5 نساء و7 وزراء منتدبين و4 كتاب دولة، حيث ضمت التشكيلة الجديدة مزيجا بين وجوه قديمة وأخرى جديدة،إذ تم تجديد الثقة في أغلب الوزراء الذين يقودون حقائب سيادية. ويتعلق الأمر بكل من صبري بوقادوم وزير الخارجية، كمال بلجود وزير الداخلية والذي شغل المنصب بالنيابة سابقا إلى جانب قيادته لوزارة السكن، كما تم تجديد الثقة في وزير الطاقة محمد عرقاب، ووزير العدل بلقاسم زغماتي، الذي فتحت في عهده عدة ملفات فساد.

كما تم تثبيت وزير الشؤون الدينية يوسف بلمهدي وأيضا وزير المجاهدين الطيب زيتوني، ووزير الفلاحة شريف عوماري في مناصبهم ووعاد وزراء سابقون إلى الحكومة مثل وزير الصيد سيد أحمد فروخي، ووزير المالية محمد راوية، ووزير الأشغال العامة فاروق شيالي. وظهر التغيير جليا في الحقائب ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي، مثل وزارة الصناعة التي عُيّن فيها الخبير الاقتصادي فاروق آيت علي، ووزارة التجارة التي عين على رأسها الخبير وأستاذ الاقتصاد كمال رزيق، ووزيرة البيئة والطاقات المتجددة: نصيرة بن حراث، رئيسة جامعة وهران للعلوم والتكنولوجيا.[3]

ويبدو أنها حكومة انتقالية دون مرحلة انتقال سياسي فعلي، وكان يمكن أن تكوين حكومة أكثر

1 - بلغيت عبد الله،الانتخابات الرئاسية في الجزائر ديسمبر2019 وتحديات الاستقرار، مركز الجزيرة للدراسات،على الرابط التالي :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019191211075402366-2019/12/.html

2 -بيان المجلس الدستوري بخصوص النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية ل12 ديسمبر 2019، موقع وكالة الأنباء الجزائرية على الرابط التالي:
http://www.aps.dz/ar/algerie/812262019-12-

3- عبد الرزاق بن عبد الله،الجزائر: تبون يعين حكومة تغيير اقتصادي في بداية عهدته، وكالة الاناضول، على الرابط التالي :
https://www.aa.com.tr/

مصداقية، وأكثر تمثيلا وقبولا اجتماعيا . عكس هذه الحكومة التي ليس في مقدورها مواجهة التحديات المرفوعة، على أكثر من صعيد اقتصادي واجتماعي، في محطات سياسية أخرى، بما فيها الانتخابات التشريعية ودخول الأحزاب والقوى السياسية المنظمة إلى حلبة الصراع السياسي، تحت مراقبة الحراك الشعبي الذي يكون قد تعامل مع حكومة تبون كمؤشر على استمرارية سياسية للنظام القديم، قبل كل شيء.[1]

■ وفاة أحمد قايد صالح وتعيين شنقريحة رئيسا للاركان:

تم ترقية القايد صالح إلى رتبة فريق سنة 2006 وتولّى رئاسة أركان الجيش الجزائري، ليصبح بذلك أول قائد أركان جزائريّ لم ينتظم في التجنيد الفرنسي. وخلال هذه الفترة، تمّ فكّ الارتباط بين الأركان والمخابرات الجزائريّة تماماً، ونشأ نوعٌ من الصراع الخفيّ، وقيل أنّ الأركان تحت قيادة أحمد قايد صالح كانت صفّاً ثانياً بعد المخابرات وبالتالي تحييده عن المشهد السياسي، ولهذا قام قايد صالح بإجراء تغييرات حسّاسة في المناصب ذات الخصوصيّة في المؤسسة العسكرية شملت قادة النواحي وقادة القوات البرية والجوية، الأمر الذي طرح أسئلة عدّة من قِبل المؤيدين لخطه والمعارضين، إذ ما يعتبرهُ المؤيدون تطهيراً للبؤر الفاسدة، اعتبرهُ المعارضون شكلاً من الاستئثار بالسلطة عن طريق تعيين مقرّبين، يثق القايد صالح في ولائهم له. ولم يُقدّم الطرفان أيّ دليل حقيقي، ما خلا توقّعات وتخمينات، غير أنّ السياق القضائي الذي يجري إن استمر على ذات الشاكلة وبنفس الأحكام الثقيلة، قد يرجّح طرح المؤيدين بقوّة.[2]

ولقد توفي الفريق قايد صالح نائب وزير الدفاع الوطني قائد أركان الجيش الوطني الشعبي يوم الاثنين 23ديسمبر- كانون الأول 2019، وجاءت مواقف الجزائريين متباينة إثر وفاته، ففي الوقت الذي تأسف البعض على رحيله المفاجئ بعد أن قاد الجزائر إلى برّ الأمان على خلفية إشرافه إلى جانب المؤسسة العسكرية على تنظيم الانتخابات الرئاسية، اعتبر البعض الآخر أنه ساهم في امتداد النظام السابق من خلال الحفاظ على وجوه سياسية سبق وأن عملت إلى جانب فريق بوتفليقة الحكومي، وانتقدوا موقفه الذي كان بعيدا عن تطلعات الشعب حيث واجه غضب الحراك لرفضه إنشاء مؤسسات انتقالية وتزايد أعداد المتظاهرين والنشطاء والصحافيين الذين وضعوا في السجن.[3] وفور إعلان وفاة قائد الأركان، تم تعيين اللواء سعيد شنقريحة مكانه، وهو عسكري تكوّن ما بين روسيا والجزائر، وعرفت عنهُ الشدّة في مكافحة الإرهاب في سنوات التسعينيات، وقضى سنوات خدمته في الناحيتين

١- ناصر جابي، كيف يمكن قراءة حكومة تبون كمؤشر سياسي؟،القدس العربي، على الرابط التالي: https://www.alquds.co.uk

٢- ضيف حمزة ضيف،رحيل القايد صالح..الرجل الأكثر اثارة للجدل بعد بومدين، على موقع POST، على الرابط التالي:
https://180post.com/archives/7395

3- ماذا قال الجزائريون عن قايد صالح بعد وفاته،على موقع Euro news، الرابط التالي :
algerian-people-have-different-positions-regarding-the-death-of-ahmed-gaid-/23/12/https://arabic.euronews.com/2019
saleh

العسكريتين الغربيّة والجنوبيّة الغربيّة في ولايات سيدي بلعباس وبشار وتيندوف ووهران، وقد عاش جلّ عمره قائداً ميدانياً من قائد كتيبة، ثم قائد لواء، فقائد فرقة، وقائد جمهرة.

■ أزمة الكوفيد- 19 وتعليق «الحراك» :

أجبرت جائحة الكوفيد19- الحراك الجزائري على تعليق المظاهرات التي استمرت بدون انقطاع لأكثر من عام، الأمر الذي فشلت فيه السلطة رغم مناوراتها المختلفة، فعلى غرار أيّ نظام سياسي يواجه ثورة شعبية، عمل النّظام الجزائري كل ما بوسعه لإيقاف الحراك الشّعبي أو على الأقل الاستفادة منه لإعادة تدعيم ركائزه بعد أن زعزعتها العهدة الرّابعة ومحاولة فرض عهدة خامسة لبوتفليقة. وحتى وإن كان الدستور الجزائري تعدديا، ويكرّس الحد الأدنى من الحريات، فالنظام الجزائري القائم تعوّد على ممارسة السلطة والحكم من دون قيود (سلطات مضادة، عدالة مستقلة، صحافة حرة)، ومن دون حضور الجزائريين في الشارع على مدار 30 سنة من التعددية الشّكلية، كان رهان السلطة الأساسي يكمن في عدم السماح للجزائريين باحتلال الشّارع، وعدم تشكل رأي عام في وسائل الإعلام الثقيلة؛ أي افراغ التعددية السياسية من مضمونها وإبطال مفعولها في إنتاج بديل آخر في السّلطة. من هنا كسب الحراك الشعبي تفوقا أخلاقيا سيتحول مع مرور الوقت إلى مأزق أمام سُلطة كانت تأمل فقط أن تتوقف مطالب الجزائريين عند إزاحة بوتفليقة دون المطالبة بإعادة النظر في الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم.[1]

و تمامًا كما يسلّط فيروس كورونا الضوء على جوانب النظام الجزائري و«الحراك» على السواء، إنه يكشف في الوقت نفسه العديد من الانقسامات المجتمعية التي اتسمت بها الجزائر طيلة عقود. ورغم حملات التوعية، وإجراءات السيطرة على الوضع بتدابير الحجر المنزلي. وبما أن الدولة طورت نمطًا من سلوك الرعاية الأبوية، تبين أن المجتمع الجزائري بحاجة للإرشاد المستمر بشأن الخطر القائم وهو عاجز عن اتخاذ مبادرات خاصة. ولقد أظهرت الأزمة اتجاهًا إيجابيًا واحدًا في المجتمع الجزائري، وهو انخراط الشباب، ففي حين أن تأثير الفيروس على الكبار في السنّ أكبر حتمًا، ينخرط الشباب الجزائريون بنشاط في العديد من المبادرات على غرار صناعة الكمامات وتعقيم الشوارع لمساعدة أبناء وطنهم، ما يُظهر أن مورد البلاد الحقيقي هو شبابها وليس قطاع الموارد الهيدروكربونية.

وحيث تستجيب كل دولة لتفشي فيروس كورونا بأسلوبها الخاص. فإنه بالنسبة للجزائر، يُعتبر هذا الخطر- إلى جانب التحديات ونقاط الضعف السياسية والاجتماعية التي برزت في مساعي التوصل إلى استجابة - الإنذار الأخير لفهم ما سيحصل في حال لم يتمّ حل الأزمة السياسية التي تتخبط بها البلاد قريبًا. ويُثبت تبون أنه يفتقر إلى تفويض الشعب الضروري لإدارة الأزمة الصحية بفعالية، ولا حتى الأزمة الاقتصادية التي ستليها. ولن يكون من المفاجئ أن يتسبب فيروس كورونا بإنهاء ولايته بعد

1- دريس نوري، مستقبل الحراك الجزائري في ظل تفشي وباء الكوفيد- 19،مبادرة الاصلاح العربي، على الرابط التالي : https://www.arab-reform.net/ar/publication

تفشي المرض أو حتى خلاله.[1]

■ تأثير الكوفيد19- على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

زادت خطورة الوباء على الاقتصاد الجزائري مع ظهور مؤشرات عن انخفاض النمو وقيمة الدينار في ركود نشاط الشركات فضلا على أزمة تراجع إيرادات الطاقة في بلد يعتمد بصفة مفرطة على عائدات النفط، حيث يواجه الاقتصاد الجزائري تداعيات انتشار فايروس كورونا المستجد مع انخفاض قيمة الدينار وارتفاع التضخم وتوقف الشركات عن العمل، وكل هذا يأتي إلى جانب انخفاض عائدات النفط.

وحذر خبراء الاقتصاد من أنه إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء لمواجهة الوضع على نطاق واسع، فإن اللجوء إلى الاستدانة الخارجية سيصبح أمرا لا مفر منه، وقد أعلن الديوان الوطني للإحصاء عن «أرقام مقلقة» من انخفاض بنسبة 3.9 في المئة في إجمالي الناتج الداخلي في الربع الأول من 2020 إلى اقتراب نسبة البطالة من 15 في المئة في يوليو بعدما ثبتت عند 11.4 في المئة في نهاية 2019.

وباستثناء قطاع الطاقة، انخفض إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 1.5 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة مقابل زيادة قدرها 3.6 في المئة للفترة نفسها من 2019، بحسب ديوان الإحصاء وهو هيئة حكومية. ومع إجراءات الحجر منيت الشركات المملوكة للدولة بخسائر تبلغ نحو مليار يورو من جراء الأزمة الصحية، حسب تقديرات وزير المالية أيمن بن عبد الرحمن.

وفي قانون المالية االتكميلي لسنة 2020 تم إقرار انخفاض إيرادات الميزانية إلى حوالي 38 مليار يورو، مقابل 44 مليار يورو كانت متوقعة في الميزانية الأصلية.كما تواجه الجزائر أزمة سيولة حادة كشفها بوضوح اضطرار مكاتب بريد في العديد من مناطق البلاد، إلى دفع مستحقات عملائها بواسطة النقود من فئة 50 و100 و200 دينار جزائري نتيجة النقص الحاد للأوراق المالية.[2]

كما أن تدابير الحجر المنزلي لا يسبّب مشكلة لعمال القطاع العام، لأن الدولة ضمنت أجورهم، بل على عمّال القطاع الخاص، كأصحاب المقاهي والمطاعم ومتاجر القماش والخردوات وشركات النقل، مما زيادة في معدّلات البطالة، واتساع دائرة الفقر في المجتمع، ولقد كشف فيروس كرونا عن خللٍ واضحٍ في هيكلة الاقتصاد الوطني القائم على الريع البترولي، وقد فتح الاقتصاد الموازي الستار، لتبرز فئاتٍ واسعة من المجتمع لا تستفيد من التأمين الاجتماعي، الذي يوفّر التأمين في حالة البطالة، كما عرّى الفيروس هشاشة قطاعٍ خفيٍّ في المجتمع، يشكّل فيه العمل اليومي مصدر رزق للملايين.[3]

1 - زين العابدين غبولي،ماذا يعني فيروس كرونا للنظام السياسي،«الحراك»،المجتمع والمستقبل في الجزائر؟، معهد واشنطن، على الرابط التالي : https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/coronavirus-will-change-both-algerias-political-system-and-its-opposition

2- تداعيات كورونا تدخل الاقتصاد الجزائري في دوامة الخطر، العرب، على الرابط التالي: https://alarab.co.uk

3- عمار لشموت، تداعيات فيروس كرونا..شلل اقتصادي واجتماعي في الجزائر، جزائر ULTRA، على الرابط التالي، https://ultraalgeria.com/ultrasawt/

■ استمرار محاكمة «العصابة»:

استمرت محاكمة رموز الفساد وما سمي» بالعصابة» سنة 2020 حيث بدأت في محكمة الاستئناف في محاكمة سياسيين سابقين بينهم رئيسا وزراء في عهد عبد العزيز بوتفليقة، وعدد من كبار رجال الأعمال، سبق أن حكم عليهم بالسجن النافذ بتهم فساد حيث مثل المتهمون أمام القضاء في عدة تهم فساد ترتبط بقطاع صناعة تركيب السيارات الجزائرية خصوصا منح امتيازات لبعض رجال الأعمال وتمويل انتخابي «خفي» للرئيس السابق.

حيث تم الحكم على أحمد أويحيى (67عاماً) الذي تولى رئاسة الوزراء أربع مرات بين عامي 1995 و2019، ثلاث مرات منها خلال عهد بوتفليقة، بالسجن 15 عاما.

وأما عبد المالك سلال (71 عاماً) الذي تولى الحكومة بين عامي 2014 و2017، كما قاد أربع حملات انتخابية للرئيس، فحكم عليه بالسجن 12 عاما.

وحكم على وزيري الصناعة السابقين محجوب بدة ويوسف يوسفي بالسجن عشر سنوات، وعلى الوالية السابقة نورية يامينة زرهوني بالسجن خمس سنوات.

وحكم على علي حداد، الرئيس السابق لمنتدى رؤساء المؤسسات، أبرز تجمع لأصحاب الأعمال في الجزائر، والذي يعتبر من أهم ممولي الحملات الانتخابية الأخيرة لبوتفليقة، بالسجن سبع سنوات.

وحكم على ثلاثة رجال أعمال آخرين هم أحمد مازوز وحسن عرباوي ومحمد بعيري وجميعهم ينشطون في مجال تركيب العربات بالسجن على التوالي 7 و6 و3 سنوات.

وكان حكم أيضا على خمسة متهمين غيابيا ولن تعاد محاكمتهم في الاستئناف بينهم وزير الصناعة السابق عبد السلام بوشارب الذي كان نال حكما بالسجن 20 عاما.[1]

ولعل الملفت للأنظار في قضية المحاكمات هو إبلاغ المتهمين عن «أخطبوط مالي وإداري» متغلغل داخل دواليب الحكم، حيث يبدو أن ملف الفساد المالي لا يتعلق فقط بتهريب الأموال إلى الخارج وإنما بالرشوة والاستغلال السياسي، وهو ما تحدث عنه أحد أبرز المتهمين في قضايا الفساد النائب السابق بهاء الدين طليبية خلال جلسة محاكمته، مشيرا إلى الأرقام الكبيرة في التي كانت تدفع من أجل التأثير على سير الانتخابات التشريعية في النظام السابق. ويجمع خبراء القانون أن مسألة الحصر وتحديد مكان تواجد الثروات تعد واحدة من أعقد حلقات البحث عن الأموال المنهوبة، ولا يتعلق الأمر فقط بالأموال التي تم تهريبها نحو الخارج، بل بمصير الشركات والمؤسسات والعقارات التي حصل عليها المتهمون بطرق غير شرعية داخل الجزائر.[2]

1- استمرار محاكمات رموز النظام الجزائري السابق بتهم فساد، القدس العربي، على الرابط التالي : https://www.alquds.co.uk

2- محمد علال،أموال الجزائر المنهوبة..لماذا ستطول مهمة صيد حيتان الفساد؟سكاي نيوز عربية، على الرابط التالي : https://www.skynewsarabia.com/middle-eas

■ الاستفتاء على الدستور ومرض الرئيس تبون:

أعلنت الرئاسة الجزائرية عن المشروع التمهيدي لتعديل الدستور في 7 أيار/ ماي 2020. ومنذ تنصيب الرئيس تبون لجنةَ الخبراء المكلفة بصياغة اقتراحات مراجعة الدستور برئاسة أحمد لعرابة إلى غاية نشر رئاسة الجمهورية جميع المقترحات تلقّت اللجنة بحسب الأرقام الرسمية 610 ملفات ومذكّرات من المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة والشخصيات الوطنية والمنظمات المهنية والمواطنين والأكاديميين، تمّ تفريغها في 5018 مقترحًا، وقد قاطعت أحزاب «كتلة البديل الديمقراطي»، هذا النقاش العام حول تعديل الدستور والذي شمل كل المحاور المقترحة من رئاسة الجمهورية والتي تتعلّق بالحقوق الأساسية والحريات العامّة، والفصل بين السلطات، والقضاء، والمحكمة الدستورية بصفتها بديلًا من المجلس الدستوري، والشفافية، والوقاية من الفساد ومكافحته، والسلطة الوطنية المستقلّة للانتخابات.

وقد عُرِض مشروع تعديل الدستور على البرلمان الجزائري بغرفتَيه؛ وصوّت عليه أعضاء المجلس الشعبي الوطني في 1 أيلول/ سبتمبر 2020، وأعضاء مجلس الأمّة في 12 من الشهر نفسه، وفي حين دعمت أحزاب السلطة التعديل الدستوري لم يحظَ مشروع تعديل الدستور دعم الأحزاب المعارضة التقليدية للرئيس بوتفليقة؛ حيث عارضته حركة مجتمع السلم، وتحالف النهضة والكرامة، كما عارضه حزبَا جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وسمحت مقاطعة نوّاب المعارضة جلسة التصويت للحكومة، باعتبار أنّ عملية التصويت تمّت بالإجماع، باحتساب عدد الحضور في الجلسة، وليس أعضاء المجلس الشعبي الوطني كافّة، حيث صوّت 264 نائبًا من أصل 265 حضروا جلسة التصويت.[1]

وقبل يوم الاستفتاء أعلنت الرئاسة عن مرض الرئيس تبون تم توالت بيانات الرئاسة حول الحالة الصحية للرئيس خاصة بعد نقله إلى ألمانيا للعلاج، وتم أجراء الاستفتاء رغم الأجواء السياسية المشحونة بالرفض حيث أعلنت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحركة مجتمع السلم،حركة النهضة، حركة العدالة والتنمية،حركة عزم «قيد التأسيس» والزاوية القادرية عن رفضهم للدستور الذي يعتبر حسب بياناتهم دستورا يمس بالثوابت والهوية ويهدد الوحدة الوطنية ودعت للتصويت بـ «لا»، وفي مقابل ذلك دعت أحزاب السلطة على غرار جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وتجمع أمل الجزائر إضافة إلى حركة البناء الوطني على التصويت بنعم للدستور.

و لقد كانت نتائج الاستفتاء الذي اجري في الفاتح من نوفمبر 2020 كالآتي.[2]

1- الطريق نحو الاستفتاء على تعديل الدستور الجزائري،وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،على الرابط التالي: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Road-Towards-Algerian-Constitutional-Referendum.aspx

2- المجلس الدستوري يعلن عن النتائج النهائية للاستفتاء، الاذاعة الجزائرية، على الرابط التالي: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20201112.202322.html

عدد الناخبين المسجلين	عدد للناخبين المصوتين	نسبة المشاركة	المصوتون بنعم		المصوتون بلا	
			عدد الأصوات	النسبة	عدد الاصوات	النسبة
24.466.618	5.661.551	% 23.84	3.356.091	% 66.80	1.668.148	% 33.20

وعلى الرغم من تأييد الدستور من قبل 66 بالمائة من المصوتين، وذلك بعد المقاطعة الواسعة التي عرفتها العملية الانتخابية إلا أن الحديث في الجزائر عقب إعلان السلطة الوطنية للانتخابات عن النتائج، تركز حول نسبة المقاطعة التاريخية التي بلغت أكثر من 76 بالمائة، وهي نسبة لم يسبق الإعلان عنها في الانتخابات الجزائرية مما أدى إلى تعالي للمطالبة بإلغاء مشروع الدستور.

تشخيص الواقع الحالي

• الحل الدستور في مقابل الحل التأسيسي:

قبل الحراك كان الشارع الجزائر متفقا على مطلب واحد هو إسقاط العهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة، وبعد سقوط بوتفليقة بدأت وجهات النظر في الحلول والمطالب تتباين داخل الحراك فافرز هذا الواقع تيارين في الساحة السياسية لكل منها رؤية لحل الأزمة السياسية في البلاد.

التيار الأول هم أنصار المسار التأسيسي، حيث تتسم رؤيتهم لتغيير الأوضاع بالجذرية كمقاربة تحدث القطيعة التامة مع النظام السياسي القديم كمؤسسات وهيئات، وكشخصيات ورموز، وكممارسات وسياسات، ويرون ضرورة الذهاب إلى المجلس التأسيسي بتأسيس الجمهورية ثانية من خلال تنظيم ندوة وطنية توافقية تجمع مختلف التيارات والحزازيات السياسية باستثناء أحزب السلطة خاصة جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، وهذا معناه ضرورة مناقشة الدستور قبل الحديث عن الانتخابات الرئاسية تماما كما حدث غداة الاستقلال في مرحلة الحكومة المؤقتة برئاسة يوسف بن خدة وكما حدث في دول الربيع العربي كمصر، ورغم أن المسار الدستوري أصبح واقعا حتميا فرضه النظام بعد إجراء الانتخابات الرئاسية رفض هذا التيار دخوله خط المشاركة في انتخابات الاستفتاء على التعديل الدستوري وقاطعه كما قاطع الانتخابات تماما.

أما التيار الثاني فهم أنصار الحل أو المسار الدستوري والذين يرون بضرورة تطبيق الدستور وهم طرفين، الطرف الأول هو توجه من طرف السلطة متمثلا في أحزابها الكلاسيكية التي تريد التموقع والعودة من جديد إلى الساحة السياسية وصنع القرار بعد أن لفضهم الحراك، أما الطرف الثاني فهو منبثق من داخل الحراك نفسه حيث يرى هذا الطرف أن أهداف الحراك متمثلة في إسقاط العهدة الخامسة قد تحققت وبالتي وجوب تجنيب البلاد حالة الفوضى وعدم الاستقرار منطلقا في رؤيته على تحليل البيئة الخارجية والأخطار المحدقة بالدولة الجزائرية نظرا لهشاشتها فيحدث لها ما حدث لدول الربيع العربي من دمار.

• استمرار أزمة الشرعية:

بعد فوزه برئاسة الجمهورية بنسبة 58 بالمائة من الأصوات نجد أن الرئيس عبد المجيد تبون قد وصل إلى السلطة في ظل أزمة سياسية حادة، وأوضاع اقتصادية اجتماعية متردية خاصة مع أزمة الكوفيد التي كانت لها أثار سلبية من كل النواحي،هذه المتغيرات ساهمت في الإنقاص من شرعية الرئيس في ظل معارضة شعبية وحركة احتجاجية ضخمة، حيث رفض أغلب أنصار الحراك المسار الانتخابي وقاطعوا الانتخابات التي اعتبروها مجرد تحايل وخديعة من قبل النظام السياسي لتقويض الانتفاضة الشعبية واستعاد أنفاسه وتثبيت أركانه من جديد.

فالملاحظ أن الشرعية هي أزمة رئيسية في الجزائر وكل الاحتجاجات الاجتماعية والاضطرابات الاقتصادية والسياسية التي حدثت منذ 1962 تعود إلى هذه الأزمة التي أنتجت لنا حراك فيفري،وكل «المحاولات» التي بذلت سواء من النظام أو من المجتمع لإنهاء هذه الأزمة باءت بالفشل، فالنظام السياسي عمل على الاستحواذ على المؤسسات الدستورية من خلال تفكيكها وتعطيلها والتحكم في صلاحياتها بتطويعها لخدمة الفساد والمفسدين.

والانتخابات الرئاسية لم تحل أزمة الشرعية هذه، بل زادت من حدتها حيث أنها أنتجت رئيسا يتمتع بشرعية دستورية» لكنه يفتقر إلى الشرعية الشعبية والاستمرار في إعادة إنتاج الفشل من جديد سيؤدي حتما إلى مأزق حقيقي قد يصل إلى انتفاضة أخرى لكنها ستكون عنيفة إن لم يتم تدارك كل نقاط الضعف واحتواء الأزمة، ولهذا لا يمكن معالجة أزمة الشرعية إلا من خلال حوار وطني جامع يُعقد قبل أي انتخابات.

ويمكننا القول أن «الحراك» وضع الدولة التي قامت على الشرعية الثورية التاريخية من جديد أمام سؤال الشرعية الشعبية، حيث تمت تعرية أكذوبة التعددية والديمقراطية الشكلية التي كانت مجرد شعارات جوفاء ولم تسمح أبدا بتكافؤ الفرص ولا بالتداول السلمي على السلطة فالانتخابات لم تكن تنتج أبدا تغييرا عبر الصندوق نتيجة التزوير والالتفاف على الإرادة الشعبية الأمر الذي خلق أزمة ثقة يصعب ترميمها.

• الجيش في المشهد السياسي.

عمل بوتفليقة على مدار سنوات من أجل تحييد الجيش ومنعه عن الحكم المباشر في السياسة ولهذا غداة حراك 22 شباط/ فيفري 2019، كان الجيش بعيدا عن السياسة، وفي أول رد فعل للمؤسسة العسكرية اتجاه الحراك،وصف قائد الأركان قايد صالح الدعوات إلى التظاهر «بالنداءات المشبوهة» والمحتجين «بالمغرر بهم» الذين يعملون ضد مصلحة الجزائر وهو تصريح اعتاد عليه النظام عند أي حركة احتجاجية شعبية تطالب بالتغيير والإصلاح السياسي.

وفي 26 آذار/ مارس 2019، طالب قايد صالح بتطبيق المادة «102» من الدستور الجزائري، التي تُثبت حالة شغور منصب الرئاسة معتبرا أن مطالب المتظاهرين مشروعة، ورفض تمديد فترة حكم بوتفليقة إلى نهاية نيسان/أفريل وحدثت تجاذبات مع الرئاسة انتهت باستقالة بوتفليقة وشغور منصب الرئاسة، حيث أدركت قيادة الجيش أن الحراك مستمر وأن الرئاسة والأحزاب الحاكمة لا يملكون أي حل للأزمة غير المواجهة العنيفة، وبإجراء الانتخابات الرئاسية يكون الجيش قد نجح في ترسيم المسار الدستوري ليتسلم السلطة عبد المجيد تبون وتتوارى المؤسسة العسكرية إلى الخلف ويمكننا أن نجمل الملاحظات حول دور المؤسسة العسكرية في هذه المرحلة فيما يلي:

- لم يعد بالمكان اتخاذ قرار المواجهة المباشرة للجيش للشعب وتحويله كأداة لقمع المتظاهرين، إذ أن قيادة الأركان ما زالت تستحضر ذاكرتها في قمع الاحتجاجات الشعبية السلمية والأحداث الأليمة مثل أحداث أكتوبر 1988، وكذلك تجربة العشرية السوداء بعد الانقلاب على الخيار الشعبي، وبالتالي لم يكن قايد صالح مستعدا للزج بالجنود الذين هم أبناء الشعب في معركة قمعية مع المتظاهرين من الشعب، ويبدو أن قيادة الجيش ترسّخ لديها أن دور الجيش لا ينبغي أن يكون عنيفا في الداخل، ومن شأن أي محاولة إعادة إنتاج هذا الدور هو ضرب لوحدة المؤسسة العسكرية ومحاولة من أجل تفكيكها.
- تدخل الجيش وعلى رأسه قايد صالح في إسقاط الرئيس بوتفليقة وتفكيك العصابة الزبونية التي تشكلت واستقوت في فترة حكمه والزج برموزها في السجون، ولكنه لم يبادر بالتدخل لإسقاط النظام وهذا سلوك تقليدي راسخ لدى منظومة الحكم والنظام القائم حيث أنه ينتهج مقاومة التغيير في كل مرة تتحرك فيها القوى المجتمعية بمجموعات إجراءات وتغييرات شكلية لا تمس جوهر التغيير الذي يطالب به الشعب وبهذا وضع قايد صالح أمام الحراك عقبة «الشرعية الانتخابية»» عبر الدفع والضغط نحو تنظيم انتخابات ديسمبر التي فاز فيها عبد المجيد تبون.
- يبدو أنه لا يمكن للجيش أن ينسحب بسهولة من الحقل السياسي ولا يمكن تحييده بسهولة عن أداء ادوار سياسية مباشرة خاصة في المراحل الانتقالية والقضية لا تتعلق فقط بقضية الرغبة في الاستحواذ على السلطة والسيطرة بل لأنه لا يستطيع ذلك نظرا لدوره التاريخي في تأسيس الدولة، لذلك سيكون هنالك استكمال للانسحاب التدريجي من خلال مرافقة المؤسسة لكل التغييرات السياسية.

• مرض تبون وأزمة دستورية جديدة:

بعد نقل عبد المجيد تبون البالغ من العمر75 عاما لتلقي العلاج من فيروس كرونا في ألمانيا بتاريخ 28 أكتوبر/ تشرين الأول2020 لا يزال الغموض يكتنف حالته الصحية، مما يطرح عدة تساؤلات حول مستقبل البلاد. ولقد أيقظ غياب عبد المجيد تبون شبح فراغ السلطة أثناء العلاج في الخارج لعبد العزيز بوتفليقة بعد إصابته بجلطة دماغية خطيرة عام 2013، فعدم اليقين بشأن حالة الرئيس تبون –

الذي من المفترض أن يصدر الدستور الجديد بعد استفتاء الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) والمصادقة على قانون المالية 2021 –يدفع ببعض الأصوات للمطالبة باستئناف تطبيق المادة 102 من القانون الأساسي، المتعلقة بشغور السلطة لتلافي أزمة دستورية. واكتشاف شغور السلطة يتم على مرحلتين: حالة العجز المؤقت (للرئيس)، لمدة أقصاها 45 يومًا، ثم استقالته من كامل الحقوق بعد هذه الفترة في هذه الحالة، سيتولى رئيس مجلس الأمة بالإنابة صالح قوجيل، منصب الرئيس المؤقت لحين انتخاب رئيس جديد للدولة. وهنا تثار إشكاليات دستورية أخرى، من يخطر المجلس الدستوري ؟ ومن يلزمه للاجتماع وجوبا وهل يمكن لصالح قوجيل «المعين» أي غير منتخب أن يحل محل رئيس مجلس الأمة المنتخب ؟[1]

الحقيقة أن مرض الرئيس يكون قد وضع الجزائر من جديد في أزمة دستورية خانقة والعودة الى مربع ما قبل حراك 22 فيفري، وبالتالي فشل كل المسار «الدستوري» الذي تم منذ انتخاب الرئيس وحتى التعديلات الدستورية التي بقيت معلقة وتحتاج إلى مصادقة رئيس الجمهورية عليها.

توجهات الجزائر اتجاه الأطراف الإقليمي

تطورات الموقف اتجاه الأزمة الليبية:

شهدت الجزائر جدلًا بشأن مضمون المادتين 31 و95 من الدستور، اللتين يُعتقَد على نطاق واسع أنّ من شأنهما أن تدفعا نحو تغيير كبير في العقيدة العسكرية الجزائرية. حيث تنص المادة 31 من الدستور المصوت عليه على أنه «يمكن للجزائر في إطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وفي ظل الامتثال التام لمبادئها وأهدافها أن تشارك في عمليات حفظ واستعادة السلام». في حين نصت المادة 95 على أنّ رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، «يقرر إرسال وحداتٍ من الجيش إلى الخارج بعد مصادقة البرلمان بأغلبية الثلثين من أعضائه.

ويستند الموقف الجزائري من الأزمة الليبية إلى جملة من المبادئ المستمدة من العقيدة الأمنية التقليدية التي ورثتها الجزائر، منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي وتقوم هذه العقيدة على مجموعة من «اللاءات»، أبرزها لا لانتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية، ولا للتدخل الأجنبي في الصراعات الداخلية، ولا للخيار العسكري لتسويتها، ولا لتدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد. ويُعدّ الاستقلال قيمة مركزية في إدراك صانع القرار الجزائري. ومن جهة أخرى من المهم أن تُؤخذ توازنات القوى الخارجية المتورطة في الصراع الليبي في الحسبان. وهو عامل مؤثر في تقييد خيار

1- Algérie : les cinq semaines d'absence du président alimentent les rumeurs , eparisien, Voir le lien suivant: https://www.leparisien.fr/international/algerie-les-cinq-semaines-d-absence-du-president-alimentent-les-rumeurs-288411139-2020-11-.php?fbclid=IwAR3Iu2HhGSvC_oqau-53MZtDIb5016EzAmVXmXXD9ouZ2ya8EWa9TirvCP8

تدخل الجزائر عسكريًا في ليبيا. لذلك، يبدو خيار التدخل عسكريًا محدودا، فضلًا عن أن تدخلها من شأنه أن ينقض دعوتها لاعتبار الحسم العسكري خيارًا فاشلًا في حل الأزمة الليبية.من جهة ثانية، لا تستطيع الجزائر الوقوف ضد حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا؛ لأن في ذلك نقضًا لتمسكها بالشرعية الدولية، كما أنّ هذا سيؤدي بها إلى الاصطدام بتركيا والتضحية بالتطورات التي عرفتها العلاقات الجزائرية – التركية خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى الاصطدام بإيطاليا التي تُعدّ أيضًا شريكًا أساسيًا لها في سوق الغاز الطبيعي. وفي الوقت نفسه، لا تستطيع الجزائر التدخل عسكريًا إلى جانب حكومة الوفاق الوطني؛ لأنها ستجد نفسها في مواجهة مع روسيا التي تعدّ شريكًا استراتيجيًا لها، خاصة على صعيد التسليح، ومع فرنسا التي يُخشى أن يهدّد ذلك بانهيار التنسيق الأمني المشترك بينهما في مالي.

من هنا يبدو أنّ خيار دسترة إرسال قوات عسكرية خارج الحدود يدخل ضمن مساعي اكتساب القدرة على التحكم في إدارة نتائج الصراع المحتملة مستقبلًا على الجزائر. من ذلك على سبيل المثال أنّ الجزائر تحظى بعلاقات اقتصادية جيدة مع الإمارات العربية المتحدة، لا تقل أهميتها عن علاقاتها تركيا؛ ما يعني أنّ اتخاذ موقف حدّي على صعيد أطراف الصراع المحلية هو بمنزلة اتخاذ موقف على صعيد القوى الدولية المتدخلة. وهذا يعني أنّ خيار الدسترة في هذا الوقت جاء مدفوعًا بهذه التوازنات في علاقات الجزائر الخارجية على صعيد التعاون الاقتصادي مستقبلًا، ولا سيما في سياق الأزمة الاقتصادية التي تمر بها إثر انهيار أسعار النفط. ويبدو أنّ هذا الخيار من شأنه أن يسمح بتوجيه رسالة إلى هذه القوى تؤكد الآن، وبصورة ملموسة، أنه لا يمكن استثناء الجزائر من أي ترتيبات مستقبلية.[1]

تطورات الموقف اتجاه الصحراء الغربية:

أعاد التوتر في الكركرات إلى إعادة قضية الصحراء الغربية إلى الواجهة كبؤرة توتر رئيسية في منطقة الساحل، غير أن مآلات التصعيد قد تشكل هذه المرة منعطفا يغير مسار النزاع بأبعاد جيو-سياسية.

ففي يوم الجمعة 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 أقدمت القوات المسلحة الملكية المغربية على طرد مجموعة من نشطاء جبهة بوليساريو، بعدما قطعوا الطريق في «معبر» الكركرات، وهو الممر البري الوحيد الذي يربط المغرب بموريتانيا وإفريقيا جنوب الصحراء. ويتعلق الأمر بمنطقة عازلة منزوعة السلاح يعبرها المدنيون وتمر عبرها البضائع والسلع. تدخل الجيش المغربي جاء بعد ثلاثة أسابيع من قطع طريق تعتبره جبهة البوليساريو، «ثغرة» غير شرعية تنتهك اتفاقا لوقف إطلاق النار أُبرم بين الطرفين عام 1991 بإشراف الأمم المتحدة. وبعد تعثر مساعي المنتظم الدولي لتنظيم الاستفتاء اقترح

1- الموقف الجزائري من الأزمة الليبية:بين التغير والاستمرارية، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2020، على الرابط التالي: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Algerian-Position-on-Libya.aspx?fbclid=IwAR0_NJpDl8XFu17j_JvwX-ZxKqFViwQFo5DZhM1aK97DfA1EuGTb8AG2GRc

المغرب مشروع «حكم ذاتي موسع» رفضته البوليساريو بشدة.[1]

بالنسبة لموقف الجزائر من الأزمة الصحراوية ينطلق من برؤيتها لدورها الإقليمي ومكانتها الدولية وأمنها القومي؛ فالجزائر تنفي أن تكون الأزمة خلافًا ثنائيًا مع المغرب، ولعل تجربة الجزائر الثورية ونضالها التحرري ضد الاستعمار الفرنسي أمر حاضر في كثير من مواقف الجزائر ومن بينها بطبيعة الحال قضية الصحراء الغربية.

وقد تمكّن المغرب والجزائر من تسوية خلافهما الحدودي، ولو جزئيًا، في قمة إيفران بالمغرب عام 1969، والتي أفضت إلى اتفاقية 1972 يتخلّى المغرب فيها رسميًا عن المطالبة بولايتي بشار وتندوف، وفي المقابل، طلب المغرب دعم الجزائر في مطالبه بالصحراء الغربية التي كانت تحتلها إسبانيا آنذاك، والاستغلال المشترك لحديد غار جبيلات، وبيع الغاز للمغرب بأسعار تفضيلية لكن تلك الاتفاقية لم يصادق عليها البرلمان المغربي حتى تأخذ قوتها التشريعية ونفاذها القانوني. وعلى ذلك ظل الخلاف الحدودي بين البلدين قائمًا.

وقد واصلت الجزائر دعمها للبوليساريو، وفي المقابل، انتهج المغرب إستراتيجية بناء الجدار مما غذّى مستوى التوتر بين البلدين، ومن الطبيعي أن تشعر الجزائر بالحصار المضروب حولها من كل الجهات، فالأزمة الليبية مشتعلة، والوضع في تونس ما بعد الثورة لما يستقر بعد، وإقليم أزواد بشمال مالي مرتع للحركات المسلحة والمواجهات بين قوة برخان الفرنسية ومجموعة الدول الخمسة الإفريقية لجهة والحركات الجهادية للجهة الثانية. كما أن مسار الأمم المتحدة في منطقة الصحراء لم يعرف أي تقدم على الرغم من تعاقب خمسة مبعوثين دوليين على رئاسة المينورسو منذ إنشائها في 29 أبريل/ نيسان 1991، مما كرّس شعور الجزائر بالخيبة من المسار التفاوضي الذي ترعاه الأمم المتحدة.[2]

فرنسا والاتحاد الأوربي:

جاءَت إدانة البرلمان الأوروبي الجزائر بشأن وضع حقوق الإنسان لترفَع من حِدّة الضغوط، في خِضم مُحيط إقليمي مُلتهب تتخوّف الجزائر من تفاقُمه أكثر، وليسَت المرة الأولى التي يُدين فيها البرلمان الأوروبي الوضع الحقوقي في الجزائر التي تتولى الرد عليه من خلال المطالبة بعدم «التدخل في شأنها الداخلي»، ولقد مع إصدار البرلمان الأوروبي لائحة جديدة تدين الوضع الحقوقي، خلّفت ردود فعل منددّة من السلطات الجزائرية، وهو موقف جاء مسنوداً بدعم من الأحزاب المساندة للسلطة، بما فيها أحزاب المعارضة، التجمع الوطني الديمقراطي، وحزب العمال وحركة مجتمع السلم. والجدل الذي أثير لائحة البرلمان الأوروبي لا يمكن رؤيته بمعزل عن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي

1- حسن زنيند، أزمة الكركرات مفتاح لفهم التنافس المغربي الجزائري في إفريقيا؟، موقع DW، على الرابط التالي: https://www.dw.com

2- محمد مختار الخليل،الحواس تقية،سيدي أحمد ولد الأمير،أزمة الصحراء الغربية:تطورات حساسة في ظل مواقف متباينة،مركز الجزيرة للدراسات،2020، على الرابط التالي، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4849

قرّرت الجزائر إعادة النظر فيه من خلال إعادة التوازن بشكل لا يضرّ باقتصادها الذي يُعاني مشكلات هيكلية عويصة فاقمتها جائحة كورونا ولهذا فالجزائر تحتاج تقوية علاقاتها بشركائها وحلفائها في المجال التجاري والاقتصادي، على غرار الصين وروسيا وتركيا، وكذا البرازيل والهند والولايات المتحدة الأميركية، وحتى إسبانيا وألمانيا وإيطاليا، التي أبدت رغبتها في إقامة علاقات جيدة مع الجزائر.[1]

التوتر مع الإمارات والموقف من التطبيع:

هناك أسباب للتوتر مع الإمارات منها الملف الليبي وموقف الجزائر حيث تختلف المقاربات، فالمقاربة الجزائرية تقول بالحل الليبي الليبي، بينما تدعم الإمارات تدعم مقاربة أخرى وهي تختلف مع تركيا في جهة أخرى وتعتبر الجزائر لم تحدد المسافة، لكن ربما السبب الرئيسي في التوتر هو موقف الجزائر من التطبيع بين إسرائيل والإمارات، فالرئيس الجزائري عبد المجيد تبون هو الرئيس العربي الوحيد الذي انتقد بشدة اتفاقيات التطبيع وتحدث عن هرولة وهو ما اعتبر كلاما موجه للإمارات مباشرة، ورغم أن الأزمة صامتة ولم يكن لها حديث رسمي بين البلدين، إلا أن بعض التقارير تشير إلى تهديد إماراتي مباشر للجزائر. وقد زاد من حدة التوتر إقبال الإمارات على فتح قنصلية في العيون تم تفسيره على اعتبار انه اعتراف بمغربية الصحراء ما أدى بوزير الخارجية للرد مباشرة بأن هذا الإجراء يخالف القانون الدولي وقد تم التعليق الرسمي الجزائري من طرف رئيس مجلس الأمة صالح قوجيل الذي تحدث عن حرب إعلامية ضد الجزائر وربط بينها وبين اتفاقيات التطبيع وكرر موضوع الهرولة.

و يندرج المواقف التي أعلنه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون اتجاه القضية الفلسطينية وملف التطبيع ضمن سياق موقف تقليدي للمؤسسة الجزائرية الحاكمة في الجزائر، لكن يمكن أن نلاحظ تحولا مهماً في خطاب الدبلوماسية الجزائرية التي كانت تلتزم الصمت والحياد والنأي بالنفس متجنبة الدخول في أي صراعات مع دول عربية، حيث أكد تبون أن الجزائر لن تقبل أن تكون طرفاً متفرجاً على صراع الآخرين في محيطها الاستراتيجي، وفلسطين تقع في هذه الدائرة، تماماً كما الأزمة الليبية والمالية. وأن الأزمات التي تعيشها دول الطوق، وكل دول المنطقة، مرتبطة أساساً بالتطبيع.

1- ايمان عويمر، حقوق الانسان توتر العلاقة بين الجزائر واوربا.. فرنسا رأس الحربة؟ النهار العربي، 2020، https://www.annaharar.com/arabic/politics/arabi-world/almaghreb-alarabi/01122020025252777

التوقعات المستقبلية

خروج تبون من المشهد بمسار دستوري:

هذا السيناريو يندرج ضمن خيارات الحل الدستوري من خلال تطبيق المادة 102 من الدستور التي تنص على أنه إذا استحال على رئيس الجمهوريّة أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدّستوريّ وجوبا، وبعد أن يتثبّت من حقيقة هذا المانع بكلّ الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التّصريح بثبوت المانع. كما تنص أحكام المادة 94 من مشروع التعديل الدستوري –الذي تم التصويت عليه في انتظار مصادقة الرئيس – والتي عوّضت المادة 102 – والتي تنص على أن المحكمة الدستورية تجتمع بقوة القانون ودون أجل بمجرد علمها أن رئيس الجمهورية أصيب بمرض جعله عاجزا عن أداء مهامه، ويبقى هذا السيناريو محتمل جدا خاصة إذا كان المانع هو وفاة الرئيس،وقد تكون هذه مرحلة توافق ضمن مسار حوار وطني شامل بين القوى السياسية يدفع القوى الحاكمة إلى ترتيب أوراقها وترتيب المشهد السياسي بشكل مدني والعمل على إقامة مجتمع وسلطة ما بعد تبون ضمن توافقات ذات أبعاد مختلفة، تضمن عدم انزلاق الجزائر إلى مستنقع الفوضى. والهدف منه هو إعادة بناء مؤسسات الدولة الجزائرية وتصفية موروث النظام السابق بسلاسة، إلا أنها تستهدف كذلك تقديم النظام نفسه للدول الغربية والولايات المتحدة كنظام سياسي أكثر انفتاحا وذلك من خلال اعتماد الدستور الجديد، وهو ما يوفر فرص جديدة مع الأطراف الداعمة للاقتصاد الجزائري.

استعادة روح الحراك من جديد.

هذا السيناريو يعني العودة إلى المربع الأول الذي انطلق منه الحراك وهو الحالة الصحية للرئيس في حالة قررت السلطة الاستمرار في الأوضاع دون تطبيق المادة 102 وإعلان حالة شغور منصب رئيس الرئيس خاصة مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها كوفيد 19 مع فشل السلطة في تسيير الحقل السياسي، فالحراك له مقومات تسمح له بتجديد نفسه في حالة استمرت مظاهر الفشل وعودته مرتبطة أساسا بإدارة السلطة للمجال السياسي خلال هذه الفترة. وإذا ظل النظام مستمرا في سياسة التجاهل لمطالب القوى الشعبية والسياسية ومصرا على التسيير الأحادي قد تنزلق الأوضاع للعنف،و يبقى هذا السيناريو مطروحا في حال فشل جميع محولات احتواء الأزمة،والقرار يعود إلى مؤسسات النظام ومدى الاستجابة المبكرة لمطلب الشعب في تحقيق انتقال سلمي لسلطة الشعب، والمأزق الحالي يؤكد أن النظام الجزائري الراكد الذي دام عقودًا يقترب من نهايته.

وإذا استطاع الحراك الشعبي تنظيم نفسه وتجاوز الخلافات وتوحيد الهدف، سيتمتع بالقوة والبنية

الشرعية التي تمكنه من فرض منطق تفاوضي مع النظام وسيُضطر النظام السياسي إلى تقديم التنازلات والاستجابة للمطالب وذلك لمنع أزمة التصعيد نحو العنف أو الذهاب لحكم عسكري استبدادي.

تأسيس قيادة جماعية:

هذا السيناريو تم تطبيقه سنة 1992 من خلال تأسيس المجلس الأعلى للدولة حيث تشير بعض التقارير لإلى أن ضباط المؤسسة العسكرية في اجتماعات دائمة للبدء في إدارة مرحلة انتقالية جديدة تتجه نحو تأسيس سلطة جماعية تتكون من مدنيين وعسكريين يمكن أن تضمن نوعًا من الانتقال. لكن هذا السيناريو يبقى مستبعدا لأنه يستدعي عودة المؤسسة العسكرية إلى واجهة الأحداث بينما هي تريد أن تستفيد من الماضي لتبقى تدير الدفة من الخلف لأن هذا التوجه سيضعها في أزمة حقيقية سواء من الداخل أو الخارج على حد السواء.

تونس

هل تكون 2021 سنة الاستفاقة؟

أ. عبد الحميد الجلاصي

مجموعة التفكير الإستراتيجي - إسطنبول

تونس: هل تكون 2021 سنة الاستفاقة؟

ملخص تنفيذي

أكدنا في خلاصة تقريرنا للسنة الماضية[1] «أن تونس لا تزال أمام فرصة لترسيخ ثورتها وتدعيم انتقالها رغم كل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، ورغم كل الرمال المتحركة إقليميا وفي الجوار القريب، ورغم كل صعوبات المشهد الذي أفرزته انتخابات 2019. لقد أعطى الشعب الحليم رسالته وعبّد الطريق، والضغط الآن على النخبة،والأرجح أن تلتقط الرسالة.»

لكن دخول فاعل ثقيل على الخط أربك كل الحسابات. فقد كانت سنة 2020 سنة الكورونا، هذا العدو المتخفي الذي لا أحد عرف كيفية تصرفه وتوقع انتشاره وردود فعله، فاعتمدت كل الحكومات استراتيجية مراقبة سلوك العدو والملاحة في الضباب على حسب ما تمتد الرؤية، ودخلت كل البشرية السجن لثلاثة أشهر كاملة في سابقة لم يحدث مثلها في التاريخ.

ميزة اعتماد إجـراءات الإغـلاق والصرامة في تطبيقها أنها تحد من الإصابات والخسائر في الأرواح،ولكنها تغلق المبادلات والأسواق والإنتاج بما من شأنه أن يرمي بالملايين في البطالة ويعرضها حقيقة للجوع.

كان الخيار بين كارثتي انهيار المنظومات الصحية أو المنظومة الاقتصادية.

في تونس لم تكن الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية تعاني صعوبات متراكمة فاقمتها الجائحة في بلاد ذات سوق صغيرة كثيرة الانفتاح على الخارج ومرتكزة على قطاعات هش.

وكانت الجائحة امتحانا لجاهزية المنظومة السياسية التي أفرزتها انتخابات خريف 2019.فقد كان واضحا منذ البداية صعوبة الاهتداء إلى توليفة متناغمة وناجعة وتقود الطلب الكاسح على التغيير برئيس من خارج السيستام ودون خبرة في العمل السياسي وببرلمان مشتت تشقه الصراعات،وكان الرهان معقودا على أهم الفاعلين للتعامل العقلاني، ولكن ذلك لم يحصل فتفاقم الصراع بين المؤسسات وعدم الاستقرار الحكومي والاحتراب داخل البرلمان. وهكذا تعقدت الأزمة الاقتصادية الاجتماعية الأصلية بأزمة صحية مع أزمة قيادة. يحدث كل ذلك في حين لم تغير الأطراف الدولية موقفها من التجربة التونسية رغم إشارتها إلى استنزاف المنجز السياسي كعامل تسويق،كما أن محاولات الإعاقة من بعض دول الإقليم لا تقارن بحجم الضغوط على ساحات أخرى بل إن التطورات الحاصلة في منطقة الخليج بعد الانتخابات الأمريكية ستزيد من أضعاف مخططات الإرباك.

1- تقدير موقف تونس 2019-2020 : 2019 كانت سنة كل المفاجآت،فهل تكون 2020سنة الانفراج ؟
تقدير استراتيجي (5)،الجزء الثاني. منشورات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي /إسطنبول ومجموعة أفق المستقبل للاستشارات / الكويت.2020

وستكون الأشهر القليلة القادمة حاسمة في الترجيح بين استعادة الأمل باستفاقة المنظومة المؤسساتية والحزبية أو مواصلة تدوير الأزمة والمعالجة بالمسكنات الحزبية والمؤسساتية ما من شأنه الدعوة إلى انتخابات سابقة لأوانها في أحسن الحالات أو انفلات الأوضاع ودخول البلاد مرحلة فوضى في أسوئها.

المشهد السياسي

لقد كان عدم الاستقرار السمة الأبرز خلال هذه السنة. فقد فشلت حركة النهضة الفائزة في الانتخابات في تمرير حكومتها التي شكلها المهندس الحبيب الجملي في العاشر من يناير،ثم سقطت حكومة إلياس الفخفاخ بعد أربع أشهر فقط من نيلها الثقة بسبب تضارب مصالح (15 يوليو)، وأخيرا تمت المصادقة على مرور حكومة هشام المشيشي بتاريخ الثاني من سبتمبر دون حزام سياسي واضح. كما نجا رئيس البرلمان من عريضة سحب ثقة بتاريخ الثلاثين من يوليو في مناخ شديد التجاذب وفي محطة رمزية استقطبت اهتمام الرأي العام الوطني والمتابعين في المنطقة والعالم. لقد أعادت انتخابات خريف الأمل للتونسيين في قدرة الصندوق على تحقيق التغيير واستعادة بناء الثقة بين الناخبين والنخبة السياسية والمؤسسات وكانت الأسابيع التي تلت الانتخابات فرصة لميلاد روح متفائلة تذكر بالأسابيع التي تلت فرار بن علي. لكن كانت السنة التي تلت الانتخابات سنة الفرص الضائعة وتبديد الأمل المستعاد. كل استطلاعات الرأي تتعاضد لتأكيد الإحساس الواسع بالإحباط وبخيبة الأمل خاصة وقد مرت عشر سنوات على الثورة يراها الرأي العام سنين عجافا ويثمن الغيورون على الثورة مكسبها السياسي الأساسي ولكنهم يعبرون هم أيضا عن عدم رضاهم لتواضع المنجز التنموي وقد كان الدافع الاجتماعي هو القادح المباشر للثورة.

في مراحل الانتقال لا بد من تسوية بين زمنية رب البيت،الذي نسميه في تونس «العياش «الذي يهمه تدبير ضرورات أهله بين اليوم والليلة دون أن ينشغل بالزمن الحضاري ولا الزمن الجيولوجي ولا الزمن الكوني، وزمنية النخبة والمثقفين والساسة الوطنيين الذين يدركون أن التغييرات الكبرى وإعادة البناء تتطلب زمنا.

التسوية ممكنة بالتفهم وبالجهد البيداغوجي وبالسياسة التواصلية الصادقة ولكن خاصة بمعاينة أن الأوضاع تتحرك بنسق ثابت وأن يكن بطيئا. بدل التسوية تفاقمت الفجوة وتُمترست النخبة تتغنى بحرية الكلام وتُمارس العياشة بحقهم في الكرامة. والحق هنا من جانب العياشة، ففي السياسة المدرك perception هو الحقيقة.

لقد تفننت النخبة التي أفرزتها انتخابات خريف 2019في تبديد الأمل وقدمت كل الأدلة على فشل أهم الفاعلين في التعامل مع نتائج الانتخابات

أ – فالرئيس قيس سعيد لم ينجح في ملء موقع الرئاسة. فقد اختار دائرة استشارة تفتقد في اغلبها

للخبرة والتنوع والرصانة المتناسبة مع الموقع،كما شهدت صراعات داخلها انجرت عنها وانسحابات وإعفاءات، وتورطت في التدخل في شؤون الحكومة والإدارة خارج الصلاحيات وفي خرق للأعراف. وقد أثارت التسميات التي قررها موفقة دائما لا من حيث الأسلوب ولا من حيث التناسب مع المهمة بما في ذلك طريقة اختياره للمرشحين لرئاسة الحكومة أو اقتراحه للأسماء التي يتشاور فيها مع رئيس الحكومة المقترح. كما أن أداءه الاتصالي لم يوفر التطمين عند الشك ولا الوضوح والصراحة عند المخاطر.

فقد تغيب الرئيس في مناسبات كثيرة كانت تتطلب حضوره، وكان الغالب على خطابه عندما يتكلم الغموض والتلبيس وتوجيه الاتهامات لجهات هلامية وإعطاء إشارات تؤول بأنها محاولة بالزج بالمؤسستين الأمنية والعسكرية في صراعات السلطة. ولم يقم بدوره في تجميع التونسيين ولم يخرج من جبة المرشح للرئاسيات بل كان مقسما حين لم يقبل التعامل سياسيا مع الأصوات الناخبة التي ذهبت لمن يصنفهم بالفاسدين. ولم يتدخل في الأوقات الصعبة التي هددت المصالح العليا للبلاد مثلما حصل عند مناقشة لائحة طلب اعتذار فرنسا على جرائمها أثناء الفترة الاستعمارية وأعطى الانطباع أنه يستثمر في الأزمات ويحرض على المشهد الحزبي وعلى البرلمان. ولم تكن الدبلوماسية التونسية ناجعة في الملفات الحيوية مثل الملف الليبي وهو الأكثر حيوية بالنسبة لتونس، ولا كانت مبادرة لتمتين العلاقات مع الجزائر، كما أن التعامل مع فرنسا أعطى انطباعا بالدونية.

ب – أما البرلمان فقد كانت أمامه وصفة وحيدة يتجاوز بها انقساماته والتوتر العالي بين كتله بما يسمح له بالاشتغال بقدر من الانسجام والنجاعة تتمثل في الاشتغال على الوسط لعزل الأقليات الشعبوية وغير الديموقراطية وذلك بهندسة المشهد المؤسساتي وفقا لحزمة متكاملة تتضمن الحكومة وتركيبتها وتوزيع المسؤوليات في إدارة المجلس برئاسته ومكتبه ولجانه. كان ذلك ممكنا بتجاوز صراعات المنافسة الانتخابية والالتقاء على الالتزام بالدستور وقيم الثورة وصياغة برنامج يكرس التغيير والالتزام بقواعد الحوكمة الرشيدة ويضمن تحقيق نتائج ملموسة في المستويين الاقتصادي والاجتماعي بما يفتح الآفاق أمام الشباب خاصة.

وكان من شأن ذلك أيضا أن يرسخ الموقع الحقيقي للبرلمان باعتباره السلطة الأصلية بجانب رئيس اختاره حوالي ثلاثة أرباع الناخبين في الدور الثاني. لكن الأمور سارت على عكس ذلك المرتجى فتم الفصل بين المسارين الحكومي والبرلماني بما فاقم من أزمة الثقة بين القوى التي تنتسب إلى الثورة وفسح المجال أمام القوى المسكونة بالحقد والرغبة في استرجاع مواقعها فتحول البرلمان إلى ساحة معارك بما أفقده هيبته وجعل منه المؤسسة الأبعد عن تقدير التونسيين والأقرب لشبهات الفساد حسب استطلاعات الرأي.وتصاعد خلال ذلك خطاب الحقد والكراهية بين قيادات الأحزاب في الإعلام وبين أنصارها في منصات التواصل الاجتماعي واختلطت الأوراق وخطوط الفرز وتم اغتيال

اللغة وابتذلت معاني الديموقراطية والثورة ومقاومة الفساد في فوضى مفهومية تزيد الرأي العام نفورا من الجميع قواعد الاحزاب

ت – هذا التشتت في صفوف القوى المنتسبة للتغيير أدى إلى إفراز حكومات دون سند حقيقي ودون روح ودون قدرة على الانجاز تبحث عن تثبيت نفسها في الحكم أكثر من استفراغ الجهد في البحث عن سبل النجاح في الانجاز،وذلك شأن الحكومات التي تسير بين الألغام وتخضع لابتزاز كتل صوتت لها خوفا من انتخابات سابقة ولابتزاز المنظمات المهنية ولمحاولة بسط اليد من طرف رئاسة الجمهورية

ث – عندما يتفاقم الفراغ القيادي وتتعدد أوجه الأزمة،يتقدم الاتحاد العام التونسي للشغل ليملأ الفراغ ويقدم مبادرة ويقوم بدور الوسيط بين القوى السياسية وبين الرئاسة والبرلمان بل يقدم مخرجا للرئاسة حتى تشرف على الحوار دون أن تتلطخ بالتعامل مع من تسميهم الفاسدين أو التعامل معهم. غير أن الأوضاع تختلف عن الحوار الوطني الذي حصل سنة 2013 برعاية أربع منظمات من المجتمع المدني وبدعم دولي، إذ أن الأوضاع الداخلية لاتحاد الشغل متوترة بسبب الصراع حول التداول الديموقراطي، والأهم من ذلك أنه طرف في صراع مع قوى برلمانية وازنة يريد استبعادها من الحوار كما انه طرف أساسي في السجالات حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية بل كان سببا في عرقلة الإصلاحات منذ بداية الثورة.

ج – يتفق الجميع يتفق حول وجود أزمة ويختلفون في تحديد عمقها وطبيعتها،كما يتفقون على ضرورة الحوار ثم يختلفون حول مضمونه وأولوياته وجهة الإشراف عليه. إن أي حوار يجب أن تشتغل على كل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية اللازمة وأن تحسن ترتيب المداخل والأولويات.ولكن إغفال الجانب النفسي المتحكم في العلاقة بين أهم الفاعلين لا يمكن أن يؤدي إلا إلى الفشل قبل الانطلاق أو بعده أو في توفير المسالك المناسبة لتنفيذ مخرجاته.

لا يمكن لأي حوار أن ينجح إذا استهانة بموقف الكتل الوازنة في البرلمان أو ظهر في صورة ظهير لرئيس الجمهورية في صراعه مع البرلمان ورئيسه أو في صورة مزيد توغل اتحاد الشغل في مفاتيح الساحة السياسية أو في صورة استراتيجية لإعادة تشكيل المشهد الحزبي وتوازناته ببناء جبهة سياسية تفاقم تقسيم التونسيين وتستعد لمعارك تتصورها قادمة

ح – ولئن يتواصل الاضطراب في المنطقة فلقد تقلصت حدة التهديد الإرهابي في البلاد نظرا لاستقرار

الحالة في ليبيا في وضعية تشبه اللا حرب واللا سلم ونظرًا لتحسن جهوزية المؤسستين الأمنية والعسكرية. ولكن الإرهاب يظل حقيقة وخطرا قائما. تونسيا فإن المخاطر الأمنية الأبرز،راهنا،هي المتعلقة بالإجرام بين الحدود (التهريب)أو في الأحياء والذي يتخذ أحيانا مظاهر شديدة الفظاعة بما يتطلب معالجات أعمق من المعالجة الأمنية على ضرورتها.

خ – ورغم هذه المشهد السياسي المهتز إلا أن حكمنا بأن المعادلة التونسية هي معادلة بسيطة ومرتهنة للعوامل الداخلية أساسا لم يتغير،وهو ما عززته جائحة كورونا إذ كان من استتباعاتها أن انكفأت جميع الدول على نفسها لأشهر طويلة بما أتاح الفرصة للديناميكيات الوطنية أن تكون هي الأكثر تأثيرا. وهو اتجاه نعتقد أن يستمر لبعض الوقت بالنظر لأن الوضع العادي المتوقع هو التعايش مع الفيروس. لم تكن بعض القوى الدولية الأكثر تأثيرا مثل فرنسا وأمريكا وألمانيا والاتحاد الأوروبي متحمسة لصعود الرئيس قيس سعيد لرئاسة الجمهورية خشية خطاب استقلالي وسياسة خارجية سيادية ومبادرة ولم تكن متحمسة لصعود الشيخ راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة الإسلامية لرئاسة البرلمان ولكن الأوضاع لم تتغير عن السابق فالدبلوماسية التونسي أصيبت بحالة ركود ورئيس البرلمان غرق في إطفاء الحرائق في مؤسسته التي كبلته عن المبادرات التي كان يقوم بها خارجه.ولذلك لم تغير هذه القوى مقاربتها في التعامل مع تونس بل ربما أبدت انشغالا من غموض وهشاشة الأوضاع ومن عجز المنجز السياسي الذي أصيب بدوره بالإنهاك من أن يكون قاطرة للترويج للتجربة

د – في المنطقة تحكمت الجائحة في نسق حراك الشارع الجزائري حيث تأثرت الأوضاع بالوضعية الصحية للرئيس، فكانت سنة هدنة. أما في ليبيا فقد تداولت موجات التصعيد مع محاولات الحوار والتهدئة وتأثر نسق كل ذلك بالجائحة بما في ذلك تدخل الفاعلين الإقليميين والدوليين مع ظهور خيط أمل رفيع في آخر السنة.نستبعد انهيار الأوضاع ولكن الوصول إلى اتفاقات قابلة للاستمرار تتطلب وقتا وصلابة في الترتيبات الحاصلة في مثلث الخليج وتركيا ومصر خاصة

أما تأثير باقي دول الإقليم فقد كان أقل أهمية من السابق وإن شهد بعض الدفع في عدد من المحطات مثل محاولة سحب الثقة من رئيس البرلمان رئيس حركة النهضة الشيخ راشد الغنوشي في الثلاثين من يوليو. غير أن سقوط ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية والترتيبات في الخليج وفِي المنطقة اللاحقة لها ستخفف الضغط أكثر على التجربة التونسية.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي

لقد كانت الثورة في عمقها نداء من أجل التغيير،وكانت تعبيرا عن وصول المنوال التنموي المعتمد منذ بداية سبعينات القرن الماضي إلى نهاياته، وهو منوال متوجه إلى الخارج ويستند على قطاعات الخدمات مثل السياحة وعلى صناعات معملية ميزتها التفاضلية يد عاملة قليلة التأهيل وقليلة التكلفة كما يراهن على تصدير مواد فلاحية تكون رخيصة الثمن في الأسواق لعدم الاشتغال على إعطائها قيمة مضافة عالية إضافة إلى عائدات بعض المواد الأولية مثل الفسفاط. هو منوال قائم على التحكم في إدارة الثروة عبر آلية إسناد التراخيص للمناشط بما يعني حصر الثروة بطريقة قانونية في يد فئة يتداخل فيها الاقتصادي والمالي بالسياسي والجهوي وحتى الجغرافي، وهي آلية ازدادت انغلاقا منذ التسعينات لحصر دوران الثروة في مربع عائلي شبه مافيوزي. قامت الثورة على هذا المنوال الذي أغضب المنبوذين والمحظوظين في نفس الوقت، وكان المطلوب إعادة الاعتبار للإنتاج الحقيقي بدل التبادل واقتصاد الخدمات الهشة والمناولة، واعتماد خيارات وسياسات تسرح مجال المنافسة وتدمج كل الفضاء الوطني وتولي الفلاحة مكانة مركزية وتراهن كذلك على تنويع العلاقات والأسواق وتحرير الإرادة الاقتصادية الوطنية من الارتهان للشمال.

غير أن عدم الاستقرار السياسي والتغيير المستمر للحكومات (9 رؤساء حكومات) وضعف أغلبها ومعارك النفوذ وغياب الرؤى والاعتماد على الترضيات بدل الكفاءة كل ذلك فاقم المصاعب الأصلية للاقتصاد التونسي وخاصة بعد أزمة كورونا . إن إشكالات الاقتصاد التونسي معلومة، وهي إشكالات دولة صغيرة دون كثير موارد طبيعية مرتبطة منذ القرن التاسع عشر بعلاقات تبادل وثيقة باروربا وخاصة فرنسا توطدت بعد العولمة وبعد الإمضاء على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 . كان المطلوب بعد الثورة بلورة رؤية للتغيير وتبني سياسات قطيعة وهذا يتطلب وضوحا وإرادة وكتلة سياسية متماسكة. في المحصلة لقد تقدم الإطار التشريعي نسبيا بالمصادقة على مجلة الاستثمار و بالمصادقة على قانون لشراكة بين القطاعين العام والخاص وعلى قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني وعلى بعض القوانين التي تحفز الشباب على بعث مشاريع صغيرة،غير أن تأخر إصدار النصوص الترتيبية والتعقيدات الإدارية والغموض السياسي جعل الحكومات أقرب إلى إدارات تغرق في اللهاث لإطفاء الحرائق وشراء السلم الاجتماعي فتخضع لابتزاز مختلف دوائر الضغط المالي مقابل وعود بالمساهمة في إيجاد مواطن شغل،ولابتزاز دوائر الضغط الاجتماعي مقابل تعهدات بعدم تعطيل الإنتاج والمصالح.

هذا هو الإطار العام الذي تنزل فيه بناء ومناقشة ميزانية الدولة لسنة 2021 والتي قدرت بـ51.8 مليار دينار يتوقع توفيرها من مداخيل جبائية وغير جبائية بقيمة 33،1 مليارا من الدينارات،ويتم تغطية العجز المقدر ب 18.7مليار دينارا باللجوء إلى الاقتراض الأجنبي (13.1 مليارا) والاقتراض الداخلي (5.6 مليارا). أما أوجه الصرف فيخصص مبلغ 41 مليارا للنفقات من ضمنها 20.1 مليارا للأجور، فلا يبقى

للتنمية الا حوالي عشر مليارات. أما الميزان التجاري فيتفاقم عجزه بسبب تعطل إنتاج وتصنيع وتصدير الفسفاط نظرا للاضطرابات الاجتماعية في الحوض المنجمي، وبسبب تراجع مداخيل تصدير المنتجات الفلاحية، وبسبب انهيار القطاع السياحي نتيجة الأعمال الإرهابية سنتي 2015 و 2017 وهو القطاع الذي كان يشغل 400 ألف عامل ويؤمن 7 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وتواصل كل المؤشرات إشعال الأضواء الحمراء،لتبلغ نسبة التضخم 5.4 %،وتنحدر نسبة النمو المتوقعة إلى مستوى (- 7%)، وتقفز نسبة البطالة إلى 18% (بين 800 الف والمليون عاطل عن العمل حسب المصادر) من ضمنهم حوالي 300 من أصحاب الشهادات العليا،وتتدهور قيمة الدينار ويتجاوز الدَيْن الخارجي نسبة الـ 90 % من الناتج الداخلي الخام بما يمثل خطرا على اقتصاد البلاد.

هي ميزانية إدارة أزمة دون إجراءات كبرى ودون أفق سياسي. والغريب في الأمر أن الجميع يتفق على هذا الحكم بما في ذلك الأحزاب التي تسند الحكومة والتي صادقت على الميزانية والتي تعد بميزانية تكميلية خلال ربيع 2021 تتضمن روحا إصلاحية. وكالعادة يطرح السؤال المؤرق حول مصادر تمويل الميزانية.وهو سؤال يستدعي مواجهة شجاعة لخمس معضلات كبرى:

- فالضغط الجبائي مسلط حاليا أساسا على الموظفين الذين تقتطع مساهماتهم مباشرة وعلى المؤسسات الصغرى بخلاف المهن الحرة والخواص وأصحاب الثروات.ولا يمكن ضخ مداخيل إضافية لميزانية الدولة دون ثورة في المنظومة الجبائية ترسي العدالة وتمنع التهرب ودون تفعيل أجهزة الاستخلاص ودون إدماج القطاع الموازي في القطاع المنظم وهي ورشة كبيرة لها فوائدها المالية والاجتماعية.

- كما أنه من غير الممكن استمرار تحمل كتلة أجور تمتص خمسي الميزانية، ولا استمرار إغراق الوظيفة العمومية بعمالة إضافية إذا كان المقصد الوحيد منها هو تهدئة الفئات المحتجة.ومعلوم أن هذه الحلول لا تحصل على تهدئة بل تغذي المطلبية.

- تجب المواجهة الصريحة لملف الدعم إذ أن إدارته منذ عقود هو فساد محض حتى إن ارتكبته المؤسسات المنتخبة، فهو هدر لأموال دافعي الضرائب ولا يصرف فقط على مستحقيه. بل إن ال20. % من المواطنين الأكثر فقرا لا يحصلون سوى على 16 % من موارد التعويض. إن إدارة ذكية للملف تحقق العدالة وتضمن التدخل الناجع وتوفر موارد للدولة.

أما دفع الإنتاج فهو مرتبط بضرورة دفع الاستثمار

- وبتفكيك منظومة اقتصاد الامتيازات واحتكار الرخص وبتغيير قواعد النشاط الاقتصادي الموروثة عن دولة الاستبداد والفساد، وبإصلاح المنظومة التعليمية والتكوينية، وبإصلاح إداري جذري يبسط الإجراءات ويقلص الآماد الزمنية والتكاليف المالية.ولكنه مرتبط خاصة بتجاوز الوهن المؤسساتي والغموض السياسي.

- أما اللجوء إلى التداين فلا يمثل حلا بل سيقود البلاد إلى الإفلاس والارتهان إلى الدوائر

المقرضة. وكثيرون يقارنون ما يحصل اليوم بوضع البلاد قبيل الاستعمار الفرنسي لما وضع تحت رقابة الكوميسيون المالي. إن تفاقم المديونية والتضخم وعجز الميزانية وانهيار المقدرة الشرائية وارتفاع نسب البطالة وخاصة بالنسبة لخريجي الجامعات وتفكك الطبقة الوسطى والارتهان إلى مراكز القرار المالي الخارجي دولا ومؤسسات واستتباعات الجائحة، إضافة لعدم الاستقرار السياسي وضبابية الرؤية والقيادة المرتبكة تؤدي إلى تفاقم ظواهر مجتمعية ناتجة عن ضعف الدولة وعدم قدرتها على احتضان مواطنيها.

يمكن رصد أزمة النموذج وعمق القلق وفشل الإدماج في مستوياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال عدد من الظواهر نفصل في ثلاث منها مع الاكتفاء بالإشارة إلى غيرها:

- **الاحتجاج الاجتماعي:** وهو يتصاعد منذ سنة 2016 ويتمرد على الأطر المنظمة بما في ذلك الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يخير أحيانا مجاراة النسق فتلجئ بعض هياكله إلى التصعيد لمحاولة احتواء هذا النمط من الاحتجاج،كما يمكن أن نقرأ الإضرابات العامة التي حصلت خلال سنة 2020 في عدد من المحافظات في علاقة بهذا المعطى هذا المظهر يعد من علامات نجاح الديموقراطية التونسية التي تتيح التعبير السلمي والاحتجاج، وهو أيضا من مظاهر أزمة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر التشغيل وإثارة عدد من القضايا المحلية مثل الحق في المياه وفِي بيئة سليمة من الدواعي الرئيسة لهذا الحراك الذي ينتشر في فضاءات متعددة مثل الطرقات والشوارع ومقرات الإنتاج ومراكز السلطة. جغرافيا تعتبر محافظات الوسط الغربي والجنوب الغربي المراكز الأساسية للاحتجاج وهي مناطق التمرد التاريخي منذ القرن التاسع عشر. المستجد النوعي أن هذه التحركات أخذت طابعا أكثر عنفا في السنوات الأخيرة، وخاصة منذ نهاية الحجر الشامل هذه السنة أواخر شهر مايو.

وحسب تقارير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهي جمعية مهتمة منذ سنوات بمتابعة الحراك الاجتماعي والانتهاكات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن الملاحظ هو ارتفاع نسبة الاحتجاجات العشوائية التي يمكن أن تنزلق إلى استعمال العنف المدني على حساب الاحتجاج المنظم الذي تؤطره «تنسيقيات «محلية أو جهوية أو وطنية يدعي بعضها الانتساب لرئيس الجمهورية، وهي تستلهم من فكرة البناء من تحت بصيغ شبكية. ولئن انطلق نسق الاحتجاجات ضعيفا في بداية سنة 2020 بسبب انتظار الخطوات الأولى للسلطات الجديدة ثم بسبب الإغلاق الشامل الذي تواصل لستة أسابيع، إلا أن النسق عاد للارتفاع ارتفع منذ شهر يونيو لتستقر الحصيلة عند الرقم الإجمالي في نهاية 2020 عند 8759 احتجاجا من بينها 5725 (65 %) يصنف عشوائيا لديه قابلية الانزلاق إلى ممارسة العنف للعنف، أما الاحتجاجات المنظمة وعددها 3866 فتغطي النسبة الباقية

- **الهجرة غير النظامية:** إن الصعوبات الاجتماعية المتفاقمة تدفع آلاف التونسيين من خريجي الجامعات العاطلين في اختصاصات الهندسة والطب والمعلوماتية إلى الهجرة إلى أوروبا وكندا. ولكنها

أصبحت تستهوي أيضا عددا من الشباب العامل والباحث عن ظروف أفضل لتحسين حياته. وهذا الصنف من الهجرة يتخذ المسالك النظامية ومن جهة أخرى تلجأ أعداد متزايدة من الشباب الذي لفظته المدارس إلى قوارب الموت بحثا عن فرص شغل في أوروبا مرورا بإيطاليا.

– إن أرقام الهجرة في سنة 2020 تذكر بأرقامها في ربيع 2011 عندما انهارت الدولة. إذ تسجل إحصائيات وزارة الداخلية هجرة 12883 تونسي من ضمنهم 10701 رجل و353 امرأة مع وجود قُصَّر بصحبة أهاليهم (398) أو دون مرافقة (1431)، كما تسجل إفشال هجرة 13466 شخصا من ضمنهم 68.79% من التونسيين. هذه المؤشرات بنسقها المتصاعد تدعو للقلق فقد نجح في التسلل إلى اوروبا5266 شخصا سنة 2018 وتم إفشال هجرة 4519 شخصا. أما سنة 2019 فقد نجح 2654 شخصا في التسلل فيما تم إحباط هجرة 4177 شخصا.

– الانتحار ومحاولات الانتحار خلال سنة 2020: الذكور 174 والإناث 61. كل هذا إضافة إلى مؤشرات أخرى تتعلق بارتفاع نسب التسرب المدرسي وبارتفاع حالات الطلاق بتفشي العنف اللفظي والمادي. الملاحظة الأبرز هي توسع مظاهر التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأخطر أن التوزيع الجغرافي لخارطة الفقر والحرمان ومظاهر القلق الاجتماعي تتبع نفس خارطة الحرمان القديمة وذلك أحد عناوين تعثر الثورة في تحقيق الإدماج الاجتماعي وبناء الوحدة الوطنية الحقيقية.

الخلاصة

تتفاقم الأزمة في تونس وتأخذ أبعادا مركبة من أوجهها صعوبة التعايش بين رؤوس السلطة والهشاشة الحكومة وضعف الدولة والركود الاقتصادي وصعوبات المالية العمومية وتصاعد الاحتجاج الاجتماعي ووتفشي الفساد وتزايد مشاعر الإحباط. من المسؤول عن هذه الأزمة المركبة والمتفاقمة ؟ومن المسؤول عن هذا المشهد المائع دون عمود فقري؟ ومن المسؤول عن منهجية الإدارة المرتبكة وقصيرة النظر ؟ لا شك في تأثير الأطر التي تحكم منظومة الحكم ومن ضمنها ثغرات الدستور وعدم انسجام قوانين الأحزاب والجمعيات والانتخابات مع الأوضاع، وتأثير السياقات والمستجدات وخاصة تأثيرات الجائحة. ولكن هذه كلها معطيات يعرفها الساسة وهم مطالبون أصلا بإيجاد حلول لها.

إن المشكل في تونس هو إشكال قيادي بالأساس، فهو مشكل مسؤولين أخفقوا في تحمل مسؤولياتهم، ومشكل منظومة حزبية عجزت عن قراءة الوضع وتغليب المصلحة العليا والتحلي بأخلاق التسامح والتعايش والتعاون والإيفاء بالعهود مع الناخبين فتفاقمت الفجوة معهم وازداد عجزها عن تغطية الطلب على السياسية في كل الساحات الليبرالية والوسطية والمحافظة، وهي فراغات نفذت منها المنظمة النقابية لتستضعف الدولة وتنهك اقتصادا لا ينقصه الإنهاك. كما عجزت هذه المنظومة عن تجديد نفسها وعن الالتزام بالحد الأدنى الديموقراطي بعقد المؤتمرات في وقتها والانضباط لمقتضيات القوانين بخصوص تنظيم التداول بما يحميها من الانسداد الداخلي ويغري الشباب بالانخراط في الشأن العام

في السياسة. ولا يمكن لمنظومة مأزومة عجزت عن معالجة أمراضها أن تقود البلاد وتعالج صعوباتها.

المنظومة لم تعد تعني في الاستعمال، اليوم،بعد عشر سنوات من الثورة نفس ما كانت تعنيه من قبل، هي خليط بين قديم ما قبل الثورة الذي تأقلم مع الأوضاع الجديدة، والقديم الذي لا يزال مسكونا بوهم استرجاع المواقع، والجديد الذي شارك في الحكومات أو عارضها من داخل المؤسسات المنتخبة أو من خارجها. هذه المنظومة تقف الآن أمام تحد وجودي من أجل إنقاذ نفسها أولا قبل أن «يناديها المنادي بالأفول فتبادر بالإجابة». ولكنها تقف أمام التحدي الأصلي لوجودها أي إيجاد حل لمعضلات البلاد.

لا حل سوى حوار واسع وهادئ وشامل يجدد العقدين الاجتماعي والسياسي.هذه هي الطريق السالكة الوحيدة. غير ذلك يصعب التوقع.

فقد كان من مزايا الجائحة أن علمتنا التواضع وعدم النظر للمستقبل بمنطق الاستصحاب. إننا نستبعد في كل الحالات مخارج من نوع الانقلاب العسكري فالمؤسسة العسكرية التونسية تعودت البقاء بمنأى عن التدخل في السياسة وارتضت ذلك،وقد تراكمت الإصلاحات داخلها بعد الثورة بما رسخ لديها هذه القناعة، ولذلك ففي صورة تنكب الفاعلين لما أسميناها الطريق السالكة فإننا نرجح أن تراوح الأوضاع بين سيناريو تدوير صعب للأزمة الحالية تصل فيه المنظومة الحاكمة برمتها خائرة القوى إلى استحقاق الانتخابات المحلية سنة 2023 إلى استحقاق الانتخابات العامة سنة 2024. وسيناريو الانتخابات السابقة لأوانها ولا أحد يفضلها حاليا خوفا من خسارة المواقع وتكرار نفس المشهد المفتت وصعود أسوء ما في المنظومة القديمة. ولكنه خيار قد يتم اللجوء إليه حتى دون تغيير قواعد اللعبة خوفا من الاسوء.

وسيناريو الانهيار والانفلات الذي لا أحد بإمكانه توقع مخرجاته.

موريتانيا

تقرير موريتانيا 2020

مختار نافع
محمدن الرباني
الطيب صو
د. الهادي أبوه
د. الطالب إبراهيم الطلبه

اخليهن محمد الأمين
أبوبكر الصديق الإمام
خالد ولد أحمدو
صبحي ودادي

المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية

الحالة الموريتانية 2020

المحور الاقتصادي والاجتماعي

أ- تأثيرات جائحة كورونا

سُجّلت أولى حالات الإصابة بفيروس كورونا منتصف مارس، لكنّ انتشار الفيروس في البلاد تأخّر لشهرين لتبدأ الموجة الأولى منتصف مايو قبل أن تصل مستوى الذروة يوم 27 يونيو ويبدأ المنحنى في النزول.

كما عرفت موريتانيا موجة جديدة من الفيروس ابتداء منتصف نوفمبر 2020 وكانت أقوى من سابقتها من حيث حجم الإصابات اليومية وأعداد الوفيات وكذلك أعداد الحالات الحرجة.

وقد بلغ مجموع الإصابات 14364 حالة، احتاج 1680 من بينهم للرعاية الطبية، فيما بلغت الوفيات 337 وفاة.[1]

لقد ضربت جائحة كورونا سلاسل التوريد العالمية بشدّة وأدّت إلى تباطؤ الإنتاج والاستهلاك في العالم وهو ما كان له أثره السلبي على موريتانيا التي تأثّرتبعض أسواق صادراتها خاصّة الصادرات السمكية. أما على الصعيد الداخلي أدّى الإغلاق وحظر التجول وحظر السفر بين الولايات وإغلاق الحدود والفنادق والمطاعم والأسواق في تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات، خاصّة قطاع الخدمات التي يمثل ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي، كما يشغّل النسبة الأكبر من العمالة الوطنية.

1 - الناتج المحلي: انكماش على وقع أزمة طاحنة

دخلت موريتانيا العام 2020 بنسبة نمو وصلت إلى 5.9 بالمائة في العام 2019 وتوقّعات نمو بـ6.3 بالمائة للعام 2020. وذلك بفضل تعافي القطاع الاستخراجي (صادرات المعادن وأسعارها بالتحديد) إذ بلغ نمو ناتج هذا القطاع 27.2 بالمائة. نمو يدعمه زيادة بنسبة 34.46 بالمائة في سعر الحديد بين عامي 2018 و2019، وزيادة بنسبة 6.6 بالمائة في إنتاج شركة الصناعة والمناجم اسنيم لسنة 2019 مقارنة مع سنة 2018.[2] كما كان النمو في القطاعات الأخرى معتبرا إذ بلغ في الزراعة والصيد، 19.7 بالمائة و20.5

1- وزارة الصحة، 2020/12/31

2- Société Nationale Industrielle et Minière, Résultat financier 2019.

بالمائة على التوالي، كما كان هناك نمو معتبر في القطاع الثالث خاصّة قطاع النقل والاتصالات بواقع 6.3 بالمائة.[1]

إلا أن جائحة كورونا عكست الأرقام بشكل تام وتوقّع صندوق النقد الدولي في أبريل أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي للعام 2020 بواقع 2- بالمائة ثم عدّل توقّعاته في سبتمبر لتصبح 3.2- بالمائة. (انظر الجدول) وهو ما يمثل خسارة بواقع 9.5 بالمائة عمّا كان متوقّعا.[2]

توقّعات لم تأخذ بعين الاعتبار الآثار المحتملة للموجة الثانية من انتشار الفيروس التي بدأت منتصف نوفمبر وهو ما قد يجعل تغيّرها واردا بعد قياس أثر هذه الموجة الجديدة الذي لن يصل لمستوى الموجة الأولى باعتبار أن الإغلاق كان جزئيا ولم يكن شاملا كما حدث بين أبريل ويوليو حين أُغلقت الحدود (جوّا وبرّا) وفرضت قيود على التنقل داخل البلاد كما أغلقت الأسواق الرئيسية وهو ما كان له أثره الكبير على الاقتصاد.[3]

مؤشرات بالنسبة المئوية	2018	2019	توقعات يناير 2020	توقعات أبريل 2020	توقعات سبتمبر 2020
نمو الناتج المحلي	2,1	5.9	6.3	-2	-3,2
نمو الناتج المحلي الاستراتيجي	-9,5	27.2	10.2	-1,4	-2,7
نمو الناتج المحلي غير الاستراتيجي	3.5	3.6	5.8	-2,1	-3,4
التضخم	3.2	2.7	4	5	5
المصدر: صندوق النقد الدولي					

ويضع البنك الدولي في تقريره عن الاقتصاد الموريتاني، الصادر في يونيو 2020، سيناريوهين لاتجاه الاقتصاد الموريتاني خلال العام 2020 تحت تأثير جائحة كورونا:

السيناريو الأول: انكماش في حدود 2- بالمائة بسبب تراجع الطلب المحلي وانخفاض الصادرات وعجز في الميزانية في حدود 3.4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعتمد هذا السيناريو على فرضية انكماش في حدود 5- بالمائة في منطقة اليورو و3.6- في الصين وتراجع الطلب المحلي بنسبة 35 بالمائة.

السيناريو الثاني: انكماش في حدود 6.8- بالمائة وعجز ميزانية في حدود 4.4 بالمائة. ويعتمد هذا السيناريو على فرضية انكماش في حدود 5.8- بالمائة في الصين و6.7 بالمائة في منطقة اليورو.

ومن الواضح أن السيناريو الأول هو الذي يتّجه إليه الاقتصاد الموريتاني فقد أظهرت بيانات الوكالة الأوروبية للإحصاء أن دول منطقة اليورو تمكّنت من تحقيق نمو بواقع 12.5 في الربع الثالث من 2020 مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام، فيما يتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق الصين نموا يصل إلى

1- Voir : Rapport sur la situation économique en Mauritanie, 2020, Banque Mondiale, p. 4

2- التقرير الاقتصادي والمالي، 2021، وزارة المالية، ص 11

3- Rapport sur la situation économique en Mauritanie, op.cit. p. 13

1.9 بالمائة في العام 2020. بالإضافة إلى ذلك فقد حقّقت أسعار خامات الحديد زيادة قياسية تجاوزت التوقعات بأن يظل أقل من 100 دولار للطن خلال العام الجاري، حيث وصل سعر الطن في الأسواق العالمية 155.84 دولار[1]، خاصّة بفضل الطلب في السوق الصيني الذي يستوعب أغلب الصادرات الموريتانية.[2]

فعلى الرغم مما تسبّب فيه انتشار كورونا من صدمات في الإمداد والطلب العالمي، فقد حافظت صادرات موريتانيا على مستواها بل حقّقت نموّا بنسبة 8.5 بالمائة في الربع الثالث من 2020، كما ارتفعت صادرات البلاد من الحديد بنسبة 3.19 بالمائة في نفس الفترة.[3] كما ارتفعت أسعار الذهب وانخفضت أسعار البترول في الربع الثاني من 2020، وهو ما كان له أثر إيجابي كذلك على الاقتصاد الموريتاني.[4]

كما أن فرع النشاط الرعوي عرف هذا العام تساقطا غير مسبوق، منذ سنوات، للأمطار وهو ما سيكون له انعكاسه الإيجابي الكبير على أدائه.

وهو ما يعني أن الاقتصاد الموريتاني سيحقّق أداء أفضل من التوقعات خلال السنة الجارية.

2 – القطاعات الاقتصادية: أداء متباين

يتوقع أن يشهد العام 2020 نموّا سالبا لجميع القطاعات بشكل متفاوت حيث قاد القطاع الأولي (الزراعة، الصيد، الرعي) هذا التراجع بواقع 6.9- بالمائة يليه القطاع الثالث (الخدمات) بواقع 2.4- بالمائة ثم القطاع الثاني (الصناعات الاستخراجية والتحويلية) بـ 2.2- بالمائة.

وكان القطاع الأولي قد حقّق نموّا بلغ 11.4 بالمائة في العام 2019، بقيادة فرع الزراعة الذي حقّق نموّا بلغ 19.7 بالمائة على وقع زيادة المساحات المستصلحة على مستوى الزراعة المروية وقطاع الصيد الذي نما بواقع 20.5 بالمائة فيما كان نمو الفرع الرعوي متواضعا عند مستوى 3 بالمائة.

أما القطاع الثاني فقد حقّق نموا بلغ 8.7 بالمائة بفضل الأداء الجيد للقطاع الاستخراجي الذي حقّق ناتجه نموا بنسبة 27.2 بالمائة تحت وقع الزيادة في إنتاج شركة الصناعة والمناجم «اسنيم» وتحسّن أسعار الحديد، كما زاد إنتاج الذهب والنحاس بواقع 45.5 و5.3 بالمائة على التوالي. وفي المقابل انكمش فرع الصناعات التحويلية بنسبة 4.4 بالمائة بسبب انخفاض منتجات الصيد والمعجونات الغذائية.

أما القطاع الثالث فكان الأسوأ أداء وحقّق نموا لم يتجاوز 2.9 بالمائة بسبب ضعف أداء مجمل فروع هذا القطاع خاصّة التجارة والنقل والاتصالات.[5]

1- Futures fines de minerai de fer 62 % Fe CFR - (TIOc1) : https://fr.investing.com/consulté le 12021/1/

2- Le minerai de fer est « un élément-clé de compréhension des relations internationales de la Chine avec le reste du monde » :www.lemonde.frconsulté le 12021/1/

3-Note trimestrielle du commerce extérieur de la Mauritanie, 3ème trimestre 2020, Office National de la statistique, P. 6

4- Rapport sur la situation économique en Mauritanie, op.cit. p. 13

5-التقرير السنوي، البنك المركزي الموريتاني، 2019، ص 21 – 24

ورغم النمو السلبي المتوقع لهذا العام فقد حافظ الاقتصاد الموريتاني على بنيته القطاعية المسجّلة في العام 2019 حيث يساهم القطاع الثالث بالنسبة الأكبر في تكوين الناتج الخام بواقع 50.3 بالمائة يليه القطاع الثاني بواقع 28.5 بالمائة ثم القطاع الأولي بنسبة 21.1 بالمائة.[1]

تراجُعُ القطاع الأولي جاء بسبب صدمة كبيرة عرفها قطاع الصيد بسبب جائحة كورونا التي أثرت بشكل كبير على صادرات البلد من المنتجات البحرية. فقد واجه هذا القطاع الذي يصدّر ما يمثل حوالي 40 بالمائة من صادرات البلاد، في بداية العام أزمة غير مسبوقة بسبب تراجع الأسعار ما دفع العديد من الشركات للتوقف عن الصيد بسبب الخسائر التي تعرّضت لها، ثم جاءت أزمة كورونا وما صاحبها من إغلاق الحدود وتوقّف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة، فكانت قاصمة الظهر للقطاع حيث يتوقع أن يصل مستوى انكماش ناتجه الإجمالي إلى50.9- بالمائة، مقابل نمو بلغ 20.5 بالمائة في العام 2019.[2]

فقد بلغ حجم صادرات القطاع في الربع الثالث من 2020 حوالي 184 ألف طن بقيمة 8.3 مليار أوقية جديدة مقابل 264 ألف طن و9.3 مليار أوقية جديدة في نفس الفترة من 2019.

ولم يكن القطاع الزراعي أحسن حالا فقد مني بدوره بخسائر كبيرة قدّرت بنسبة 40 بالمائة من إنتاج الحملة الصيفية 2020/2019، بسبب الهطول المبكّر نسبيا للمطر ونقص آليات الحصاد. هذه الخسائر الكبيرة جعلت أهداف الحملة الزراعية بالاقتراب من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأرز أبعد عن التحقق. ومع ذلك فمن المتوقّع أن يحقّق القطاع نموّا يصل إلى 9.7 بالمائة مقابل 19.7 بالمائة في العام 2019.

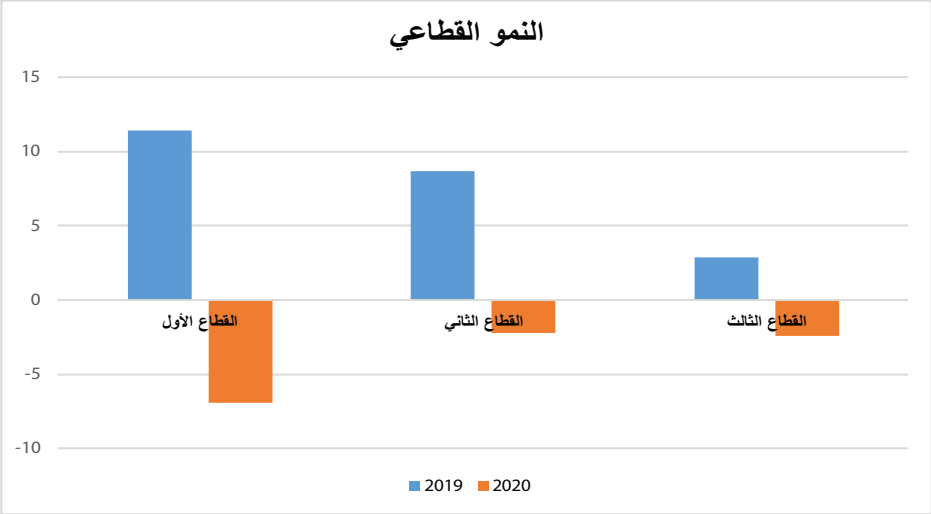

وقد أدّى الإغلاق وتقييد حركة التنقل إلى خسائر كبيرة للتجارة حيث يتوقع أن تنكمش بواقع 7.1- بالمائة مقابل نمو بلغ 1.3 بالمائة في العام 2019، وهو نفس مصير قطاع النقل الذي يتوقع أن يصل

1- التقرير الاقتصادي والمالي 2021، مصدر سابق، ص 13

2- « C'est un choc terrible » : en Mauritanie, le secteur de la pêche pris dans les mailles du coronavirus, lemonde.fr, consulté le 222020/12/

الانكماش فيه إلى 2.3- بالمائة مقابل نمو بـ6.3 بالمائة في العام السابق. ويعود هذا الانكماش إلى تراجع الطلب المحلي بنسبة 35 بالمائة بسبب الإغلاق الذي استمر بين شهري إبريل ويوليو.

وقد كان القطاع الاستخراجي الأقل تضرّرا من الجائحة مدفوعا بارتفاع أسعار الحديد والذهب وزيادة الطلب عليهما في الأسواق العالمية خاصّة السوق الصيني وهو ما أدى إلى وصول أسعار المعادن، خاصّة الحديد، إلى أرقام قياسية. وذلك في ظلّ محافظة الشركة الوطنية للصناعة والمناجم «اسنيم» على مستوى إنتاجها في العام 2019 حيث تجاوزت الرقم 12 مليون طن بحلول منتصف ديسمبر 2020. حذف، مكرر

وشكّل القطاع الرعوي استثناء حيث يتوقع أن يصل نموه إلى 3.1 بالمائة مقابل 3 بالمائة في العام 2019 وذلك بفضل التساقطات المطرية المعتبرة التي عمّت معظم أنحاء البلاد بعد سنوات من الجفاف.

3 – القطاع الخارجي

تحسن عجز الحساب الجاري ب 4،2 مليار أوقية عام 2019 بالمائة ما يمثل 2،9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع العام 2018. وذلك نتيجة زيادة حجم صادرات الحديد والذهب، ومن جانبها سجلت التدفقات في حساب العمليات المالية انخفاضا بنسبة 7،8 بالمائة وذلك رغم زيادة ملحوظة في المداخيل الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو قطاع البترول وقطاعات أخرى

وهكذا سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات فائضا بمبلغ 3،2 مليار أوقية عام 2019 مقابل 6.9 مليار أوقية عام 2018.[1]

وقد بلغ العجز في الميزان التجاري خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 لـ2.1 مليار أوقية جديدة مقابل 20.4 مليار أوقية في نفس الفترة من 2019. هذا التحسّن في الميزان التجاري يعود إلى تراجع كبير للواردات بلغ 23.63- بالمائة مقابل تراجع طفيف للواردات لم يتجاوز 0.39- بالمائة.

لكنّ التوقعات تشير إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات بسبب جائحة كورونا، حيث من المتوقّع أن ينتقل من 805 مليون دولار (277 مليون دولار باستثناء الواردات المموّلة باستثمارات أجنبية) سنة 2019 ليصل إلى 1285 مليون دولار (897 مليون دولار باستثناء الواردات المموّلة باستثمارات أجنبية).

1- التقرير السنوي، البنك المركزي الموريتاني، 2020، ص 27

البند (ملايين الدولار)	2019	2020
رصيد المعاملات الجارية	805-	1285-
الميزان التجاري	605-	776-
الخدمات والعائدات	550-	642-
حساب رأس المال والعمليات المالية	864	914
نسبة الرصيد الجاري/الناتج الداخلي الخام	10.6-	17.3-
المصدر: صندوق النقد الدولي		

وسيحافظ احتياطي الصرف لدى البنك المركزي عند مستواه في العام 2019 وهو 1135 مليون دولار أي ما يعادل 5 أشهر من الواردات.[1]

4- المالية العمومية تحت ضغط الجائحة

يتوقع أن يصل العجز في الميزانية للعام الجاري إلى 7.247 مليار أوقية جديدة وهو ما يمثل 2.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

فقد تحمّلت الميزانية ضغوطا كبيرة بسبب جائحة كورونا حيث كان عليها أن تتحمّل النفقات العاجلة لتدعيم القطاع الصحي ومساعدة المتضرّرين من الإجراءات الاحترازية بالإضافة إلى محاولة الإنعاش الاقتصادي. وذلك في ظل تباطؤ وتيرة الطلب المحلي نتيجة الإجراءات الاحترازية، وهو ما كان له تأثيره السلبي على إيرادات التصدير والضرائب والرسوم.

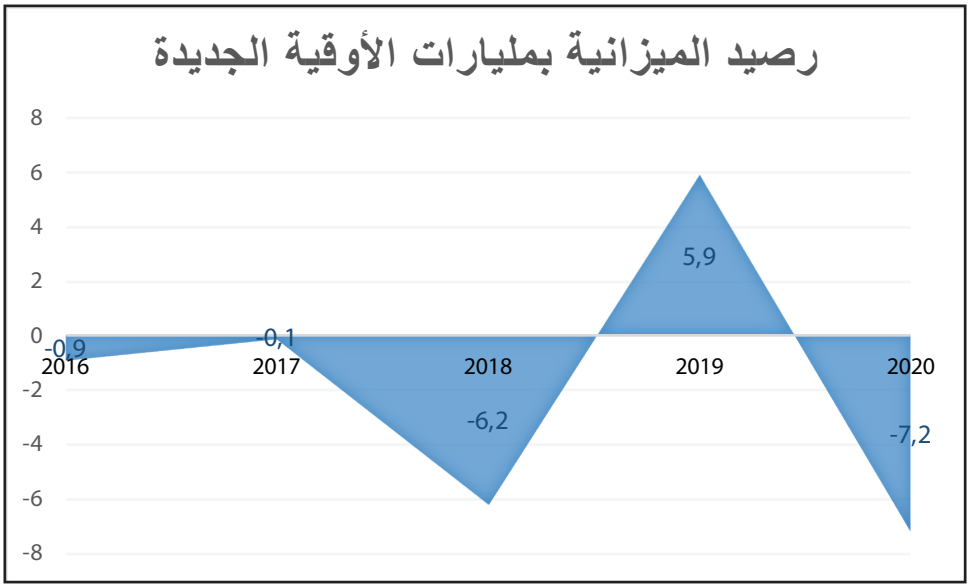

1-التقرير الاقتصادي والمالي، 2020، ص 13

2- المصدر السابق، ص 21

وقد أقدمت الحكومة على تعديل الميزانية في يونيو 2020 حيث ارتفعت النفقات بنسبة 16 بالمائة منتقلة من 60.1 مليار أوقية جديدة في الميزانية الأصلية إلى 70.025 في الميزانية المعدّلة. الزيادة الجديدة انعكست بشكل أكبر في النفقات الجارية التي زادت بنسبة 21.68 بالمائة ونفقات التجهيز بنسبة 7.18 بالمائة.

فيما تراجعت الإيرادات بنسبة 9 بالمائة خاصّة الإيرادات الضريبية التي تراجعت بنسبة 21 بالمائة. تراجع العائدات الضريبية يعود إلى توقّف الأنشطة الاقتصادية خلال فترة الإغلاق بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي حظيت بها السلع الأساسية في إطار الخطة الاجتماعية لمكافحة جائحة كورونا.[1]

5 - الجائحة والقطاع الاجتماعي:

واجهت موريتانيا انتشار فيروس كورونا بقطاع صحي محدود الإمكانيات، فلم يكن بإمكان هذا القطاع تحجيم انتشار الفيروس ولا توفير الرعاية الصحية للمصابين. هشاشة القطاع الصحي تنعكس في المصادر البشرية فموريتانيا من بين الدول التي يوجد بها طبيب واحد لكل 2000 ساكن، وهناك مختبر وحيد لديه إمكانيات إجراء فحوصات كوفيد 19، كما تحتل موريتانيا المرتبة 157 من أصل 195 دولة على مؤشر الأمن الصحي 2019 برصيد لا يتجاوز 27.5 نقطة من 100.[2]

وقد أعدّت الحكومة برنامجا للتعامل مع هذه الوضعية حصل على دعم منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بغلاف مالي 38.5 مليون دولار يغطي العامين 2020 و2021 ويهدف إلى الحد من انتشار الفيروس وتوفير أدوات الرعاية الصحية المناسبة وتعزيز القطاع الصحي على التعامل في المستقبل مع مثل هذه الوضعيات.[3]

وقد أدّت الإجراءات الاحترازية إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية الصعبة أصلا مع تراجع الطلب واضطراب العرض وانخفاض التشغيل وتراجع دخل الأنشطة المستمرة خاصّة في المناطق الحضرية التي تعتمد بشكل كبير على قطاع الخدمات أكبر المتضرّرين من إجراءات التباعد الاجتماعي.[4]

فقد أدّت الإجراءات الاحترازية إلى فقدان الآلاف من العاملين في القطاع غير المصنّف لوظائفهم. ويعود ذلك إلى مستوى تأثّر القطاع غير المصنّف من هذه الإجراءات وكونه يعتبر أكبر مساهم في التشغيل.

القطاع غير المصنّف وخصوصا القطاع الخدمي واجه ظروفا صعبة خلال فترة الإغلاق التي امتدّت لأكثر من 3 أشهر وتوقّفت العديد من الأنشطة والمؤسسات وهو يساهم بحوالي 60 بالمائة في تشغيل اليد

1- قانون المالية المعدل، وزارة المالية، يونيو 2020، ص 45 – 47

2- Voir : Performances et perspectives économiques en Afrique dans le contexte de la Covid–19, Banque Africaine de développement, p 94, et Rapport sur la situation économique en Mauritanie, Op cit, p. 14

3- Ibid.

4- Rapport sur la situation économique en Mauritanie, Op cit, p. 18

العاملة كما أن معظم العاملين فيه لا يتوفّرون على عقود عمل أو يعملون بشكل مؤقت ما يجعلهم عرضة للفصل أو التخلّص منهم في أي وقت.

وتتوقّع الحكومة أن تؤدي هذه الوضعية إلى زيادة أعداد الأسر الفقيرة بواقع 127 ألف أسرة ليصبح عددها الإجمالي 281 ألف أسرة تحتاج للمساعدة العاجلة.[1] فيما يتوقّع البنك الدولي أن ترتفع نسبة الفقر المدقع (أقل من 1.5 دولار لليوم) من 5.5 بالمائة سنة 2019 إلى 6 بالمائة سنة 2020، وهو ما يعني زيادة الفقراء في هذا المستوى بـ25 ألف شخص جديد.[2]

6 - الخطة الحكومية لمواجهة الجائحة

ألقى الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، يوم 25 مارس، خطابا تضمّن مجموعة من الإجراءات الهادفة لتطويق الجائحة من جوانبها الصحيّة والاجتماعية والاقتصادية. وأعلن عن إنشاء صندوق التضامن الاجتماعي ومكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19)، بمساهمة من الدولة ب 25 مليار أوقية قديمة وفتح التبرع أمام الهيئات الدولية والفاعلين الاقتصاديين الوطنيين للإسهام فيه، وقد بلغ مجموع واردات الصندوق 43.3 مليار أوقية جديدة ساهمت الدولة منها بـ46 بالمائة تليها المساهمات الوطنية ب27 بالمائة ثم دعم الشركاء 26 بالمائة.[3]

وقد أعدّت الحكومة، الخطة الوطنية متعددة القطاعات للتصدي لجائحة كوفيد 19 لمواجهة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة تركزّت على الجوانب التالية:

1. الاستجابة الصحية: من خلال برنامج يهدف لتطويق انتشار الفيروس وزيادة قدرة الرعاية الصحية

2. دعم الأسر: وذلك من خلال تحويلات نقدية ومساعدات عينية. وهي عملية شملت في البداية 30 ألف أسرة تستفيد من دعم بواقع 5 مليارات أوقية قديمة على مدى ثلاثة أشهر، ثم تمّ توسيع العملية لتشمل حوالي 200 ألف أسرة تحت إشراف مندوبية التضامن الوطني ومكافحة الإقصاء (تآزر).

3. تعزيز الأمن الغذائي: من خلال خطة إمداد لتغطية الحاجيات من الاستهلاك على مدى 6 أشهر بالتعاون مع الفاعلين في قطاع الاستيراد، وفرض قيود على إعادة تصدير البضائع نحو البلدان بالإضافة إلى تعزيز الإطار التنظيمي لمراقبة المنتجات من حيث الكميّة والسعر واستفادت وإلغاء للرسوم الجمركية على المنتجات الاستهلاكية الأساسية من أجل ضمان استقرار أسعارها.

4. الإبقاء على سيولة الاقتصاد: وذلك من خلال جملة من الإجراءات التي قام بها البنك المركزي من قبيل زيادة الموارد الموضوعة تحت تصرف البنوك وخفض الاحتياطي الإلزامي من 7 إلى 5 بالمائة

1- الخطة الوطنية متعددة القطاعات للتصدي لجائحة «كوفيد 19»، وزارة الاقتصاد والصناعة، أبريل 2010، ص 10

2- Rapport sur la situation économique en Mauritanie, Op cit, p. 18

3- تقرير عن تنفيذ الصندوق الخاص للتضامن الاجتماعي ومكافحة فيروس كورونا، وزارة المالية، يونيو، ص 1

وخفض نسبة الفائدة المركزية من 6.5 إلى 5 بالمائة من بين إجراءات أخرى.

5. دعم القطاع الخاص: فقد اتخذت عدد من الإجراءات الهادفة إلى تشجيع القطاع الخاص من قبيل تأجيل مدته 6 أشهر لآجال الوفاء بالأقساط الجبائية والاجتماعية لصالح الشركات ودعم النشاطات التي تعتمد على اليد العاملة الكثيفة والتي تتعرض لمصاعب اقتصادية كبيرة بسبب تراجع النشاط وتسهيل نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسّطة للتمويل.

وفي سبتمبر، أعلن الرئيس محمد ولد الغزواني، في خطاب آخر، عن «برنامج الأولويات الموسع» لإعادة تشغيل الاقتصاد الذي يعاني من آثار جائحة كورونا. البرنامج الجديد تبلغ تكلفته 24 مليار أوقية جديدة وهو ما يمثل حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. تم توجيه أكثر من 80% منها لدعم الطلب والقطاعات الاجتماعية والبنية التحتية الحضرية والريفية والطرق والاكتفاء الذاتي الغذائي.

المحور	التمويل (مليون أوقية جديدة)	النسبة من إجمالي التمويل
تطوير البنية التحتية الداعمة للنمو	6740.1	27.9
تحسين العرض الاجتماعي ودعم الطلب	8192.6	33.9
تثمين إمكانيات القطاعات الإنتاجية وتسريع الوصول للاكتفاء الذاتي الغذائي	5422	22.4
دعم القطاع الخاص	2304.5	9.5
التشجير وخلق الوظائف الخضراء	961.9	4
الحكامة وتنفيذ البرنامج	60	0.2
متفرق وغير متوقع	481.8	2
المجموع	24162.9	100
المصدر: Programme Prioritaire Elargi		

البرنامج الجديد يبدأ في سبتمبر 2020، وتتوقّع الحكومة أن يساهم في تعديل توقعات النمو لهذه السنة ليصبح الانكماش في حدود 2.8- بالمائة بدل 3.2- بالمائة المتوقّعة، وخلق 52 ألف فرصة عمل خلال ثلاثين شهرًا.

لقد كانت الخطة شاملة، وأكثر من ذلك توزعت على مكونات فرعية واضحة ومحددة، لكن علافها المالي لا يرقى لأن يحقق تأثيرا كبيرا في تلك المكونات الفرعية بسبب ضآلة المخصصات الموزعة على سنتين ونصف.

كما أن الخطة لم تنجح في وضع مؤشرات واضحة لأهدافها.. فانطلاقا من التأثيرات السلبية المتوقعة للجائحة يمكن بناء مشاريع تواجه بشكل محدد تلك التداعيات، إلا أنه بدلا من ذلك فقد كانت الأهداف غير محددة وتتصرف للقطاع المعني بشكل كلي، وهو ما يسهل معه القيام باجراءات أكثر تعددا إلا أنها أقل فعالية.

وعلى المستوى القطاعي ورغم أهمية الاهتمام بتطوير القطاع الزراعي ودعم الاقتصاد البحري، فإن خلق الصناعات الزراعية وإيجاد الصناعات التحويلية ودعم القطاع الخدمي، ربما يشكل البوابة الاستراتيجية المحققة للتنويع الاقتصادي الذي يحتاجه الاقتصاد الموريتاني.

و«للتغلب على القيود الهيكلية التي تعوق موريتانيا عن توسيع قاعدتها الإنتاجية»، يقترح البنك الدولي على موريتانيا (وضع إستراتيجية للتنويع نحو تكثيف النشاط الزراعي والإنتاج الحيواني، وتحسين جودة صادرات الأسماك، وتصدير منتجات جديدة، وتوسيع نطاق انتشارها في السوق من خلال تقوية الروابط مع بلدان غرب أفريقيا. ولابد أن تصاحب ذلك سياسات لإزالة الحواجز القانونية التي تحول دون مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وتيسير الحصول على التمويل، وتشجيع تنظيم المشاريع وريادة الأعمال المحلية، وتعزيز المنافسة في الأسواق الرئيسية التي تهيمن عليها قلة قليلة من الشركات المتنفذة)[1].

كما أنه ليست هناك أية جهود مباشرة للحماية من البطالة أو الحفاظ على الوظائف أو استعادتها، حيث يتوقع البنك الدولي (ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة والبطالة الجزئية نتيجة تفشي الفيروس)[2]، كما لا توجد جهود لحماية المنشئات الصغيرة والمتوسطة من خلال المنح مثلا، ولضمان عودتها إلى ما كانت عليه قبل الأزمة.

وعلى المستوى الإيجابي فإن مشاريع دعم الطلب والتوزيعات النقدية شكلت أهم بنود العمل، كما يمكن ملاحظة كفاءة وسرعة توصيل هذه المساعدات النقدية، فضلا عن اعتمادها في المرحلة الأولى على مشروع ذي جدوائية جيدة من وجهة النظر القومية، حيث كفل التوزيع عن طريق التحويل عبر آلية، قد تظهر وكأنها أكثر بدائية، إلا أنها تضمن توسيع الفوائد الاقتصادية لمشروع التوزيع بما يُنتج فوائد أكثر توزيعية وإن كانت الجدوائية من وجهة النظر المحاسبية أقل كفاءة من التحويلات المالية عن طريق القنوات المالية (البنوك، البريد، و.....).

وأخيرا، فإن الإشكال الأكبر الذي تعانيه موريتانيا، في وضع برامجها الاقتصادية موضع الفاعلية والنجاعة، يتمثل في ضعف الحكامة، فاعلية في الإدارة وشفافية في التسيير، وهو ما لا يضمنه بالضرورة بند في الخطة للتنسيق والحوكمة يخصص له مبلغ 60 مليون أوقية، وإنما هو مسار طويل شامل وجاد.

1 - Laurent Msellati، مدونات البنك الدولي، مستقبل موريتانيا: تنويع النشاط الاقتصادي وتوسع المدن المنظم، https://blogs.worldbank.org/ar/africacan/mstqbl-mwrytanya-tnwy-alnshat-alaqtsady-wtws-almdn-almnzm، 26 2020/08.

2- ميكال روتكوفسكي، كيف يتسنى للحماية الاجتماعية مساعدة البلدان على مواجهة فيروس كورونا، https://blogs.worldbank.org/ar/voices/how-social-protection-can-help-countries-cope-covid-19

المحور الحقوقي

سنتناول في هذا المحور الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان في موريتانيا عام 2020، وجديد ملفي العبودية ومخلفاتها والإرث الإنساني، وواقع الفئات الهشة (الأطفال وذوو الإعاقة)، وواقع تمكين المرأة، بالإضافة إلى المطالب الاجتماعية ذات الطابع الحقوقي.

أ- انتهاكات حقوق الإنسان:

تميزت الوضعية العامة لحقوق الإنسان في موريتانيا خلال عام 2020 بتسجيل أحداث بارزة عكست استمرار بعض الممارسات المخلة بالتزامات موريتانيا تجاه قوانين حقوق الإنسان الوطنية والدولية[1].

أولا: الاعتداء على المتظاهرين

احتفظت السلطات الأمنية بنهجها في التعامل مع المحتجين وأصحاب المظالم الذين يتجمهرون للتظاهر في الساحات والشوارع وأمام المصالح العمومية سواء في نواكشوط أو الولايات الداخلية، فلإجبار هؤلاء المتظاهرين على وقف أنشطتهم الاحتجاجية استخدمت أجهزة كل من الشرطة والدرك والحرس وسائل مختلفة يتصدرها الضرب بالهراوات وإلقاء القنابل الصوتية والغازات المسيلة للدموع... وغيرها.

وهذه نماذج على التظاهرات الاحتجاجية التي تعرض أصحابها لاعتداء القوات الأمنية:

1 ـ منسقية المتسابقين الحاصلين على معدل 20/12 فما فوق بالمدرسة الوطنية للإدارة: تعرض منتسبو هذه المنسقية للاعتداء والتنكيل من طرف الشرطة أمام مبنى الوزارة الأولى والبرلمان والمدرسة الوطنية للإدارة.

يقول رئيس المنسقية أحمد ولد يلول[2] إن عدة محتجين نقلوا إلى المستشفى بعد جروح تعرضوا لها إثر تدخل الشرطة لإجبارهم على وقف احتجاج نظموه بتاريخ: 05 أغسطس 2020، وهو ما تكرر في عدة أنشطة احتجاجية لهذه المجموعة.

2 ـ سكان تيفيريت: تدخلت قوات الدرك مستخدمة القوة لفض تظاهرات نظمها سكان قرية تيفيريت احتجاجا على المكب المخصص لنفايات العاصمة نواكشوط، وتم على إثر تدخل الدرك توقيف عشرة محتجين قضوا عدة أيام رهن الاحتجاز خلال شهر شهر أكتوبر 2020، ومع عودة الاحتجاجات أواخر

1- على وجه الخصوص فإن العديد من هذه الممارسات تشكل خرقا للدستور الموريتاني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

2- منسقية معدل 2020/12: الشرطة تواجه احتجاجاتنا السلمية بالقمع (فيديو على موقع الأخبار إنفو).

ديسمبر تداول ناشطون بمواقع التواصل الاجتماعي صورا تظهر اعتداء قوات الدرك على سكان القرية.

3 ـ طلاب موريتانيا بالجزائر: استخدمت الشرطة العصي والغازات المسيلة للدموع لتفريق مظاهرات احتجاجية نظمها طلاب موريتانيا في الجزائر أمام وزارة التعليم العالي خلال شهر أكتوبر 2020، يطالبون فيها بتمكينهم من التنقل إلى الجزائر والمشاركة في الامتحانات بعد أن عادوا إلى موريتانيا قبل عدة أشهر بسبب جائحة كورونا.

4 ـ الاحتجاجات ضد مصانع السيانيد في الزويرات: تعرض مجموعة من الناشطين للتعذيب على أيدي الحرس والشرطة، إثر تنظيمهم وقفة احتجاجية بمدينة الزويرات يوم 29 نوفمبر ضد إقامة مصانع السيانيد.

وقال الناشط عثمان ولد الخليفة إنه وزملاءه تعرضوا للتعذيب داخل مبنى ولاية تيرس الزمور من طرف قوات الحرس ثم للصفع داخل مفوضية الشرطة، واستعرض في مقطع فيديو آثار التعذيب في أنحاء من جسده[1].

5 ـ احتجاجات حملة الباكلوريا: واجهت الشرطة بعنف احتجاجات حملة الباكلوريا الذين تجاوزوا 25 عاما، والذين يطالبون بالسماح لهم باستكمال دراساتهم في الجامعة ويحتجون على الإحالة إلى مدارس التكوين المهني.

وتعرض هؤلاء المحتجون أمام وزارة التعليم العالي إلى الضرب من طرف عناصر شرطة مكافحة الشغب خلال شهر نوفمبر.

6 ـ احتجاجات ذوي ضحايا الإرث الإنساني: تدخلت الشرطة مستخدمة الهراوات لتفريق احتجاجات نظمتها أرامل ضحايا الإرث الإنساني، وتعرض العديد من المشاركين فيها للضرب والتنكيل على أيدي الشرطة، كما تم توقيف عدد منهم ليطلق سراحهم في وقت لاحق.

وتطالب هذه الاحتجاجات المنظمة بالتزامن مع الذكرى الستين لعيد الاستقلال يوم 28 نوفمبر 2020 بإلغاء قانون العفو الصادر عام 1993 الذي يمنعون بموجبه من تقديم الشكاوى.

7 ـ احتجاجات المنوحين إلى المغرب: تطالب هذه المجموعة التي تضم المتفوقين في شعب البالكلوريا وكليات الجامعة، بإحالة المنح إلى دول أخرى أو إيجاد آلية لمتابعة الدراسة عن بعد إثر اعتذار المغرب عن استقبال الطلاب الجدد بسبب أزمة فيروس كورونا.

وقد تعرض هؤلاء الطلاب لاعتداءات متكررة من طرف قوات شرطة مكافحة الشغب أمام مباني وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال شهر ديسمبر.

1- ظهر عدة ناشطون في مقاطع فيديو يستعرضون آثار التعذيب الذي تعرضوا له.

ثانيا: اعتداءات حظر التجول

وبالإضافة إلى الحالات السابقة والتي تم توثيق العديد منها في مقاطع فيديو وصور، فقد وثق عدد من الناشطين من خلال تسجيلات الفيديو اعتداءات أفراد من القوات الأمنية على مواطنين خلال فترة حظر التجول الأولى[1] التي استمرت عدة أشهر ضمن الإجراءات الاحترازية ضد تفشي فيروس كورونا.

ومن بين هذه الاعتداءات تعنيف مسن أمام منزله في مدينة روصو واقتياده من طرف عنصر من الشرطة، وانتهاك عناصر من جهاز الحرس الوطني لحرمة أحد المنازل بمدينة نواكشوط لاقتياد طفل لا يتجاوز العاشرة من العمر بحجه خروجه من منزل ذويه بعد بدء وقت حظر التجول المسائي.

كما تم تداول مقاطع فيديو لعناصر من التجمع العام لأمن الطرق وهم يجبرون موقوفين أثناء حظر التجول على السير بطريقة الديّكة مع نهرهم للإسراع في السير وتوجيه ركلة إلى أحدهم.

وقد أعلن في وقت لاحق عن معاقبة كل من جهاز الشرطة وأمن الطرق للعناصر الذين ظهروا وهم يعتدون على مواطنين في مقاطع الفيديو المتداولة.

ثالثا: الاحتجاز غير القانوني

شهد عام 2020 العديد من حالات التوقيف التي شابها انتهاك قواعد الاحتجاز المحددة قانونيا، خصوصا على صعيد تحديد مكان الاحتجاز وتمكين الموقوفين من لقاء المحامين والعائلات والأطباء.

وسنستعرض هنا نماذج من هذه الحالات التي جعلت بعض الحقوقيين يعتبرونها حالة اختطاف:

- مجموعة «مقاطع فيديو النهج»[2]: يتعلق الأمر بالمدون محمد عالي ولد عبد العزيز المقرب من الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، بالإضافة إلى الصحفي الشيخ ولد المامي، والمصور عبدو ولد تاج الدين، ووقع توقيف الثلاثة خلال شهر يناير، ولم يتمكن ذووهم ولا محاموهم من اللقاء بهم إلا بعد تداول قضية الاحتجاز في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

وقد أعادت الشرطة توقيف الصحفي ولد المامي منتصف العام تزامنا مع تدوينات على الفيسبوك شكا فيها من مصادرة الشرطة لمعدات فنية يمتلكها ومماطلته لعدة أشهر دون إعادتها إليه.

- القيادية بحركة «إيرا» مريم منت الشيخ: تم توقيف بنت الشيخ خلال شهر إبريل على خلفية منشورات بمواقع التواصل الاجتماعي، وُصفت بأنها تتضمن عبارات يجرمها قانون مكافحة التمييز وخطاب الكراهية.

فحسب تصريحات إعلامية لزوج المعنية محمد ولد جوجه، فإنه ومحاميها لم يتمكنا من التعرف على مكان الاحتجاز إلا بعد بحث مطول وجولات واسعة قادتهما إلى العديد من مفوضيات الشرطة في

1 - دامت فترة حظر التجول الأولى ما بين مارس ويوليو، وبدأت الفترة الثانية من بداية ديسمبر.

2 - يتعلق الأمر بمقاطع فيديو تنتقد نظام الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني باعتباره يسير على نهج سلفه.

نواكشوط، كما اتهم ولد جوجه الشرطة بأنها امتنعت من تمكين بنت الشيخ من إرضاع طفلها الصغير.

ـ المدون محمد عبد الله بونن: تم اقتياده من أحد شوارع مقاطعة عرفات بولاية نواكشوط الجنوبية إلى مكان مجهول مساء الثاني يونيو، من طرف عناصر شرطة في زي مدني يستقلون سيارة تحمل لوحة أرقام مدنية، ولم يتمكن ذووه من التعرف على مكان احتجازه إلا بعد يومين وبعد تنظيم وقفة احتجاجية أمام الإدارة العامة للأمن تطالب بالكشف عن مصيره.

وتبين لاحقا أن ولد بونن موقوف ضمن مجموعة أشخاص على خلفية تسجيل صوتي يشكك في نتائج فحوص كورونا، ويتهم وزارة الصحة باستدرار التمويلات من الخارج عبر إعلان نتائج غير دقيقة.

وإلى جانب هذه النماذج احتفظت الشرطة بعدد من المحتجزين في قضايا متعددة ولمدد زمنية مختلفة دون أن يكشف عن التهم وأماكن الاحتجاز، ومن بين هؤلاء مقربون من الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، يتقدمهم النائب السابق المصطفى ولد أحمد المكي الذي تم توقيفه على خلفية تسجيل صوتي انتقد فيه الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، وتضمن المقطع عبارات وصفت بأنها مجرمة بموجب قانون مكافحة التمييز وخطاب الكراهية.

كما شهد عام 2020 إحالة عدة أشخاص إلى السجن بسبب شكوى من السلطات العمومية ومن هيئات عمومية وخصوصية، ووصفت هذه الشكاوى والسجون من طرف ناشطين بأنها مساس بحرية التعبير، من أبرز هؤلاء:

ـ المدون امم ولد بوزومة: أحيل إلى السجن مرتين بشكوى من السلطات الإدارية في ولاية تيرس الزمور، ووجهت له تهمة الإساءة للرموز الوطنية ونشر الشائعات وتضليل الساكنة، حيث قضى في السجن ما مجموعه 21 يوما[1].

ـ المدون أحمد ولد كركوب: أحيل إلى السجن بسبب شكوى تقدم بها ضده نائب وعمدة نواذيبو القاسم ولد بلالي، اتهمه فيها بالسب والقذف.

ـ الأستاذ الجامعي أحمد ولد المصطفى: أحيل إلى السجن بسبب شكوى من وزير التعليم العالي والبحث العلمي سيدي ولد سالم إثر تدوينات على مواقع التواصل الاجتماعي تتعلق بتسيير الوزارة.

ـ الصحفي الحسن ولد لبات: أحيل إلى السجن بسبب شكوى تقدمت بها ضده إدارة البنك الموريتاني للاستثمار الذي يملك أغلب أسهمه رئيس اتحاد أرباب العمل الموريتانيين زين العابدين ولد الشيخ أحمد.

ورغم الانتقادات التي وجهت إلى الشرطة من طرف الناشطين الحقوقين والمتعلقة بعمليات التوقيف، فإن كلا من إدارة الأمن الوطني ووزارة الداخلية أكدتا الالتزام بالقانون واحترام حقوق المعنيين في عمليات البحث والتحقيق والتوقيف. ففي بيان صدر بعد توقيف المجموعة المتهمة بإنتاج ما عرف

1 ـ أحيل ولد بوزومه إلى السجن في بداية مايو وأفرج عنه منتصفه، ثم أعيد إلى السجن مجددا في يونيو.

بـ «مقاطع فيديو النهج» أصدرت الداخلية بيانا[1] جاء فيه: «ومن الجدير ذكره أن إجراءات البحث والتحقيق وما يدخل في إطارها من توقيف تم وفق قواعد قانون الإجراءات الجنائية التي تضمن للأشخاص الخاضعين لها جميع الحقوق القانونية المكفولة بما في ذلك حق العرض على القضاء المختص».

رابعا: واقع السجون

لاتزال الأوضاع العامة في سجون البلاد مثار انتقاد واسع من طرف المنظمات والناشطين الحقوقيين، وتعززت المعطيات المقدمة عن هذه الأوضاع بعد نشر وزارة العدل تقريرا أكد أن 1033 من أصل 2175 سجينا أي ما يمثل نحو نصف السجناء في البلاد هم نزلاء احتياطيون لم تصدر في حقهم أحكام قضائية بالإدانة.

ومن داخل غرفته بالسجن المدني أطلق النمد ولد بوخريص وهو أحد سجناء الحق العام نداء مستعجلا عبر وسائل الإعلام للتدخل الطبي من أجل نزع رصاصة مستقرة في ظهره منذ عامين، وأكد أن الجهات المسؤولة عن السجناء تتجاهل وضعه الصحي.

كما يشكو العديد من السجناء من ضعف المتابعة الصحية والنقص في الرعاية.

وشهد هذا العام مصادقة البرلمان على مشروع قانون مقدم من الحكومية يلغي عقوبة الإكراه البدني وتجريم الشيك بدون رصيد.

ب ـ واقع العبودية والإرث الإنساني

أولا: ملف العبودية ومخلفاتها

لا يزال ملف العبودية ومخلفاتها يتصدر عناوين قضايا حقوق الإنسان في موريتانيا، بحكم تأثيراته على الأوضاع الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية. وسنستعرض هنا تطورات هذا الملف خلال عام 2020.

1 ـ حالات العبودية

في شهر فبراير 2020 أعلنت مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية «إيرا» عن اكتشاف حالة عبودية في ولاية كيديماغا، ضحيتها قاصر يدعى ابيب ولد الشيخ ومستعبده يدعى أحمد ولد الطاهر. واتهمت وكيل الجمهورية والدرك في الولاية بالإفراج عن ولد الطاهر نتيجة ضغوط مارسها نافذون في السلطة.

1- صدر البيان في 21 يناير 2020، ونصه منشور على موقع الوكالة الموريتانية للأنباء.

إلا أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أكدت أن تقريرا أعدته بالتعاون مع منظمات حقوقية وطنية ودولية كشف أن الحالة المذكورة لا تتعلق بالعبودية.

وفي شهر نوفمبر 2020 انسحب فريق دفاع منظمة نجدة العبيد من جلستي محاكمة في مدينتي النعمة وكيفة تتعلقان بقضايا استعباد، حيث لم يتم استدعاء «ضحية الاستعباد» في جلسة النعمة ولا المتهمين في جلسة كيفة، وهو ما اعتبرته المنظمة إخلالا بقواعد سير العدالة.

وفي تصريحات ولقاءات إعلامية متعددة خلال عام 2020 أكد رئيس اللجنة أحمد سالم ولد بوحبيني أن أغلب المتهمين في 12 حالة عبودية اكتشفت عام 2019 فروا إلى الأراضي المالية ولم تتمكن السلطات الموريتانية من القبض عليهم ومحاكمتهم حتى الآن.

2 ـ احتجاجات «العبودية العقارية»

شهد مطلع العام 2020 موجة احتجاجات يقودها ناشطون بمركز لكصيبه2 الإداري في ولاية الترارزة، ضد ما سموه بالعبودية العقارية. وعبر المحتجون عن مطالبهم في سلسلة وقفات احتجاجية وبيانات للرأي العام ورسائل إلى الرئيس والحكومة.

وحظيت هذه الاحتجاجات بمساندة واسعة من الطيف الحقوقي في البلاد، فقد أصدرت عدة منظمات حقوقية بيانات مساندة للمحتجين، كما شارك العديد من القادة الحقوقيين في الاحتجاجات المذكورة.

وتتلخص المطالب[1] التي يرفعها المحتجون ضد «العبودية العقارية» في ما يلي:

- وقف العمل بالملكية العرفية
- إرجاع ملكية الأرض إلى الدولة وإعطاء السكان الأصليين الأولوية في اقتنائها
- التدخل المباشر لمنع حدوث كارثة
- توجيه وكالة التآزر إلى المنطقة ودعم السكان المحليين في مجال الزراعة المروية.

3 ـ الاحتجاج على التعيينات الحكومية

في 21 فبراير 2020 نظم مجموعة من الناشطين من شريحة الحراطين[2] وقفة احتجاجية أمام القصر الرئاسي طالبوا فيها بالإشراك في التعيين بالمناصب الحكومية، واستعرضوا قوائم التعيينات الصادرة عن الحكومة في الأشهر الأولى من حكم رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني ووصفوها بالإقصائية.

1 - وردت هذه المطالب في رسالة إلى الرئيس محمد ولد الغزواني وقعها 37 من أطر ووجهاء وسكان مركز لكصيبه 2 الإداري.

2 ـ تصنف شريحة الحراطين أكبر ضحايا ظاهرة العبودية في موريتانيا.

ووزع المحتجون على وسائل الإعلام رسالة جاء فيها: «تعمد السلطة والمعارضة على حد سواء إلى تقديم أبناء المجتمع التقليدي وترشيحهم عن الغالبية العظمى من المهشمين والمقصيّين ليواصلوا نهج الاقصاء والعنصرية، وتتورط الدولة في تعيينات قبلية وجهوية ومحاصصة واضحة يستفيد منها أبناء مكونة واحدة سواء كانوا معارضين أو موالين ويحرم منها أبناء لحراطين وإن كانوا من موالاة الحكم».

وبالتزامن مع هذه الوقفة أطلق ناشطون بمواقع التواصل الاجتماعي حملات تدوين ترفع مطلب الإشراك في التعيين، كان لها صدى واسع في الرأي العام الوطني.

ثانيا: الإرث الإنساني

أعادت الذكرى الثلاثين لما يعرف بـ «مجازرة إنال» في نوفمبر 1990 طرح ملف الإرث الإنساني بقوة من طرف ذوي الضحايا الذين نظموا احتجاجات[1] بالتزمن مع الذكرى الستين لعيد الاستقلال في 28 نوفمبر 2020، تطالب بالشروع في تسوية للملف بما ينصف الضحايا وذويهم على أن تبدأ هذه التسوية بإلغاء قانون العفو الصادر عام 1993 والذي يمنع تقديم الشكاوى المرتبطة بالقضية.

وجددت العديد من القوى السياسية مطالبها بحل ينهي هذه القضية، فقد أصدر تحالف العيش المشترك بيانا في 28 نوفمبر دعا فيه إلى تسوية تراعي أحداث: الاعتقالات والطرد من العمل والتعذيب وانتزاع الأراضي والمواشي من الفلاحين والرعاة، وغيرها، على أن تشمل معالجة الملف تحديد المسؤولين عن هذه الوقائع، وتحقيق العدالة بصدور أحكام بالبراءة أو الإدانة أو العفو، والتعويض الفردي والجماعي للضحايا، وتخليد الذكرى، مع وضع الضحايا وذويهم في صميم كل مفاوضات حول هذا الملف.

كما تحدثت وثيقة[2] لحزب تواصل عن «غياب حلول جدية لمشكلات الإرث الإنساني وما خلف من ضحايا قتل خارج القانون»، وطالبت بالشروع الفعلي في جبر الماضي الإنساني جبرا حقيقيا، بالتشاور مع المعنيين.

ويتقدم مطلب تسوية الملف مطالب كبرى أحزاب المعارضة: تكتل القوى الديمقراطية واتحاد قوى التقدم وغيرها، كما ظلت ترفعه القوى السياسية والهيئات الحقوقية على مدى العقود الثلاثة الماضية.

ج - حقوق الفئات الهشة (الأطفال، ذوو الإعاقة)

لا تتوفر إحصائيات شاملة ورسمية حول فئتي الأطفال وذوي الإعاقة ونسبة ولوجهما إلى الخدمات العامة، خصوصا الصحة والتعليم.

1 ـ سبقت الإشارة إلى تعرض هذه الاحتجاجات للضرب والتنكيل على أيدي الشرطة.

2 ـ وثيقة بعنوان: «رؤيتنا للإصلاح.. من أجل تحول توافقي»، أعلن عنها حزب تواصل في نوفمبر 2020.

أولا: الأطفال

1 ـ نسبة وفيات مرتفعة

تؤكد وزارة الصحة أن نسبة الوفيات بين حديثي الولادة وأمهاتهم لا تزال مرتفعة في موريتانيا، إذ تصل إلى 582 من كل مئة ألف حالة ولادة، حسب وزير الصحة السابق كان أبو بكر عام 2019.

وتتحدث الحكومة عن خطة للحد من هذه الأرقام المرتفعة، عبر التكفل بالمتابعة الصحية للنساء الحوامل.

2 ـ العمالة والولوج إلى التعليم

مع إلزامية التعليم القاعدي في موريتانيا فإن ظاهرة عمالة الأطفال لا تزال منتشرة بشكل لافت، ورغم عدم وجود إحصائيات عن حجم انتشارها في البلاد إلا أنها مرصودة في المدن والقرى والأرياف.

وإلى جانب عمالة الأطفال فإن الأوراق الثبوتية تشكل هي الأخرى عائقا بالنسبة للعديد من الأطفال عن مواصلة التمدرس، إذ يشكو العديد من الأهالي من تعقيد إجراءات الحصول على هذه الوثائق لاستمرار دراسة أبنائهم.

3 ـ الأطفال في البرامج الحكومية

تم خلال العام 2020 تجديد برلمان أطفال موريتانيا لأول مرة منذ سنوات، وتم انتخاب الفتاة هند بنت محمد حامد على رئاسته.

وتتحدث وزارة الشؤون الاجتماعية عن تنفيذ برامج طموحة لضمان حماية الأطفال ونمائهم وتعزيز مشاركتهم، وعن التخطيط لبرامج أخرى تتعلق بتطوير رياض الأطفال، وإنشاء مراكز متخصصة لحماية وتعزيز حقوق الطفل[1].

كما تتحدث الوزارة عن تمويل أكثر من خمسين روضة خصوصية لفائدة خريجات مركز تكوين المربيات، واكتتاب تسعة مسؤولين عن حماية الطفولة بالتعاون مع منظمة اليونسيف لفائدة منسقيات الوزارة في ولايات: الحوضين ولعصابة وكيديماغا واترارزة وكوركول وولايات نواكشوط على أن تستكمل الوزارة اكتتاب مسؤولين للولايات المتبقية.

ثانيا: ذوو الإعاقة

لا تزال فئة الأشخاص ذوي الإعاقة تعاني من مشاكل متعددة مرتبطة بالعلاجات والولوج إلى

1 ـ نقلا عن خبر منشور على موقع الوزارة تحت عنوان: تخليد اليوم الإفريقي للطفل.

الخدمات العامة، مع غياب إحصاء شامل يقدم صورة عن عددها وخارطة توزعها في البلاد.

1 ـ مطالب الإحصاء الشامل

تطالب هيئات ذوي الإعاقة بإجراء إحصاء شامل لهذه الشريحة، فرغم القيام بإحصاءات سابقة قدرتهم بعشرات الآلاف فإن المنظمات المهتمة بالمجال تشكك في الأرقام المعلنة، حيث ترى أن العديد من ذوي الإعاقة لم تشملهم عمليات الإحصاء لأسباب اجتماعية وأسباب أخرى مرتبطة بخارطة توزع هذه الفئة على امتداد التراب الوطني في مقابل تركز عمليات الإحصاء بالمدن الكبرى.

وتباشر وزارة الشؤون الاجتماعية حاليا عملية لإحصاء ذوي الإعاقة ضمن خطة العمل الخمسية 2020–2024، لتزويدهم ببطاقات تخولهم الحقوق المكفولة.

2 ـ الولوج إلى خدمات التعليم والصحة

بالرغم من الوعود الحكومية شبه السنوية فإن فئة ذوي الإعاقة في موريتانيا لا تزال تعاني من ضعف الولوج إلى خدمة التعليم، خصوصا في ظل غياب مدارس متخصصة تراعي احتياجات هؤلاء وتنوع الإعاقة التي ترتبط بالحركة في بعض الأحيان كما ترتبط في أحيان أخرى بالنطق وحواس السمع والبصر.

كما أن الخدمات الصحية العمومية التي يستفيد منها الأشخاص ذوو الإعاقة تكاد تنحصر في الكراسي المتحركة التي توزع دوريا على مجموعات منهم.

3 ـ ذوو الإعاقة في البرامج الحكومية

أعلنت الحكومة خلال عام 2020 عن عدة برامج لصالح فئة ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى وعود ببرامج أخرى:

تأمين 2000 شخص: تم خلال العام 2020 التوقيع على اتفاقية[1] تتعلق بالتأمين الصحي لصالح 2000 من الأشخاص ذوي الإعاقة، وقعتها كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة والصندوق الوطني للتأمين الصحي منتصف شهر إبريل 2020

تمويل المشاريع: استفاد 3800 من ذوي الاعاقة من برنامج لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما وعدت الوزيرة الحالية الناها بنت الشيخ سيديا بمشاريع مدرة للدخل يستفيد منها 4000 من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحويلات مالية لصالح 400 من الأطفال متعددي الإعاقة، ودعم مالي

1 ـ نقلا عن موقع الوكالة الموريتانية للأنباء.

ومساعدات نقدية لجمعيات ذوي الإعاقة.

المنصة الألكترونية: أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة في 22 إبريل 2020، منصة ألكترونية لتعزيز قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتهدف إلى إتاحة الفرصة للعديد من الشرائح الاجتماعية الهشة من أجل الاستفادة من التمويلات التي تقدمها الوزارة سبيلا إلى الرفع من مستواهم المعيشي[1].

النفاذ إلى الشغل: في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الخميس 25 يونيو 2020 قدمت وزيرة الشؤون الاجتماعية والطفولة والاسرة ووزير الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة ووزير التشغيل والشباب والرياضة بيانا مشتركا حول نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الشغل.

ويوضح البيان الصادر عقب اجتماع الحكومة أن البيان[2] المشترك «يقترح جملة من الإجراءات الرامية إلى تذليل العقبات الملاحظة على هذا الصعيد، وخاصة من خلال ترقية التشغيل الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم حوافز مناسبة للمقاولات التي توظفهم».

ووفق الخطة الخمسية (2024/2020) فقد أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية عن جملة من الأنشطة لصالح ذوي الإعاقة على النحو التالي:

- تنظيم هؤلاء المواطنين بحسب طبيعة إعاقتهم واعتمادهم كشركاء في إعداد السياسات الاجتماعية
- توفير فرص عمل لذوي الإعاقة بمنح الشركات تشجيعا خاصا لدى اكتتابها لأشخاص ذوي إعاقة
- تكوين مدرسين في ميدان تعليم الأطفال المعاقين حسب احتياجاتهم الخاصة
- ضمان تمدرس الأطفال المعاقين في نفس المدارس التي يدرس فيها الأطفال الآخرون مع توفير أقسام متخصصة لهم.

د - تمكين المرأة

لا تزال الأرقام تكشف عن ضعف حضور المرأة على مستوى مناصب التعيينات الحكومية والمناصب الانتخابية على حد سواء، كما ترتفع المطالب الحقوقية بسن قوانين رادعة للاعتداءات المسجلة بحق النساء والتي تقول المنظمات الحقوقية إنها في تزايد، وهو ما أكده الأمين العام لوزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة محمد محمود ولد سيدي يحيى[3] في خطاب ألقاه يوم 25 نوفمبر 2020 بمناسبة تخليد اليوم الدولي لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

1 ـ نقلا عن خبر منشور على موقع الوزارة تحت عنوان: إطلاق منصة ألكترونية لتعزيز قدرات الأشخاص المعوقين.
2 ـ نقلا عن نص البيان المنشور على موقع الوكالة الموريتانية للأنباء.
3 ـ نقلا عن خبر منشور على موقع الوزارة تحت عنوان: تخليد اليوم الدولي لمناهضة العنف ضد المرأة.

أولا: المرأة في المناصب والتعيينات الحكومية

على مستوى تقلد المناصب العليا فإن خمس نسوة فقط يشغلن حاليا منصب وزير من أصل 25 هم مجموع أعضاء الحكومة الحالية، أي ما نسبته 20 %، ومع أن هذه النسبة تعادل النسبة الممنوحة للنساء على مستوى المناصب الانتخابية بموجب القانون فإنه يمثل تراجعا عن الثلث الذي سبق أن وصل إليه تمثيل النساء في الحكومات السابقة، فقد وصل هذا التمثيل عام 2019 إلى 8 وزيرات من أصل 24.

إلا أن نسبة حضور المرأة في هذه المناصب العليا تبقى أعلى من حضورها على مستوى المناصب الأخرى. فبالرجوع إلى نموذجين من قوائم التعيينات في وزارتي الصحة والداخلية وهي تعيينات صادرة عن مجلس الوزراء في عام 2020 سنجد النتائج التالية:

- في 13 فبراير 2020 أصدر مجلس الوزراء 23 تعيينا في وزارة الصحة[1]، ومن بين الذين تم تعيينهم توجد امرأة واحدة.

- في 30 إبريل 2020 أصدر مجلس الوزراء قائمة شملت أكثر من 150 تعيينا على مستوى مختلف إدارات وزارة الداخلية[2]، وضمت هذه القائمة 9 نسوة، وهو ما يمثل حوالي 7،5 % فقط.

ثانيا: المرأة في المناصب الانتخابية

لم يصل حضور المرأة الموريتانية على مستوى المناصب الانتخابية في آخر انتخابات برلمانية وبلدية وجهوية إلى الحصة/ الكوتا التي نص عليها قانون 2006، والتي بموجبها تمنح النساء نسبة 20 % من المقاعد الانتخابية.

وفي ما يلي التذكير بحصيلة المقاعد الانتخابية للمرأة الموريتانية في آخر انتخابات تنظم في البلاد، وهي انتخابات سبتمبر 2018:

1. البرلمان

يصل عدد مقاعد النساء في البرلمان الحالي إلى 31 مقعدا من أصل 157، وهو ما يمثل نسبة 19.6% وباحتساب اللائحة الوطنية للنساء والتي تضم 18 مقعدا يتبين أن عدد النساء المنتخبات خارج هذه اللائحة لا يتجاوز 12 امرأة فقط، وهو ما يعكس الضعف الشديد لحضور النساء على رأس لوائح الترشح في لائحة نواكشوط واللائحة الوطنية ولوائح مقاطعات الداخل.

2. البلديات

لا تشغل النساء منصب عمدة سوى في خمس بلديات، من أصل 219، أي حوالي نسبة 2 % فقط، وقد وصلت ثلاث من العمد الخمس إلى المنصب عبر انتخابات 2018، وهن:

- عمدة بلدية لكران في لعصابه

1 ـ تعتبر نسبة النساء ضمن عمال وزارة الصحة إحدى أهم نسب حضورها في القطاعات الحكومية.

2 ـ تعكس هذه التعيينات صورة عن حضور المرأة في قطاع الإدارة.

- عمدة بلدية انتيشط في الترارزة

- عمدة بلدية بئر أم اكرين في تيرس الزمور

بينما وصلت اثنتان إلى منصب عمدة بعد شغور المنصب إثر وفاة عمدتي بلديتي علب آدرس بالترارزة وامحيجرات في إينشيري.

كما توفي عمدة بلدية الفلانية التابعة لمقاطعة كوبني في ولاية الحوض الغربي خلال 2020، وكان من المفترض أن تخلفه سيدة على المنصب، إلا أن وزارة الداخلية تباطأت في الإجراءات المتعلقة بهذا الأمر.

أما عدد النساء اللواتي يشغلن منصب مستشار بلدي، ومنهن عمد مساعدات فيصل إلى.....

3. المجالس الجهوية:

من بين 13 مجلسا تشغل امرأة واحدة في موريتانيا منصب رئيس مجلس جهوي، يتعلق الأمر برئيسة مجلس جهة نواكشوط فاطمة بنت عبد المالك.

ويقدر عدد النساء اللواتي يشغلن منصب مستشار جهوي بما فيها منصب نائب رئيس جهة بحوالي.....

وبالإضافة إلى ضعف حضور المرأة في التعيينات الحكومية والمناصب الانتخابية فإن حضورها لا يزال ضعيفا على مستوى قيادة الأحزاب السياسية وهيئاتها الداخلية، ومن بين 15حزبا سياسيا ممثلا في البرلمان يوجد حزب واحد تترأسه امرأة، وعلى صعيد ريادة الأعمال فإن الرجال هم من يقود جميع الاتحاديات المنضوية تحت اتحاد أرباب العمل الموريتانيين.

ثالثا: المرأة في البرامج الحكومية

في خطابها بمناسبة عيد المرأة في 08 مارس 2020 قالت الوزيرة السابقة نن كان إن الحكومة اعتمدت جملة من الإجراءات يتصدرها تنفيذ النصوص المتعلقة بحماية المرأة، وتعزيز مشاركتها السياسية، وإضفاء الطابع المؤسسي الفعلي على النوع من خلال الإدراج التدريجي لمبدأ الميزانية المراعية للنوع على مستوى القطاعات الوزارية.

وشهد العام 2020 المنصرم إعلان الحكومة عن العديد من البرامج والأنشطة لصالح المرأة تمثلت في ورشات التكوين وتمويل المشاريع الصغيرة، وإطلاق قاعدة البيانات الأولى حول المهارات النسائية والتي تهدف إلى تحقيق «تمثيل أفضل للنساء في هيئات القرار».

رابعا: مطالب الحراك النسوي

شهد العام 2020 تنظيم عدة أنشطة احتجاجية منظمة من طرف هيئات الحراك النسوي بمساندة مجموعة من منظمات المجتمع المدني والناشطين الحقوقيين، وتمحورت أبرز المطالب التي يحملها المحتجون في سن قوانين رادعة للاعتداءات المسجلة بحق النساء.

ويلاحظ أن تنظيم أغلب هذه الأنشطة كان موسميا وتزامن مع تسجيل حالات قتل واغتصاب

واعتداءات مختلفة.

خامسا: جدل قانون النوع

مجددا أثار مشروع قانون النوع 138 أو ما أطلق عليه في آخر نسخة منه: «قانون العنف ضد النساء والفتيات»، جدلا واسعا، مع مصادقة الحكومة على نسخة جديدة معدلة منه وعلى إحالته للبرلمان في مايو 2020.

ورغم الاتفاق على المبادئ العامة التي يهدف القانون إلى تحقيقها، فإن انتقادات شديدة وجهت إليه تتعلق بغموض مدلولات بعض مواده واصطدام بعضها بنصوص شرعية.

ووصل الجدل بالمطالبين بإقرار نص مشروع القانون والداعين لتعديله إلى تبادل الاتهامات بالدعوة لإشاعة الفاحشة من جهة وبالوقوف أمام حق النساء في الحماية من الاعتداءات من جهة أخرى.

هـ - المطالب الاجتماعية الحقوقية

تزايدت في العام 2020 المطالب الاجتماعية ذات الطابع الحقوقي[1]، كما اتسعت دائرة هذه المطالب لتشمل فئات ومجالات أوسع. وسنستعرض هنا أبرز النماذج المتصدرة من هذه المطالب خلال العام:

أولا: ملف ديون الشيخ علي الرضى

واصل مكتب دائني الشيخ علي الرضى تنظيم وقفاته الاحتجاجية وبعث عدة رسائل إلى السلطات العليا، حيث يطالب بإنفاذ القانون في قضية الديون التي تعود لعدة سنوات.

وتميز عام 2020 بتوجيه أول استدعاء قضائي للشيخ علي الرضى بن محمد ناجي في ملف الديون، كما أصدرت المحكمة التجارية حكما بفتح مسطرة التصفية في مواجهة المكتب التجاري للشيخ الرضى وانتداب القاضي عمر السالك للسهر على السير السريع للمسطرة وحماية جميع المصالح وفق أحكام مدونة التجارة، وتعيين ثلاثة خبراء قضائيين مكلفين بتسيير عمليات التصفية تحت إشراف القاضي ولد السالك.

ورغم هذه الإجراءات الأولى من نوعها منذ بداية الأزمة الذي ظهرت بقوة ابتداء من النصف الثاني من العقد الجاري، فإن مكتب الدائنين ظل يؤكد في تصريحاته للإعلاميين أن القضاء يتعامل مع الملف وكأن الشيخ الرضى فوق القانون، كما يحملون السلطات العمومية مسؤولية «التغاضي» عن النتائج الاجتماعية المترتبة على القضية.

1 ـ سبقت الإشارة إلى بعض هذه المطالب في ملف العبودية والإرث الإنساني.

ثانيا: احتجاجات البطالة والاكتتاب[1]

خلال العام 2020 نظمت العديد من هيئات العاطلين عن العطل والعاملين غير الرسميين سلسلة احتجاجات للمطالبة بالاكتتاب والترسيم، وكانت ساحة الحرية[2] أمام القصر الرئاسي الوجهة الأولى لهؤلاء المحتجين، بالإضافة إلى مقرات العديد من الوزارات والإدارات الحكومية.

ومن بين الهيئات التي نظمت سلسلة وقفات مرتبطة بمطالب التشغيل:

- رابطة مهندسي الجيولوجيا الموريتانيين العاطلين عن العمل، والتي تؤكد وجود نحو 80 مهندسا جيوليوجيا عاطلا عن العمل في موريتانيا. وتطالب بدمج هؤلاء في العمل بالقطاعات الحكومية ذات الصلة باختصاصاتهم أو بشركات استغلال المناجم التي تعمل في البلاد أو بشركة معادن موريتانيا المستحدثة لتنظيم قطاع التنقيب التقليدي وشبه الصناعي.

- دكاترة العلوم الشرعية: وهم مجموعة من حملة شهادة الدكتوراة في الشريعة، يحتجون على «الإقصاء» من اكتتابات مؤسسات التعليم العالي، ويحملون المسؤولية لقطاعي التعليم العالي والشؤون الإسلامية.

- الأطباء العاطلون: يؤكدون أن عددهم يصل إلى نحو 70 طبيبا، ونظموا عددا من الوقفات الاحتجاجية للمطالبة بالاكتتاب في الوظيفة العمومية.

- الممرضون والقابلات الأحرار: تتكون هذه الفئة من خريجي مدارس الصحة غير المكتتبين في الوظيفة العمومية، وتؤكد أن العمل بالمستشفيات والمراكز الصحية العمومية يقوم عليها.

- عمال شركة المياه: يتعلق الأمر بالعمال غير الدائمين في الشركة والذين يعملون عن طريق شركات وسيطة، وقد نظموا سلسلة احتجاجات بالعاصمة نواكشوط والعاصمة الاقتصادية نواذيبو للمطالبة باكتتابهم رسميا وفك الارتباط مع الوسطاء، كما دخلوا في إضراب عن العمل بلغت نسبة نجاحه 90%، وفق ما يقولون.

وبالإضافة إلى احتجاجات الفئات السابقة فإن العام 2020 عرف احتجاجات أخرى عديدة تحمل مطالب اجتماعية حقوقية، من بينها احتجاجات المفصولين من العمل، واحتجاجات عقدويي التعليم، واحتجاجات عمال برنامج أمل، واحتجاجات سكان الأحياء الشعبي في كل دار النعيم والرياض للمطالبة بتوفير الخدمات العمومية، فضلا عن مطالب التدخل في المناطق المتضررة من السيول والأمطار، ومطالب المدرسين، ومطالب الحمالة... وغيرها.

1 - خلال 2020 أعلنت الحكومة عن عدة اكتتابات للتوظيف في القطاع العمومي وبالتعاون مع القطاع الخاص.

2 - صادقت بلدية تفرغ زينه في نوفمبر 2020 على تغيير اسم (ساحة الحرية) إلى (ساحة الجمهورية).

المحور الدبلوماسي الجيواستراتيجي

حسب نص برنامج الحكومة[1]، تقوم عقيدة الدبلوماسية الموريتانية على «الحفاظ على السلم والأمن من خلال تشجيع التوافق والتفاهم» مع التشبث بنصرة القضايا العادلة. وبالتضامن مع المنظومة العربية الإفريقية التي ما فتئت تعتبر عضوا فاعلا فيها.

وتعلن الحكومة في برنامجها عن التركيز على توفير «متطلبات تعزيز وجودنا ونشاطنا على مستوى المنظمات الدولية، وعلى إعادة تنشيط المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية؛ وعلى مواصلة اضطلاع بلادنا بدور رائد ضمن مجموعة دول الساحل، والاتحاد المغاربي، ومنظمة استثمار نهر السنغال، ولجنة مكافحة آثار الجفاف في الساحل، مع العمل على تحقيق الأهداف المرسومة في أجندة إصلاحات الاتحاد الإفريقي».

ووفق ما أعلنت الحكومة الجديدة أواخر 2019 فإنها ستسعى «إلى تحويل دبلوماسيتنا من مجرد دبلوماسية تمثيلية يغلب عليها البعد السياسي إلى دبلوماسية ذات مردودية اقتصادية ورمزية، من خلال تحسين استغلال كافة الفرص المتاحة في مجالي التعاون الثنائي والتعاون المتعدِّد الأطراف وتوظيف الدبلوماسية الثقافية».

وستناول في ما يلي أبرز أنشطة الدبلوماسية الموريتانية خلال 2020:

ب: دور الدبلوماسية في شبه المنطقة

أهّل تولي رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني للرئاسة الدورية لمجموعة دول الساحل الخمس في شهر فبراير، موريتانيا للعب دور دبلوماسي هام في شبه المنطقة خلال 2020. هذا بالإضافة إلى المسعى نحو تعزيز موقف الحياد الإيجابي تجاه النزاع حول الصحراء الغربية.

1 - العلاقات الموريتانية بدول الجوار:

السنغال:

كان الرئيس السنغالي ماكي صال الوحيد من بين زعماء دول الجوار الذي أدى زيارة عمل إلى موريتانيا[2] خلال عام 2020، حيث أجرى رفقة ولد الغزواني بنواكشوط مباحثات حول العلاقات الثنائية

1 . برنامج حكومة الوزير الأول إسماعيل ولد الشيخ سيديا، الذي ألقاه في 05 سبتمبر 2019 أمام البرلمان.

2 . زار الرئيس المالي المخلوع إبراهيم أبو بكر كيتا نواكشوط أواخر يونيو لحضور قمة الساحل.

وقضايا أخرى إقليمية ودولية، وعبرا عن ارتياحهما لمستوى العلاقات الأخوية والصداقة وحسن الجوار، و«أكدا على تعلقهما المشترك بسنة الحوار والتشاور وبالتسيير المنصف والعادل لثروتهما المشتركة»[1].

ودامت زيارة الرئيس السنغالي لنواكشوط يومين، وتم على هامشها توقع العديد من اتفاقيات التعاون الثنائي تتعلق بمجالات مختلفة كالزراعة، والمواصلات وتقنيات الإعلام والاتصال والبريد، وتسيير دوريات وتمرينات مشتركة بين القوات البحرية بالبلدين.

كما أدى قائد الأركان العامة للجيوش السنغالية في ديسمبر الجنرال بيرام جوب زيارة إلى نواكشوط، وعقد لقاءات مع وزير الدفاع حننه ولد سيدي وقائد الأركان العامة للجيوش الفريق محمد ولد مكت، ووصفت الزيارة بأنها تدخل ضمن مساعي السنغال للبحث عن مكان في الفضاء الذي تغطيه القوة العسكرية المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس[2].

وفي نوفمبر أعلن عن فوز شركة (بولي شانغدا) الصينية بصفقة تشييد جسر يربط بين ضفتي النهر، وهو ما يتوقع أن يعزز التبادل التجاري بين البلدين.

مالي:

جرت خلال العام 2020 العديد من اللقاءات الحكومية بين المسؤولين الموريتانيين والماليين، إلا أن تأثيرات جائحة كورونا والأزمة التي شهدتها مالي جراء الاحتجاجات ضد حكم الرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا ثم الانقلاب الذي أطاح به في أغسطس، طغت على الواجهة طيلة هذه الفترة[3] .

المغرب:

عرفت العلاقات الموريتانية المغربية تطورا متسارعا منذ وصول الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني إلى السلطة مطلع أغسطس 2019، وهو ما انعكس في تزايد الزيارات الرسمية المتبادلة خلال 2020 ثم في المحادثة الهاتفية يوم 20 نوفمبر التي عبر فيها الملك محمد السادس «عن استعداده للقيام بزيارة رسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، موجها في نفس الوقت الدعوة لفخامة الرئيس لزيارة بلده الثاني المملكة المغربية»[4].

كما تم تشكيل في 14 أكتوبر فريق برلماني بنواكشوط للصداقة الموريتانية المغربية، حضر حفل إطلاقه السفير المغربي حميد شبار الذي جاء في خطابه بالمناسبة أن «طموح المملكة المغربية هو بناء شراكة حقيقية وتضامنية مع القطر الموريتاني الشقيق، شراكة تسهم في تعزيز وتحصين العلاقات الثنائية بين البلدين في جميع المجالات».

كما شهد 2020، تنظيم اجتماعين للجنة العسكرية المشتركة المغربية الموريتانية، كان أولهما في يناير

1 ـ موقع الوكالة الموريتانية للأنباء: رئيس الجمهورية ونظيره السنغالي ينوهان بالعلاقات المتميزة بين البلدين

2 ـ موقع صحيفة القدس العربي: مباحثات بين موريتانيا والسنغال حول توطيد التعاون العسكري والأمني.

3 ـ سنتناول الأزمة المالية في حديثنا عن الدور الموريتاني بشبه المنطقة.

4 ـ وكالة المغرب العربي للأنباء: بلاغ للديوان الملكي، بتاريخ 20 نوفمبر 2020.

بالرباط والثاني في ديسمبر بنواكشوط.

وبالتزامن مع الموجة الأولى من جائحة كورونا أرسلت المغرب طائرتين محملتين بأدوية ومستلزمات طبية ومعدات للوقاية من الفيروس، كان ضمن حمولتهما نصف مليون كمامة طبية و60000 نظارة واقية و2000 لتر من المعقمات الكحولية وكميات من الأدوية المعتمدة في البرتوكولات العلاجية[1].

الجزائر:

طيلة عام 2020 حافظت العلاقات الموريتانية الجزائرية على المستوى الجيد الذي تعرفه منذ سنوات، وشهد هذا العام تبادل العديد من الزيارات الحكومية بين البلدين، كان أبرزها زيارة أداها إلى نواكشوط في يونيو وفد جزائري يضم وزير الخارجية صبري بقدوم، والمالية عبد الرحمن راوية، والتجارة كمال زريق، والصحة عبد الرحمن بن بوزيد، والمدير العام للوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية محمد شفيق مصباحي.

كما وجه الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني في فبراير رسالة دعوة لزيارة نواكشوط إلى نظيره عبد المجيد تبون، حملها وزير الخارجية إسماعيل ولد الشيخ أحمد الذي حمّله الرئيس تبون دعوة مماثلة إلى ولد الغزواني لزيارة الجزائر.

وتم في 21 أكتوبر بمبنى الجمعية الوطنية في نواكشوط إطلاق أنشطة فريق برلماني للصداقة الموريتانية الجزائرية يرأسه النائب جمال ولد اليدالي، وحضره السفير نور الدين خندودي الذي أوضح أن هذا الفريق يقابله فريق بالمجلس الشعبي الوطني بالجزائر.

ومع بداية الموجة الأولى لجائحة كورونا في موريتانيا، وخلال اتصال هاتفي بالرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني في مارس أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون عن تضامن الجزائر واستعدادها لمساعدة موريتانيا، كما وصلت نواكشوط معدات وتجهيزات طبية مساعدة في التصدي للجائحة.

وبناء على طلب من وزير الخارجية إسماعيل ولد الشيخ أحمد تكفلت الجزائر بإجلاء طلاب موريتانيين إلى جانب رعاياها المقيمين في إقليم خوبي في الصين الشعبية الذي كان حينها بؤرة لوباء كورونا[2].

الصحراء الغربية:

تبادل الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني خلال 2020 عدة رسائل مع الرئيس الصحراوي والأمين العام لجبهة البوليزاريو إبراهيم غالي، كان من بينها رسالتا تهانئ بمناسبة عيد الفطر في شهر مايو.

وبعد أيام من التدخل العسكري للجيش المغربي في 13 نوفمبر لإعادة فتح معبر الكركرات الذي أغلقه محتجون صحراويون تدعمهم قوات البوليزاريو لنحو ثلاثة أسابيع، بعث غالي إلى غزواني وفدا يقوده

1 ـ موقع وكالة الأخبار المستقلة: (السفير شبار: المغرب أول مورد ومستثمر إفريقي بموريتانيا).

2 ـ موقع وزارة الخارجية الموريتانية (بيان بتاريخ 02 فبراير 2020).

وزير الخارجية الصحراوي محمد سالم ولد السالك ويحمل رسالة خطية تتعلق بآخر التطورات التي تشهدها المنطقة.

كما أعلن مجموعة من النواب في العاشر من نوفمبر 2020 عن تأسيس فريق برلماني للصداقة الموريتانية الصحراوية.

2 - الدور الموريتاني في قضايا شبه المنطقة:

أزمة الكركرات:

سعت الدبلوماسية الموريتانية من خلال التصريحات الإعلامية إلى الحفاظ على موقف الحياد الإيجابي في قضية الصحراء الغربية طيلة الأزمة التي بدأت في أكتوبر مع إغلاق معبر الكركرات[1] من طرف صحراويين مدعومين من قوات البوليزاريو، وتطورت إلى تدخل الجيش المغربي لإعادة فتح المعبر في 13 نوفمبر.

ففي 11 نوفمبر قال وزير التعليم العالي الناطق الرسمي باسم الحكومة سيدي ولد سالم إن الدبلوماسية تعمل على إيجاد حل للأزمة في أسرع وقت وبأقل كلفة[2]، وأوضح أن موريتانيا ليست طرفا في هذه القضية المرتبطة بنزاع قديم، إلا أنها معنية بالأمر بوصفها جارًا لأطراف النزاع.

وفي اليوم نفسه تحدث وزير الخارجية إسماعل ولد الشيخ أحمد في اتصال هاتفي مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن جهود دبلوماسية مكثفة لحل أزمة التوتر في شريط الكركرات، ردا على طلب من الأمين العام إلى موريتانيا لأن تلعب «دورها الإيجابي والمعترف به من كل الأطراف لحلحلة الأزمة»[3].

وتعليقا على تدخل الجيش المغربي عسكريا لإعادة فتح معبر الكركرات، وإعلان جبهة البوليزاريو التحلل من التزاماتها باتفاق وقف إطلاق النار عام 1991، قالت وزارة الخارجية[4] إن موريتانيا أجرت العديد من الاتصالات في مسعى حثيث لنزع فتيل الأزمة ودعت الأطراف إلى التحلي بضبط النفس وتغليب منطق الحكمة والحفاظ على وقف إطلاق النار والى حل توافقي عاجل للأزمة وفقا لآليات الأمم المتحدة، يحفظ مصالح الأطراف ويجنب المنطقة مزيدا من التوتر.

الاحتجاجات والانقلاب في مالي

تجنبت موريتانيا اتخاذ موقف رسمي من الاحتجاجات التي شهدتها مالي منتصف العام والتي عرفت

1 ـ أدى إغلاق المعبر إلى تعثر في التبادل التجاري بين موريتانيا والمغرب، وهو ما انعكس على ندرة مواد أساسية في الأسواق الموريتانية.

2 ـ موقع وكالة الأخبار المستقلة: (الحكومة الموريتانية: لسنا طرفا بنزاع الكركرات ومعنيون كجيران).

3 ـ موقع الوكالة الموريتانية للأنباء: (وزير الشؤون الخارجية يجري اتصالا هاتفيا مع الأمين العام للأمم المتحدة)

4 ـ المصدر السابق: (موريتانيا تدعو الأطراف على الحدود الشمالية إلى التحلي بضبط النفس وتغليب منطق الحكمة).

بحراك 5 يونيو، واكتفت بالموقف العام لمجموعة دول الساحل الذي خلص إليه البيان الختامي[1] لقمة نواكشوط في 30 يونيو وهو الترحيب «بمبادرة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بإيفاد بعثة وزارية إلى مالي لإيجاد مخرج سلمي للوضعية المقلقة».

وبعد وقوع الانقلاب في 18 أغسطس زار وزير الخارجية إسماعيل ولد الشيخ أحمد باماكو مطلع سبتمبر، والتقى قادة الانقلاب وممثلين عن قوى حراك 5 يونيو، ليعلن في اختتام الزيارة عن قبول وساطة موريتانية بالسماح للرئيس المعزول إبراهيم بو بكر كيتا بالسفر للعلاج خارج البلاد.

كما وجه ولد الغزواني أواخر سبتمبر رسالة إلى الرئيس المالي باه اندو، أعلن فيها عن دعم موريتانيا ومجموعة دول الساحل الخمس للنظام الجديد، وهو ما شكل أول اعتراف إقليمي بالانقلاب[2].

الوضع بمنطقة الساحل

على هامش القمة السادسة لمجموعة دول الساحل الخمس المنعقدة بنواكشوط في 25 فبراير، تسلم رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني الرئاسة الدورية للمجموعة، خلفا للرئيس البوركينابي روش مارك كريستيان كابوري.

واستضافت نواكشوط أواخر يونيو قمة لمجموعة الساحل حضرها الرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون لمتابعة خارطة طريق قمة «بو» المنعقدة يناير 2020 بفرنسا، حيث طالبت قمة نواكشوط بالدعم العسكري لمحاربة الإرهاب في الساحل وبإقناع المانحين بإلغاء الديون.

وخلال فترة ترؤسه للمجموعة انعقدت عدة قمم مشتركة بين دول الساحل والاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، كانت أولاها قمة الساحل والاتحاد الإفريقي التي انعقدت عن بعد في 28 إبريل 2020، وطالبت دول الساحل خلالها بالإعفاء من الديون، وأوصت هذه القمةُ بوضع خطة لاستمرار وتطوير جهود التنمية الداعمة للاستقرار في منطقة الساحل.

كما تم عقد قمة أخرى عن بعد مطلع ديسمبر بمشاركة رؤساء دول الساحل ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي والممثل السامي للسياسة الخارجية للاتحاد والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس لجنة الاتحاد الإفريقي، وطالب ولد الغزواني خلال هذه القمة بإلغاء ديون دول المجموعة حتى تتمكن من مواجهة التحديات، وبإدراج قوة الساحل تحت الفصل السابع وأكد أنه يعول «في هذا الصدد على دور الأمين العام للأمم المتحدة في إقناع مجلس الأمن الدولي بالبعد العالمي للمخاطر التي تواجهها دول المجموعة»[3].

وبمناسبة الذكرى السادسة لإنشاء المجموعة في 18 ديسمبر، جدد ولد الغزواني دعوته للإلغاء الفوري لمديونية دول الساحل ودعم مختلف الخطط الوطنية لبلدانها.

1 ـ موقع وكالة الأخبار: (نص البيان الختامي لقمة نواكشوط).

2 ـ موقع الصحراء: (غزواني يؤكد دعم موريتانيا وجي5 للسلطات الانتقالية في مالي)

3 ـ موقع مورينيوز: (غزواني يدعو إلى إدراج القوة المشتركة لمجموعة الساحل ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة).

القضية الليبية

في مطلع 2020 وصف وزير الخارجية إسماعيل ولد الشيخ أحمد الموقف الموريتاني من القضية الليبية بأنه واضح ويقوم على الاعتراف بحكومة الوفاق في طرابلس[1].

وفي عدة مناسبات أكدت موريتانيا على دعمها للحل السلمي عبر الحوار للأزمة الليبية، وفي خطابه بالقمة الإفريقية الـ 33 في أديس أبابا يوم التاسع فبراير، قال ولد الغزاني إنه يتعين الإسراع في حل الأزمة الليبية التي قال إنها «تزداد تعقيدا وتتفاقم تداعياتها الهدامة».

وفي مقابلة أجراها مع صحيفة الشرق الأوسط أواخر فبراير[2]، عبر عن الحزن والألم تجاه هذه الأزمة، ودعا إلى «الإسراع في إجراء حوار شامل لا يستثني أحداً، وتُسخّر لنجاحه جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية».

كما زار نواكشوط وفد يقوده رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا خالد المشري، الذي أكد على هامش لقاء في القصر الرئاسي بنواكشوط على التطابق التام في وجهات النظر مع الرئيس محمد ولد الغزواني حول حل الأزمة الليبية.

وثمن بيان للخارجية مطلع أكتوبر«التفاهمات الأولية المشجعة» بين الأطراف الليبية المشاركة في مشاورات بوزنيقة بالمغرب، ودعا إلى تغليب المصلحة الوطنية على كل الاعتبارات وإلى بذل كل ما في وسعهم للحفاظ على وقف إطلاق النار[3].

ب. العلاقات الموريتانية في المحيط العربي:

في مقابلته مع صحيفة الشرق الأوسط آنفة الذكر أكد ولد الغزواني على أن منطق الحوار يجب أن يسود «في العالم العربي والعالم كله كسبيل وحيد لحل الأزمات». وهو ما أكدت عليه تصريحات أخرى لولد الغزواني وبيانات وتصريحات لوزارة الخارجية.

وسنعرض في الآتي لمواقف الدبلوماسية الموريتانية من أبرز قضايا الوطن العربي خلال العام 2020.

قضية فلسطين:

في أواخر يناير 2020 تلقى ولد الغزواني رسالة من الرئيس الفلسطيني محمود عباس حملها قاضي القضاة محمود الهباش، حيث أكد ولد الغزواني خلال اللقاء على أن الموقف الموريتاني من القضية

1 ـ موقع وكالة الأخبار المستقلة: (وزير الخارجية: نعترف بحكومة الوفاق ونرفض التدخل الخارجي بليبيا).
2 ـ الوكالة الموريتانية للأنباء: (رئيس الجمهورية لجريدة الشرق الأوسط: العلاقات مع المملكة العربية السعودية متجذرة في التاريخ).
3 ـ موقع وزارة الخارجية: (موريتانيا تدعو الأشقاء الليبين إلى تغليب المصلحة الوطنية).

الفلسطينية «ثابت وباق أبد الدهر كما هو»[1]، وهو الموقف الذي جدده وزير الخارجية إسماعيل ولد الشيخ أحمد أواخر سبتمبر في لقاء مع السفير الفسطيني بنواكشوط ماجد بن محمد هديب بعد أيام من إعلان الإمارات والبحرين التطبيع مع إسرائيل.

ورغم التأكيد على هذا الموقف فإن الحكومة تفهمت[2] في بيان للخارجية إعلان الإمارات عن التطبيع مع إسائيل، حيث أكدت على السيادة المطلقة والاستقلالية الكاملة للإمارات في تسيير علاقاتها وتقدير مواقفها وفق مصالحها الوطنية ومصالح العرب والمسلمين وقضاياهم العادلة، وعبرت عن ثقتها المطلقة في قيادة دولة الإمارات المتحدة الشقيقة، وأنها «ستراعي في أي موقف تتخذه مصالح الأمة العربية والشعب الفلسطيني ومعاناته وهو يرزح تحت الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي، وبما عرف عنها من حكمة وحسن تقدير ستتخذ كافة التدابير والضمانات لاستعادة الفلسطينيين حقوقهم وقيام دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف».

الأزمة الخليجية:

عرف العام 2020 خطوات متسارعة لتحقيق المصالحة وإنهاء ما بات يعرف بالأزمة الخليجية[3] بين قطر من جهة والدول التي أعلنت قطع العلاقات معها في 2017 والتي تتقدمها السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة أخرى، ورغم أن موريتانيا كانت من ضمن الدول التي قطعت العلاقات مع قطر فإنها لم تذكر ضمن هذا الطرف خلال مفاوضات إنهاء الأزمة.

وهذا ما أكده بيان لوزارة لخارجية صدر مطلع ديسمبر ترحيبا بالمبادرة التي تقودها الكويت للمصالحة الخليجية، حيث أبدى رغبة موريتانيا في أن تضع هذه المبادرة «حدا للأزمة الراهنة، وتمكن مجلس دول التعاون الخليجي من مواجهة التحديات الإقليمية والدولية»[4].

العلاقة مع قطر:

في أواخر 2019 أعلن وزير الخارجية إسماعيل ولد الشيخ أحمد أن العلاقات مع قطر قد تعود في أي لحظة، وذلك تعليقا على الإبقاء على ميزانية السفارة في الدوحة وذلك خلال جلسة نقاش ميزانية 2020.

وأوفدت وزارة الخارجية مطلع أكتوبر المستشار الدبلوماسي عدنان سالم ولد الشيباني إلى العاصمة القطرية الدوحة، ليقيم هناك بصفته مسؤولا عن رعاية المصالح الموريتانية في قطر، في أول خطوة من

1 ـ وكالة سماء الفلسطينية الإخبارية: (الرئيس الموريتاني: القضية الفلسطينية في قلب ووجدان كل موريتاني).

2 ـ الوكالة الموريتانية للأنباء: (موريتانيا تعلن دعمها لدولة الإماارت الشقيقة وتذكر بمواقفها الثابتة في دعم القضية الفلسطينية)

3 ـ أعلن في مطلع يناير 2021 عن التوصل إلى مصالحة بين السعودية وقطر.

4 ـ الوكالة الموريتانية للأنباء: (موريتانيا تعرب عن ارتياحها لجهود رأب الصدع بين الأشقاء في منطقة الخليج العربي).

نوعها منذ قطع العلاقة عام 2017 بالتزامن مع الموقف الذي اتخذته دول تتقدمها السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ولم تعلن أي من موريتانيا وقطر حتى نهاية 2020 بشكل رسمي عن انتهاء الأزمة الدبلوماسية التي أحدثها قطع العلاقات.

الأزمة السودانية:

في مقابلته آنفة الذكر مع صحيفة الشرق الأوسط أكد ولد الغزواني على ضرورة أن يسود منطق الحوار سبيلا وحيدا لحل الأزمة في السودان وفي غيرها من بلدان العالم العربي والعالم كله.

وفي مطلع مارس 2020 أوفد رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني عبد الفتاح البرهان الفريق ركن بحري إبراهيم جابر إبراهيم مبعوثا خاصا إلى الرئيس محمد ولد الغزواني، لإطلاعه على مستجدات الوضع السوادني وبحث تفعيل عمل اللجنة الوزارية المشتركة و«إعطاء دفع حقيقي لمسيرة التعاون بين البلدين الشقيقين»[1].

كما رحب بيان للخارجية بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق[2] الحكومة السودانية والحركات المسلحة، القاضي بإنهاء العمل المسلح، وأشادت بالدور الذي لعبته دولة جنوب السودان كوسيط بين الطرفين.

الأزمة اليمنية:

كما عبر الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني في رسالة للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بمناسبة عيد استقلال اليمن في مايو، عن أمله في أن يتغلب الشعب اليمني «بفضل حكمته المعهودة، على الأزمة العارضة التي يمر بها، وأن ينعم بالمزيد من التقدم والرخاء».

وفي 10 إبريل دعت موريتانيا عبر بيان لوزارة الخارجية إلى اتخاذ قرار وقف النار الذي أعلنه التحالف الذي تقوده السعودية «منطلقا لحوار جاد يفضي إلى حل عادل ودائم ينهي معاناة الشعب اليمني الشقيق ويحفظ لليمن وحدته وسيادته ولبلدان الجوار أمنها واستقرارها»[3].

كما أدانت الخارجية الهجوم الذي تعرض له مطار عدن أواخر ديسمبر تزامنا مع وصول طائرة تقل الحكومة اليمنية، ووصفته بأنه عمل جبان «يستهدف أمن واستقرار الشعب اليمني ويقوض مساعي المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي لهذه الأزمة التي دمرت هذا البلد الشقيق»، وأكدت على موقف

1. موقع صحراء ميديا: (عبد الفتاح البرهان يوجه رسالة للرئيس الموريتاني)
2 – موقع الوكالة الموريتانية للأنباء: (موريتانيا تعرف عن ارتياحها وترحيبها بالاتفاق بين دولة السودان والحركات المسلحة)
3- الموقع السابق: (موريتانيا تعبر عن ارتياحها لوقف إطلاق النار في اليمن).

موريتانيا «الثابت والداعم لحكومة الجمهورية اليمنية الشقيقة في مساعيها الحثيثة لاستعادة هذا البلد الشقيق لأمنه واستقراره».

ج. العلاقات الموريتانية في المحيط الإفريقي:

تناولنا آنفا السابقة اهتمامات الدبلوماسية الموريتانية على مستوى دول الجوار ومجموعة الساحل ودول شبه المنطقة والعالم العربي، وسنخصص الحديث هنا للدور الموريتاني في القضايا الإفريقية العامة.

ربط التحول الاقتصادي بمكافحة الإرهاب

احتضنت نواكشوط في شهر يناير 2020 مؤتمرا لعلماء الأفارقة حول (ثقافة التسامح والاعتدال في وجه ثقافة التطرف والاقتتال)، بالتعاون بين منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة والحكومة الموريتانية، حيث أكد الرئيس ولد الغزواني أن موريتانيا تعول على مخرجات المؤتمر التي سيكون لها أثر إيجابي في مكافحة الإرهاب في القارة.

وعاد ولد الغزواني في خطابه أمام القمة الإفريقية في التاسع فبراير ليؤكد على «أن إحراز نصر حاسم ونهائي على العنف والإرهاب يتطلب علاوة على كسب المعركة الأمنية والإنمائية كسب المعركة الفكرية كذلك».

كما خاطب ولد الغزواني القادة الأفارقة قائلا: «لن نتمكن من بناء تنمية مستدامة ولا من تحقيق اندماج اقتصادي قاري مثمر إلا بقدر ما نتمكن من تحقيق الأمن والسلام في قارتنا، خصوصا في ليبيا ومنطقة الساحل في الوقت الراهن».

وقال إن مجموعة دول الساحل الخمس وضعت مؤخرا «بالتعاون مع شركائها، خارطة طريق تهدف إلى الرفع من فعالية مواجهتها للنشاط المتنامي للحركات الإرهابية وكذلك لدعم قوتها المشتركة وتأمين الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج استثماراتها ذات الأولوية»[1].

دعوات لإلغاء الديون الإفريقية

أطلق ولد الغزواني خلال 2020 دعوات عديدة لإلغاء الديون الإفريقية، جاءت أولى هذه الدعوات في خطابه بالقمة الافتراضية لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز مطلع شهر مايو باعتبار أن إلغاء المديونية الخارجية «الحل الوحيد لتفادي التأثيرات السلبية لكورونا على الدول الإفريقية»، وأن

1- موقع الوكالة الموريتانية للأنباء: (رئيس الجمهورية: حريصون على أن تتحقق أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 في سعيها لتحول اقتصادي).

«التدابير التي تتخذها الدول بشكل فردي في هذا الوضع، لن تكون كفيلة بمواجهة التحديات الناجمة عن الجائحة بأبعادها الصحية والاقتصادية والاجتماعية»[1].

وهو ما أكده في مناسبات أخرى وجددته وزارة الخارجية عبر تصريحات للوزير إسماعيل ولد الشيخ أحمد.

أزمة سد النهضة

أوفدت مصر بعثة دبلوماسية إلى عدة دول من بينها موريتانيا لحشد الدعم لموقفها بعد تعثر مفاوضات سد النهضة مع إثيوبيا، وتسلم وزير الخارجية إسماعيل ولد الشيخ أحمد من رئيس الوفد ومساعد وزير الخارجية المصري للشؤون العربية رسالة من عبد الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الرئيس محمد ولد الغزواني حول مفاوضات سد النهضة.

كما التقى ولد الغزواني السيسي منتصف ديسمبر في اتصال هاتفي تناول عددا من القضايا دون تفاصيل عن موضوع سد النهضة.

ولم تصدر موريتانيا رسميا أي موقف حول تصاعد الخلاف بين مصر وإثيوبيا حول هذه القضية التي شغلت حيزا واسعا من اهتمامات الدبلوماسية في إفريقيا خلال 2020.

حملة مرشح الاتحاد الإفريقي لكرة القدم

في مطلع ديسمبر أوفد الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني أعضاء بالحكومة إلى عدة دول أفريقية من بينها السنغال وساحل العاج والمغرب والجزائر ومصر وتونس وليبيا لحشد الدعم لمرشح موريتانيا في انتخابات رئيس الاتحاد الإفريقي لكرة القدم أحمد ولد يحيى المرتقبة في مارس 2021.

وتم إيفاد هذه البعثات بعد لقاء جمع ولد الغزواني وولد يحيى الذي يرأس الاتحادية الموريتانية لكرة القدم، وعبر الأخير في تصريحات على هامش اللقاء أنه تلقى تأكيدا من الرئيس بدعم وتأييد الحكومة والشعب الموريتانيين لترشحه لرئاسة الاتحاد الافريقي لكرة القدم.

د ـ العلاقات الموريتانية الدولية:

بشكل عام، يمكن القول إن قضايا الأمن في منطقة الساحل وتداعيات جائحة كورونا ومطالب إلغاء الديون الإفريقية، تصدرت اهتمام الدبلوماسية الموريتانية على المستوى الدولي خلال 2020. وسنعرض هنا لمستجدات العلاقات الموريتانية مع عدد من الدول الكبرى.

1 ـ موقع الوكالة الموريتانية للأنباء: (رئيس الجمهورية يدعو قادة دول عدم الانحياز إلى دعم مبادرة إلغاء ديون الدول الإفريقية).

1 - العلاقات الموريتانية الفرنسية

في مطلع يناير شارك رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني في قمة آبو، التي جمعت فرنسا ودول مجموعة الساحل الخمس لنقاش مستقبل قوة برخان العسكرية، حيث طالبت دول المجموعة بتعزيز الحضور الفرنسي والدولي في المنطقة[1]، وهو ما يشكل استجابة لدعوة أطلقها ماكرون أواخر 2019 إلى رؤساء المجموعة لإعلان موقفهم بشكل واضح من قضية التدخل الفرنسي الذي بات يواجه حملة انتقادات واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي بدول المجموعة.

وتم على إثر هذه القمة إطلاق «التحالف من أجل الساحل» الذي يضم دول الساحل وفرنسا، وهو إطار مفتوح لانضمام الأعضاء الجدد.

كما حضر ماكرون قمة لدول مجموعة الساحل نظمت أواخر يونيو في نواكشوط، وأكد في خطابه أمام قادة المجموعة أن الحرب على الإرهاب بغرب إفريقيا أولوية فرنسية وأوروبية، بينما جاء في خطاب ولد الغزواني الذي يرأس المجموعة أن «التطرّف العنيف بمختلف أشكاله ما زال يستوطن العديد من مناطق فضاء مجموعة الخمس بالساحل ويتوسّع بشكل مقلق نحو مناطق جديدة».

كما أدى المبعوث الخاص للساحل والأمين العام المؤقت لتحالف الساحل فريدريك بونتمر زيارة إلى نواكشوط مطلع أكتوبر، التقى خلالها الرئيس ولد الغزواني وعددا من المسؤولين الدبلوماسيين.

2 - العلاقات الموريتانية الأمريكية

في خطابه بمناسبة الذكرى الـ244 لاستقلال الولايات المتحدة الأمريكية في 4 يوليو 2020 قال السفير مايكل دودمان إن العلاقة مع موريتانيا أصبحت «أقوى وأعمق وأكثر أهمية لكلا البلدين»[2]. كما أشار إلى أن تنظيم تمرين فلينتلوك في فبراير كان ناجحا جدًا «ومثالاً ممتازًا لشراكتنا القوية ولدور موريتانيا المتنامي كقائد في المنطقة».

وفي شهر أكتوبر أعلن عن إنشاء فريق برلماني للصداقة الموريتانية الأمريكية، ترأسه النائب عن حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم لالة بنت امبارك.

كما أعلن عن ترشيح البيت الأبيض الدبلوماسية سينيثيا كيبرشت لشغل منصب سفيرة في نواكشوط، وهي تشغل حاليا وظيفة نائب وزير مساعد بوزارة الخارجية الأمريكية، وتوصف بأنها تتحدث أربع لغات من بينها العربية.

3 - العلاقات الموريتانية البريطانية

كانت المملكة المتحدة إحدى الدول الكبرى التي زارها الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني مطلع العام 2020، حيث شارك في لندن بالقمة الإفريقية البريطانية التي ناقشت العلاقات التجارية ضمن ممثلين

1 ـ موقع الدبلوماسية: (مؤتمر القمة في مدينة بو – بيان مشترك لرؤساء الدول).
2 ـ موقع السفارة الأمريكية بنواكشوط: (خطاب السفير دودمان بمناسبة عيد الاستقلال).

عن 21 بلدا إفريقيا.

وعلى هامش هذه القمة التقى ولد الغزواني برئيس الحكومة البريطانية بوريس جونسون، كما التقى برنار لويس الرئيس المدير العام لمجموعة بريتيش بتروليوم التي ترتبط مع موريتانيا بعقود متعلقة باستغلال حقول الغاز.

4 - العلاقات الموريتانية الأوروبية

في زيارة وفد أوروبي إلى موريتانيا خلال سبتمبر 2020 قالت مفوضة الاتحاد الأوروبي للشؤون الداخلية إيلفا جوهانسون إن «التعاون مع موريتانيا يحتل المقدمة في أولويات الاتحاد الأوروبي، لكونها من بين دول محورية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية»[1].

والتقى الوفد الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني وعددا من أعضاء الحكومة وكبار المسؤولين خلال الفترة التي قضاها في موريتانيا لنقاش عدد من القضايا يتصدرها ملف الهجرة غير القانونية.

وفي مطلع ديسمبر شارك ولد الغزواني في قمة لدول الساحل والغرب الإفريقي والاتحاد الأوروبي دعا خلالها إلى إلغاء الديون الأروبية، وهي الدعوة ذاتها التي أطلقها أكثر من مرة.

كما تم خلال 2020 تمديد بروتوكول[2] الصيد 2020 بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي، وأعلن الأخير عن دعم مشاريع مختلفة في موريتانيا بالإضافة إلى تقديم مساعدات مرتبطة بمكافحة كورونا.

5 - العلاقات الموريتانية الصينية

مثل تصريح وزير الصحة محمد نذيرو ولد حامد[3] مطلع إبريل، والمتعلق بوصف معدات طبية لإجراء فحوص كورونا ممنوحة من الصين بأنها غير صالحة، أبرز حدث في العلاقة الموريتانية الصينية خلال 2020، فسرعان ما أجرى السفير الصيني لقاء مع الوزير بمكتبه، لتعلن الوزارة لاحقا عن مراجعة وتدقيقات مشتركة أثبتت صلاحية هذه الأجهزة للاستخدام.

وقد واكبت الحكومة الصينية جهود مكافحة كورونا في موريتانيا بالعديد من المساعدات والتجهيزات الطبية، فضلا عن مركز لعلاج الأمراض المعدية.

6 - العلاقات الموريتانية اليابانية

في إبريل 2020 أعلنت السفارة اليابانية عن منحة لدعم الاستقرار في موريتانيا، تستفيد بموجبها كل من المنظمة الدولية للهجرة والبرنامج العالمي للأغذية والمفوضية السامية للاجئين من تمويل ياباني لدعم قدرات البلاد في مواجهة الكوارث الطبيعية وتقديم الدعم الإنساني لمخيم «أمبره» في الحوض الشرقي للاجئين الماليين.

1 ـ موقع صحيفة القدس العربي: (توثيق للتعاون الموريتاني الأوروبي في مجال الأمن ومكافحة الهجرة السرية).
2 ـ موقع الوكالة الموريتانية للأنباء: (تمديد بروتوكول الصيد بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي).
3 ـ موقع وكالة الأناضول: (موريتانيا: أجهزة فحص كورونا القادمة من الصين غير صالحة).

كما قدمت تجهيزات أمنية لكل من مطار نواكشوط الدولي والإدارة العامة للأمن الوطني.

7 - العلاقات الموريتانية التركية

في أواخر يناير أعلن وزير الخارجية في مؤتمر الحكومة الأسبوعي رفض موريتانيا للتدخل التركي في ليبيا[1]، ودعم الجهود الأممية والدولية لإيجاد تسوية للأزمة.

وخلال العام 2020 أجرى السفير التركي عدة لقاءات مع وزير الخارجية عبر خلالها الوزير عن شكر موريتانيا لتركيا على مساعدتها في مجال مكافحة كورونا، كما عبر عن التضامن مع تركيا في مواجهة الوباء.

1 - موقع وكالة الأخبار المستقلة: (وزير الخارجية: نعترف بحكومة الوفاق ونرفض التدخل الخارجي بليبيا).

المغرب

تقرير الحالة الإستراتيجية 2020

إعداد: أ. مصطفى العلوي

باحث في المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة

تقرير الحالة المغربية 2020

تقديم

يعرض هذا التقرير خلاصة تركيبية لأهم الأحداث والتفاعلات التي ميزت الحالة المغربية سنة 2020، في مراعاة تامة للإطار المنهجي الذي يحكم صياغة مساهمة المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة في «التقرير الاستراتيجي العربي» الذي تصدره مجموعة التفكير الاستراتيجي.

وينقسم التقرير إلى ستة محاور؛ يتناول الأول المستوى السياسي من خلال التركيز على الفاعلين الرئيسيَيْن في المشهد السياسي المغربي، المؤسسة الملكية والأحزاب السياسية. ويناقش المحور الثاني تدبير المغرب لجائحة فيروس كورونا، فيما يتوقف المحور الثالث عند واقع وآفاق الاقتصاد المغربي في سياق الجائحة. أما المحور الرابع فيرصد وضعية حقوق الإنسان والحريات العامة، ليُبرز المحور الخامس مركزية قضية الصحراء في هندسة السياسة الخارجية المغربية، التي انطلق منها المحور السادس في عرض تطور العلاقات الدبلوماسية للمغرب، ليختتم التقرير بجرد أهم خلاصات أهم التفاعلات خلال 2020.

أولا- المستوى السياسي

يتميز المشهد السياسي المغربي بوجود أكثر من ثلاثين حزبا سياسيا يشتغل في إطار دولة اختارت منذ أول تجربة دستورية لها سنة 1962 إقرار مبدأ التعددية الحزبية من أجل تفادي هيمنة حزب واحد على المشهد السياسي الذي تعتبر فيه الملكية سلطة السلطات[1]. وبذلك فإن الأحزاب في المغرب تتحرك ضمن نطاق تتبوأ فيه المؤسسة الملكية المكانة المركزية، لكن ذلك لا يعني أن المشهد الحزبي مشهد جامد ولا يعرف ديناميات داخلية، بل كثيرا ما تعيش الأحزاب المغربية صراعات حول المواقع الحزبية واختلافات بشأن الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحكومة بشكل عام.

1 - المؤسسة الملكية

أ - الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش

ألقى الملك محمد السادس خطابا بمناسبة الذكرى الحادية والعشرين لاعتلائه العرش، أبرز فيه رؤية

1- تحولات المشهد السياسي المغربي في ضوء صراع موازين القوى، مصطفى العلوي، مركز برق للدراسات والاستشارات، https://barq-rs.com/6478:12-10-2018/

المؤسسة الملكية للحد من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد19-)، حيث أكد على ضخ 120 مليار درهم في الاقتصاد المغربي من أجل إنعاشه عبر دعم ومواكبة الشركات الخاصة الصغرى والمتوسطة، ومواكبة الميزانية لخطط التعافي القطاعية المقررة في قانون المالية المعدل، وكذا إحداث صندوق الاستثمار الاستراتيجي لدعم الأنشطة الإنتاجية ومواكبة وتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى.

كما دعا الملك لإطلاق إصلاح جوهري للقطاع العام، وتعزيز حكامته، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، وإنشاء إدارة عمومية حديثة وفعالة ومواطنة، التي ينبغي أن تكون بمثابة أداة فعالة للتنمية الاقتصادية من جهة، وتلبية احتياجات الساكنة من جهة ثانية. وهي الغاية التي دعا الملك من أجل تحقيقها إلى إحداث وكالة وطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة أداء المؤسسات العمومية.

وفي الأخير، أعلن الملك عن قرار يتعلق بتسريع تنفيذ مشروع تعميم التغطية الصحية والاجتماعية الإجبارية.

ب - الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب

بمناسبة الذكرى السابعة والستين لثورة الملك والشعب، ألقى الملك محمد السادس خطابا في 20 غشت 2020، دعا فيه استلهام قيم ومبادئ هذه الذكرى في جهود التصدي لفيروس جائحة كورونا (كوفيد- 19) من خلال انخراط كافة أطياف المجتمع في التعبئة واليقظة والمساهمة في التأطير وغرس روح التحدي والالتزام في نفوس المواطنين، وذلك في سياق شهد نوعا من التراخي العام في التقيد بالإجراءات الصحية التي قررتها الحكومة المغربية.

كما حث الملك على الإسراع في تنزيل خطة الإنعاش الاقتصادي، وتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، التي أعلن عنها في خطاب العرش، في إطار استراتيجية متكاملة لمواجهة الجائحة.

الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء

تعتبر المسيرة الخضراء (6 نونبر 1975) حدثا وطنيا وسياسيا بارزا في المغرب، ذلك أنها الخيار السلمي الذي نهجته المملكة المغربية من أجل استرجاع سيادتها على أقاليمها الجنوبية.

وبمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لهذه المسيرة، وجه الملك محمد السادس خطابا ركز فيه على تطورات قضية الصحراء والتقدم الذي أحرزه المغرب في هذا الملف.

فعلى مستوى الأمم المتحدة، أكد الملك أن القرارات الأخيرة لمجلس الأمن أقبرت المقاربات والأطروحات المتجاوزة وغير الواقعية، في إشارة إلى أطروحة الانفصال التي تتبناها جبهة البوليساريو بدعم من الجزائر.

أما على مستوى الاتحاد الإفريقي، فقد أبرز الملك أن هذه المنظمة تخلصت، بفضل استعادة المغرب عضويته فيها، من المناورات التي كانت ضحيتها لسنوات.

وعلى المستوى القانوني والدبلوماسي، احتفى الملك في خطابه بفتح عدة دول، قنصليات عامة لها في مدينتي العيون والداخلة، في اعتراف واضح بمغربية الصحراء.

2 - الأحزاب السياسية

رغم أن جائحة كورونا أرخت بظلالها على الحياة السياسية المغربية سنة 2020، إلا أن ذلك لم يمنع من بروز حركية واسعة داخل الأحزاب، وفي مقدمتها حزب العدالة والتنمية، قائد الأغلبية الحكومية، الذي أطلق بعض شبابه مبادرة باسم «النقد والتقييم»، انتقدوا فيها الأداء السياسي للحزب ومنهجية تدبير القيادة الحالية، داعين إلى ضرورة عقد مؤتمر استثنائي كشرط لخروج الحزب من الأزمة التي يعيشها منذ قبوله بشروط تشكيل الحكومة الحالية قبل أربع سنوات، وتعمقت على خلفية توقيع سعد الدين العثماني الأمين العام للحزب ورئيس الحكومة على الاتفاق الثلاثي بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل» القاضي باستئناف العلاقات بين الرباط و«تل أبيب».

ولئن أدى هذا التوقيع لانعكاسات سلبية على البيت الداخلي للحزب الذي عمل على تطويق أزمته واستيعاب ارتداداتها ضمن الإطار المؤسساتي، فإن وضع حزب الأصالة والمعاصرة، صاحب ثاني أكبر عدد من المقاعد في البرلمان (يتزعم المعارضة)، لم يختلف كثيرا سنة 2020. فبعد مخاض عسير اتسم بخلافات شديدة وانسحاب لخمسة مرشحين؛ انتخب الحزب القيادي عبد اللطيف وهبي أمينا عاما جديدا، فيما أعيد انتخاب فاطمة المنصوري، رئيسةً للمجلس الوطني، في مؤشر على انتصار تيار «المستقبل» في صراعه المحموم مع تيار «المشروعية» بزعامة الأمين العام المنتهية ولايته، عبد الحكيم بنشماس[1].

وقد حرص وهبي بعد انتخابه أمينا عاما على بعث رسائل طمأنة إلى معارضيه في تيار «المشروعية»، بعد أن دعا في كلمته أمام مؤتمري الحزب وأعضاء مجلسه الوطني، إلى طي صفحة الخلافات وتجاوزها، والعمل معه من أجل الحزب، داعيا قيادة الحزب الجديدة لدعمه.

حال حزب التجمع الوطني للأحرار لم يختلف كثيرا، حيث لم يتجاوز ثاني أكبر أحزاب التحالف الحكومي، ارتدادات حملة المقاطعة الشعبية التي سلطت الضوء قبل سنتين على زواج المال والسلطة لدى رجال أعمال أثرياء يشغلون في نفس الوقت مناصب حكومية، ولهم نفوذ وتأثير كبيرين في عملية صنع القرار العمومي، وفي مقدمتهم رئيس الحزب عزيز أخنوش.

خارج هذا الثلاثي الذي من المنتظر أن تشتد المنافسة بينه خلال الاستحقاقات الانتخابية لـ 2021، لم

1- انتخاب عبد اللطيف وهبي أمينا عاما لـ «الأصالة والمعاصرة» المغربي بعد مخاض عسير، العربي الجديد، 09-02-2020: https://www.alaraby.co.uk/انتخاب-عبد-اللطيف-وهبي-أميناً-عاماً-لـ«الأصالة- والمعاصرة»-المغربي

يختلف المشهد بشكل كبير داخل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أكبر حزب يساري في المغرب، الذي عاش خلافات بسبب مشروع القانون رقم 22.20 المتعلق باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، الذي قدمه وزير العدل المنتمي لذات الحزب، وأثار جدلا سياسيا وحقوقيا واسعا إثر تضمنه لمواد من شأنها المس بحرية الرأي والتعبير، وأضر بإرث الاتحاديين في الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات[1].

في ظل هذا الواقع، الذي يشير إلى أن الأحزاب الرئيسية في المغرب ليست بأحسن حال، فإن الأمر نفسه ينطبق على الأحزاب الصغيرة، سواء الممثلة أو غير الممثلة في البرلمان، والتي تتأثر تاريخيا بالمناخ السياسي السائد الذي تصنعه أساسا المؤسسة الملكية والأحزاب الكبرى في البلاد.

3 - التعديل الحكومي الجزئي

أجرى الملك محمد السادس تعديلا جزئيا على تركيبة الحكومة المغربية، حيث استقبل يوم 07 أبريل 2020، كلا من عثمان الفردوس وسعيد أمزازي، بحضور سعد الدين العثماني رئيس الحكومة.

وجرى هذا الاستقبال طبقا لمنطوق الفصل 47 من الدستور المغربي لسنة 2011، وتم خلاله، وباقتراح من رئيس الحكومة، تعيين عثمان الفردوس وزيرا للثقافة والشباب والرياضة، وتكليف سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بمهام الناطق الرسمي باسم الحكومة.

ولئن بدا هذا التعديل سليما من الناحية الدستورية، فإنه أثار نقاشا سياسيا حول شعار الكفاءة والاستحقاق الذي تأطر به التعديل الحكومي لسنة 2019، ذلك أن تعيين وزير الثقافة عثمان الفردوس جاء تعويضا لسلفه وزميله في حزب الحركة الشعبية حسن عبيابة الذي غادر الحكومة بعد أقل من سنة على التحاقه بها لأسباب عزاها المتابعون لضعف كفاءته.

4 - المشاورات بشأن القوانين الانتخابية

ستكون سنة 2021 سنة انتخابية بامتياز، فلأول مرة في تاريخ المغرب، ستجرى الانتخابات المحلية والإقليمية والجهوية والتشريعية في سنة واحدة.

ومن أجل ذلك، فتحت الحكومة المغربية مسارا تشاوريا مع الأحزاب السياسية، انطلق بالحوار المباشر لوزارة الداخلية مع الأحزاب، منتصف يونيو 2020، حول مشاريع القوانين المؤطرة للعمليات الانتخابية، والمتعلقة أساسا بالحقوق السياسية وطريقة التصويت وتقسيم الدوائر الانتخابية، على أن تُحال هذه القوانين على البرلمان من أجل المصادقة عليها.

كما أجرت رئاسة الحكومة في شخص رئيسها سعد الدين العثماني مشاورات مع الأحزاب السياسية

1- الأحزاب المغربية في عام 2020: الأزمة سيدة الموقف، العربي الجديد، 29-12-2020:
https://www.alaraby.co.uk/politics/الأحزاب-المغربية-في-عام-2020-الأزمة-سيدة-الموقف

الممثلة في البرلمان، أواخر شتنبر، لم تفض إلى جسر الهوة الحاصلة في وجهات النظر بين الأحزاب.

ودار الخلاف بين الأحزاب السياسية حول القاسم الانتخابي الذي يتم على أساسه توزيع المقاعد البرلمانية، حيث دافع حزب العدالة والتنمية على الإبقاء على الطريقة المتعمدة في حساب القاسم الانتخابي التي تقوم على قسمة عدد الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد، فيما اقترحت باقي الأحزاب تعديل القاسم الانتخابي بما يؤدي إلى قسمة مجموع المسجلين في اللوائح الانتخابية على مجموع المقاعد في الدائرة الانتخابية الواحدة.

كما انقسمت آراء الأحزاب بين مؤيد ومعارض لبقاء اللائحة الوطنية للشباب (كوطا)، واختلفت حول العتبة الانتخابية، حيث اقترح حزب العدالة والتنمية من جهة رفع العتبة إلى 6 بالمائة، وعارضت الأحزاب المتوسطة والصغيرة هذه النسبة من جهة ثانية، فيما تدعو أحزاب أخرى إلى إلغاء العتبة الانتخابية نهائيا.

ثانيا- المغرب وتدبير جائحة كورونا

منذ المراحل الأولى لظهور فيروس كورونا (كوفيد- 19)، اتخذ المغرب تدابير صارمة لاحتواء هذه الجائحة. ففي 2 فبراير 2020، أجْلَت المملكة أزيد من 100 مواطن مغربي معظمهم من الطلاب، من مدينة ووهان الصينية التي توصف بأنها بؤرة تفشي الفيروس.

ومع ظهور حالات الإصابة الأولى بفيروس كورونا بالمغرب، اتخذت الحكومة جُملة من القرارات من قبيل؛ تعليق الرحلات الدولية ومنع استعمال وسائل التنقل الخاصة والعمومية بين المدن إلا لضرورات مُحددة، وإلغاء جميع المواسم الدينية، وكذا تعليق إصدار الطبعات الورقية للصحف.

وعندما بلغ عدد المُصابين بفيروس كورونا زهاء 80 شخصا، أعلنت الحكومة عن حالة الطوارئ الصحية وتقييد الحركة بالمغرب ابتداء من 20 مارس 2020. وبالموازاة مع إجراءات تقييد الحركة والعمل والسفر التي فرضتها جائحة كورونا، قررت الحكومة مجموعة من التدابير للدعم الاجتماعي للمواطنين بمساهمة من مختلف الفئات الاجتماعية، ومن الميزانية التي لجأت الحكومة للاستدانة من الخارج لتغطية عجزها، وذلك بالإضافة لدعم مالي من الاتحاد الأوروبي قدره 450 مليون أورو، منها 150 مليون أورو خُصصت بشكل فوري للصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا، وكذا دعم مالي رمزي من الولايات المتحدة الأمريكية قدره 600 ألف دولار.

صحيا، سارع المغرب لاقتناء المستلزمات الصحية التي تحتاجها منظومته من أجل محاصرة انتشار فيروس كورونا، كما تلقى مساعدة من الصين التي منحته 5000 كاشف لفيروس كورونا وطائرة شحن محملة بالمعدات الطبية، وما هي إلا أسابيع قليلة حتى حققت الرباط الاكتفاء الذاتي في إنتاج الكمامات، وتكلف الطب العسكري بشكل مشترك مع نظيره المدني بمكافحة فيروس كورونا.

ومن أجل الحد من التأثير السلبي للأخبار الزائفة المتعلقة بفيروس كورونا على الاستقرار الاجتماعي والصحة النفسية للمواطنين، أخضعت النيابة العامة عشرات الأشخاص لأبحاث في قضايا نشر محتويات زائفة وتضليلية حول هذا الوباء، أسفرت عن اعتقال اليوتوبرز الملقبة بـ «مي نعيمة» والشيخ السلفي «أبو نعيم» بسبب بث إشاعات ومخالفة تدابير السلطات العمومية. وذلك فضلا عن توقيف أشخاص للاشتباه في تورطهم في التحريض على التجمهر والعصيان وتعريض حياة الأشخاص للخطر، وخرق إجراءات الطوارئ الصحية.

وفي وقت لاحق، أعلنت الحكومة المغربية عن تخفيف إجراءات الحجر الصحي بمختلف مناطق البلاد، باستثناء بعض الأقاليم التي خصتها بإجراءات استثنائية حسب الوضعية الوبائية السائدة فيها.

ثالثا- تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المغربي

تسببت جائحة فيروس كورونا (كوفيد- 19) بصدمة للاقتصاد المغربي على الصعيدين الداخلي والخارجي، مما يمكن أن يتسبب بركود عميق هو الأول منذ سنة 1995. فقد توقف مسار ضبط الأوضاع المالية العامة مؤقتا نتيجة للضغوط على الإنفاق وتراجع النشاط الاقتصادي. وتأثر المركز الخارجي سلبا بالانخفاض في التحويلات المالية، والسياحة، والاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الانخفاض الكبير في الصادرات. ومن المتوقع أن يتعافى النمو تدريجيا، لكن هناك حالة شديدة من عدم اليقين بشأن وتيرة التعافي والمدة التي سيستغرقها.

لقد ضربت جائحة كورونا اقتصاد المغرب في سياق من النمو الاقتصادي المنخفض الذي يقل عن إمكاناته الكامنة، مكبلا بانخفاض الإنتاجية. وتجسدت الآثار الاقتصادية للأزمة في انخفاض إنتاج السلع والخدمات، وانخفاض الصادرات، وتعطل سلاسل القيمة العالمية، فضلا عن تراجع السياحة، بما يمثل تحديات وخيمة غير مسبوقة لبلد يحاول التخفيف من حدة الآثار الصحية والاقتصادية للجائحة. وبالتالي، يحيط قدر كبير من الغموض بمعدل التعافي المتوقع، ولا تزال المخاطر تجنح إلى الجانب السلبي[1].

وتوقعت مؤسسات دولية، من ضمنها البنك الدولي، أن ينكمش الاقتصاد المغربي بنسبة 6.3% عام 2020، وهي نسبة لا تختلف كثيرا عن التوقعات التي قدمها البنك المركزي المغربي، وهي 6.6%.

فبالرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومة، أدت العواقب الاقتصادية لجائحة كورونا إلى اختلالات مهمة على مستوى توازن المالية العمومية، مقارنة بالمسار المتوقع مسبقا.

ونتيجة لذلك، أصبحت الفرضيات المعتمدة في إعداد قانون المالية لسنة 2020 متجاوزة، وبالتالي اعتمدت الحكومة قانون مالي معدل لسنة 2020 طبقا لأحكام الفصل 77 من الدستور التي تنيط مسؤولية

1- المغرب: الآفاق الاقتصادية، البنك الدولي، 19 10--2020:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/morocco/publication/economic-update-october-2020

السهر على الحفاظ على توازن مالية الدولة بالبرلمان والحكومة، ووفقا لمبدأ صدقية الميزانية المنصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية والذي يتعين بموجبه ضرورة تقديم قوانين مالية معدلة في حالة حدوث تغييرات مهمة في أولويات وفرضيات قانون المالية[1].

ورغم هذه المؤشرات، فإن المغرب يقبل على السنة الجديدة 2021 بتفاؤل كبير في تحقيق نمو بنسبة 4.7%، حسب أرقام بنك المغرب (البنك المركزي)، وذلك استنادا إلى عوامل عديدة على رأسها ظهور لقاحات ضد كوفيد- 19، وتسجيل موسم زراعي جيد بفضل الظروف المناخية المواتية[2].

وفي ظل تَوجُّه الحكومة المغربية إلى الاقتراض الخارجي، حذر عبد اللطيف الجواهري والي بنك المغرب من احتمال عودة المغرب إلى سياسة التقويم الهيكلي، منبها لخطورتها، وداعيا الحكومة إلى العمل بشكل جدي لتجنب الخضوع لها، حيث أكد أن المغرب عمل لأكثر من 25 عاماً من أجل تصحيح الخلل في التوازنات الماكرواقتصادية بسبب ذلك البرنامج.

كما اعتبر الجواهري، خلال عرض حول السياسة النقدية وتأثير جائحة كورونا على الاقتصاد المغربي في مجلس النواب، أن سياسة التقويم الهيكلي تعد إحدى أخطر السياسات على الدول، إذ تفقدها حرية التدبير الذاتي، وتجعلها خاضعة لقرارات المؤسسات المالية العالمية، كما تبرز خطورتها في اتجاه الدولة إلى الاستثمارات ذات المدى القريب والمرتكزة أساساً على قطاع الخدمات، في مقابل إهمال القطاعين الزراعي والإنتاجي، وإهدار كبير للثروات البشرية، بخاصة في قطاعي الصحة والتعليم[3].

ومن أجل إنعاش الاقتصاد المغربي، كان القطاع البنكي، مطلع سنة 2020، قد استجاب لرغبة الملك محمد السادس، بتحديد 2 في المائة، معدلا للفائدة التي ستطبق على المستفيدين من البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات، وهو ما يمثل أدنى معدل يتم تطبيقه في المغرب.

رابعا- وضعية الحقوق والحريات

تعيش المملكة المغربية على وقع تراجع ملحوظ في مجال الحقوق والحريات منذ المصادقة على الدستور الجديد في استفتاء شعبي سنة 2011، مما يفسر الصورة السلبية التي باتت ترسمها تقارير المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية، عن واقع حقوق الإنسان بالمملكة، في ضوء جملة من المؤشرات المقلقة بشأن عدد من القضايا الحقوقية.

1- مذكرة تقديم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، منشورات وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

2- الاقتصاد المغربي في 2020... صراع الصمود أمام كورونا، سكاي نيوز عربية، 1 يناير 2021:
https://www.skynewsarabia.com/business/1404065-الاقتصاد-المغربي-2020-وصراع-الصمود-امام-كورونا

3- تراكم الديون يهدد الاقتصاد المغربي بالتقويم الهيكلي، اندبندنت عربية، 03-12-2020:
https://www.independentarabia.com/node/172031/اقتصاد/الاقتصاد-العربي/تراكم-الديون-يهدد-الاقتصاد-المغربي-بالتقويم-الهيكلي

• ملف حراك الريف

من المعلوم أن حراك الريف عبارة عن حركة احتجاجية انطلقت أواخر سنة 2016 على خلفية وفاة بائع سمك، ينحدر من منطقة الريف، مطحونا بشاحنة أزبال خلال مقاومته مصادرة السلطات لسلعته، وهي الحركة التي شملت مدن وقرى الريف المغربي (شمال المغرب) رافعة مطالب اجتماعية صريحة وأخرى سياسية ثاوية، قابلتها السلطات المغربية بشن حملة اعتقالات واسعة لعدد من نشطاء الحراك وبعض الصحفيين الذين شاركوا في تغطيته أو دعموه.

منذ منتصف سنة 2017، تاريخ اعتقال نشطاء الحراك وإلى أواخر سنة 2020، لم يطرأ تحول كبير على مستوى تدبير الدولة لهذا الملف السياسي والحقوقي الشائك، باستثناء العفو عن بعض المعتقلين الذين يمثلون الصفين الثاني والثالث من قيادات الحراك في مناسبات متفرقة.

غير أن ما ميز سنة 2020 هو إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان (مؤسسة حكومية) تقريرا يتكون من حوالي 400 صفحة عن حراك الريف بعنوان «احتجاجات الحسيمة». وتبنى المجلس في تقريره، الذي أثار جدلا سياسيا وحقوقيا واسعا، الرواية الرسمية لتطورات الحراك، محملا نشطاء الحراك مسؤولية العنف وعرقلة العبادة وعرقلة التنمية وإثارة البغضاء والكراهية، وهي التهم التي وجهتها السلطات للنشطاء وحكم على المئات منهم بالسجن النافذ لمُدد وصلت بحق بعض قادة الحراك إلى 20 سنة نافذة[1].

وفي الأثناء، قبلت السلطات الهولندية طلب اللجوء السياسي الذي تقدمت به القيادية بحراك الريف نوال بنعيسى، التي تولت قيادة الحراك لمدة محدودة بعد اعتقال قائده ناصر الزفزافي.

وفي علاقة بحراك الريف، أفرجت السلطات المغربية على الصحفي حميد المهداوي، في 20 يوليوز، بعد أن قضى محكوميته المحددة في ثلاث سنوات سجنا نافذا، بتهمة «عدم التبليغ عن جريمة المس بسلامة الدولة» في منطقة الريف.

كما تميزت هذه السنة بإطلاق عدد من النشطاء الحقوقيين والسياسيين والمثقفين والفنانين والصحافيين «نداء الأمل» إلى الملك محمد السادس لإطلاق سراح معتقلي الريف والصحافيين المحكومين سابقا، في سياق الظرفية الاستثنائية المرتبطة بانتشار فيروس كورونا.

ولمَّا لم تتعاطى الدولة مع هذا النداء بالإفراج على معتقلي الحراك أو بعضهم، دخل هؤلاء في إضراب عن الطعام منتصف شهر غشت. وهو الإضراب الذي تفاعل معه بعض أعضاء البرلمان الأوروبي بتوجيه رسالة لرئيس الحكومة المغربية، عبروا فيها عن قلقهم بشأن وضعية معتقلي حراك الريف بالسجون المغربية، على ضوء انتشار فيروس كورونا، وإضرابهم عن الطعام، لافتين إلى أن العديد من معتقلي الحراك، ما زالوا في سجون مغلقة ومكتظة في زمن كورونا، ولا يحصلون على رعاية صحية كافية.

1- مجلس حقوق الإنسان في المغرب يرفض وصف ما شهدته المنطقة طوال سنة من المظاهرات بـ «الحراك»، القدس العربي، 9 مارس 2020: https:///alquds.co.ukمجلس-حقوق-الإنسان-في-المغرب-يرفض-وصف-ما/

كما دعا البرلمانيون الأوروبيون الحكومة المغربية إلى إعطاء الأولوية للاعتبارات الإنسانية والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين في الحراك، وفقاً لتوصيات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والنداءات المتكررة من العديد من المنظمات الحقوقية[1].

وبالتزامن مع رسالة البرلمانيين الأوروبيين، أصدر الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان بالمغرب بيانا جدد فيه المطالبة بإطلاق سراح معتقلي حراك الريف، داعيا المسؤولين إلى التحرك العاجل قبل فوات الأوان لإنقاذ حياة المضربين عن الطعام وفتح حوار معهم. كما أكد الائتلاف لجوءه للهيئات المعنية بحقوق الإنسان وطنيا ودوليا من أجل حمل السلطات المغربية على طي ملف حراك الريف نهائيا وإنصاف المضربين ومنطقة الريف بكاملها.

وفي السياق ذاته، طالب فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب (الغرفة التشريعية الأولى)، قائد الأغلبية الحكومية، في سؤال وجهه إلى رئيس الحكومة، بـ «التدخل العاجل للحيلولة دون وقوع الأسوأ، حرصا على سلامة المواطنين داخل السجون». كما أبدى الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (حزب الاستقلال المعارض) في سؤال وجهه لوزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، قلقه الكبير إزاء تطورات الإضراب المفتوح عن الطعام، منبها إلى «ما يشكله ذلك من خطر كبير على حياتهم، ويضر بالرصيد الحقوقي المهم الذي راكمه المغرب»[2].

وعقب هذه الضغوط، وافقت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على جميع مطالب معتقلي حراك الريف التي تمثلت في تمديد مدة الفسحة، والحق في التبضع من متجر السجن كلما دعت الضرورة، وكذا تجويد الأكل والخدمات الأساسية، وتمديد مدة المكالمات الهاتفية والزيارات، بالإضافة إلى السماح بإدخال الكتب والجرائد والمجلات». وبناء عليه، علق معتقلو الحراك إضرابهم عن الطعام[3].

• اعتقال الصحفيين والحقوقيين

شهدت ممارسة حرية الصحافة وحرية الرأي خلال 2020 تدهورا مقلقا تمثل في اعتقال عدد من الصحافيين والحقوقيين البارزين والمعروفين بجرأتهم النقدية للسياسات العمومية ولسلوك السلطات المغربية إزاء ممارسة الحقوق والحريات، ومستقبل الانتقال الديمقراطي بالبلاد.

فقبل يومين فقط من حلول عيد الفطر، أوقفت السلطات سليمان الريسوني الصحافي وكاتب الرأي

1- تزايد الضغوط على الحكومة المغربية بسبب إضراب معتقلي «حراك الريف» عن الطعام، العربي الجديد، 05-09-2020:
https://alaraby.co.uk/تزايد-الضغوط-على-الحكومة-المغربية-بسبب-إضراب-معتقلي-«حراك-الريف»

2- نفسه.

3- معتقلو «حراك الريف» يفكون إضرابهم عن الطعام، موقع لكم2، 07-09-2020:
https://lakome2.com/liberte/197209/

بجريدة أخبار اليوم التي تشتهر بخطها التحريري النقدي، وذلك من أجل التحقيق معه حول تهمة هتك العرض بالعنف والاحتجاز في حق شاب مغربي مثلي. ليظل معتقلا؛ رغم مطالبة دفاعه بمتابعته في حالة سراح.

وجرى اعتقال سليمان الريسوني اعتمادا على تدوينة في موقع «فيسبوك» يتهم صاحبها الصحافي الريسوني بالاعتداء عليه جنسيا في منزله، في حين يتحدث محامو الصحافي عن عدم وجود أي شكاية ضده من المشتكي، الذي أكد لاحقا في تدوينة جديدة أن الشرطة استدعته واستمعت له حول الاعتداء المزعوم، الذي يفترض أنه وقع عام 2018.

هـذا، وقـد سبق عملية الاعتقال حملة تشهير واسعة تنبأت باعتقال الصحافي قبل انفجار القضية، أشارت إليها منظمة «مراسلون بلا حدود». ومما يؤكد نية التشهير في هذا الملف، قيام موقع مغربي معروف بنشر فيديو يوثق عملية الاعتقال أمام بيت سليمان الريسوني[1].

ولم يمر شهران على اعتقال الصحافي الريسوني، حتى اعتقلت السلطات الصحافي والحقوقي عمر الراضي بتهم منها «الاغتصاب»، والذي سبق أن اعتقل وأطلق سراحه عدة مرات على خلفية تهم حددتها النيابة العامة في «الاشتباه في تلقيه أموالا من جهات أجنبية بغاية المس بسلامة الدولة الداخلية ومباشرة اتصالات مع عملاء دولة أجنبية بغاية الإضرار بالوضع الدبلوماسي للمغرب».

وفي أواخر 2020، قرر الجهاز القضائي المغربي إيداع المؤرخ والناشط الحقوقي المعطي منجب، السجن رهن الاعتقال الاحتياطي على خلفية قضية «غسيل أموال»، وهي التهمة التي سبق للمؤرخ المعروف بدفاعه عن قضايا حرية التعبير ومشروع التقارب بين العلمانيين والإسلاميين بالمغرب أن أكد براءته منها، معتبرا أن الهدف من هذه الملاحقة يتمثل في «معاقبته» على تصريح إعلامي أشار فيه إلى دور جهاز مراقبة التراب الوطني (المخابرات الداخلية) في قمع المعارضين وتدبير الشأن السياسي والإعلامي بالمغرب[2].

• مشروع القانون 22.20

خلق مشروع القانون 22.20 المتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، جدلا سياسيا وحقوقيا كبيرا على إثر تضمنه لمقتضيات تنص على إجراءات تقييدية للحق في التعبير عن الرأي والنشر، مما جعل الرأي العام المغربي يطلق عليه «قانون تكميم الأفواه».
ومن بين مواد مشروع هذا القانون، نصت المادة 14 على عقوبة السجن من 6 أشهر إلى 3 سنوات و/

1- تهم جنسية مجددا.. اعتقال الريسوني يضع المغرب أمام امتحان العدالة، موقع DW، 27-05-2020:
https://dw.com/ar/تهم-جنسية-مجددا-اعتقال-الريسوني-يضع-المغرب-أمام-امتحان-العدالة/a-53589194

2- «انتقد المخابرات».. توقيف ناشط مغربي معارض بتهم «غسيل الأموال»، موقع الحرة، 29-12-2020:
https://www.alhurra.com/morocco/2020/12/29/انتقد-المخابرات-توقيف-ناشط-مغربي-معارض-بتهم-غسيل-أموال

أو غرامة مالية بحق من يدعو إلى مقاطعة بعض المنتجات أو البضائع أو الخدمات، بينما نصت المادة 16 على عقوبة السجن من 3 أشهر إلى سنتين و/أو غرامة مالية بحق كل من قام عمدا بنشر أو ترويج محتوى إلكتروني يتضمن خبرا زائفا.

وقد عزى الكثير من المغاربة محاولة تشريع هذا القانون الذي يمس بشكل واضح الحقوق والحريات إلى خشية الشركات الكبرى من تجدد حملة مقاطعة المنتجات الاستهلاكية التي انطلقت من مواقع التواصل الاجتماعي سنة 2018، وكبدت شركتين مغربيتين وشركة فرنسية خسائر مالية فادحة.

وإذا كان مشروع القانون 22.20 يرمي إلى تقييد حرية التعبير بمواقع التواصل الاجتماعي، فإن الضغط الذي شكلته الحملة الشعبية المعارضة للمشروع عبر هذه المواقع دفع الحكومة إلى تأجيل البت فيه وتشكيل لجنة لتعديله قبل استكمال باقي مراحل تشريعه.

• العلاقة بالمنظمات الحقوقية الدولية

رفعت بعض المنظمات الحقوقية الدولية من حدة انتقادها للوضع الحقوقي في المغرب، مما تسبب في بلوغ علاقتها بالحكومة المغربية توترا غير مسبوق.

ففي 22 يونيو 2020، كشفت منظمة العفو الدولية في تحقيق لها، أن هاتف الصحافي والناشط الحقوقي عمر الراضي قد تعرض لهجمات متعددة باستخدام تقنية جديدة متطورة، تثبّت خلسة برنامج التجسس «بيغاسوس» سيء السمعة التابع لمجموعة «إن إس أو»، مؤكدة أن الهجمات وقعت على مدى فترة تعرض فيها الراضي لمضايقات متكررة من قبل السلطات المغربية، ووقعت إحدى الهجمات بعد أيام فقط من تعهد مجموعة «إن إس أو» بوقف استخدام منتجاتها في انتهاكات حقوق الإنسان، واستمرت الهجمات بحسب المنظمة، على الأقل، حتى يناير 2020.[1]

وعقب هذا التحقيق، اتهمت الحكومة المغربية منظمة العفو الدولية بـ «التحامل المنهجي والمتواصل منذ سنوات، ضد مصالح المغرب، وتبخيس ما حققه من تقدم ومكاسب مشهود بها عالمياً، خاصة في مجال حقوق الإنسان»[2]. كما اتهمت الحكومة المنظمة الدولية بـ «تجاوز هذا التحامل كل الحدود، من خلال سعي هذه المنظمة إلى التحول إلى فاعل سياسي داخل الساحة المغربية، تحركها في ذلك أطراف معروفة وحاقدة على المؤسسات الوطنية المغربية[3]».

وفي ضوء بيان الحكومة، جاء رد منظمة العفو الدولية الذي أكدت فيه أن حملة التشهير و«المزاعم

1- التجسس على صحفي مغربي من خلال برمجية تجسس لشركة «إن أس أو» «الإسرائيلية» بعد تعهدها باحترام حقوق الإنسان، 22-06-2020:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/06/moroccan-journalist-against-used-spyware-nso/

2- المغرب يندد بـ «التحامل المنهجي والمتواصل» لمنظمة العفو الدولية عليه، القدس العربي، 03-07-2020:
https://www.alquds.co.uk/المغرب-يندد-بالتحامل-المنهجي-والمت/

3- نفسه

الكاذبة» الموجهة ضدها، إنما هي محاولة للتشكيك في أبحاث حقوق الإنسان الراسخة التي كشفت النقاب عن سلسلة من حوادث المراقبة غير القانونية[1].

خامسا- العلاقات الخارجية

تقوم السياسة الخارجية للمغرب على استقلالية قراره السياسي وعدم التدخل في شؤون الدول، مع نهج استراتيجية الحياد البناء إزاء القضايا الدولية التي تتقاطع مصالح أطرافها مع مصالحه.

ويبدو من خلال سلوك الدبلوماسية المغربية التي يقودها ملك البلاد محمد السادس، أنها حاولت خلال سنة 2020 الحفاظ على هذه الثوابت في ظل توازنات دولية وإقليمية معقدة، مع ترجيح أولوية المصالح المغربية.

• على المستوى الأوروبي

يربط المملكة المغربية اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ سنة 1996، دخل حيز التنفيذ سنة 2000. وبناء عليه حصلت المملكة على صفة «الشريك المميز» للاتحاد سنة 2008 في ظل رئاسة فرنسا للاتحاد. وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز العلاقات بين المغرب ودول الاتحاد الأوروبي والاندماج عبر تقريب السياسات التشريعية والنهوض بالتعاون القطاعي والجوانب الإنسانية.

ولئن كان المغرب شريكا هاما لدول الاتحاد الأوروبي، فإنه بالنسبة لإسبانيا الجار والشريك الذي يرتبط بشكل أساسي بالأمن القومي الإسباني. يعكس هذه الأهمية خلال 2020، زيارة أرانشا غونزاليز لايا وزيرة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون بحكومة المملكة الإسبانية للمملكة المغربية (24 يناير 2020)، وهي الزيارة الأولى لها خارج الاتحاد الأوروبي منذ تعيينها على رأس الدبلوماسية الإسبانية، وذلك من أجل مناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين، بعد يومين فقط من مصادقة البرلمان المغربي على القانون رقم 38.17 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 1.81 المنشأة بموجبه منطقة اقتصادية خالصة على مسافة 200 ميل بحري عرض الشواطئ المغربية، وكذا مصادقته على القانون رقم 37.17 المتعلق بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.211 المعينة بموجبه حدود المياه الإقليمية.

وقد جدد الطرفان خلال الزيارة عزمهما على مواصلة التنسيق بينهما على مختلف الأصعدة لتطوير العلاقات الثنائية والتنموية والاجتماعية والسياسية ومواجهة التحديات المشتركة.

في السياق ذاته، زار أوليفر فاريلي مفوض الاتحاد الأوروبي المكلف بسياسة الجوار والتوسع المملكة المغربية في دجنبر 2020، مؤكدا أنها شريك ذو مصداقية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وأن الطرفان بصدد

1-«قضية التجسس على صحفي».. الخلاف بين المغرب ومنظمة العفو الدولية يتصاعد، موقع الحرة، 05-07-2020:
https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2020/05/07/قضية-التجسس-صحفي-الخلاف-بين-المغرب-ومنظمة-العفو-الدولية-يتصاعد

وضع خطة اقتصادية مفصلة من أجل شراكة أعمق بينهما، مشيرا إلى أن الأفكار والطرق والمسارات باتت واضحة ليتم طرح الخطة اعتبارا من ربيع 2021، ومشيدا بتدبير المغرب النموذجي لتداعيات الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) التي سيعمل الطرفان معا على تجاوز آثارها عبر التخطيط من أجل إنعاش اقتصاديهما ليخرجا أكثر قوة من الأزمة[1].

في الأثناء، أكدت بيلفا يوهانسن المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية في زيارتها للرباط، سعيا للتوصل إلى اتفاق يسمح لدول الاتحاد بإعادة المهاجرين إلى المغرب، أن الاتحاد الأوروبي يتجه نحو مواصلة الشراكة المتميزة مع المغرب لأنه يُعتبر شريكا موثوقا للغاية، مشددة على رغبة الاتحاد الأوروبي في أن تتخطى الشراكة مع المملكة مجالي الأمن والهجرة لتشمل قضايا أخرى[2].

وبعد زيارة المفوضة الأوروبية بأيام قليلة، أعلنت وزارة الداخلية المغربية أن المغرب رفض طلبا من الاتحاد الأوروبي لاستعادة رعايا دول أخرى يصلون إلى أوروبا من المملكة التي تصر على أن تتحمل كل دولة مسؤوليتها تجاه رعاياها[3].

• على المستوى الإفريقي

عاد المغرب إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017 بموافقة أغلبية أعضاء الاتحاد على طلب عضويته (39 من أصل 54)، وذلك بعد أن كان قد غادر منظمة الوحدة الإفريقية زهاء أربعة عقود، بسبب مناوئتها لأجندته ومصالحه الحيوية. وجاءت هذه العودة في إطار سعي المغرب إلى تعزيز شراكاته الاقتصادية وعلاقاته الدبلوماسية بالدول الإفريقية، وضمان دعمها له في حسم ملف الصحراء لصالحه.

ولهذه الغاية، استمر المغرب سنة 2020 في التوسع الدبلوماسي عبر تعزيز علاقاته بدول غرب إفريقيا وتحقيق اختراقات غير مسبوقة في العلاقة بالدول الإفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية، وهو ما يعكسه فتح 16 دولة إفريقية قنصليات لها بمدينتي العيون والداخلة في اعتراف صريح بالسيادة المغربية على الصحراء.

ومع تخليه عن سياسة المقعد الفارغ، أصبح المغرب يضطلع بدور هام كدولة إفريقية رائدة داخل الاتحاد الإفريقي وخارجه. وهي المكانة التي تستثمرها الرباط من أجل تضييق مساحة تحرك جبهة البوليساريو الانفصالية، من خلال مطالبتها في أروقة الاتحاد بضرورة احترام الشرعية الدولية وحسن

1- كوفيد19-: المفوض الأوروبي المكلف بسياسة الجوار والتوسع يدعو إلى خطة اقتصادية للشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، الصحراء، 01-12-2020:
https://assahraa.ma/web/2020/152479

2- الاتحاد الأوروبي يتجه إلى تعزيز الشراكة مع المغرب عقب الجائحة، اندبندنت عربية، 04-12-2020:
https://www.independentarabia.com/node/173936/الأخبار/العالم-العربي/الاتحاد-الأوروبي-يتجه-إلى-تعزيز-الشراكة-مع-المغرب-عقب-الجائحة

3- الرباط ترفض طلبا أوروبيا باستقبال مهاجرين غير شرعيين، ميدل ايست اونلاين، 16-12-2020:
https:/middle-east-online.com/الرباط-ترفض-طلبا-أوروبيا-باستقبال-مهاجرين-غير-مغاربة

الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومكافحة النزعات الانفصالية والترابط بين السلام والأمن والتنمية من أجل سلام دائم في أفريقيا[1]، في إشارة إلى الجبهة الانفصالية ودولة الجزائر التي تدعمها.

• على مستوى منطقة الخليج العربي

ترتبط المملكة المغربية مع دول الخليج بعلاقات عسكرية واقتصادية ومالية وإيديولوجية. فبعد اندلاع الثورات العربية قامت الملكيات الخليجية بدعوة المغرب والأردن للالتحاق بمجلس التعاون الخليجي، في ما بدا أنه محاولة لتحصين الملكيات العربية القائمة وتشكيل محور ملكي سني متضامن اقتصاديا ومتعاون في مواجهة التمدد الإيراني الشيعي وتحجيم تنامي شعبية الحركات الإسلامية.

وإذا كان هذا يعتبر الإطار العام للعلاقات المغربية الخليجية، فإنه لا يعني أن هذه العلاقات المغربية الخليجية لا تتسم بالحركية وتشوبها من حين لآخر بعض الأزمات بين الطرفين، كما لا يعني أن دول الخليج كتلة واحدة منسجمة متطابقة الرؤى وتتبنى نفس السياسات.

فعلى مستوى العلاقة بين دولتي السعودية والإمارات، كشف العقد الأخير أن المغرب عصي على التماهي التام مع سياستهما بما لا يوافق رؤيته ومصالحه، وهو ما أكده وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة في تصريح له يوم 27 مارس 2020، لما أبرز أربعة شروط لاستمرار التنسيق مع الإمارات والسعودية، أولها أن السياسة الخارجية مسألة سيادية بالنسبة للمغرب، وثانيها أن التنسيق مع دول الخليج، خاصةً السعودية والإمارات، يجب أن يكون وفق رغبة من الجانبين، وثالثها أن التنسيق بين الطرفين يجب ألا يكون حسب الطلب، ورابعها أن التنسيق يجب أن يشمل جميع القضايا المهمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل الأزمة الليبية[2].

وقد جاءت هذه الشروط بعدما شهدت العلاقات بين الطرفين توترات على خلفية تباين وجهات النظر بينهما بشأن الأزمة الخليجية والقضية الفلسطينية والأزمة الليبية، وقضايا إقليمية ودولية أخرى.

بعد هذا التاريخ، عرفت العلاقات بين الطرفين انفراجا ملحوظا، حيث عاد السفير الإماراتي للرباط بعد أكثر من سنة على شغور المنصب، كما فتحت الإمارات قنصلية لها في مدينة العيون، وأيدت، شأنها في ذلك شأن جميع دول الخليج، عملية إعادة فتح معبر الكركرات الحدودي.

أما على المستوى العلاقة بقطر، فقد جددت المملكة المغربية دعمها لدولة قطر وأكدت على استعدادها لتقديم كافة الإمكانات والوسائل البشرية واللوجستيكية من أجل إنجاح تنظيم الحدث الكروي البارز لبطولة كأس العالم لكرة القدم سنة 2022.

1- المغرب يؤكد في الاتحاد الافريقي على ضرورة احترام الشرعية الدولية وحسن الجوار ومكافحة النزعات الانفصالية من أجل سلام دائم في إفريقيا، وكالة المغرب العربي للأنباء، 19-11-2020:
www.mapexpress.ma/ar/actualite/المغرب-يؤكد-في-الاتحاد-الافريقي-على-ضر/الآراء-و-حوارات/

2- سفير المغرب وقنصلاه في الإمارات يعودون إلى الرباط، الجزيرة نت، 11-03-2020: https://0i.is/CnYz

العلاقة مع دول المغرب العربي

باستثناء الجزائر، يرتبط المغرب بعلاقات مستقرة أو متميزة مع باقي دول المغرب العربي، ولاسيما ليبيا، ذلك أن شرعية المؤسسات السياسية القائمة فيها، تقوم على الاتفاق السياسي الذي أبرمه الفرقاء الليبيون في 17 دجنبر 2015 بمدينة الصخيرات المغربية، تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، وبوساطة المغرب الذي بذل جهودا دبلوماسية كبيرة من أجل إنجاح الحوار الليبي-الليبي وإنهاء الحرب الأهلية.

وتقوم وساطة المغرب في الملف الليبي، التي نالت إشادة المنتظم الدولي، على ترجيحه الحلول السياسية وتبنيه مبدأ الحياد البناء، وكذا حرصه على عدم تبني الدولة الليبية بعد استكمال بنائها المؤسساتي لنفس سياسة الرئيس الليبي السابق معمر القذافي الداعمة لجبهة البوليساريو الانفصالية في صراعها مع المغرب، بالإضافة إلى سعي الرباط لتطويق أي انفجار محتمل للوضع في ليبيا، من شأنه أن يهدد أمنها القومي ويلقي على كاهلها أعباء في مجالات الهجرة ومحاربة التطرف والإرهاب والتهريب.

وضمن هذا الإطار، استضاف المغرب محادثات بين الفرقاء الليبيين خلال سنة 2020 بمدينتي بوزنيقة وطنجة، كما لعب دورا في تقريب وجهات نظر الأطراف المتصارعة بغية التوصل لحل سياسي ينهي الأزمة القائمة منذ سنوات، مؤكدا أن الليبيين ليسوا في حاجة إلى وصاية أحد وأنهم قادرين على حل مشاكلهم بأنفسهم.

وفي حين ما تزال علاقات المغرب مع تونس على ما كانت عليه، وتشهد تطورا ملحوظا مع موريتانيا، فإن التوتر يسود العلاقات المغربية الجزائرية، حيث ألمح ناصر بوريطة وزير الخارجية المغربي إلى دور الجزائر في تغذية الانفصال خلال كلمة له في قمة دول عدم الانحياز، قائلا: «إن دولة مجاورة تواصل تغذية الانفصال بالرغم من الظروف الاستثنائية الحالية، وتحويل موارد ساكنتها لفائدة مبادرات تروم زعزعة الاستقرار الإقليمي».

• القضية الفلسطينية

على الرغم من تأكيد المغرب على ثبات موقفه الداعم للقضية الفلسطينية بناء على ارتباطه التاريخي الوثيق بفلسطين، ورئاسة الملك محمد السادس للجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، وبالنظر للتأييد الشعبي الواسع الذي تحظى به قضية فلسطين، إلا أن سنة 2020 تميزت بتطبيع العلاقات بين المغرب و«إسرائيل» في العاشر من دجنبر، وهو الأمر الذي خلق تشويشا كبيرا على الموقف التاريخي للمغرب من القضية الفلسطينية.

وقد بدت المؤشرات الأولى للتطبيع المغربي «الإسرائيلي» من خلال حضور رئيس الرابطة المحمدية

للعلماء (هيئة رسمية) مراسم الذكرى السنوية للهولوكوست ببولندا إلى جانب عدد من العلماء المسلمين. وهي الزيارة التي أحدثت جدلا واسعا في العالم الإسلامي. ذات الجدل أثاره تصريح وزير الخارجية ناصر بوريطة في معرض رده على مستشارين في اجتماع للجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة في مجلس المستشارين، بأن «قضية الصحراء هي القضية الأولى للمغرب، ولا ينبغي أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم».

وللتخفيف من آثار هذا التصريح، أرسل الملك محمد السادس وزير الخارجية للعاصمة الأردنية عمان ليبلغ عنه رسالة شفوية للرئيس الفلسطيني محمود عباس، ويجدد التأكيد على الموقف المغربي الداعم للقضية الفلسطينية. كما جدد المغرب التعبير في اجتماع وزراء الخارجية العرب عن تمسكه بالمبادرة العربية للسلام كمشروع لحل الصراع العربي الإسرائيلي.

وفي الأثناء، صرح رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني لوكالة المغرب العربي للأنباء بأن موقف الحكومة المغربية مما يعرف بصفقة القرن ينطلق من ثوابت المملكة، ملكا وحكومة وشعبا، في تعاملها مع القضية الفلسطينية، ودعم الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه.

شعبيا، نظمت عدة مكونات مدنية وسياسية وحقوقية ونقابية مسيرة شعبية ومجموعة من الفعاليات رفضا لـ «صفقة القرن» ودعما لصمود الشعب الفلسطيني.

لكن أواخر دجنبر، وفي خطوة مفاجئة، خاصة بعد فشل الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في الظفر بولاية رئاسية ثانية، أعلن البيت الأبيض إن ترامب والملك المغربي محمد السادس اتفقا على أن «تستأنف المملكة علاقاتها الدبلوماسية مع «إسرائيل»، فضلا عن تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين بما يدعم الاستقرار في المنطقة».

ويشمل الاتفاق إعادة فتح مكاتب اتصال في كل من الرباط و«تل أبيب» كانت قد أُغلقت سنة 2000 إبان الانتفاضة الفلسطينية، وتسيير رحلات جوية مباشرة من وإلى «إسرائيل» لكل «الإسرائيليين».

لكن بيان الديوان الملكي المغربي قال إن هذه الإجراءات لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على موقف المغرب الثابت من القضية الفلسطينية العادلة، مؤكدا أن الملك محمد السادس تحدث إلى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وطمأنه بأنه لن يتراجع أبدا عن دوره في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، مؤكدا دعمه لحل قيام الدولتين.

سادسا- قضية الصحراء المغربية

تعتبر قضية الصحراء موضوعا حيويا ومسألة أمن قومي بالنسبة للمغرب، منذ حوالي خمسة عقود. ومن ثم فإنها تحظى بمكانة مركزية في هندسة السياسة الخارجية للمملكة، وتعد محددا رئيسيا في رسم علاقاتها بالدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

ويمكن القول أن قضية الصحراء شهدت خلال سنة 2020 تفاعلات هي الأكثر ديناميكية منذ افتعال النزاع حولها قبل حوالي نصف قرن:

• دبلوماسية القنصليات

تمكن المغرب خلال سنة 2020 من إقناع 20 دولة بافتتاح بعثات دبلوماسية لها بمدينتي العيون والداخلة، في محاولة لتثبيت مغربية الصحراء وتحقيق تقدم في هذا الملف في إطار السيادة المغربية.

وبالإضافة إلى عدد من الدول الإفريقية التي افتتحت قنصليات لها في الصحراء، افتتحت ثلاث دول عربية بارزة هي الإمارات والبحرين والأردن، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عزمها على افتتاح قنصلية بالداخلة، بعد اعترافها بالسيادة المغربية على الصحراء.

• أزمة الكركرات

تجدد الصراع بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو الانفصالية في منطقة الكركرات يوم الجمعة 13 نونبر 2020، على خلفية خرق الجبهة لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع سنة 1991، بعد إقدامها مطلع شهر أكتوبر على قطع الطريق على الحركة المدنية والتجارية التي تمر عبر معبر الكركرات.

فمطلع شتنبر 2020، تحرك نشطاء محسوبون على جبهة البوليساريو قصد احتلال معبر الكركرات بين المغرب وموريتانيا، بهدف إغلاقه في وجه الحركة المدنية والتجارية على غرار ما حدث في مخيم اكديم ازيك بمدينة العيون سنة 2010.

وفي منتصف شتنبر 2020، زار المفتش العام للقوات المسلحة الملكية المغربية المنطقة الجنوبية في الصحراء مرفقا بعدد من القيادات العسكرية، وأكدت وسائل إعلام أن المغرب في حالة استنفار. وعلى ضوء تحركات المغرب ومواقف المجتمع الدولي، تبرأت البوليساريو من تبني حراك النشطاء، لكنها حملت الأمم المتحدة مسؤولية سلامتهم.

وبعد استنفاذ كافة الإمكانيات وعجز الأمم المتحدة عن تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي، وخاصة قراره رقم 2114 لأبريل 2018، قامت القوات المسلحة الملكية المغربية بالتدخل يوم الجمعة 13 نونبر 2020 من أجل إنهاء حالة تمرد عناصر البوليساريو، وإعادة إطلاق الحركة المدنية والتجارية بين المغرب وموريتانيا. كما أكدت المملكة المغربية أن التدخل انبنى على قاعدة إعادة فتح المعبر وعدم الاحتكاك بالعناصر المدنية للبوليساريو دون سقوط أي جريح أو قتيل في عملية التدخل.

وفي نفس السياق، جددت المملكة التأكيد على التزامها باتفاق وقف إطلاق النار، الذي أعلنت جبهة البوليساريو في المقابل تحللها منه. كما أعلنت المملكة عن إعادة فتح معبر الكركارات وعودة حركة العبور

إلى طبيعتها يوم السبت 14 نونبر.

ومن أجل رص الجبهة الداخلية، انعقد اجتماع عالي المستوى بين رئيس الحكومة المغربية ومستشار للملك محمد السادس ووزير الداخلية ووزير الخارجية مع زعماء الأحزاب السياسية التي أعلنت اصطفافها دفاعا عن الوحدة الترابية للمملكة.

هذا وقد أعلنت دول عربية وإفريقية وأوروبية، ومنظمات إقليمية ودولية، عن تأييدها للخطوات المغربية الرامية إلى صيانة الوحدة الترابية للمملكة وحماية أمنها، باستثناء دولة موريتانيا التي التزمت الحياد، والجزائر التي نددت بالتدخل المغربي.

• انسحاب الجزائر وجنوب إفريقيا من تظاهرة رياضية احتضنتها الصحراء

انسحبت دولتا الجزائر وجنوب إفريقيا المعروفتان بمناوئتهما للسيادة المغربية على الصحراء قبل أيام على انطلاق فعاليات كأس إفريقيا لكرة القدم داخل القاعة بسبب تنظيمها بمدينة العيون المغربية، غير أن تحرك الدبلوماسية المغربية أثمر إعلان الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» عبر تغريدة عل حسابه الرسمي بتويتر أن كأس أمم إفريقيا لكرة القدم داخل القاعة 2020 ستقام بمدينة العيون المغربية في الفترة الممتدة من 28 يناير إلى 7 فبراير 2020، وهو ما تمت قراءته على أنه اعتراف من الفيفا بسيادة المغرب على كافة أراضيه.

• الدبلوماسية الحزبية والبرلمانية في ملف الصحراء

نظم حزب العدالة والتنمية يوم 07 مارس 2020 بقصر المؤتمرات بعاصمة الصحراء المغربية العيون، مهرجانا خطابيا تحت شعار «تعزيز الجهوية المتقدمة مدخل لتحقيق النموذج التنموي المأمول وإرساء الحكم الذاتي»، برئاسة سعد الدين العثماني الأمين العام للحزب ورئيس الحكومة، وحضور أعضاء الأمانة العامة وبرلماني ومنتخبي الحزب بالأقاليم الصحراوية بالجهات الجنوبية الثلاث.

وقبل ذلك، يوم 05 مارس، زار وفد برلماني يتكون من 35 نائبا ومستشارا برلمانيا ينتمون للأحزاب الممثلة في البرلمان، نقطة الدعم التابعة لشبه القطاع العسكري للسمارة، بحضور الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني، الذي قدم للوفد شروحات حول مهمة نقطة الدعم، وكذا حول الوسائل والتجهيزات الموفرة لها للدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة[1].

وإذا كانت الأحزاب السياسية قد اضطرت للتفاعل مع تطورات قضية الصحراء المغربية بتنظيم فعالياتها الحزبية والسياسية عن بعد بحكم الظروف التي فرضتها جائحة كورونا، فإن الربع الأخير من

1- وفد برلماني في زيارة للقوات المسلحة الملكية بإقليم السمارة، 05 ،2m-03-2020:
https://2m.ma/ar/news/وفد-برلماني-في-زيارة-للقوات-المسلحة-الملكية-بإقليم-السمارة20200305-/

السنة عرف مبادرات ميدانية حزبية دعما لمغربية الصحراء، وذلك على إثر اندلاع ما عُرف إعلاميا بـ «أزمة الكركارات» بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو الانفصالية، حيث أعلن قادة الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، من معبر الكركارات الحدودي الفاصل بين المملكة وموريتانيا، عن دعمهم للعملية التي قادتها القوات المسلحة الملكية المغربية، لإعادة الحركة التجارية والمدنية إلى طبيعتها، بعد إغلاقه من طرف محسوبين على جبهة البوليساريو لعدة أيام.

وفي الأثناء، نظم حزب الاستقلال مهرجانا خطابيا حاشدا تأييدا لقرار اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية، بموجب قرار تنفيذي لرئيسها، اعترف من خلاله بالسيادة المغربية الكاملة على الصحراء.

• الاتحاد الإفريقي والصحراء

ترأس رئيس الحكومة سعد الدين العثماني الوفد المغربي المشارك في القمة العادية 33 للاتحاد الإفريقي، والتي تعتبر أول قمة، في السنوات الأربع الماضية، لا يتضمن فيها تقرير مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد أي إشارة لقضية الصحراء المغربية.

• الاعتراف الأمريكي بالسيادة المغربية على الصحراء

شكل الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على صحرائه إنجازا كبيرا للدبلوماسية المغربية، كما شكل أيضا ضربة قاسية لأطروحة جبهة البوليساريو الانفصالية ودولة الجزائر التي تصر على دورها السلبي في هذا النزاع الذي عمر لأزيد من 45 سنة. إن هذا الاعتراف، والذي تم اعتبرته بعض التحليلات ثمنا لتطبيع المغرب لعلاقاته مع «إسرائيل»، يعتبر بمثابة عتبة لتحييد موقف الولايات المتحدة الأمريكية في قضية الصحراء بعدما ظلت لمدة طويلة مصدر قلق بالنسبة للدبلوماسية المغربية من خلال فكرة التقسيم مع بيكر ومقترح توسيع صلاحيات المينورسو مع روس والعودة إلى فكرة الاستفتاء مع بولتون وغيرها من المبادرات الأخرى التي كانت متعبة للمغرب من قبل دولة من حجم الولايات المتحدة الأمريكية.

سابعا- خلاصات

في ضوء رصد التقرير لأهم الأحداث والتفاعلات التي ميزت الحالة المغربية خلال سنة 2020، يمكن استخلاص ما يلي:

سياسيا؛ يعتبر إذعان الأحزاب السياسية وعدم استقلاليتها بشكل كامل عن مركز القرار المغربي أحد أهم المؤشرات الدالة على أن التعددية الحزبية لا تعكس تعددية سياسية حقيقية بالشكل الذي يخدم الانتقال الكامل نحو الديمقراطية، ذلك أن معظم الأحزاب تُساير في أغلب الأحيان رغبات النظام السياسي على حساب منطلقاتها الإيديولوجية ومبادئها وقيمها السياسية.

ولعل أبرز مثالين لهذه الخلاصة خلال السنة التي يتناولها التقرير هو عدم ممارسة الأحزاب السياسية أي نقد سياسي إزاء التطبيع المغربي «الإسرائيلي»، رغم أن أدبياتها تتضمن مواقف مناهضة للتطبيع، وكذا دفاعها على تعديل القاسم الانتخابي في ضرب صارخ للمضمون الديمقراطي للعملية الانتخابية ومخرجاتها.

اقتصاديا؛ رغم التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد19-) التي أدت إلى اختلال التوازن المالي للمغرب شأنه في ذلك شأن أغلب دول العالم، إلا أن الاقتصاد المغربي حافظ في العموم على مقومات التعافي من أزمته مع بروز مؤشرات عن تحقيق معدل نمو إيجابي سنة 2021، وذلك استنادا إلى عوامل عديدة على رأسها ظهور لقاحات ضد كوفيد19-، وتسجيل موسم زراعي جيد بفضل الظروف المناخية المواتية.

حقوقيا؛ يبدو أن المغرب لم يعد مكترثا بشكل كبير بما تكتبه المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية عن التجاوزات في مجال الحقوق والحريات، ذلك أن الرباط لم تتفاعل مطلقا مع النداءات الداخلية والخارجية التي تطالبها بتغيير منهجية تدبير ملف معتقلي حراك الريف ومعتقلي الرأي الذين ما زالت لا تعتبرهم «معتقلين سياسيين»، بل إن لا شيء يوحي بتغيير هذه المنهجية بالنظر إلى اعتقال صحافيين وحقوقيين آخرين سنة 2020، ومحاولة سن قانون 22.20 المتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة الذي أثار جدلا حقوقيا وسياسيا واسعا على إثر تضمنه لمقتضيات تنص على إجراءات تقييدية للحق في التعبير عن الرأي والنشر.

على مستوى العلاقات الخارجية؛ ما تزال قضية الصحراء تحتل مركزية هامة في هندسة السياسة الخارجية المغربية. فخلال سنة 2020؛ حقق المغرب انتصارات دبلوماسية غير مسبوقة في تاريخ النزاع المفتعل بينه وبين الجزائر وجبهة البوليساريو الانفصالية حول منطقة الصحراء، ومن ذلك الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على هذه المنطقة الذي جاء في سياق تطبيع الرباط علاقاتها بـ «تل أبيب».

من جهة ثانية، أثبتت هذه السنة الفعالية الكبيرة لاستراتيجية الحياد البناء للمغرب والتي تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم المسارات السياسية في حلحلة الأزمات البينية، والتي يتبنّاها إزاء القضايا العربية، وخاصة الأزمة الليبية وأزمة حصار قطر.

التنظيمات المتشددة في 2020.. تراجع أم كمون؟

أ. فايز موسى

مجموعة التفكير الإستراتيجي - إسطنبول

التنظيمات المتشددة في 2020..
تراجع أم كمون؟

مقدمة

لم يكن عام 2020 واعداً للتنظيمات المتشددة، التي يعد تنظيما «داعش» والقاعدة أبرز تعبيراتها، حيث كان جلّ اهتمامها في هذا العام مواجهة التحديات وإثبات الحضور ورفع معنويات المؤيدين، في ظل ضربات قوية متلاحقة واستهداف متواصل من أطراف متعددة.

وإذا كان العام 2019 شهد تصفية العديد من القيادات المهمة في التنظيمين، ومن أبرزها زعيم «داعش» أبو بكر البغدادي، فإن العام 2020 لم يكن مختلفاً، ولا سيما بالنسبة لتنظيم القاعدة الذي تعرض لاستنزاف كبير على مستوى رموزه وقياداته الرئيسية.

وقد فرضت التحديات الصعبة التي واجهت التنظيمين تحوّلاً مهماً في استراتيجيات عملهما، ضمن عملية تكيّف اضطرارية، ومن ضمن ذلك تجنّب خوض مواجهات ومعارك كبيرة والتركيز على العمليات النوعية الصغيرة والخاطفة بأسلوب حرب العصابات.

فهل كان عام 2020 عام استمرار التراجع في قوة وحضور التنظيمات المتشددة في المنطقة، أم عام الكمون والتحفز استعداداً لانطلاقة جديدة؟

أبرز التطورات في 2020

كان عام 2020 حافلاً بالتطورات المهمة فيما يخص أنشطة «داعش» والقاعدة وعمليات الاستهداف التي تعرض لها التنظيمان. وفيما يلي عرض لأبرز تلك التطورات:

2020/1/5: مسلحون من حركة الشباب الصومالية فرع تنظيم القاعدة في الصومال يشنون هجوماً على قاعدة عسكرية تديرها قوات أمريكية وكينية في لامو شمال كينيا قرب الحدود الصومالية، والهجوم يسفر عن مقتل ثلاثة أمريكيين؛ جندي ومتعاقدين مدنيين.

2020/1/8: مقتل قائد في الجيش العراقي في هجوم لتنظيم «داعش» في مدينة كركوك.

2020/1/27: تنظيم «داعش» يحث مقاتليه والمسلمين عامة على مهاجمة اليهود والمستوطنات اليهودية رداً على مشروع صفقة القرن.

2020/2/3: تنظيم «داعش» يتبنى عملية طعن في العاصمة البريطانية لندن أسفرت عن جرح ثلاثة أشخاص.

2020/2/6: الحكومة الأمريكية تعلن مقتل زعيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية قاسم الريمي في عملية خاصة نفذتها القوات الأمريكية في اليمن دون الكشف عن مكان وتاريخ العملية. وقد اعترف التنظيم بمقتل الريمي.

2020/2/28: تنظيم القاعدة في المغرب ينعى قياديه أبو عياض التونسي رسمياً، إلى جانب يحيى أبو الهمام نائب رئيس جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» العاملة في منطقة الساحل، وكذلك السعودي أبو دجانة القصيمي الناطق باسم جماعة «المرابطون»، إضافة إلى شخصيات من جنسيات مختلفة كانوا برفقتهم.

شباط/فبراير 2020: تنظيم القاعدة يعلن وقوفه وراء هجوم إطلاق النار الذي وقع أواخر ديسمبر/ كانون الأول 2019 في قاعدة بنساكولا البحرية الأمريكية في ولاية فلوريدا الذي نفذه محمد الشمراني المتدرب العسكري السعودي. وقد أكدت الولايات المتحدة فيما بعد علاقة الشمراني بتنظيم القاعدة.

2020/3/14: مقتل ثلاثة من عناصر الحشد الشعبي في هجوم لتنظيم «داعش» في تكريت.

2020/4/20: جماعة «أنصار غزوات الهند» الكشميرية الموالية لتنظيم القاعدة تعلن مقتل برهان مجيد كوكا الملقب بأبي بكر الشوبياني نائب زعيمها في مواجهة مع القوات الهندية في منطقة ميلهورا التابعة لإقليم شوبيان الواقع جنوبي منطقة كشمير الخاضعة لسيطرة الهند.

2020/5/2: هجوم لتنظيم «داعش» بمحافظة ديالى يسفر عن مقتل عشرة من قوات الحشد الشعبي

وجرح أربعة آخرين.

2020/5/7: المرصد السوري لحقوق الإنسان يعلن قيام تنظيم «داعش» بقتل 11 عنصراً من قوات النظام السوري والمسلحين الموالين له.

2020/5/18: المرصد السوري لحقوق الإنسان يعلن أن تنظيم «داعش» أعدم سبعة عناصر من المليشيات الموالية للنظام السوري في بادية دير الزور، وأن الجثث تم العثور عليها جنوبي غرب محافظة دير الزور.

2020/5/17: القيادة المركزية الأمريكية تعلن أن قوات التحالف قتلت اثنين من قادة «داعش» في غارة شرقي سوريا، وهما والي التنظيم في محافظة دير الزور أحمد الزاوي الملقب بـ «أبو علي البغدادي»، والمسؤول في اللوجستيات والإمداد في التنظيم أحمد الجغيفي المعروف باسم «أبو عمار».

2020/5/26: الناطق باسم جهاز مكافحة الإرهاب في العراق صباح النعمان يعلن مقتل معتز نومان عبد نايف الجبوري المكنى بـ«حجي تيسير» الذي يشغل منصب «والي العراق» في تنظيم «داعش» بضربة جوية للتحالف الدولي في منطقة دير الزور السورية.

2020/6/5: الحكومة الفرنسية تعلن مقتل زعيم القاعدة في شمال أفريقيا الجزائري عبد القادر دركدال الملقب بأبي مصعب عبد الودود في عملية عسكرية شمالي مالي في 2020/6/3. وقد أكد فرع القاعدة هناك مقتله بعد أسبوعين.

2020/6/14: مقتل الشخصية البارزة في تنظيم القاعدة خالد العاروري (أبو القسام الأردني) في غارة جوية أمريكية في محافظة إدلب. وقد أكد فرع التنظيم في سوريا «حراس الدين» خبر مقتله ووصفه بأنه نائب زعيم الجماعة.

2020/8/1: مقتل أربعة عناصر من جنود النظام السوري في هجوم شنه مقاتلو تنظيم «داعش» على موقع بريف دير الزور.

2020/8/3: تنظيم «داعش» يعلن مسؤوليته عن تفجير عدد من السيارات المفخخة خارج مجمع السجن في جلال أباد شرقي العاصمة الأفغانية كابول، والهجوم يسفر عن مقتل 20 أفغانياً من السجناء والمدنيين، فيما تمكّن مئات السجناء من الفرار.

2020/8/7: الإعلان عن مقتل الرجل الثاني في تنظيم القاعدة «أبو محمد المصري» في عملية إطلاق نار في العاصمة الإيرانية طهران. ولم يصدر عن القاعدة بيان رسمي يعترف بمقتله، لكن حسابات بعض الناشطين في التنظيم أكدت ذلك. وفيما بعد أكدت مصادر إعلامية أمريكية أن عملاء إسرائيليين هم من وقفوا وراء اغتياله.

2020/8/16: مسلحون من حركة الشباب الصومالية التابعة لتنظيم القاعدة يشنون هجومًا على فندق في العاصمة الصومالية مقديشو يسفر عن مقتل 12 شخصاً.

2020/9/6: تنظيم «داعش» يعلن مسؤوليته عن هجوم في مدينة سوسة السياحية شرقي تونس أودى بحياة أحد عناصر الحرس الوطني وتسبب بإصابة آخر.

2020/9/7: الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يعلن هزيمة تنظيم «داعش». حيث كتبت الصفحة الرسمية للبيت الأبيض على تويتر: «هزمنا تنظيم داعش الإرهابي بنسبة 100 في المئة، ومسؤوليتنا الآن هي إعادة الجنود الأمريكيين إلى وطنهم وإنهاء الحروب التي ما زالت قائمة حتى الآن».

2020/9/8: القيادة المركزية الأمريكية تعلن أن الضربات التي نفذتها مقاتلات «إف – 16» العراقية ضد أهداف تنظيم «داعش» في جبال مخمور كانت دقيقة وناجحة.

2020/9/26: مقتل نحو 30 من الجنود النيجريين وعناصر المليشيات الداعمة للحكومة في هجوم على سيارات تقل أومارا زولوم حاكم بورنو باباغانا بالقرب من بلدة باغا على ضفاف بحيرة تشاد والذي نجا من الهجوم.

2020/10/5: السلطات المغربية تعلن تفكيك «خلية إرهابية موالية لتنظيم داعش» في مدينة طنجة. وكانت السلطات المغربية أعلنت في شهر أيلول/سبتمبر 2020 أن الأجهزة الأمنية تمكنت من تفكيك خلية إرهابية تابعة لتنظيم «داعش» كانت تنشط في أربع مدن وتُخطط لزعزعة أمن واستقرار المغرب.

2020/10/15: مقتل القيادي في فصيل «حراس الدين» فرع تنظيم القاعدة في سوريا «أبو محمد السوداني» في غارة جوية أمريكية في بلدة «عرب سعيد» غربي مدينة إدلب. وقد أكد فصيل «حراس الدين» في 2020/1//2 مقتل السوداني.

2020/10/24: سلطات الأمن الأفغانية تعلن أن قواتها قتلت القيادي البارز في تنظيم القاعدة «أبو محسن المصري» في عملية خاصة بولاية غزني شرقي أفغانستان، وأضافت أن المصري كان القائد الأعلى للتنظيم في شبه القارة الهندية.

2020/11/14: تقارير غير مؤكدة عن وفاة زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري لأسباب صحية.

2020/11/21: مقتل سبعة جنود نيجيريين وأحد عناصر الميليشيات الداعمة للحكومة في كمين لقافلة عسكريّة في ولاية بورنو شمالي شرق نيجيريا نفذه مقاتلون من تنظيم «ولاية غرب أفريقيا» الذي انشق عام 2016 عن جماعة بوكو حرام وانضم لتنظيم «داعش».

2020/11/28: تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» يعل مسؤوليته عن هجوم في العاصمة النمساوية فيينا أسفر عن مقتل أربعة أشخاص.

2020/11/29: تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» يعلن مسؤوليته عن مهاجمة مصفاة السينية النفطية في شمال العراق، ما تسبب بتعطيل العمليات بالمنشأة. وقد نشر التنظيم بيانا جاء فيه أن صاروخين من نوع «كاتيوشا» استُخدما في الهجوم.

2020/12/28: تنظيم «داعش» يعلن مسؤوليته عن هجوم مسلح على ضباط شرطة في العاصمة الشيشانية غروزني قتل فيه ضابط شرطة وأصيب اثنان آخران في تبادل لإطلاق النار.

2020/12/30: تنظيم «داعش» يعلن مسؤوليته عن كمين نفذه مسلحون على الطريق الدولي الواصل بين مدينتي تدمر ودير الزور قتل فيه 40 من جنود النظام السوري، فيما تحدثت مصادر النظام عن مقتل 20 جندياً وثمانية مدنيين.

القاعدة في 2020

كان عام 2020 ثقيلاً للغاية على تنظيم القاعدة الذي فقد الكثير من رموزه الرئيسية، وبضمن ذلك كبار أعضاء قيادته المركزية ورؤساء فروعه الإقليمية في العديد من مناطق العالم، فضلاً عن الأنباء التي لم تؤكد عن وفاة زعيم التنظيم أيمن الظواهري لأسباب صحية.

ومما أسهم في تعميق خسائر القاعدة، الضربات الجوية الأمريكية التي لم تتوقف في اليمن وسوريا والصومال والمناطق الحدودية بين أفغانستان وباكستان، وكذلك العمليات التي نفذتها فرنسا في الصحراء الكبرى غرب إفريقيا.

ونتيجة تراجع قوة التنظيم في مركزه الرئيسي في باكستان وأفغانستان، يلاحظ أن فاعليته وحضوره انتقل إلى مناطق الأطراف، حيث باتت حركة الشباب في الصومال تشكّل في الوقت الراهن أقوى تشكيلات تنظيم القاعدة من حيث النشاط والقوة والفاعلية؛ فقد أعلنت مسؤوليتها عن عدد كبير من العمليات في العام 2020، كما أنها تسيطر على أحد الأقاليم في الصومال وتمارس شكلا من أشكال الحكم في معظم المناطق الريفية بوسط وجنوب الصومال. يليها في القوة «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» التي يتركز نشاطها في مالي وتقوم بتنفيذ عمليات أيضا في بوركينا فاسو والنيجر.

ويرى كبير مسؤولي مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأميركية ناثان سيلز أن«ما رأيناه هو نوع من نقل السلطة من قلب القاعدة إلى الفروع التابعة. أعتقد أن هذه الفروع لديها قدر متزايد من الاستقلالية التنظيمية لتطوير خطط هجوم لتحديد أهداف استراتيجية»[1].

ولكنّ، هل فقد التنظيم قوته وفاعليته ولم يعد قادراً على مواصلة نشاطه؟

يجيب على التساؤل إدموند فيتون براون منسق فريق الأمم المتحدة لمراقبة «داعش» والقاعدة وحركة طالبان الذي يحذر من أن تنظيم القاعدة لا يزال يشكل تهديداً عالمياً على الرغم من وعود طالبان بمنع التنظيم من شن هجمات دولية انطلاقاً من أفغانستان. وأكد براون أن التنظيم منخرط بشكل كبير مع طالبان ويتدرب معها ويشاركها في العمل العسكري، وأنه لا يزال يمتلك مقاتلين بالمئات في أفغانستان، وأن التنظيم لا يزال مترسخاً ويزداد قوة[2].

وبحسب تقارير الأمم المتحدة المستندة إلى معلومات استخبارية للدول الأعضاء، فإن القيادة الأساسية لتنظيم القاعدة تبدو وكأنها تجمع كادراً متزايداً من المقاتلين يصل إلى 600 مقاتل يعملون

1- بعد مقتل المصري وأنباء وفاة الظواهري.. ما مصير القاعدة؟ | الحرة، 18 تشرين ثاني 2020.

2 المرجع السابق.

في 12 مقاطعة أفغانية، فيما تقدّر تصريحات كبار المسؤولين الأميركيين عدد المقاتلين المتاحين للقيادة الأساسية للقاعدة بأقل من بضع عشرات من المقاتلين الذين يركزون بشكل أساسي على بقائهم على قيد الحياة[1].

وفي تحوّل ملفت، لوحظ أن تنظيم القاعدة بدأ يركز بصورة واضحة على قضية القدس كواحد من عناوين اهتمامه الأساسية في خطابه الإعلامي. وقد بدأ الأمر في عام 2019، حيث دشّن حملته الإعلامية والعسكرية التي تركز على القدس، وواصل في العام 2020 الدعوة لتحرير فلسطين.

كما لوحظ حصول استدارة في علاقة التنظيم مع إيران، التي كان يتخذ مواقف متشددة من العلاقة معها، وكان زعيمه أيمن الظواهري الأكثر تشدّداً في هذا الموقف، لكن التطور الملفت أن الظواهري بات في الآونة الأخيرة يظهر مرونة أكبر في العلاقة معها. وقد جاء الإعلان عن اغتيال الرجل الثاني في التنظيم «أبو محمد المصري» في 2020/8/7 في طهران على يد عملاء إسرائيليين ليطرح الكثير من التساؤلات حول التغيّر الذي طرأ على العلاقة بين القاعدة وإيران، حيث كان مستغرباً أن يتخذ قيادي كبير في التنظيم من طهران مقراً له.

1- المرجع السابق.

«داعش» في 2020

شكل اغتيال القوات الأمريكية لزعيم التنظيم «أبو بكر البغدادي» في 2019/10/26 ضربة مؤلمة ومنعطفاً مهماً في مسار «داعش»، استدعى إجراء تغييرات وترتيبات جديدة على صعيد البنى والهياكل التنظيمية، ولا سيما في ضوء خسارة التنظيم للأراضي التي كان يسيطر عليها وتصفية معظم قياداته الرئيسية. وبحسب الاستخبارات الأميركية والعراقية ومصادر متعددة، فإن قائد «داعش» الجديد هو أمير محمد سعيد عبد الرحمن المولى المكنّى (أبو إبراهيم الهاشمي) وهو من مواليد الموصل عام 1976 لعائلة تركمانية.

فيما يخص أعداد المقاتلين في صفوف التنظيم تتحدث مصادر الحكومة العراقية عن تراجع عدد أفراد «داعش» إلى نحو 3500 مقاتل في العراق ونحو 4000 مقاتل في سوريا[1]، في حين قدّرت الأمم المتحدة في أب/أغسطس 2020 أعداد مقاتلي التنظيم بنحو 10 آلاف مقاتل ينتشرون في العراق في أماكن متفرقة تسمى «مثلثات الموت» التي تشمل محافظات صلاح الدين وكركوك (شمال) وديالى (شرق). وبحسب مسؤول مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة فلاديمير فورونكوف فإن مقاتلي التنظيم ما زالوا نشطين في العراق، وهجماتهم زادت بشكل كبير في العام 2020، حيث أخبر مجلس الأمن أنهم يتحركون بحرية في خلايا صغيرة بين العراق وسوريا، وأن «داعش» أعاد تنظيم صفوفه وزاد نشاطه ليس فقط في مناطق الصراع مثل العراق وسوريا ولكن أيضًا في بعض الفروع الإقليمية[2].

وعلى الرغم من استمرار جهود التنظيم في ترميم قدراته العسكرية والحصول على الأسلحة، فإن المؤشرات تدل على أنه لم يعد يمتلك أسلحة ثقيلة وإمكانات متطوّرة، وأنه بات يعتمد بصورة أساسية على الأسلحة الخفيفة كما أن شبكات اتصاله تضررت هي الأخرى بصورة ملحوظة بسبب عمليات الملاحقة والرقابة المستمرة.

وقد تراجعت مصادر التمويل التي تتيح تدفق الأموال للتنظيم من داعميه ومؤيديه بشكل كبير نتيجة إخفاقاته وهزائمه المتتالية وفقدانه السيطرة على الأرض، لكن على الرغم من ذلك ما يزال التنظيم يمتلك إمكانات مالية تتفاوت المصادر في تقديرها. ففي حين قدّرت وزارة الخزانة الأميركية احتياطيات التنظيم بنحو 300 مليون دولار، قدّرتها الأمم المتحدة بنحو 100 مليون دولار فقط.

ورغم التحديات التي يواجهها التنظيم وأسهمت في إضعافه، حذر فلاديمير فورونكوف وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة من أن فقدان تنظيم «داعش» معاقله في سوريا بعد مقتل زعيمه أبو بكر البغدادي لا يعني انتهاء قوة التنظيم، فهو «لا يزال يشكل تهديداً إرهابياً عابراً

1- «الدولة الإسلامية».. تنظيم أصابه الضعف لكن لا يزال خطيراً، DW | 28.12.2020

2- عناصره تختبئ في العراق وتتمدد في أفريقيا.. داعش بعد عام من مقتل البغدادي | الحرة (alhurra.com)

للحدود»، مضيفاً أن التنظيم استمر في سعيه لإحياء نشاطه من جديد واكتساب زخم عالمي من خلال الإنترنت وغيره من الوسائل، حيث يتطلع إلى إعادة تأسيس قدراته على العمليات الدولية المعقدة. وأشار إلى أن الفروع الإقليمية التابعة لـ «داعش» تواصل اتباع استراتيجية «التخندق» في مناطق النزاع من خلال استغلال المظالم المحلية[1].

ذات الأمر أكده المسؤول عن القيادة المركزية الأميركية فرانك ماكنيزي الذي أشار إلى أن «الظروف الأساسية التي سمحت بظهور داعش لا تزال قائمة»، وأضاف «يواصلون التطلع إلى استعادة السيطرة على بعض الأماكن، لديهم القدرة على القيام بذلك في فترة زمنية قصيرة نسبياً»[2].

1- المرجع السابق.

2- روسيا 2021.. الكارثة المناخية تتفاقم والأسوأ لم يأت بعد (alhurra.com)، كانون ثاني 2021.

تراجع أم كمون؟

المعطيات على الأرض ورصد التطورات المتعلقة بأداء «داعش» والقاعدة وجهود استهدافهما دولياً خلال العام 2020، تظهر استمرار تراجع قوة التنظيمين وتأثيرهما على المستوى الإقليمي، حيث باتت أولويتهما الأساسية الحفاظ على الذات وتقليص حجم الخسائر، لا التقدّم والتمدّد كما كان الأمر سابقاً. وبمقارنة أدائه في الوقت الراهن مع وضعه قبل خمس سنوات فإن تنظيم «داعش» قد ضعف بشكل ملموس كما يرى أستاذ الدراسات الأمنية في المعهد الملكي بلندن بيتر نويمان[1].

ويلاحظ أن التصريحات الصادرة عن المسؤولين المعنيين بملف التنظيمات المتشددة في الأمم المتحدة والأجهزة الاستخبارية الغربية تنحو منحى التحذير من الإفراط في التفاؤل بانحسار خطر «داعش» والقاعدة، في محاولة واضحة لإدامة حالة التحفز، خشية التراخي وتراجع عزيمة التحالف الدولي الذي تشكل قبل سنوات لملاحقة التنظيمين.

لقد واجهت التنظيمات المتشددة في العام 2020 مجموعة من التحديات الصعبة التي يمكن أن تفسّر انحسار تأثيرها واستمرار التراجع في أدائها الذي لم يكن وليد العام 2020 وحده. ومن أبرز تلك التحديات:

1 - خسارة التنظيمات المتشددة المتواصلة لكبار قياداتها، بشكل بات يمثّل حالة استنزاف حقيقية، رغم ما يقال عن قدرة التنظيمين على التعويض.

2 - تراجع التأييد والاحتضان الشعبي للتنظيمات المتشددة، والذي كان يوفر لها غطاء مهمّا ومصدر قوة مؤثر، وهو ما أسهم في صعوبة عمليات التجنيد والحصول على الدعم والتمويل وتوفير نوع من الغطاء الأمني لتواجد المقاتلين ومخازن أسلحته.

فقد تراجع بريق الفكر المتشدد الذي تتبناه تلك التنظيمات والقائم على المواجهة واستخدام القوة ورفض مسارات العمل السياسي، وأسهمت ممارسات تلك التنظيمات والتطبيقات العملية الفاشلة والمستفزة لأدائها خلال السنوات الماضية بشكل كبير في انحسار حجم تأييدها والتعاطف مع مواقفها وطروحاتها.

3 - استمرار الخلافات والاتهامات والصراعات بين أجنحة التيارات المتشددة، حيث شهد العام 2020 هو الآخر تنافساً بين «داعش» والقاعدة على مناطق النفوذ وصلت درجة المواجهة بين الطرفين.

4 - انكشاف التنظيمين أمنياً، بدرجة كبيرة، على صعيد البنى والهياكل والخطط وأدوات العمل، نتيجة التنسيق الاستخباري والأمني على أعلى المستويات الإقليمية والدولية، الأمر الذي أتاح وضع

1- «الدولة الإسلامية».. تنظيم أصابه الضعف لكن لا يزال خطيراً، DW | 28.12.2020

خطط كفؤة لمواجهة التنظيمين وتوجيه ضربات مؤلمة لهما. ولعل أبرز مؤشر إلى حالة الانكشاف، النجاح في العام 2020 باصطياد عشرات العناصر القيادية المؤثرة في «داعش» والقاعدة.

5 - خسارة المعاقل الرئيسية، وغياب السيطرة على الأرض، والتحوّل من حالة الحكم والتمكين، إلى حالة المطاردة والملاحقة المستمرة.

6 - سقوط النموذج واختفاء رمزية الخليفة باغتيال البغدادي أواخر العام الماضي، وهو ما أفقد التنظيم واحدة من أوراق قوته المهمة.

7 - الدور المهم الذي لعبته الحركات الإسلامية المعتدلة في مواجهة الفكر المتطرف. حيث ارتبكت تلك الحركات وترددت بداية الأمر في دخول مواجهة مباشرة مع التنظيمات المتطرفة، لكن النتائج الخطيرة التي تسببت بها ممارساتها دفعت الحركات المعتدلة للخروج عن صمتها وقيامها بأدوار مهمة في التصدي لأفكار التنظيمات المتشددة. وقد أظهرت التجارب العملية أهمية المواجهة الفكرية وتحصين المجتمعات في التصدي للفكر المتشدد وتقليص مساحات تمدّده.

استراتيجيات جديدة لتجاوز التحديات

من أجل تجاوز التحديات التي واجهت التنظيمات المتشددة وتسببت بتراجع حضورها وتأثيرها، لجأت للعديد من السياسات واستراتيجيات العمل الجديدة، من أهمها:

1 - إعطاء صلاحيات شبه مطلقة لفروع التنظيمات حول العالم في تحديد الأهداف وشن الهجمات وتدبير شؤون التمويل. وذلك من أجل تسهيل عمل تلك الفروع، وتجاوز العقبات المتزايدة في عملية التواصل والتوجيه، ولضمان تنفيذ أكبر عدد من العمليات، كي تثبت التنظيمات حضورها وقدرتها على مواصلة العمل رغم الاستهداف والضربات المؤلمة، ولرفع معنويات المؤيدين وتجنيبهم مشاعر الإحباط نتيجة الإخفاقات والخسائر الكبيرة.

2 - التخلي عن استراتيجية التمسك بالأرض لصالح الحفاظ على العنصر البشري. حيث لم تعد السيطرة على مساحات واسعة ضمن الأولويات المرحلية لتنظيم «داعش» نتيجة الأثمان الباهظة التي تترتب على ذلك والتي لم يعد قادراً على تحمّل كلفتها، علماً بأن السيطرة على الأرض وإعلان الإمارة أو الدولة أو الخلافة كانت في صلب تفكير «داعش» واستراتيجية عمله سابقاً.

3 - الانتقال إلى حرب العصابات الخاطفة. فالتنظيمات المتشدّدة لم تعد تمتلك جيوشاً لخوض مواجهات كبيرة كما كان الحال قبل سنوات، كما لم تعد قادرة على خوض مواجهات بقوات كبيرة أو السيطرة على المدن. لذا لجأت لتجنّب المواجهات المباشرة واعتمدت نمط حرب العصابات، حيث يتم تنفيذ عمليات نوعية محدودة وخاطفة تنفّذها مجموعات صغيرة متحركة لا يزيد عدد أفرادها على عشرة أشخاص.

ووفق الباحث في المركز الدولي لدراسة التطرف في جامعة كينجز كولدج البريطانية تشارلي وينتر فإن «داعش استعاض عن سياسة المواجهة المباشرة والسيطرة على الأراضي، بمهاجمة أعداد كبيرة من الجنود باستخدام أسلحة من عيار مماثل أو أكبر.. وهم بذلك أظهروا قدرة جيدة على المناورة[1]».

وبحسب معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، فإن هجمات التنظيم تزايدت منذ بداية العام 2020، وبلغت نحو 566 في الربع الأول منه[2].

5 - الانتقال إلى الأرياف والابتعاد عن المدن. حيث توجّهت التنظيمات المتشددة في ساحات وجودها الرئيسية في سوريا والعراق لإنشاء معاقل في المناطق الريفية التي تضم عدداً أقلّ من السكان، ويصعب على الحكومات المركزية الوصول إليها.

6 - تعزيز الحضور في الأطراف. فعلى الرغم من أن سوريا والعراق وأفغانستان ما زالت تمثل ساحة وجود مهمة للتنظيمات المتشددة، يلاحظ أنها باتت تحظى بوجود متزايد في عدد من الدول الإفريقية، يتفاوت من دولة إلى أخرى، من أجل تعويض تراجعاتها وخساراتها في سوريا والعراق عبر تعزيز الحضور في ساحات جديدة. فقد اتجه اهتمام تلك التنظيمات صوب إفريقيا التي نجحت في تحقيق حضور مهم في العديد من دولها كالنيجر وسيراليون ومالي وبوركينا فاسو ونيجيريا والصومال. ووفق تقديرات الأمم المتحدة فإن عدد مقاتلي تنظيم «داعش» في منطقة غرب أفريقيا يصل إلى نحو 3500 عنصر.

1- عناصره تختبئ في العراق وتتمدد في أفريقيا.. داعش بعد عام من مقتل البغدادي | الحرة (alhurra.com)

2- المرجع السابق.

التوقعات

■ في ضوء التأثير المهم لتصفية قيادات رئيسية لدى التنظيمات المتشددة، يرجّح أن تسعى لتعويض خساراتها في المرحلة القادمة، لكن الأمر لن يكون سهلاً في ظل حملات الاستهداف المتواصلة والاختراقات الأمنية التي كانت سبباً رئيسيا في تصفية الكثير من قياداتها. فوفق التقارير الغربية، اعتُقل ما لا يقل عن 40 من كبار قادة تنظيم «داعش» وحده، بينهم البغدادي، أو قُتلوا بعد انتهاء معارك منطقة الباغوز في مارس/ آذار 2019.

■ يرجح أن يستفيد تنظيم «داعش» من انسحابات القوات الأمريكية التي تنفذها القوات الأمريكية من مناطق في العراق، والتي تترك فراغاً يساعد التنظيم على التحرك بسهولة. ومنذ شهر آذار/مارس 2020 سلّمت قوات التحالف الدولي ثماني قواعد عسكرية للقوات العراقية، كما أعلنت الولايات المتحدة خفض قواتها في بغداد من 5000 إلى 3000 فقط.

■ من شأن استمرار الإجراءات العدائية المستفزة والمواقف المتطرفة التي تصدر عن مسؤولين غربيين كتصريحات الرئيس الفرنسي مانويل ماكرون، أن يعزز ردود فعل متطرفة تستفيد منها التنظيمات المتشددة وتوفّر لها بيئة خصبة تنشط فيها للاستقطاب وتجنيد المؤيدين.

■ يرجّح أن تسعى التنظيمات المتشددة للاستفادة من حالات الانسداد السياسي في المنطقة العربية، من أجل ترويج طروحاتها وكسب المؤيدين والمتعاطفين. حيث إن الإحباط وتراجع الحريات وتزايد القمع واستخدام القبضة الأمنية ضد المعارضين السياسيين والمطالبين بالإصلاح في العالم العربي وما ينجم عن ذلك من تراجع الثقة بإمكانية تحقيق الإصلاح بالوسائل السلمية والديمقراطية، يوفّر بيئة خصبة لنمو الأفكار الجذرية والمتشددة. كما ستسعى تلك التنظيمات للاستفادة من أجواء الغضب الناجمة عن الصعوبات الاقتصادية والمعيشية التي تفاقمت بتأثير أزمة كورونا، حيث تزايدت معدلات الفقر ونسب البطالة ووصلت مستويات قياسية في بعض الدول العربية.

تفاعل الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الإقليمية والدولية

أ. فايز موسى

مجموعة التفكير الإستراتيجي - إسطنبول

تفاعل الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الإقليمية والدولية

مقدمة

بصفتها أحد اللاعبين المؤثرين على المستوى الإقليمي، تفاعلت الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية، تأثّراً وتأثيراً، وواجهت العديد من التحديات الداخلية والخارجية.

تحديات العقد الأخير:

واجهت الحركة الإسلامية عدداً كبيراً من التحديات في العقد الأخير، لعل أبرزها:

1 - إدارة علاقاتها مع التيارات الإسلامية الأخرى؛ التي وُفقت فيها إلى حدّ بعيد، عدا بعض استثناءات تعدَّدت أسباب الإخفاق فيها.

2 - مواجهة التطرف بجميع أشكاله وتياراته (فكرياً ومذهبياً وسلوكياً). وقد تمثل التحدي الأبرز للحركة بالصعود السريع والواسع لتنظيم «داعش»، وتشويهه لعدد من المفاهيم التي يزخر بها الخطاب المعتدل للحركة الإسلامية منذ تأسيسها. وقد شهد العامان الأخيران (2018، 2019) انحساراً كبيراً لهذا الخطر في العراق وسوريا، لاسيّما بعد انهيار «دولة الخلافة» المزعومة واندحارها في آخر معاقلها في سوريا؛ بعد أن استنفدت أغراضاً أسهمت في تجذُّرها ونُموّها؛ مع بقاء الخشية قائمة من إعادة انبثاق خطر التنظيم في بيئات مُواتيةٍ أخرى، أو استرداد شيء من ألقها المؤثر في فضاءاتها السابقة.

3 - إدارة العلاقات مع التيارات العلمانية ذات التوجهات الوطنية. وقد تعرضت تلك العلاقات لتذبذب خلال العقد الأخير، في غير مشهدٍ سياسيّ؛ وأعقد تلك التجارب تجسّدت في مصر (بين الثورة والانقلاب) وبلاد الشام وتونس. وقد حققت الحركة الإسلامية في تونس نجاحاً نسبياً؛ في حين، تمكنت مطلع العام 2021 من إنجاز مصالحة وطنية ليبية تحفُّها المخاطر الاستراتيجية.

4 - إدارة علاقاتها مع خصومها من التيارات والحكومات. ولعل أبرز الإشكاليات التي فرضتها سنن التدافع: الأزمات المالية، التي عانت الحركة من وطأتها مطلع الألفية الثالثة، بعد سلَّة القرارات التي سنَّها جورج بوش الابن، وبقي أمينا عليها من جاء بعده على سُدة الحكم في البيت الأبيض. علاوة على محاولات تصنيفها في قوائم الإرهاب الدولية؛ بتحريض مُعلن من بعض الدول العربية المندرجة في

محور الثورة المضادة. حراكٌ لم يحظ بالتجاوب الدولي، إدراكاً من تلك القوى لإشكالية ذلك القرار على المستوى الخطابي/القانوني الدولي، ولصعوبة إدارة المنطقة، ومواجهة التداعيات الناجمة عن ذلك القرار في آن؛ سوى اختراقٍ، ذي ارتداداتٍ منخفضة التأثير، طرأ في الأردن (في العام 2020). ناهيك عن مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، ومفاعيلها الأمنية والسياسية والاجتماعية والتعليمية في المنطقة. أما أهم التحديات الإقليمية الأشد إشكالية لدى الحركة في مطلع العقد الثالث من القرن 21، فتتمثل في الحفاظ على حضورها وقدرتها على التأثير في المسار المستقبلي للأزمات والحالات الإقليمية؛ على الرغم من العقبات والمخاطر المحدقة بها؛ وبخاصة في:

أ – الأزمة اليمنية؛ في ظل الاستهداف الإماراتي المعلن.

ب – الأزمة التونسية؛ في ظل محاولات التعطيل والتهميش والانقلاب النيابي الأبيض والتدافع مع الرئاسة التونسية.

ج – الأزمة الليبية؛ في ظل التخوف من محاولات محتملة لتعكير أجواء المصالحة وتفخيخها، من أطراف ليبية وإقليمية ودولية.

د – الأزمة السورية؛ في ظل استمرار التعنت وسياسات التعطيل للمسار السلمي من طرف نظام بشار الأسد وحليفه الإيراني.

5 - مواجهة قطار التطبيع الحكومي العربي مع الكيان الصهيوني، والسعي لإيقاف محطاته المتوقعة في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.

وقد أسهم ما واجهته الحركة الإسلامية، وبخاصة إبان مفاعيل الثورات المضادّة للربيع العربي، في بروز ازدواجية في الطروحات بخصوص أساليب الإصلاح التي انتهجتها ثورات الربيع العربي: الحراك السلمي، والدفاع عن النفس (بحمل السلاح لمواجهة العنف الدموي الذي مورس ضد الثورة)؛ ما نجم عنه تباين في الآراء، أدّى في نهاية المطاف لحدوث بعض الإشكالات. ويُحمد للحركة عدم انجرارها لمستنقع الحرب الأهلية في حالات عدة، على الرغم من «الضرائب المؤلمة» والمآلات الصعبة لسياسة «ضبط النفس» التي انتهجتها الحركة، بحكمةٍ تجاوزت قدرة «الكثيرين» على التحمّل.

وبعد، إن حصاد الثورات المضادة كان ثقيل الوطأة على كاهل الحركة الإسلامية، لكنه لم يثنها عن المُضي قدُماً حتى استكمال الثورات أهدافها، أو بعضاً منها على الأقل.

تفاعل الحركات الإسلامية المعتدلة
مع المتغيرات الإقليمية والدولية في العام 2020

تعددت المتغيرات الإقليمية والدولية التي تم رصدها في التحليل الإقليمي، التي كان بعضها بالغ التأثير في مستقبل الأدوار التي لعبتها الحركات الإسلامية المعتدلة في عموم إقليم الشرق الأوسط، وإنْ بدرجات متفاوتة للغاية فيما بينها. أما أهم تلك المتغيرات الإقليمية فهي:

أ - «ربيع» المغرب العربي:

بعد مشاركة حزب النهضة التونسي في الانتخابات التونسية (التشريعية والرئاسية)، التي جرت عام 2019 بفعالية، وحصده 52 مقعداً في البرلمان التونسي «حزب الأغلبية»؛ برزت عقبات جمة في طريق تشكيل حكومة تونسية تحظى بثقة المجلس البرلماني، المشتت في توجّهاته.

وكان الرئيس التونسي، قيس سعيد، قد عين هشام المشيشي رئيساً للوزراء في صيف 2020، عندما انهارت الحكومة الأولى، بعد خمسة أشهر فقط من توليها المسؤولية، في 15 تموز/يوليو، عقب قرار حركة النهضة سحب الثقة من حكومة إلياس الفخفاخ، الذي قرر، في اليوم نفسه الذي استقال فيه، إقالة الوزراء الستة التابعين لحركة النهضة. لكنّ، سرعان ما دب الخلاف بين الرئيس التونسي ورئيس حكومته الجديد، فسعى المشيشي بعد ذلك إلى نيل دعم أكبر حزبين في البرلمان، وهما النهضة وقلب تونس (الذي يرأسه قطب الإعلام المسجون نبيل القروي). وغيّر المشيشي 11 وزيراً، في كانون الثاني/يناير 2021، في تعديل وزاري نُظر إليه على أنه إبدال لحلفاء رئيس البلاد بحلفاء للنهضة وقلب تونس. لكنّ الرئيس التونسي رفض أن يؤدي أربعة منهم اليمين؛ وعزى ذلك لشبهات فسادٍ وتضارب في المصالح؛ الأمر الذي يعده الغنوشي مخالفاً للدستور؛ فالقضاء وحده هو المخوّل بالبتّ في شبهات الفساد.

وشهدت تونس، في 27 شباط/فبراير 2021، واحدة من أكبر المظاهرات منذ ثورة 2011. فقد تجمع عشرات الآلاف من أنصار حركة النهضة في مسيرة في قلب العاصمة وسط أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية. وعلى الرغم من تدابير الحجر الصحي الجزئي التي تفرضها السلطات، وفيما يبدو استعراضاً للقوة، في ظل الأزمة الدستورية المعطلة للتعديل الحكومي منذ أكثر من شهر، تجمع الآلاف من أنصار الحزب بوسط تونس في مسيرة بشارع محمد الخامس، المحاذي لشارع الحبيب بورقيبة الرئيسي الذي حظرت قوات الأمن التظاهر فيه منذ أشهر وأغلقت أغلب مداخله. وقال زعيم النهضة ورئيس البرلمان راشد الغنوشي: «هذا شعب الثورة. الثورة ما زالت حيّة ولم تنم... ندعو الجميع إلى

الوحدة والحوار، وتونس تتسع للجميع بعيدا عن الإقصاء». وأضاف: «الشعب يقول كلمته اليوم، نريد الديمقراطية ونرفض الشعبوية». وردد عشرات الآلاف من أنصار الحزب المشاركين في مسيرة بشارع محمد الخامس بوسط تونس العاصمة هتافات «الشعب يريد حماية المؤسسات» و«الشعب يريد الوحدة الوطنية» و«الشعب يريد حماية الدستور» و«لا رجوع للدكتاتورية». وكان الحزب الأول في البرلمان دعا إلى المسيرة تحت شعار «مسيرة الثبات ودعم المؤسسات»، وهي تأتي بعد أسابيع من مسيرات متتالية، جرت كل يوم سبت، لنشطاء ومنظمات من المجتمع المدني وأنصار المعارضة وسط العاصمة، ضد الحكومة والفساد وقمع الشرطة والبطالة والأزمة الاقتصادية.

وفي أحدث التحديات التي تواجه حركة النهضة، يسعى نواب معارضون للحركة لإسقاط الغنوشي من رئاسة البرلمان التونسي، عبر تحالف موسع يسعى لنيل أغلبية ثلثي نواب المجلس.

ويُتوقع أن تبقى حركة النهضة أمينة على توجّهاتها التي اختطّتها منذ الموجة الأولى من الربيع العربي، من حيث حرصها على التعددية، وعدم إقصاء التيارات التي تتباين معها في توجُّهاتها الفكرية، وإثراء المشهد السياسي بالكفاءات الوطنية والخبراء في إدارة العلاقات مع القوى الخارجية التي تتربّص بالتجربة التونسية، وتسعى لإجهاضها بقواها الناعمة.

واستمرت الحركة الإسلامية المغربية، ممثلة بحركة «العدالة والتنمية»، في الاضطلاع بمسؤولياتها السياسية التي نجمت عن شراكتها مع الملك في إدارة شؤون المغرب، على الرغم من صعوبة التحديات، وإشكالية تلك العلاقة السياسية «الفريدة» في سياق الموجة الأولى للربيع العربي.

وبرز في العام 2020، تحدٍّ غير مسبوق لحركة «العدالة والتنمية»، تمثّل باتخاذ الرئيس المغربي قراراً بالتطبيع مع الكيان الصهيوني، أسوة بالإمارات والبحرين؛ على الرغم من تأكيد المغرب على ثبات موقفه الداعم للقضية الفلسطينية بناء على ارتباطه التاريخي الوثيق بفلسطين، ورئاسة الملك محمد السادس للجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، وبالنظر للتأييد الشعبي الواسع الذي تحظى به قضية فلسطين. وقد بدت المؤشرات الأولى للتطبيع المغربي «الإسرائيلي» بحضور رئيس الرابطة المحمدية للعلماء مراسم الذكرى السنوية للهولوكوست ببولندا، إلى جانب عدد من العلماء المسلمين؛ ما أحدث جدلاً واسعاً في العالم الإسلامي.

ثم أعلن البيت الأبيض أن ترمب والملك المغربي محمد السادس اتفقا على أن «تستأنف المملكة علاقاتها الدبلوماسية مع «إسرائيل»، فضلاً عن تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين بما يدعم الاستقرار في المنطقة». ويشمل الاتفاق إعادة فتح مكاتب اتصال في كل من الرباط و«تل أبيب» كانت قد أُغلقت سنة 2000 إبان الانتفاضة الفلسطينية، وتسيير رحلات جوية مباشرة من «إسرائيل» وإليها، لأيّ «إسرائيلي». عقبها، أكد بيان الديوان الملكي المغربي أن هذه الإجراءات لا تؤثر بأي شكل

من الأشكال على موقف المغرب الثابت من القضية الفلسطينية العادلة، مؤكدا أن الملك محمد السادس تحدث إلى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وطمأنه بأنه لن يتراجع أبداً عن دوره في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، مؤكداً دعمه لحل قيام الدولتين. وفيما عُدّ الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على صحرائه إنجازاً كبيراً للدبلوماسية المغربية، اعتبرته بعض التحليلات ثمناً لتطبيع المغرب علاقاته مع «إسرائيل».

فيما ينتظر حركة «العدالة والتنمية» استحقاقات انتخابية عديدة في العام 2021، فلأول مرة في تاريخ المغرب، ستجرى الانتخابات المحلية والإقليمية والجهوية والتشريعية في سنة واحدة.

ب - المصالحة الوطنية الليبية:

خلط الاتفاق التركي-الليبي، والتفوق العسكري التركي للطائرات المسيّرة عن بعد، جميع الأوراق في المشهد الليبي المعقد، لمّا راهنت قوى الثورة المضادة على حسمه عسكرياً، باستهداف العاصمة طرابلس، مركز ثقل حكومة الوفاق الشرعية، مدعومةً أوروبيّاً (فرنسا، روسيا) وإقليميا (مصر، الإمارات، السعودية)، عقب صمود مشرف للقوى التي صنعت ربيع ليبيا. وتم التوقيع، بوساطة تركية-روسية، على مصالحة وطنية في ليبيا، ما زالت المخاطر الاستراتيجية تكتنفها، في ضوء استمرار الدعم العسكري الإماراتي، غير المعلن، لخليفة حفتر. وغياب اسم «خليفة حفتر» عن الترشيح لأيّ مناصب مثير للقلق أيضاً، فبالرغم مما يُتداول عن رفض دولي لوجوده في أيّ صفقة سياسية جديدة؛ نظراً لرفضه من نظرائه في المنطقة الغربية، وكذلك الحديث عن تجهيز ابنه «صدام» ليتولى خلافته، وعن حقيقة تقلّص نفوذه وشعبيته نسبياً في المنطقة الشرقية بعد خسارة معركة طرابلس؛ إلا أنه يصعب تجاوز فكرة أنه لا يزال يسيطر أمنياً وعسكرياً بشكل كبير على مناطق واسعة في المنطقة الشرقية، ومناطق في الجنوب الليبي، كما أن سيطرته الفعلية على الحكم في المنطقة الشرقية لفترة طويلة خلقت تحالفات قبلية ومالية كبيرة.

ج - الكويت ترفض التطبيع:

تناغم الموقف الرسمي في الكويت مع موقف الحركة الإسلامية، من حيث عدم اعترافها بـ«صفقة القرن»، وبموقفها الرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني. وإزاء موجة التطبيع التي شهدتها منطقة الخليج عاد شعار «لا للتطبيع مع إسرائيل» من جديد وبقوة إلى الساحة الكويتية، على وقع إعلان كل من الإمارات والبحرين تطبيع علاقاتهما مع «إسرائيل»، وما تلاه من تصريحات أمريكية حول الكويت. وقبله كان صهره وكبير مستشاريه جاريد كوشنر قد انتقد الموقف الكويتي الرافض للتطبيع، ووصفه بـ«المتشدد وغير البنّاء والمنحاز للفلسطينيين». وقد اعتبر الكويتيون هذه التصريحات «تدخلاً سافراً»

في شؤونهم الداخلية، وكان البرلمان الكويتي أول من سارع لانتقاد الإمارات والبحرين ولإعلان موقف قوي وداعم للقضية الفلسطينية التي اعتبرها «قضية العرب والمسلمين الأولى»، وذلك من خلال بيان أصدره، في 18 آب/أغسطس 2020، 41 نائباً من أصل 50 يشكلون مجلس الأمة الكويتي، بينهم رئيس المجلس مرزوق الغانم، داعين في الوقت ذاته الحكومة الكويتية إلى تأكيد موقف البلاد الثابت، وهو ما فعلته الأخيرة، في 21 أيلول/سبتمبر 2020. كذلك سارع الشارع الكويتي للتعبير عن غضبه وموقفه، وأطلق كويتيون هاشتاج «كويتيون ضد التطبيع» الذي لاقى انتشاراً واسعاً. وفي المباراة الأخيرة لتصفيات كأس الأمير لكرة القدم، في 21 أيلول/سبتمبر 2020، رفع اللاعبون والمشجعون لافتة ضخمة كتب عليها «لا للتطبيع مع إسرائيل»، كذلك تسابقت أكثر من 31 جمعية ورابطة إلى إصدار بيانات استنكار وتنظيم وقفة احتجاجية أمام السفارة الفلسطينية.

وتقدّم خمسة من أعضاء مجلس الأمة الكويتي، في 18 آب/أغسطس، باقتراح قانون «لحظر كل أنواع وأشكال العلاقات مع «إسرائيل»، ومنع أيّ تطبيع أو توقيع اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني مهما كانت الأسباب». وعقب فوز الرئيس بايدن على منافسة ترمب، من المرجح أن تخف وطأة الضغوط الأمريكية على الكويت بشأن ملف التطبيع، يعزز ذلك صمود البرلمان والشارع الكويتي في وجه تلك الضغوط. وتغيير هذا الاتجاه العام في الكويت يحتاج إلى جهود كبيرة من الحكومة، وحتماً ستقابل برفض شعبي كبير.

ولعل الإشكال الوحيد في المشهد الكويتي، تمثل بتراجع حضور الحركة الإسلامية (التحالف الإسلامي الوطني) في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، باقتصاره على ممثل وحيد في مجلس الأمة.

د - الحركة الإسلامية في مصر ترحب بأي وساطة قد تبادر إليها تركيا لحلحلة الأزمة المصرية:

مع تواتر الإشارات عن بدء تقارب تركي مصري رسمي، كشف إبراهيم منير، نائب مرشد جماعة الإخوان المسلمين، عن إمكانية القبول بوساطة أنقرة لحلحلة الأزمة المصرية المستمرة منذ الانقلاب على الرئيس الراحل محمد مرسي، قبل نحو 7 سنوات. وقد عبر أكثر من قيادي معارض بالخارج، عن الترحيب بوساطة تركيا في الأزمة المصرية، وإجراء حوار مشروط، مشددين على أهمية أن يشمل جميع الأطراف، وأن يمتد إلى قضايا عديدة في مقدمتها قضية «المعتقلين السياسيين.

وقد شهد العام الحالي اعتقال نائب المرشد العام، محمود عزت، ووفاة نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، عصام العريان، وقد جاء الحدثان المهمان بعد صدور سلسلة من الأحكام النهائية على كثير من قيادات الجماعة، بحيث صار كل قياداتها في السجون، وقليل خارج البلاد. وذلك بجانب حبس ما يقرب من 20 ألفاً من أعضائها، وفق تقديرات منظمات حقوقية، وستين (60) ألفاً وفق تصريحات إعلامية. وتعكس هذه الحالة وضعاً يؤثر على تراجع الرأسمال الاجتماعي والسياسي للجماعة، إذ فقدت الكثير

من رموزها وأعضائها الفاعلين.

وفي ظل هذه الأحداث اتجهت الجماعة لإعادة ترتيب شكلها القيادي، واستقرت على نقل القيادة للخارج، وتكليف نائب المرشد العام، إبراهيم منير، بمهام الجماعة. وتُعدُّ التعديلات الإدارية، في أيلول2020، المحاولة الرابعة لتعويض الفقد القيادي بسبب الاعتقال.

هـ - حزب الإصلاح في اليمن مازال مُستهدفاً:

ما زالت الإمارات تستهدف، منذ فترة، تحجيم نفوذ حزب التجمع اليمني للإصلاح، عبر وكيلها في اليمن: «المجلس الانتقالي الجنوبي»، الذي تربط رموزه والقبائل التابعة له من الجنوب علاقات ثأرية مع حزب الإصلاح، في ظل اتهامات توجهها الإمارات لحكومة الشرعية التي يقودها عبد ربه منصور هادي بتغوّل حزب الإصلاح في أطرها السلطوية. ويصعب تخيّل أن يصفو ما تعكَّر من علاقات بين حزب الإصلاح وقوى التحالف الخليجي، في ضوء تنامي الشكوك «المقلقة» لمستقبل العلاقة بينهما، حال توصل السعودية لاتفاق سياسي مع الحوثيين، ما لم يتغير السلوك السعودي تغيراً جوهرياً تجاه حزب الإصلاح من جهة، والعناصر التكوينية للنسيج الاجتماعي-السياسي من جهة أخرى.. بحيث يُبنى ذلك السلوك على المصالح الحقيقية للشعب اليمني ووحدة ترابه الوطني.

ز. حماس وفتح تعزّزان فرص المصالحة

بينما شاب العلاقات الفلسطينية العربية غير قليل من التوتر (مع الإمارات والبحرين والسودان)، وكذا الحال في بعض العلاقات الخارجية، لاسيما مع القطب الأمريكي؛ حمل العام 2020م بشائر تخص ملف المصالحة الفلسطينية، تمثلت بانعقاد مباحثاتٍ وجلساتٍ حواريةٍ هامّة في اسطنبول، على مدار ثلاثة أيام، تمَّ فيها الاتفاق على «رؤية مشتركة» بينهما، وجرى خلالها إنضاج رؤية متفق عليها بين وفدي حركتي فتح وحماس، وخلصا إلى ضرورة إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في غضون ستة أشهر». بحيث تجرى الانتخابات التشريعية أولا، ثم الرئاسية، وصولاً إلى انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، على أن يتم ذلك خلال الأشهر الستة المقبلة. ومع ظهور نتائج الانتخابات الأمريكية، توقف مسار المصالحة مرةً أخرى، ثم استؤنفت محاورات المصالحة في القاهرة، لكنْ دون التوصل لصيغة نهائية تخص إنهاء ملفات الانقسام العالقة بين الطرفين، فاختتم العام 2020م، مع بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه. فيما يُمكن القول بأن العام 2020م شهد تقلص الفجوات والخلافات إلى حدها الأدنى، وقلّت حدة الاختلافات السياسية. وقد لعبت الظروف السياسية التي أحاطت بالقضية الفلسطينية عوامل دفع باتجاه تقليص الخلافات، مثل ملف صفقة القرن، وملفات التطبيع العربي الإسرائيلي، بعد أن أسهمت في توحيد المواقف السياسية لأول مرة بهذا الشكل منذ بدء الانقسام، فقد

شهدت غزة احتفالاً بانطلاقة حركة فتح مطلع العام 2020، وتطابق موقف الحركتين في شهر تموز/ يوليو، ضد مخطط الضم الإسرائيلي الهادف إلى ضم الضفة الغربية.

ح - أحكام قضائية جديدة حول الوضع القانوني للإخوان في الأردن:

أصدرت محكمة التمييز الأردنية، قراراً في القضية التمييزية رقم 2020/2013، يقضي باعتبار جماعة الإخوان المسلمين «مُنحلة حكماً وفاقدة لشخصيتها القانونية والاعتبارية». لكنّ الجماعة ما زالت تنتظر قراراً من محكمة الاستئناف. ولربما عُدَّ القرار كارثياً، بما في الكلمة من معنى، من منظور حقوقي، وديمقراطي؛ لما تحظى به الجماعة من ثقل سياسي واجتماعي، ولما تمارسه من معارضة مسقوفة بحدود اللعبة الديمقراطية؛ لكنه -بالمقابل- لا يحرم الجماعة من ممارسة أدوارها تحت لافتة أخرى. فحتى لو كان قرار محكمة التمييز قطعياً، فإن حزب جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسي للجماعة، حزبٌ مرخص قانوناً، وله تمثيل في مجلس النواب. كما أن الجماعة موجودة كحقيقة وأمر واقع يصعب إلغاؤه بقرار قانوني، وهو أمر يدركه الجانب الرسمي ويضعه أمام مأزق حقيقي من الناحية العملية في التعامل مع هذا الوجود، ولا سيما في ظل تمسّك الجماعة بوجودها الواقعي ورفضها التعامل معها كملف قانوني.

ويرى المحلل السياسي محمد أبو رمان، المتخصص في شؤون الجماعات الإسلامية، أن قرار المحكمة الأخير يثبت الوضع الحالي للجماعة الذي بدأ منذ عام 2015، وهو اعتبار جماعة الإخوان المسلمين، التي تأسّست عام 1945، جماعة فاقدة للشخصية القانونية مع مصادرة أموالها وأملاكها. وأوضح أنّ «الأردن لم يعتبر الجماعة جماعة إرهابية، وهذا موقف الملك عبد الله الثاني، لكنّ العلاقة حالياً، بين الحكومة والحركة الإسلامية، ليست على ما يرام؛ فهناك خلافات كبيرة حول الأوضاع في ليبيا وسوريا، والسياسة الداخلية».

وفي خطوة تصعيدية، وبعد أن فعّلت قانون الطوارئ بسبب أزمة كورونا، أوقفت الحكومة جميع الزيادات التي منحت لكل القطاعات الحكومية، شاملةً علاوة المعلمين؛ ما اضطرّ مجلس نقابة المعلمين ونائب النقيب إلى إعادة التصعيد مرة أخرى، فحُلّ مجلس النقابة بقرار من المدعي العام في نهاية شهر يوليو/تموز 2020، وعُين مجلس مؤقت لمدة عامين، ووُقف أعضاء مجلس النقابة والنشطاء في النقابة لمدة شهر، وأحيلوا للقضاء، كما أُحيل عشرات المعلمين النشطاء على إنهاء الخدمات، قبل أن يصلوا لسن التقاعد؛ ليتبقى من دخل بعضهم أقل من 100 دولار أميركي[1]. وفي اليوم الأخير من عام 2020 أصدر قاضي محكمة الصلح قرارا بحبس أعضاء مجلس النقابة سنة؛ بناء على تجريمهم بمخالفة أحكام قانون العقوبات وأحكام قانون الجرائم الإلكترونية وقانون الانتخابات البرلمانية، وحُلت النقابة في خطوة كان الجميع يتوقعها، وخاصة بعد تسريبات المعارضة الخارجية عن خطة الحكومة في تصفية النقابة،

1- نقابة المعلمين في الأردن 70 عاما على التوجس والتهميش، محمد العودات، 12 كانون ثاني 2021

والتي شكلت لها صداعا على مدار السنوات السابقة.

خ - حزب العدالة والتنمية في تركيا:

عزَّز حزب العدالة والتنمية حضوره الإقليمي والدولي الفاعل والمؤثر (ليبيا)، بل الحاسم، كما في ملف النزاع الأذري-الأرميني. وقد تأسّست حيويته الفاعلة والمؤثرة سياسياً على أرضية التفوق التركي العسكري النوعي، وبخاصة في مجال الطائرات المسيرة عن بعد. فيما لعبت الاتفاقات العسكرية المشتركة مع عدة دول أدواراً حاسمة تأسّست عليها فيما بعد مشروعيّة تدخلها عسكرياً، دون التورّط ودفع أكلافٍ باهظةٍ تُثير الرأي العام التركي (ما قد يتأدّى عنه قضم شعبية أردوغان في أيّ استحقاق انتخابي)، ناهيك عن التورّط في نزاع عسكريّ مباشر (مع أيٍّ من الدول الإقليمية المحورية أو الدوليّة). فيما تعكس التدخلات التركية الإقليمية والدولية الرغبة الأكيدة لدى تركيا في تأمين محيطها الحيوي؛ والوفاء باتفاقاتها الموقعة مع حلفائها الإقليميين.

أولويات للعام 2021

يمكن القول إن الحركات الإسلامية المعتدلة استطاعت التكيّف بصورة إيجابية معقولة مع المتغيرات الكبيرة في العام 2020، كما أنها تشهد في العديد من الأقطار حالة تعاف مستمرة لاستعادة أو تعزيز حضورها في الساحات المختلفة، على الرغم من التراجعات التي حصلت في بعض الساحات ولاسيّما في السودان.

ولعل من أبرز الأولويات في العام 2021، التي من شأنها أن تزيد من قدرة الحركات الإسلامية على تحقيق مزيد من التكيّف الإيجابي وتعزيز الحضور السياسي والشعبي:

1 - تشكيل إطار حقوقي ضاغط في مجال حقوق الإنسان؛ استثماراً للتوجهات المتوقعة لإدارة بايدن.

2 - استثمار الاستئناف المتوقع للموجة الثانية من حراك الشارع العربي، حالما يتجاوز الإقليم خطورة جائحة كورونا، بصورة حكيمة وعقلانية لا تفوّت الفرص المتاحة، وفي الوقت ذاته لا تُلحق الضرر بالثورات الشعبية نتيجة إضفاء صبغة حزبية فاقعة عليها قد تشكّل مُعوّقا وعاملاً سلبياً.

3 - مواجهة قطار التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، وتداعياته الخطيرة على فلسطين والمقدسات والأمة، في ظلّ احتمال حدوث موجة أخرى للانفتاح والتطبيع؛ وبلورة مشاريع لتحصين الشعوب العربية من التأثر سلباً بموجة التطبيع الرسمي.

وقد لوحظ أن ردود الفعل الشعبية على المستوى العربي والإسلامي لم تكن في المستوى المأمول في التعبير عن رفض موجة التطبيع التي بدأتها الإمارات والبحرين، وتبعتها السودان والمغرب، وفي حشد الجهد الشعبي لمواجهتها؛ لاعتبارات تتعلق في المقام الأول بتداعيات جائحة كورونا، لكن ردود الفعل التي اتسمت بالعفوية والتبعثر في غالب الأحيان، تتطلب الاستدراك وتنظيم الجهد بما يضمن مواجهة شعبية فاعلة للموجة وتداعياتها على فلسطين والأمة.

ويقترح تشكيل إطار شعبي عربي جماعي لتنسيق الجهود في مواجهة موجات التطبيع ولتحريك الشارع العربي والإسلامي للتصدي لعمليات الاختراق، بحيث ينبثق عن هذا الإطار لجان فرعية على المستوى القطري تنظّم الجهود الشعبية في كل دولة.

ومن المهم الحرص على ديمومة الفعل الشعبي الرافض للتطبيع مع الاحتلال، ومن شأن التركيز على قضية القدس عنواناً للتحرّك أن يسهم في زيادة حجم تفاعل شعوب الأمة. والحركات الإسلامية معنية بصورة أكبر، وهي الأقدر على الدفع باتجاه إطلاق الإطار الشعبي العربي المقترح وعلى تشكيل اللجان الشعبية القطرية المنبثقة عنه.

4 - تحقيق المزيد من الانفتاح على القوى السياسية والمجتمعية على المستوى الوطني، بما يسهم في بناء وتعزيز الشراكات والتحالفات الوطنية. ومن المهم أن تبادر الحركات الإسلامية في كل قُطر لدعوة مختلف اللافتات السياسية والمجتمعية لتكريس مفهوم «الجماعة الوطنية» التي تلتقي على المصالح الوطنية العليا، وعلى مواجهة التحديات والتهديدات والأخطار التي تتهدد الدولة وتعيق تطوّرها وتقدُّمها.

5 - تعزيز دور ملتقى العدالة والديمقراطية الذي يشكّل إطاراً تنسيقياً بين اللافتات الإسلامية المعتدلة، من أجل تحقيق خطوات عملية على صعيد الحوار مع أطراف دولية مؤثرة، بما يسهم في مواجهة الجهود التي تقودها دول الثورة المضادة للربيع العربي من أجل تشويه صورة الحركات الإسلامية المعتدلة وللتشكيك في الدوافع التي تقف وراء حراك الشارع العربي.

6 - استثمار نتائج قمة كوالالمبور الإسلامية[1]، بما يصلح أن يشكل أرضية لشراكات حقيقية، وبالأخص في مجال إرساء قيم الثقافة والحرية والعدالة؛ عبر طرح تصورات لإنشاء مؤسسات تحرص على بلورة التصورات الخطابية على أرض الواقع في الشارع العربي والإسلامي.

7 - مواجهة التداعيات السلبية لتطورات الوضع في السودان على صورة الحركة الإسلامية بصورة عامة عبر تحميلها تبعات أخطاء المرحلة السابقة، وكذلك تجاوز الانعكاسات السلبية التي لحقت بالحركة الإسلامية في السودان نتيجة التغييرات الكبيرة التي شهدتها الدولة وما لحق بالحركة من استهداف وإقصاء عن المشهد السياسي.

8 - البحث عن مقاربة سياسية تسهم في خروج المشهد المصري من حالة انسداد الأفق؛ على الرغم من إدراك التعقيدات الكبيرة التي تعترض ذلك، وبلورة آليات ذات كفاءة عالية لتنسيق جهود المعارضة المصرية، وتجاوز إشكالات الوضع الحالي.

1- ركز جدول أعمال قمة كوالالمبور على سبعة مجالات: التنمية الاقتصادية، والدفاع، والحفاظ على السيادة، وقيم الثقافة والحرية والعدالة، والتكنولوجيا الحديثة.

اقتصاد منطقة الشرق الأوسط لعام 2020

في ظل جائحة كورونا، والنزاعات، والعقوبات

أ. عبدالحافظ الصاوي

مجموعة التفكير الإستراتيجي - إسطنبول

اقتصاد منطقة الشرق الأوسط[1] لعام 2020 في ظل جائحة كورونا، والنزاعات، والعقوبات

مستخلص

غياب المشروع التنموي الجامع في منطقة الشرق الأوسط، كان سببًا في هشاشة مواجهتها لجائحة فيروس كورونا، كما كان سببًا في ضعف موقف بعض الدول أمام الضغوط الأمريكية، والقبول بالدخول في مشروع التطبيع مع دولة الكيان الصهيوني مقابل مساعدات، أو إصدار قرارات برفع العقوبات، أو السعي لانحياز في قضايا سياسية عربية بينية.

وحتى المشروعات القطرية للتنمية، لم تكن جادة، ولم يكن لها أثرًا إيجابيًا في كافة دول المنطقة، باستثناء ما تم في تركيا بعد عام 2003، وكبل اقتصاد المنطقة، استمرار النزاعات المسلحة الداخلية في القطر الواحد كما هو الحال في سورية وليبيا والعراق واليمن، أو النزاعات البينية، كما هو الحال في حرب تحالف الخليج على اليمن، مما أدى إلى سوء توظيف الموارد المالية في زيادة الإنفاق على التسليح، وإهمال البنى التحتية المختلفة، وهو ما أدى إلى زيادة أعداد النازحين والمهاجرين بالمنطقة، وكذلك زيادة معدلات الفقر والبطالة.

كما كشفت أزمة جائحة فيروس كورونا عن غياب دور مؤسسات العمل العربي المشترك، لمواجهة الأزمة، لا على الصعيد الصحي، ولا الصعيد المالي، ولا حالة التكافل لتوفير الغذاء والدواء. وإن كان عام 2020 قد سيطرت على أحداثه أزمة كورونا بشكل كبير -وسوف يستمر أثرها السلبي خلال عام -2021 إلا أن منطقة الشرق الأوسط شهدت كذلك أحداثًا أخرى كان لها واقعها الملموس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية على شعوب المنطقة. لذلك يتناول المحور الاقتصادي في هذا التقرير، بالإضافة إلى أثر أزمة جائحة فيروس كورونا على اقتصاديات المنطقة، أمورًا أخرى، منها: انهيار أسعار النفط، الذي صاحب أزمة كورونا، وكان له آثاره، التي كانت سلبية لبعض الدول، وإيجابية لدول أخرى. ثم تناولت محاور التقرير التطبيع الاقتصادي مع الكيان الصهيوني من قبل أربع دول عربية خلال 2020، وما يعكسه ذلك من تحديات على المنطقة وشعوبها. ورصد التقرير أيضًا القضية الممتدة في شرق البحر المتوسط، وطبيعة الصراع على مكامن الغاز هناك. وفي محور أخر تناول التقرير العقوبات الاقتصادية على كل من تركيا وإيران. ثم كان المحور الأخير حول مستقبل اقتصاد منطقة الشرق الأوسط.

1- يقصد بمنطقة الشرق الأوسط في هذه الورقة، النطاق الجغرافي للمنطقة العربية بالإضافة إلى تركيا وإيران

مقدمة

عاشت منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2020، الأزمة المزدوجة لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، وعلى الرغم من الإعلان عن إنتاج العديد من اللقاحات لمكافحة فيروس كورونا في الشهور الأخيرة من عام 2020، إلا أن حالة التشاؤم لازالت مسيطرة على أداء الاقتصاد العالمي في عام 2021، وبخاصة في الربع الأول منه، وبالتالي سينعكس ذلك على اقتصاديات المنطقة.

وقد ساد الشك وعدم اليقين كافة القراءات الخاصة بأداء المؤشرات الاقتصادية الكلية للعالم والإقليم، خلال عام 2020، بسبب تأخر الوصول لحل طبي للأزمة، فلم يتم الحديث عن الوصول إلى لقاح إلا في الشهور الأخيرة من 2020، وحتى هذه اللقاحات التي تم الوصول إليها، تفرض مجموعة من التحديات على رأسها، مدى نجاعتها في مواجهة الفيروس، وكذلك إمكانية وصول اللقاح لجميع المضارين بالعالم، فضلًا عن سلالات جديدة من الفيروس اقتحمت بعض الدول، مما يعني أن العالم أمام تحدي مفتوح، وبالتالي تظل الحياة الاقتصادية على مستوى العالم في إطار المتغير التابع، حتى يتم حسم الأمر الطبي، وهو المتغير المستقل في أزمة جائحة كورونا.

ولم تكن أزمة جائحة كورونا هي الوحيدة التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2020، ولكن كانت هناك عدة قضايا أخرى، مثل استمرار انخفاض أسعار النفط، وكذلك دخول عدة دول عربية في إطار التطبيع السياسي والاقتصادي مع الكيان الصهيوني. كما بقيت قضية غاز الشرق المتوسط بين شد وجذب لأطرافها، دون الوصول لتسوية ترضي جميع الأطراف. ولم ينتهي عام 2020 دون أن تتجدد قضية العقوبات الأمريكية على إيران وتركيا، وهو ما يعني أن المنطقة ستظل محلًا للصراع بين بعض القوى الدولية، وبعض دول المنطقة، وهو ما يجعل حالة التوتر بالمنطقة حالة شبه ثابته.

وتجتهد هذه الورقة في تناول المتغيرات المذكورة فيما يخص الجانب الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، ومحاولة استقراء دلالاتها المستقبلية في الأجلين القصير والمتوسط، بما يساعد على الوقوف على الأداء الاقتصادي وانعكاساته على شعوب المنطقة.

أولًا: جائحة كورونا وأثرها على اقتصاديات المنطقة

في ضوء ما تم رصده من حالة عدة اليقين لأداء المؤشرات الاقتصادية الكلية على الصعيد العالمي، ذهب تقرير لمنظمة الاسكوا إلى أن العالم أمام سيناريوهين فيما يتعلق بتأثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، السيناريو الأول: انتهاء الأزمة وعودة الاقتصاد إلى طبيعته في الربع الأول من 2021. والسيناريو الثاني استمرار الأزمة الاقتصادية التي تُلم بالاقتصاد العالمي في الربع الأول، ولكن الجهود المبذولة على صعيد البحوث العلمية لمواجهة الفيروس قد تنجح في الوصول لنتائج إيجابية من شأنها

أن تتحسن الأوضاع الاقتصادية العالمي في الربع الثاني من[1] 2021.

ولذلك فتقرير الاسكو يتوقع أن تكون نتائج الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحدود سالب 3.2 %، وأن يشهد تحسنًا في عام 2021، ليصل إلى 4.2 %.. وهي نظرة شديدة التفاؤل في ظل معاناة اقتصاديات العديد من الدول المتوسطة والنامية، مما ألم بها من أضرار اقتصادية بسبب جائحة كورونا في 2020، فالآثار السلبية لجائحة كورونا سوف تستمر لسنوات، بسبب ارتفاع معدلات المديونية، وزيادة عجز الموازنات في العديد من الدول. ولذلك ذكر تقرير الاسكوا أن شرط الوصول لتعافي اقتصادي في عام 2021، هو مدى فعالية حزم الحوافز التي قدمتها بالفعل الحكومات.. بل تزيد حالة التفاؤل المشروط لدى تقرير الاسكوا بأن تصل نسبة نمو الناتج المحلي العالمي إلى 5.4 % في عام 2021، إذا ما نجحت الحوافز التي قدمتها الحكومات المختلفة في منع وقوع خسائر فادحة لدى الشركات[2].

البنك الدولي في تقريره الصادر في أكتوبر 2020، توقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة سالبًا بنسبة 5.2 % بنهاية عام 2020، وهي نسبة أفضل بنحو 4.1 % مما كانت عليه توقعات البنك للنمو بالمنطقة في أبريل 2020[3] وهو ما يعني أن دول المنطقة استطاعت أن تتغلب على بعض التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، إما بسبب حزم الحوافز التي دفعت بها دول المنطقة، أو بسبب اكتساب الخبرة في التعامل مع الجائحة عبر تدابير الوقاية في مواجهة انتشار الفيروس. مع الأخذ في الاعتبار أن هذا التحسن لايزال في دائرة الضرر، الذي ألم باقتصاديات المنطقة، شأنها شأن باقي اقتصاديات أقاليم العالم المختلفة. ولذلك جاءت توقعات البنك الدولي متشائمة حول تحسن أوضاع تعافي اقتصادية المنطقة في عام 2021، حيث ذهب تقرير البنك إلى أن يكون التعافي الاقتصادي للمنطقة جزئيًا.

أما منظمة الأسكوا فتقدر أزمة جائحة كورونا على اقتصاديات المنطقة العربية، من خلال النمو السلبي بنسبة 3 % في 2020، وذلك بسبب تراجع الصادرات بنسبة تقترب من 50 %، وأيضًا بسبب انخفاض أسعار النفط، وحالة الإغلاق التي عاشتها الأسواق الأوروبية، حيث يعد الاتحاد الأوروبي من أكبر الشركاء التجاريين لدول المنطقة العربية، كما كان لتراجع السياحة وانخفاض التحويلات المالية من الأسباب البارزة في تراجع معدل النمو في المنطقة العربية خلال 2020، وبخاصة في الدول متوسطة النمو، التي تعتمد بشكل كبير على السياحة وتحويلات العاملين بالخارج، مثل مصر والأردن ولبنان وتونس والمغرب. ولم يتوقف الأمر على تلك الأسباب التي تتعلق بالعالم الخارجي، ولكن من النتائج السلبية أيضًا لجائحة كورونا على اقتصاديات المنطقة العربية تراجع تدفق الاستثمارات والمساعدات الإنمائية إلى البلدان العربية المستوردة للنفط، حيث أثر ذلك بصورة واضحة على الأعمال التجارية بهذه

1- الاسكوا، تقرير وقائع وآفاق في المنطقة العربية، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2019 – 2020، ص 5.
2- المصدر السابق، نفس الصفحة.
3- البنك الدولي، تقرير أحدث المستجدات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اكتوبر 2020، ص4.

الدول، في ظل مساعدات محدودة لمواجهة جائحة كورونا من حكومات تلك الدول[1].

وحول أداء معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال عام 2021، يتبنى تقرير منظمة الاسكوا سيناريوهين، المتشائم والذي يقدر النمو بنحو 2.8 %، والمعتدل والذي يقدر معدل النمو بنحو 3.5 %. ونظرًا للتفاوت في الأداء الاقتصادي لدول المنطقة العربية، فمن المتوقع أن يكون معدل النمو بمنطقة الخليج في عام 2021، بحدود 2.1 % حسب تقديرات السيناريو المتشائم، و2.3 % حسب تقديرات السيناريو المعتدل. ويتوقف ذلك على مدى استعادة معدلات إنتاج النفط، وإعادة الزخم لأسعار النفط في السوق الدولية. علمًا بأن معدل النمو في منطقة الخليج خلال عام 2020، كان سالبًا، وفي ضوء تقدير السيناريو المتشائم فقد بلغ معدل النمو بدول الخليج في 2020 نسبة سالب 7.1 %، وحسب تقديرات السيناريو المعتدل كان معدل النمو بحدود سالبًا بنسبة 3.1 %[2].

أما البلدان العربية متوسطة الدخل فقد قدر معدل النمو بها كذلك عند معدلات سالبة في 2020، بحدود 3.4 % في إطار السيناريو المعتدل، ونسبة 4.5 % في إطار السيناريو المتشائم، أما توقعات عام 2021 فيما يتعلق بالنمو بهذا الدول فيتوقع أن يكون إيجابيًا عند 4.1 % حسب تقديرات السيناريو المتشائم و5 % حسب تقديرات السيناريو المعتدل.

والجزء المهم في المنطقة العربية، رغم حالة الإهمال فيما يتعلق بمعرفة تأثير جائحة كورونا عليه، فهو الدول التي تمر بنزاعات، أو تلك منخفضة الدخل. فمعدل النمو في الدول العربية التي تعيش حالة من النزاعات المسلحة خلال عام 2020، كان النمو سالبًا بنسبة 4.3 % حسب السيناريو المعتدل ونحو 7.9% حسب السيناريو المتشائم. أما الدول منخفضة الدخل فقط كان فيها معدل النمو سالبًا كذلك خلال 2020، حيث يقدر بنحو 3 % حسب السيناريو المعتدل، ونسبة 5.5 % حسب السيناريو المتشائم.

وفي إطار توقعات معدل النمو لعام 2021 في ظل جائحة كورونا، بالدول التي تعيش نزاعات مسلحة في المنطقة العربية، فتذهب التوقعات لتكون ما بين 3.1 % و3.9 %، أما الدول منخفضة الدخل فيتوقع أن يصل بها معدل النمو في عام 2021 بنسب تتراوح ما بين 0.4 % و0.5 %.

وبشكل عام تأثرت المنطقة العربية بسبب التداعيات السلبية لجائحة كورونا في عام 2020، حيث ارتفعت معدلات البطالة بنسبة 1.2 %، وتعد المنطقة العربية من أكثر أقاليم العالم معاناة مع أزمة البطالة، وبخاصة بين فئتي النساء والشباب، فالبطالة بين النساء العربيات تصل إلى 19.9 %، مقارنة بمتوسط عالمي لبطالة النساء عند معدل 7.8 %. وبين الشباب العرب بلغ معدل البطالة 26.4 %، مقارنة بمتوسط عالمي لبطالة الشباب عند 13.6 %. وزادت كذلك معدلات الفقر بالمنطقة بنحو 3 نقاط، لتصل إلى 32.4 %، أي أن هناك نحو 115 مليون انسان يعيشون تحت دائرة الفقر بالمنطقة العربية، إلا أن 80% من هؤلاء المواطنين العرب يعيشون في 4 دول هي (سورية، والسودان، ومصر، واليمن).

1- الاسكوا، مرجع سابق، ص 6.
2- المصدر السابق، ص 7.

تركيا وإيران وتداعيات كورونا على اقتصادياتهما

لم تكن تركيا وإيران بمعزل عن التأثير السلبي لجائحة كورونا على أوضاعهما الاقتصادية، ففي تركيا ذهبت التقديرات لمعدلات نموها في 2020 إلى معدل سالب بنسبة 3.8 % وذلك حسب تقديرات البنك الدولي، والذي عدل من تقديراته مؤخرًا ليقدر النمو الاقتصادي بتركيا عن معدل إيجابي بنسبة 0.5 %. وفيما يتعلق بتوقعات النمو الاقتصادي في تركيا في عام 2021، تذهب وكالة فيتش لأن يصل معدل النمو الاقتصادي لتركي في 2021 إلى نسبة 3.5 %، وبخاصة بعد تحقيق حالة من الانتعاش الاقتصادي في النصف الثاني من العام، أما البنك الدولي فهو أكثر تفاؤلًا فيقدر النمو الاقتصادي لتركيا في 2021 بنحو 4.5 %، وفي عام 2022 بنحو 5 %[1].

وانعكست معدلات النمو السالبة لجائحة كورونا على الاقتصاد التركي بشكل كبير، حيث تأثر الميزان الجاري بنسبة عجز ملحوظ خلال الشهور الـ 11 الأولى من عام 2020، حيث بلغت نسبة عجز الميزان التجاري 5.2 % من الناتج المحلي الإجمالي. هذا فضلًا عن حالة التذبذب القوي في سعر العملة المحلية بسبب تراجع معدلات السياحة، وكذلك ارتفاع معدلات البطالة والتضخم. وحسب بيانات معهد الإحصاء التركي بلغت البطالة في أكتوبر 2020 معدل 12.7 %، كما بلغ معدل التضخم في ديسمبر 2020 معدل 14.6 % على أساس سنوي.

وفي إيران تذهب توقعات صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2020 إلى أن يحقق النمو الاقتصادي سالب 5 %[2]، وهو وضع طبيعي في ظل التداعيات السلبية لجائحة كورونا، حيث كانت إيران من أسرع الدول التي شهدت تفشي فيروس كورونا، كما أنها عاشت حالة إغلاق كامل، فضلًا عن استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من أمريكا، وبخاصة في ظل إدارة ترامب، الذي ألغى اتفاق (5+1)، والذي بموجبه شهد الاقتصاد الإيراني مشكلات كبيرة في أوضاعه الاقتصادية، وبخاصة بعد تقليص الصادرات النفطية، والتي انخفضت من 2.5 مليون برميل يوميًا إلى نحو 133 ألف برميل يوميًا فقط، وكانت أسرع النتائج لهذه العقوبات، أن تراجع سعر صرف العملة المحلية بشكل كبير وارتفعت معدلات التضخم. إلا أن البنك المركزي الإيراني نشر أن معدل النمو في البلاد خلال الفترة من مارس إلى سبتمبر 2020 حقق معدلًا إيجابيًا بنحو 1.3 %، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

ثانيًا: انهيار أسعار النفط

على الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط تتسم بمساهمتها الواضحة في إنتاج النفط، إلا أن من بين دولها أيضًا دولًا مستوردة للنفط، ويُضاف إليهم تركيا. وقد كانت توقعات حول أسعار النفط بنهاية 2019 تدور حول الحرب التجارية بين الصين وأمريكا. إلا أن هذا التوقع انزوى مع مطلع عام

1- وكالة الأناضول، «فيتش» توقعات متفائلة لمؤشرات الاقتصاد التركي 2021 «مقابلة»، 2021/1/15.
2- العربي الجديد، الاقتصاد الإيراني ينمو بالرغم من كورونا..وخطط لمضاعفة إنتاج النفط، 2020/12/13

2020، حيث طلت جائحة كورونا بتداعياتها السلبية، وشهدت أسعار النفط في السوق الدولية تراجعًا ملحوظًا نظرًا لتراجع الطلب على النفط من جهة، ومن جهة أخرى ضبابية المشهد فيما يتعلق بمستقبل الاقتصاد العالمي، في ظل تفشي فيروس كورونا، والاتجاه نحو حركة إغلاق كبيرة، شملت حركة الطيران والسياحة، وأثرت بشكل كبير على البورصات والبنوك، وحركة الصادرات، وكذلك وجود حالة من الترقيب في حركة الاستثمارات الدولية، وتدفق المساعدات الإنمائية.

وإذا ما نظرنا إلى أثر تداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية على دول منطقة الشرق الأوسط، فسنجد الأثر مختلف، على صعيد الدول المصدرة للنفط، والدول المستوردة له. فالدول المصدرة شهدت هزات عنيفة، وبخاصة أن الانهيار لم يكن مسبوقًا على مدار سنوات مع بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008. أما الدول المستوردة، فقد حققت مكاسب على رأسها الحصول على النفط الرخيص، وانخفاض فاتورة استيراد النفط، مما خفف على موازين المدفوعات للدول المستوردة للنفط.

وثمة تقديرات تذهب إلى أن النفط بشكل عام فقد نحو 20 % من قيمته في المتوسط خلال عام 2020[1]، إلا أن التقديرات الخاصة بالفترة الأولى لأزمة انهيار أسعار النفط بسبب جائحة كورونا، ذهبت إلى أن خسائر المنطقة العربية خلال الفترة من يناير 2020 إلى منتصف مارس 2020 تقدر بنحو 11 مليار دولار، وأنه إذا استمرت أسعار النفط عند 30 دولار للبرميل فستكون الخسائر اليومية لدول المنطقة العربية المصدرة للنفط بحدود 550 مليون دولار[2]. وثمة تقديرات منذ بداية أزمة انهيار أسعار النفط، ذهبت إلى أن تبلغ الأسعار بنهاية 2020 عند 40 دولار للبرميل، ولكن هذه التوقعات استقرت على هذا السعر، بعد انتهاء النصف الأول من 2020، ووصول أوبك والمنتجين خارجها على تخفيض سقف الإنتاج، للحفاظ على الأسعار.

وفي مطلع 2020 حيث كشرت جائحة كورونا عن أنيابها، وسادت حالة من التشاؤم على الاقتصاد العالمي، ذهب تقرير لصندوق النقد الدولي إلى أن ثروات دول الخليج النفطية، والمقدرة بنحو 2 تيرليون دولار، معرضة للجفاف بعد 15 عامًا، ما لم يتم التسريع باصلاحات مالية بهذه الدول. كما قدرت خسائر دول الخليج خلال الفترة من 2014 – 2018 بسبب انهيار أسعار النفط بنحو 300 مليار دولار، وأن الديون بهذه الدول ارتفعت من 100 مليار دولار في 2014 إلى 400 مليار دولار في 2018[3]. وهي مرشحة للزيادة بقوة في ظل الأزمة المزدوجة لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط. وفي ضوء ما ورد في تقدير صندوق النقد من رؤية تشاؤمية لاقتصاديات الخليج، رأى التقرير أن مشاريع التنويع الاقتصادي التي تم الإعلان عن تبنيها بدول الخليج غير كافية، وطالب التقرير بسرعة تنفيذ المزيد من الاصلاحات المالية، من ترشيد الإنفاق الحكومي، وتخفيض النفقات الحكومية، وتقليص الوظائف بالحكومة وفي القطاع العام.

1- وكالة الأناضول، النفط في 2020..21 بالمئة خسائر بسبب كورونا وحرب الأسعار، 2021/1/1.

2- الاسكوا، فيروس كورونا، التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية، ص 1.

3- BBC، صندوق النقد الدولي يحذر دول الخليج الغنية من جفاف مواردها المالية، 2020/2/7

وفي إيران قدرت العائدات النفطية خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2020 بنحو 11 مليار دولار فقط، بسبب العقوبات الاقتصادية، وكذلك انخفاض الطلب العالمي على النفط، وكانت عوائد الصادرات النفطية لإيران في عام 2019 بحدود 30 مليار دولار، وفي عام 2018 كانت بحدود 67 مليار دولار، وذلك حسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الامريكية. وبسبب تراجع الإيرادات النفطية من العملات الأجنبية تأثر الاقتصاد الإيراني بشكل كبير، والذي تبدت أهم مظاهره في تراجع قيمة العملة المحلية، وارتفاع معدلات التضخم. وبشكل عام توضح بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن إيرادات النفط لمنظمة أوبك في عام 2020 بلغت 323 مليار دولار، وهو ما يعادل نصف ما تحقق في 2019[1].

- **حرب الأسعار**

لم تكن أسعار النفط بعد النصف الأول من مارس 2020 تؤشر على وجود تحسن مستقبلي، لذلك اتجهت السعودية باعتبارها من الدول المؤثرة في منظمة الأوبك، إلى المطالبة برفع سقف تخفيض الإنتاج من أجل الحفاظ على الأسعار، إلا أن روسيا رفضت هذا الأمر باعتبارها تقود تكتلًا مصدرًا للنفط خارج أوبك، ولها وزنها المعتبر في سوق النفط الدولية. وكانت من الثمار المرة لهذا الخلاف أن شهدت أسعار النفط في السوق الدولية انهيارًا حقيقًا، حيث وصل سعر برميل النفط إلى 20 دولار، إلا أنه في منتصف أبريل تم التوصل إلى اتفاق بين روسيا والسعودية، وتم الاتفاق على تخفيض سقف الإنتاج للحفاظ على أسعار النفط، وعدم زيادة المعروض، وتم بالفعل تخفيض كميات الإنتاج بنحو 9.5 مليون برميل يوميًا، مما حافظ على عدم حدوث المزيد من الانهيارات في أسعار النفط.

- **توقعات 2021**

تقديرات وكالة الطاقة الدولية في نوفمبر 2020 حول تقدير الطلب على النفط في 2020، أنه تراجع بنحو 8.8 مليون برميل يوميًا، وأن الطلب على النفط في ضوء الوصول إلى اللقاحات والبدء في تعاطيها في العديد من الدول، لن يكون له أثر ملموس، إلا بعد النصف الأول من عام 2021، وتتوقع الوكالة أن يكون هذا التحسن بزيادة قدرها 5.8 مليون برميل يوميًا[2]. ومن هنا فالدول المنتجة للنفط في المنطقة العربية، ستظل تعاني من أزمة مالية نتيجة انخفاض الطلب على النفط خلال النصف الأول من 2021، وإن كانت الأسعار في السوق الدولية تشهد تحسنًا ملحوظًا مع بداية 2021، حيث ارتفعت الأسعار لتصل إلى متوسط 55 دولار للبرميل، ولكنها مستويات من الأسعار لا تنبئ بخروج الدول الخليجية وإيران من أزمتهم المالية، فضلًا عن التخلص من الآثار السلبية التي تراكمت بميزانيات هذه الدول وارتفاع مديونياتها، بسبب انهيار أسعار النفط منذ عام 2014، والتي زادت حدتها مع مطلع عام 2020 حيث صاحب انهيار أسعار النفط، التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا.

وفي ضوء رصد تعامل الدول النفطية في منطقة الشرق الأوسط –سواء الدول العربية أو إيران – مع

1- ايران اينترنشنال، انخفاض عائدات النفط الإيراني إلى 11 مليار دولار فقط في الأشهر التسعة الأولى عام 2020، 2021/1/15
2- وكالة الاناضول للأنباء، «الطاقة الدولية» تعمق انكماش الطلب العالمي على النفط خلال 2020، 2020/11/12.

واقعها الاقتصادي على مدار العقود الماضية، يمكننا القول بأن أزمة كورونا ومصاحبتها لأزمة انخفاض أسعار النفط، لن تغير كثيرًا في طريقة التعاطي، حيث سيظل الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل كبير لتحريك وتمويل اقتصاديات هذه الدول، وأن المردود لما يسمى استراتيجيات التنوع الاقتصادي سيكون محدود الأثر، على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط.

ثالثًا: التطبيع الاقتصادي مع الكيان الصهيوني

شهد الربع الأخير من عام 2020، الإعلان والتوقيع على اتفاقات للتطبيع بين أربع دول عربية والكيان الصهيوني برعاية أمريكية، والدول العربية صاحبة خطوة التطبيع مع الكيان الصهيوني هي (الإمارات، والبحرين، والسودان، والمغرب)، وبلاشك أن لتوقيع مثل هذه الاتفاقات جوانبها المتعددة (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية..إلخ) ولكن هذه السطور سوف نقتصر على تناول الجوانب الاقتصادية لهذا الأمر.

ومن أهم ما ورد في الاتفاق المبرم بين الإمارات ودولة الكيان الصهيوني، ما نُص عليه في البند السابع، حيث تم التأكيد على أن هذا الاتفاق يأتي في إطار التأكيد على توجيه المنطقة بسرعة فائقة نحو المشروع الشرق أوسطي، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على دمج الكيان الصهيوني في المنطقة، حيث نص البند السابع من الاتفاق على (أجندة استراتيجية للشرق الأوسط: يقف الطرفان على استعداد للانضمام إلى الولايات المتحدة لتطوير وإطلاق «أجندة استراتيجية للشرق الأوسط» من أجل توسيع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والاستقرار في المنطقة وغيرها من أشكال التعاون الإقليمي)[1]. وهو ما يعني إعلان شهادة الوفاة الرسمية للمشروع العربي في المنطقة، ومزاحمة المشروعات الأخرى التي تتنافس للسيطرة على المنطقة ومنها المشروعين التركي والإيراني، وكذلك «المشروع الأورومتوسطي». ومن الجدير بالذكر أن المشروع الشرق أوسطي تم إطلاقه بشكل علني فيما سمى بمؤتمر السلام في مدريد عام 1990، إلا أنه على مدار الثلاثين عام الماضية، تم التمهيد لتفعيله بشكل غير معلن، وتمت في إطاره علاقات اقتصادية وغير اقتصادية بين بعض الدول العربية، وبخاصة الدول الخليجية، حيث أقيمت مكاتب للتمثيل التجاري لبعض الدول الخليجية مع دولة الكيان الصهيوني. ولم تخرج باقي اتفاقات الدول العربية (البحرين، والسودان، والمغرب) عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، وتعاون اقتصادي.

1- وكالة الاناضول للأنباء، بنود اتفاق التطبيع بين إسرائيل والإمارات (إطار)، 2020/9/16.

بعض المؤشرات الاقتصادية للكيان الصهيوني والدول العربية المطبعة معه حديثًا

القيمة بالمليار دولار

الدولة	الناتج المحلي	صادرات سلعية	واردات سلعية	احتياطي النقد الأجنبي
الإمارات	421,1	315,9	267,9	108
البحرين	38,5	18,1	11,6	3,9
السودان	30,5	3,9	9,1	0,177
المغرب	119,7	29,1	50,7	26,4
الكيان الصهيوني	394,6	58,5	76,5	126

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator

من خلال البيانات التي يتضمنها الجدول عاليه يتضح أن الإمارات تتفوق على الكيان الصهيوني فيما يتعلق بقيمة الناتج المحلي وكل من الصادرات والواردات السلعية، ولكن مرد هذه الزيادة يعود إلى اعتماد الصادرات الإماراتية على النفط بشكل كبير، كما أن وارداتها تعود زيادتها بسبب ما يعرف بالواردات بغرض إعادة التصدير، وبالتالي فقد يتفوق الناتج المحلي للكيان الصهيوني من حيث الكيف، وإن كانت القيمة لصالح الإمارات، وهو نفس الشئ الذي ينطبق على أمر الصادرات والواردات السلعية.

في حين يتفوق الكيان الصهيوني على باقي الدول المطبعة معه مؤخرًا في كافة المؤشرات، وعلى الرغم من أن الإمارات دولة نفطية، إلا أن احتياطيات الكيان الصهيوني من النقد الأجنبي تتفوق عليها، بنحو 18 مليار دولار.

ويلاحظ أن الإمارات بين الدول المطبعة مؤخرًا مع الكيان الصهيوني هي الأكثر اندفاعًا للاندماج على مستويات مختلفة، وكان ذلك ملحوظًا قبل الإعلان عن التطبيع بشكل رسمي، حيث تمت زيارات معلنة من قبل فرق رياضية وسياحية للكيان الصهيوني. ولكن منذ الإعلان بشكل رسمي للتطبيع بين الإمارات والكيان الصهيوني، تم التوقيع على مجموعة كبيرة من مذكرات التفاهم والاتفاقيات الاقتصادية والتجارية في مجالات البنوك والبورصات، والاتصالات، وخدمات الموانئ، والتخطيط لإحياء خط أنابيب نفط قديم يمر من السعودية للإمارات والكيان الصهيوني لتصدير الغاز إلى أوروبا، بعيدًا عن المرور بقناة السويس، أو الأراضي المصرية. وبدأت بالفعل رحلات الطيران المتبادلة بين الطرفين[1]، بل واستقبالت الإمارات العديد من الوفود السياحة من الكيان الصهيوني، وحاولت وسائل الإعلام تغيب وعي الشعوب العربية والإسلامية حول قضية التطبيع، بنشر مجموعة من الأخبار حول سرقة السياح

1- القدس العربي، توقيع عدد كبير من الاتفاقيات التجارية مع الإمارات سيضخ في الاقتصاد الاسرائيلي استثمارات بمليارات الدولارات، 2020/10/23.

الإسرائيليين لمحتويات الغرف الفندقية في الإمارات، وكأن القضية ليست التطبيع مع الكيان الصهيوني.

- **التحديات التي يفرضها التطبيع مع الكيان الصهيوني**

لا يعد الأمر جديدًا فيما يخص العلاقات العربية مع الكيان الصهيوني، فمصر والأردن لهما تجارب في التطبيع مع الكيان الصهيوني منذ عام 1979 و1994، ولم يجن أي منهما آثار إيجابية من هذا التطبيع، فرغم العلاقات الممتدة بين مصر والكيان الصهيوني، وكذلك بين الكيان الصهيوني والأردن، لم تتوقف عمليات التجسس من قبل الكيان الصهيوني على كل من مصر والأردن، خلال نحو أربعة عقود، فضلًا عن كافة التعاملات الاقتصادية والتجارية التي تم بين مصر والأردن مع الكيان الصهيوني كانت في مجملها لصالح الكيان الصهيوني، ولعل اتفاقيات الكويز، وكذلك اتفاق الغاز الأخير، خير دليل، حيث تستورد كل من مصر والأردن الغاز من الكيان الصهيوني من خلال اتفاقيات ملزمة بكميات وأسعار ثابتة في حين أن سوق النفط والغاز يتسم بالتغير المستمر في الأسعار، وحيث إن هذا الاتفاق وقع قبل الانهيار الكبير لأسعار الطاقة في 2020، فقد حققت دولة الكيان الصهيوني مكاسب كبيرة على حساب الاقتصاديين المصري والأردني.. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد ولكن هناك مجموعة من التحديات تفرض نفسها على منطقة الشرق الأوسط بأكملها عبر حركة التطبيع المتسارعة من قبل الدول العربية الأربعة (الإمارات، والبحرين، والسودان، والمغرب) مع الكيان الصهيوني، نشير إليها فيما يلي:

- بدخول الإمارات ودول أخرى إلى مضمار التطبيع، للأسف سوف يتسابق المطبعون لاسترضاء الكيان الصهيوني وأمريكا، عبر المزيد من الاتفاقيات التي تحاول دمج الكيان الصهيوني اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا في المجتمعات والدول العربية، وهو ما فشلت فيه دول الكيان الصهيوني على مدار أربعة قرون، بسبب يقظة الشعوب ضد مشروع التطبيع، ولكن يخشى من تغلغل الاستثمارات الإمارات وعلاقاتها التجارية مع دول المنطقة أن تكون الباب الخلفي الذي تمر منه دولة الكيان الصهيوني للمنطقة العربية، بل ومنطقة الشرق الأوسط، والجدير بالذكر أن الكيان الصهيوني له علاقات اقتصادية وتجارية معلنة مع تركيا، ولكن بعض الدول العربية وإيران ليس لهم علاقات بأي شكل مع الكيان الصهيوني، وإن كان البعض يتحدث عن علاقات غير معلنة بين إيران والكيان الصهيوني.

- المعلوم أن الإمارات لها علاقات تجارية واقتصادية كبيرة مع إيران، وتعد الإمارات الشريك التجاري الثاني لإيران عالميًا، والشريك التجاري الأول عربيًا، على الرغم من احتلال إيران لثلاث جزر إماراتية، وتصل قيمة التبادل التجاري بين الإمارات وإيران لنحو 16 مليار دولار، يميل فيها الميزان التجاري لصالح الإمارات بقيمة كبيرة. وما يخشى منه أن تكون الإمارات هي عراب العلاقات بين الكيان الصهيوني وإيران، حتى وأن تم ذلك من خلف إيران وبدون معرفتها، فالمعلوم أن الصادرات الإماراتية لإيران، هي صادرات غير نفطية، وتعتمد في غالبية مكوناتها على ما يعرف بإعادة التصدير، ومن هنا من السهل أن تكون هذه هي البوابة لدخول سلع الكيان الصهيوني إلى إيران، على اعتبار أنها إماراتية المنشأ.

– تؤدي حركة التطبيع المتسارعة في 2020 والتي ضمت أربع دول جديدة إلى مضمار المطبعين مع الكيان الصهيوني، إلى إضعاف المشروعات الإقليمية الأخرى، وعلى رأسها المشروع التركي، كما سينتج عنها موت المشروع العربي، الذي لا ينقصه سوى الإعلان عن موته. ولعل ما تم في 2020 من رعاية أمريكية لمشروعات التطبيع لصالح إسرائيل، موجه بالدرجة الأولى إلى المشروع التركي، وهو ما نلحظه في الصراع الدائر في منطقة شرق المتوسط حول مكامن الغاز الطبيعي.

– ستمارس دولة الكيان الصهيوني نفس الدور الذي مارسته الدول الغربية، من تصدير الصناعات الملوثة للبيئة، أو ذات القيمة المضافة الضعيفة للدول العربية، وتحاول السيطرة على الأنشطة ذات القيمة المضافة في مجال انتاج التكنولوجيا والاتصالات وشبكات المعلومات، وللأسف سوف تحصل دولة الكيان الصهيوني على دعم كامل من قبل أمريكا والدول الغربية.

– ستجد الدول العربية التي قبلت بالتطبيع على أمل تحسن أوضاعها الاقتصادية مثل السودان، أو التي قبلت بالتطبيع مقابل تسويات سياسية كما هو حال المغرب، أنهما لم يحصلا على شئ، كما تم في حالة مصر والأردن، فالوضع الاقتصادي والتنموي لكل من مصر والأردن لم يتغير، فكلهما دولة نامية متوسطة الدخل، تعتمد على الخارج بشكل كبير، ويعانين من المديونية وعجز ميزان المدفوعات، وينتظران المساعدات من المؤسسات الإقليمية والدولية، فالعلاقات مع الكيان الصهيوني، سيكون التوصيف الاستراتيجي لها، أنه لا خروج للدول العربية من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكن لا مانع من تمرير بعض المساعدات التي لا تغير واقع اقتصاديات هذه الدول إلى مصاف الدول الصاعدة أو المتقدمة.

رابعًا: الصراع على مكامن غاز شرق المتوسط

غاز شرق المتوسط، من أهم الملفات، التي غيرت خريطة الطاقة في المنطقة، وذلك بعد أن أصبحت كل من مصر ودولة الكيان الصهيوني، من منتجي الغاز بكميات، تمكنهم من الاكتفاء الذاتي والاتجاه للتصدير، ولكن الأمر لا يسير وفق أطر طبيعية، فثمة حالة من التدافع، من قبل كل من اليونان وقبرص والكيان الصهيوني ومصر، لإزاحة تركيا عن هذه المنطقة، ومحاولة تجريدها من حقها في الحصول على حصتها من الغاز الطبيعي الكامن على شواطئها، وكذلك على شواطئ قبرص التركية. وتعد قضية الصراع على مكامن الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، من أبرز النماذج على تداخل والتشابك الاقتصاد والسياسة، وتوظيف كل منهما في إدارة الآخر.

ففي الوقت الذي تعاني فيه تركيا من أزمة طاقة، واعتمادها على توفير الطاقة عبر استيراد نسبة تصل إلى 85 % من الخارج، فإن حصولها على حصة من غاز شرق المتوسط يخفف من حدة هذه الأزمة بشكل كبير، وبخاصة أن تركيا لديها ناتج محلي إجمالي كبير يصل إلى نحو 800 مليار دولار تقريبًا، وهو يعد الأكبر بين دول منطقة الشرق الأوسط، ويفوق الناتج المحلي حتى للدول النفطية الكبرى في المنطقة.

وهذا الوضع يفرض على تركيا التفكير الجدي في تأمين احتياجاتها من الطاقة من جهة، وكذلك خفض فاتورة الطاقة من جهة أخرى، حتى تستطيع الوصول لاستقرار اقتصادها محليًا، والمنافسة خارجيًا في السوق الدولية، فصادرات تركيا السلعية وصلت لنحو 180 مليار دولار.

وتذهب التقديرات إلى أن احتياجات تركيا السنوية من الغاز الطبيعي بنحو 45 – 50 مليار متر مكعب، يتم استيراد معظمها من الخارج، وبخاصة من روسيا، وتدفع تركيا نظير واردتها من الغاز الطبيعي فقط نحو 11 مليار يورو.. وكانت الحكومة التركية قد أعلنت في أغسطس 2020 عن اكتشاف حقول للغاز الطبيعي في حقل صقاريا بالبحر الأسود، وهي المرة الاولى التي يعلن فيها عن مثل هذه الاكتشافات في تركيا، حيث قدرت الكميات المكتشفة، والتي تعد في إطار الاحتياطي حتى الآن بنحو 330 مليار متر مكعب، إلا أنه في أكتوبر 2020، أعلنت الحكومة التركية زيادة الكميات المكتشفة لتصل إلى 405 مليار متر مكعب[1]، في نفس الحقل، وتتوقع الحكومة التركية، أن تحصل على المزيد من اكتشافات الغاز الطبيعي داخل أراضيها بعد أن اسندت عمليات الاستكشاف لشركات محلية، وفي حالة تحقيق المزيد من الاكتشافات من الغاز االطبيعي أو النفط، فسوف يمثل ذلك مصدرًا لقوة تركيا على الصعيد الإقليمي. ومن المقرر أن يخرج الغاز الطبيعي المكتسف في تركيا بحقل البحر الأسود إلى الاستهلاك بالسوق التركية في عام 2023، وهو عام تخطط فيها تركيا لتقديم نفسها بصورة جديدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فرؤيتها لعام 2023، تتضمن العديد من المشروعات العملاقة على الصعيد التنموي.

في حين أن مصر أعلنت منذ نهاية عام 2019، تمكنها من الوصول لمرحلة الاكتفاء الذاتي لتأمين احتياجاتها من الغاز الطبيعي، بعد الوصول لمراحل متقدمة من إنتاج حقل ظهر الموجود في منطقة شرق المتوسط، كما أبرمت مصر عقدًا لاستيراد الغاز الطبيعي من الكيان الصهيوني، بزعم أن لديها مشروعًا لأن تكون مركزًا إقليميًا لتجارة الغاز الطبيعي.

ومن المعلوم أن كل من مصر وتركيا على خلاف شديد على الصعيد السياسي، منذ الانقلاب العسكري الذي قاده السيسي على التجربة الديمقراطية الوليدة بعد ثورة 25 يناير 2011، حيث تم الانقلاب على شرعية الرئيس المدني المنتخب في مصر، الرئيس الراحل د محمد مرسي رحمه الله. في حين بقيت العلاقت التجارية والاقتصادية بين مصر وتركيا متماسكة ولم تتأثر بشكل ملحوظ نتيجة الخلاف السياسي.. ولكن على ما يبدو أن أجندة العلاقات بين البلدين لم تتسع لاستيعاب الأوضاع السياسية، فانتقل الصراع إلى منطقة شرق المتوسط حول مكامن الغاز الطبيعي هناك.

وقد شهد عام 2020 عدة تطورات فيما يخص الصراع على غاز شرق المتوسط، حيث عملت ألمانيا على تهدئة الوضع بين تركيا واليونان، عبر مفاوضات ثلاثية، ولكن اليونان تجاهلت هذه الخطوة واتجهت لتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود بينها وبين مصر في أغسطس 2020، في محاولة لإبطال مفعول الاتفاقية المبرمة بين تركيا وحكومة الوفاق الشرعية في ليبيا في نوفمبر 2019، وقد قابلت تركيا الخطوة

1- ترك برس، بلومبرج الأمريكية: تركيا ستعلن عن مزيد من اكتشافات الغاز في البحر الأسود، 2020/10/10.

التي قامت بها اليونان ومصر، بعودة سفن التنقيب مرة أخرى إلى المياه الإقليمية وممارسة أعمال الاستكشاف، وهو ما أزعج بعض الدول الأوروبية المنحازة لصالح اليونان، كما أعلن الرئيس التركي رجب أردوجان بأن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان في حكم العدم[1]، كما قامت تركيا باعتماد اتفاقيتها مع حكومة الوفاق الشرعية في ليبيا لدى الأمم المتحدة، وهو ما يقوي موقفها القانوني في إدارة الصراع[2].

منتدى غاز شرق المتوسط

حاولت مصر من خلال صراعها مع تركيا، أن تحاصرها في مجال الغاز الطبيعي، وبخاصة في منطقة الصراع حول غاز شرق المتوسط، فلجأت إلى الدول المختلفة مع تركيا بشكل مباشر، وهي قبرص الرومية واليونان، وأطلقت مبادرة لإنشاء ما يسمى منتدة غاز شرق المتوسط، في عام 2018، ولكن المبادرة تطورت عبر عدة مراحل، حتى تم التوقيع على ميثاق منتدى الشرق المتوسط في القاهرة من خلال سفراء الدول المشاركة في هذا المنتدي في سبتمبر 2020، والدول المنضوية تحت رأية هذا المنتدى هي سبع دول (مصر، وقبرص، واليونان، وإيطاليا، وإسرائيل، والأردن، وفلسطين)، وقد اتخذت المنظمة الجديدة من القاهرة مقرًا لها، وهي منظمة حكومية[3].

وكانت المنطقة على شفى حالة من الحرب في الشهور الأخير من 2020، وبخاصة بعد الخلاف اليوناني التركي، إلا أن جهود الاتحاد الأوروبي حالة دون ذلك، على الرغم من محاولة بعض الدول الأوروبية تأجيج هذا الصراع، بالانحياز لصالح اليونان، من أجل إضعاف موقف تركيا، ولكن تركيا لم تسلم للأمر الواقع، ودفعت غير مرة بسفنها للقيام بأعمال الاستكشاف في المنطقة المتنازع عليها، في ظل حماية من سفنها الحربية، كما حاوات تركيا دائمًا دعم موقفها من خلال المجالات القانونية، والحوار مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

والحقيقة أن ما يتم في منطقة شرق المتوسط من صراع حول حصص الغاز الطبيعي، لن تكون الأخيرة، ولكنها المرحلة التي يتصارع فيها من لديهم القدرة على الصراع والمناورة، ولكن هناك دول أخرى لديها حقوق بهذه المنطقة ولكنها تعيش حالة صراع ونزاعات مسلحة، كما هو الحال في ليبيا وسورية، أو دول أخرى تعاني من عدم الاستقرار السياسي كما هو الحال في لبنان، وبلا شك أنه فور وصول هذه الدول لحالة من الاستقرار السياسي والامني، سوف تشهد المنطقة مرحلة أخرى من الصراع، ولكن سوف يتوقف الأمر على آليات وصورة هذا الصراع، فقد تستغل حالة الضعف التي ستكون عليها الدول الخارج من الصراع، لتقليل حصتها من ثروات الغاز الطبيعي في المنطقة. وقد يكون

1- العربي الجديد، توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان: تحد جديد لتركيا، 2020/8/6.
2- فرنس 24، أنقرة تعلن أن الأمم المتحدة سجلت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينها وبين الحكومة الليبية، 2020/10/2.
3- اليوم السابع، رحلة منتدى غاز شرق المتوسط من مبادرة التأسيس وحتى اعلانه منظمة دولية، 2020/9/22.

هناك مجال لترويض كل من سورية وليبيا ولبنان خلال المرحلة المقبلة للدخول في عمليات التطبيع، من أجل الحصول على حصصهم من الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط، وبخاصة سورية ولبنان، نظرًا لاحتياجاتهم الشديدة للطاقة والموارد المالية، من أجل الدخول في مرحلة إعادة الإعمار.

خامسًا: العقوبات الاقتصادية

للعقوبات الاقتصادية على دول المنطقة تاريخ، فقد فرضت العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران منذ انطلاق ثورتها في عام 1979، وكذلك عاشت ليبيا والعراق والسودان، ومؤخرًا صدرت عقوبات على تركيا مرتين، مرة إبان أزمة القس الأمريكي، والأخيرة في ديسمبر 2020، بسبب منظومة الدفاع الروسية التي قامت تركيا باستيرادها وتركيبها ضمن ترسنتها الدفاعية. ورفعت العقوبات الاقتصادية الأمريكية كذلك عن السودان في ضوء تسوية سياسية مع أمريكا، بعد الإطاحة بنظام عمر البشير، والوصول إلى اتفاق يقضي بقبول السودان بالتطبيع مع الكيان الصهيوني.

• العقوبات الأمريكية على تركيا

في إطار قانون معاقبة الدول المتعاونة مع خصوم أمريكا، المعروف بـ (كاتسا) الذي وقعه الرئيس الأمريكي السابق ترامل ودخل حيز التنفيذ في 2 أغسطس 2017، فرضت أمريكا عقوبات اقتصادية على تركيا، بسبب قيامها بشراء واختبار منظومة صواريخ إس 400 اروسية للدفاع الجوي.. وحسب بيان وزارة الخزانة الأمريكية فإن العقوبات شملت 4 من قيادات مؤسسة الصناعات الدفاعية بالئاسة التركية، مع فرض قيود على منحهم تأسيرات دخول إلى أمريكا. وتضمن العقوبات الأمريكية حظر إصدار تصاريح تصدير منتجات وتقينيات أمريكية لتركيا. وكذلك منح المؤسسات المالية الأمريكية والدولية من اسناد أي قرض أو دين بقيمة تتجاوز 10 ملايين دولار إلى المؤسسة التركية. كما سيتوقف بنك الاستيراد والتصدير في أمريكا عن تقديم قروض للمؤسسة التركية[1].

وبقراءة بنود هذه العقوبات، نجد أنها لازالت محدودة الأثر على تركيا بشكل عام، وعلى اقتصادها بشكل خاص، حيث إن العقوبات تنال أشخاص ومؤسسة الدفاع فقط، بينما بقيت التعاملات التجارية والاقتصادية بين الطرفين كما هي، حيث تبلغ قيمة التبادل التجاري بين الطرفين نحو 21 مليار دولار.. أيضًا لم يكن هناك تأثير يذكر إبان صدور القرار الأمريكي بفرض العقوبات على مؤسسة الدفاع بالرئاسة التركية، فظلت سوق الصرف والبورصة في تركيا كما هي، ولم تتأثر بشكل سلبي، كما حدث في أزمة القس الأمريكي عام 2018. وعلى ما يبدو أن المصالح المشتركة بين تركيا وأمريكا، ووجود ملفات مشتركة على الصعيد الإقليمي بينهما حالت دون التصعيد الأمريكي تجاه تركيا.

1- وكالة الأناضول للأنباء، الولايات المتحدة تفرض عقوبات على تركيا، 2020/12/14.

ويلاحظ أن الصناعات الدفاعية في تركيا، أصبحت تمثل أهمية كبيرة في استراتيجية البلاد، حيث نجحت في تغطية 70 % من الاحتياجات المحلية للمتطلبات العسكرية، مقارنة بنسبة 20 % عند مجيئ حزب العدالة والتنمية للسلطة في عام 2003. كما انخفضت واردات تركيا من الأسلحة بنسبة 48% خلال الفترة 2015 – 2019 مقارنة بالسنوات الخمس السابقة على هذه الفترة.. وتتنبى الصناعات الدفاعية التركية استراتيجية للفترة من 2019 – 2023 بحيث تصل إيرادات قطاع الدفاع إلى 26.9 مليار دولار، وأن تصل قيمة الصادرات إلى 10.2 مليار دولار[1].

● العقوبات الاقتصادية على إيران

خلال عام 2020، استمرت العقوبات الأمريكية بشكل صارم على إيران، ففي مطلع فبراير 2020 صرح الرئيس الإيراني حسن روحاني، بأن بلاده تعاني بشدة من الآثار المترتبة على العقوبات التي تفرضها عليها أمريكا، وانتقد من يطالبون الحكومة الإيرانية بأن تكون أقوى في مواجهة هذه العقوبات، لأن ذلك ينزه أمريكا عما تقترفه في حق الشعب الإيراني، ويعد دعمًا لموقف أمريكا ضد إيران[2]. ووجهت إيران مشكلة كبيرة في مطلع 2020 مع تفاقم جائحة فيروس كورونا، حيث كانت حاجتها لاستيراد المستلزمات الطبية والأدوية، وكذلك الحصول على اللقاحات اللازمة من الخارج، فكل ذلك كان يستلزم تدابير مالية، بينما العقوبات الأمريكية تفرض قيود شديدة على البنك المركزي الإيراني، وعلى حركة الأموال للداخل أو الخارج، كما تتعرض المؤسسات التي تقبل التعامل مع إيران وكسر الحظر على التعامل معها للعقوبات الأمريكية. ومما شدد من صعوبة الأمر في إيران ماليًا في ظل جائحة فيروس كورونا، أن أمريكا فرضت عقوبات على 18 مصرفًا إيرانيًا، وهي الخطوة التي رأها البعض تضر بالشعب الإيراني من الناحية الإنسانية، وهو الأمر الذي انتقده كذلك جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني عبر تصريح له قال فيه «خلال جائحة كورونا تريد الولايات المتحدة الأمريكية نسف أخر قنوات لشراء الغذاء والدواء، سوف ينجو الإيرانيون من هذه الأعمال الوحشية الأخيرة»[3]. ولم تشأ إدارة ترامب أن تغادر قبل أن تفرض المزيد من العقوبات على المؤسسات الإيرانية، ففي منتصف يناير 2021، فرضت أمريكا عقوبات على منظمات الصناعات البحرية والجوية والطيران الإيرانية، وهي عقوبات جديدة تستهدف كيانات عسكرية إيرانية بسبب الأنشطة المتعلقة بانتشار الأسلحة التقليدية.

وقد يكون القادم في ظل إدارة بايدن، فيه الجديد بشأن العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران منذ مايو 2018، والتي نالت من الكثير من المؤسسات والمقدرات الاقتصادية الإيرانية، وبخاصة أن اتفاق (5+1) كان أبرم في ظل إدارة الديمقراطيين وإدارة أوباما، وثمة حالة من التفاؤل تذهب إلى إمكانية العودة للمفاوضات مرة أخرى مع إيران حول برنامجها النووي، من أجل رفع العقوبات، وبخاصة أن

1- ترك برس، الصناعات الدفاعية التركية..من أرقام مخجلة في بدايات الألفية الثالثة إلى أخرى قياسية في 2020، 2021/1/5.
2- CNN عربية، روحاني: لا يمكن لأحد إنكار تاثير العقوبات الأمريكية على إيران..وعلينا إجبار واشنطن على المفاوضات، 2020/2/2
3- CNN عربية، عقوبات امريكية جديدة ضد إيران..وظريف جريمة جديدة تنسف ما تبقى لشراء الغذاء والدواء، 2020/10/8.

هناك دول كثيرة ترغب في رفع العقوبات عن إيران من بينها الاتحاد الأوروبي، والصين والهند واليابان، لما لهم من مصالح اقتصادية مع إيران، وبخاصة أن إيران كانت قد توصلت لاتفاقيات استثمارية وتجارية معهم في الأيام الأخير لإدارة أوباما، حيث تم رفع العقوبات بشكل جزئي عن إيران.

سادسًا: مستقبل اقتصاد المنطقة

الحديث عن المستقبل الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط، من الأمور شديدة الصعوبة، لما يكتنف المنطقة من نزاعات وصراعات، وغياب تكتل جامع لدول المنطقة، وقد عزز من صعوبة هذا الأمر أن المكون الرئيس والذي يمكن الاعتماد عليه في المنطقة، وهو المكون العربي يعاني من حالة تشتت غير مسبوقة، وللأسف تفسح الدول العربية المجال لمشروعات أخرى أن تفرض نفسها على المنطقة، سواء من قبل المشروع التركي، أو المشروع الإيراني، أو المشروع الأكثر تدميرًا للمنطقة، وهو المشروع «الشرق أوسطي»، والذي يعتمد على دمج الكيان الصهيوني في اقتصاديات المنطقة، وللأسف الشديد فقد شهد عام 2020 توقيع عدة اتفاقيات لتطبيع 4 دول عربية مع الكيان الصهيوني، على الصعيد السياسي والاقتصادي، وهو الأمر الذي يعد دعمًا قويًا للمزيد من تفعيل المشروع الشرق أوسطي على الأرض.

وقد تكون المهمة ممكنة في ضوء سرد مجموعة من التوقعات الاقتصادية للدول المتشابهة، مثل منطقة الخليج، أو منطقة المغرب العربي، أو الدول ذات الدخل المتوسط، أو الدول منخفضة الدخل، ولا يغيب عنا بطبيعة الحال وضع كل من تركيا وإيران.

فمنطقة الخليج لديها أجندة مشكلات اقتصادية ومالية خلفتها أزمة انهيار أسعار النفط، وكذلك التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا، وبشكل عام ستكون منطقة الخليج في الأجلين القصير والمتوسط، تعاني من ارتفاع المديونية العامة، وكذلك استمرار عجز الموازنات، وبخاصة أن السياسات المالية في منطقة الخليج، قد حسمت أمرها من خلال الاعتماد على آلية الديون لتمويل احتياجاتها المالية والاقتصادية، كما أن خطتها للتنوع الاقتصادي محل شك لأن يكون لها أثر يمكن الاعتماد عليه لتغير واقع اقتصادياتها للأفضل، بسبب محدودية الموارد الطبيعية بخلاف النفط، كذلك معضلتها الأكبر المتمثلة في ندرة الموارد البشرية. كما أن واقع حالة الحرب في اليمن، والتي يخوضها التحالف الخليجي المكون من السعودية والإمارات، لا يتوقع له أن ينتهي في الأجل القريب، لغياب الحل السياسي، وهو ما سيدفع لاستمرار الإنفاق المرتفع على التسليح ومتطلبات الدفاع، من أجل الحفاظ على منابع النفط. ويلاحظ أن المصالحة الخليجية التي أُنجزت في مطلع يناير 2021، قد ينظر إليها على أنها سوف تحد من نفقات التسليح بدول الخليج إلى حد ما، ولكن يظل ذلك مجرد احتمال يحتاج إلى كثير من البراهين للتأكد من صحته، وثمة عامل أخر سوف يؤجج عمليات الإنفاق على التسليح بدول الخليج وهو استمرار الصراع مع إيران، وهي الزريعة التي تستغلها أمريكا والغرب لاستمرار تسويق صفقات السلاح لدول الخليج، فإجمالًا ستعيش دول الخليج خلال عام 2021 وضعًا اقتصاديًا مأزومًا.

أما دول المغرب العربي (المغرب، وتونس، والجزائر، وموريتانيا، وليبيا) فهي تعاني من وضع اقتصادي غير مواتي، وبخاصة الدول النفطية في ليبيا والجزائر، بسبب انهيار أسعار النفط، وتعاني تونس من حالة عدم استقرار سياسي وتراجع معدلات أدائها الاقتصادي، أما المغرب، فيخطط لها وللجزائر للدخول في حلقة جديدة من الصراع حول صحراء البوليساريو، وهو ما يعني استنزاف مواردهما الاقتصادية. وإذا ما تم التوصل إلى اتفاق سياسي ينهي النزاع في ليبيا فسيكون أمام الاقتصاد الليبي مرحلة جديدة من إعادة الإعمار، والبحث عن مصادر للتمويل قد تلجأها إلى الاقتراض ما لم تتوصل إلى حلول للحصول على أرصدتها المجمدة في الخارج.

أما دول المشرق العربي ذات الدخل المتوسط، فإن أزمتها المالية تطوق اقتصادياتها سواء في مصر أو العراق أو الأردن، وتعول هذه الدول على انهاء جائحة فيروس كورونا، وعودة أسعار النفط إلى معدلات مرضية، لكي تنشط اقتصاديات الدول النفطية، وبالتالي تعود أثرها الإيجابية على دول المشرق العربي، حيث تستفيد من تنشيط حركة السياحة، وتصدير العمالة للخليج، والاستفادة كذلك من المساعدات الإنمائية.. وإن كان سورية والعراق تمثل وضعًا خاصًا بسبب عدم استقرارهما سياسيًا وأمنيًا، وهو ما يعني أن تستمر الأوضاع الاقتصادية المتراجعة في دول المشرق العربي ذات الدخل المتوسط في عام 2021.

باقي الجزء المنسي من منطقة الشرق الأوسط، وهو الدول منخفضة الدخل، أو الأقل نموًا، وإن كانت التقديرات تذهب إلى أنها سوف تحقق نموًا إيجابيًا في عام 2021 بنحو 0.5 %، لكن هذا المعدل لا يتناسب مطلقًا مع الاحتياجات التنموية للنهوض بشعوبها، وتضم هذه المجموعة دول (السودان، واليمن، وموريتانيا، وجيبوتي، وجزر القمر).

وبخصوص تركيا وإيران، فلعل تركيا الأكثر حظًا في تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا، حيث يتوقع لها أن تحقق نموًا اقتصاديًا بحدود 3.5 %، ولكن السياسة المالية التي انتهجتها تركيا في الشهور الأخيرة من 2020، سوف تؤدي إلى رفع معدلات التضخم ورفع تكاليف الإنتاج، بسبب رفع سعر الفائدة إلى 17 %. ويبقى التخلص من جائحة فيروس كورونا محددًا مهمًا للاقتصاد التركي، لعودة النشاط السياحي والخدمي كما كان قبل الأزمة، ولكن مما يميز تركيا عن باقي دول المنطقة هو امتلاكها لقاعدة إنتاجية قوية.

ولا نحسب أن عام 2021 في إيران سيشهد مخرجًا لها من أزمتها الاقتصادية، وإن كان يتوقع أن يتم فيه العودة إلى مائدة المفاوضات مع أمريكا وأوروبا، ولكن إيران لديها العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المحجوبة خلف ستار العقوبات الاقتصادية.

ختامًا: منطقة الشرق الأوسط ستظل بؤرة مشتعلة، بسبب النزاعات المسلحة، واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في العديد من دولها، وهو ما يؤكد على استمرار أزمتها الاقتصادية. وتحتاج منطقة الشرق الأوسط إلى حياة ديمقراطية صحيح، لكي تنتعش اقتصاديًا، ويمكن توظيف مواردها الاقتصادية الكثيرة بشكل صحيح لصالح شعوبها.

تم بحمد الله